

تيسير الدميك

الجامع لشروح كتاب التوحيد



تيسير الدميك

الجامع لشروح كتاب التوحيد



تحقيق وشرح:

«كتاب التوحيد الذي هو حقُّ الله على العبيد»

للإمام المصالح المجدد الشيخ

محمد بن عبد الوهاب

رَحِمَهُ اللهُ

وقد تضمن هذا الشرح الرجوع لما يزيد عن ستين شرحاً من شروح الكتاب

تأليف

د . فهد بن بادي المرشدي

الجزء الثاني



سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ
وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَجِيدِ



بَابُ الشَّفَاعَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا سَفِيْعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(١): ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

[وَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ^(٢)].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٣): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤): ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٥): ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ٢٣-٢٢]. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ذَرَفٌ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ... ﴿الآيتين [سبأ: ٢٢-٢٣].

(١) زيادة من نسخة الحبشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة الحبشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبشي، وأسامة.

(٥) زيادة من نسخة الحبشي.

[ابن تيمية^(١) رَحِمَهُ اللهُ: «نَفَى اللهُ عَمَّا سِوَاهُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ - فَتَنَى أَنْ يَكُونَ لغيرِهِ مُلْكٌ أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ - وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أَدِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ [تعالى]^(٢): ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ
أَرْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُتَنَفِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ»، [و]^(٣) لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوْلًا، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»^(٤). وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ [يَا رَسُولَ اللهِ]^(٥)؟ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»^(٦). فَبِتِلْكَ الشَّفَاعَةِ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ بِإِذْنِ اللهِ، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أَدِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِيُكْرِمَهُ، وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، برقم: (٧٥١٠)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (١٩٣).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي. وفي نسخة القاسم: [مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ].

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، برقم: (٩٩).

فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاها الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا [مِنْ] ^(١) شِرْكٌ، [فَتِلْكَ مَنْفِيَةٌ مُطْلَقًا] ^(٢)؛ وَلِهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ [كَثِيرَةٍ] ^(٣). وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ. اِنْتَهَى كَلَامُهُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ.

الثَّانِيَّةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمَنْفِيَّةِ.

الثَّالِثَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبِتَةِ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ.

الخَامِسَةُ: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ ﷺ، [و] ^(٥) أَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ [أَوَّلًا] ^(٦)؛ بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أَذِنَ اللَّهُ ^(٧) لَهُ شَفَعَ.

السَّادِسَةُ: [بَيَانُ] ^(٨) مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا؟.

السَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٧٧، ٧٨). والمصنف لم ينقل كلام ابن تيمية بلفظه، وإنما نقله ببعض التصرف.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٧) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [فَإِذَا أَذِنَ].

(٨) زيادة من نسخة أسامة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [باب: الشفاعة].

الشيخ

عقد المصنف رَحِمَهُ اللهُ ترجمة أخرى من التراجم التي قصدَ فيها بيان براهين التوحيد، وهي أن الشفاعة لله جَلَّ وَعَلَا، فانفراده بِملك الشفاعة برهانٌ من براهين توحيده جَلَّ وَعَلَا^(١)؛ ففيه ذكر دليل آخر من أدلة التوحيد وبطلان الشرك، ألا وهو امتلاك الله جَلَّ وَعَلَا للشفاعة وحده دون من سواه؛ وإذا كان ذلك كذلك فإنه سبحانه هو المستحق للعبادة لا غيره^(٢).

قال المصنف: (باب: الشفاعة)؛ يعني: ذكرُ ما ورد من النصوص في شأن الشفاعة^(٣)؛ أي: بابٌ في بيان ما يدل من الكتاب والسنة على أن الشفاعة المطلقة لله جميعاً، وليس لأحد من خلقه أن يشفع لأحد إلا بإذنه^(٤)؛ فقلوه: (باب: الشفاعة) أي: بيان الشفاعة وإيضاحها، وبيان حكمها وحقيقتها^(٥)، وبيان ما أثبتته القرآن منها وما نفاه، وحقيقة ما دلَّ القرآن على إثباته^(٦)؛ فالشفاعة ليست منفية مطلقة، ولا مثبتة مطلقة، بل فيها تفصيل، وفيها إيضاح لا بد من معرفته، ولذلك عقد المصنف هذا الباب لها من أجل هذا الغرض^(٧).

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٨١).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١١٤).

(٤) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٦٥).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٣٣).

(٦) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٣).

(٧) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١ / ٣٣١).

فالمصنف عقد هذا الباب في الشفاعة، وهو من أهم الأبواب في كتاب التوحيد^(١)، والمقصود في هذا الباب: ذكر النصوص الدالة على إبطال كل وسيلة وسبب يتعلق به المشركون بآلتههم، وأنه ليس لها من الملك شيء، لا استقلالاً ولا مشاركة، ولا معاونة ولا مظاهرة، ولا من الشفاعة شيء، وإنما ذلك كله لله وحده، فتعين أن يكون المعبود وحده^(٢)؛ فهذا الباب فيه ذكر الأدلة التي تبطل ما يتعلق به المشركون من أمر الشفاعة؛ وذلك أن المشركين يزعمون أنهم ما توجهوا إلى معبوداتهم، ودعوها إلا من أجل رجاء شفاعتها لهم عند الله، وذلك أنهم زعموا أنهم أصحاب ذنوب ومعاصي، وأن هؤلاء الصالحين لهم جاه عند الله، ومكانة عالية، فيدعونهم ليشفعوا لهم عند الله^(٣)؛ فلما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه إنما وقعوا في الشرك لتعلقهم بأذيال الشفاعة؛ أراد المصنف في هذا الباب إقامة الحجج على أن ذلك هو عين الشرك، وأن الشفاعة التي يظنها من دعا غير الله ليشفع له كما يشفع الوزير عند الملك متفتيةً دنياً وأخرى، وإنما الله هو الذي يأذن للشافع ابتداءً، لا يشفع ابتداءً كما ظنّه أعداء الله^(٤).

والشفاعة في اللغة هي: السؤال والدعاء، وطلب الشفاعة هو: طلب الدعاء، فمن قال لأحد: اشفع لي عند فلان، يعني: اسأل لي، واطلب لي، وتوسط لي، ونحو ذلك، وإذا قال قائل: أستشفع برسول الله، فكأنه قال: أطلب من

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٠٥).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٨٨).

(٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهنّي.

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١ / ٥٧٤).

الرسول ﷺ أن يدعو لي عند الله، فالشفاعة طلب؛ ولهذا من استشفع، فقد طلب الشفاعة^(١).

وهي في الأصل: مأخوذة من (الشفع)، والشفع هو: الزوج ضد الفرد؛ لأن الشافع والمتوسط صار مع صاحب الطلب الأصلي شفعا بعد أن كان فردا، فسمي شفيعا، لأنه شَفَعَهُ، يعني: صار ثانيًا معه^(٢)، والشفاعة اصطلاحًا: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة^(٣).

والمراد هنا: الشفاعة عند الله تعالى^(٤)، وهي الشفاعة عند علماء الاعتقاد، وهي شرعًا: سؤال الشافع الله حصول نفع للمشفوع له^(٥)، ومحل هذه الشفاعة هو الآخرة، فالشفاعة لها أحكام في الدنيا يذكرها الفقهاء في كتبهم، لكن الشفاعة المذكورة في كتب الاعتقاد يُراد بها الشفاعة التي تكون في الآخرة^(٦)؛ فالشفاعة في الاصطلاح: اسم عام لكل دعاء للنبي ﷺ يوم القيامة لأُمَّته، فكل دعوة يدعو بها في العرصات يوم القيامة، فإنها تعدُّ من الشفاعة^(٧).

والخلاصة: أن الشفاعة دعاء، وهي: طلب الدعاء أيضًا، وكل دليل ورد في

- (١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤١).
- (٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٠).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٣٠).
- (٤) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٢٦).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٩٣).
- (٦) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٧) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤١).

الشرع على إبطال أن يُدعى مع الله جَلَّوَعَلَا إله آخر، فإنه يصلح أن يكون دليلاً على إبطال الاستشفاع بالموتى الذين غابوا عن دار التكليف؛ لأن حقيقة الشافع كما تقدم أنفاً أنه طالب؛ وحقيقة المستشفع أنه طالب أيضاً، فالشافع في ظن المستشفع يدعو، والمستشفع يدعو من أراد منه الشفاعة؛ يعني: إذا أتى آتٍ إلى قبر نبي، أو قبر ولي أو نحو ذلك، فقال: أَسْتَشْفَعُ بِكَ، أو أسأل الشفاعة، فمعناه أنه طلب منه، ودعا أن يدعو له؛ فلهذا كان صرفها، أو التوجه بها إلى غير الله جَلَّوَعَلَا شركاً أكبر؛ لأنها في الحقيقة دعوة لغير الله، وسؤال من هذا الميت، وتوجه بالطلب والدعاء منه، فإذا عرفت معنى الشفاعة، وحكم طلبها من الأموات، وأن ذلك شرك أكبر: فاعلم أن الأحياء الذين هم في دار التكليف يجوز طلب الشفاعة منهم؛ بمعنى: أن يطلب منهم الدعاء، لكن قد يجاب دعاؤهم، وقد لا يجاب، وهذا كما هو حاصل في شفاعاة الناس بعضهم لبعض بالشفاعة الحسنة أو بالشفاعة السيئة^(١).

والاستشفاع بالمخلوق إلى الله يختلف عن التوسل بالمخلوق عند الله، فالأول: هو سؤال لغير الله تعالى وهو شرك أكبر؛ وعليه نصوص الباب؛ وأما الثاني: فهو سؤال لله تعالى بطريقة بدعية، وهو من الاعتداء في الدعاء، وهو من وسائل الشرك؛ أي: يُفْضَى إلى الشرك، والدعاء بهيئة لم ترد في الشريعة يكون اعتداء^(٢)؛ فالتوسل يختلف عن الاستشفاع؛ فإن المستشفع طالب للشفاعة، والشفاعة إذا طلبها من العبد فإنه يكون قد سأل غير الله، أما التوسل

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٦).

(٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٣٠).

بحسب عرف الاستعمال فهو أن يسأل الله، لكن يجعل ذلك بوسيلة أحد، فالاستشفاع سؤال لغير الله، وأما الوسيلة فهي سؤال الله بفلان أو بحرمة أو بجاهه، والاستشفاع بالمخلوق الذي لا يملك الدعاء كالमित أو الغائب أو نحوهما، هذا طلب ودعاء لغير الله وهو شرك أكبر، والجاهليون والخرافيون والقبوريون يسمون عباداتهم الشركية من طلب الشفاعة ومن الذبح والنذر والاستغاثة بالموتى ودعائهم يسمونها توسلاً، وهذا غلط في اللغة والشرع معاً، فالكلام في أصله لا يصح فإن بين التوسل والشفاعة فرقاً من حيث مدلول المعنى اللغوي، فتسمية العبادات المختلفة توسلاً هذا غلط من جهة الشرع واللغة، فالتوسل هو اتخاذ الوسيلة، والوسيلة هي الحاجة نفسها أو ما يوصل إلى الحاجة، وقد يكون ذلك التوسل باستشفاع، يعني: بطلب شفاعة، وقد يكون بغير استشفاع، فيتوسل مثلاً بالدوات، فيسأل الله بذات فلان أو بجاهه أو بحرمة، وهذا التوسل معناه: أنه جعل أولئك وسيلة؛ أما الاستشفاع، فهو أن يسألهم الشفاعة؛ أي: يطلب منهم أن يشفعوا له^{(١)(٢)}؛ وبهذا يعلم أن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦١٩)، الناشر: دار التوحيد، ط. الأولى: ١٤٢٣هـ.

(٢) التوسل في اللغة معناه: التقرب، والوسيلة: المنزللة عند الملك، والدرجة، والقربة. وتوسل إلى الله تعالى: عمل عملاً تقرب به إليه. واتخاذ الشيء وسيلة، أي: التقرب به إلى المقصود، فالتوسل بالشيء معناه التقرب به، فالتوسل بالعمل الصالح معناه: التقرب إلى الله بالعمل الصالح، والتوسل بجاه النبي ﷺ معناه: التقرب إلى الله بمنزله، وذلك بأن يقول القائل: أسألك يا رب بجاه النبي، أو بحقه، أو ما شابهه، وجاه النبي ﷺ أعظم من جاه غيره، ومنزلته عند الله عظيمة، لا يشك في ذلك أحد، لكن ليست العظمة وحدها كافية لمشروعية التوسل بها إلى الله؛ فالتوسل عبادة، والعبادة مبناها على السنة والاتباع، ولم يأمر بها النبي ﷺ، ولم يفعلها الصحابة ولا =

التوسل عند عباد القبور حقيقته هو: دعاء الموتى والاستغاثة بهم، وتسمية ذلك توسل هو من باب تزيين الشرك بأسماء ينخدع بها عامة الناس، وقد وقع طوائف من أهل البدع في الشرك، بدعاء غير الله ظناً منهم أن هذا توسل وأنه مشروع^(١)، وأشار إلى هذا الخلط الذي وقع من هؤلاء الشيخ سليمان بن عبدالله رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «واعلم أن التوسل بذات المخلوق أو بجاهه غير سؤاله ودعائه، فالتوسل بذاته أو بجاهه، أن يقول: اللهم أغفر لي وارحمي، وأدخلني الجنة بنبيك محمد ﷺ، أو بجاه نبيك محمد ﷺ، ونحو ذلك، فهذا بدعة ليس بشرك؛ وسؤاله ودعائه، هو أن يقول: يا رسول الله، أسألك

= التابعون، فهذا النوع من التوسل لا يجوز؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوه، مع استحضارهم له، بل عدلوا عنه إلى غيره، مع قيام المقتضي وانتفاء المانع، فالواجب على المسلم الوقوف حيث وقفوا، والإعراض عما أعرضوا عنه. ينظر: بحث: عظمة جاه النبي ﷺ هل تقتضي التوسل به؟، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

قال الشيخ ابن باز: «التوسل بالنبي ﷺ فيه تفصيل: فإن كان ذلك باتباعه ومحبة وطاعة وأوامره وترك نواهيه، والإخلاص لله في العبادة، فهذا هو الإسلام، وهو دين الله الذي بعث به أنبياءه، وهو الواجب على كل مكلف، وهو الوسيلة للسعادة في الدنيا والآخرة، **أما التوسل بدعائه** والاستغاثة به وطلبه النصر على الأعداء والشفاء للمرضى فهذا هو الشرك الأكبر، وهو دين أبي جهل وأشباهه من عبدة الأوثان، وهكذا فعل ذلك مع غيره من الأنبياء والأولياء أو الجن أو الملائكة أو الأشجار أو الأحجار أو الأصنام. وهناك نوع ثالث يسمى التوسل، وهو: **التوسل بجاهه ﷺ** أو بحقه أو بذاته، مثل أن يقول الإنسان: أسألك يا الله بنبيك أو جاه نبيك أو حق نبيك أو جاه الأنبياء أو حق الأنبياء أو جاه الأولياء والصالحين وأمثال ذلك، فهذا بدعة ومن وسائل الشرك، ولا يجوز فعله معه ﷺ ولا مع غيره؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يشرع ذلك، والعبادات توقفية لا يجوز منها إلا ما دل عليه الشرع المطهر». مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٣٢٢/٥).

(١) الدر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن قاسم (٥٣/١٤).

الشفاعة، أو أنا في كرب شديد فرج عني، أو استجرت بك من فلان فأجرتني، ونحو ذلك، فهذا كفر وشرك أكبر ينقل صاحبه عن الملة؛ لأنه صرف حق الله لغيره، لأن الدعاء عبادة لا يصلح إلا لله، فمن دعاه فقد عبده، ومن عبد غير الله فقد أشرك، والأدلة على هذا أكثر من أن تحصر، وكثير من الناس لا يميز، ولا يفرق بين التوسل بالمخلوق أو بجاهه، وبين دعائه وسؤاله؛ فافهم ذلك»^(١).

ومسألة الشفاعة من المسائل التي تخفى على كثيرين بما في ذلك بعض أهل العلم؛ ولذا وقع بعضهم في أغلاط، في مسألة طلب الشفاعة من النبي ﷺ، فأوردوا قصصاً في كتبهم فيها استشفاع بالنبي ﷺ دون إنكار، كما فعل النووي في (الأذكار)، وابن قدامة في (المغني) وغيرهما^(٢)، وهذا لا يعد خلافاً

(١) الدر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن قاسم (٢/ ١٦٥).

(٢) فأوردوا في كتبهم القصة المروية عن العتيبي: «أن أعرابياً أتى عند قبر النبي ﷺ، فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] ، وقد جئتكم مستغفراً لذنبي، مستشفعاً بك إلى ربي، ثم انصرف الأعرابي، فحملتني عيني فمت، فرأيت النبي ﷺ في النوم، فقال: يا عتيبي، الحق الأعرابي، فبشره أن الله قد غفر له؛ وبناءً عليها أجازوا الاستشفاع بالنبي عند زيارة قبره؛ جاء في المغني، لابن قدامة (٣/ ٤٧٩): «ثم تأتي القبر فتولي ظهرك القبلة، وتستقبل وسطه، وتقول: السلام عليك أيها النبي...، وقد جئتكم مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي، فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم اجعله أول الشافعين، وأنجح السائلين»؛ وجاء في كتاب الأذكار، للنووي (٢٠٦): لما تكلم عن زيارة قبر النبي ﷺ قال: «ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ فيتوسل به في حق نفسه، ويتشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى».

قال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (٢٥٢): «ليست هذه الحكاية المذكورة عن الأعرابي مما يقوم به حجة، وإسنادها مظلم مختلف، ولفظها مختلف أيضاً، ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على مطلوب المعترض، ولا يصلح الاحتجاج =

في المسألة؛ لأن هذا الخلاف راجع إلى عدم فهم حقيقة هذا الأمر، ومسألة الشفاعة مسألة فيها خفاء؛ ولهذا يقول بعض أهل العلم من أئمة الدعوة رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن إقامة الحجة في مسائل التوحيد تختلف بحسب قوة الشبهة، فأقل الشبهات ورودًا، وأيسر الحجج قدوماً على المخالف هو فيما يتعلق بأصل دعوة غير الله معه، وبالإستغاثة بغير الله، والذبح لغيره، ونحو ذلك، ومن أكثرها اشتباهًا إلا على المحقق من أهل العلم: مسألة الشفاعة؛ ولهذا فإنَّ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أتى بهذا الباب، وقال: **(باب: الشفاعة)**، وبين بما ساق من الأدلة من الكتاب والسنة أن الشفاعة التي تنفع لا تصح إلا بشروط، وكذلك فإن هناك شفاعة منفية، فليست كل الشفاعة مقبولة، بل منها ما يقبل، ومنها ما لا يقبل؛ فالمقبول منها: له شروط وضوابط، والمردود منها: فلقيام أوصافٍ توجب ردّها^(١).

مقصود الترجمة:

بيان برهان آخر من براهين التوحيد؛ وهو: مُلك الله الشفاعة، فمالكها هو

= بمثل هذه الحكاية، ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم». فإنها لو صَحَّت أيضًا، وذكر فيها إقرار النبي ﷺ على ذلك، فهي ما تزال منامًا، وليس من مصادر التشريع الإسلامي المنامات. **وقال ابن تيمية** في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٨٩): «ولهذا استحب طائفة من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد، مثل ذلك، واحتجُّوا بهذه الحكاية التي لا يثبت بها حكم شرعي، لا سيما في مثل هذا الأمر الذي لو كان مشروعاً مندوباً؛ لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعمل به من غيرهم، بل قضاء حاجة مثل هذا الأعرابي وأمثاله لها أسباب، قد بُسُطت في غير هذا الموضوع، وليس كل من قضيت حاجته بسبب يقتضي أن يكون السبب مشروعاً مأموراً به».

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٧).

المستحق للعبادة؛ وغيره ممن لا يملكها لا يستحق العبادة^(١).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

وجه إدخال الشفاعة في كتاب التوحيد: هو أن الشفاعة الشركية تنافي التوحيد، والبراءة منها هو حقيقة التوحيد^(٢)، فمن الشفاعة نوعٌ هو شرك أكبر يُنافي أصل التوحيد، وهذا النوع هو ما اعتقده الكفار والمشركون في معبوداتهم من أنهم يجلبون لهم مصلحة أو يدفعون عنهم ضرراً^(٣)، فعلاقة هذا الباب بكتاب التوحيد: أنه يحتوي على الحجج والبراهين التي تردُّ شبهةً من أعظم الشبه التي يتذرع بها أهل الإشراك: ألا وهي الشفاعة؛ حينما يقولون: نحن نؤمن بربوبية الله، ولكن نحن ضعاف، وهؤلاء الأولياء يشفعون لنا عند الله؛ لجاههم وعظمتهم، وهذه حجة المشركين الأوائل^(٤)؛ فطلب الشفاعة من دون الله من أعظم أسباب وقوع كثيرٍ من الخلق في الشرك^(٥)؛ ولذا ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ الشفاعة في كتاب التوحيد؛ للرد على المشركين الذين يعبدون الأصنام ويقولون: إنها شفعاء لهم عند الله، وهم يشركون بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهَا بالدعاء والاستغاثة وما أشبه ذلك، وهم بذلك يظنون أنهم معظّمون لله، ولكنهم منتقصون له؛ لأنه عليم بكل شيء، وله الحكم التام المطلق والقدرة التامة، فلا يحتاج إلى شفعاء، ويقولون: إننا نعبدهم ليكونوا

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٤٥).

(٣) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٩٠).

(٤) غاية المرید في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٨١).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١١٤).

شفعاء لنا عند الله، فيقربونا إلى الله، وهم ضالون في ذلك، فهو سبحانه عليم وقدير وذو سلطان، ومن كان كذلك، فإنه لا يحتاج إلى شفعاء، والملوك في الدنيا يحتاجون إلى شفعاء، إما لقصور علمهم، أو لنقص قدرتهم، فيساعدهم الشفعاء في ذلك، أو لقصور سلطانهم، فيتجراً عليهم الشفعاء، فيشفعون بدون استئذان، ولكن الله عَزَّجَلَّ كامل العلم والقدرة والسلطان، فلا يحتاج لأحد أن يشفع عنده، ولهذا لا تكون الشفاعة عنده سبحانه إلا بإذنه لكمال سلطانه وعظمته^(١).

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

هذا الباب والباين قبله، والباب الذي بعده، الأربعة أبواب هذه أراد بها المصنف تبين بطلان تعلق المشركين بغير الله؛ لأن هذه الأبواب تبين أن الملك والأمر كله لله، وليس لأحد معه شيء^(٢)، فلما بين المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ في الأبواب السابقة أن الأنبياء والصالحين والملائكة لا يستحقون العبادة؛ جاء بهذا الباب ليزيد ذلك توضيحاً وبياناً، وذلك ببيان أنهم لا يملكون حتى الشفاعة إلا بإذن الله، فإن الشفاعة لله جميعاً، وفي هذا ردُّ على المشركين الذين ينتسبون إلى الإسلام، ويحتجون حين وقوعهم في الشرك بأنهم يريدون الشفاعة فقط من الأنبياء والصالحين، فبين المصنف في هذا الباب بطلان حجتهم^(٣)؛ فمناسبته ظاهرة لما قبله من أبواب؛ لأن المشركين إذا احتج عليهم بالآيات في توحيد الله، فإنهم يبررون شركهم ودعاءهم للملائكة

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٢٩).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤١٨).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

والأنبياء والأولياء بقولهم: نحن ندعوهم مع علمنا أنهم مخلوقون مملوكون، ولكن حيث إن لهم عند الله جاهًا عظيمًا ومقامات عالية؛ ندعوهم ليقربونا إلى الله زلفى وليشفعوا لنا عنده، كما يُتَقَرَّبُ إلى الوجهاء عند الملوك والسلاطين، ليجعلوهم وسائط لقضاء حاجاتهم وإدراك مآربهم؛ وهذا من أبطل الباطل، وهو تشبيه الله العظيم ملك الملوك، الذي يخافه كل أحد وتخضع له المخلوقات بأسرها بالملوك الفقراء المحتاجين للوجهاء والوزراء في تكميل مُلكهم، ونفوذ قوتهم، فأبطل الله هذا الزعم وبين أن الشفاعة كلها له، كما أن الملك كله له، وأنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، ولا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، ولا يرضى إلا توحيده وإخلاص العمل له^(١)؛ فإيراد هذا الباب بعد البابين قبله مناسب جدًا؛ ذلك أن الذين يسألون النبي ﷺ، ويستغيثون به ويطلبون منه، أو يسألون غيره من الأولياء أو الأنبياء إذا أقيمت عليهم الحجة بما ذكر من توحيد الربوبية، قالوا: نحن نعتقد ذلك، ولكن هؤلاء الشفعاء مقربون عند الله مُعَظَّمُونَ، قد رفعهم الله جَلَّوَعَلَا عنده، ولهم الجاه عند الرب جَلَّوَعَلَا، وإذا كانوا كذلك فهم يشفعون عند الله، فمن توجه إليهم أرضوه بالشفاعة؛ لأنهم ممن رفعهم الله، ولهذا يقبل شفاعاتهم، فكان المصنف رَحِمَهُ اللهُ رأى حال المشركين والخرافيين واستحضر حُججهم، وهو كذلك؛ إذ هو أخبر أهل هذه العصور المتأخرة بحجج المشركين، فلما استحضر ذلك عقد باب الشفاعة ليحاججهم، فهذا باب الشفاعة^(٢)؛ فلما بين المصنف ضعف حجج المشركين، لم يبق معهم إلا الشفاعة التي يتذرعون بها

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٨٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٠٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٥).

لعبادتهم لغير الله؛ فناسب ذكر هذا الباب لنفي شبهتهم، وأن الشفاعة إنما تنال من جرّد التوحيد، لا من أشرك بالشفيع كما عليه أكثر المشركين ^(١).

مناسبة الباب للذي قبله :

مناسبتة: أنه في الباب السابق ذكر الملائكة، وأنهم خلق من خلق الله لا يستطيعون لأحد نفعاً ولا ضرراً إلا ما شاء الله جَلَّ وَعَلَا، ولما كان المشركون تعلقوا في شركهم بالملائكة أنهم شفعاء: إنما يعبدونهم ليقربوهم إلى الله زلفى؛ ناسب أن يبين المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ بعد بيان حال الملائكة، وأنهم لا يستطيعون جلب النفع ودفع الضرر، أنهم لا يملكون أيضاً هذا الشيء الخاص الذي كان سبباً للشرك بهم، وهو طلب الشفاعة منهم ^(٢)، فلا يزال المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ يُبين بطلان متعلق المشركين بمعبوداتهم؛ حيث وضح فيما سبق بطلان كون تلك المعبودات تضر أو تنفع، ولو كانت من أعظم الخلق وأصلحهم كالملائكة؛ ثم أبطل في هذا الباب: (باب: الشفاعة) كون تلك المعبودات تشفع لهم عند الله؛ لأن المشركين قد يقولون: ما عبدنا تلك المعبودات لكونها تملك ضرراً أو نفعاً، وإنما دعوناها كي تشفع لنا عند الله بجاهها ومقامها، كما يتقرب بالوجهاء عند الملوك والسلاطين ليجعلوهم وسائط لقضاء حاجاتهم؛ فأوضح المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ أن الشفاعة سببها توحيد الله، وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له، فالشفاعة إنما تنال بتجريد التوحيد، والشفاعة مبدؤها من الله، فلا يشفع أحد إلا بإذنه، وهو الذي يأذن للشافع ويقبل شفاعته في المشفوع له.

(١) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٣٠٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِ اللَّهِ: عَزَّجَلَّ ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]].

الشَّجْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ستة أدلة من الكتاب العزيز متعلقة بالشفاعة، وهذه الآية هي الدليل الأول؛ وقد تضمنت الآية: نفي الشفاعة من دون الله، أي: من دون إذنه، ومفهومها: أنها ثابتة بإذنه، وهذا هو المقصود؛ فالشفاعة من دونه مستحيلة، وإذنه جائزة وممكنة^(١)، فنفي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن المؤمنين أن يكون لهم ولي أو شفيع من دون الله كما هو دين المشركين، فمن اتخذ من دون الله شفيعاً، فليس من المؤمنين، ولا تحصل له الشفاعة^(٢).

والشفاعة الواردة هنا هي: الشفاعة المنفية، وقد نفاه الله عن جميع الخلق، بما في ذلك الذين يخافون، وهم أهل التوحيد، كما نفاه عن غيرهم، أما عن أهل التوحيد فهي منفية عنهم إلا بشروط، وهي: إذن الله للشافع أن يشفع، ورضاه جَلَّ وَعَلَا عن الشافع وعن المشفوع له^(٣)، فالعباد ليس لهم ولي ولا شفيع بالكُلِّيَّة، إلا من رضي الله قوله وعمله، ومن أذن له جَلَّ وَعَلَا، فالكفار يظنون أن هناك لهم أولياء ولهم شفعاء يُنْقِذُونَهُمْ من النار ويشفعون لهم عند الله، فأخبر سبحانه أنه ليس للعباد ولي ولا شفيع من دونه جَلَّ وَعَلَا، وأن هذه الشفاعات التي يتعلق بها الكفار باطلة، وإنما الشفاعة الحق هي التي يأذن الله

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٣١).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٧٩).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٨).

فيها لأنبيائه وأوليائه وأهل طاعته في أهل التوحيد والإيمان، لا في أهل الكفر والنفاق^(١).

وقوله جَلَّوَعَلَا هنا: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾؛ جملة حالية، فتقدير الكلام: وأنذر الذين يخافون أن يُحشروا إلى ربهم حال كونهم لا ولي ولا شفيع لهم من دونه، كأنه قال: مُتَخَلِّينَ مِنْ وَلِيِّيَّ وَشَفِيعٍ، فهم يخافون أن يلقوا الله جَلَّوَعَلَا ولا ولي ولا شفيع لهم من دونه^(٢)؛ يعني: وليًّا يُنْقِذُهُمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ يَشْفَعُ لَهُمْ^(٣)؛ ففي هذه الآية نفى الله جَلَّوَعَلَا ما يزعم المشركون ويطلبون من آلهتهم التي يدعون من دون الله؛ وإنما نفى سبحانه الشفاعة لغيره مع أن الأنبياء والأولياء والشهداء يشفعون ذلك اليوم؛ لأنهم لا يشفعون إلا بإذنه تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٤)؛ فهذه الآية فيها نفى أن يكون لأحد من الشفاعة شيء، بل الله مالك الشفاعة جميعاً^(٥)، فالشفيع في الحقيقة هو الله جَلَّوَعَلَا دون ما سواه، فأهل الإيمان وغيرهم ليس لهم من دون الله ولي ولا شفيع، فليس من أحد يشفع لهم من دون الله جَلَّوَعَلَا، بل لا بُدَّ أن تكون الشفاعة بالله؛ يعني: بإذنه وبرضاه^(٦)، فلا شفاعة إلا بإذن الله، ولا شفاعة إلا برضاه^(٧).

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٦٩).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٥٧/١).

(٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (٧٧٦/٢).

(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١١٠).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٨).

(٧) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٥٧/١).

ومحل الشاهد من الآية قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٌ﴾؛ أي: شافع يتوسط لهم^(١)؛ فإذا كان هؤلاء الذين يخافون ربهم ويؤمنون به لا يكون لهم ولي ولا شفيع، فكيف بالمشرك، وهذا دليل جلي على أنه لا يجوز دعاء غير الله ولا التعلق بغيره، فهو الولي، وهو الذي يملك الشفاعة^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها الردّ على المشركين الذين يدعون الأنبياء والصالحين يطلبون منهم الشفاعة^(٣)؛ حيث إنها دلت على نفي الشفاعة التي لم تتوفر شروطها^(٤)، وهي شفاعة المخلوق على سبيل الاستقلال^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾؛ نفياً لوجود شفيع يشفع من دون الله، أي: من غير إذنه؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: ٣]، فالشفعاء كلهم خاضعون لإذن الله^(٦)، وعلى هذا فمن اتخذ من دون الله شفيعاً فليس من المؤمنين ولا تحصل له الشفاعة^(٧).

-
- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١ / ٣٣١).
 - (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٤٣٠).
 - (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٤٢).
 - (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٥٥).
 - (٥) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٨٨).
 - (٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
 - (٧) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٠٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] (١): ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]].

الشَّحْج

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب.

وقوله: ﴿لِلَّهِ الشَّفَعَةُ﴾: اللام للملك، وقدَّم الجار والمجرور ليفيد انحصار الشفاعة فيه جَلَّ وَعَلَا دون غيره، فهي لله لا لغيره؛ أي: هو مالكها كلها، فليس لمن تدعونهم منها شيء (٢)، فملكها لله وحده، وأكَّد هذا الملك بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾؛ فكلها لله وحده لا يوجد شيء منها خارج عن إذن الله وإرادته (٣)؛ والمعنى: أنه مالك الشفاعة كلها لا يستطيع أحد شفاعة إلا بإذنه ولا يستقل بها (٤).

فَنُفِيَ مَلِكُ الشَّفَاعَةِ عَنِ آلِهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ (٥):

الوجه الأول: التصريح بنفيها عنهم في الآية المتقدمة في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا﴾.

والوجه الثاني: في حصر الشفاعة ملكًا في الله؛ لقوله: ﴿لِلَّهِ الشَّفَعَةُ﴾، وتقدير الكلام: الشفاعة لله، فتأخير ما حقه التقديم دالٌّ على الحصر.

والوجه الثالث: تأكيد ذلك بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾؛ أي: جميع أنواعها، وجميع

ما يتعلق بها.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٣٣١)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤٣٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٣١).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٥٨١).

(٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

وبه يعلم أن الشفاعة محض فضل الله تعالى، ومحض كرمه وجوده على عبده، ليس للعبد فيها استحقاق، بل هي منة ومنحة وكرامة وإحسان من رب العالمين^(١)، فلا يملك الشفاعة إلا الله تعالى، فلا تُطلب ولا تُرجى إلا منه، وبهذا يتبين بطلان ما كان يعتقد الجاهليون من شفاعة أوليائهم^(٢).

ففي هذه الآية نفى للشفاعة، والمراد نفى الشفاعة الشريكية؛ أي: الشفاعة التي يزعمها المشركون^(٣)؛ فهذا إنكار منه تعالى على المشركين في اتخاذهم الشفعاء من دونه مع كونهم لا يملكون شفاعة ولا غيرها، فليس لمن يطلبونها منه شيء منها، وإنما تطلب ممن يملكها وهو الله جَلَّوَعَلَا دون ما سواه؛ لأن ذلك عبادة وتألّه لا يصلح إلا لله^(٤)؛ فإذا تقرر أن الشفاعة منفية عن كل أحد سوى الله؛ لأنه هو الذي يملك الشفاعة وحده: بطل تعلق قلوب المشركين - الذين يسألون الموتى الشفاعة - بمسألة الشفاعة؛ لأن الشفاعة ملك لله، وهذا المدعو لا يملكها^(٥).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على ما دلت عليه الآية السابقة، وهو: أن الشفاعة بجميع أنواعها ملك لله وحده، فلا تُنال إلا بإذنه للشافع، ورضاه عن المشفوع له^(٦).

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 - (٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١١٥).
 - (٣) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١/ ٣٣١).
 - (٤) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٤)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٤٦).
 - (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٩).
 - (٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، القرعاوي (١٥٧)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٨٨).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿لِلَّهِ الشَّفَعَةُ﴾، بتحقيق حصر ملكها فيه سبحانه، فتقديم الجار والمجرور يُفيد الحصر، وتقدير الكلام: (الشفاعة لله)، فلما قُدِّمَ المؤخر على المقدم استُفيد الحصر، فالشفاعة ملكه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحْدَهُ. والآخر: في قوله: ﴿جَمِيعًا﴾، تأكيدًا لإحاطة مُلك الله بالشفاعة كلها، فلا أحد غيره يملك الشفاعة^(١).

فإذا كانت لله وحده، ولا ملك فيها لغيره، فإنها لا تُطلب من غيره، ومن طلبها من غيره فهو خاسرٌ ضالٌّ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]]^(٣).

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، وهي ليست موجودة في أكثر النسخ المطبوعة من كتاب التوحيد، وقد أوردها الشيخ عثمان التيمي في شرح التوحيد، من نسخة لكتاب التوحيد بخط المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٩٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة.
- (٤) فتح الحميد في شرح التوحيد (٧٧٨/٢).

وفي هذه الآية يأمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى المؤمنين أن ينفقوا مما رزقهم الإنفاق الواجب، من قبل أن يأتي يوم ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ﴾؛ أي: لا فداء فيه، وسماه بيعاً؛ لأن الفداء شراء نفسه، ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾؛ أي: لا صداقة، فلا تنفعه خلة أحد، ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾ إلا بإذن الله، فلا تنفعهم شفاعة الشافعين^(١)؛ وهذه الآية مخرجها في الشفاعاة عام، والمراد بها خاص، وإنما معناه: من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعاة لأهل الكفر بالله؛ لأن أهل ولاية الله والإيمان به يشفع بعضهم لبعض؛ فلذلك أتبع قوله ذلك: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾؛ فدلّ بذلك على أن معنى ذلك: حرّمنا الكفار النصرة من الأخلاء، والشفاعة من الأولياء والأقرباء، ولم نكن لهم في فعلنا ذلك بهم ظالمين؛ إذ كان ذلك جزاء منا لما سلف منهم من الكفر بالله في الدنيا، بل الكافرون هم الظالمون أنفسهم بما أتوا من الأفعال التي أوجبوا لها العقوبة من ربهم^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على نفي الشفاعاة التي لم تتوفر شروطها.

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾، وهذا النفي إنما هو مرادّ به أهل الكفر.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] (٣): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾

[البقرة: ٢٥٥]].

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١/ ٦٧١)؛ وتفسير البغوي المسمى «معالم التنزيل» (١/ ٣١٠).

(٢) جامع البيان، للطبري (٤/ ٥٢٤).

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

الشَّجْ

ذكر المصنف الدليل الرابع من أدلة الباب، وفي هذه الآية نَفِي الشفاعة لمن لم يأذن له الله، وإثباتها لمن أذن له، وإذن الله للشافع شرط من شروط الشفاعة المثبتة؛ أي: لا أحد يشفع عنده إلا بإذنه^(١)، وقد تبين من الآيات السابقة: أن الشفاعة التي نفاها القرآن هي التي تُطلب من غير الله، وفي هذه الآية: بيان أن الشفاعة إنما تقع في الدار الآخرة بإذنه^(٢)، فقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، هذا استفهام بمعنى الإنكار والنفي، والجواب: لا أحد يشفع عنده إلا بإذنه^(٣)؛ وهذا بيان لملكوته وكبريائه جَلَّوَعَلَا؛ أي: لا يتمالك أحد أن يتكلم يوم القيامة بشفاعة وغيرها من التصرفات إلا بأمره^(٤)؛ فلما قال الكفار: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليقربونا إلى الله زُلْفَى؛ أنكر الله عليهم مقالتهن فيما يدعونه من الشفاعة لآلهتهن مُخبراً بأنه لا شفاعة لأحد عنده إلا بإذنه، فشفاعة الشفعاء متوقفة على إذن الله جَلَّوَعَلَا^(٥)؛ ففي هذه الآية رد على ٢ له الشفاعة ليس المراد إثبات ملكه لها، وإنما إثبات حصوله على الإذن بها الذي يجعله الله جَلَّوَعَلَا لهم^(٦).

(١) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (١/ ٣٣٢).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٣٥).

(٣) ينظر: فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (٢/ ٧٧٩)؛ والقول المفيد

على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٣٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١١٠).

(٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (٢/ ٧٧٩).

(٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٦) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

مناسبة الآية للباب:

أنها نفت الشفاعة عن المخلوق استقلالاً بدون إذن الله^(١)؛ حيث قُيد الإذن فيها؛ فليس لأحد أن يشفع إلا بشرط أن يأذن الله له، فلا أحد يشفع عند الله إلا بإذنه، فلا الملائكة ولا الأنبياء ولا المقربون يملكون شيئاً من الشفاعات، وإنما الله جَلَّوَعَلَا هو الذي يملك الشفاعة، فإذا كان ذلك كذلك رجع الأمر إلى أن الله هو الذي يوفق للشفاعة، وهو الذي يأذن بها فلا أحد يتدّى بها^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، بعد نفي الشفاعة عن غيره؛ فلا يشفع أحدٌ عند الله حتى يأذن له الله؛ والشفعاء كلهم خاضعون لملك الله الشفاعة^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلُهُ [تعالى] (٤): ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الخامس في الباب، وهذه الآية وردت في بعض نسخ كتاب التوحيد غير النسخة التي بخط المصنف، فهي ليست في أصل المصنف، فلعله ألحقها بعد^(٥).

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٦٠).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٩).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٩٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.
- (٤) زيادة من نسخة الحبشي، وأسامة.
- (٥) فتح الحميد شرح التوحيد، عثمان التميمي (٧٧٩/٢).

قوله: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعُهُمْ شَيْئًا﴾، (كم): خبرية، ومعناها: الكثير^(١)، والتكثير هنا أُريد به العموم، فلا يُقصد تخلف بعض الأفراد، وأن كثيراً من الملائكة لا تُغني شفاعتهم، وأن منهم من تُغني شفاعتهم من دون إذن الله جَلَّوَعَلَا، بل المقصود بـ(التكثير) إرادة العموم، وهذا يقع في القرآن كثيراً، يُطلق (الكثير) ويُراد به الجميع^(٢)؛ والنص على الملائكة دون غيرهم في هذه الآية مع أن الشفاعة ليست خاصة بهم؛ لكون المشركين تعلّقوا بالملائكة في الشفاعة، وقالوا: إن الملائكة يشفعون لنا عند الله.

فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ تَتَعَلَّقُونَ بِهِمْ وَتُظَنُّونَ مِنْهُمْ الْخَيْرَ لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ^(٣):

الأول: ﴿أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، يعني: من الشافعين.

والثاني: ﴿وَبَرَضَ﴾، أي: يرضى قول الشافع، ويرضى أيضاً عن المشفوع له^(٤)؛ وإذا تحققنا أنه لا شفاعة إلا عن رضاه وإذنه تعالى؛ علمنا بذلك أن الشفاعة لله جميعاً؛ لأنها إذا كانت صادرة عن إذنه فهي منه سبحانه، وهو المستقل بها، فحينئذ لا تُطلب إلا منه وحده^(٥)، وبهذين الشرطين بطل أيضاً تعلّق المشركين بشفاعة الملائكة؛ لأنهم ليسوا أهل الإذن والرضا^(٦)، فهذه

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٥٨٣).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٩).

(٥) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/٧٧٨).

(٦) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (١١٦).

الآية فيها ذكر شرطي الشفاعة المثبتة، وهما: الإذن للشافع، والرضا عن المشفوع له^(١)، وفائدة هذه الشروط، وهي الفائدة المراد تقريرها في هذا الباب: أن لا يتعلق أحدٌ بمن يظن أو يعتقد أن له عند الله مقامًا، وأنه يشفع له عند الله، كما يعتقد ذلك أهل الشرك في ألهمهم، حيث يزعمون أن من توجهوا إليهم بالشفاعة يملكون ذلك جزمًا، فمتى توجه إليهم الطالب، وتذلل لهم، وتقرب إليهم بالعبادات، ثم طلب منهم الشفاعة عند الله فإنهم يشفعون جزمًا، وأن الله عَزَّوَجَلَّ لا يرد شفاعتهم، فهذه الآيات فيها: إبطالٌ لدعوى أولئك المشركين، واعتقادهم أن أحدًا يملك الشفاعة بدون إذن الله، وبدون رضاه عن المشفوع، وإذا ثبت أنه لا أحد يملكها، وأن من يشفع إنما يشفع بإكرام الله له، وبإذنه جَلَّوَعَلَا له؛ فكيف يتعلق المتعلق بهذا المخلوق، بل الواجب أن يتعلق بالذي يملك الشفاعة^(٢)؛ ففي هذه الآيات أبطل الله شفاعة من اتخذ شفيعًا يزعم أنه يقربه إلى الله، وهو يبعده عن رحمته ومغفرته؛ لأنه جعل لله شريكًا يرغب إليه ويرجوه، ويتوكل عليه، ويحبه، كما يحب الله أو أعظم^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على نفي الشفاعة عن كل مخلوق إلا بشرطين: إذن الله للشافع، ورضاه عن المشفوع له^(٤)؛ فإذا كان الملائكة المقربون لا تُغني شفاعتهم

(١) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٣٣٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١١٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٩).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٠٤).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٦٢).

إلا بإذن الله ورضاه، فكيف تشفع الأصنام لمن عبدها^(١)؛ ففيها الردُّ على المشركين الذين يطلبون الشفاعة من الملائكة وغيرهم من المخلوقين^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَا تُغْنِي شَفَعُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَبَرَضَى﴾، فشفاعة الملائكة المذكورين في الآية لا تكون إلا بعد إذنه سبحانه، فالملائكة المقربون لا يملكون من الشفاعة شيئاً، ولا يقدرُونَ على الابتداء بها حتى يأذن الله؛ فنفي عن الملائكة المقربين إغناءهم أحداً بشفاعتهم إلا بعد إذن الله ورضاه، فهم مع ما لهم من المرتبة العلية لا يملكون شيئاً من الشفاعة إلا بعد إذن الله ورضاه؛ لأن الشفاعة ملكه سبحانه^(٣)، وإذا نُفِيت الشفاعة عن الملائكة المقربين، وأنهم لا يشفعون إلا بعد إذن الله، فليس لمن عَظُمَ وليس له حَظٌّ من التعظيم كالأصنام قدرةً على الشفاعة من دون الله جَلَّوَعَالاً^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ...﴾] الآيتين [سبأ: ٢٢-٢٣].

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٥٨٣)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢١٠).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٤٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٩٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) زيادة من نسخة الحبشي.

الشَّجْ

هذه الآية هي الدليل السادس في الباب. وفي هذه الآية أمر الله نبيه ﷺ أن يقول للمشركين بالله الذين اتخذوا من دون الله أنداداً يعبدونهم كما يعبدون الله، ويزعمون أنها تنفع داعيها: ادعوا الشركاء المزعومين دعاء عبادة ودعاء مسألة، ونادوهم، فسيئين لكم عجزهم وضلالكم؛ حيث دعوتهم من لا يملك وزن ذرة في هذا الملكوت العظيم؛ السماوات والأرض، ومن ليس لهم في ملكهما نصيب، ومن ليس لهم في خلقهما إعانة، فانتفى بذلك عنهم كل سبب من أسباب دعائهم وعبادتهم، فلا مُلك لهم ولا شركة ولا معاونة في الخلق، وبقيت الشفاعة فيبين أنها لا تنفع إلا بإذنه، وبهذا تكون الآية قد قطعت عروق الشرك بإبطال أسبابه، وحسنت مادته، فلم يبق للمشركين ما يتعلقون به أو يركنون إليه^(١).

قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: زاعم زعم بشيء، يقال له: ادع الذين زعمت من دون الله^(٢)؛ يعني: ادعوا أيها القوم الذين زعمتم أنهم لله شريك من دونه، وهذا أمر تعجيز والمراد منه التوبيخ^(٣)؛ فأمرهم تعالى بدعاء الملائكة أمر تعجيز، والمراد بيان أنهم لا يملكون شيئاً، فلا يدعون؛ لا لشفاعة ولا غيرها، ثم أخبر أنهم هم الذين اتخذوهم بزعمهم شفعاء، فنسبه إلى زعمهم وإفكهم الذي ابتدعوه من غير برهان ولا حجة من الله، وهذه الآية

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١١٧).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢/٢).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٩٠).

نزلت في دعوة الملائكة، ودخول غيرهم فيها من باب أولى^(١)؛ لأن هؤلاء كما بين الله بعد ذلك، لا يملكون، وليسوا شركاء ولا مظاهرين معاونين، والشفاعة لا يملكها إلا الله^(٢)؛ فالله وصف هؤلاء الذين دعوا مع الله ومن دون الله بأنهم لا يملكون مثقال ذرة، والذرة هي الهباء التي تُرى في الشمس، إذا دخلت الشمس من النافذة، فقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، أي حتى هذه لا يملكونها، بمعنى أنهم يتصرفون بها استقلالاً، فانتفى عنهم الملك الاستقلالي، وهذه هي الحالة الأولى؛ ثم قال: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرِكٍ﴾، يعني: في السموات والأرض، ﴿مِنْ شَرِكٍ﴾؛ يعني: أي شرك، ولو قل، وهنا (من) أضيفت إلى النكرة، و(من) هذه صلة تفيد التنقيص الصريح في العموم أنه ليس لهم فيها أي شيء، أي نوع من أنواع الشركة مهما قل؛ إذ نفى هنا أيضاً: أن يكونوا شركاء لله في الملك، وفي تدبير السماوات والأرض، أو في ملك شيء منهما، فنفي أولاً أن يملكوا استقلالاً، ونفي ثانياً أن يملكوا شركة، وبقي أن يُقال: أن تكون ظهيراً لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى معاونةً له جَلَّ وَعَلَا؛ فقال: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾، وقوله: ﴿وَمَا لَهُ﴾، يعني: لله جَلَّ وَعَلَا، لكمال غناه، وكمال قدرته، وكمال عظمته، وكمال جبروته وقهره وعزته وعلوه، والظهير: هو معاون والمؤازر والوزير، وقوله: ﴿مِنْهُمْ﴾، يعني: من تلك الآلهة، ما له من وزير ولا معاون، فكيف يكون الحقير الضعيف الذي لا يملك لنفسه شيئاً معاوناً لله، وظهيراً لله جَلَّ وَعَلَا؛ لأنه قد يتبادر إلى ذهن بعض الناس أن ثَمَّت من

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٩٥).

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٢١١).

يعين الله على تدبير الأمور وتصريف الشؤون، كالملائكة أو الأنبياء؛ فيظن أنه إذا توجه إلى أولئك بالدعاء وبالطلب، كان قد توجه إلى من يعين الله، فيعتقد أنه إذا طلب من الله فإنَّ الله لن يُردَّه؛ لأنه ممن يعين الله، وقد بنوا هذا الاعتقاد الفاسد على تشبيه الخالق تعالى بما يحصل من المخلوقين بعضهم لبعض؛ فإن الملوك في الدنيا، والحكام، والأمرأ إذا كان لهم من يعينهم، ومن يظاهرهم، وشفَّع هذا المعين لأحد فإنهم لا يردون شفاعته؛ لأنهم يحتاجونه؛ فلاجل هذه الحاجة لا يرد الأمير أو الملك، شفاعته من كان له ظهيراً، فلما ظن هؤلاء المشركون أن بعض تلك الآلهة معاونة لله جَلَّوَعَلَا نفى الله هذا الاعتقاد الجاهلي؛ فإذا قالوا: صحيحٌ أنها لا تملك استقلالاً، وليس له شريك مهما قلَّ، وليس له معاون، ولكن هناك شفعاء يشفعون، فما عبدناهم إلا ليشفعوا؛ لهذا نفى أخيراً آخر اعتقاد، وهو: أن تلك الآلهة تملك الشفاعه، فقال: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّافِعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، فنفي آخر ما نفى الشفاعه، وأثبتها بشرط الإذن منه جَلَّوَعَلَا، فالآية شملت هذه الأنواع الأربعة، وليس ثمَّ نوع خامس من أنواع الشرك؛ لأن أحوال المشركين هذه الأربعة: إما أن يدَّعي الاستقلال؛ وإما أن يدَّعي الشركة (أن هذه الآلهة شركاء)؛ وإما أن يقول: معاونة؛ أو يقول هذه شفعاء^(١).

فهذه الآية اشتملت على نفي أربعة أمور:

أولها: نفى ملك شيء على وجه الاستقلال عن غير الله تعالى.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢١٠-٢١١)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١٢/٢-١٣).

والثاني: نفى وجود شرك في الملك لأحد مع الله.

والثالث: نفى معاونة أحد من الخلق لله جَلَّوَعَلَا في ملكه التام.

والرابع: نفى شفاعة أحد عند الله جَلَّوَعَلَا إلا من بعد إذنه، فلما اجتمعت في هذه الآية نفى هذه الأمور الأربعة من الملك والشرك والعون والشفاعة من دون الله جَلَّوَعَلَا؛ صارت لمن عقلها وأدرك معناها مجتته للشرك من القلب، فتقلع شجرة الشرك من جذورها ولا تدعها في قرار من القلب^(١)؛ فقد قطع الله بها جميع الأسباب التي يتعلق بها المشركون، على أي وجه كان، فإنَّ المشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من أربع: إمَّا أن يكون **مالكًا** لما يريد، أو **شريكًا** للمالك، أو **معينًا** و**ظهيرًا**، أو **شفيعًا**، فنفي سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتبًا، فنفي الملك، والشركة، والمظاهرة، والشفاعة التي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك، وهي الشفاعة بإذنه، ولم يجعل سبحانه الاستغاثة بالميت أو غيره سببًا لإذنه، وإنما السبب كمال التوحيد، لا ما يمنع الإذن، فالمشرك قد أتى بأعظم حائل بينه وبين حصول الشفاعة، فهو كمن استعان في حاجة بما يمنع حصولها^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على نفى الشفاعة بدون إذن الله للشافع^(٣)، ففيها الردُّ على

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٣٦).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٦٥).

المشركين الذين يتقربون إلى الأولياء يطلبون منهم الشفاعة، ويدعونهم لجلب النفع ودفع الضرر^(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، فنفي سبحانه حصول نفع الشفاعة عنده إلا بإذنه؛ لأنه هو الذي يملكها، فهو سبحانه مالك الشفاعة الآذن بها لمن شاء وغيره لا يملكها، فهو سبحانه بملكه الشفاعة مستحق العبادة، وأما المخلوق الذي لا يملك منها شيئاً فإنه لا يستحق أن يكون معبوداً^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ [ابْنُ تَيْمِيَّةَ] (٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَفَى اللَّهُ عَمَّا سِوَاهُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَتَفَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ مُلْكٌ أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ [تعالى] (٤): «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى» [الأنبياء: ٢٨].

فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُتَنَفِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ»، [و] (٥) لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلِّ تَعْطُ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعُ» (٦). وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ [يَا رَسُولَ

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٤٨).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب عزَّ وجلَّ يوم

الله^(١)؟ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»^(٢). فِتْلِكَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ
الإِخْلَاصِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ
بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِيُكْرِِمَهُ، وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ. فَالشَّفَاعَةُ
الَّتِي نَفَاهَا الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا [مِنْ] ^(٣) شِرْكَ، [فِتْلِكَ مَنِفِيَةً مُطْلَقًا] ^(٤)؛ وَلِهَذَا
أَثَبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ [كَثِيرَةٍ] ^(٥). وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا
لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالِإِخْلَاصِ. إِنْتَهَى كَلَامُهُ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ^(٦).

الشَّيْخُ

ساق المصنف كلام ابن تيمية هنا؛ فقام مقام الشرح والتفسير لما في هذا
الباب من الآيات، وهو كافٍ وافٍ بتحقيقٍ مع الإيجاز ^(٧)، ففيه تحقيقٌ لأمر
الشفاعة وجمعٌ للأدلة ^(٨)، وكلامه راجعٌ إلى نفي الأمور الأربعة المتقدمة من

القيامة مع الأنبياء وغيرهم، برقم: (٧٥١٠)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب:
الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (١٩٣).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي. وفي نسخة القاسم: [مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ شَفَاعَتِكَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، برقم:
(٩٩).

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٧٧، ٧٨). والمصنف لم ينقل كلام ابن تيمية بلفظه، وإنما
نقله ببعض التصرف.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٧) فتح المعجد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٨).

(٨) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣١١).

المَلِك والشَّرْك والعون والشفاعة من دون الله جَلَّ وَعَلَا^(١).

قوله: (نَفَى اللهُ عَمَّا سِوَاهُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَتَنَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ مُلْكٌ أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أָذَنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ [تعالى] ^(٢): ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وهذا الكلام ساقه المصنف عن ابن تيمية في بيان وتفسير الآية الأخيرة. والآيات التي سبقت من أول الباب إلى هنا رتبها المصنف ترتيباً موضوعياً؛ ووجه الاستدلال في الآيات الأولى: أن الشفاعة ملك لله، وليس لأحد شيء من الشفاعة، وفي الآيات الأخيرة: نفى الله شفاعة الاستقلال، وأثبت الشفاعة بشرطين، وهما: الإذن والرضا؛ فإذا كان لا يملك فمن يشفع إذًا؟ وكيف يشفع؟ والجواب: يشفع بأن يُعطى الشفاعة، ويؤذن له بها، ويُكرم بها؛ وإذا كان كذلك، فمن الذي يؤذن له؟ ومن الذي يُرضى له أن يشفع؟ ومن الذي يُرضى عنه أن يُشَفَّعَ فيه؟ هذه ثلاثة أسئلة، وجوابها في كلام ابن تيمية الذي نقله عنه المصنف.

قوله: (فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ؛ هِيَ مُتَّفِقَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَّاهَا الْقُرْآنُ)، وهي التي تُطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ^(٣)، يعني:

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٣٨).

أنَّ الشفاعة التي يطلبها المشركون من الشفعاء من دون الله منتفيةٌ دنياً وأخرى، كما أخبر الله به في كتابه ^(١)، فهي منتفية بدون شروط؛ والمشركون يعتقدون أنها تحصل بدون إذن من الله ولا رضا؛ لأن الشافع عندهم يملك الشفاعة، ولكنها لا تحصل إلا بالشرط المذكور في الكتاب والسنة.

وقوله: (وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ»، ولا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ». وَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»): ذكر الدليل الأول من السُّنَّةِ وفيه أن النبي ﷺ وهو سيد ولد آدم لا يشفع حتى يؤذن له كما في قوله: (يا محمد ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطى، واشفع تشفع)، فهذا في دليل الإذن، لكن **من الذي يؤذن له؟** الجواب: يؤذن للنبي ﷺ، ويؤذن للرسول، فلا يبتدئون بالشفاعة من أنفسهم وإنما يستأذنون في الشفاعة فيؤذن لهم؛ لأنهم لا يملكونها وإنما الذي يملكها هو الله جَلَّ وَعَلَا. فإذا قيل: فمن الذي **يؤذن في الشفاعة فيه؟** ومن الذي **يرضى عنه** في الشفاعة؟ فالجواب: جاء في الحديث الآخر في قوله ﷺ: «من قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»، فهذا الذي يَرْضَى عنه فيُشَفَّع فيه بعد إذن الله تعالى، فالمخصوصون بنيل الشفاعة هم: أصحاب الإخلاص من أهل التوحيد، فتبين أن تلك الشفاعة منتفية عن أهل الشرك.

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٦٠١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٣٨).

وقوله: **(فَتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ)**: معناه: أن من توجه إلى الموتى، أي كانوا: رسلاً، أم أنبياء، أو صالحين أو طالحين لطلب الشفاعة منهم فإنه مشرك؛ لأنه توجه بالدعاء لغير الله، وأولئك لا يملكون الشفاعة، وإنما يشفعون بعد الإذن والرضا، والرضا يكون عن أهل التوحيد، وأهل التوحيد هم الذين لا يسألون الشفاعة أحداً من الموتى، فكل من سأل ميتا الشفاعة: فقد حرّم نفسه الشفاعة؛ لأنه أشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، والشفاعة المثبتة إنما هي لأهل الإخلاص، ليس لأهل الشرك فيها نصيب.

وقوله: **(وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِيُكْرِمَهُ، وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ)**، فهذا هو حقيقة الشفاعة، لا كما يظن المشركون والجهال أن الشفاعة هي كون الشفيع يشفع ابتداء فيمن شاء، ولهذا يسألونها من الأموات وغيرهم إذا زاروهم ^(١)؛ فلما تقرر مما سبق أن الله نفى أن يملك أحد الشفاعة، وأنها خاصة به عَزَّجَلَّ؛ فالشفاعة إنما هي لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وجاءت الأدلة بنفي الشفاعة عن المشركين، وأن الشفاعة النافعة: إنما هي لأهل الإخلاص، بشرطين: الإذن والرضا، وإذا تقرر ذلك: تبين حقيقة الشفاعة، يعني: حقيقة حصولها، وكيف تحصل، وهو ما جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية هنا: أنها تكون بتفضل الله تعالى على المأذون له بالشفاعة؛ ليشفع، وإكرامه بذلك، ثم تفضله على المشفوع له ورحمته بقبول الشفاعة فيه، فأهل الإخلاص هم الذين يكرمهم الله بالشفاعة، فالمتفضل بالشفاعة هو الله جَلَّ وَعَلَا، فإذا ثبت ذلك: انقطع القلب

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٦٠٩).

من التعلق بغير الله في طلب الشفاعة؛ فإن قيل: لِمَ لَمْ يتفضل الله عليهم بأن يغفر لهم بدون واسطة الشفاعة؟ فالجواب ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية هنا بقوله: (لِيُكْرِمَهُ)؛ أي: إظهاراً لفضل الشافع، وإكرام الله تعالى له في ذلك المقام، فإن من المعلوم: أن الشافع الذي قُبِلَت شفاعته ليس في المقام مثل المشفوع له؛ فالله جَلَّوَعَلَا يُظهر إكرامه لمن أذن له أن يشفع، ويظهر رحمته بالشافع؛ فقد تكون للشافع قرابة، أو أحباب يريد أن يشفع لهم، ولذلك: فإن الشفاعة يوم القيامة لأهل الكبائر: ليست خاصة بالنبي ﷺ بل يشفع أيضاً الأنبياء، والملائكة، والصالحون، فهذه شفاعات مختلفة في أهل الكبائر جعلها الله إكراماً للشافع، ورحمةً به، وأيضاً: رحمة بالمشفوع له، وإظهاراً لفضل الله جَلَّوَعَلَا على الشافع والمشفوع له.

وقوله: (فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاهَا الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ شِرْكٍ، فِتْلِكَ مَنَفِيَّةٌ مُطْلَقًا)؛ يعني: الشفاعة المنفية هي: الشفاعة التي فيها شرك، وكذلك فإن المشركين لا يشفعون، فالشفاعة في حقهم منفية؛ لأنهم لم يُرَضَّ عنهم، فالشفاعة التي فيها شرك من جهة الطلب أو من جهة من سُئِلَتْ له بأن كان مشركاً فإنها منفية عن هؤلاء، بل لا تنفعهم، فثبت بذلك أن المستحقين للشفاعة هم الذين أنعم الله عليهم بالإخلاص؛ بخلاف الذين حُرِّمُوا من المشركين بالله الشرك الأكبر فلا نصيب لهم منها؛ لأن الشفاعة فضلٌ من الله لأهل الإخلاص.

وقوله: (وَلِهَذَا أَثَبَّتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ)، وهذه هي الشفاعة المثبتة: أثبتها بإذنه في مواضع بشرط الإذن، والإذن: إما إذن كوني وإما إذن

شرعي؛ فالمأذون له بالشفاعة لا يمكن أن تحصل منه الشفاعة إلا أن يأذن الله له كوناً بأن يشفع، فإذا منعه الله كوناً أن يشفع لم تحصل منه الشفاعة ولا تحرّك بها لسانه، كذلك الإذن الشرعي في الشفاعة بأن تكون الشفاعة ليس فيها شرك وأن يكون المشفوع له ليس من أهل الشرك، ويخصّ من ذلك أبو طالب حيث يشفع له النبي ﷺ في تخفيف العذاب عنه، فهي شفاعة ليست في الانتفاع بالإخراج من النار وإنما هي في تخفيف العذاب، وهي خاصة بالنبي بما أوحى الله إليه وأذن له.

وقوله: (وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ)، هذه هي الشفاعة المثبتة بشرط الرضا، فتبين بهذا الباب أن الشفاعة التي تعلقت بها قلوب أولئك الخرافيين المشركين باطلة؛ إذ الشفاعة التي تنفع إنما هي لأهل الإخلاص، ثم إنَّ طلبها وسؤالها من غير الله تعالى مؤذّن بحرمانهم إياها، ما داموا طلبوها من غير الله، ووقعوا في الشرك الصريح^(١).

والحاصل: أن الشفاعة على نوعين:

الأول: الشفاعة المنفية، وهي: الشفاعة التي تُطلب من غير الله؛ أو بغير إذنه؛ أو لأهل الشرك به^(٢)، فالشفاعة المنفية هي الخالية من إذن الله ورضاه^(٣)، وهي عين ما ظنّه المشركون، وهي شفاعة آلهتهم عند الله ابتداءً، وشفاعتها فيمن شاءت^(٤).

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢١١-٢١٧).

(٢) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٠٥).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٢٦).

والثانية: الشفاعة المثبتة، وهي التي تُطلب من الله؛ بأن يستشفع فيهم الأخيار من الملائكة والأنبياء والمرسلين والأفراد من المؤمنين، فيأذن بها الله تفضلاً منه على الشافع والمشفوع له^(١).

والشفاعة المثبتة هي الشفاعة التي يتحقق فيها شرطان: إذن الله تعالى للشافع؛ ورضى الله عزَّجَلَّ عن الشافع والمشفوع له^(٢)، فالشفاعة المثبتة هي المقترنة بإذن الله ورضاه^(٣).

وهذا الباب يطول البحث فيه، لكن يُفَرَّقُ فيه بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية، يعني: الشفاعة الثابتة التي هي الشفاعة النافعة، والشفاعة المنفية غير النافعة، فيفرق بين الشفاعة عند المشركين والشفاعة في الشرع؛ ويفرق فيه بين الشفاعة في الدنيا والشفاعة في الآخرة، فالله أثبت أن الشفاعة عنده لا تنفع إلا بشروط، فأصل الشفاعة عند الله عزَّجَلَّ ثابتة، وهذه الشفاعة في مقام الافتقار، وليست في مقام الواجهة، وبيان ذلك أن العبد إذا شفع عند الله جَلَّ وَعَلَا، فإنه يشفع وهو عبدٌ ذليل مفتقرٌ إلى الله، وهذا بخلاف الشفاعة عند أهل الدنيا، فالشفاعة عندهم تكون لمن له جاه وعز عند المشفوع عنده؛ حتى يُجيب شفاعة هذا الشفيع؛ لما يرجوه عنده من إجابة شفاعته؛ ولهذا يكون الشفيع فيها مُتَفَضِّلًا على الشافع، وأما الشفاعة عند الله فليست من هذا القبيل، وإنما هو جَلَّ وَعَلَا

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٧٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٣٣٦/١)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠٨).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

الذي يُكرم من شاء من عباده أن يكون شفيعاً، ثم يُكرم من شاء من عباده أن يؤذن له في الشفاعة، وأن يُلهمه القول الحسن فيها حتى يُجاب، فالفضل فيها لله جَلَّ وَعَلَا ابتداءً وانتهاءً^(١)؛ وبهذا يُعلم أن ما يتعلق به المشركون في الدنيا في الشفاعة شيء باطل، وأن الواجب عليهم إخلاص العبادة لله وحده، وسؤال الشفاعة من مالکها، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لا من الناس، ولا من الملائكة، ولا من الأنبياء، بل تُطلب من الله وحده المالك لها، فالواجب على العاقل أن يأخذ بأسبابها ويطلبها من مالکها، فأسبابها طاعة الله واتباع شريعته، والمالك لها هو الله، فيطلبها منه بقوله: اللهم شفّع فيّ نبيك أو ملائكتك، وما أشبه ذلك، أو: اللهم لا تحرمنّا شفاعة نبيك أو شفاعة عبادك الصالحين، اللهم اجعلني من أهل شفاعة نبيك، وما أشبه ذلك؛ أما أن يقول للرسول بعد وفاته: يا رسول الله، اشفع لي، أو يا ملائكة الله اشفعوا لي، أو يا فلان اشفع لي، فهذا كله من عمل أهل الشرك، فلا يجوز؛ وأما مع الحي فلا بأس، كأن يقول: يا فلان، وهو حي حاضر قادر اشفع لي في كذا، يعني: ادع الله لي أن يغفر ذنبي أو يشفيني من هذا المرض، فالمقصود أن الدعوات التي يطلبها من الحي الحاضر القادر لا بأس بها؛ بخلاف الطلب من الأموات، أو الجمادات كالأصنام، أو الغائبين، كالجن والملائكة، فهذا كله شرك بالله لا يجوز^(٢).



(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٥، ٤٦).

(٢) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١/ ٧٠، ٧٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ].

يعني: تفسير الآيات التي في الباب مجتمعة؛ لأنه مرتبطٌ بعضها ببعض^(١)؛ وهي: آية الأنعام، والزمر، والبقرة، والنجم، وسبأ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمَنْفِيَّةِ].

أي: هي التي تُطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله^(٣)؛ وهي ما كان فيها شرك، فكل شفاعة فيها شرك، فإنها منفية^(٤)، وكانت منفية؛ لأن القرآن نفاهها^(٥). والحد الجامع للشفاعة المنفية أنها: الشفاعة الخالية من إذن الله ورضاه^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبِتَةِ].

أي: هي التي تُطلب من الله، وتكون بشرطين: إذن الله للشافع، ورضاه عن المشفوع له^(٧)، وهي الشفاعة لأهل التوحيد بعد إذن الله^(٨). والحد الجامع للشفاعة المثبتة أنها: الشفاعة المقترنة بإذن الله ورضاه^(٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ].

- (١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٣٠).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٤٦/١).
- (٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٣٠).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٦).
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).
- (٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٩) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٦).

أي: شفاعته ﷺ لأهل الموقف حتى يُقضى بينهم فيستريح أهل الجنة من كرب الموقف^(١)، وقول المصنف: (وهي المقام المحمود)؛ أي: منه^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ ﷺ، [و] (٣) أَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ [أَوْ لَا] (٤)؛ بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أَدِنَ اللهُ (٥) لَهُ شَفَعَ].

أي: مع كونه أفضل الخلق فكيف بغيره؟ وهذا يدل على أن الأمر كله لله^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: [بَيَانُ] (٧) مَنْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِهَا؟].

أي: هم من قال: (لا إله إلا الله) خالصاً من قلبه، فصارت مختصة بأهل التوحيد^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ].

أي: أنه لما خصها بأهل التوحيد؛ دلّ ذلك أنها لا تكون لمن أشرك بالله^(٩)، لقوله تعالى: ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾؛ وغير ذلك مما نفى الله فيه الشفاعة للمشركين، ولقوله ﷺ: «خالصاً من قلبه»^(١٠).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٤٦/١).

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٥) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [فَإِذَا أَدِنَ].

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).

(٧) زيادة من نسخة أسامة.

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٠).

(١٠) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٤٧/١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا].

يعني: بيان حقيقة الشفاعة^(١)، وهي: أن الله تعالى يتفضل على أهل الإخلاص فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع؛ ليكرمه وينال المقام المحمود^(٢).



(١) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٩٥).
(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢١).

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية [القصص: ٥٦]

[و] (١) فِي الصَّحِيحِ (٢): عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَأَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَمَّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ (٣)، فَأَعَادَا، فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْتَ عَنْكَ»؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية [التوبة: ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٣) في نسخة القاسم: [فَأَعَادَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ].

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الْآيَةِ.

الثَّالِثَةُ: - وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْكُبْرَى - ^(١): تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﷺ ^(٢): «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ ^(٣) قَالَ لِلرَّجُلِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَقَبَّحَ اللَّهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمَ مِنْهُ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ.

الخَامِسَةُ: جِدُّهُ ﷺ وَمُبَالَغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ.

السَّادِسَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَسْلَافِهِ.

السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ.

الثَّامِنَةُ: مَضَرَّةُ أَصْحَابِ السُّوءِ عَلَى الْإِنْسَانِ.

التَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ.

الْعَاشِرَةُ: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذَلِكَ؛ لِاسْتِدْلَالِ أَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ ^(٤).

الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: الشَّاهِدُ لِكَوْنِ ^(٥) الْأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهَا لَنَفَعَتْهُ ^(٦).

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [الكِبِيرَةُ].

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٣) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [إذا].

(٤) في نسخة الحبيشي: [العاشرة: استدلال الجاهلية بذلك].

(٥) في نسخة دغش: [الشَّاهِدُ بِكَوْنِ].

(٦) في نسخة دغش: [نَفَعَتْهُ].

الثانية عشرة: التَّأَمُّلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ؛ لِأَنَّ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا، مَعَ مُبَالَغَتِهِ ﷺ وَتَكَرُّرِهِ؛ فَلِأَجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا.



قال المصنف رحمه الله: [باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية].

الشَّيْخُ

هذا باب في بيان ما يدل من الكتاب والسنة على أنه لا يهدي الهداية الجامعة للعلم والعمل والتعليم والصبر إلا الله ^(١).

قوله: (باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾)؛ أي: باب بيان أن الهداية التي مضمونها الرضا بالحق وقبوله وإيثاره لا يملكها أحد إلا الله تعالى، لا يملكها نبي مرسل، ولا ملك مقرب، ولا غيرهما، فهو جل وعلا الذي يُطلب منه الهداية، ويُلبأ إليه في طلب ذلك ^(٢)؛ ففيه بيان أن أفضل الخلق وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأفضلهم وآخرهم محمد ﷺ لا يملكون شيئاً من أمر الله إلا ما ملّكهم الله إياه، وأنهم لا يستطيعون هداية البشر إلا من هداه الله، فهم مربوبون، ليس لهم من التصرف إلا ما جعل الله لهم ^(٣).

مقصود الترجمة:

بيان برهان آخر من براهين التوحيد، وهو: خلوص ملك الشفاعة لله، فلا يشاركه فيها أحد، بتقرير أن أعظم الخلق عند الله قدراً، وهو محمد ﷺ لا يملك هداية من يحب في الدنيا، فكيف يملك في الآخرة نفعاً على وجه الاستقلال ^(٤).

- (١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٧٥).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٧٨).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٧٧).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٩٧).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وهي: أن الهداية من الله جَلَّوَعَلَا، فلا تُسأل إلا منه، فمن ظنَّ أن غير الله يملكها أو سألها من غير الله جَلَّوَعَلَا، فقد أخطأ ووقع في شرك الربوبية والإلهية: أما شركه في الربوبية فباعتقاده أن غير الله له تصرف في القلوب بأن يهديها، وأما شركه في الإلهية فبسؤال الهداية أو رجائها من غير الله ^(١)؛ فمناسبته لكتاب التوحيد من جهة أن الهداية، وهي أشرف المطالب الدنيوية، قد دلَّ الشرع على أن أشرف الرسل لا يملكها، وأنها إلى الله وحده، فبطل بذلك التعلق بالأنبياء دون الله عَزَّوَجَلَّ، كما أن مسألة الشفاعة هي سبب تعلق المشركين بغير الله تعالى لتحصيل خيري الدنيا والآخرة ^(٢).

مناسبة هذا الباب لما قبله من أبواب:

هذا الباب مشابه في مضمونه لباب: قوله تعالى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْفُونَ﴾ الآية [الأعراف: ١٩١] ^(٣)؛ وهذا الباب كالثلاثة الأبواب التي قبله في دلائل التوحيد، وبيان عجز المخلوق، وأنه لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا، فإذا كان النبي ﷺ يحرص كل الحرص على هداية عمه، ثم لا يهديه الله جَلَّوَعَلَا، فالنبي ﷺ لا يملك شيئا، فبطل التعلق بغير الله تعالى ^(٤)؛ فهذا الباب من أدلة التوحيد؛ ومن بيان أن المالك للشفاعة هو الله عَزَّوَجَلَّ وحده، فهو كالمتمم

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٢٣).

(٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٣٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٩٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. محمد بن هایل المدحجي.

للأبواب قبله؛ أي: لأبواب أدلة التوحيد ولباب الشفاعة، فالنبي ﷺ، وهو أعظم الخلق جاهاً، وأقربهم إلى الله وسيلة، وأفضل الخلق على الإطلاق لا يملك هداية القلوب حتى لأحب الناس إليه^(١).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

اختلف الشراح في تقرير مناسبة هذا الباب لما قبله على أربعة أقوال:

الأول: أنَّ المصنف عقد هذا الباب لبيان أن النبي ﷺ لا يقدر على هداية من أحب هدايته هداية التوفيق والإلهام، فكيف يُعبد من دون الله تعالى^(٢)؛ فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ أراد بهذه الترجمة: **الرد على عبَاد القبور** الذين يعتقدون في الأنبياء والصالحين أنهم ينفعون ويضرون؛ فيسألونهم مغفرة الذنوب، وتفريج الكروب، وهداية القلوب، وغير ذلك من أنواع المطالب الدنيوية والأخروية، ويعتقدون أن لهم التصرف بعد الموت على سبيل الكرامة؛ فإذا عرف الإنسان معنى هذه الآية المترجم بها، ومن نزلت فيه؛ تبين له بطلان قولهم وفساد شرهم؛ لأن رسول الله ﷺ الذي هو أفضل الخلق عند الله، وأعظمهم جاهاً عنده: حرص واجتهد على هداية عمه أبي طالب في حال حياته وعند موته فلم يستطع ذلك، ثم استغفر له بعد موته فلم يغفر له بل نهاه الله عن ذلك، ولو كان عنده ﷺ من هداية القلوب ومغفرة الذنوب وتفريج الكروب شيء؛ لكان أحق الناس به وأولاهم من قام معه أتم القيام ونصره، وحاطه من بلوغه ثمان سنين وإلى ما بعد النبوة بثمان سنين أو أكثر؛ ففي

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١١٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٩٢).

هذا أعظم البيان، وأوضح البرهان على أنه ﷺ لا يملك ضرراً ولا نفعاً، ولا عطاء ولا منعاً، وأن الأمر كله بيد الله، فهو الذي يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، ويكشف الضر عن من يشاء، ويصيب به من يشاء من عباده، وهو الذي من جوده الدنيا والآخرة، وهو بكل شيء عليم^(١)؛ فهذا يدل على أن الأنبياء لا يملكون النفع والضرر، وفيه رد على الذين يعتقدون في الصالحين النفع والضرر، فإذا كان أفضل الرسل لا يملك ضرراً ولا نفعاً فغيره من باب أولى^(٢)؛ فهذا الباب هو كالمثال للباب السابق في أن الشفاعة لا تنال المشرك^(٣)؛ فإنه لما ذكر الشفاعة وشروطها المتقدمة أنها لا تنفع إلا الموحدين، وأن النبي لا يشفع في أحد إلا من رضي الله قوله وعمله مع إذنه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولما كان عم النبي ﷺ أحق بالشفاعة لو كانت بيد الرسول أو الهداية لكنها قيدت بشروط لا تنطبق على أبي طالب، فلذا منع منها أبو طالب لخروجه عن أهلها؛ لأنه يشترط في المشفوع له أن لا يكون من أهل الشرك، لكنه خفف عنه العذاب، حيث يشفع له النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في تخفيف العذاب عنه، فهي شفاعة ليست في الانتفاع بالإخراج من النار، وإنما هي في تخفيف العذاب، وهي خاصة بالنبي ﷺ بما أوحى الله جَلَّ وَعَلَا إليه، وأذن له بذلك؛ فهذا الباب جاء بعد باب الشفاعة ليؤكد أنه لا يستطيع أحد أياً كان هداية أحد لينجو من العذاب، كما أنه لا أحد يستطيع الشفاعة لأحد من العذاب، وأن كل ذلك مردّه إلى الله عَزَّ وَجَلَّ^(٤)؛ **فمناسبته أنه نوعٌ من الباب الذي قبله**، فإذا كان لا أحد يستطيع أن

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٦١٥-٦١٦).

(٢) كتاب التوحيد وقفات وتأملات، أ.د. فالح الصغير (١٥٠).

(٣) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٣٣).

(٤) ينظر: إفادة المستفيد بشرك كتاب التوحيد، عبدالرحمن البطيلي (٨٨).

ينفع أحدًا بالشفاعة والخلاص من العذاب، كذلك لا يستطيع أحد أن يهدي أحدًا^(١).

والثاني: أن المصنف عقد هذا الباب للرد على الغلاة المتجاوزين الحد في حق النبي ﷺ؛ بحيث جعلوا له بعض حق الله تعالى، فهو في اعتقادهم يهدي من يشاء، ويملك التصرف في الكون، فلذلك يدعونه من دون الله، فيبين المصنف في هذا الباب أن النبي ﷺ بشر لا يستحق شيئاً من حق الله تعالى، وإذا كان النبي ﷺ ليس له قدرة على الهداية والتوفيق، فكيف يكون ذلك لغيره من البشر^(٢)، فالمصنف قصد بهذا الباب: بيان أنه لما كانت الهداية من أعز المطالب، وأعظم ما تعلق به المتعلقون بغير الله: أن يحصل لهم النفع الدنيوي والأخروي من الذين توجهوا إليهم، واستشفعوا بهم، ولما كان النبي ﷺ وهو أفضل الخلق، وسيد ولد آدم قد نفى الله عنه أن يملك الهداية، وهي نوع من أنواع المنافع؛ دل ذلك على أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ليس له من الأمر شيء؛ فبطل إذاً كل تعلق للمشركين من هذه الأمة بغير الله جَلَّ وَعَلَا؛ لأن كل من تعلقوا به هو دون النبي ﷺ بالإجماع، فإذا كانت هذه حال النبي ﷺ، وقد نفى الله عنه ملك هذه الأمور، فإن نفى ذلك عن غيره من باب أولى^(٣)؛ فمناسبة هذا الباب لما قبله: أن الهداية مثل الشفاعة لا تُطلب إلا من الله تعالى، فهي مما

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٤٨).

(٢) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١/ ٣٤٣)؛ وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤٤٠).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢١٩).

يعجز عنها المخلوق مهما عظم جاهه عند الله كالنبي ﷺ، أو عظمت قوته وقدرته كالملائكة^(١)؛ ففي الباب الذي قبله، وكذلك ما تقدمه من أبواب قريبة ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ عَجَزَ المخلوق مهما بلغ في الجاه والمكانة، وفي القدرة والقوة، عن أن يوصل خيراً أو يمنع ضرراً عن أحدٍ استقلالاً عن الله عَزَّجَلَّ، فبيّن فيما مضى أن أشرف الخلق وأعظمهم جاهاً لا يستطيع أن يجلب لنفسه ولا أن يدفع عنها، ولا يجلب لغيره ولا يدفع عنه، وكذلك أعظم الخلق قدرة وهم الملائكة لا يستطيعون ذلك؛ ثم بيّن أنه حتى الشفاعة من هؤلاء لا تمكن ولا تحصل إلا بشروط، وهي: إذنُ الله جَلَّوَعَلَا، ثم رضاه سبحانه عن الشافع وعن المشفوع فيه، وفي هذا الباب أتى وبيّن رَحِمَهُ اللهُ **أن الهداية لا تكون من غير الله سبحانه**، فهي لا تُطلب لا من النبي ﷺ، ولا من الملائكة ولا من غيرهم، بل إنَّ النبي ﷺ لم يتمكّن من إيصال الهداية إلى أعظم الناس محبةً ودفاعاً عنه وهو أبو طالب؛ فإنه كما أن النبي ﷺ لا يستطيع أن يوصل الخير، ولا يستطيع أن يدفع الضرر، وكذلك الملائكة، فهو أيضاً لا يستطيع أن يوصل الهداية لمن أحب، ولمن حرص حرصاً بالغاً على هدايته^(٢)؛ **فهذا الباب نظير الباب الذي قبله**؛ وذلك أنه إذا كان ﷺ، وهو أفضل الخلق على الإطلاق وأعظمهم عند الله جاهاً، وأقربهم إليه وسيلة، لا يقدر على هداية من أحبَّ هدايةً التوفيق وإنما الهداية كلها بيد الله، فهو الذي تفرّد بهداية القلوب كما تفرّد بخلق المخلوقات؛ فتبين أنه الإله الحق^(٣)؛ فالشفاعة ملكٌ لله وحده

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٠٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٩١).

لا يملكها البشر، فلا تُطلب إلا منه سبحانه، وكذلك هداية التوفيق ملك لله وحده لا يملكها البشر، فلا تُطلب إلا منه سبحانه، وإذا كان أعظم البشر لا يملك هداية التوفيق، وإنما هي بيد الله سبحانه؛ فهذا دليلٌ عجز البشر عن مقام العبودية^(١)؛ فهذا الباب من براهين التوحيد، فإن الله تعالى جعل الهدى بيده وحده تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ونفى الهداية عن أحب خلقه ﷺ، فالنبي لا يقدر أن يوفق أحداً للهداية، وإذا كان هذا حاله فكيف بغيره، فمن دونه من الأولياء والصالحين أولى^(٢).

والثالث: أن المصنف عقد هذه الترجمة بقصد إقامة برهان تفصيلي آخر، وهو خلوص ملك الشفاعة لله وحده؛ فأتى بهذه الترجمة لإبطال وقوع الشركة في الشفاعة^(٣)؛ فذكر هذه الترجمة عقب الترجمة التي قبلها قصداً؛ لأن الترجمة التي قبلها: (باب: الشفاعة)؛ فنبه بهذه الترجمة أن الرسول ﷺ حرص على الشفاعة لعمه بعد أن يقول: لا إله إلا الله، وحرص على هدايته ولكنه لم يستطع أن يشفع له؛ لأن الله لم يأذن له في ذلك، ولأن أبا طالب لم يكن ممن رضي الله قوله وعمله بل هو من جملة المشركين^(٤)؛ **والفرق بين هذه الترجمة وسابقتها: أن الترجمة السابقة في إثبات الشفاعة وتحقيق ملك الله لها، وهذه الترجمة في تحقيق خلوص ملك الشفاعة لله وحده، فإن من يملك**

(١) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١٥٨).

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (٨٩).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (٣٠٢).

شيئاً ربما شاركه غيره^(١)؛ فالترجمة السابقة: في إثبات ملك الله الشفاعة، وهذه الترجمة: في تحقيق انفراده بملكها وحده، لدفع توهم أن غيرها يملك منها شيئاً، فالترجمة السابقة بمنزلة الإثبات وهذه الترجمة بمنزلة النفي، فقرر في الترجمة السابقة أن الله بملك الشفاعة، وقرر في هذه الترجمة أن غيره لا يملك الشفاعة، والجمع بين النفي والإثبات من أبلغ مسالك الحصر، ففي الترجمة السابقة بين أن ملك الشفاعة لله، ثم دفع توهم الشركة في ملكها، ومجموعهما يقدر بقولنا: لا يملك الشفاعة إلا الله، وهذا أبلغ في تقرير استحقاق الله العبادة^(٢).

والرابع: أن مقصود المصنف بهذه الترجمة بيان أن هداية القلوب بيد الله، وأن الله سبحانه له الحكمة البالغة في هداية من يشاء وإضلال من يشاء، وهو عليمٌ بالمحل الذي يصلح لغرس الكرامة، فيوفقه للخير والهداية، وعليمٌ بمن لا يصلح، فهداية القلوب وتفريج الكروب إنما هي بيد الله جَلَّ وَعَلَا، لا يملكها النبي ﷺ^(٣)، فأيراد المصنف لهذا الباب هنا ليبين أنه مع وضوح الحق وبيان دلائله، فإن بعض الناس لا يوفق لسلوكه، إما لجهله، وإما لعناده، ومناسبته أنه بعد أن بين في الأبواب السابقة بطلان جميع ما يتعلق به المشركون في شركهم؛ بين أنه مع وضوح ذلك قد يبقى قوم على ضلالهم حكمة من الله تعالى، ولهذا أردف هذا الباب باب الغلو الذي هو من أسباب رد الحق، وأيضاً حتى لا

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٨).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٩٦).

يكون هناك تكرار؛ لأن المصنف بين ضعف المخلوقين، وأنهم لا يستحقون التوجه إليهم في الأبواب السابقة^(١). فالذي يظهر أن مراد المصنف من إبراز هذا الباب هنا: ليس ما تقدم؛ إذ لو كان كذلك لصارت مناسبتة بعد باب: [أشركون ما لا يخلق شيئاً وهم يخلقون ولا يستطيعون لهم نصراً]، الذي فيه بيان أن رسول الله ﷺ لا يملك شيئاً، والذي يظهر والله أعلم أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ بَيَّنَّ في ذلك الباب عجز المخلوق، وبَيَّنَّ عظمة الخالق؛ ثم بَيَّنَّ في باب الشفاعة الشُّبُه التي تعلق بها المشركون بأنهم في طلبهم للشفاعة معظِّمين للمخلوق، ومقرِّين بعجز المخلوق، وتقدم الرد عليهم، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ بَيَّنَّ ذلك أيما بيان؛ فبعد ما بَيَّنَّ ووضَّح في أول الكتاب، التوحيد وفضله وتكفيره للذنوب، وبَيَّنَّ أنواع الشرك، وذكر دلائل التوحيد، وردَّ على الشُّبُه الواردة فيها، وضَّح الحقَّ جلياً، لمن أراد الهداية، فَحَسُنَ أن يأتي بقول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؛ فبعد أن بَيَّنَّ كل هذا، وهؤلاء لا يهتدون، وبقاؤون على شركهم، إذا الأمرُ أمر الله تعالى، فجاء رَحِمَهُ اللهُ بقصة أبي طالب، فقد عرف أبو طالب الحق، ورغم ذلك ما أذعن له، فمن أولئك من عرف الحق لوضوح أدلته، لكن أزاغ الله تعالى قلبه، ولم يكتب له الهداية، وغرَّه أصحاب السوء، وتمسك بما عليه الآباء والأجداد، فإنك لا تهدي من أحببت، ولكن الله يهدي من يشاء^(٢)، فالمصنف بَيَّنَّ فيما تقدَّم التوحيد، وبَيَّنَّ ما رتبَّ الله من الأجر عليه، وما رتبَّ من العقوبة على من خالفه، وبَيَّنَّ الشرك وعقوبة

(١) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. محمد بن هایل المدحجي.

أهله، وبَيَّن بعض ما يتعلق بالشرك، في شرك الأسباب، وفي شرك الطلب، وفي شرك العبادة بعدة صور تقدَّمت، وهي واضحة بالأدلة البينة؛ فبعد أن بيَّن ما بيَّن كأنه يقول: فمن لم يقتنع بذلك فليس عليك هدايته، إنما هدايته إلى الله جَلَّوَعَلَا، فأنت قد قمت بهداية البيان والتوضيح وإقامة الحجة، وأما هداية العمل والتوفيق والامثال فهذه إلى الله جَلَّوَعَلَا، فلعل هذا من مقاصد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بهذا الباب^(١)، وهو وجه آخر من المناسبة خفي، وهو أنه لا ينبغي للداعي إلى الحق أن يحزن على من لم يتبع الحق وتنكَّب طريق الهدى؛ فإنه لا يملك هداية القلوب إلا الله تعالى^(٢).



(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٢٣).

قال المصنف رحمه الله: [باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية].

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة دليلين، فذكر في الباب آية وحديثاً:

فالدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، و﴿لَا﴾ هنا نافية، وقوله: ﴿تَهْدِي﴾، **الهداية المنفية هنا:** هي هداية التوفيق والإلهام، والإعانة الخاصة، ومعناه: أن الله جَلَّوَعَلَا يجعل في قلب العبد من الإعانة الخاصة على قبول الهدى ما لا يجعله لغيره؛ فالتوفيق إعانة خاصة لمن أراد الله توفيقه، بحيث يقبل الهدى ويسعى فيه؛ فَجَعَلَ هذا في القلوب ليس إلى النبي ﷺ؛ إذ القلوب بيد الله يقبلها كيف يشاء، حتى إنَّ أحب الناس إلى النبي ﷺ لا يستطيع أن يجعله مسلماً مهتدياً، وقد كان أبو طالب من أنفع قرابة النبي ﷺ له، ومع ذلك لم يستطع أن يهديه هداية التوفيق، وهناك نوع ثان من الهداية المتعلقة بالمكلف، وهي: هداية الدلالة والإرشاد، وهذه ثابتة للنبي ﷺ بخصوصه، ولكل داعٍ إلى الله، ولكل نبي ورسول، فالهداية المنتفية إذاً هي: هداية التوفيق؛ وهذا يعني: أن النفع، وطلب النفع في هذه المطالب المهمة يجب أن يكون من الله جَلَّوَعَلَا، ومحمد ﷺ مع عظم شأنه عند ربه، وعظم مقامه عنده، وأنه سيد ولد آدم، وأفضل الخلق عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأشرف الأنبياء والمرسلين: إلا أنه لا يملك من الأمر شيئاً، فَبَطَلَ إذاً تعلق القلوب في المطالب المهمة كالهداية، والمغفرة، وطلب الرضوان، وطلب دفع الشرور، وفي جلب الخيرات إلا بالله جَلَّوَعَلَا؛ فإنه هو الذي يجب أن تتعلق القلوب به جَلَّوَعَلَا خضوعاً، وإنابة، ورغبة، ورهبة، وإقبالا عليه، وإعراضاً عما سواه

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على نفي هداية التوفيق عن النبي ﷺ (٢)؛ ففيها دلالة واضحة على أن الرسول ﷺ لا يملك ضرراً ولا نفعاً ولا عطاء ولا منعاً، وأن الأمر كله بيد الله (٣)؛ فإذا كان لا يهدي من أحب مع حرصه على هدايته صحَّ أنه ليس له من الأمر شيء (٤)، ففيها الرد على الذين ينادونه لتفريج الكربات وقضاء الحاجات (٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؛ خطاباً للنبي ﷺ في عدم ملكه هداية من أحب من الخلق، فإذا كان هذا منفياً عنه في الدنيا التي هي دار الأملاك، فأجدر أن لا يملك شيئاً في الآخرة التي ينفرد الله عز وجل فيها بالملك، وإذا كان هذا الأمر متنفياً عن النبي ﷺ فانتفاؤه عن غيره أولى؛ لأنه أعظم الخلق قدراً، فلا يملك أحدٌ كائناً من كان ولو عظم قدره شيئاً من الشفاعة، فملك الشفاعة خالصٌ لله لا يشاركه فيه سواه (٦).

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٠، ٢٢١).
 (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٦٨).
 (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥٤).
 (٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٨٢٠ / ٢).
 (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥٤).
 (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٩٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [و^(١)] فِي الصَّحِيحِ ^(٢): عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَأَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَمَّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ^(٣)، فَأَعَادَا، فَكَانَ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُكَ عَنْكَ»؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الْآيَةُ [التوبة: ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وفيه أنا أبا طالب مات على الكفر، وأن النبي ﷺ لم يستطع هدايته مع حرصه الشديد على هدايته، بل نُهي عن الاستغفار له، لأن ذلك من المحرمات، وقد جاء المصنف بهذا الحديث ليبين أنه لا يستحق العبادة إلا الله، فإذا كان النبي لا يملك النفع لأقرب الناس إليه فكيف بغيره، وإذا كان لا يملك ذلك، فهذا يدل على أنه لا يستحق العبادة، وإذا كان هذا في حق النبي ﷺ، فكيف بمن هو دونه ^(٤).

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

- (١) زيادة من نسخة الحبشي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).
- (٣) في نسخة القاسم: [فَأَعَادَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ].
- (٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

واستدل المصنف فيما سبق بآية، وذكر هنا الدليل على سبب نزول هذه الآية؛ حتى يتضح المعنى اتضاحاً جلياً؛ حيث دلّ الحديث على أن المنفي هدايته في الآية هو عم رسول الله أبو طالب ابن عبدالمطلب الذي كفله صغيراً وحماه كبيراً، فإنه كان يحمي النبي ﷺ من أذى قومه، وفعل من حمايته ما لم يفعله غيره من الناس، فكان ﷺ حريصاً على هدايته، ومن ذلك أنه عادة لما مرض، فجاء وهو في سياق الموت وعرض عليه الإسلام؛ ليكون خاتمة حياته ليحصل له بذلك الفوز والسعادة، وطلب منه أن يقول كلمة التوحيد، وعرض عليه المشركون أن يبقى على دين آبائه الذي هو الشرك؛ لعلمهم بما تدل عليه هذه الكلمة من نفي الشرك وإخلاص العبادة لله وحده، وصاروا سبباً لصدده عن الحق وموته على الشرك، وعند ذلك حلف النبي ﷺ ليطلبن له من الله المغفرة ما لم يمنع من ذلك^(١).

وقوله: (فأنزل الله عزّجَلَّ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾)، (ما كان) إذا جاءت في القرآن فالمراد أن ذلك ممتنع غاية الامتناع^(٢)؛ أي: ما ينبغي لهم ذلك، وهو خبرٌ بمعنى النهي^(٣)، وهذا ظاهر في المقام: أن الله جلّ وعلا نهى النبي ﷺ أن يستغفر للمشركين؛ لأن قوله تعالى في الآية: ﴿مَا كَانِ﴾: المراد بها هنا النهي؛ أي: النهي عن الاستغفار لأحدٍ من المشركين، فإذا كان الله عزّجَلَّ نهى الرسل والأنبياء والأولياء، وغيرهم من أهل الصلاح في حال حياتهم عن الاستغفار لهؤلاء المشركين، فهذا يدلُّ

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٣٥٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٢٤).

أنه لو فرض أنهم يقدرّون على الاستغفار في حال حياتهم البرزخية، فإنهم لن يستغفروا للمشرّكين، ولن يسألوا الله لمن توجه إليهم حال موتهم لطلب الاستشفاع، أو لطلب الإغاثة، أو غيرها من العبادات، وأنواع التوجهات^(١)؛ فالمصنّف عقّد هذه الترجمة؛ لما في سبب نزول هذه الآية من منع النبي ﷺ من الاستغفار لعمه بعد موته على الكفر، فلم يقدر على نفعه في الدنيا بهدايته، ولم يمكن في الآخرة من نفعه بالاستغفار له، ثم إنه رجي أن يشفع له، فأذن الله له بالشفاعة له، فأخرج من غمرات النار إلى ضحضاح فيها يصيبه من عذابها ما يغلي منه دماغه، فمن شاء الله هداه فضلاً، ومن شاء أضله عدلاً، فالأمر إليه من قبل ومن بعد^(٢)؛ وفي هذا الحديث وفي هذه القصة عبر عظيمة جدّاً، ومن أهمها: أن أبا طالب كان من أقرب الناس إلى النبي ﷺ، ونصّر النبي، ونصر الدين نصرّاً لم يفعله كثير من المسلمين، ومع ذلك مات على الكفر، نسأل الله السلامة والعافية، ونحن اليوم من الله عزّ وجلّ علينا بالإسلام والسنة مع شدة تقصيرنا في القيام بدين الله، ومع شدة تقصيرنا في نصرته دين الله، فالواجب علينا سؤال الله الثبات على ذلك، وشكر هذه النعمة، ومن شُكر هذه النعمة أن نبذل ما نستطيع للقيام بدين الله عزّ وجلّ، وأن نبذل ما نستطيع للذب عن دين الله، وللدعوة إلى دين الله عزّ وجلّ^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دلّ على نفي هداية التوفيق عن النبي ﷺ؛ فإذا انتفت عنه وهو أكرم

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٤).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

الخلق، فنفى عنها غيره من باب أولى، ويكون طلبها من غير الله شركاً^(١)، فالنبي ﷺ لم يتمكن من الشفاعة لعمه، لأنه مات على الشرك، والله سبحانه لا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضي عنه، وهو صاحب التوحيد^(٢).

ودلالته على مقصود الترجمة من وجهين:

الأول: في كون القصة المذكورة سبباً لنزول الآية المترجم بها؛ فهو كالتفسير لها؛ إذ معرفة سبب النزول تُعين على فهم الآية، والقول في بيان وجهه استدلالاً كالقول في بيان الدليل السابق؛ أنه لا يملك أحد شيئاً من الشفاعة وإن عظم قدره، فملك الشفاعة خالص لله لا يشاركه فيه سواه^(٣).

والثاني: وهو موطن الشاهد من الحديث قوله: «لأستغفرن لك»، فالاستغفار حصل منه ﷺ لعمه، ولكن لم ينفعه استغفار النبي له^(٤)؛ فدل على أن الرسول ﷺ لا يملك نفعاً لمن هو أقرب الناس إليه، وهذا يطل التعلق بالنبي ﷺ لجلب النفع أو دفع الضرر، وغيره من باب أولى^(٥).



(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٧١)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٢١٩).

(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٢٦٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٣).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ الْآيَةُ].

أي: أنك يا رسول الله محمد لا تهدي من أحببت، والمراد: هداية التوفيق والإلهام والقبول، وإنما القادر على ذلك هو الله عَزَّوَجَلَّ؛ وأما هداية الدلالة والإرشاد فيقدر عليها ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]^(١)، وإذا كان النبي لا يستطيع أن يهدي أحداً وهو حي، فكيف يستطيع أن يهدي أحداً وهو ميت^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الْآيَةُ].

وأنها تُفيد تحريم الاستغفار للمشركين^(٣)؛ أي: ما يصلح لهم ولا ينبغي لهم أن يستغفروا للمشركين، ولو كانوا أقرب الناس إليهم مادام أنهم ماتوا على غير الإسلام^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: -وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْكُبْرَى-]^(٥): تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ﷺ^(٦): «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ].

أي: المسألة الكبيرة من هذا الباب^(٧)، وأن تفسيرها: إفراؤ الله بالعبادة

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٥٥).

(٣) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٤).

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: [الكَبِيرَةُ].

(٦) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٥٦).

وترك عبادة ما سواه، ولذلك لما فهم هذا كفار قريش لم يقولوها بخلاف من بعدهم ممن يدعي العلم؛ فإنهم لما خفي عليهم هذا، صاروا يقولونها وهم متلبسون بالشرك لظنهم أنه لا يُنافيها^(١)؛ فإن النبي ﷺ لما قال لعمه: (قل: لا إله إلا الله)، عرفَ عمه أن معناها: التبرؤ من كل إله سوى الله، ولهذا أبى أن يقولها؛ لأنه يعرف معناها ومقتضاها وملزوماتها^(٢).

يعني: (قل: لا إله إلا الله)، والمراد قولها عن إخلاص وصدق، وهو يعلم معناها، وليس المراد مجرد اللفظ؛ ولهذا امتنع أبو طالب عن قولها، لأنه كان يعلم معناها^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ^(٤) قَالَ لِلرَّجُلِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»؛ فَقَبَّحَ اللهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمَ مِنْهُ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ].

أي: أنهم عرفوا مراده، وهو أنه يقتضي ترك ما كانوا يعبدونه من دون الله، فلذلك نهوا أبا طالب عن قولها، وهذا يدل على أنهم أعلم بأصل الإسلام من كثير من أهل هذه الأزمان^(٥)، فهم عرفوا أنه لا يريد منه القول المجرد، بل يُريد منه قولاً يقارنه الاعتقاد الجازم بمعناها والعمل اللازم بمقتضاها، وقد عقل هذا أبو جهل وأضرابه من المشركين، فكانوا يمتنعون عنها ويقولون:

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٥٦).

(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠٢).

(٤) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [إذا].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٤).

﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]؛ فالمشركون المتقدمون امتنعوا عنها لفظاً ومعنى؛ بخلاف من يقولها بلسانه ولا يعتقد معناها ولا يعمل بمقتضاها، فهؤلاء حقيقيون بقول المصنف: (فَقَبَّحَ اللهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمَ مِنْهُ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ) ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: جِدُّهُ ﷺ وَمُبَالِغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ].

أي أنه لما قال: «قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله»، ثم أعاد ذلك عليه، دَلَّ على شدة مبالغته ﷺ في ذلك ^(٢)، وهذا واضح في تكرار الدعوة بشفقة ورفق، ولين، ورحمة، وبيان أنها تنفعه في قوله: «كلمة أحاج لك بها عند الله»، فكل هذا يبين عظيم جِدُّهُ ﷺ وشفقته وحرصه على هداية عمه ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَسْلَافِهِ].

أي: كونهم عارضوا قول النبي ﷺ لعمه: (قل: لا إله إلا الله) بقولهم: (أترغب عن ملة عبد المطلب)؛ دَلَّ ذلك على أنها منافية للإسلام، وأن عبد المطلب غير مسلم ^(٤)، ففي الحديث ردُّ على من قال بإسلام أبي طالب أو نبوته كما تزعمه الرافضة، قبحهم الله، لأن آخر ما قال: (هو على ملة عبد المطلب)، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله ^(٥).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠١)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٢٤).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٢٥).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٥٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ نُهِيَ عَنْ

ذَلِكَ].

أي لقوله: «لأستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك»؛ حتى نزل قوله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(١)، والرسول ﷺ أقرب الناس أن يجيب الله دعاءه، ومع ذلك اقتضت حكمة الله أن لا يجيب دعاءه لعمه أبي طالب؛ لأن الأمر بيد الله لا بيد الرسول ولا غيره^(٢)، فالأمر لله جَلَّ وَعَلَا، الأمر الكوني القدري، والأمر الشرعي الديني لله جَلَّ وَعَلَا، فرسول الله ﷺ مَبْلُغٌ لا يملك لنفسه ولا لغيره ضرراً ولا نفعاً، فلم يملك جلب النفع لأعظم الناس شفقة عليه، وهو عمه^(٣)، فالمشرك لا تنفعه قرابته، ولا ينفعه استغفار غيره له، فاستغفار النبي ﷺ للمشرك لا ينفعه، وغيره من باب أولى^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: مَضَرَّةُ أَصْحَابِ الشُّوْءِ عَلَى الْإِنْسَانِ].

أي: أن أبا جهل ومن معه نهوه عن قول: (لا إله إلا الله)، وقالوا له ما قالوا، فصار جلوسهم في تلك الحال عنده مضرَّةً عليه^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ].

أي: إذا زاد على المشروع بحيث تُجعل أقوالهم حجة يُرجع إليها عند

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٥٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٤٥٤).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٥).

التنازع^(١)، فلما كانت ملة عبد المطلب معظمة عند أبي طالب، امتنع عن الإسلام بسببها، ولو كان لا يُعظمها لما شق عليه أن يرغب عنها^(٢)؛ لأن أبا طالب اختار أن يكون على ملة عبد المطلب حين ذكروه بأسلافه مع مخالفته لشرعة النبي ﷺ؛ وتعظيم الأكابر إن كان لما هم عليه من العلم والسن، فليس فيه مضرة، وإن كان تعظيمهم لما هم عليه من الباطل، فهو ضرر عظيم على دين المرء، فتعظيمهم إن كانوا أهلاً لذلك فلا يضر، بل هو خير، فأسلافنا من صدر هذه الأمة لا شك أن تعظيمهم وإنزالهم منازلهم خير لا ضرر فيه^(٣)، فمحل هذه المضرة إذا كان قولهم مخالفاً للشرعة، فإن خلا من ذلك، فمن أصول الدين: تعظيم الأسلاف والأكابر، فمن حسن دين المرء تلقيه عن الأكابر والأسلاف، وإنما المضرة إذا جعل قولهم حجة عند التنازع، دون قول الله جلَّ وعلا وقول رسوله ﷺ^(٤)، فإذا كانوا موافقين للأمر الشرعي؛ فإن دلائل الشرع على الأمر باتباع الأكابر^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذَلِكَ؛ لِاسْتِدْلَالِ أَبِي

جَهْلٍ بِذَلِكَ^(٦)].

أي: أن أبا جهل ومن معه استدلوا بتعظيم أبي طالب لملة عبد المطلب

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٢٣)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٥).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٥٩).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠١).

(٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) في نسخة الحبشي: [العاشر: استدلال الجاهلية بذلك].

فجعلوها أعظمَ حائلٍ بينه وبين قول: لا إله إلا الله ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ: الشَّاهِدُ لِكُونَ ^(٢) الْأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهَا لَنَفَعَتْهُ ^(٣)].

أي لقوله: في الحديث: «أحاجُّ لك بها عند الله»؛ فدل على أنها تنفعه لو قالها في تلك الحال ^(٤)، وهذا مبني على القول بأن معنى: (حضرته الوفاة)؛ أي: ظهرت عليه علاماتها ولم ينزل به ^(٥)، ففيه دليلٌ على أن الأعمال بالخواتيم؛ لأنه لو قالها في تلك الحال، معتقداً ما دلت عليه مطابقة من النفي والإثبات لنفعته، ومن مات على التوحيد نفعته الشفاعة، وإن لم يعمل شيئاً غير ذلك ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: التَّأَمُّلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ؛ لِأَنَّ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا، مَعَ مُبَالَغَتِهِ ﷺ وَتَكَرُّرِهِ؛ فَلِأَجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا].

أي قولهم: (أترغب عن ملة عبد المطلب؟) ^(٧)، وهذه المسألة هي المسألة الأخيرة، وفيها أشار المصنف رَحِمَهُ اللهُ إلى كِبَرِ هذه الشبهة، وهي: البقاء والاستمرار على ما كان عليه الآباء والأسلاف؛ حيث إن عبد الله بن أبي

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٥).

(٢) في نسخة دغش: [الشَّاهِدُ لِكُونَ].

(٣) في نسخة دغش: [نَفَعَتْهُ].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٥).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٣٦١).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١ / ٦٢١)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن

بن حسن (٢٤٣).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٢٦).

أمية وأبا جهل لم يذكر لأبي طالب غير هذه الشبهة، فلما عرض عليه رسول الله ﷺ الإسلام ما كان منهما إلا أن قالوا: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فأنتهى عن إجابة النبي ﷺ إلى قول تلك الكلمة التي لو قالها لنجا ولسعد في الدارين^(١)؛ فذكره الحجة الملعونة التي يتعلق بها المشركون من الأولين والآخرين، ويردُّون بها على الرسل، وهي تقليد الآباء والكبراء، وأخرجوا الكلام مخرج الاستفهام مبالغة في الإنكار، لعظمة هذه الحجة في قلوب الضالين، ولذلك اكتفيا بها في المجادلة، فلاجل عظمتها ووضوحها عندهم اقتصروا عليها^(٢).



(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٢١).

بَابُ:

مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكِهِمْ

دِينَهُمْ هُوَ الْغُلُوفُ فِي الصَّالِحِينَ



وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ الآية [النساء]:

[١٧١].

فِي «الصَّحِيحِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] -؛ قَالَ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا؛ أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنْ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيهَا أَنْصَابًا، وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، وَلَمْ ^(٢) تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَئِكَ وَنُسِيَ ^(٣) الْعِلْمُ؛ عُذِّتْ ^(٤)».

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: لَمَّا مَاتُوا؛ عَكُفُوا عَلَى

(١) فِي نَسْخَةِ الْعَصِيْمِيِّ: [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى].

(٢) فِي نَسْخَةِ دَغْشٍ، وَالْقَاسِمِ: [فَلَمْ]. وَهُوَ الْمَوَافِقُ لَمَّا فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ لَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ.

(٣) الَّذِي فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ لَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: [وَتَنَسَّخَ].

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، كِتَابُ: تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ: وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ، بِرَقْمٍ: (٤٩٢٠).

قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ»^(١).

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» أَخْرَجَاهُ^(٢).

[وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]^(٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ». [حَدِيثٌ صَحِيحٌ]^(٤) (٥).

(١) ينظر: إغاثة اللفهان في مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية (١/ ٣٣٢)، حققه: محمد عزيز، الناشر: دار عالم الفوائد.

ونص كلامه: «وقال غير واحد من السلف: كان هؤلاء قومًا صالحين في قوم نوح عليه السلام، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله واذكر في الكتاب مريم، برقم: (٣٤٤٥)؛ وأصله في صحيح مسلم، وليس فيه جملة: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ...»، فقد روى مسلم في «صحيحه»، كتاب: النكاح، باب: حكم العزل، برقم: (١٤٣٩) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ، قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

(٣) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة. وفي نسخة أسامة زيادة: [وفي الصحيح]. والحديث ليس في الصحيحين.

(٤) زيادة من نسخة القاسم.

(٥) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، برقم: (٢٨٦٧)، كتاب: المناسك، باب: التقاط الحصى لرمي الجمار من المزدلفة؛ وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٣٨٧١)، كتاب: الحج، ذكر وصف الحصى التي ترمى بها الجمار؛ والحاكم في «مستدركه»، برقم: (١٧٢٩)، كتاب: المناسك، رمي الجمار ومقدار الحصى، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه النسائي في «الكبرى»، برقم: (٤٠٤٩)، كتاب: المناسك، التقاط الحصى؛ وابن ماجه في «سننه»، برقم: (٣٠٢٩)، أبواب المناسك، باب: قدر حصى الرمي.

وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»، قَالَهَا ثَلَاثًا^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ وَبَيَّنَّ بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَقْلِيلِهِ لِلْقُلُوبِ الْعَجَبَ.

الثانية: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شِرْكٍ حَدَثَ [عَلَى وَجْهِ]^(٢) الْأَرْضِ أَنَّهُ بِشِبْهَةِ الصَّالِحِينَ.

الثالثة: [مَعْرِفَةُ]^(٣) أَوَّلِ شَيْءٍ غَيَّرَ بِهِ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَبَبُ ذَلِكَ؟ مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُمْ.

الرابعة: [سَبَبُ]^(٤) قَبُولِ الْبِدْعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ وَالْفِطْرِ تَرْدُّهَا.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلُّهُ: مَنْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ:

والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحة، رقم (١٢٨٣)؛ وقال في النهج الشديد (١٠٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «أخرجه النسائي، وابن ماجه بإسناده صحيح»؛ وقال العلّاء في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٢): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩١): «صحيح».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٢) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [في].

(٣) زيادة من نسخة العصيمي. وفي نسخة أسامة: [أنه].

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة. وفي نسخة الحبيشي: [بسبب].

فَالأَوَّلُ: مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ.

وَالثَّانِي: فَعُلْ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا؛ فَظَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ «نُوحٍ».

السَّابِعَةُ: جِبَلَةُ الْآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ، وَالْبَاطِلُ يَزِيدُ.

الثَّامِنَةُ: [أَنَّ] ^(١) فِيهِ شَاهِدًا لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدْعَةَ ^(٢) سَبَبُ الْكُفْرِ.

التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ؛ وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ.

الْعَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَهِيَ النَّهْيُ عَنِ الْعُلُوِّ، وَمَعْرِفَةُ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَضَرَّةُ الْعُكُوفِ عَلَى الْقَبْرِ لِأَجْلِ عَمَلٍ صَالِحٍ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَالْحِكْمَةِ فِي إِزَالَتِهَا.

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ [عَظَمِ] ^(٣) شَأْنِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: -وَهِيَ أَعْجَبُ وَأَعْجَبُ-: قِرَاءَتُهُمْ إِيَّاهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَكَوْنُ اللَّهِ حَالًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ قُلُوبِهِمْ؛ حَتَّى

(١) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٢) في نسخة الحبيشي: [البدع].

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي.

إِعْتَقِدُوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمِ نُوحٍ هُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ، وَاعْتَقِدُوا^(١) أَنَّ [مَا]^(٢) نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ^(٣) الْكُفْرُ الْمُبِیْحُ لِلدَّمِ وَالْمَالِ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: التَّصْرِیحُ أَنَّهُمْ^(٤) لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ.

السادسة عشرة: ظَنُّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قَوْلِهِ [وَعَلَى اللَّهِ]^(٥): «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ»، فَصَلَّوْا تُ اللَّهُ وَسَلَامُهُ عَلَى^(٦) مَنْ بَلَغَ الْبَلَاحَ الْمُبِينِ.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ الْمُتَنَطِّعِينَ.

التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: التَّصْرِیحُ بِأَنَّهَا^(٧) لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِي الْعِلْمُ، فَفِيهَا بَيَانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وَجُودِهِ، وَمَضَرَّةِ فَقْدِهِ.

العِشْرُونَ: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ: مَوْتُ الْعُلَمَاءِ.



(١) في نسخة الحبيشي: [فاعتقدوا].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي: [هُوَ].

(٤) في نسخة الحبيشي: [بأنهم].

(٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٦) في نسخة العصيمي: [وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ عَلَى].

(٧) في نسخة دغش: [أَنَّهَا].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ
الْغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ].

الشَّيْخُ

يعني: بابٌ ما جاء في بيان ما يدل من الكتاب والسنة أن سبب كفر بني آدم
بربهم الذي خلقهم من ماء مهين خلقاً من بعد خلق في ظلمات ثلاث، وتركهم
دينهم الذي فطرهم الله عليه، وهو: عبادة الله وحده لا شريك له؛ هو: الغلو في
الصالحين^(١)، وقد ذكر المصنف في المسائل كما سيأتي أن من فهم هذا الباب
وبابين بعده تبين له غربة الإسلام، ورأى من قدرة الله وتقليبه للقلوب العجب.

وأراد المصنف بهذه الترجمة أن يُبين أن الشرك طارئ على بني آدم،
والأصل فيهم التوحيد؛ وأنَّ سبب الشرك الذي وقع فيه بنو آدم هو: الغلو
مطلقاً، لا سيما في الصالحين، فإنه أصل الشرك قديماً وحديثاً؛ لقرب الشرك
بالصالحين من النفوس، فإن الشيطان يُخرج الغلو فيهم في قالب محبتهم
وتعظيمهم، وأنه من الدين الذي يُقرّبهم إلى الله تعالى، وهو يجرُّ إلى أعظم
الذنوب، وهو الشرك بالله وعبادة من غلوا فيه^(٢)؛ فأراد رَحِمَهُ اللهُ: بيان ما يؤول
إليه الغلو في الصالحين، من الشرك بالله في الإلهية الذي هو أعظم ذنب عُصي
الله به، وهو ينافي التوحيد الذي دلّت عليه كلمة الإخلاص، شهادة أن لا إله

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن
حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٨٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٣٠)؛ والدر النضيد على أبواب
التوحيد، سليمان الحمدان (١٦٠).

إلا الله^(١)؛ فللكفر بالله ورسوله أسبابٌ كثيرة، من أعظمها وأغلبها: الغلو في الصالحين بأنواع التعظيم المبتدعة كالعكوف عند قبورهم أو البناء عليها، أو تصوير صورهم، أو اعتقاد قدرتهم في التأثير أو مشاركتهم الله في التدبير، ومن أسباب كفرهم أيضًا وتركهم دينهم: التكبر على الخلق، وردّ الحق، ومنها: الحسد والبغي، وهو الذي حمل اليهود على الكفر بالإسلام وعداوة النبي ﷺ^(٢)؛ فبين المصنف أن سبب كفرهم وأغلبه هو الغلو في الصالحين، وهناك أسباب أخرى من الحسد والبغي، والأغراض الدنيوية^(٣)، فالغلو في الصالحين هو الغالب على كفر بني آدم، وقد يكون الكفر بغير الغلو؛ إذ قد يكون بدعاء الكواكب أو النجوم، أو بالسحر، أو بإنكار أمر معلوم من الدين بالضرورة، أو بالاستكبار عن عبادة الله وما إلى ذلك، لكن الأغلب في كفر بني آدم هو الغلو في الصالحين^(٤).

وهذا الباب والذي قبله، والبابان اللذان بعده؛ كلها بمعنى واحد، ولكن المصنف رَحِمَهُ اللهُ نَوَّعَ الأدلة، ونَوَّعَ الكلام، وأبدى فيه وأعاد؛ لأن الخطأ فيه عميق وكثير، ومعلوم أنه بتنويع الكلام وترديده يتحقق الفهم أكثر مما لو كان مرة واحدة، وهذا الخطر لا يزال قائمًا بين الناس من عبادة القبور والتبرك بها، والعكوف عندها، وقصدها لطلب النفع ودفع الشر، فهذا لا يزال في الناس، وهذا أعظم ما وقع من النقص في الدين؛ ولهذا أكثر المصنف من ذكر

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٧).

(٢) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (١٣٠).

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٨٤، ١٨٥).

(٤) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠٦).

النصوص في الباب الذي قبل هذا، وفي هذا الباب، وباين بعده، فهذا من أهم الأبواب؛ لأنه إذا كان سبباً للكفر وترك الدين وجب أن يُحذر أشدَّ الحذر؛ لأن سنة الله لا تتخلف في خلقه^(١).

قال المصنف: (باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو: الغلو في الصالحين)؛ أي: باب بيان ما جاء من الدليل والبرهان على أن سبب أول كفر بني آدم، أو أغلب وأكثر سبب كفرهم، وسبب تركهم دينهم الذي خلقوا له، هو: الغلو في الصالحين من الأنبياء والأولياء وغيرهم، بالقول والاعتقاد فيهم^(٢).

قوله: (سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم): هذا فيه بيان سبب الكفر وترك الدين، وأنَّ هذا لا يخصُّ فئةً من الناس، بل هو في جميع بني آدم، فسبب كفر بني آدم في القديم والحديث، وفي الماضي والحاضر، هو: الغلو في الصالحين^(٣)؛ فأول ما وقع الشرك سببه هو: الغلو في الصالحين، وسبب كل شرك متجدد إنما هو في الغالب: الغلو في الصالحين^(٤).

وفي قوله: (وتركهم دينهم)، أراد إقامة الحجة على أن الغلو سببٌ للخروج من الدين خصوصاً في الصالحين، فإن الشيطان يُخرجه في قالب محبتهم^(٥)؛

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٤٥٦/١).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٨٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. محمد بن هایل المدحجي.

(٥) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١١٢).

وفيه بيان أن أصل الدين في بني آدم هو التوحيد والإخلاص وعبادة الله؛ لأن الله أقام لهم الدين أولاً بإرسال أبيهم آدم إليهم؛ وهذا يعني: أن الشيء الذي يبدأ أولاً يكون بما هو مشروع، ثم يزداد بالغلو الذي هو تجاوز المشروع إلى أن يصل إلى ترك الدين والخروج منه نهائياً^(١).

وقوله: **(هو الغلو في الصالحين)**: أتى المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ فِي هذه الترجمة بضمير (هو) الذي يفيد الاختصاص؛ إذ لا سبب أخص في تغيير الأديان وعبادة الأوثان من الغلو في الصالحين، فبذلك يُضل الشيطان بني آدم عن عبادة الرحمن^(٢).

و(الغلو) هو: مجاوزة الحد المأذون فيه على وجه الإفراط، أي: على وجه التعدي بالزيادة^(٣)؛ فالغلو: هو الإفراط في التعظيم بالقول والاعتقاد^(٤).

وأصل كلمة الصالحين جمع (الصالح)، والصالح هو: اسم من قام به الصلاح، والصلاح في الكتاب والسنة تارة يكون بمعنى: نفي الفساد؛ أي: ما يقابل الفساد، وتارة يكون بمعنى: ما يقابل السيئات، فيقال: صالح، بمعنى ليس بذي فساد، ويقال أيضاً: صالح بمعنى ليس بسيء^(٥)، فالصالح هو: الذي قام بحق الله وحق العباد^(٦)، ف(الصالحون) هنا المراد بهم: أهل الصلاح، يعني:

- (١) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ٤٥٦).
- (٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٢/ ٨٤٥).
- (٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٣).
- (٤) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠٧).
- (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٩).
- (٦) القول المفيد، لابن عثيمين (١/ ٣٦٧).

أهل الطاعة والإخلاص لله جَلَّوَعَلَا الذين اجتنبوا الفساد واجتنبوا السيئات، وهم الذين اشتركوا في فعل الطاعات وترك المحرمات، أو كانوا من السابقين بالخيرات، فاسم الصالح يقع شرعاً على المقتصد، وعلى السابق بالخيرات؛ فالمقتصد صالح، والسابق بالخيرات صالح، وكلُّ درجات عند الله جَلَّوَعَلَا؛ فلفظ الصالحين: يشمل كل من قام به هذا الوصف وصدق عليه وصف الصلاح، من الملائكة، والأنبياء، والرسل، والأولياء من الجن والإنس، من أي أمة كانوا، فكل هؤلاء يدخلون في قوله رَحِمَهُ اللهُ: (في الصالحين) ^(١).

والمقصود بـ (الغلو في الصالحين) الذي هو سبب كفر بني آدم، وتركهم دينهم الذي أمروا به: أنهم تجاوزوا الحد الواجب في تعظيمهم حتى آل بهم الأمر إلى الشرك ^(٢)، فهو: مجاوزة الحد فيما يجب لهم؛ لأن الصالح له قدرٌ عند الله وعند خلقه، ويؤول الأمر ببعض الناس إلى رفعه فوق قدره والمبالغة في حقه؛ فيغلون فيه حتى يُعبد من دون الله ^(٣)؛ والحد الذي أذن به الشرع في حق الصالحين هو: محبتهم في الله، وتوقيرهم في الله، وموالاتهم، والقيام بحقوقهم الحقيقية، والافتداء بهم في صلاحهم وفي علمهم، والتبرؤ من الغلو فيهم وادعاء عصمتهم، وإذا كانوا من الأنبياء بالأخذ بشرائعهم، وبما أمروا به، واتباعهم، والافتداء بهم، مع المحبة والموالاتة والنصرة، وغير ذلك من

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٩).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

المعاني الداخلة في الحد المأذون به في حقهم؛ أما مجاوزة ذلك الحد، فهو الغلو، وهو بحرٌ لا ساحل له، فالحد المأذون به شرعاً في حقهم مطلوب وهذه هي الحالة الأولى؛ والغلو مذموم شرعاً ومنهي عنه وهذه هي الحالة الثانية، ويقابلها: الجفاء في حقهم وهي الحالة الثالثة، وهذا الجفاء له صور منها: عدم موالاتهم، وبخسهم حقهم، وترك محبتهم، فالحاصل: أن كل تقصير في حقهم يعد جفاء، وكل زيادة فيه يعدُّ غلوًّا^(١)، وهذا يفيد أن أصل محبة الصالحين عبادة وقربة يُتقرب بها إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وأن المنهي عنه هو الغلو، وأما أصل المحبة فإنها عبادة وقربة يتقرب بها العبد إلى الله عَزَّوَجَلَّ، والذي يُنهى عنه هو الغلو وهو الزيادة^(٢).

والغلو في الصالحين ينقسم باعتبار الحكم إلى قسمين:

الأول: غلو عبادة: وهذا يعتبر شركاً أكبر، وضابطه: أن يجعل للمخلوق شيئاً من حقوق الله الخاصة به؛ فإن حق الله الذي لا يُشاركه فيه مشارك هو الكمال المطلق، والغنى المطلق، والتصرف المطلق من جميع الوجوه، وأنه لا يستحق العبادة والتأله أحدٌ سواه، فمن غلا بأحدٍ حتى جعل له نصيباً من هذه الأشياء، فقد ساوى به رب العالمين، وذلك أعظم الشرك.

والثاني: غلو وسيلة: وحكمه دائر بين الشرك الأصغر أو الكبائر، وضابطه: أن يرفع المخلوق فوق منزلته التي جعلها الله له، لكن دون الأول، أي: دون

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٠، ٢٣١)؛ القول السديد، عبدالرحمن السعدي (٩٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

العبادة، فمن رفع أحداً من الصالحين فوق منزلته التي أنزله الله بها فقد غلا فيه، وذلك وسيلة إلى الشرك وترك الدين^(١).

مقصود الترجمة:

بيان سبب وقوع الناس في الشرك مع ظهور براهين التوحيد، وهو الغلو في الصالحين^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنه ذكر في هذا الباب السبب الذي جعل الناس يخالفون التوحيد، ويخرجون عن دائرة التوحيد إلى الشرك، فأعظم ما يخرج به الناس عن التوحيد، ويقعون بسببه في الشرك هو: الغلو في الصالحين، ولذلك بيّنه المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب^(٣).

ففي هذه الترجمة: الإعلام بأمرين:

الأول: بيان ما يؤول إليه الغلو في الصالحين من الشرك بالله في الإلهية الذي هو أعظم ذنب عُصي الله به، ففيه الإعلام بما ينتهي إليه الغلو في الصالحين من الوقوع في الشرك.

والثاني: الإعلام بأن الغلو في الصالحين ينافي التوحيد الذي دلّت عليه كلمة الإخلاص: شهادة أن لا إله إلا الله^(٤)، فمدلولها أن يكون الحب والتعظيم

(١) ينظر: القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٩٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٧).

كله لله، وقصد الصالحين بالرغبة والمحبة والتعظيم ينافي كلمة التوحيد^(١).

مناسبة هذا الباب للأبواب السابقة:

إيراد هذه الترجمة من حُسن صنيع المصنف، فإنه لما بيّن في التراجم السابقة: براهين التوحيد بإقامة الحجة بالفارق بين الخالق والمخلوق، وأعاده وكرره؛ ثم بيّن ملك الله الشفاعة، ثم بيّن تأكيد خلوص ملكها لله، أتبع الأبواب السابقة؛ بيان السبب الذي تتلاشى أمامه براهين التوحيد الظاهرة، ويقع الناس به في الشرك، وهو الغلو في الصالحين^(٢)، فلما بيّن براهين التوحيد أراد أن يُعلم أن هذه البراهين مع بيانها وشدة ظهورها إلا أنه اعترى الخلق ما أزال هذه البراهين، وهو الغلو في الصالحين^(٣)؛ فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ بيّن فيما سبق أصولاً عظيمة، وأقام البراهين على التوحيد، وبيّن ما يتعلق به المشركون، وأبطل أصول اعتقادهم بالشريك، أو الظهير، أو الشفيع، ونحو ذلك، فإذا كان التوحيد ظاهرًا، والأدلة عليه من النصوص بينة، والأبواب السالفة دالة بظهور ووضوح على وجوب إحقاق عبادة الله وحده، وعلى إبطال عبادة كل من سوى الله جَلَّ جَلَالُهُ وتقدست أسماؤه، فما سبب وقوع الشرك إذا؟ وكيف وقعت فيه الأمم؟ وللأجوبة على هذه الأسئلة أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ هذا الباب؛ فأورد هذا الباب وما بعده؛ ليبين أن سبب الشرك، وسبب الكفر هو: الغلو الذي نهى الله جَلَّ وَعَلَا عنه، ونهى عنه رسوله ﷺ سواء في هذه الأمة أو في الأمم السابقة، فأحد أسباب وقوع الكفر والشرك هو: الغلو في الصالحين، بل

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٣).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

هو سببها الأعظم^(١)؛ فلما ذكر رَحِمَهُ اللهُ بعض ما يفعله عباد القبور مع الأموات من الشرك المضاد للتوحيد؛ أراد في هذا الباب أن يُبين السبب الذي أوقعهم في ذلك ليحذر ويجتنب؛ وهو الغلو مطلقاً، لاسيما في الصالحين^(٢)؛ وهذا ذكرٌ للأسباب بعد ذكر الأصول والعقائد^(٣).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أنَّ الباب السابق تضمن أن من أسباب الشرك: تعظيم المشركين لكبرائهم ورؤسائهم ومقدميهم، وغلوهم فيهم؛ وفي هذا الباب ذكرَ نظير ذلك، وهو الغلو في الصالحين^(٤)، فلمَّا كان في الباب المتقدم ذكرُ نوع من الغلو مَنَعَ من الانقياد للحق؛ ذكرَ هنا الغلو الذي كان سبب الكفر، وخروج كثير من الناس عن جادة التوحيد، ففي الباب السابق ذكر ملة عبد المطلب، وذلك في قول النبي ﷺ لعمِّه: (يا عم قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله)، فقال: عبد الله، وأبو جهل لأبي طالب: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فبيِّن في هذا الباب أصل هذه الملة التي جعلوها بإزاء قول: لا إله إلا الله، في مقابلة: لا إله إلا الله، فأصل هذه الملة هو: الغلو في الصالحين، فملة عبد المطلب هي بقايا ما كان عليه أهل الشرك الذين أشركوا بالله عَزَّوَجَلَّ بسبب غلوهم في الصالحين، فكان من المناسب أن يُبيِّن في هذا الباب أصل تلك الملة التي جعلت في مقابل ملة الإسلام^(٥).

- (١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٧-٢٢٨).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٣٠)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥٨).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٢٨).
- (٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٢٩).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللهِ عَزَّجَلَّ: ﴿يَتَّاهَلُ الْكَتَبِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٧١]].

الشَّيْخُ

أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: آية وأربعة أحاديث تُبين أثر الغلو؛ وجاء المصنف بهذه الآية لأن فيها نهي أهل الكتاب عن الغلو، وبيان أنه سببٌ يوصل إلى الشرك بالله عَزَّجَلَّ، وهذا ذكره الله في القرآن ليستفيد منه المؤمنون، ويحذروا من الغلو^(١).

فالدليل الأول قوله تعالى: ﴿يَتَّاهَلُ الْكَتَبِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾، و(الغلو) كما سبق: مجاوز الحد في مدح الشيء أو ذمه؛ وضابطه: تعدي ما أمر الله به، وهو الطغيان الذي نهى الله عنه، أي: لا تتعدوا ما حدَّ الله لكم^(٢)، ولا تتجاوزوا الأمر المشروع في الدين، ولا ترفعوا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله، وهي العبودية إلى المنزلة التي لا تنبغي إلا لله^(٣)، و(أهل الكتاب) هنا هم: اليهود والنصارى، فنهاهم عن الغلو في الدين^(٤)، والخطاب وإن كان لأهل الكتاب فإنه عام يتناول جميع الأمة؛ تحذيرًا لهم أن يفعلوا بنبيهم ﷺ كما فعلت النصارى مع المسيح وأمه، واليهود مع العزيز^(٥)؛ فإن النصارى

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٣٠).

(٣) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٧)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٦٠).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٣٠).

(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٧).

غلوا في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وغلوا في أمه، وفي حواريه؛ واليهود أيضًا غلوا في عزيز، وفي أصحاب موسى، وفي أحبارهم، وفي رهبانهم، فالغلو وقع من أتباع الرسل وأتباع الأنبياء في الأنبياء والرسل، وغلوا أيضًا في الصالحين من أتباعهم، وجعلوا لهم بعض خصائص الإلهية، وجعلوا لهم الشفاعة، وزعموا أن لهم نصيبا من الملك، أو أنهم يدبرون الأمور، أو أنهم يصرفون شيئًا من الملكوت، وهذا كما يعتقد بعض الصوفية أن للكون أقطابًا أربعة يديرون أمر هذا العالم^(١).

فالحاصل: أن الغلو هو: الإفراط في التعظيم بالقول والفعل والاعتقاد^(٢)، والنصارى غلوا في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فنقلوه من حيز النبوة إلى أن اتخذوه إلهًا من دون الله؛ يعبدونه كما يعبدون الله، واليهود عادوه وتنقصوه، فحطوه من منزلته، حتى جعلوه ولد بغي^(٣)، فالنصارى أفرطوا، واليهود فرطوا، فمن تشبه بهم من هذه الأمة وغلا في الدين بإفراط أو تفريط فهو منهم، فكل من دعا نبيًا أو وليًا من دون الله: فقد اتخذته إلهًا، وضاهى النصارى في شركهم، واليهود في تفريطهم^(٤).

وقوله تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾: فيه النهي عن الغلو في الدين، والترجمة في الباب: فيها: أن سبب كفر بني آدم الغلو في الصالحين؛ ووجه

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣١، ٢٣٢).
- (٢) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٧)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٦٠).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٣٠، ٦٣١).
- (٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٨).

مطابقة الآية للترجمة: أن محبة الصالحين والرسول والأولياء دينٌ يُدان به، وهو مما شرعه الله، ولما كانت محبتهم ديناً فلا يجوز الغلو في هذا الدين، الذي هو محبة الصالحين، فهذا الحب الذي هو دين لا يجوز الغلو فيه، فحبهم يقتضي السير في مسيرهم، ووفق منهاجهم، والترضي عنهم لا عبادتهم والاستغاثة بهم^(١)، فالله تعالى نهى أهل الكتاب عن الغلو، فقال: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾، و(تغلوا) فعلٌ جاء في سياق النهي، فهو يعم جميع أنواع الغلو في الدين؛ أي: لا تغلو بأي نوع من أنواع الغلو في الدين؛ فنهوا عن أي نوع من أنواع الغلو، فدخل في هذا عموم الغلو في الصالحين وغيرهم^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها النهي عن الغلو مطلقاً، فيشمل الغلو في الصالحين؛ والخطاب وإن كان لأهل الكتاب فإنه عامٌ يتناول جميع الأمة تحذيراً لهم أن يفعلوا في نبيهم وصالحيهـم فعل النصارى في المسيح، واليهود في عزيز^(٣)، والتحذير إنما يكون من الأمر الممكن وقوعه^(٤)، ففي الآية التحذير من الغلو في الصالحين والأنبياء؛ فإنه كان سبب ضلال النصارى واليهود^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَا تَعْلُوا﴾، فهو نهْيٌ عن الغلو، والغلو الذي وقعوا فيه هو

(١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (٣٠٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٨٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣١).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥٩).

(٤) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (١٣٤).

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٢٢٤).

غُلُّوهم في الصالحين، فَعُلُّو اليهود بقولهم: عَزِيزُ ابن الله، وَغُلُّو النصارى بقولهم: إن الله ثالثُ ثلاثَةٍ، وقالوا: المسيح ابن الله؛ فاليهود غلوا في عزيز، والنصارى غلوا في عيسى وأمه مريمَ، وهؤلاء قومٌ صالحون، فغلوا في الصالحين ورفعوهم فوق قدرهم حتى وقعوا في الشرك، فكان منشأ ترك أهل الكتاب دينهم هو الغلو في الصالحين^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [في «الصَّحِيح» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾] نُوح: [٢٣]- قَالَ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا؛ أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنْ أَنْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيهَا أَنْصَابًا، وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، وَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ وَنُسِيَ^(٤) الْعِلْمُ؛ عُبِدَتْ»^(٥).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: لَمَّا مَاتُوا؛ عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ»^(٦).

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) في نسخة العصيمي: [في قوله تعالى].

(٣) في نسخة دغش، والقاسم: [فَلَمْ]. وهو الموافق لما في النسخ المطبوعة لصحيح البخاري.

(٤) الذي في النسخ المطبوعة لصحيح البخاري: [وَتَسَخَّ].

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، سورة نوح، باب: ودا ولا سواعا، برقم: (٤٩٢٠).

(٦) ينظر: إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان، لابن قيم الجوزية (١/ ٣٣٢)، حققه: محمد عزيز، الناشر: دار عالم الفوائد. ونص كلامه: «وقال غير واحد من السلف:

كان هؤلاء قومًا صالحين في قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ».

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وقد رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وابن جريج له تفسير معروف، وفي تفسيره ذكر التصريح بأن عطاء هذا هو عطاء الخُرساني، كذلك ذكره عبد الرزاق في تفسيره، وقد طُبِعَ مؤخرًا، قال: عن ابن جريج عن عطاء الخرساني عن ابن عباس، وعلماء الجرح والتعديل يقولون: إن عطاء الخُرساني لم يسمع عن ابن عباس، لهذا قيل: هذه الرواية ضعيفة وليست بصحيحة وإن رواها البخاري؛ والجواب عن ذلك: أن البخاري قال: (عن ابن جريج، قال: قال عطاء عن ابن عباس)، وابن جريج ممن عُرف بالتدليس، ومن المتقرر في علم الرجال أن ابن جريج إذا قال: (قال عطاء)، فإن قوله قال عطاء محمول على السماع، وسماعه إنما هو من عطاء بن أبي رباح، وليس من عطاء الخرساني، فدلَّ ذلك على أن هذه الرواية عند البخاري إنما هي عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، وأن إسناده متصل في غاية الصحة؛ فعطاء في الرواية هو عطاء ابن أبي رباح، ولو كان روي في تفسير عبد الرزاق وتفسير ابن جريج التصريح بأنه عطاء الخرساني، فإنَّ ابن جريج قد يسمع من هذا وهذا؛ يعني: قد يأخذ من عطاء بن أبي رباح، وقد يأخذ بواسطة عن عطاء الخرساني، فهذا محتمل، وتغليط البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في تصحيحه للحديث هذا غير وارد، ثم إن الذين ذكروا هذه العلة ليسوا من المتقدمين من حفاظ الأحاديث، وإنما هم من المتأخرين، والمتقدمون من أهل الحديث أدري بالبيت؛ لأن فهمهم بالعلل

أعظم من فهم من بعدهم^(١)؛ وجاء المصنف بهذا الأثر ليبين أن أول شرك وقع في الناس هو بسبب الغلو في الصالحين، فلما غلا هؤلاء في أولئك الصالحين وقعوا في الشرك، وهذا فيه بيان خطورة الغلو في الصالحين^(٢).

وقوله: (هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسموها بأسمائهم)؛ أي: كان هؤلاء أهل دين وفضل وخير، وماتوا في زمن متقارب، فلما هلك أولئك الصالحون؛ حزن عليهم قومهم حزناً شديداً، وصاروا يترددون على قبورهم؛ فأتاهم الشيطان وسوّل إليهم أن يصوروا صورهم، ليكون أسهل عليهم من المجيء إلى قبورهم، فوسوس لهم الشيطان وألقى إليهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون عليها حالة التعليم والتذكير أنصاباً على صورهم المعلومة عندكم، وسموها بأسمائهم حتى لا تنسوهم، وكلما ترونها تذكركم إياهم، وقد أخرج الشيطان لهم هذه الحيلة في قالب المحبة؛ لعدم قدرته عليهم إلا بهذه الدرجة، ومقصوده من بعدهم

(١) شرح كشف الشبهات، صالح آل الشيخ (٤٨، ٥٠).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨ / ٦٦٨): «الذي قَوِيَ عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخرساني، وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب أو في المذاكرة، وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه، وهو الذي نبّه على هذه القصة، ومما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين هذا، وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها؛ لأن ظاهرها أنها على شرطه».

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

الذين لم يعرفوا ما نصبت له تلك الأصنام المصورة، ليوسوس لهم أنهم كانوا معبودين في أولاكم^(١)؛ وقوله: (أوحى الشيطان إلى قومهم)، الوحي: إلقاء في خفاء، والشيطان لا يتحدث علناً، ولكن يوحى؛ يعني: يُلقى في خفاء، فألقى الشيطان في روعهم وأنفسهم ذلك الأمر، فكان سبباً للشرك بالله جَلَّوَعَلَا، ولم يكونوا في أول الأمر يعبدونها، لكنهم لما صوروا صور أولئك الصالحين، ونصبوا لهم الأنصاب كان ذلك سبباً ووسيلة إلى عبادتهم، وهذا الفعل الذي فعلوه بإيحاء الشيطان هو من الغلو في أولئك الصالحين^(٢).

وقوله: (حتى إذا هلك أولئك)، أي: الذين صوروا تلك الأصنام على صور أولئك الصالحين ونصبوها؛ ليكون أشوق إليهم إلى العبادة، وليتذكروا برؤيتها أفعال أصحابها^(٣).

وقوله: (ونسي العلم؛ عبثت)، أي: زالت المعرفة بحال تلك الأصنام وما قصده من صورها^(٤)، ودرست آثار العلم بذهاب العلماء، وعمَّ الجهل حتى صاروا لا يميزون بين التوحيد والشرك^(٥)؛ فُنسي العلم الذي فيه بيان الشرك والتوحيد، أو نُسي العلم الذي نصبوا لأجله الأنصاب، وهو تذكر العلم الذي كانوا يأخذونه عنهم، والعبادة التي كانوا يفعلونها ليتأسوا بهم فيها؛ فلما نُسي (عبثت) تلك الصور^(٦)، أي: لما ماتوا وجاء آخرون دبَّ

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤٧، ١٤٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٣٦)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٩).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٣٦).

(٥) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٩).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤٨).

إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يسقون المطر، فعبدوهم؛ وفي رواية: أنهم قالوا: ما عظمَ أولُنَا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله، فعبدوهم، فهذا هو السبب في عبادة هؤلاء الصالحين، وهو رجاء شفاعتهم عند الله، وكذلك هو السبب في عبادة صورهم، وهذه هي الشبهة التي ألقاها الشيطان على المشركين من الأولين والآخرين^(١)؛ فوقعوا في الشرك ظناً منهم أنه ينفعهم؛ فصارت هذه الأصنام بهذا التصوير سلماً لعبادتها^(٢).

وهذا الأثر: يفيد الحذر الشديد من الغلو ووسائل الشرك، وإن كان القصد بها حسناً؛ فإن الشيطان أدخل أولئك في الشرك من باب الغلو في الصالحين، والإفراط في محبتهم، كما قد وقع مثل ذلك في هذه الأمة: أظهر لهم الغلو والبدع في قالب تعظيم الصالحين ومحبتهم، ليوقعهم فيما هو أعظم من ذلك، من عبادتهم لهم من دون الله^(٣).

وقد ذكر بعض الشراح أن هذا التفسير المروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه إشكال، حيث قال: (هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح)، وظاهر السياق أن هؤلاء القوم الصالحين كانوا قبل بعثة نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، فظاهر الآية الكريمة: أن قوم نوح كانوا يعبدونها، ثم نهاهم نوح عن عبادتها، وأمرهم بعبادة الله وحده، فالأظهر في تفسير الآية أن يقال: هذه أصنام في قوم نوح، كانوا رجالاً صالحين، فطال على قومهم الأمد، فعبدوهم^(٤)؛ وأجيب: بأنه قال: (رجال

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٣٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤٨).

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٥٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٦٧).

صالحين من قوم نوح)، ولا يلزم هذا أن يكون وقع بعد إرسال نوح، بل قبل ذلك كما هو المفهوم^(١)، فهم عبّدوا في زمن نوح؛ ووجودهم كان قبل زمن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢).

وهذه القصة، أو هذا الأثر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا محمول على الرفع؛ لأن هذا خبر غيبي لا يُستقى إلا من مشكاة النبوة، ونوح عَلَيْهِ السَّلَامُ هو أول رسول بعثه الله بعبادة الله وحده دون من سواه، وبال دعوة إلى التوحيد؛ لَمَّا وقع في قومه الشرك، وشرك قوم نوح كان بالغلو في الصالحين وأرواحهم؛ فجاءهم الشيطان من جهة روح ذلك العبد الصالح، وأثر تلك الروح، وأن من تعلّق به فإنه يشفع له، ثم ساقهم من ذلك التعظيم إلى أن صوروا لهم صوراً، ونصبوا لهم أنصاباً وأصناماً حتى إذا طال عليهم الأمد عبدوهم^(٣).

وقوله: (وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قال غير واحد من السلف: لما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم): هو بمعنى ما ذُكر من الأثر إلا أنه ذكر عكوفهم على قبورهم قبل تصويرهم تماثيلهم، وذلك من وسائل الشرك، بل هو شرك؛ لأن العكوف لله في المساجد عبادة، فإذا عكفوا على القبور صار عكوفهم -تعظيمًا ومحبةً- عبادة لها^(٤)؛ فالعكوف على القبور قد يكون من الشرك الأكبر، وذلك إذا عكفوا على

(١) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/٤٦٣).

(٢) شرح كشف الشبهات، عبدالعزيز ابن باز (١٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٣).

(٤) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٥٠).

القبور تقرباً لصاحب القبر؛ أما إذا عكف على القير ظناً منه أن الله يحب ذلك، كان بدعة، كما لو صلى عند القبر، أو قرأ عند القبر، فالغلو في قبور الصالحين، وتصوير صورهم من أكثر أسباب وقوع الشرك في كثير من الأمم^(١).

وهذا الكلام الذي نقله ابن القيم يدل على أن الشرك وقع على ثلاث مراحل:

الأولى: (لما ماتوا عكفوا على قبورهم): وهذه المرحلة الأولى، فالحقصة أول ما ابتدأت بدعة، وهي: العكوف عند القبور، وهذا الذي كان يفعله الجيل الأول، ولم يقع الشرك إلى الآن؛ لأنهم لم يكونوا يعبدونهم، وإنما دافعهم التنشيط على العبادة.

والثانية: (ثم صوروا تماثيلهم)، و(ثم): للترتيب والتراخي، فانتهى الجيل الأول وجاء الجيل الثاني، وكان انحرافه في التصوير والتماثيل، فصوروا تماثيلهم وسموها بأسمائهم، حتى تكون أقرب للذهن، وهنا زادوا في البدعة فارتكبوا أمراً محرماً آخر، وكان قصدهم التأسّي والتذكر، ولكن لم ينفعهم قصدهم الحسن^(٢).

والثالثة: (ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم)، أي: طال عليهم الزمان ونسوا ما قصده الأولون بتصوير صورهم، فعبدوهم؛ فتبين أن مبدأ الشرك بالصالحين هو: الغلو فيهم، فذاك هو الغالب على عباد القبور ونحوهم، وهو أصل عبادة الأصنام، فإنهم عظموا الأموات تعظيماً مبتدعاً، فصوروا صورهم وتبركوا بها، فآل الأمر إلى أن عُبِدَت الصور، فصارت بذلك أوثاناً تعبد من دون الله،

(١) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠٨).

(٢) ينظر: الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٠٣، ٢٠٤).

وهذا أول شرك حدث في الأرض^(١)؛ فصار شرك قوم نوح من جهة التوسط بالأرواح: أرواح صالح بني آدم، وهل جعلهم الصورة لقصدها أم لأجل أنها توصل إلى صاحبها؟ والجواب: أنَّ المشركين ليسوا قاصدين للصور من حيث هي، أو الصنم من حيث هو، وإنما الصنم عندهم وسيلة إلى روح صاحبه، والوثن وسيلة إلى ما يحل بالبقعة أو يحل بالشيء من أرواح، فكان قصدهم تلك الأرواح التي تصعد إلى الملاء الأعلى فتوصل طلباتهم وتوصل حوائجهم وما يريدون إلى الله جَلَّوَعَلَا؛ فيستجيب الله جَلَّوَعَلَا بهذه الوساطة، هذه خلاصة شرك المشركين، فاعتقاد المشركين في أوثانهم وفي أصنامهم من جهة التوجه لها؛ لأجل أن ترفع الحاجات إلى الله جَلَّوَعَلَا، فما كانوا يطلبون منها استقلالاً، بل كان طلب الشفاعة هو ديدنهم وبغيتهم، وكان كل واحد عنده في بيته وثن أو صنم يزعم أنه إذا توجه له بالعبادة حلَّ روح صاحب هذه الصورة فيها فقبل الطلب ورفعته إلى مكانه في الملاء الأعلى، يعني: أن فائدة وجود الصورة في البيت أنها تحل فيها روح صاحبها فتقبل الطلب، وليست هي عندهم أصناماً محضة؛ لأنهم أعقل من أن يعبدوا حجراً محضاً؛ لكن هم عبدوا حجراً معه الروح، فصار ذلك أيضاً قدح في عقلهم من جهة أنهم توجهوا إلى خشب أو إلى تمر أو إلى حجر، إلى آخره، زعماً بأنَّ الروح تحل فيهم، فهو قدح في عقلهم، لكنه أخص من أن يعتقدوا في صنم أو حجر مجرد ليس فيه حلول الروح لتُتَاجَى ويُطَلَبَ منها التوسط، والمقصود من ذلك أن العلم بأن سبب الشرك؛ شرك المشركين هو التعلق بالأرواح الطاهرة، وذلك

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٣٧).

عند الأمم جميعاً، فجعلوا تلك الأرواح الطاهرة وسيلتهم إلى الله جَلَّ جَلَّالُهُ^(١).

وجه الشاهد:

أنهم لما ماتوا عكفوا على قبورهم، أو صَّوروا صورهم، أو نصبوا الأنصاب في أماكنهم ليتذكروهم، وليكون ذلك أنشط لهم في العبادة أو العلم، ولكن هذه الأفعال التي فعلوها، كانت سبباً من أسباب عبادة أولئك الصالحين، الذين غلوا في حبهم، وهذا مراد المصنف من إيراد هذا الأثر^(٢):

ومجموع المنقول في الآثار يدل على أن غلوهم وقع على مرتبتين:

الأولى: العكوف عند قبورهم؛ أي: الإقامة عندها بعد موتهم ودفنهم فيها.

والأخرى: تصوير صورهم في تماثيل جعلوها في مجالسهم.

وكانوا في الحالين يدعون الله، واتخذوا ذلك في زعمهم ليحملهم على الازدياد في عبادة الله، فتقوى نفوسهم على دعاء الله وتنشط، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم من دون الله؛ فكان سبب وقوعهم في الشرك غلوهم في الصالحين^(٣).

والمقصود به: بيان التدرج الذي يصل بالإنسان إلى الشرك، فإنه في أول

(١) ينظر: شرح كشف الشبهات، صالح آل الشيخ (٤٦، ٥٣، ٥٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

الأمر أرادوا بوضع صور الصالحين خيراً وصلاًحاً، من تذكير الناس بالتوحيد والدين؛ وهذا يبين أن الدين لا يؤخذ بالعقل وما يراه الإنسان بذهنه، وإنما يؤخذ من الأدلة، وكم من إنسان استحسن شيئاً فكان من أسباب ضلالة ومن أسباب دخول الآخرين في باب الغواية والضلالة^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على أن الغلو في الصالحين سبب لعبادتهم من دون الله^(٢)؛ فهذا الأثر يدل على أن هذا الفعل الذي فعله هؤلاء بوحى من الشيطان هو من الغلو في الصالحين، الذي تدرج بهم وكان سبباً من أسباب عبادتهم لهم من دون الله، وهذا هو عين الشرك بالله تعالى^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُ الْهَتَكُ﴾، مع بيان أن تلك الآلهة هم الرجال الصالحون في قوم نوح؛ وهم: وُدٌّ، وسُوعٌ، ويَعْقُوثُ، ويعوقُ، ونسرٌ، غلوا فيهم برفعهم فوق قدرهم حتى وقعوا في الشرك، فكان منشأ تركهم دينهم هو غلوهم في أولئك الصالحين^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»]

(١) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٢٢٥).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦١).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٠٠).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٣).

أَخْرَجَاهُ^(١)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه النهي عن الإطراء والغلو^(٢).

قوله: «لا تطروني»: أي: لا تمدحوني فتغلوا في مدحي، فالإطراء: مجاوزة الحد في المدح، والكذب فيه^(٣)، فهو: التعدي في المدح المقترن بالمبالغة والكذب فيه، وهذا من جملة الغلو^(٤)، فالغلو هو: مجاوز الحد في مدح الشيء أو ذمه^(٥)، وقد يشمل ما هو أكثر من ذلك أيضًا؛ فقد يكون في المدح، وقد يكون في الذم، وقد يكون في الفهم، وقد يكون في العلم، وقد يكون في العمل، وقد يكون في التعبد؛ أما الإطراء فهو: الغلو في المدح والثناء والوصف^(٦)،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله واذكر في الكتاب مريم، برقم: (٣٤٤٥)؛ وأصله في صحيح مسلم، وليس فيه جملة: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم...»، فقد روى مسلم في «صحيحه»، كتاب: النكاح، باب: حكم العزل، برقم: (١٤٣٩) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا أَعْزَلُ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ. قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

(٢) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٦٤٢/١).

(٤) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٦٣٠/١).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٥)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٣٧٢/١).

فالفرق بين الإطراء والغلو: أن الإطراء يكون في الأقوال، ومجاوزة الحد فيها؛ أما الغلو فإنه مجاوزة الحد في الأقوال والأفعال، لذا فالغلو أعم من الإطراء^(١).

وقوله: «كما أطرت النصارى ابن مريم»، أي: كما غلّت وتجاوزت في مدحه حتى بلغت به أن قالت: هو الله، أو: هو ابن الله، أو ما قالوه من التعظيم الذي لا يجوز إلا لله تعالى، وهذا ليس للحصر وإنما هو للتمثيل^(٢)، وقد ظن بعض الناس أن (الكاف) هنا في قوله: (كما أطرت) هي كاف المثلية؛ يعني: لا تطروني بمثل ما أطرت النصارى ابن مريم، ويقول هذا الظان: إن النصارى أطرت ابن مريم في شيء واحد، وهو أن قالوا: هو ابن الله جَلَّوَعَلَا، فيكون النهي عن أن تجعل له رتبة النبوة فقط، فإذا كان كذلك فما عداه جائز، والذي يدل عليه السياق: أن (الكاف) هنا هي كاف القياس؛ والمعنى: لا تطروني إطراءً كما أطرت النصارى ابن مريم، وكاف القياس هي كاف التمثيل الناقص، وحقيقتها: أن يكون هناك شبه بين ما بعدها وما قبلها في أصل الفعل، فالكاف هنا ليست كاف التمثيل الكامل؛ بأن يكون ما بعدها مماثلاً لما قبلها من كل وجه، وإنما هي كاف التمثيل الذي يكون ما بعده مشتركاً مع ما قبلها في المعنى، وهي القياسية، التي تجمعها العلة، والعلة هنا وجود أصل الإطراء في الاشتراك بين إطراء النصارى وما سببه من الشرك، وإطراء ما لو أُطري النبي ﷺ وما سببه من الشرك^(٣).

(١) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٥، ٢٣٦).

فالنهي عام؛ فيشمل ما يشابه غلو النصارى في عيسى بن مريم وما دونه، فقلوه: (كما أطرت) لمطلق التشبيه لا للتشبيه المطلق؛ لأن إطراء النصارى عيسى بن مريم سببه الغلو في هذا الرسول الكريم ﷺ، حيث جعلوه ابناً لله، وثالث ثلاثة، والدليل على أن المراد هذا قوله: **(إنما أنا عبد فقولوا عبدالله ورسوله)**؛ وإنما نُهي عن الإطراء في قوله ﷺ: «كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم»؛ لأن الإطراء والغلو يؤدي إلى عبادته كما هو الواقع الآن^(١)، فكثير من طوائف هذه الأمة خالفوا أمر النبي ﷺ في النهي عن إطرائه حتى جاوزوا الحد في ذلك، فزعم زاعمهم أن له من الملك نصيباً، ولا حول ولا قوة إلا بالله^(٢)، وفي العدول في قوله ﷺ عن (عيسى) و(المسيح) إلى (ابن مريم) تبعيد له عن الألوهية^(٣).

وقوله: **(إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله)**: (إنما) هذه كلمة حصر؛ أي: شأني ومكانتي أنني عبدٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ليس لي من الربوبية شيء، والعبد لا يُغلى فيه ويُطراً، ويُرفع فوق منزلته، ولهذا أرشدنا إلى أن نقول فيه الكلام الواقع واللائق به، وهو أنه: عبد الله ورسوله؛ ففي قوله: (عبد الله)، ردٌ على الغلاة الذين يغلون في حقه، وفي قوله: (ورسوله) ردٌ على المكذبين الذين يُكذبون برسالته، وهذا وجه الجمع بين هذين اللفظين؛ أن فيهما ردّاً على أهل الإفراط وأهل التفريط في حقه^(٤)؛ وهذا إرشادٌ منه ﷺ إلى ما ينبغي أن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٠، ٣٧٢).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٦).

(٣) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/ ٨٥٤).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٢٧٣).

يكون عليه الأمر، والكمال في حقه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أن يكون عبداً رسولاً^(١)، وفي هذا بيان مرتبته ﷺ ومكانته، وأنه عبد الله ورسوله، وأنه ليس في رتبة الخالق المعبود جَلَّ جَلَالُهُ^(٢)، فهو: عبدٌ لا يُعْبَدُ، ورسولٌ لا يكذب، والعبودية التي يُوصَفُ بها رسولُ الله ﷺ هي العبودية الخاصة، بل هي خاصة الخاصة، وهي: العبودية التي لم يبلغها أحدٌ من الخلق، وليست العبودية العامة التي تشمل كلَّ شيء، بل هي عبودية خاصة اختيارية فضَّله الله بها وخصَّه بها دون غيره، وأيضاً مما اختصَّ به النبي ﷺ أكثر من غيره وصف الرسالة، فالرسل الذين شاركوه هو أعظم منهم في هذا الوصف^(٣)، فأشرف مقامات الأنبياء: العبودية الخاصة، والرسالة العامة^(٤)، فينبغي في الثناء على الرسول ﷺ، وفي مدحه، وفي ذكره أن لا يقصُر الإنسان عن هذين الوصفين، وأن لا يتجاوز هذين الوصفين، وأن يجعلهما في مُقدِّم وصف الرسول ﷺ^(٥).

وقوله: **(أخرجاه)**: هكذا ورد في نسخ كتاب التوحيد، وبعض المحشين يقول: الحديث من أفراد البخاري ولم يروه مسلم، فلعله في بعض النسخ، أو لعله تبع غيره في ذلك^(٦)؛ والأظهر أن يُقال: هو عند مسلم بأصله لا لفظه، وهذا وجه عزوه إليه، والعزو بالأصل صحيح عند أهل العلم، فاللفظ للبخاري، ووجود أصله عند مسلم يستدعي المسامحة في عزوه إليهما معاً^(٧).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبد الله ابن حميد (٣١٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٢٦).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٤).

ومعنى الحديث: لا تمدحوني فتغلوا في مدحي؛ كما غلت النصارى في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حتى ادعوا فيه الإلهية، وإنما أنا عبد الله ورسوله، فصفوني بذلك كما وصفني به ربي^(١)، فليس الحديث في المنع من مدح النبي ﷺ، فمدحُه هو من أولى المدح بعد مدح الله جَلَّوَعَلَا، وقد مدح الله نبيه، ومدح النبي نفسه بالحق، وإنما المنهي عنه هو وقوع المدح على وجه منهي عنه في الشرع، وهو الإطراء^(٢)، والإطراء مجاوزة الحد في المدح بالكذب فيه، فالحديث في النهي عن الإطراء لا في النهي عن المدح^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن الغلو في حقه ﷺ بإعطائه شيئاً من خصائص الربوبية^(٤)؛ لأن الغلو فيه يُخرج المسلم من دينه؛ كما أخرج النصارى من دينهم غلوهم في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٥).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في قوله: «كما أطرت النصارى ابن مريم»، أي: في قولهم في عيسى ابن

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٤٢)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦٣).

(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٧٨).

مريم: أنه ابن الله، وجعلهم إياه إلهاً يعبدونه؛ فغلوا فيه بالإطراء حتى وقعوا فيه بالشرك، وتركوا ما كانوا عليه من التوحيد^(١).

قال المصنف رحمه الله: **[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]**^(٢) **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:**
«إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ». **[حَدِيثٌ صَحِيحٌ]**^(٣)^(٤).

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه النهي عن الغلو صراحة^(٥).

قوله: **«إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ»**، (إياكم)، للتحذير، وهي منصوبة بفعلٍ أمرٍ مقدر

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٤).
- (٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة. وفي نسخة أسامة زيادة: [وفي الصحيح].
- (٣) زيادة من نسخة القاسم.
- (٤) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، برقم: (٢٨٦٧)، كتاب: المناسك، باب: التقاط الحصى لرمي الجمار من المزدلفة؛ وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٣٨٧١)، كتاب: الحج، ذكر وصف الحصى التي ترمى بها الجمار؛ والحاكم في «مستدركه»، برقم: (١٧٢٩)، كتاب: المناسك، رمي الجمار ومقدار الحصى، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه النسائي في «الكبرى»، برقم: (٤٠٤٩)، كتاب: المناسك، التقاط الحصى؛ وابن ماجه في «سننه»، برقم: (٣٠٢٩)، أبواب المناسك، باب: قدر حصى الرمي. والحديث صحَّحه الألباني في الصحيحه، رقم (١٢٨٣)؛ وقال في النهج السديد (١٠٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «أخرجه النسائي، وابن ماجه بإسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٢): «إسناده حسن»؛ وقال الحيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩١): «صحيح»؛ وصحَّح إسناده ابن باز في شرحه لكتاب التوحيد (١٨٩).
- (٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

تقديره: إياك احذر^(١)، يعني: أحذركم كذا وكذا^(٢)، و(الغلو) معطوفٌ على إياك؛ أي: واحذروا الغلو^(٣).

وهذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأقوال والأعمال^(٤)، فالغلو منهى عنه بجميع صورته، يعني: في جميع أقوال القلب، وأعماله، وكذلك أقوال اللسان، وأعمال الجوارح^(٥).

وقوله: «**فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**»؛ أي: في الدين^(٦)، فنهى عن الغلو بأنواعه، ثم علّله بما يقتضي مجانبته هدي من كان قبلنا؛ إبعاداً عن الوقوع فيما هلكوا به، فإن المشاركة لهم في بعض هديهم يُخاف عليه من الهلاك^(٧)، ومن كان قبلنا هلكوا بالغلو في العمل؛ وذلك بمجاوزة الحد المشروع، وأيضاً: هلكوا بالغلو فيما أمروا به من محبة الصالحين؛ فعظموهم، وخرجوا بهم عن مرتبة العبودية إلى أن جعلوهم أرباباً وأنداداً من دون الله^(٨)، فمن قبلنا إنما أهلكهم الغلو من جهة الدين، وأهلكهم أيضاً من جهة الدنيا، فالغلو

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٢).

(٢) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٤٧٩/١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (٣١٦)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٢).

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٤٨)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٧).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٧).

(٦) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (٢/ ٨٥٦).

(٧) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٤٨).

(٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

سبب لكل شر، والاقتصاد سبب في كل فلاح وخير، فالغلو سبب لهلاك العبد في دينه ودنياه^(١).

والحصر في قوله: **(فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو)**: إن قيل: إنه حقيقي؛ حصل إشكال، وهو أن هناك أحاديث أضاف النبي ﷺ الهلاك فيها إلى أعمال غير الغلو، مثل قوله ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»^(٢)؛ فهنا حصران متقابلان، فإذا قلنا: إنه حقيقي بمعنى: أنه لا هلاك إلا بهذا حقيقة، صار بين الحديثين تناقض. وإن قيل: إن **الحصر إضافي**؛ أي: باعتبار عمل معين، فإنه لا يحصل تناقض بحيث يحمل كل منهما على جهة لا تعارض الحديث الآخر لئلا يكون في حديثه ﷺ تناقض، وحينئذ يكون الحصر إضافياً، فيقال: أهلك من كان قبلكم الغلو، وهذا الحصر باعتبار الغلو في التعبد في الحديث الأول، وفي الآخر يقال: أهلك من كان قبلكم باعتبار الحكم، فيهلك الناس إذا أقاموا الحد على الضعيف دون الشريف^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن الغلو مطلقاً، وبيان أنه سببٌ للهلاك في الدنيا والآخرة، فيدخل فيه النهي عن الغلو في الصالحين من باب أولى؛ لأنه سببٌ للشرك^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٧).

(٢) رواه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، برقم (٣٤٧٥)؛

ومسلم: كتاب الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره، برقم (١٦٨٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٧٣).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦٥).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في قوله: «إياكم والغلو»، وقوله: «فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو»، فهو

يدل على المقصود من وجهين:

أحدهما: في قوله: (إياكم والغلو)، بالتحذير منه، والزجر عنه، وهذا نهي عن الغلو كله، ومن جملة النهي عن الغلو في الصالحين الذي عُرف بطريق الشرع أنه يُفضي إلى الشرك.

والآخر: في قوله: (فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو)؛ أي: إنما أخرجهم من دينهم الغلو؛ فهلكوا هلاكًا عظيمًا، وهلاكهم كان في كفرهم وتركهم دينهم، ففي الآية بيان أن المُهلك للأمم المتقدمة هو غلوها، والذين من قبلنا هم: قوم نوح، واليهود، والنصارى، وغلوهم كان في الأنبياء والصالحين كما تقدم، فالغلو في الصالحين سبب الشرك وترك الدين^(١).

فيستفاد منه تحريم الغلو من وجهين:

الأول: تحذيره ﷺ، والتحذير نهْيٌ وزيادة.

والثاني: أنه سبب لإهلاك الأمم كما أهلك من قبلنا، وما كان سببًا للإهلاك كان محرماً^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [وَلِمُسْلِمٍ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٤).

قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»، قَالَهَا ثَلَاثًا^(١).

الشَّجْجُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه النهي عن التنطع والغلو^(٢).

وقوله: «هلك المتنطعون»، جمع مُتَنَطِّعٌ، وهو: من خرج عن المشروع بتشديد وتعنت وزيادة، فكلُّ من خرج عن المشروع في القول أو في الاعتقاد أو في العمل، فإنه داخل في هذا الحديث^(٣)؛ يعني: هلك المتكلفون المتعمقون الذين تنطَّعوا فيما يأتون به في أفعالهم أو أقوالهم، وهم الذين جاوزوا الحد في ذلك، وابتغوا علم شيء أو تكلفوا شيئاً لم يأذن به الله؛ فزادوا عما أُذن لهم، فأتوا بأشياء، لم يؤذن لهم فيها^(٤).

فالتنطع هو: التشدق بالشيء والتعمق فيه^(٥)، وأصله: التقعر في الكلام، أي: المبالغة بالتكلف فيه، ثم صار اسماً للغلو كله، فاستعمل في كل متعمق قولاً وفعلًا، أو الغالون في عباداتهم^(٦)، فالتنطع: من أنواع الغلو^(٧)، فهذه

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، برقم: (٤٧٧٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: أول الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: (٢٤).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩١).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٥٢)؛ وشرح كتاب التوحيد،

صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٥).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩١).

الألفاظ الثلاثة: التنطع، والإطراء، والغلو، متقاربة المعنى يجمعها: مجاوزة الحد المشروع، والغلو يشمل: الإطراء، ويشمل التنطع؛ فكل تنطع، وكل إطراء: غلو، والغلو اسم جامع لهذه جميعاً^(١)؛ فهذه الأحاديث الثلاثة كلها تدل على تحريم الغلو، وأنه سببٌ للهلاك^(٢).

وقوله: «**قالها ثلاثاً**»، أي: كرّر ﷺ هذا القول، وقال هذه الكلمة ثلاث مرات؛ مبالغة في التحذير والتعليم والإبلاغ^(٣)، فقال: «هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون».

ودلّ هذا الحديث على أن التعمق في الأشياء والغلو فيها يكون سبباً للهلاك، ومراده ﷺ النهي عن ذلك^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أن التنطع من الغلو والزيادة في الدين المنهي عنها؛ لما فيه من الخروج إلى ما يوصل إلى الشرك بالله عزَّ وجلَّ^(٥)، ويدخل في ذلك التنطع في تعظيم الصالحين إلى الحد الذي يُفضي إلى الشرك^(٦).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في إخباره ﷺ عن هلاك المتنطعين، والمتنطعون هم: الواقعون في الغلو،

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٧).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٧٨).
- (٣) ينظر: قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٢٨)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (١١٦).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦٧).
- (٥) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٢٨)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٠٦).
- (٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦٧).

وأعظم هلاكهم الغلو في الصالحين، وجعله النبي سبباً للهلاك؛ لأنه يُفضي للإشراك^(١).

خلاصة الباب:

بيّن المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب أن سبب كفر بني آدم، وسبب تركهم دينهم هو: الغلو في الصالحين؛ بأن جاوزوا الحد فيهم، كما جاوز قوم نوح الحد في صالحهم، فعكفوا على قبورهم، وألَّهُوها، فصارت آلهة، والنصارى غلت في رسولهم عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفي الحواريين، وفي البطارقة، حتى جعلوهم آلهة مع الله جَلَّ وَعَلَا، يستغيثون بهم، ويؤلهونهم، ويسألونهم، ويعبدونهم؛ وكذلك وقع الغلو في هذه الأمة من الذين جعلوا للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نصيباً من خصائص الألوهية^(٢).



(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأَوَّلَى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ وَبَيَّنَ بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَقْلِيلِهِ لِلْقُلُوبِ الْعَجَبَ].

أي: من فهم باب: [سبب الكفر هو: الغلو في الصالحين]؛ وباب: [التغليظ في من عبد الله عند قبر رجل صالح]؛ وباب: [أن الغلو في قبور الصالحين يجعلها أوثانا تعبد]؛ تبين له غربة الإسلام؛ لكون أكثر الخلق جعلوا مثل هذا هو أفضل الأعمال، وكفّروا من نهى عنه، وهذا من قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَقْلِيلِهِ لِلْقُلُوبِ لما أعرضت عن الشرع ولم تؤمن به، كما قال تعالى: ﴿وَنَقَلَبْ أَفْعَدَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] ^(١)، وغربة الإسلام؛ بأن تكون الأمور الواضحة التي هي أصل الدين تخفى على الناس، فهذا أمرٌ غريب، والعجب: كيف يقع طَلَبَةُ الْعِلْمِ في الشرك، وعبادة القبور ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَّةُ: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شَرِكٍ حَدَثَ [عَلَى وَجْهِ] ^(٣) الْأَرْضِ أَنَّهُ بِشَبْهَةِ الصَّالِحِينَ].

أي: أن أول شرك حدث في الأرض سببه: محبة الصالحين؛ أي: المحبة التي فيها غلو ^(٤)؛ يعني: اعرف واجتنب ما وقع في الأولون، وهو: بشبهة محبة الصالحين، فحصل الغلو فيهم، فجاوزوا فيهم الحد، وصرفوا لهم حقاً من حقوق الله ^(٥)، فهم كانوا يحبون هؤلاء الذين ماتوا، فعظموهم، فصوَّروهم

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٠).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤٨١).

(٣) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [في].

(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٢).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٥٠).

ليتذكروا حالتهم فيجتهدوا كاجتهادهم^(١)، فلما غلا هؤلاء في الصالحين حدث الشرك فيمن بعدهم بسببه^(٢)؛ وجه ذلك: أن هذه الأصنام التي عبدها قوم نوح كانوا أقوامًا صالحين، فحدث الغلو فيهم، ثم عبدوا من دون الله؛ ففيه الحذر من الغلو في الصالحين^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: مَعْرِفَةُ] (٤) أَوَّلِ شَيْءٍ غُيِّرَ بِهِ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَبَّبَ ذَلِكَ؟ مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُمْ].

أي: هو بعبادة الصالحين، وسبب ذلك الغلو الذي فعله هؤلاء، فلما ماتوا وأتى من بعدهم عبدوهم لظنهم أن الأولين أرادوا ذلك^(٥)؛ فأول شيء غُيِّرَ بِهِ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ هو الشرك، وسببه هو: الغلو في الصالحين^(٦)، والمعنى: اعرف ذلك وسببه؛ لتحذره، وتجنبه، ولتحذر غيرك منه^(٧)، فسببه: خلط الباطل بالحق، ولبس الحق بالباطل، بحب الصالحين مع الغلو الزائد، وهذا أصل الشر كله: (لبس الحق بالباطل)^(٨)، فسببه: أنهم صوروهم حتى يتذكروا عبادتهم، ثم عكفوا على قبورهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم، فالصور والعكوف على القبور هي سبب كفر أكثر الخلق^(٩).

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٤٨١).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٠).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٩).
- (٤) زيادة من نسخة العصيمي. وفي نسخة أسامة: [أنه].
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٠).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٩).
- (٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٥١).
- (٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٤٨١).
- (٩) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢١١).

وقوله: (مع معرفة أن الله أرسلهم)، قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ أي: كانوا أمة واحدة على التوحيد، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ فهذا أول ما حدث من الشرك في بني آدم^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: [سَبَبُ] ^(٢) قَبُولِ الْبِدْعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ وَالْفِطْرِ تَرُدُّهَا].

أي: معرفة سبب قبول البدع، مع كون الشرائع والفطر تُنكرها، وأن سبب ذلك كله: مزج الحق بالباطل^(٣)، كما ذكره المصنف في المسألة التالية؛ وهذا من تزيين الشيطان، وإلا فالفطر تردُّها وتنكرها وتأنف منها؛ لأن الله فطر الناس على الحنيفية: (خلقت عبادي حنفاء)؛ أي: على التوحيد، ثم حصل اجتيال الشياطين؛ فزَيَّنَتْ لهم عبادة غير الله عَزَّجَلَّ، وزينت لهم البدع^(٤)، فلما أوحى إليهم الشيطان ذلك قبلوه، ولو أنهم رجعوا إلى الشرع وعملوا به لما قبلوا ما أوحاه إليهم الشيطان، ولكنهم استحسنوا ما قالوه فحصل ما حصل^(٥)؛ فالبدع تردُّها الشرائع، وكذلك الفطر السليمة تردُّها، لأنها جبلت على عبادة الله وحده لا شريك له^(٦).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٧٩).

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة. وفي نسخة الحبيشي: [بسبب].

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٠).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٨٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلُّهُ: مَزْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ. فَالْأَوَّلُ: مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ، وَالثَّانِي: فِعْلُ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا؛ فَظَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ].

أي: أن سبب هذا الكفر خلط الحق بالباطل، فالأول الذي هو الحق: محبة الصالحين، والثاني الذي هو الباطل: ما فعله الأولون من نصب الأنصاب إلى مجالسهم، وهذا فعلوه من باب المحبة لهم، فصار هذا العمل المركَّب من الحق والباطل سببًا لعبادة من أتى بعدهم لهم من دون الله؛ لكونهم ظنوا أنهم ما صوروا صورهم إلا ليعبدوهم، ولو أَنَّ الأولين فهموا أن المحبة تحصل بدون تصوير صُورهم والغلو فيهم، لما حصل ذلك، ولكنهم التبس عليهم الأمر، وهذا من مكائد الشيطان التي كاد بها بني آدم قديما وحديثا ولم يسلم منها إلا القليل^(١).

فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ يَبَيِّنُ أَنَّ مَزْجَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ حَصَلَ بِأَمْرَيْنِ:

الأول: محبة الصالحين، ولهذا صوروا تماثيلهم محبة لهم، ورغبة في مشاهدة أشباحهم.

والثاني: أن أهل العلم والدين أرادوا بذلك خيرا، وهو أن ينشطوا على العبادة، ولكن من بعدهم أرادوا غير الخير الذي أراده أولئك، ويؤخذ منه: أن من أراد تقوية دينه ببدعة، فإن ضررها أكثر من نفعها، ومثال ذلك: أولئك الذين يغلون في الرسول ﷺ، ويجعلون له الموالد هم يريدون بذلك خيرا،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣١).

لكن أرادوا خيراً بهذه البدعة، فصار ضررها أكثر من نفعها؛ لأنها تُعطي الإنسان نشاطاً غير مشروع في وقت معين، ثم يعقبه فتور غير مشروع في بقية العام^(١).

وهذه مسألة مهمة، وهي ضرورة لطالب العلم أن يدركها في نظره في أقوال المبتدعين والمنحرفين: ما من صاحب بدعة إلا ويتمسك في بدعته بشيء من الحق، وهذا الذي جعل البدع تنطلي على أصحابها، فلو كانت البدع شراً محضاً وباطلاً لا صواب فيه، ولا حق فيه؛ لما راجت عند أحد ولما قبلها أحد، لكن لما كان الباطل ممزوجاً بشيء من الحق انطلى هذا على الناس وخرجوا به عن الصراط المستقيم، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ يقول: **(أن سبب ذلك)؛** أي: سبب الوقوع في الشرك والكفر: **(كله مزج الحق بالباطل)**، والمزج: هو الخلط، **(فالأول: محبة الصالحين)**، ومحبة الصالحين حق امتزج بشيء من الباطل، وهو الزيادة على المشروع، فوقع ما نهى الله عنه من الكفر والشرك، **(والثاني)** الذي حصل به الامتزاج **(فعل أناس من أهل العلم شيئاً أرادوا به خيراً فظن من بعدهم أنهم أرادوا به غيره)**، فهؤلاء احتجوا بفعل من تقدّم من الصالحين من أهل العلم فقالوا: لولا أن العلماء يُقرّون هذا لما فعلوه، ولولا أن هذا صواب ما أقرّه العلماء، وهذه حجة وشبهة يستدل بها كل صاحب باطل على باطله في الغالب، والحجة ليست في فعل أحد، إنما الحجة في قول الله ورسوله، أما فعل غير المعصومين من العلماء فمن دونهم فلا حجة فيه، بل الحجة في من جعل الله الحجة في قوله^(٢).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٨٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ «نُوحٍ»].

أي قوله: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] الآية^(١)، والمعنى: افهم تفسير هذه الآية، وافهم سبب نزولها، وقد مضى تفسير ابن عباس لها^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: جِبَلَةُ الْآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ، وَالبَاطِلُ يَزِيدُ].

أي: في الغالب^(٣)، فهؤلاء نقص في قلوبهم الحق فلم يكتفوا بمحبة الصالحين والافتداء بهم، بل زادوا عليه الباطل، وهو أن نصبوا إلى مجالسهم أنصبا، وعكفوا على قبورهم، وهذا من جبلة الآدمي؛ إنه كان ظلوما جهولا^(٤)، وهذا يُبين وجه إسراع الناس إلى الباطل، وذلك لأن الطبع الإنساني مجبُولٌ على الظلم والجهل^(٥)، فهذا ما يجبل المرء عليه؛ أي: يُخلق عليه ويطلع ويبدع، بمعنى الطبيعة التي عليها الإنسان من حيث هو إنسان بقطع النظر عن كونه زكّى نفسه أو دسّأها، فالإنسان من حيث هو إنسان وصَفَهُ اللهُ بهذين الوصفين، أما من حيث ما يمن الله به عليه من الإيمان والعمل الصالح، فإنه يرتقي عن هذا، فالإنسان الذي يمنُّ اللهُ عليه بالهدى؛ فإن الباطل الذي في قلبه يتناقص وربما يزول بالكُلِّيَّةِ^(٦).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣١).

(٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٥٢).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٢).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣١).

(٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٨٣/١).

والمصنف أخذ هذه المسألة مما ذكره في صحيح البخاري عن ابن عباس قال: (هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عبدت)؛ ونسيان العلم نقصٌ للحق في قلب الإنسان، وإذا نقص الحق اشتغل القلب بالباطل؛ لأن القلب لا بُدَّ له من شغل، ولا بُدَّ له أن يملأ إما بحق أو باطل، فإذا نقص الحق زاد الباطل ولا بُدَّ^(١)، فالمصنف أخذ هذه المسألة من قصة أولئك الصالحين، حيث كانوا على علم، ثم نقص ونقص حتى صوروا الصور ونصبوها، ثم نقص حتى عبدوها^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: [أَنَّ^(٣) فِيهِ شَاهِدًا لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدْعَةَ^(٤) سَبَبُ الْكُفْرِ].

أي: أن الكفر الذي حصل في الأرض بسبب ما ابتدعه هؤلاء من تصوير صورهم والغلو فيهم^(٥)، وهذا واضح، حيث إن هؤلاء وقعوا أولاً في البدعة بهذه التصاوير وبالأنصاب التي جعلوها، ثم آل بهم الأمر إلى أن وقعوا في الكفر الصُّراح نعوذ بالله من ذلك^(٦).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٥٣).

(٣) زيادة من نسخة دغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٤) في نسخة الحبيشي: [البدع].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ؛ وَلَوْ

حَسُنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ].

أي: لما عَرَفَ الشَّيْطَانُ أَنَّ مَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ هُوَ: الْكُفْرُ؛ حَسَّنَهَا لَهُمْ وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى حَسَنِ مَقْصَدِهِمْ فَيُفْسِدَهُ عَلَيْهِمْ، بَلْ زَادَهُمْ رَغْبَةً فِيهِ حَتَّى يَحْصَلَ مَا يَرِيدُ مِنَ الْكُفْرِ^(١)؛ وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَحَارِبَ الْبِدْعَ وَلَوْ كَانَتْ الْبَوَاعِثُ الْبَاعِثَةَ لَهَا حَسَنَةً؛ لِأَنَّ حَسْنَ الْقَصْدِ لَا يَشْفَعُ لَصِحَّةِ الْفِعْلِ، بَلْ قَدْ يُخَفِّفُ الْمَوَازِنَ أَوْ يَرْفَعُ الْمَوَازِنَ عَنْ صَاحِبِهِ، لَكِنَّهُ لَا يُسَوِّغُ قَبُولَ الْخَطَا^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَهِيَ النَّهْيُ عَنِ الْغُلُوِّ،

وَمَعْرِفَةُ مَا يَتَوَوَّلُ إِلَيْهِ].

فَالْقَاعِدَةُ الْجَامِعَةُ تَقْتَضِي النَّهْيَ عَنِ الْغُلُوِّ مَطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يَتَوَوَّلُ إِلَى الْكُفْرِ^(٣)، يَعْنِي: اعْرِفْ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَتَعَلَّمْهَا، وَقَوْلُهُ: (وَمَعْرِفَةُ مَا يَتَوَوَّلُ إِلَيْهِ)؛ أَيِ: مِنَ الشَّرْكَ^(٤)؛ يَعْنِي: مَا يَتَّبِعُ عَنْهُ، وَمَا يُسَبِّبُ، وَهُوَ تَبْوِيبُ الْمَصْنُفِ وَعَنْوَانُ الْبَابِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ مَا يَتَوَوَّلُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ نَفَرْتَ مِنْهُ، وَابْتَعَدْتَ عَنْهُ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَضَرَّةُ الْعُكُوفِ عَلَى الْقَبْرِ لِأَجْلِ عَمَلٍ

صَالِحٍ].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٢).

(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٢).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٥٤).

أي: لأنه صار سبباً لعبادة هؤلاء من دون الله^(١)، ومثل ذلك: ما لو قرئ القرآن عند قبر رجل صالح، أو تصدَّق عند هذا القبر يعتقد أن لذلك مزية على غيره؛ فإن هذا من البدع، وهذه البدعة قد تؤدي بصاحبها إلى عبادة هذا القبر^(٢).

وقوله: (لأجل عملٍ صالح)؛ وهو الشوق إلى العبادة، فإن قوم نوح ابتدأ غلوهم بإقامتهم عند قبور صالحين، فجرَّهم ذلك إلى طلب تمثيل صورهم، فصوروا أولئك الصالحين ليشتاقوا إلى عبادة الله برؤيتهم، فجعلوا لهم تماثيل ثم عبدوهم من دون الله، فابتدأ عكوفهم عند قبورهم، وكان الحامل لهم على الإقامة عند قبورهم ابتغاء حصول شوقهم إلى عبادة الله إذا ذكروهم، فطال عليهم الأمد وانتهى بهم الأمر إلى أن عبدوهم من دون الله^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَالْحِكْمَةِ فِي إِزَالَتِهَا].

لأن بقاءها سببٌ لعبادتها من دون الله ولو بعد حين^(٤)، والتماثيل: هي الصور على مثال رجل أو حيوان أو حجر، والغالب أنها تطلق على ما صنع ليعبد من دون الله، والحكمة في إزالتها: سدُّ ذرائع الشرك^(٥).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٨٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٨٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ عِظَمِ] ^(١) شَأْنِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا].

أي: قصة الصالحين من قوم نوح، ومعرفة شدة الحاجة إليها؛ لئلا يجهلها الإنسان فيفعل كما فعلوا، ومع هذا غفلَ عنها أكثر الناس فوقعوا فيما وقع فيه قوم نوح ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: وَهِيَ أَعْجَبُ وَأَعْجَبُ: قِرَاءَتُهُمْ إِيَّاهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِمَعْنَى الْكَلَامِ، وَكَوْنُ اللَّهِ حَالِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ قُلُوبِهِمْ؛ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمِ نُوحٍ هُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ، وَاعْتَقَدُوا ^(٣) أَنَّ [مَا] ^(٤) نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ ^(٥) الْكُفْرُ الْمُبِيعُ لِلدَّمِ وَالْمَالِ].

أي: أعجبُ شيءٍ قراءةً من يدعي العلم في هذه الأوقات قصة قوم نوح مع معرفتهم بمعنى الكلام، ولكن حيل بينهم وبين معرفة التوحيد حتى اعتقدوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمِ نُوحٍ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ، فصوروا صور الصالحين وعظموا قبورهم وعبدوهم، وجعلوا هذا الذي نهى الله ورسوله عنه هو أفضل الأعمال، وإذا نهاهم أحدٌ عن هذا حكموا عليه بالكفر والخروج عن الإسلام، وقالوا: تنقصت الصالحين، وهذا معنى قول المصنف: (فاعتقدوا أن ما نهى الله ورسوله عنه، إلخ)، فـ(ما) في كلامه مصدرية، أي: (اعتقدوا أن نهى الله ورسوله هو الكفر

(١) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٢).

(٣) في نسخة الحبيشي: [فاعتقدوا].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: [هُوَ].

المبيح للدم والمال)، كما جاء في بعض النسخ^(١)، فهم في الحقيقة قد عكسوا القضية فجعلوا الكفر إسلامًا والإسلام كفرًا^(٢)، يعني: لو نهاهم ناهٍ بنهي الله لهم عن الشرك، لكفروا، واستحلوا دمه وماله بذلك^(٣)، فالمصنف يشير بذلك إلى من يرى أن عدم تعظيم الأولياء بالعكوف على قبورهم، والتشديد عليها، ودعائهم من دون الله، أن هذا قصورٌ في حقهم، ونزول بهم عن المنزلة التي يستحقونها^(٤).

ويمكن أن يكون المراد بقول المصنف: (واعتقدوا أن ما نهى الله ورسوله عنه فهو الكفر المبيح للدم والمال): أن هؤلاء الغالين اعتقدوا أن المنهي عنه هو الكفر المبيح للدم والمال، وأما ما دونه من الغلو، فلا نهى فيه، والله أعلم^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ أَنَّهُمْ^(٦) لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ].

أي: أن الذين عبدوا هؤلاء الصالحين لم يريدوا إلا الشفاعة، وإلا فكانوا مقرّين أن الله هو الخالق الرازق النافع الضار^(٧)؛ فلما قصدوهم بعبادتهم لم

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١ / ٦٤١).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٣٢).

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٥٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٣٨٩).

(٦) في نسخة الحبيشي: [بأنهم].

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٣٣).

يريدوا منهم إلا طلب شفاعتهم عند الله، فلم يكونوا يعتقدون أنهم يخلقون ويرزقون^(١)، فهم ما أرادوا إلا الشفاعة ومع ذلك وقعوا في الشرك^(٢)، فلم يكونوا يعبدون هؤلاء عبادةً مستقلة، إنما يعبدونهم ليقربوهم إلى الله زلفى كما ذكر الله جَلَّوَعَلَا، والتصريح ليس في ما ساقه المصنف، لكنه معلوم من قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: ظَنُّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ].

أي: ظنَّ الذين عبدوهم أن الذين قبلهم أرادوا الشفاعة، وهم لم يريدوها، وإنما فعلوا ذلك ليتذكروا أفعالهم^(٤)، فظنوا أنهم يستسقون بهم، ويستشفعون بهم، وهم إنما أرادوا تذكير عبادتهم^(٥).

وقوله: **(العلماء)**؛ أي: العلماء بحالهم، لا العلماء بأمر الله، فإن أولئك كانوا يعلمون أخبار أولئك الصالحين، ولهم قدرةٌ على تمثيل صورهم بحفظ أوصافهم، فنقلوها إلى غيرهم حتى جعلوا لهم تماثيل على صورهم، فأوقعوا الناس فيما أوقعوه، ولم يكن لهم علمٌ كاملٌ بأمر الله، وإلا لا متنعوا عما يؤدي إلى الشرك^(٦).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٧).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٨٩).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٣٣).
- (٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٢١٣).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قَوْلِهِ ﷺ^(١): «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ»، فَصَلَّوْا تُ اللهُ وَسَلَامُهُ عَلَى^(٢) مَنْ بَلَغَ الْبَلَغَ الْمُبِينِ].

أي: لا تمدحوني بالباطل، ولا تتجاوزوا الحد في مدحي؛ فتعبدوني كما عبدت النصارى المسيح؛ لما غلوا فيه، وهذا من كمال نصحه ﷺ^(٣)، وهذا الذي نهى عنه وقع فيه بعض هذه الأمة، بل أشد، حتى جعلوا النبي ﷺ المرجع في كل شيء، وهذا أعظم من قول النصارى: المسيح ابن الله، وثالث ثلاثة^(٤)، والنبي ﷺ لم ينه عن مدحه، وإنما نهى عن نوع منه، وهو مجاوزة الحد فيه المفضي إلى الكذب، فإذا وقع المدح فيه على ذلك سُمي إطرأ، فالممنوع ما أفضى إلى الكذب، أو منازعة أحكام الشريعة المستقرة^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ الْمُتَنَطِّعِينَ].

قوله: (نصيحته إيانا)، يعني: أنه لم يرد مجرد الخبر، ولكن التحذير من التنطع^(٦)، والمتنطعون: المتكلفون المتشددون في غير موضع التشديد، ومن التنطع رفع المخلوق فوق منزلته^(٧).

(١) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٢) في نسخة العصيمي: [وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ عَلَى].

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩٠).

(٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩٠).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا^(١) لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِيَّ الْعِلْمُ، فَفِيهَا بَيَانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وُجُودِهِ، وَمَضَرَّةُ فَقْدِهِ].

أي: أن صور هؤلاء الصالحين وأنصابتهم لم تُعبد حتى فُقد العلم؛ فيؤخذ منه معرفة قدر وجود العلم ومضرة ذهابه؛ لأنه بوجوده حصل التوحيد وبفقدته وجد الشرك^(٢)، أي: معرفة قدر وجود العلم؛ لأنه يدعوا إلى التوحيد، ومضرة فقده؛ لأنه يوقع في الشرك^(٣)، والمقصود: العلم الشرعي الذي جاء بالوحي^(٤)، وهذا العلم لا يوجد إلا بالعلماء العاملين به الداعين إليه، فإذا وجد مثل هؤلاء اندحر الشرك، وقلَّت البدع والمعاصي، وإذا فُقد العلماء العاملون، كان ضرر فقدهم على العباد والبلاد ظاهرًا^(٥)، فإذا وُجد العلم وبُثَّ منشورًا حُفِظَ الشرع، وأُعلاهُ التوحيد، وإذا فُقد العلم ذهبَ الشرع فوقَ الناس في الشرك فما دونه؛ ولهذا فإن القيام في العلم تعلمًا وتعليمًا من أعظم الجهاد، وهو أعظم من جهاد السيف والسنان؛ لأنَّ القائم به قليلٌ، والمساعد عليه نادرٌ، فالمنتصبون للعلم تعلمًا في أنفسهم وتعليمًا للناس قليلٌ منهم، ولا يكاد يوجد المساعدُ عليه إلا الواحد بعد الواحد، وتتأكد هذه الأفضلية مع شدة الحاجة إليه بفساد ما يخالف الشرع؛ من الكفر والشرك والبدع، والهوى، والفجور، والكبائر^(٦).

(١) في نسخة دغش: [أنَّها].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤٨٤).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٥٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العِشْرُونَ: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ: مَوْتُ الْعُلَمَاءِ].

أي: إذا ذهب أهله فُقد، كما في الحديث الصحيح: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء»^(١)، فالعبرة بوجود العلم بقاء العلماء لا الكتب، فإنه إذا فُقد العلماء لم تُغن الكتب شيئاً، كما اتَّفَقَ لبني إسرائيل، فإنهم ضلوا مع وجود الكتب الإلهية فيهم^(٢).



(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٤).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

بَابُ:

مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبْدَ اللَّهِ عِنْدَ

قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ فَكَيْفَ إِذَا عَبْدُهُ^(١)



فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - أَوِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ؛ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ^(٢)»^(٣).

«فَهُؤُلَاءِ جَمَعُوا بَيْنَ الْفِتْنَتَيْنِ^(٤): فِتْنَةُ الْقُبُورِ، وَفِتْنَةُ التَّمَاثِيلِ^(٥)».

- (١) فِي نَسْخَةِ الْحَبِشِيِّ زِيَادَةً: [عِنْدَ قَبْرِ غَيْرِهِ].
- (٢) فِي نَسْخَةِ الْحَبِشِيِّ زِيَادَةً: [يَوْمَ الْقِيَامَةِ]. وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَلَيْسَتْ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ.
- (٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ، بِرَقْمٍ: (٤٣٤)، وَ (٤٢٧)؛ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، كِتَابُ: الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا، بِرَقْمٍ: (٥٢٨). وَالسِّيَاقُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لِلْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- (٤) فِي نَسْخَةِ الْحَبِشِيِّ: [فِتْنَتَيْنِ].
- (٥) هَذَا النَّصُّ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ. يَنْظُرُ: إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ فِي مَصَائِدِ الشَّيْطَانِ (٣٣٣/١)، حَقَّقَهُ: مُحَمَّدٌ عَزِيزُ شَمْسٍ، النَّاشِرُ: دَارُ عَالَمِ الْفَوَائِدِ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ١٤٣٢ هـ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ كَلَامًا بِمَعْنَاهُ عِنْدَمَا أوردَ الْحَدِيثَ، وَنَصَّهُ: «فَجَمَعَ بَيْنَ التَّمَاثِيلِ وَالْقُبُورِ». يَنْظُرُ: اقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ، لابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٩١/٢)، تَحْقِيقُ: نَاصِرُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعَقْلُ، النَّاشِرُ: دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، الطَّبْعَةُ: السَّابِعَةُ، ١٤١٩ هـ.

وَلَهُمَا: عَنْهَا، قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرُحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا، فَقَالَ - وَهُوَ كَذَلِكَ -: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى ^(١) الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ؛ يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأُبْرَزَ ^(٢) قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا». أَخْرَجَاهُ ^(٣).

وَمُسْلِمٍ: عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا؛ لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، إِلَّا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي ^(٥) أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» ^(٦).

فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ فِي السَّيَاقِ - مَنْ فَعَلَهُ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَسْجِدًا، وَهُوَ [فِي] ^(٧) مَعْنَى قَوْلِهَا:

(١) في نسخة أسامة: [لَعَنَ اللَّهُ].

(٢) في نسخة دغش، والحبيشي: [أُبْرَزَ].

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، برقم (١٣٣٠)؛ وأخرجه أيضًا في كتاب: الصلاة، باب: حدثنا أبو اليمان، برقم: (٤٣٥)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٩)، وبرقم (٥٣١).

(٤) في نسخة القاسم: [رَسُولَ اللَّهِ].

(٥) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم: [إِنِّي].

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٣٢)، ولفظ مسلم فيه زيادة: [وصالحهم]، ونصه: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِهِمْ مَسَاجِدَ».

(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.

«خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيَبْنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا. وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ، فَقَدْ اتُّخِذَ مَسْجِدًا؛ بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فِيهِ، يُسَمَّى مَسْجِدًا؛ كَمَا قَالَ [النَّبِيُّ] ^(١) ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وَلِأَحْمَدَ -بِسَنَدٍ جَيِّدٍ- عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ: مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». وَرَوَاهُ ^(٢) أَبُو حَاتِمٍ [ابن حبان] ^(٣) فِي «صَحِيحِهِ» ^(٤).

(١) زيادة من نسخة القاسم.

(٢) في نسخة أسامة، والعصيمي: [رَوَاهُ].

(٣) زيادة من نسخة الحبشي.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٩٢١)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء القبور مساجد للصلاة فيها، برقم: (٢٣٢٥)؛ وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، برقم: (٧٨٩). ولفظه عندهم في آخره: «وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/٤٠١): «هذا حديث حسن، قوي الإسناد»، وصحَّح إسناده ابن تيمية في شرح العمدة (٢/٤٣٧)، ط. المجمع؛ وجود إسناده ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/٣٣٧)؛ قال الهيثمي في المجمع (٨/١٣): «رواه البزار بإسنادين في أحدهما: عاصم بن بهدلة، وهو: ثقة، وفيه ضعف، وبقيّة رجاله رجال الصحيح»؛ وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن حبان (٩/٤٦٣): «حسن صحيح»، أي: حسن لذاته، صحيح لغيره، أي: بشواهده. ينظر: مقدمة التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١/٢٤)؛ وقال في النهج السديد (١١٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن حبان وأحمد في مسنده بسند حسن»؛ وقال العلّوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٥): «حسن».

فيه مسائل:

الأولى: ما ذكر الرسول ﷺ فيمن بنى مسجداً يُعبد الله فيه [عند^(١)] قبر رجل صالح؛ ولو صحت نيّة الفاعل.

الثانية: النهي عن التماثيل، وغلط الأمر [في ذلك^(٢)].

الثالثة: العبرة في مبالغته ﷺ في ذلك: كيف بين لهم هذا أولاً، ثم قبل موته بخمس قال ما قال^(٣)، ثم لما كان في [السياق^(٤)] لم يكتف بما تقدم.

الرابعة: نهيه عن فعله عند قبره قبل أن يوجد القبر.

الخامسة: أنه من سنن اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم.

السادسة: لعنه إياهم على ذلك.

السابعة: أن مراده ﷺ [تحذيره إيانا]^(٥) عن قبره.

الثامنة: العلة في عدم إبراز قبره.

التاسعة: [في]^(٦) معنى اتخاذها^(٧) مسجداً.

(١) في نسخة دغش: [على].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي. وفي نسخة دغش: [الثانية: النهي عن التماثيل،

فاذا اجتمع الأمران تغلط الأمر].

(٣) في نسخة الحبيشي: [ثم قال قبل موته بخمس ما قال].

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [الترع].

(٥) في نسخة دغش، والعصيمي: [تحذيرنا].

(٦) زيادة من نسخة دغش، وأسامه، والحبيشي.

(٧) في نسخة دغش: [اتخاذها].

العاشر: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنْ اتَّخَذَهَا مَسْجِدًا وَبَيْنَ مَنْ تَقُومُ [عَلَيْهِمْ] ^(١) السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشِّرْكِ قَبْلَ وَقُوعِهِ مَعَ خَاتِمَتِهِ.

الحادية عشرة: ذَكَرَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ: الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا [شُرٌّ] ^(٢) أَهْلُ الْبِدْعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ [السَّلَفِ] ^(٣) مِنَ الشَّتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمْ: الرَّافِضَةُ، وَالْجَهْمِيَّةُ.

وَبَسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشِّرْكَ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ.

الثانية عشرة: مَا بُلِيَ بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ.

الثالثة عشرة: مَا أَكْرَمَ بِهِ مِنَ الْخُلَّةِ.

الرابعة عشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ.

الخامسة عشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الصَّدِيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ.

السادسة عشرة: الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ.



(١) في نسخة الحبيشي: [عليه].

(٢) في نسخة العصيمي: [أشُرٌّ]. وفي نسخة الحبيشي: [شرار].

(٣) في نسخة العصيمي: [أهل السلف]. وفي نسخة الحبيشي: [أهل العلم].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللهُ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ كَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟] ^(١).

السَّبْحُ

أي: باب ما جاء في بيان ما يدل على أن التغليظ يلزم الذي يطيع الله ورسوله فيما إذا عبد الله خالصاً لكن عند قبر رجل صالح؛ حذراً من الفتنة والشرك، وهذا إذا كان غير الله، فكيف إذا عبده فيكون التغليظ أولى وألزم ^(٢)؛ فإذا كانت عبادة الله عند القبور منهيّاً عنها ومُغلَظاً فيها، فكيف بعبادتها وأصحابها، فالتغليظ أشدُّ لمن عبده من دون الله ^(٣)، فإذا كان يُغلَظ على الذي عمله وسيلة إلى الشرك، فإن الذي يفعل الغاية، وهي الشرك؛ أعظم وأشد ^(٤).

فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ أراد بهذه الترجمة أن يُبين أن الأدلة جاءت في التحذير من التعبّد عند القبور والتشديد في ذلك، فإذا كان هذا التحذير والتشديد جاء فيمن تعبّد عند القبور؛ لأن ذلك وسيلة للشرك، فكيف الحال بمن عبدَ صاحبَ القبر؟ يعني: أن الأمر سيكون أعظم، وسيكون التغليظ أشدَّ، وستكون العقوبة أكبر ^(٥)؛ **وصورة ذلك:** أن يأتي آتٍ إلى قبر رجل صالح، فيتحرى ذلك المكان؛

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [عند قبر غيره].

(٢) ينظر: فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٩٢).

(٣) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١١٩).

(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٢١٧).

(٥) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٩٣/١)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٦٩).

كي يَعْبُدَ الله وحده دون ما سواه؛ رجاء بركة هذه البقعة^(١).

والمصنف كرّر هذه المسألة ونوّع الاستدلال فيها لشدة الحاجة إلى ذلك؛ لكون كثير من الناس وقع في المخالفات في هذا، واعتقد أنه عمل صالح مشروع، وإذا اعتقد الإنسان العمل الفاسد صالحاً، واعتقد أنه يتدبّن به، فالأمر فيه صعوبة جدّاً؛ فكيف يخرج من هذا وهو يعتقد أنه دين؛ ولذا نوع المصنف الأدلة، وكرّر ذكر هذه المسألة بأساليب مختلفة لعلها تُقنع وتنفع^(٢)؛ فلما رأى المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ تَهافت الناس على عبادة القبور؛ نوع التحذير من الافتتان بالقبور، وأخرجه في أبواب مختلفة، ليكون أوقع في القلب، وأحسن في التعليم، وأعظم في الترهيب، وأبلغ في التحذير^(٣).

والمقصود أن هذه الترجمة آتية في بحر من البيان نوع فيه المصنف مسالكة لإبطال عبادة غير الله.

وغاية ما في الترجمة إبطال نوعين عظيمين من الشرك:

أحدهما: إبطال عبادة الصالحين بما جاء من التغليظ في عبادة الله عند قبورهم.

والآخر: إبطال عبادة غيرهم من الأحجار والأشجار وغيرها، فإنه إذا كانت

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤١).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٤٨٥/١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٥٤)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٥٣).

عبادة الصالحين، وهم من هم في المقام، فبطلان عبادة غيرهم ممن هو دونهم أكد في البطلان.

فالترجمة المذكورة تحقق ثلاثة أمور:

الأول: بطلان عبادة الله عند قبر رجل صالح.

والثاني: بطلان عبادة الرجل الصالح نفسه.

والثالث: بطلان عبادة من لا يُعَدُّ به ممن دونه رتبة، كالأحجار والأشجار^(١).

مقصود الترجمة:

بيان إبطال عبادة غير الله؛ بإبطال عبادة الله عند قبور الصالحين، لما ورد فيها من التغليظ؛ لأنها تؤدي إلى الوقوع في عبادة غير الله، والتغليظ هو: تعظيم النهي وتأكيده^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة، وهي: بيان أن عبادة الله تعالى عند قبور الأولياء والصالحين وسيلة إلى الشرك بالله المنافي للتوحيد^(٣)؛ فهذا الباب

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١١)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦٨)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. العقل (٢٠٧).

مع الأبواب بعده في بيان وسائل الشرك الأكبر، وما ينبغي سده ومنعه من الذرائع الموصلة إليه؛ رعاية وحماية للتوحيد؛ لأن النبي ﷺ غَلَّظَ على من يفعلون شيئاً من تلك الوسائل، أو الذرائع الموصلة إلى الشرك، وهذا الباب في بيان أحد الوسائل الموصلة إلى الشرك، والذرائع التي يجب منعها^(١)؛ فإنَّ من أعظم ما يخرج به الناس عن التوحيد: العبادة عند القبور؛ لأنَّها من أعظم أسباب الشرك، وهي أقرب إلى الشرك بأهل القبور، لا سيَّما إذا كان المقبور صالحاً، فلما كانت عبادة الله عَزَّجَلَّ عند القبور من أسباب الشرك؛ احتاج المصنف إلى بيان ذلك، وذكر ما ورد عن النبي ﷺ في هذا الأمر^(٢).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر المصنف في الباب الذي قبل هذا: التحذير من الغلو في الصالحين، وأنه سبب لكفر بني آدم وتركهم دينهم؛ ذكر في هذا الباب: الغلو في قبورهم؛ لأنه نوعٌ من الغلو فيهم^(٣)؛ فلما ذكر الغلو في الصالحين، وبيان تحريمه؛ ناسب أن يذكر بعده العبادة عند القبور، وأنها من أسباب الغلو^(٤)، ففيه ذكرٌ لصورة من صور الغلو في الصالحين، فإنَّه في الباب السابق ذكر أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين، وفي هذا الباب ذكر صورة من صور الغلو في الصالحين، وهي: عبادة الله عَزَّجَلَّ عند قبر رجلٍ صالح، فإنَّها من أعظم الوسائل والأسباب التي تُوقِعُ في الشرك، وهي من صور الغلو في

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٢٨٣).

(٤) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (٩٧).

هذا الرجل الصالح^(١)؛ وبهذا يتبين علاقة هذا الباب بسابقه، فالمصنف لما ذكر ما ينتج عنه الغلو في الصالحين وما يؤدي إليه من الشرك؛ ناسب أن يبين هنا ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح^(٢)، فلمّا بين في الباب السابق أن الغلو في الصالحين وسيلة إلى الشرك؛ جاء بهذا الباب ليبين مثلاً على الغلو في الصالحين، وهو عبادة الله عند قبورهم؛ وليبين الوعيد الشديد على من فعل ذلك، فإذا كان الوعيد مترتباً على من عبد الله عند قبر رجل صالح، فكيف يكون الوعيد فيمن عبد صاحب القبر، وهذا ما يفعله كثير من المنتسبين إلى الإسلام في الأزمنة المتأخرة^(٣).

فهذا باب عظيم، وهكذا الأبواب التي قبله أبواب عظيمة: توضح حقيقة الأمر الذي وقع فيه الناس حتى غيروا دينهم، وحتى وقعوا في الشرك، فهو كالذي قبله، فيه بيان ما جاء من الأدلة في التغليظ، فإذا كانت الأدلة جاءت بإنكار عبادة الله عند قبور الصالحين، فكيف إذا عبده واتخذة إلهاً من دون الله؛ فالتغليظ أشد، لأن الفعل الأول: وسيلة، والثاني: شرك أكبر^(٤).



-
- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
 (٢) كتاب التوحيد وقفات وتأملات، أ.د. فالح الصغير (١٦٤).
 (٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
 (٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٩٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللهُ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ فَكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟].

الشَّجْ

وقوله: (بَابُ: مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ)؛ أي: باب ذكر ما ورد في النصوص من التهديد، والوعيد الشديد على من يعبد الله عند قبر رجل صالح مع أنه لا يقصد إلا الله^(١)، فكيف إذا عبدَ الرجلَ الصالحَ؛ فإن عبادته الشرك الأكبر، وعبادة الله عنده وسيلةٌ إلى عبادته، ووسائل الشرك محرمة؛ لأنها تؤدي إلى الشرك الأكبر، وهو أعظم الذنوب^(٢).

وقوله: (فِيمَنْ عَبَدَ اللهُ)؛ أي: بأي نوع من أنواع العبادات: من صلاة، أو دعاء، أو قراءة أو غير ذلك من العبادات^(٣)، يعني: أنه لم يشرك بالله، بل عبدَ الله وحده؛ بأن صَلَّى لله مخلصًا، أو دعا لله مخلصًا، أو تضرَّع واستغاث واستعاذ بالله جَلَّ وَعَلَا مخلصًا، لكنه تحرى إيقاع هذه العبادات عند قبر رجل صالح لأجل البركة^(٤).

وقوله: (عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ): الرجل الصالح كما سبق هو المقتصد الذي أتى بالواجبات، وابتعد عن المحرمات؛ أو السابق بالخيرات، وهو أعلى درجةً، فالصالحون من الرجال والنساء مقامات، فبعض أهل العلم يعبر في تعريف الرجل الصالح بأنه: الصالح من عباد الله القائم بحقوق الله،

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٥٣).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٢).

وحقوق عباده، الذي أتى بالواجبات وانتهى عن المحرمات. وأعظم منه درجة: السابق بالخيرات^(١).

وغالب أبواب هذا الكتاب أنها تتعلق بأعمال يفعلها الناس في زمان المصنف، والغالب أنها لا زالت موجودة في زماننا، ويظهر أنها ستبقى في الناس إلى قيام الساعة، ومن ذلك جعل المقابر والقبور محلاً لعبادة الله عزَّ وجلَّ، فإن طوائف من الناس يعتقدون أن عبادة الله عند قبور الأولياء والصالحين من أسباب قبولها، ومن أسباب عظم الأجر والثواب فيها، من أسباب إجابة الدعاء^(٢)، وقد راج هذا الأمر عند الكثير من الناس، والدهماء، حيث اعتقدوا أن ما حول قبور الأنبياء والصالحين من الأمكنة والبقاع مبارك، وأن العبادة عندها ليست كالعبادة عند غيرها، والنبى ﷺ غلَّظ في ذلك ونهى عنه، مع أن المُغلَّظ عليه لم يُعبد إلا الله جلَّ وعَلا، ولم يعبد صاحب القبر، لكنه اتخذ ذلك المكان رجاء بركته، ورجاء تنزل الرحمات كما يقولون، فاختاره لأجل بركته، ولكنه لم يعبد إلا الله جلَّ وعَلا، ومع ذلك لعن النبى ﷺ ذلك الصنف الذين يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد^(٣)، ومع كونه معصية فهو وسيلة وذريعة من أعظم الوسائل والذرائع إل الشرك، فعبادة الله عنده وسيلة إلى عبادته، وكلما أدى إلى محرم فهو محرم؛ فإن الوسائل لها حكم الغايات، فوسائل الشرك محرمة لأنها تؤدي إليه^(٤)، فكل ما كان وسيلة إلى الشرك فهو حرام؛ لكونه يوقع في الشرك بالله وعبادة ما سواه، كما في الأحاديث التي ستأتي

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشري (٢٣١).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤١).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٥٣).

في هذا الباب ^(١)، وهو ذريعةٌ محرمة، وليس ذريعةً مكروهة كما ظنَّ بعض من تأخر من أتباع المذاهب الفقهية، حيث ظنَّ أن دعاء الله سبحانه عند القبور قصدًا للبركة لا بأس به، وهذا مصادمة للنصوص ^(٢)، فبعض الناس يذهب إلى القبور من أجل أن يدعوا الله عزَّجَلَّ عند هذه القبور، ويعتقد أن الدعاء مستجاب في هذا الموضع، وهذا نوع من أنواع البدع، فإن زيارة القبور إنما شرعت من أجل الإحسان إلى الميت بالدعاء له، ومن أجل التدبر والاتعاظ، ولم تشرع زيارة القبور من أجل أن ندعوا الله عندها، ولم يرد دليل في الكتاب ولا في السُّنة يدل على أن الدعاء عند القبور من مواطن الإجابة ^(٣)، ويدخل في ذلك الذهاب إلى قبور الصالحين لقراءة الفاتحة؛ فهذا من البدع، وسواء قلنا يصل الثواب أو لا يصل، فكونه يتخذ القراءة عند القبر خاصة هذا من البدع، وإنما اختلف السلف فيما إذا قُرئت الفاتحة عند الميت بعد دفنه مباشرة أو غيرها من القرآن، والصحيح أيضًا أنها ليس بسنة ^(٤).

وقوله: **(فكيف إذا عبَّده)**؛ يعني: أن التغليظ يكون أشد وأعظم؛ إذا عبَّد صاحب ذلك القبر، وهذا مقتضى كلام المصنف في هذا التبويب، وهذا واضح؛ لأن تحري العباداة والدعاء، أو تعظيم ذلك المكان، وسيلةٌ وذريعةٌ إلى الشرك وعبادة المقبورين، فإذا كان من فعل وسائل الشرك الأكبر ملعونًا، وموصوفًا بأنه من شرار الخلق عند الله، فكيف بمن فعل الشرك الأكبر بعينه وتوجه إلى قبور الصالحين، واتخذها أوثانًا مع الله جَلَّوَعَلَا؟ لا شك أن هذا أبلغ وأبلغ في

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٢٩).

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٢/ ٦٧٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣٣١).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩٢).

التخليط، وذلك لأنه من الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام^(١)، فالمقابر والقبور للصالحين أو من دونهم من المسلمين أهلها بحاجة إلى الدعاء، فهم يزارون لِيُنْفَعُوا لا لِيَتَنَفَّعَ بِهِمْ إلا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ في زيارة المقابر، والثواب الحاصل بذلك، لكن هذا ليس انتفاعاً بأشخاصهم، بل انتفاع بعمل الإنسان نفسه بما أتى به من السنة، فالزيارة التي يقصد منها الانتفاع بالأموات زيارة بدعية، والزيارة التي يقصد بها نفع الأموات والاعتبار بحالهم زيارة شرعية^(٢).

وقوله: **(إذا عبده)**؛ أي: عبدَ القبر، أو عبدَ الرجلِ الصالحِ صاحبِ القبر^(٣)؛ فالعبادة تارة تكون بالتوجه إلى القبر، وتارة بالتوجه إلى صاحب القبر، وتارة بالتوجه إلى ما حول القبر؛ كالأبنية المحاطة بالقبور وصارت مشاهد، فترى من هؤلاء من يعمد إلى تلك الستور والجدران والأبنية، فيتمسح بها رجاء بركتها، ويتخذها وسيلة إلى الله، وتراهم أيضاً يعكفون عند قبور معظمتهم، ويتخذون مشاهدهم أوثاناً يعبدونها، ويرجونها، ويخافونها، ولا شك أن هذا نوعٌ من أنواع اتخاذ المشاهد أوثاناً، ومن اتخاذ القبور أوثاناً، أو اتخاذ الرجل الصالح الذي هو متبرئ من أولئك ومن عبادتهم له إلهاً مع الله، وقد علمنا أن العبادة معناها واسع، وأنها قد تكون بالصلاة له، أو بدعوته، أو بسؤاله كشف المدلهمات، أو جلب الخيرات، أو الذبح لصاحب القبر، أو وضع النذور له، ونحو ذلك من أنواع العبادات، كما هو الواقع من أولئك الذين يعبدون الأوثان، وقبور الصالحين^(٤). وقيل: إن الضمير في قوله: (عبده)، يعود فقط

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٩٣/١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٦٥٤/١)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد،

صالح آل الشيخ (٢٤٣).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٣).

إلى الرجل الصالح، ولا يعود إلى القبر^(١)، فيصير تقدير الترجمة: فكيف إذا عبد الرجل الصالح؛ يعني: من دون الله، فالأشبه إرادة عود الضمير إلى الرجل الصالح؛ فإن أولئك لا يتوجهون إلى قبر على أنه قبرٌ فقط، بل يخصون توجههم بقبور المعظمين، كالأنبياء والأولياء والصالحين، فمرادهم عبادة المقبور لا القبر^(٢). وإذا كان هذا التغليظ واللعن قد جاء في حق من اتخذ قبور الأنبياء مساجد، ومن أسرج على القبور، أو عظَّمها، وعظَّم من فيها، وعبدَ الله وحده عندها، فإذا كان هذا قد جاءت النصوص بلعن فاعله، وأنه من شرار الخلق عند الله، فكيف إذا توجه ذلك العابد إلى صاحب القبر يدعوه، ويرجوه أو يخافه، أو يأمل منه، أو يستغيث به، أو يذبح له، أو يستشفع به؛ لا شك أن هذا أعظم وأعظم في التغليظ من عبادة الله وحده عند قبر رجل صالح^(٣).



(١) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٩).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [في «الصَّحِيح» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - أَوِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ - بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شَرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(١) «^(٢). فَهَؤُلَاءِ جَمَعُوا بَيْنَ الْفِتْنَتَيْنِ^(٣): فِتْنَةُ الْقُبُورِ، وَفِتْنَةُ التَّمَاثِيلِ»^(٤)].

الشَّيْخُ

أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فذكر في الباب أربعة أحاديث، وهذا هو الدليل الأول، وذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ؛ تنبيهًا على ما وقع من شدة الفتنة بالقبور والتماثيل، فإن الفتنة بالقبور كالفتنة بالأصنام أو أشد^(٥)؛ وليبين هذا الوعيد العظيم، فقد وصفهم النبي بأنهم شرار الخلق^(٦).

(١) في نسخة الحبيشي زيادة: [يوم القيامة]. وهذه الزيادة وردت في صحيح مسلم، وليست عند البخاري.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في البيعة، برقم: (٤٣٤)، و (٤٢٧)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٨). والسياق الذي ذكره المصنف للبخاري رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) في نسخة الحبيشي: [فتنتين].

(٤) هذا النص من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ. ينظر: إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان (٣٣٣/١)، حققه: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ. وقد ذكر ابن تيمية كلامًا بمعناه عندما أورد الحديث، ونصه: «فجمع بين التماثيل والقبور». ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (١٩١/٢)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ.

(٥) شرح فتح المجيد، عبدالله الغنيمان، والشرح مفرغ في موقع إسلام ويب.

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قوله ﷺ: «إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح»، هذا والله أعلم شكُّ من بعض رواة الحديث، هل قال النبي ﷺ هذا أو هذا، ففيه التحري في الرواية^(١). وقوله: «**بنوا على قبره مسجداً**»، أي: موضعاً للعبادة، وإن لم يُسمَّ مسجداً، كالكنائس والمشاهد^(٢)، فالمسجد في اللغة؛ هو: مكان العبادة، فيدخل في هذا المعنى: الكنائس.

والمسجد أيضاً يطلق على: مكان السجود، والسجود هو: الخضوع والتذل لله جَلَّ وَعَلَا، فالمسجد يطلق على كل مكان يُتخذ لعبادة الله جَلَّ وَعَلَا^(٣). وقوله: «**أولئك شرار الخلق عند الله**»؛ أي: المعظمون للصالحين ببناء المساجد على قبورهم^(٤)، وهذا يقتضى تحريم بناء المساجد على القبور، لا سيما وقد ثبت اللعن عليه^(٥).

و(شرار) جمع شر، وهو أفعل تفضيل، والمراد به: أشد الناس شراً^(٦). وذكر العندية في قوله: (عند الله)؛ لبيان سوء حالهم ومنقلبهم، وأنهم شرُّ من يقدم على الله جَلَّ وَعَلَا، فذكر العندية هنا؛ لبيان شدة ما فعلوا، وعظيم ما اقترفوا^(٧)، وأي زجر وأي تغليظ وتقريع وتعيير أبلغ من هذا، وهم إنما صوروا

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٥٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٥٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٤).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٥).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٥٦).

(٦) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٢٨٥).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

صورهم ليتأسوا بهم، ويتذكروا أفعالهم الصالحة، فحذر النبي عن مثل ذلك وأنذر، وأبدى وأعاد، أولاً بالبناء على القبور، ثم بالتصوير، ثم بكونهم شرار الخلق؛ سداً للذريعة المؤدية إلى الشرك^(١)، فقال: (أولئك شرار الخلق عند الله)؛ مع أنه لم يُذكر عنهم غير بناء المساجد والتصوير؛ لكونه ذريعة إلى عبادة من بنوا عليه المسجد وصوروا صورته، فبذلك صاروا شرار الخلق، فانظر إلى ما وقع في هذه الأمة من ذرائع الشرك والوقوع فيه مما هو أعظم من هذا، كالبناء على القبور وتعظيمها وعبادتها، ومع ذلك يعتقدونه ديناً، وهو الشرك الذي حرّمه الله^(٢).

قال المصنف: (فهؤلاء جمعوا بين الفتنين: فتنة القبور، وفتنة التماثيل)؛ وهذا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣)؛ ولم يذكره المصنف لأن ذلك معلوم عند من يقرأ هذا الكتاب^(٤)؛ فهؤلاء قد جمعوا بين الفتنين: فتنة القبور، حيث بنوا على قبره مسجداً؛ وفتنة التماثيل، حيث صوروا فيه تلك الصور^(٥)؛ وإنما سُمي ذلك فتنة، لأنها سببٌ لصدّ الناس عن دينهم، وكل ما كان كذلك، فإنه من الفتنة^(٦)، فهم جمعوا بين الوصيلتين الداعيتين إلى الشرك، أو الوصيلتين اللتين هما سبب الشرك^(٧)؛ يعني: أن الذين بنوا هذه الكنيسة جمعوا فيها بين فتنين ضلّ بهما كثير من الخلق، الأولى: فتنة القبور؛ لأنهم بنوا المساجد

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٥٤).

(٢) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٠).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٦٥٧/١).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٠).

(٥) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢١٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٩٥/١).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٤٩١/١).

عليها، وهذه الفتنة هي أعظم الفتنتين، بل هي مبدأ الفتنة الثانية، وهي: فتنة التماثيل؛ أي: الصور، فإنهم لما افتتنوا بقبور الصالحين، وعظّموها، وبنوا عليها المساجد، وصوروا فيها الصور ليتأسوا بهم، ويتذكروا أفعالهم الصالحة، آل الأمر إلى أن عُبدت الصور ومن هي صُورَتُهُ من دون الله، وهاتان الفتنتان هما سبب عبادة الصالحين، كالكالات، وود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وغيرهم من الصالحين^(١)؛ وليس في هذا الحديث أنهم توجهوا إليهم بالعبادة، بل عظّموا قبورهم، وجعلوا لهم صوراً، فجمعوا بين فتنتين: فتنة القبور، وفتنة الصور، وفتنة الصور وسيلة من وسائل حدوث الشرك الأكبر، وكذلك فتنة القبور: بالبناء عليها، وبتعظيمها، وإرشاد الناس إليها؛ وسيلة إلى أن يُعتقد في صاحب القبر أن له شيئاً من خصائص الإلهية، أو أنه يتوسط عند الله جَلَّ وَعَلَا في قضاء الحاجات، كما حصل ذلك منهم فعلاً^(٢)؛ والمفهوم من وصفه ﷺ لأولئك الأقوام بأنهم شرار الخلق عند الله: تحذير هذه الأمة أن يبنوا على قبر أحدٍ مسجداً؛ لأنّ من فعل ذلك، ودلّ الخلق على تعظيم ذلك القبر، فهو من شرار الخلق عند الله؛ فوجه الدلالة من هذا الحديث: قوله: «أولئك شرار الخلق عند الله»، وما فيه من التغليب فيمن عبد الله في الكنيسة، التي فيها القبور والصور؛ لأن القبور والصور من وسائل الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أنّ فيه التغليب فيمن بنى على قبر رجل صالح موضعاً لعبادة الله، فكيف

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٥٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٥).

بمن عبد صاحب القبر^(١)؛ ففيه الدلالة الواضحة على المنع من عبادة الله عند قبور الصالحين واتخاذها مساجد؛ لأن ذلك من فعل النصارى، ومن فعله فهو من شرار الخلق^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أولئك شرار الخلق عند الله»، فجعلهم النبي ﷺ بما فعلوه من عبادة الله عند قبور الصالحين من شرار الخلق عند الله، وأولى بذلك الوصف من عبد أولئك الصالحين من دون الله^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُمَا: عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا، فَقَالَ، وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ؛ يُحَدِّثُونَ مَا صَنَعُوا، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأُبْرَزَ^(٤) قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا. أَخْرَجَاهُ^(٥)].

السَّيْحُ

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القراوي (١٨٤).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٦٩).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٤) في نسخة أسامة: [لَعَنَ اللهُ].
- (٥) في نسخة دغش، والحبيشي: [أُبْرَزَ].
- (٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، برقم (١٣٣٠)؛ وأخرجه أيضًا في كتاب: الصلاة، باب: حدثنا أبو اليمان، برقم: (٤٣٥)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٢٩)، وبرقم (٥٣١).

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه كذلك التعليل بالنهي عن عبادة الله عند قبور الصالحين، وهنا لعنهم النبي ﷺ لهذا الفعل^(١).

قول المصنف: **(ولهما)**: المراد صاحبا الصحيحين، أي: البخاري ومسلم^(٢)، فالضمير يعود عليهما وإن لم يسبق لهما ذكر، لكنه لما كان ذلك مصطلحاً معروفاً، صحَّ أن يعود الضمير عليهما، وهما لم يُذكرَا^(٣)، وقوله: **(ولهما)** هكذا ثبت في أول الحديث، وفي آخره: **(أخرجاه)**، وأحد اللفظين يُغني عن الآخر^(٤)، فلعله سبقَ قلم^(٥).

وقوله: **(عنها)**؛ أي: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٦).

قولها: **(لما نُزل برسول الله)**، أي: نَزَلَ به ملك الموت ومن معه من الملائكة الكرام عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يقبضون روحه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٧).

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»؛ فيه لعنهم على هذا الفعل بعينه، وهو اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، أي: كنائس وبيعاً يتعبدون ويسجدون فيها لله، وإن لم يسموها مساجد فإنَّ

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٥٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٥٩).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٥٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٩٦).

(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٦٠)؛ والمحاورات لطلب الأمر

الرشد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤٩٢).

الاعتبار بالمعنى لا بالاسم^(١)؛ وهذا فيه بيان السبب الذي لأجله استحقوا اللعن، وهو: أنهم اتخذوا قبور الأنبياء مساجد، وفي تحذير النبي ﷺ من اتخاذ القبور مساجد، ولعن فاعله، وهو في السياق ما يقوم مقام آخر وصية أوصى بها^(٢)، والمراد من الخبر التحذير، والمعنى: احذروا أن تفعلوا مثل فعلهم؛ فتصيبكم اللعنة كما أصابتهم^(٣).

واتخاذ القبور مساجد، يشمل ثلاثة معان:

الأول: الصلاة على القبور، بمعنى السجود عليها.

والثاني: استقبالها بالصلاة والدعاء، والسجود إليها.

والثالث: بناء المساجد عليها، وقصد الصلاة فيها^(٤).

فاتخاذ القبور مساجد يشمل هذه الصور الثلاث: الأولى: الصلاة إليها بجعلها في قبلة المصلي، لحديث أبي مرثد الغنوي في صحيح مسلم: \$ لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها#؛ **والصورة الثانية:** الصلاة عندها وعليها، لحديث أنس أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بين القبور؛ **والصورة الثالثة:** بناء المساجد عليها، وأحاديث الباب تشملها مع ما تقدم^(٥)، وهناك صورة رابعة من صور اتخاذ القبور مساجد، وهو: قصدها بالتعبد لله عندها؛ رجاء بركتها أو اعتقاد فضلها، ووجه كونها من اتخاذ القبور مساجد؛ أن

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٦٦٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٦).

(٣) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٢١٨).

(٤) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، للألباني (٢٩).

(٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٣٤٤).

المساجد إنما بنيت لعبادة الله، من الذكر والصلاة ونحو ذلك، فقصد القبور لفعل شيء من ذلك من اتخاذ القبر مسجداً، لأنه فعل فيه ما يُفعل في المساجد من الطاعات والقربات^(١).

وقوله: **(يحذر ما صنعوا)**، الظاهر أن هذا من كلام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢)، لأنها فهمت من قول النبي ﷺ ذلك؛ تحذير أمته من هذا الصنيع الذي كانت تفعله اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم^(٣)؛ أي: أن الرسول ﷺ لعن اليهود والنصارى على ذلك؛ تحذيراً لأُمَّته أن تصنع ما صنعوا^(٤)، وهذا يدل على حرصه ﷺ على حماية التوحيد، وتجنب الأمة ما وقعت فيه الأمم الضالة من الغلو في قبور أنبيائهم حتى آل ذلك بهم إلى الشرك، فجعل ﷺ وهو في سياق الموت ومقاساة شدة النزاع: يحذر أُمَّته أن لا يغلو في قبره فيتخذوه مسجداً يصلون عنده؛ كما فعلت اليهود والنصارى ذلك مع قبور أنبيائهم، فصلَّى الله عليه لقد بلغَّ البلاغ المبين.

وقوله: **(ولولا ذلك لأبرز قبره)**، أي: لولا ما كان يُحذَرُ من اتخاذ قبر النبي ﷺ مسجداً^(٥)، ولولا تحذيره ﷺ ما صنعوا، ولعنُ من فعلَ ذلك؛ لأبرز قبره؛ أي: لدفن خارج بيته^(٦)، أو جعل مع قبور الصحابة الذين كانت قبورهم في البقيع^(٧)، والإبراز هي العادة التي جرت بينهم، فما اعتادوا أن أحداً يدفن في بيته.

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٣٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٦٠).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٦٠).

(٥) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٣).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٦١).

(٧) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٣).

وقوله: **(غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً)**، روي بفتح الخاء وضمها، فعلى الفتح يكون النبي ﷺ هو الذي خشي ذلك، فأمر بعدم إبراز قبره، وأمرهم أن يدفنوه في المكان الذي قبض فيه؛ وعلى رواية الضم يحتمل أن يكون الصحابة هم الذين خافوا أن يقع ذلك من بعض الأمة، فلم يبرزوا قبره ﷺ؛ مراعاة لما أبدى وأعاد من النهي والتحذير منه ولعن فاعله ^(١)، ورواية الضم أظهر ^(٢)؛ لأنهم لو كانوا يعلمون أمره لما حصل خلاف بينهم في موضع دفنه ^(٣)؛ فتحذيره ﷺ مما صنعوا هذه إحدى العلتين التي جعلتهم لا ينقلونه عليه الصلاة والسلام من مكانه الذي توفي فيه إلى المقبرة، والعلة الثانية ^(٤): في قول أبي بكر الصديق أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض» ^(٥)؛ وعلى رواية الفتح أو الضم فالحقيقة: أن الأمر كله حاصل، فالرسول ﷺ أخبر بأنه ما قبض نبي إلا دفن حيث قبض، ولعن اليهود والنصارى لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد خوفاً من اتخاذ قبره مسجداً، والصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على أن يُدفن ﷺ في بيته بعد تشاورهم؛ لأنهم خشوا ذلك، ويجوز أن بعضهم أشار بأن يُدفن وليس في ذهنه إلا هذه الخشية؛ وبعضهم أشار أن يُدفن في بيته وعنده

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٦١)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٦٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٦١).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/٤٩٤).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/٣٩٧)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٨).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٧/٧)؛ ورواه الترمذي، كتاب: الجنائز، برقم (١٠١٨)؛ ورواه ابن ماجه، كتاب: الجنائز، برقم (١٦٢٨)، وقال الحافظ في الفتح (١/٥٢٩): «إسناده صحيح، لكنه موقوف»؛ وقال الألباني في كتاب أحكام الجنائز (١٣٧): «الحديث ثابت بما له من الطرق والشواهد».

علم بأنه ﷺ قال ذلك، وخوفًا من اتخاذه مسجدًا^(١).

قال القرطبي: «ولهذا بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر النبي ﷺ فأعلوا حيطان تربته، وسدّوا المداخل إليها، وجعلوها محدة بقبره ﷺ، ثم خافوا أن يتخذ موضع قبره قبلّة إذا كان مُستَقْبَل المصلين، فتتصور الصلاة إليه بصورة العبادة؛ فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا على زاوية مثلثة من ناحية الشمال حتى لا يتمكن أحد من استقبال قبره».

فالحاصل: أن المسلمين عملوا بوصيته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأبعد قبره، بحيث لا يمكن لأحد أن يصل إليه؛ فتبين بذلك أن قبره ﷺ لم يتخذ مسجدًا، وأن وصيته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في التحذير قد أخذ بها في مسجده، وفي قبره، وإنما أدخلت الغرف بالتوسعة في عهد التابعين في المسجد فصارت كالشيء الذي دخل في المسجد، ولكن جهته الشرقية خارجة عن المسجد؛ لأن الحيطان المتعددة، وهي: الجدران الأربعة التي تفصل بين القبر والمسجد تمنع أن يكون القبر في داخل المسجد، يعني: مكان الدفن^{(٢)(٣)}.

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/٣٩٧).

(٢) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٠).

(٣) وقد قبل الصحابة رضوان الله عليهم وصية رسول الله ﷺ، وعملوا بها، فدفنوه في مكانه الذي قبض فيه، في حجرة عائشة، وكانت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قد أقامت جدارًا بينها وبين القبور، فكانت غرفة عائشة فيها قسمان قسم فيه القبر، وقسم لها، ولما توفي أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ودفن بعد رسول الله ﷺ من جهة الشمال، كانت أيضًا في ذلك الجزء من الحجرة، ولما دفن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تركت الحجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثم أغلقت الحجرة، فلم يكن ثم باب فيها يُدخَل منه إليها، وإنما كانت فيها نافذة صغيرة، ولما زيد في بناء المسجد النبوي في عهد الوليد بن عبد الملك، وكان أمير المدينة يوم ذاك: عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، وأخذوا بعضًا من حُجَرِ زوجات النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: بقيت حجرة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كذلك، فأخذوا من الروضة جزءًا، وبنوا عليه جدارًا آخر غير الجدار الأول، بنوه من ثلاث جهات، وجعلوا جهة الشمال مُسَمَّاة؛ أي: مثلثة، =

ومن يستدل على جواز بناء المساجد على القبور بحجة أن المسجد النبوي في قبر النبي ﷺ.

فالجواب على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن المسجد لم يبن على القبر، بل بُني في حياته ﷺ، فالبناء قائم قبل موته.

= فصار عندنا جداران: الجدار الأول: مغلق تمامًا، وهو جدار حجرة عائشة، والجدار الثاني: الذي عمل في إمرة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ زمن الوليد بن عبد الملك، وهو من جهة الشمال، وهي عكس القبلة مسنمًا؛ لأنه في تلك الجهة جاءت التوسعة، فخشوا أن يكون ذلك الجدار مربعًا؛ يعني: مسامتًا للمستقبل، فيكون إذا استقبله أحد فقد استقبل القبر، فجعلوه مثلثًا، يبعد كثيرًا عن الجدار الأول، وهو: جدار حجرة عائشة؛ لأجل أن لا يمكن لأحد أن يستقبل القبر؛ لبعد المسافة؛ ولأجل أن الجدار صار مثلثًا، ثم بعد ذلك بأزمان بُني جدار ثالث أيضًا حول ذينك الجدارين، فأصبح قبر النبي ﷺ محاطًا بثلاثة جدران، وكل جدار ليس فيه باب، فلا يمكن لأحد أن يدخل ويقف على القبر بنفسه؛ لأنه صار ثم جداران، وكل جدار ليس له باب، ثم بعد ذلك وُضِعَ الجدار الثالث، وهذا الجدار أيضًا ليس له باب، وهو كبير مرتفع، وهو الذي وضعت عليه القبة فيما بعد، فلا يستطيع أحد الآن أن يدخل إلى القبر، أو أن يتمسح به، أو أن يرى مجرد القبر، ثم بعد ذلك: وضع السور الحديدي بينه وبين الجدار الثالث نحو متر ونصف في بعض المناطق، ونحو متر في بعضها، وفي بعضها نحو متر وثمانين إلى مترين، يضيق ويزداد. وفي عهد الدولة العثمانية فتحوا في التوسعة التي هي من جهة الشرق ممرا؛ لكي يمكن من يريد أن يطوف بالقبر، أو أن يصلي في تلك الجهة، وذلك الممر الشرقي الذي هو قدر مترين أو يزيد قليلا، قد منعت الصلاة فيه في عهد الدولة السعودية الأولى، وما بعدها، فكأنه أخرج من كونه مسجدًا؛ لأنه إذا كان من مسجد النبي ﷺ فلا يجوز أن يمنعوا أحدا من الصلاة فيه، فلما منعوا الصلاة فيه جعلوا له حكم المقبرة، ولم يجعلوا له حكم المسجد، فلا يمكن لأحد أن يصلي فيه، بل يغلقونه وقت الصلاة، أما وقت السلام أو وقت الزيارة فإنهم يفتحونه للمرور. ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٨ - ٢٥٠).

والوجه الثاني: أن النبي ﷺ لم يُدفن في المسجد حتى يقال: إن هذا من دفن الصالحين في المسجد، بل دفن في بيته، ودفنه ﷺ في بيته بنص منه.

والوجه الثالث: أن إدخال بيوت الرسول ﷺ، ومنها بيت عائشة رضي الله عنها مع المسجد ليس باتفاق من الصحابة، بل حصل بعد أن انقضى أكثرهم، ولم يبق منهم إلا القليل، وذلك عام ٩٤ هـ تقريباً، فليس مما أجازته الصحابة أو أجمعوا عليه، مع أن بعضهم خالف في ذلك، وممن خالف أيضاً سعيد بن المسيب من التابعين، فلم يرض بهذا العمل^(١).

والوجه الرابع: أن القبر ليس في المسجد، حتى بعد إدخاله، لأنه في حجرة مستقلة عن المسجد، فليس المسجد مبنياً عليه^(٢)، فقبره عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في حجرة عائشة ثم لما وسع لحاجة المسلمين للتوسعة أدخلت الحجرات، والتي منها حجرة عائشة التي فيها القبر، ولا يمكن أن يُنبش قبره عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فكان القبر متصلاً بالمسجد في جهته الشرقية، لكنه ليس من المسجد، ولم يوسع من الجهة التي فيها قبره، فكان القبر خارجاً عن المسجد^(٣)، ولهذا جُعل هذا المكان محفوظاً ومحوطاً بثلاثة جدران، وجعل الجدار في زاوية منحرفة عن القبلة، أي مثلث، والركن في الزاوية الشمالية، بحيث لا يستقبله الإنسان إذا صلى لأنه منحرف^(٤)؛ فالموجود اليوم في المسجد النبوي قد تكون صورته عند من لم يحسن التأمل، وعند غير الفقيه صورة قبر في داخل

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٩٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٩٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٢٨).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣٩٩).

مسجد، وليست الحقيقة كذلك؛ لوجود الجدارين المختلفتين التي تفصل بين المسجد وبين القبر؛ ولأن الجهة الشرقية منه ليست من المسجد؛ ولهذا لما جاءت التوسعة الأخيرة، كان مبتدؤها من جهة الشمال بعد نهاية الحجرة بكثير، حتى لا تكون الحجرة في وسط المسجد؛ فيكون ذلك من اتخاذ قبره مسجداً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١).

وهذا الحديث من أعظم الأحاديث التي فيها التغليظ والنهي عن وسائل الشرك، وبناء المساجد على القبور، واتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، ووجه ذلك: أنه ﷺ مع أنه في ذلك الغم، وتلك الشدة، ونزول سكرات الموت به لم يُغفل وهو في تلك الحال: تحذير الأمة من وسيلة من وسائل الشرك، وتوجيه اللعن والدعاء على اليهود والنصارى بلعنة الله؛ لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وسبب ذلك: أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهو في تلك الحال خشي أن يتخذ قبره مسجداً، كما اتخذ شرار الخلق عند الله من اليهود والنصارى قبور أنبيائهم مساجد^(٢)؛ فأفاد أن هذا من أخوف ما خافه ﷺ على أمته، ولولا أن ضرره عظيم لما ذكره في هذا المقام، وخَصَّ قبور الأنبياء؛ لأنَّ عكوف الناس على قبور أنبيائهم أعظم، واتخاذها مساجد أشد، ولم يكن هذا اللعن في سياق الموت لهذه الطائفتين إلا على سبيل التحذير الشديد؛ لئلا تقع أمته في شيء من فعلهم عند قبره، فلعنهم على تحري الصلاة عندها، وإن كان المصلي لا يصلِّي إلا لله؛ لأنه ذريعة إلى عبادتها، فكيف إذا عبدها، وهذا هو الغاية

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٢).

التي يكون اتخاذ القبور مساجد ذريعة إليها، واللعنة ليست مختصة باليهود والنصارى، بل تعم من فعل فعلهم^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه المنع من عبادة الله عند قبور الأنبياء واتخاذها مساجد؛ لأنه يُفضي إلى الشرك بالله^(٢)؛ فدلّ الحديث على تحريم بناء المساجد على القبور وعبادة الله عندها؛ لما في ذلك من تعظيم أصحابها، والتعظيم عبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك؛ فكيف بعبادة أصحاب القبور^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، مع قوله: «لعنة الله على اليهود والنصارى»، فجعلوا ملعونين لمّا عبدوا الله عند قبور أنبيائهم باتخاذها مساجد، فمن عبد أولئك الصالحين فهو أحق باللعنة^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَمُسْلِمٍ: عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا؛ لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٥٧).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧١).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٨٧).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٥) في نسخة القاسم: [رَسُولُ اللهِ].

يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي ^(١) أَنهَاكُم عَنْ ذَلِكَ ^(٢)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، ولفظ الحديث عند مسلم: «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم **وصالحيهم** مساجد»، وقد سقطت هذه اللفظة على المصنف؛ لأنه نقلها من كتاب: «اقتضاء الصراط المستقيم» ^(٣)، وقد سقطت من هناك ^(٤)، فهذه اللفظة فاتت شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كثير من كتبه مع جلالة قدره، وحفظه العظيم، فتبعه المصنف، وهذه الكلمة مهمة؛ ففيها النهي أيضًا عن اتخاذ قبور الصالحين مساجد، وهذا ما يُفعل الآن ^(٥)، وهذا الحديث جاء به المصنف لأن فيه النهي الصريح من النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد، وأنه من فعل الأمم الضالة السابقة ^(٦).

قوله: «**ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد**»، هذا هو الشاهد من الحديث، والمراد بالذين قبلنا: (اليهود والنصارى)، فهم الذين

(١) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم: [إِنِّي].

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، برقم: (٥٣٢)، ولفظ مسلم فيه زيادة: [وصالحيهم]، ونصه: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ **وَصَالِحِيهِمْ** مَسَاجِدَ».

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/ ١٨٤).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٠٠).

(٥) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٢١).

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

ذُكروا في الحديث السابق^(١)، وليس المراد بهم أهل الشرك؛ لأن أهل الشرك وإن كان يقع في الأمة تشبه بهم من بعض الوجوه، لكن الأصل في التشبه الواقع في هذه الأمة أنه باليهود والنصارى^(٢).

وقوله: (كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد)؛ أي: مواضع للسجود، فليس المراد: البناء فقط، فالبناء من اتخاذها مساجد، والسجود عندها ولو لم يكن عليها من اتخاذها مساجد^(٣)، فكل موضع يُصلى فيه فهو مسجد، فإذا صَلَّى عند القبر فقد اتخذ مسجداً وإن لم يكن، فكيف إذا بُني، فهو أشد وأكثر شراً وفتنة^(٤).

وقوله: «**ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني أنهاكم عن ذلك**»، أتى بالنهاي بلفظه، وأتى بمعناه، فقال: (فلا تتخذوا القبور مساجد)، وهذا من ألفاظ النهي، ف (لا) هنا ناهية، وقوله: (فإني أنهاكم عن ذلك)، هذا تأكيدٌ للمعنى الذي تضمنه النهي.

وقد جمع في هذا التحذير عن اتخاذ القبور مساجد من ثلاثة أوجه:

الأول: ذم من كان قبلهم على فعل ذلك، فحذّر الأمة أن تتخذ القبور مساجد كالذين من قبلهم، بقوله: (كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد).

والثاني: تحذيرهم أن لا يتخذوها، بقوله: (فلا تتخذوا القبور مساجد).

-
- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ٥٠٣).
 (٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٠٠).

والثالث: تأكيد النهي بقوله: (فإني أنهاكم عن ذلك)؛ أي: عن اتّخاذها مساجد، وهذا التكرار منه للمبالغة في النهي عن ذلك؛ لأنه وسيلة إلى الشرك، فبالغ في النهي؛ نصيحةً لأمته عن أعظم ما يحل بهم ^(١).

وهذا يدل على أنه ﷺ قد علّم بما أعلمه الله جلّ وعلا أن أمتّه تقع في المحذور، ولهذا كرّره وأبدا فيه وأعاد، وقد وقع الشيء الذي خافه ﷺ ^(٢).

قال الخلخالي: «وإنكار النبي ﷺ صنيعهم هذا مُخرجٌ على وجهين:

أحدهما: أنهم يسجدون لقبور الأنبياء تعظيمًا لهم.

والثاني: أنهم يجوزون الصلاة في مدافن الأنبياء، والسجود في مقابرهم، والتوجه إليها حالة الصلاة؛ نظرًا منهم بذلك إلى عبادة الله، والمبالغة في تعظيم الأنبياء، **والأول:** هو الشرك الجليّ، **والثاني:** الخفيّ، فلذلك استحقوا اللعن؛ والحديث أعم من ذلك، فيشمّله، ويشملُ بناء المساجد والقباب عليها ^(٣).

ففي هذا الحديث حُرّم اتخاذ قبور والأنبياء والصالحين مساجد، مع أنه قد يكون العابد لا يعبد إلا الله؛ لأنها وسيلة من وسائل الشرك الأكبر، والوسائل تُفضي إلى ما بعدها، فسُدّ الذرائع الموصلة إلى الشرك وإلى المحرمات أمرٌ واجب، لأن الشريعة جاءت بسد أصول المحرمات، وسد الذرائع إليها، فيجب أن يُغلق كل باب من أبواب الشرك بالله، ومن ذلك: اتخاذ قبور الأنبياء

(١) ينظر: حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٦٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٠٠).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٥٠٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٦٦).

والصالحين مساجد؛ ولهذا لا تصح الصلاة في مسجد بُني على قبر؛ لأن ذلك منافعٍ لنهي النبي ﷺ، فإنه نهى وهؤلاء فعلوا، والنهي توجه إلى بقعة الصلاة، فبطلت الصلاة؛ فالذي يصلي في مسجد أقيم على قبر صلاته باطلة لا تصح؛ لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ)؛ يعني: بالبناء عليها، وبالصلاة حولها: (فإني أنهاكم عن ذلك) ^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن اتخاذ القبور أمكنة للعبادة؛ لأنه وسيلة إلى الشرك، كما تفعل اليهود والنصارى وغيرهم من أهل البدع ^(٢)؛ فدلَّ الحديث على تحريم بناء المساجد على القبور، فكيف إذا عبدها ^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ»، نهياً عن دعاء الله عند قبور الصالحين؛ بالإتيان بـ (لا) الدالة على النهي، فأتى بالصيغة المقتضية للنهي، وهي (لا) الناهية، فإذا كان العبد منهياً عن عبادة الله عندها، فإن نهيه عن عبادة المقبورين أعظم.

والآخر: في قوله: «فإني أنهاكم عن ذلك»، تصريحاً بالنهي عن عبادة الله عند قبور الصالحين، فالنهي عن عبادتهم من باب أولى.

وجمع النبي ﷺ بين هذين الطريقين في النهي تأكيداً له، وهو التخليط

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٣).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٣).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٩١).

الذي أَرَادَهُ المصنف؛ أي: أن النهي ورد مُعْظَمًا على وجه مؤكّد^(١).

ففي هذا الحديث المنع من اتخاذ القبور مساجد من ثلاثة أوجه: ذم ما فعله أهل الكتاب؛ وقوله: (لا تتخذوا)؛ وقوله: (إني أنهاكم عن ذلك)، وهو تأكيد^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ فِي السِّيَاقِ - مَنْ فَعَلَهُ، وَالصَّلَاةَ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَسْجِدًا، وَهُوَ [فِي] ^(٣) مَعْنَى قَوْلِهَا: «خُشِّي أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لَيَبْنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ، فَقَدْ اتُّخِذَ مَسْجِدًا؛ بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فِيهِ، يُسَمَّى مَسْجِدًا؛ كَمَا قَالَ [النَّبِيُّ] ^(٤) ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

الشَّجْحُ

هذا الكلام الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ هو من تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ على هذه الأحاديث^(٥) ^(٦)؛ وأراد به أن يُبين أن أهل العلم

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٢٣٨).

(٣) زيادة من نسخة الحبشي.

(٤) زيادة من نسخة القاسم.

(٥) قرة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٣٣٥).

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/ ١٨٥،

(١٨٩).

يقررون: أنَّ النهي عن اتخاذ القبور مساجد هو أوسع من البناء عليها، بل جعل هذه البقعة موضعاً للعبادة يدخل في اتخاذها مسجداً، وهذا هو المفهوم من كلام ابن تيمية الذي أورده المصنف، فمضمون كلامه هو: أنه يُقرر أن كل موضع قُصد أن يصلى فيه ويسجد، فيصح أن يُسمى مسجداً، بل كل موضع صُلي فيه فهو في حقيقة الأمر مسجد^(١).

قوله: **(فقد نهى عنه في آخر حياته)**، أي: كما في حديث جندب^(٢)، والضمير يعود إلى النبي ﷺ، والمنهي عنه هو اتخاذ القبور مساجد^(٣).

وقوله: **(ثم إنه لعن، وهو في السياق مَنْ فَعَلَهُ)**، يعني: وهو في سياق الموت عندما حضرته الوفاة، كما في حديث عائشة^(٤)؛ ليحذر أمته أن يفعلوا ذلك^(٥). فكيف يسوغ بعد هذا التخليط من سيد المرسلين أن تُعظم القبور، ويُبنى عليها، ويُصلى عندها وإليها؛ هذا أعظم مشاقة ومحادة لله تعالى ولرسوله ﷺ لو كانوا يعقلون^(٦).

قوله: **(والصلاة عندها من ذلك وإن لم يُبنِ مسجد)**، يعني: أن الصلاة عند القبور وإليها من اتخاذها مساجد الملعون من فعله وإن لم يبنِ مسجداً^(٧)،

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٢٣٨).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٦٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٦٦).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/١٨٥).

(٦) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٦).

(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٦٧).

وهذا يقتضي تحريم الصلاة عند القبور وإليها^(١)، فتحرم الصلاة في المقبرة وإلى القبور، بل لا تتعد أصلاً لما في هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها من لعن من اتخذها مساجد^(٢)، فالصلاة عند القبور لله هو من الأمور التي تدخل في اتخاذها مساجد؛ لأنها ذريعة إلى الشرك.

وقوله: **(وهو في معنى قولها: خُشي أن يتخذ مسجداً)**، (وهو)، المشار إليه: الصلاة والسجود عندها ولو لم يحصل بناء^(٣)؛ هو في معنى قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في تعليل دفن النبي ﷺ في بيته وعدم إبراز قبره: (خُشي أن يتخذ مسجداً)^(٤)؛ أي: خُشي أن يتخذ مكاناً يُصلى فيه، وإن لم يبن المسجد.

فتبين بهذا أن اتخاذ القبور مساجد له معنيان:

الأول: أن تُبنى عليها مساجد؛ ولا ريب أن أصل تحريم بناء المساجد على القبور أن المساجد مكان الصلاة، والناس يأتون إليها للصلاة فيها، فإذا صلى الناس في مسجد بُني على قبر، فكأنهم صلوا عند القبر.

والثاني: أن تُتخذ مكاناً للصلاة عندها، وإن لم يبن مسجد، والمحذور الذي يوجد في بناء المساجد على القبور يوجد فيما إذا اتخذ هذا المكان للصلاة؛ وإن لم يبن مسجد، فإذا كان هؤلاء القوم مثلاً يذهبون إلى هذا القبر ويصلون عنده ويتخذونه مصلى، فإن هذا بمعنى بناء المساجد عليها، وهو

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٦٦٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٤).

أيضاً من اتخاذها مساجد^(١).

فيستفاد من الأحاديث السابقة أمران:

الأول: تحريم البناء على القبور، لأن ذلك وسيلة إلى الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا.

والثاني: تحريم العبادة عند القبر، حتى ولو لم يُبْنِ عليه بنية، لا بدعاء، ولا بصلاة، ولا بذبح، ولا بنذر، ولا بغير ذلك^(٢).

وقوله: **(فإن الصحابة لم يكونوا يبنيوا حول قبره مسجداً)**، أي: لما عَلِمُوا من تشديده في ذلك، وتغليظه، ولعن من فعله^(٣)؛ أي: كون الرسول يخشى أن يُتخذ قبره مسجداً هذا لا يمكن أن يُراد به بناء المسجد؛ لأن الصحابة لا يمكن أن يبنيوا حول قبره مسجداً؛ لأن مسجده مجاورٌ لبيته، فيستحيل بحسب العادة أن يبنون مسجداً آخر^(٤)، وإنما قصدت أنهم خشوا أن الناس يُصلون عند قبره^(٥).

وقوله: **(وكل موضع قُصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً)**؛ أي: اتُخذ بذلك القصد مسجداً^(٦)، لكونه أُعِدَّ لها^(٧)، وإن لم يُبْنِ فيه مسجد^(٨)، وإن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٣).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٢٨٨، ٢٨٩).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٧٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٣).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/١٨٥).

(٦) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان بن منصور التميمي (٢/٨٨٨).

(٧) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٦١).

(٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٧٠).

لم يكن فيه بناء^(١)، وهذا يشهد له العرف؛ فإن الناس الذين لهم مساجد في مكان أعمالهم، لو سألت واحداً منهم أين المسجد؟ لأشار إلى المكان الذي اتخذوه مصلى يصلون فيه، مع أنه لم يبين، لكن لما كانت الصلاة تقصد فيه، صار يسمى مسجداً^(٢).

وقوله: **(بل كل موضع يُصَلَّى فيه يُسمى مسجداً)**؛ أي: مكاناً للسجود؛ يعني: وإن لم يُقصد بذلك بخصوصه بل أوقعت فيه الصلاة عَرَضاً لِمَا حان وقتها، كما إذا عرض لمن أراد أن يُصلي، فأوقع الصلاة في ذلك الموضع الذي حانت الصلاة عنده من غير أن يقصد ذلك الموضع بخصوصه، فإنه يصير بفعل الصلاة فيه مسجداً^(٣)، وهذا معنى ثالث زائد على المعنيين الأولين، وهو أن يقال: كل شيء يُصَلَّى فيه، فإنه مسجد ما دام يُصلى فيه^(٤)؛ فالظاهر أن الأول: في الأمكنة المعدة للصلاة وإن لم يبين فيها مسجداً؛ وهذا في أي موضع صَلَّي فيه، وإن لم يُعَدَّ لذلك، كالمواضع التي يُصلي فيها المسافر، ونحو ذلك، فعلى هذا إذا صَلَّى عند القبور ولو مرة واحدة وإن لم يكن هناك مسجد، فقد اتخذها مسجداً^(٥).

وقوله: **(«جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»)**؛ أراد به الاستدلال

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٢/ ١٨٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٤).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٨)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٦١)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٧٠).

للجملة التي قبله، حيث سَمِيَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الأرض مسجداً تجوز الصلاة في كل بقعة منها، إلا ما استثنى من المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها، كالمقبرة ونحوها^(١)، وليست مسجداً مبنياً، لكن لما كانت يُسجد فيها سُميت مسجداً؛ فدلّ هذا الحديث أن من صَلَّى عند القبور أو إليها فقد اتخذها مساجد^(٢).

ومما سبق يتبين أن اتخاذ القبور مساجد يكون على إحدى صور ثلاث:

الصورة الأولى: أن يَسْجُدَ وَيُصَلِّيَ عليها، يعني: أن يجعل القبر مكان سجوده، فقوله ﷺ في هذا الحديث: «اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»؛ يعني: جعلوا القبر مكان السجود، وهذه الصورة في الواقع لم تحصل بانتشار؛ لأن قبور الأنبياء لم تكن مباشرة للناس، بحيث يمكنهم الصلاة عليها، أو السجود عليها بل كانوا يعظمون قبور أنبيائهم فلا يُصَلُّون عليها مباشرة، وهذه الصورة هي أبلغ صور اتخاذ المفهوم من قوله: (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، وهو: أن يتخذ القبر نفسه مسجداً، يعني: يصلي عليه مباشرة، وهذه أفضع تلك الأنواع وأشدها، وأعظمها وسيلة إلى الشرك والغلو بالقبر.

والصورة الثانية: أن يُصَلِّيَ إليها، ومعنى اتخاذه مسجداً في هذه الحالة: أن يكون أمامه القبر، يُصَلِّيَ إليه بحيث يجعله قبلة، فإنه يكون بذلك قد اتخذ القبر مكاناً للتذلل والخضوع، وما حوله له حكمه، والمسجد لا يُعْنَى به مكان السجود، الذي هو وضع الجبهة على الأرض فقط، وإنما يُعْنَى به مكان التذلل

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٨)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٧١).

والخضوع، فاتخاذ قبورهم مساجد؛ يعني: جعلوها قبلة لهم؛ ولهذا نهى النبي ﷺ أن يُصَلَّى إلى القبر؛ لأجل أن الصلاة إليه وسيلة من وسائل التعظيم، وهذا يوافق قول المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الباب (باب ما جاء في التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح)، فالمفهوم من قوله: (عند قبر رجل صالح) هذه الصورة، وهي: أن يكون القبر أمامه، فيجعل القبر بينه وبين القبلة تعظيماً للقبر.

والصورة الثالثة: أن تُبنى عليها مساجد، ويتخذ القبر مسجداً، بأن يجعل القبر في داخل بناء، وذلك البناء هو المسجد، فإذا دفن النبي قام أولئك بالبناء عليه، فجعلوا حول قبره مسجداً، واتخذوا ذلك المكان للتعبد وللصلاة فيه، وهذه الصورة الثالثة، هي أيضاً موافقة لقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (عند قبر رجل صالح)، وهذا يبين بعض المناسبة في إيراد هذا الحديث في هذا الباب ^(١).

فاتخاذ القبور مساجد له ثلاث صور: أن يُصَلَّى عليها؛ أو أن يُصَلَّى إليها؛ أو أن تبني المساجد عليها، وهذه الصور كلها يطلق عليها اتخاذ القبور مساجد، فيشمّلها النهي، فكلُّ هذه الصور داخلة في تحذير النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد ^(٢).

والخلاصة:

أنه لا يجوز بناء المساجد على القبور؛ لأنها وسيلة إلى الشرك، وهو عبادة صاحب القبر، ولا يجوز أيضاً: أن تُقصد القبور للصلاة عندها، وهذا من

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤٦-٢٤٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

اتخاذها مساجد؛ لأن العلة من اتخاذها مساجد موجودة في الصلاة عندها^(١)؛ يعني: أن الصلاة عند القبور لا تجوز سواء صَلَّى إليها، أو صَلَّى عندها؛ رجاء بركة ذلك المكان، أو لم يَرْجُ بركة ذلك المكان، وإنما صَلَّى صلاة نافلة غير صلاة الجنائز عندها، كُلُّ هذا لا يجوز؛ سواء كان ثمَّ بناء على القبر كمسجد، أو كان قبر، أو قبران في غير بناء عليهما، فإن الصلاة لا تجوز، وهذا يدل على أن الصلاة عند القبور لا تجوز؛ لأنها وسيلة من وسائل الشرك، وأعظم من ذلك أن يكون ثمَّ بنيان، واتخاذ لما حول القبر من الأبنية مسجداً للصلاة، والدعاء، والقراءة، ونحو ذلك^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلِأَحْمَدَ -بِسَنَدٍ جَيِّدٍ- عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا:
«إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ: مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٣). وإذا كانت الصلاة لا تجوز في المقابر؛ فما الجواب عن أحاديث صلاة الجنائز في المقبرة؟ **والجواب:**

(١) أن هذه الصلاة مستثناة من النهي؛ لثبوتها عن النبي ﷺ.
 (٢) أن هذه الصلاة وإن كانت تسمى صلاة شرعاً، فليس فيها ركوع ولا سجود، وإنما هي الدعاء للميت، فاختلفت عن الصلاة التي نهي عنها أصلاً من جهة الهيئته، وعلى ذلك لم يعد هناك وجه للنهي، وهو المشابهة التي تكون ذريعة إلى الشرك.

(٣) يمكن أن يقال أيضاً بأن هذه الصلاة لما كانت خالية من الركوع والسجود؛ فإنه ليس فيها ما يشعر بتعظيم الميت، وإنما بعكس ذلك، فهي تشعر بأن هذا الميت بحاجة إلى من ينفعه، فاختلفت عن الصلاة التي نهي عنها أصلاً من جهة العلة أيضاً؛ حيث لم توجد هنا علة النهي وهي ذريعة الشرك.

فاختلفت الصلاتان من حيث الوصف والعلة. ينظر: التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٥٤).

مَسَاجِدَ». وَرَوَاهُ^(١) أَبُو حَاتِمٍ [ابن حبان]^(٢) فِي «صَحِيحِهِ»^(٣).

السَّبْحُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، والشاهد منه قوله: «والذين يتخذون القبور مساجد»؛ أي: وإنَّ من شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد؛ بالصلاة عندها وإليها، وبناء المساجد عليها^(٤)، فالذين يتخذون القبور مساجد، هم من شرار الناس، وإن لم يُشركوا؛ لأنهم فعلوا وسيلة من وسائل الشرك، والوسائل لها أحكام المقاصد، وإن كانت دونها مرتبة،

(١) في نسخة أسامة، والعصيمي: [رَوَاهُ].

(٢) زيادة من نسخة الحبشي.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٩٢١)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء القبور مساجد للصلاة فيها، برقم: (٢٣٢٥)؛ وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، برقم: (٧٨٩). ولفظه عندهم في آخره: «وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/٤٠١): «هذا حديث حسن، قوي الإسناد»، وصحَّح إسناده ابن تيمية في شرح العمدة (٢/٤٣٧)، ط. المجمع؛ وجوّد إسناده ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/٣٣٧)؛ قال الهيثمي في المجمع (٨/١٣): «رواه البزار بإسنادين في أحدهما: عاصم بن بهدلة، وهو: ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح»؛ وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن حبان (٩/٤٦٣): «حسن صحيح»؛ أي: حسن لذاته، صحيح لغيره؛ أي: بشواهده. ينظر: مقدمة التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١/٢٤)؛ وقال في النهج السديد (١١٣): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن حبان وأحمد في مسنده بسند حسن»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٥): «حسن».

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٦٧٣).

لكنها تعطى حكمها بالمعنى العام، فإن كانت وسيلةً لواجب صارت واجبة، وإن كانت وسيلةً لمحرم فهي محرمة^(١)؛ فالذين يتخذون القبور مساجد هم من شرار الناس؛ وذلك لأن اتخاذ القبور مساجد وسيلة من وسائل الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، فجعلهم بمجرد اتخاذهم إياها من شرار الناس عند الله تعالى، ومفهومهم أنهم إذا خلوا من هذا الوصف، بهدمها واتباع سنة نبيهم، صاروا بذلك من خيار الناس؛ وقوله: (والذين يتخذون القبور مساجد)، هذا يعم كل اتخاذ للقبر مسجدًا، سواء اتخذه بالصلاة عليه، أو بالصلاة إليه، أو بالصلاة عنده، فذلك القصد للصلاة عند القبر يجعل القاصد من شرار الناس كما وصفهم النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بذلك^(٢).

ففي هذا الحديث: ذَكَرَ أن من شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد، والقصد من اتخاذ القبر مسجدًا: أن يَعْبُدَ الله عند قبر ذلك الرجل الصالح^(٣)؛ فإذا كان هذا الفعل، وهو بناء المساجد على القبور يصير فاعله من شرار الناس، وهو لم يقصد عبادة القبر، وإنما قصد الصلاة لله في ذلك المسجد الذي بُني على القبر، فما الظن بمن عبده^(٤)، وكيف حال الذي توجه إلى النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالعبادة؛ فإن الذي اتخذ القبر مسجدًا ملعون بلعنة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وإن كان لم يعبد إلا الله جَلَّ وَعَلَا، فكيف حال الذي عَبَدَ صاحب ذلك القبر، نسأل الله العافية والسلامة من كل وسائل الشرك^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٤، ٢٥٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٥).

(٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان بن منصور التميمي (٢/١٩٠).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٥).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه التحذير من اتخاذ القبور مساجد، يُصَلَّى في ساحتها ويُتَبَرَكُ بها؛ لأنه ذريعة إلى الشرك^(١)؛ فكيف بمن عبد أصحابها^(٢)، فمناسبتها للترجمة واضحة، في أن النبي غَلَّظَ وشدد على من اتخذ القبور مساجد، لأنه وسيلة إلى الشرك بالله^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ»، مع قوله: «وَالَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ»؛ فجَعَلَ العابدين الله عند القبور باتخاذها مساجد من شرار الناس؛ ومن عبد أولئك المعظمين من دون الله فهو أولى بأن يكون شرًّا منهم، فالوصف فيه أكْدُ وأعظم، فالشرُّ فيهم أكبر^(٤).

وخلاصة الباب:

أنه يجب البعد عن الشرك ووسائله، ويُغَلَّظُ على من عبد الله عند قبر رجل صالح^(٥)، والمصنف أحسن حيث قال: (فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح)، ولم يذكر نوعاً من العبادة، فيشمل هذا جميع العبادات التي تُخَصُّ بها البقعة،

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٦).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٩٢).

(٣) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٢٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٣)؛ الشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٧).

أي: يخص بها القبر رجاء بركته، ولو لم تكن العبادة مصروفة لصاحب القبر^(١)، فكلام المصنف رَحِمَهُ اللهُ في قوله: (فيمن عبد الله)، يشمل: الصلاة وغيرها، والأحاديث التي ساقها في الصلاة، فكأنه قاس غيرها عليها، فمن زعم أن الصدقة عند هذا القبر أفضل من غيره، فهو شبيه بمن اتخذ مسجداً، لأنه يرى أن لهذه البقعة أو لمن فيها شأنًا يفضل به على غيره، فالمصنف عمّم، والدليل خاص، والمصنف أراد بذلك: أن العلة هي تعظيم هذا المكان، لكونه قبراً، وهذا كما يوجد في الصلاة يوجد في غيرها من العبادات؛ فيكون التعميم من باب القياس لا من باب شمول النص له لفظاً^(٢).

والعبادة عند القبر إما أن تكون كبيرة من الكبائر، ومن وسائل الشرك؛ وإما أن تكون شركاً وكفراً بالله عَزَّوَجَلَّ: أمّا ما كان كفراً فهو ما صُرف إلى المقبور: كالذبح، والنذر، والصلاة لصاحب القبر، ودعاء صاحب القبر، والاستغاثة به، وما أشبه ذلك، فهذا كفر وشرك، ولا فرق بين أن يفعلها عند القبر، وبين أن يفعلها في غير القبر، يعني: في مكان غير المقبرة، لكن فعلها عند القبر أعظم؛ لاجتماع المحظورين: الشرك، وكونه اتخذ القبور مساجد.

وأما إذا فعل ذلك الله عَزَّوَجَلَّ، كأن يقصد القبر لا لعبادة صاحبه، بل لأجل التقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بالصلاة في هذه البقعة، فهذا قد فعل بدعة منكرة، وهو من أسباب الشرك، لكنه ليس بمشرك؛ لأنه لم يصرف العبادة لغير الله، لكنّه وقع في سبب من أسباب الشرك^(٣)، فمسألة الصلاة بين القبور غير مسألة

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

تعظيم القبور، والتبرك بها، وبناء المساجد عليها، فالتبرك بالقبور ليس محلاً للخلاف، أما الصلاة بين القبور فقد وقع الخلاف فيها، وجواز الصلاة بين القبور -عند من يرى كراهتها- لا يلزم منه إثبات فضل للقبور ليتبرك بها، فإن الذين أجازوها مع الكراهة ظنوا أن العلة في النهي عن الصلاة بين القبور هو خشية النجاسة المختلطة من الميت بالتربة، فحيث عدت النجاسة فتكره الصلاة، وهذا ليس بصحيح، ومع ذلك فالقول بهذا يقتضي المنع من القول بأن هذا المكان مما يتبرك به؛ إذ كيف يعتقد فضل مكانٍ منهي عن الصلاة فيه، وتُظَنُّ نجاسته^(١)، فأهل البدع الذين ذهبوا إلى جواز اتخاذ القبور مساجد، وقالوا إن العلة في هذه الأحاديث التي تنهى عن اتخاذ القبور مساجد هي: نجاسة القبور، هذا القول باطل؛ لأن النبي ﷺ كان يتكلم عن قبور الأنبياء والصالحين، ولو كانت العلة النجاسة لعمم الحكم ولم يخص قبور الأنبياء والصالحين، فإذا تأملنا الأحاديث السابقة فكلها في قبور الأنبياء والصالحين، فتخصيص قبورهم يُبين أن العلة من تحريم عبادة الله عندها هو تعظيمها، وحتى لا يكون ذلك ذريعة إلى الشرك بالله عزَّ وجلَّ^(٢).

قال ابن تيمية^(٣): «فهذه المفسدة التي هي مفسدة الشرك، كبيره وصغيره، هي التي حسم النبي ﷺ مادتها، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته، كما يقصد بصلاته بركة المساجد الثلاثة،

(١) بحث: حكم التبرك بقبور الصالحين، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

(٢) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٩٢).

ونحو ذلك، فينهى المسلم عن الصلاة حينئذ وإن لم يقصد ذلك سداً للذريعة؛ فأما إذا قصد الرجل الصلاة عند بعض قبور الأنبياء والصالحين، متبركا بالصلاة في تلك البقعة، فهذا عين المحادة لله ورسوله، والمخالفة لدينه، وابتداع دين لم يأذن به الله، فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ، من أن الصلاة عند القبر، أي قبر كان لا فضل فيها لذلك، ولا للصلاة في تلك البقعة مزية خير أصلاً، بل مزية شر.



قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأَوَّلَى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِيْمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبَدُ اللهُ فِيهِ (عِنْدَ)^(١) قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ].

أي: ذَكَرَ أَنَّهُمْ شَرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ وَلَعَنَهُمْ عَلَى ذَلِكَ^(٢).

وقوله: **(ولو صحت نية الفاعل)**؛ لأن الحكم عُلق على مجرد صورته؛ فهذا العمل لا يحتاج إلى نية لأنه مُعَلَّقٌ بمجرد الفعل، فالنية تؤثر في الأعمال الصالحة وتصحيحها، وتؤثر في الأعمال التي لا يقدر عليها فيعطى أجرها، وما أشبه ذلك، بخلاف ما عُلق على فعل مجرد؛ فلا حاجة فيه إلى النية^(٣)، فحسن النية لا يكفي ولا يدل على حسن العمل، فإن الفعل إذا كان باطلاً ومحرمًا لم يُنظر فيه إلى حسن النية، بل لا بُدَّ مع حسن النية من صلاح العمل^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ، وَغِلْظُ الْأَمْرِ [فِي ذَلِكَ]^(٥)].

أي النهي عن الصور، لقوله: «وصوروا فيها تلك الصور»، وغِلْظُ الْأَمْرِ بقوله: «أولئك شرار الخلق عند الله»^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: الْعِبْرَةُ فِي مُبَالَغَتِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ: كَيْفَ بَيْنَ لَهُمْ هَذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَالَ^(٧)، ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي [السَّيَاقِ]^(٨) لَمْ

(١) في نسخة دغش: [على].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٨).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي. وفي نسخة دغش: [الثانية: النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ،

فَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ تَغَلَّظَ الْأَمْرُ].

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٨).

(٧) في نسخة الحبيشي: [ثُمَّ قَالَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ مَا قَالَ].

(٨) في نسخة دغش، والعصيمي: [التزع].

أي: أنه بالغ في النهي عن العبادة عند القبور، فذمّ الذين يبنون المساجد على قبور أنبيائهم ويصورون صورهم، ثم قبل موته بخمس ليال نهى عن اتخاذ القبور مساجد كما في حديث جندب، ثم لما كان في السياق نهى عنه، كما في حديث عائشة: (لما نزل برسول الله ﷺ إلخ) ^(١)؛ وهذا مما يدل على حرص النبي ﷺ على حماية جانب التوحيد؛ لأنه خلاصة دعوة الرسل، ولأن التوحيد أعظم الطاعات، فالمعاصي ولو كبرت أهون من الشرك، فالنبي ﷺ بُعث لتحقيق عبادة الله، ولهذا كان حريصاً على سد كل الأبواب التي تؤدي إلى الشرك ^(٢)، والعبرة في هذا؛ لأنه علم مما علّمه الله جَلَّ وَعَلَا من علم الغيب أن هذا سيقع في أمته، فبالغ هذه المبالغة في التحذير من الوقوع في ذلك، لشدة الفتنة فيه، فإن الفتنة فيه كبيرة ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ الْقَبْرُ].

يعني: في حياته، وهذه مبالغة أيضاً ^(٤)، أي: لقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يحذر ما صنعوا، ولولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً) ^(٥) بعد قوله ﷺ: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وتؤخذ كذلك من قوله ﷺ: «ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»؛

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٩).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥١٤).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥١٤).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٨).

فإنَّ قبره داخل في ذلك بلا شك، بل أول ما يدخل فيه ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ].

أي لقوله: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ^(٢)، وكأن المصنف يقول: إذا كان هذا من فعلهم وطريقتهم، فيكون النفور منه أشد، والابتعاد عنه أكثر ^(٣)، فإذا كان هذا من سنن اليهود والنصارى فإنه لا بد أن يقع في هذه الأمة ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: لَعْنَةُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ].

أي لقوله: «لعنة الله على اليهود والنصارى» ^(٥)، وكذلك من فعله من هذه الأمة فإنه يلحقه اللعن مثلهم؛ لأنه تشبه بهم ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: أَنَّ مُرَادَهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [تَحْذِيرُهُ إِيَّانَا] ^(٧) عَنْ قَبْرِهِ].

أي: أنه لعنهم تحذيراً لنا أن نفعل عند قبره مثل ما فعلوا، فيصيبنا من اللعنة ما أصابهم ^(٨)؛ أي: ألا نفعل به ما فعلته اليهود والنصارى بقبور صالحهم،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤١٠).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٩).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٦١).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥١٥).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٩).

(٦) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٦٢).

(٧) في نسخة دغش، والعصيمي: [تَحْذِيرُنَا].

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٩).

فالتحذير عن قبره مخصوصٌ بهذه الحال^(١)؛ أي: بأن لا نتخذ مسجداً ندعوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْهُ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: الْعِلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرَازِ قَبْرِهِ].

أي: هي ما ذكره من الوعيد على اليهود والنصارى حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، فصار هذا سبباً في عدم إبراز قبره لئلا يُتخذ مسجداً^(٣)، فالعلة في ذلك ظاهرة، وهو الخوف من أن يُصلى عنده، أو يقصد بالعبادة^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: [فِي] مَعْنَى اتَّخَذَهَا^(٦) مَسْجِداً].

أي: بإيقاع الصلاة عندها تكون قد اتُّخذت مساجد^(٧)، وهناك معانٍ أخرى لا تتخذها مساجد، وهي ثلاثة على الإجمال: البناء عليها؛ أي: بناء المساجد عليها؛ والصلاة عندها سواء عليها أو إليها أو حولها، والثالث: العبادة عندها، أي: تخصيصها بالعبادة^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنْ اتَّخَذَهَا مَسْجِداً وَبَيْنَ مَنْ

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١٥).
- (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٣٩).
- (٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١/ ٥١٥).
- (٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.
- (٦) في نسخة دغش: [اتَّخَذَهَا].
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٣٩).
- (٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤١١).

تَقُومُ عَلَيْهِمْ^(١) السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشَّرِكِ قَبْلَ وَقُوعِهِ مَعَ خَاتَمَتِهِ].

أي كما في حديث ابن مسعود: «إن من شرار الناس...» إلخ، وقول المصنف: (فذكر الذريعة إلى الشرك)؛ يعني قوله: «والذين يتخذون القبور مساجد»؛ لأنه ذريعة ووسيلة إلى الشرك وقوله: (مع خاتمته) يريد قوله: «من تقوم عليهم الساعة»؛ لأنها لا تقوم إلا على شرار الخلق، كما ثبت في الحديث، وخاتمة ذلك هي الشرك، وأهله شرار الخلق الذين تقوم عليه الساعة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذَكَرَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ: الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا [شَرٌّ]^(٣) أَهْلُ الْبِدْعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ [السَّلَفِ]^(٤) مِنَ الثَّنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمْ: الرَّافِضَةُ، وَالْجَهْمِيَّةُ. وَبِسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشَّرْكُ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ].

أي: ذكر ذلك كما في حديث جندب.

وقوله: (بل أخرجهم بعض أهل العلم) إلخ؛ أي: بسبب كفرهم.

وقوله: (وهم الرافضة)، يعني: غلاة الشيعة سموا بذلك؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين، ووجه الرد عليهم: أنه نهى عن اتخاذ القبور مساجد، وهم يتخذونها مساجد؛ وقوله: «ولو كنت متخذًا من أممي خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا» ففيه فضيلة أبي بكر، وهم يبغضونه ويسبونونه.

(١) في نسخة الحبيشي: [عليه].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٣٩).

(٣) في نسخة العصيمي: [أشَرٌّ]. وفي نسخة الحبيشي: [شرار].

(٤) في نسخة العصيمي: [أهل السلف]. وفي نسخة الحبيشي: [أهل العلم].

وقوله: **(وبسبب الرافضة)** إلخ؛ أي: أنهم لما غلوا في أهل البيت حتى عبدوهم مع الله، وبنوا على قبورهم المساجد، واتخذوها مشاهد؛ حدث الشرك.

وأما الجهمية: فهم نفاة الأسماء والصفات، أهل التعطيل، نسبة لإمامهم جهم بن صفوان، ووجه الرد عليهم قوله في الحديث: «فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»، وهم ينفون ذلك ^(١)؛ أي: جعلني محبوباً له في أعلى مراتب المحبة، وهي الخلّة، ففيه إثبات صفة المحبة له سبحانه، والجهمية ينفون أسماء الله وصفاته ^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [الثانية عشرة: ما بُلِيَ بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ].

أي: كما في حديث عائشة: «فإذا اغتمَّ بها كشفها» ^(٣)؛ وفي هذا دليل على شدة نزعه، وهكذا كان الرسول ﷺ يمرض ويوعك كما يوعك الرجلان من الناس، وهذا من حكمة الله عزَّ وجلَّ، فهو ﷺ شُدَّ عليه البلاء في مقابلة دعوته وأوذي إيذاء عظيمًا، وكذلك أيضًا فيما يصيبه من الأمراض يضاعف عليه، والحكمة من ذلك لأجل أن ينال أعلى درجات الصبر؛ لأن الإنسان إذا ابتلي بالشر وصبر كان ذلك أرفع لدرجته ^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [الثالثة عشرة: ما أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الْخُلَّةِ].

أي لقوله: «فإن الله قد اتخذني خليلاً» ^(٥)، وهذا خاصُّ به مع أبيه إبراهيم

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٥).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤١).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤١٦).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤١).

عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَاللهُ خَصَّهْمَا بِالْخَلَّةِ دُونَمَا سَائِرِ الْخَلْقِ ^(١)، فَالنَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ فِي قَلْبِهِ خَلَّةٌ لِأَحَدٍ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ].

أي: لكونه نفى أن يتخذَ أحدًا من أهل الأرض خليلًا، مع إخباره بحبه لعائشة وأبيها وغير واحدٍ من الصحابة ^(٣)؛ فأثبت لهم المحبة، ونفى عنهم الخلَّة، فدلَّ هذا على أنها أعلى من المحبة، والتصريح ليس من هذا الحديث فقط، بل بضمه إلى غيره، فقد ورد من حديث آخر أنه صرح: بأن أبا بكر أحب الرجال إليه، ثم قال هنا: «لو كنت متخذًا من أمتي خليلًا، لاتخذت أبا بكر خليلًا»؛ فدلَّ على أن الخلَّة أعلى من المحبة ^(٤)، فالخلَّة فوق المحبة، فإن المحبة عامة، والخلَّة خاصة، وهي نهاية المحبة، وإنما برئ من الخلَّة لغير الله؛ لأن قلبه قد امتلأ من محبة الله وتعظيمه ومعرفته، فلا يسع لمُخَالَةٍ غيره ^(٥)، فالخلَّة هي أعظم درجات المحبة، وهي التي تتخلل الروح، وتتخلل القلب، وشغاف الصدر، بحيث لا يكون ثمَّ مكان لغير ذلك الخليل ^(٦).

والعامة دائمًا يصفون الرسول ﷺ بأنه حبيب الله، وهذا خطأ مهم وتنقص لنبههم ﷺ، فالرسول خليل الله، فإذا وصفوه بالمحبة أنزلوه عن بلوغ غايتها ^(٧).

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٥١٧).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٠).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٤١).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤١٧).
- (٥) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٥٨).
- (٦) التمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٢).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٠٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة عشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الصَّدِيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ].

أي لقوله: «لاتخذت أبا بكر خليلاً»^(١)؛ وهذا نص صريح على أن أبا بكر أفضل من علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُما؛ فلو كان غيره أفضل منه عند النبي ﷺ، لكان أحق بذلك^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة عشرة: الإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ].

لم يقل التصريح، وإنما قال: الإشارة؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: إن أبا بكر هو الخليفة من بعده^(٣)؛ أي: لما خصّه بهذه المنقبة العظيمة دلّ ذلك على الإشارة إلى أنه أحق بالخلافة من غيره، مع غيرها من الفضائل التي اختصّ بها^(٤)؛ والإشارة إلى خلافته في قوله ﷺ: «لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً»، ومن كانت محبته أكثر كان أولى بالخلافة، وهذا إرشاد وليس تصريحاً^(٥)، فعلم منه أنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أولى الناس برسول الله ﷺ، فيكون أحق الناس بخلافته؛ لأن الأفضلية في الإيمان والعمل الصالح فوق الأفضلية بالنسب، لأننا لو راعينا الأفضلية بالنسب، لكان حمزة بن عبد المطلب والعباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أحق من أبي بكر في ذلك، ومن ثم قدّم أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على علي بن أبي طالب وغيره من آل النبي ﷺ^(٦).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٠٠، ٤١٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤١٨).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤١).

(٥) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٢٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤١٨).

باب:

مَا جَاء أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ
يُصِيرُهَا أَوثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ

رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأَ»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١).

وَلَا بَنَ جَرِيرٍ بِسَنَدِهِ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ [فِي قَوْلِهِ] ^(٢): ﴿أَفَرَأَيْتُمْ
اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]؛ قَالَ: «كَانَ يَلْتُمُ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَمَاتَ؛ فَعَكَفُوا عَلَى
قَبْرِهِ»^(٣).

(١) رواه مالك في الموطأ (٥٩٣ / ١٨٣)، كتاب: الصلاة، جامع الصلاة، وهو حديث مرسل. وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٧٣٥٨) ط. د. عبد الله التركي، وجاء في حاشية تحقيق المسند: (٣١٤ / ١٢): «إسناده قوي، حمزة بن المغيرة: هو ابن نسيط المخزومي الكوفي، قال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح». قال في النهج السديد (١١٥): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه مالك مرسلًا، وله شواهد متصلة يصح بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٩): «صحيح لشواهد»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٩): «صحيح لغيره».

(٢) زيادة من نسخة القاسم.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٧ / ٢٢). قال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٠): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٩): «صحيح».

وَكَذَا قَالَ أَبُو الْجَوَزَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ لِلْحَاجِّ»^(١).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ». رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ^(٢).

- (١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، سورة والنجم، باب: أفرأيتم اللات والعزى، برقم (٤٨٥٩)، ولفظه: «اللات: رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ».
- (٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، ذكر لعن المصطفى ﷺ المتخذات المساجد والشرج على القبور برقم: (٣١٧٩)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الجنائز، الأمر بخلع النعال في القبور، برقم: (١٣٨٨)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الجنائز، التغليظ في اتخاذ الشرج على القبور، برقم: (٢١٨١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الجنائز، باب: في زيارة النساء القبور، برقم: (٣٢٣٦)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً، برقم: (٣٢٠)، وقال: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور برقم: (١٥٧٥)، والحديث حسنه البغوي في شرح السنة (٤١٧/٢)؛ وقال **الحاكم** (٢١٣/٢): «أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، إنما هو باذام، ولم يحتج به الشيخان، لكنه حديث متداول فيما بين الأئمة، ووجدت له متابعاً من حديث سفيان الثوري في متن الحديث فخرجه»؛ **والحديث ضعفه عبدالحق الأشيلي ورد عليه علي ابن القطان** في كتابه: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥٦٣/٥) بقوله: «قال هذا يرويه أبو صالح، صاحب الكلبي، وهو عندهم ضعيف جداً. كذا قال، وإنما كان ينبغي أن يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدي، أو غياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم. فأما أبو صالح: باذام مولى أم هانئ. فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط، ولا أقول: إنه ثقة، ولكني أقول: إنه ليس كما يوهمه هذا الكلام، بل قال علي المدني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: «لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان. وعن ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء».

فيه مسائل:

الأولى: تفسير الأوثان.

الثانية: تفسير العبادة.

الثالثة: أنه ﷺ لم يستعذ إلا مما [يخاف وقوعه] (١).

الرابعة: قرنه بهذا اتخاذ قبور الأنبياء مساجد.

الخامسة: ذكر شدة الغضب من الله.

السادسة: -وهي من أهمها-: معرفة صفة (٢) عبادة اللات التي هي من أكبر الأوثان.

السابعة: معرفة أنه قبر رجل صالح.

وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبي حدث به مرة من رأيه ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد ذكرنا قبل أن ابن معين أخبر عن نفسه بأنه متى قال في رجل: لا بأس به، فهو عنده ثقة،... وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإن غيره قال فيه ما ذكرناه، فاعلم ذلك».

قال الشيخ الألباني في كتابه: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (٥٢): «الحديث صحيحٌ لغيره إلا اتخاذ السرج فإنه منكر لم يأت إلا من هذا الطريق الضعيف»؛ وقال في النهج السديد (١١٦): «ضعيفٌ جدًا بهذا التمام»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وللجملة الأولى والثانية منه شواهد تصح بها، دون الجملة الثالثة، وهي: اتخاذ السرج، فليس في الباب ما يقويها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١١): «ضعيف واه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٠): «ضعيف».

(١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [يُخَافُ وَقُوعُهُ].

(٢) في نسخة الحبيشي: [صفة معرفة].

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ إِسْمُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ.

التَّاسِعَةُ: لَعْنُهُ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ.

الْعَاشِرَةُ: لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَجَهَا.



قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا
أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ].

الشَّجْحُ

أي: ذكر ما ورد من الدليل والبرهان: أن الغلو في قبور الأنبياء والصالحين؛
بالبناء عليها، واتخاذ المساجد عليها، والصلاة عندها، والذبح والنذر وغير
ذلك من أنواع الغلو، يجعلها أوثاناً؛ لأنه يورث التأله والعبادة شيئاً فشيئاً^(١)،
فالغلو بجميع صورته، سواء بصرف العبادة لله عند القبور، أو بالبناء عليها، أو
بتعظيمها ورفعها وتزويقها، كلُّ هذا مما يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله^(٢).

وأراد المصنف بهذا الباب بيان أمور:

الأول: التحذير من الغلو في قبور الصالحين، وهي داخلة فيما سبق، لكنها
خصت لأهميتها، وعظم خطرهما، وكثرة الضلال فيها.

والثاني: بيان أن الغلو فيها يؤول بالناس إلى عبادتها.

والثالث: بيان أنها إذا عُبدت سُميت أوثاناً، ولو كانت قبور الصالحين.

والرابع: التنبيه على العلة في المنع من البناء عليها واتخاذها مساجد^(٣).

فهذا هو مقصود المصنف من عقد هذا الباب، وإلا فهو قريب من الذي

قبله.

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٦٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٨٨)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب
التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٤٣).

قال المصنف: **(الغلو في قبور الصالحين)**، و(الغلو) هو: مجاوزة الحد، فيكون معناه في هذا الباب: مجاوزة الحد في الصفة التي ينبغي أن يكون عليها القبر؛ إذ صفتها في الشرع واحدة، ولم يأت عن الشارع دليل في تمييز قبور الصالحين عن غيرهم، بل الوارد وجوب أن تتساوى من حيث الصفة، فلا يُفَرَّق بين قبر صالح أو طالح؛ فالقبر إما أن يكون في ظاهره مُسَنَّمًا، وإما أن يكون مربعًا، وهذه الصورة من حيث الظاهر واحدة، فمجاوزة الحد في قبور الصالحين هي مجاوزة لما أمر الشارع أن تكون عليه القبور؛ لأن قبور الصالحين لا تختلف عن قبور غير الصالحين، فالغلو فيها يكون بالكتابة عليها، أو برفعها، أو بالبناء عليها، أو باتخاذها مساجد، وكل هذا من الوسائل المؤدية إلى الشرك الأكبر، ومن صور الغلو في قبور الصالحين: أن تُجعل وسيلة من الوسائل التي تُقرب إلى الله جَلَّ وَعَلَا، أو أن يتخذ القبر أو من في القبر شفيعًا لهم عند الله، أو يُنذر للقبر، أو يُذبح له، أو يستشفع بترابه؛ اعتقادًا أنه وسيلة عند الله، ونحو ذلك من أنواع الشرك الأكبر بالله جَلَّ وَعَلَا^(١)؛ وذكر المصنف قبور الصالحين؛ لأنَّ الغالب أن يكون الغلو في قبورهم، وإلا فإنَّ الغلو في القبور كلها محرم، سواء كان المقبور صالحًا أو غير صالح، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ ذكر صورة من صور الغلو في الباب السابق، وهي: العبادة لله عَزَّجَلَّ عند القبور، ولكن هذا ليس حصرًا، إنما هو ذكرٌ لأشد وأعلى ما يُصَيِّر القبور أوثانًا تعبد من دون الله، وإلا فكلُّ غلوٍّ في القبور سواء في الأفعال التي تكون عندها، أو فيها هي: بأن تُرفع، أو تُجَصَّص، أو تُمَيِّز كُلُّ ذلك مما يصيرها أوثانًا تعبد من

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٨).

دون الله من الغلو المحرم^(١).

وقوله: (يُصِيرُهَا أَوْثَانًا تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، (يُصِيرُهَا)؛ يعني: يجعلها؛ فقد يكون جَعَلَ الوسائل للغايات؛ يعني: أن الغلو صار وسيلة لاتخاذها أوثاناً، وقد يكون الغلو جعلها وثناً يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا^(٢)، فقوله: (يُصِيرُهَا أَوْثَانًا تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ)؛ أي: يجعلها ترجع وتؤول وتصير إلى كونها أوثاناً تُعْبَدُ، أي: تصرف لها العبادة من دون الله^(٣)، وهو شامل لما إذا عُبدت وحدها أو عُبدت مع الله^(٤).

وقوله: (أَوْثَانًا)، جمع وثن، و(الأوثان) هي: المعبودات التي لا صورة لها، كالقبور والأشجار والعمد والحيطان والأحجار ونحوها، فالصنم ما كان مصوراً على أي صورة، والوثن بخلافه كالحجر والبنية، وقيل: الوثن هو الصنم، والصنم هو الوثن، وهذا غير صحيح إلا مع التجريد فأحدهما قد يُعْنَى به الآخر، وأما مع الاقتران فيفسر كل واحد بمعناه^(٥)، يعني: إذا ذكرا جميعاً افترقا في المعنى، فصار الصنم: ما كان على شكل تمثال، وأما الوثن فيراد به: ما عُبد من دون الله من الشجر والحجر والقبور وغير ذلك، ولم يكن على صورة تمثال، فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجمعهما أنها تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا^(٦).

-
- (١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
 - (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٩).
 - (٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
 - (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٢٠).
 - (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٢٨٧، ٦٨٨).
 - (٦) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٤١٤).

وقيل: الوثن: اسمٌ جامعٌ لما يُعبد من دون الله^(١)، فاسم الوثن يتناول كل معبود من دون الله، سواء كان ذلك المعبود قبراً أو مشهداً، أو صورة أو غير ذلك، فالأصنام أوثان، كما أن القبور أوثان^(٢)، فالوثن يعم الأصنام وغيرها مما يعبد من دون الله، كما عبدت اللات والعزى ومناة وغيرها^(٣)؛ فكل ما عُبد سواء كان له صورة أو ليس له صورة فإنه يصدق عليه أنه وثن^(٤)، فالوثن هو: كل ما نُصب للعبادة، فيشمل كل ما عبد من دون الله، من شجر، أو حجر، سواء نحت أو لم ينحت، وهو ظاهر كلام المصنف؛ أن كل ما يُعبد من دون الله يسمى وثناً، وإن لم يكن على تمثال نصب؛ لأن القبور قد لا يكون لها تمثال يُنصب على القبر فيُعبد^(٥).

فالوثن هو: كل ما عبد من دون الله عَزَّجَلَّ، سواء كان على شكل صورة أم ليس له صورة؛ والصنم هو: ما عبد على هيئة صورة، وعلى هذا فالقبر الذي يعبد من دون الله يقال عنه وثن، والشجرة التي تعبد من دون الله وثن، والحجر وثن، والصنم الذي على هيئة صورة يقال له وثن، لكن لا يُطلق على القبر صنماً، ولا يطلق على الحجر صنماً، وإنما يقال له وثن؛ لأن الصنم يطلق على ما كان على هيئة صورة^(٦).

والذي يظهر: أن الصنم: هو ما جُعل على صورة مما يُعبد من دون الله،

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٦).
- (٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٩).
- (٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٦٤).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٣٦، ٤٢٠).
- (٦) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (٩٧).

كشكل وجه رجل، أو شكل جسم حيوان، أو رأس حيوان، أو صورة كوكب، أو نجم، أو شكل الشمس أو القمر ونحو ذلك، فإن ذلك كله وما أشبهه يطلق عليه أنه صنم؛ والوثن: هو ما عُبد من دون الله، مما ليس على هيئة صورة، فالقبر وثنٌ، وليس بصنم، وكذلك المشهد؛ يعني: مشاهد القبور عند عبّادها، فهذه أوثان وليست بأصنام، وقد يُطلق على الصنم اسم الوثن، ولكن هذا يُطلق على قلة، ومما يدل على أن الوثن ما ليس على هيئة صورة قول النبي: ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»؛ فدعا الله أن لا يجعل قبره وثناً، فدلّ ذلك على أن الوثن: ما يُعبد من دون الله مما ليس على هيئة صورة^(١).

مقصود الترجمة:

بيان أن الغلو في قبور الصالحين؛ أعظم أسباب وقوع المشركين عند المشركين، فالمبالغة في تعظيمهم والغلو في ذلك يُصير قبورهم أوثاناً تُعبد من دون الله^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: فإن أصل الشرك الواقع في بني آدم هو من قبل الغلو في قبور الصالحين، كما تقدّم في الباب الذي قبل الباب السابق: [باب ما جاء في أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم الغلو في الصالحين]^(٣).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

مناسبة الباب للأبواب التي قبله :

هذا الباب كالباين قبله، فهذا هو الباب الثالث في التحذير من عبادة قبور الصالحين، ومن تعظيمها، والغلو فيها الذي هو ذريعة إلى عبادتها من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا التنويع في الأبواب من الإمام رَحِمَهُ اللهُ فيه زيادة بيان وإيضاح لهذه المسألة الشائعة المنتشرة الخطيرة^(١)، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ من محبته للأمة ونصحه لها كَرَّر التحذير من الغلو في الصالحين في ثلاثة أبواب متتابعة؛ فهذا الباب له صلةٌ بما قبله، وهو: أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله، أي: يؤول الأمر بالغالين إلى أن يعبدوا هذه القبور أو أصحابها^(٢)؛ فالغلو في قبور الصالحين: وسيلة من وسائل الشرك، بل قد يصل الغلو إلى أن يكون شركاً بالله جَلَّ وَعَلَا، وأن يُصَيَّر ذلك القبر وثناً يعبد؛ فالغلو درجات، وقد تقدم في الأبواب قبله ذكر بعض صور هذا الغلو في القبور، وهنا يبين أن الغلو يصل إلى أن تصير تلك القبور أوثاناً تعبد من دون الله^(٣)؛ فالمصنف أورد هذا الباب ليُشير إلى أن الوسائل المحرمة قد تؤدي إلى ما هو أكبر منها وأشدّ تحريمًا؛ فلما حذّر من الغلو عمومًا في الباب التاسع عشر، وحذر في الباب الذي يليه من بعض أنواع الغلو، وهو عبادة الله عند قبور الصالحين؛ يبين في هذا الباب أن سبب ذلك أنها وسائل للشرك^(٤)، فلما حذّر من الغلو في الصالحين؛ أراد أن يبين في هذا الباب أن الغلو في القبور وسيلةٌ إلى الشرك

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١٣٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤١٩).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٨).

(٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الجهني.

المضاد للتوحيد، وذلك بعبادة الأموات^(١)؛ فجاء بهذا الباب لبيان العلة من النهي عن الغلو في قبور الأنبياء والصالحين، والعلة في ذلك: هي أن هذا الفعل يكون ذريعة إلى الوقوع في الشرك الكبير^(٢).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر المصنف في الباب السابق النهي عن اتخاذ القبور مساجد؛ نبه في هذا الباب على العلة في المنع من البناء عليها واتخاذها مساجد^(٣)، فمناسبتها لما قبله: أنه في الباب السابق ذكر: [ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده]، فهناك ذكر الحكم، وفي هذا الباب ذكر علة ذلك التغليظ، وهي أن الغلو في قبور الصالحين يُصيرها أوثاناً تعبد من دون الله^(٤)، فلما ذكر تحريم العبادة عند قبر الرجل الصالح الذي هو سبب الغلو؛ ناسب أن يذكر الغلو الذي هو سبب العبادة وتصييرها وثناً يعبد، ولهذا مُنع منه^(٥)، فبين البابين عمومٌ وخصوصٌ، فالباب السالف يتحدث عن عبادة الله عند قبور الصالحين، وهنا يتحدث عن الغلو في قبورهم، ولا شك أن عبادة الله في هذه الأمكنة هو غلوٌ في قبورهم^(٦).

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٨).
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٦٨٨/١)؛ ومنحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد الديخي (٣٠١).
- (٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٤٠).
- (٥) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (١٠٢).
- (٦) غاية المرید في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٢١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [رَوَى مَالِكٌ فِي «المَوْطَأَ»: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اَشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١)].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر في الباب حديثين وأثراً في تفسير الآية؛ فالدليل الأول هذا الحديث، وقد رواه مالك في باب: (جامع الصلاة) مراسلاً عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قاله، وروى متصلًا عنه، رواه البزار عن عمر بن محمد عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وعمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: ثقةٌ من أشرف أهل المدينة؛ فالحديث صحيحٌ عند من يحتج بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند؛ لإِسْنَادِ عُمَرَ بن محمدٍ له بلفظ «الموطأ»، وهو ممن تقبل زيادته^(٢)، وله شاهدٌ عند الإمام أحمد، من حديث أبي هريرة يرفعه^(٣)، وشواهد في المعنى كثيرة، وقد سبق ذكر الأحاديث

(١) رواه مالك في الموطأ مراسلاً، كتاب: الصلاة، جامع الصلاة. قال في النهج السديد (١١٥): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه مالك مراسلاً، وله شواهد متصلة يصح بها»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٠٩): «صحيح لشواهد»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٩): «صحيح لغيره».

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١ / ٦٩٠)، وهذا الكلام أورده ابن عبد البر في «التمهيد»: (٥ / ٤٢).

(٣) له شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظه: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، برقم: (٧٣٥٨) ط. د. عبد الله التركي، وجاء في حاشية تحقيق المسند =

الصحيحة الدالة على تحريم الغلو في القبور واتخاذها مساجد^(١)؛ وجاء المصنف بهذا الحديث لأن فيه التصريح بأن اتخاذ القبور مساجد يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله^(٢).

قوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد»، قوله: (يُعبد)، صفة لوثن، وهي صفة كاشفة؛ لأنه الوثن هو الذي يُعبد من دون الله^(٣)، وهذا دعاء ورغب منه ﷺ إلى الله تعالى ألا يقع ذلك بقبره، ولو كان ذلك لا يقع أصلاً ولا يمكن أن يقع، لما دعا بذلك الدعاء العظيم، وهو أن لا يجعل قبره وثناً يعبد^(٤)؛ فإنه خاف أن يقع في أمته ذلك، كما وقع من اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم من عبادتهم من دون الله، وسبب ذلك: الغلو فيهم، فرغب إلى ربه أن لا يجعل قبره وثناً يُعبد^(٥)، فدلّ الحديث على أن قبر النبي ﷺ لو عُبد لكان وثناً، لكن حماه الله بما حال بينه وبين الناس فلا يُوصل إليه، فما ظنك بقبر غيره، وقد استجاب الله دعاء رسوله، فمنع الناس من الوصول إلى قبره لئلا يعبد^(٦)؛

(١٢/ ٣١٤): «إسناده قوي، حمزة بن المغيرة: هو ابن نشيط المخزومي الكوفي، قال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح»؛ وقال الألباني في الثمر المستطاب (١/ ٣٦١): «وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير حمزة بن المغيرة وهو المخزومي وهو ثقة بلا خلاف».

(١) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١/ ١٠٣).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٢١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٩).

(٥) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٠)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٦٤).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٩١)؛ وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٧٦).

فأجاب الله دعوته، فصان قبره عن مباشرته بالعبادة، فالذي طلبه النبي ﷺ ودعا الله أن يقيه إياه هو أن يُباشر قبره بالعبادة، وهذا لم يقع، فقد صانه الله وحماه بما وقع على يد الصحابة من دفنه في بيته وحمايته من الناس ^(١)، فالمراد بقوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً»، أي: لا تمكّن أحداً من مباشرة الشرك عنده أو فيه، فيكون دعاؤه بأن لا يتوصل أحد إلى شركٍ مباشر للقبر، بأن يسجد عليه أو يتمرغ به، أو يعبد من دون الله مباشرة، يُصلي إليه، أو ما أشبه ذلك من أنواع الشرك التي تكون عند القبور، وقد أجاب الله عزَّ وجلَّ دعاءه، فإنَّ قبره لم يقع فيه شيء من ذلك، ولم يخلص أحدٌ إلى أن صيَّره وثناً يعبد من دون الله ^(٢)؛ وهذا مما يدل على أنه ﷺ لا يملك شيئاً مع الله، وإنما هو عبدٌ يسأل ربه ما يحتاج إليه، حتى قبره يسأل أن لا يكون سبباً في وقوع الشرك في بعض أمته ^(٣).

وقوله: «اشتد غضب الله»، أي: عَظُمَ ^(٤)، وقوله: «اتخذوا قبور أنبيائهم

(١) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١/ ١٠٣).
وقد يُشكل على هذا أن بعض الناس قد يأتون قبر النبي ﷺ ويجعلون له بعض أنواع العبادة كالدعاء والاستغاثة، وقد بنوي بعضهم أن يصلي على جهة القبر، فقد يقول قائل: إنهم يعبدونه، فكيف يقال: إن الله أجاب دعاءه، ويوجد من الناس من يعبد عند قبره، فيقال في الجواب علي هذا: إن قبر النبي لم يُتخذ وثناً حتى يومنا هذا، وهناك فرق بين أن يُعبد النبي وتُجعل له بعض أنواع العبادة، وبين أن يكون قبره وثناً، فلو استغاث رجل في أقصى المشرق أو أقصى المغرب بالنبي بعد موته فقد عبده من دون الله، ولكنه لم يتخذ قبره وثناً، والواقع اليوم أن قبر النبي محاط بثلاثة جدر، فهو لا يستطيع أن يصل إلى قبر النبي حتى يعبد ويجعل قبره وثناً يُعبد.

ينظر: الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٥٢٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٢١).

مساجد؛ يعني: جعلوها أماكن للسجود، أي: تقصد للعبادة، وتتحرى العبادة عندها، فكانوا يدعون عندها، ويصلون عندها، ثم بعد ذلك صارت معبودات^(١)؛ وأتى بهذه الجملة بعد الأولى، تنبيهاً على سبب شدة الغضب عليهم، وسبب لحوق اللعن بهم، وهو توسلهم بذلك إلى أن تصير أوثاناً تُعبد، ففيه إشارة إلى ما ترجم له المصنف^(٢)، فقوله: **«اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد»**، دليل على أن القبر يمكن أن يكون وثناً يُعبد، فالغاية أن يكون القبر وثناً يعبد، وهذا دعاء منه ﷺ بأن لا تتحقق هذه الغاية، التي من وسائلها ما جاء في قوله بعد ذلك: **«اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**، فاتخاذ قبور الأنبياء مساجد غلو من غلو الوسائل، يُصير تلك القبور أوثاناً، فالنبي ﷺ جمع في هذا الحديث بين ذكر الوسيلة، والتنفير منها وبيان اشتداد غضب الله على من فعلها، وذكر نهاية ما تصل إليه تلك الوسيلة بأصحابها، وهي: أن تكون القبور أوثاناً تُعبد من دون الله^(٣)، فالجملة الثانية تبين وسيلة حصول الأمر الأول، أي: أنهم إذا غلوا فيها فعبدوا الله عندها، فتكون النتيجة أن هذا القبر يصير وثناً، فصارت الجملة الثانية بيان الوسيلة التي يحصل بها الأمر الأول، وهذا يدل على مطابقة الحديث للترجمة^(٤)، فهذا الحديث فيه جمع بين الشرك وذريعته، فالشرك في اتخاذ القبر وثناً يعبد، وأما الذريعة، فهي: بناء

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٢٥).

(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٦٩٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٦٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٩).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. محمد بن هایل المدحجي.

المساجد على قبور الأنبياء^(١)؛ والخرافيون يقولون: إن القبور لا يمكن أن تكون أوثاناً، والأوثان هي أوثان وأصنام الجاهلية فقط، فنقول في الرد عليهم: إن الجاهليين إذا كانوا قد تعلقوا بأصنام، وبأحجار، وبأشجار، وبغير ذلك من الأشياء، واعتقدوا فيها، ووصل بهم ذلك الاعتقاد إلى حدّ الشرك الأكبر؛ مع أن المسوغ العقلي والنفسي لعبادتها غير قوي، ولا ظاهر فيها؛ فإن اتخاذ قبور الصالحين والأنبياء والمرسلين أوثاناً، أو أن يتوجه إلى أصحابها بالعبادة واردٌ من باب أولى؛ لأن تعلق القلوب بالصالحين أولى من تعلقها بالأحجار، وتعلقها بالأنبياء والمرسلين أولى من تعلقها بالجن أو بالأشجار أو نحو ذلك، فوسائل الشرك بالقبور أظهر منها في الأصنام ونحوها، وأوضح؛ وهما يشتركان في أن كلاّ منهما يعتقد تأثير الصنم أو الوثن في حصول ما يرجوه من الشفاعة عند الله، فأولئك المشركون يقولون في آلهتهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ويقولون: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وأهل العصور التي فشا فيها الشرك يقولون: هذا توسل واستشفاع، والحال واحدة، والسبيل الذي جعل تلك القبور أوثاناً هو اتخاذها مساجد، والبناء عليها، والتبرك بها، إلى غير ذلك مما يفعله المشركون بقبور معظمتهم^(٢)، وقد كان أول تعظيم للقبور في المائة الرابعة، في دولة بني بوية، ممن يسمون بالفاطميين، فقد غلو في الصالحين وأهل البيت، ثم سلك مسلكهم غيرهم، حتى وقع الشرك في بلدان كثيرة، وعُبدت القبور، وبُني عليها القباب والمساجد، كل

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١٣٢).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٠).

هذا مشابهة لليهود والنصارى^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دَلَّ على أن الغلو في القبور باتخاذ القبر مسجداً يجعلها أوثاناً تعبد؛ لأن النبي ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد»، ويَبِّن ذلك بقوله: «اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٢)؛ فدَلَّ الحديث على أن الغلو في قبر النبي ﷺ لو حصل لصيِّره وثناً يعبد^(٣)، وأن القبور ستتخذ أوثاناً في هذه الأمة^(٤)؛ ودَلَّ على أن اتخاذ القبور مساجد وسيلة لعبادة أصحابها، وذلك شرك مناف للتوحيد^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد»، فدعاؤه ﷺ بذلك تحذيرٌ من أن يؤول بهم الأمر إلى جعل قبره وثناً يعبد^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَا بَنِ جَرِيرٍ بِسَنَدِهِ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ [في قوله]^(٧): ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَكَلَتْ وَأَلْعَزَى﴾ [النجم: ١٩]؛ قَالَ: «كَانَ يَلْتُ لَهُمْ

- (١) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١/ ١٠٥)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (١/ ٣٨٤).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٧٩)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٢٤٣).
- (٣) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٤١٥).
- (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٩٥).
- (٥) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٢٣).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٧) زيادة من نسخة القاسم.

السَّوِيقَ، فَمَاتَ؛ فَعَكَّفُوا عَلَى قَبْرِهِ»^(١). وَكَذَا قَالَ أَبُو الْجَوَزَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ يُلْتُ السَّوِيقَ لِلْحَاجِّ»^(٢).

الشَّجَج

هذا هو الدليل الثاني في الباب، وقد أورد فيه المصنف هذا الأثر عن مجاهد في تفسير الآية، ولم يعزه، وقد رواه البخاري^(٣)، وتضمن هذا الأثر بيان صورة من صور الغلو في قبور الصالحين وآثارهم، والتي صيرتهم أوثاناً يُعبدون من دون الله، فاللأتُ كان رجلاً يُبَلِّدُ دَقِيقَ الحنطة بماء أو سمن؛ فلما مات حبسوا أنفسهم عند قبره ولازموا الإقامة عنده، فآل بهم الأمر إلى عبادته من دون الله جَلَّ وَعَلَا، فوقع بسبب ذلك الشرك^(٤).

وقوله تعالى: ﴿اللَّتْ﴾، الآية فيها قراءتان في تخفيف التاء وتشديده، فعلى قراءة التخفيف ﴿الَّتْ﴾، يُرَجَّحُ أنه مشتق من الإله، والتشديد ﴿الَّتْ﴾، يرجح أن أصله رجل يلت السويق^(٥)، ولا تخالف بين هذا التفسير والقراءة، وبين قراءة من قرأ بالتخفيف، وقال: إنه كان حجراً فعبدوه، واشتقوا له من اسم الله: الإله، كما تقدم تقريره في باب: من تبرك بشجرة، فيجاب على الأول بأن

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٧/٢٢). وقال الشيخ صالح العصيمي: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٠): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٩٩): «صحيح».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، سورة والنجم، باب: أفرأيتم اللات والعزى، برقم (٤٨٥٩)، ولفظه: «اللات: رَجُلًا يُلْتُ سَوِيقَ الْحَاجِّ».

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧٠٠/١).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (١٤٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٢٥).

أصله التشديد، وخفف لكثرة الاستعمال؛ وأما كونهم اشتقوا هذا الاسم من اسم الله (الإله)، فلا ينافي ذلك أيضاً؛ لأن سبب عبادة اللات هو الغلو في قبره حتى صار وثناً يُعبد^(١)، فيكون أصله من لَتَّ السويق، ثم جعلوه من الإله، لما عظموه وعكفوا على قبره، ثم عبدوه، وجعلوه إلهاً^(٢)؛ وجاء المصنف بهذين الأثرين لن فيهما بيان أن الغلو في قبر هذا الرجل الصالح صيِّره وثناً يُعبد من دون الله^(٣).

وقوله: (كان يلت لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره)، و(السويق): دقيق الحنطة أو الشعير، و(لَتَّهُ): خلطه وبله بالسمن أو الماء^(٤)، و(العكوف) معناه: لزوم القبر بتعظيمه، واعتقاد البركة، والثواب، والنفع، ودفع الضرر في لزومه^(٥)، والمعنى: أن اللات كان رجلاً صالحاً يطعم الحجاج السويق، فلما مات غلوا فيه وعظموه لأجل عمله الصالح الذي كان يعمل، فعكفوا على قبره حتى عبدوه، وصار قبره وثناً من أوثان المشركين^(٦)، فهذا العكوف؛ لأجل أنه رجل كان ينفعهم، يلتُّ السويق لهم، وهذا على قراءة التشديد: ﴿الَّتِ﴾، ووجه المناسبة ظاهر: وهو: أن صلاح ذلك الرجل جعلهم يغفلون في قبره، فعكفوا عليه، والعكوف على القبور يصيرها أوثاناً^(٧)، فدلَّ على أن الغلو في قبور

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٠٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٢٥).

(٣) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٦٦).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦١).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٦٦).

(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦١).

الصالحين يصيرها أوثاناً تُعبد من دون الله ^(١).

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه الدلالة على أن سبب عبادة اللات هو الغلو في قبره حتى صار وثناً يُعبد ^(٢)؛ فغلوا فيه لأجل صلاحه، واتخذوه وثناً بتعظيمه وعبادته، وصار من أكبر أوثان أهل الجاهيلة ^(٣).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في بيان حقيقة اللات الذي عبده من دون الله وأنه كان رجلاً صالحاً، فلما مات عكفوا على قبره؛ أي: أقاموا عنده يدعون الله، ثم تهادى بهم الأمر حتى دعوه من دون الله ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ». رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ ^(٥)].

- (١) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٤٢٠).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٠٠)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٠).
- (٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٤١).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١١٧)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الجنائز وما يتعلق بها مقدماً أو مؤخراً، ذكر لعن المصطفى ﷺ المتخذات المساجد والشُّرُج على القبور برقم: (٣١٧٩)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الجنائز، الأمر بخلع النعال في القبور، برقم: (١٣٨٨)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: الجنائز، التغليب في اتخاذ السرج على القبور، برقم: (٢١٨١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الجنائز، باب: في زيارة النساء القبور، برقم: (٣٢٣٦)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، =

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وهناك من ضعفه، ويكفي في

باب: ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً، برقم: (٣٢٠)، وقال: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور برقم: (١٥٧٥)، والحديث حسن البغوي في شرح السنة (٤١٧/٢)؛ وقال الحاكم (٢/٢١٣): «أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، إنما هو باذام، ولم يحتج به الشيخان، لكنَّه حديثٌ متداول فيما بين الأئمة، ووجدت له متابعاً من حديث سفيان الثوري في متن الحديث فخرجه»؛ **والحديث ضعفه عبد الحق الأشبيلي ورد عليه علي ابن القطان** في كتابه: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/٥٦٣) بقوله: «قال هذا يرويه أبو صالح، صاحب الكلبي، وهو عندهم ضعيف جداً. كذا قال، وإنما كان ينبغي أن يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدي، أو غياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم. فأما أبو صالح: باذام مولى أم هانئ. فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط، ولا أقول: إنه ثقة، ولكني أقول: إنه ليس كما يوهمه هذا الكلام، بل قال علي المدني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: «لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان. وعن ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبي حدث به مرة من رأيه ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد ذكرنا قبل أن ابن معين أخبر عن نفسه بأنه متى قال في رجل: لا بأس به، فهو عنده ثقة... وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإن غيره قال فيه ما ذكرناه، فاعلم ذلك». قال الشيخ الألباني في كتابه: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (٥٢): «الحديث صحيحٌ لغيره إلا اتخاذ السرج فإنه منكر لم يأت إلا من هذا الطريق الضعيف»؛ وقال في النهج السديد (١١٦): «ضعيفٌ جداً بهذا التمام»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وللجملة الأولى والثانية منه شواهد تصح بها، دون الجملة الثالثة، وهي: اتخاذ السرج، فليس في الباب ما يقويها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١١): «ضعيف واه»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٠): «ضعيف».

الاحتجاج به رواية أهل السنن له، ولم يذكر أحد منهم له علة ولا معارض^(١)،

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٢).

قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٣/ ٥٢): «رواه الإمام أحمد؛ وأبو داود، والنسائي، والترمذي وحسنه، وفي نسخ تصحيحه، ورواه ابن ماجه من دون ذكر الزيارة، فإن قيل: فيه أبو صالح باذام مولى أم هانئ، وقد ضعفوه.

قلت: الجواب على هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال قد عدّله طائفة من العلماء، كما جرحه آخرون، فقد قال يحيى بن سعيد القطان: لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له، كما عرف من عادة شعبة. وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك، فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي، فأهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي؛ وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم. وهذا كقول من قال: لا أعلم أنهم رضوه. وهذا يقتضي أنه ليس عندهم من الطبقة العالية، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له، ولأمثاله. لكن مجرد عدم تخريجهما للشخص لا يوجب رد حديثه. وإذا كان كذلك، فيقال: إذا كان الجرح والمعدل من الأئمة، لم يقبل الجرح إلا مفسراً، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق.

الوجه الثاني: أن حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء، فإذا صحّحه من صحّحه كالترمذي وغيره، ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر، كان أقل أحواله أن يكون من الحسن.

الوجه الثالث: أن يقال قد روي من وجهين مختلفين:

أحدهما عن ابن عباس، **والآخر** عن أبي هريرة، ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ، ومثل هذا حجة بلا ريب، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي، فإنه جعل الحسن ما تعددت طرقه، ولم يكن فيها متهم، ولم يكن شاذاً: أي مخالفاً لما ثبت بنقل الثقات. وهذا الحديث تعددت طرقه، وليس فيه متهم، ولا خالفه أحد من الثقات، وذلك أن الحديث إنما يخاف فيه من شيئين: إما تعدد الكذب، وإما خطأ الراوي، فإذا كان من وجهين لم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه: علم أنه ليس بكذب؛ لا سيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب وأما الخطأ فإنه مع التعدد يضعف».

ولفظ: **(السُّرْج)** الوارد في الحديث، وإن كان ضعيفاً من جهة الرواية، إلا أنه صحيح من جهة الدراية؛ لأن اتخاذ السرج يفضي إلى تعظيم القبور التي توضع عليها، ثم إذا عظمت صارت أوثاناً تعبد من دون الله ^(١).

ووجه إيراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب دون الذي قبله: هو أنه لعن المتخذين عليها المساجد والسرج، وقرن بينهما، فهما قرينان في اللعنة، فدل ذلك على أن المنع من اتخاذ المساجد عليها لأجل نجاسة الشرك وليس لأجل نجاسة البقعة؛ ولذلك قرن بينه وبين الأسراج عليها؛ إذ ليس لعن المسرجين من أجل نجاسة البقعة، فكذا البناء ^(٢).

قوله: **(والمتخذين عليها المساجد والسرج)**، هذا الشاهد من الحديث، أي: ولعن رسول الله ﷺ المتخذين على القبور المساجد المبنية، والموقدين عليها السرج، وكذا الصلاة عندها، والدعاء ونحو ذلك، وهذا حرام باتفاق العلماء ^(٣)؛ ووجه الدلالة من الحديث ظاهرة، وهي: أن النبي ﷺ لعن المتخذين على القبور المساجد والسرج؛ أما اتخاذ المساجد على القبور فقد سبق الكلام عليه، وأما لعن المتخذين السرج على القبور، فلأنها وسيلة لتعظيم تلك القبور، ونوع من أنواع الغلو فيها، وقد كانت القبور المعظمة تُسرج قديماً، وتجعل عليها القناديل، أما في هذه الأعصار، فيجعلون عليها الأنوار العظيمة التي تبين أن هذا المكان مقصود، وأنه مطلوب الراغبين،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٨).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٧٠٥)؛ وحاشية كتاب التوحيد،

عبدالرحمن بن قاسم (١٦٨).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٦٨).

ويجعلون لها من وسائل الإضاءة العصرية الحديثة ما يسطع الأبصار، ويُغري الناس بتعظيمها وعبادتها، ولا شك أن هؤلاء ملعونون بلعنة رسول الله ﷺ، فلا يجوز أن تُتخذ السرج على القبور؛ لأن اتخاذ السرج على القبور من أنواع الغلو فيها؛ ولأنه يدعو إلى تعظيمها، وقد يؤول الأمر بعد ذلك إلى أن تُتخذ آلهة وأوثاناً تُعبدُ مع الله جلَّ وعلا^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن كل ما يكون سبباً لتعظيم القبور، ومن ذلك اتخاذ المساجد عليها، وإسراجها، فهذا غلوٌّ فيها؛ لأنه يؤدي بعد ذلك إلى عبادتها^(٢)؛ فدلَّ الحديث على تحريم الغلو في القبور؛ لأن ذلك يُصيرها أوثاناً تُعبد^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**والمتخذين عليها المساجد والسرج**»، فإنَّ هذا من الغلو الذي لُعن صاحبه؛ لأنه ذريعةٌ تُفضي إلى تعظيم تلك القبور حتى تصير أوثاناً تُعبد من دون الله سبحانه^(٤).

والخلاصة:

أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تُعبد من دون الله، بدليل قوله:

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦١).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٢٨)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٢٤٤).
- (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٠).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

«اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد»، ومن الغلو فيها: اتخاذها مساجد، كما قال: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، ومنه: العكوف على قبور الصالحين، فإنه يصيرها أوثاناً تُعبد من دون الله، كما حصل لقبر اللات، فإنه صار وثناً بسبب العكوف عنده بعد موته ^(١)؛ فالغلو في قبور الصالحين يكون بمجاوزة ما أُذن فيها، ومن المجاوزة: ما هو من وسائل الشرك، ومنها ما هو شرك صريح، كاتخاذ القبور أوثاناً تُعبد من دون الله جَلَّ وَعَلَا؛ وهذا هو الواقع والمشاهد في كثير من بلاد الإسلام في أن القبور صارت أوثاناً تُعبد من دون الله، لما أقيمت عليها المشاهد والقباب، ودُعي الناس إليها، وذُبِح لها، وقُبِلَت النذور لها، وصار يُطاف حولها، ويُعكف عندها، ونحو ذلك من أنواع الشرك الأكبر بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٢)، وما يُفَعَّلُ عند قبور الصالحين وغيرهم نوعان: مشروع، وممنوع:

أما المشروع: فهو ما شرعه الشارع من زيارة القبور على الوجه الشرعي من غير شد رحل؛ يزورها المسلم متبعاً للسنة، فيدعو لأهلها عموماً، ولأقاربه ومعارفه خصوصاً، فيكون محسناً إليهم بالدعاء لهم، وطلب العفو والمغفرة والرحمة لهم، ومحسناً إلى نفسه باتباع السُّنَّة، وتذكر الآخرة، والاعتبار بها والاتعاظ.

وأما الممنوع، فإنه نوعان:

أحدهما: محرّمٌ ووسيلةٌ للشرك كالتمسح بها، والتوسل إلى الله بأهلها،

(١) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٤٢٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٥٩).

والصلاة عندها، وكإسراجها والبناء عليها، والغلو فيها وفي أهلها إذا لم يبلغ رتبة العبادة.

والنوع الثاني: شركٌ أكبر، كدعاء أهل القبور والاستغاثة بهم، وطلب الحوائج الدنيوية والأخروية منهم، فهذا شرك أكبر، وهو عين ما يفعله عباد الأصنام مع أصنامهم.

ولا فرق في هذا بين أن يعتقد الفاعل لذلك أنهم مستقلون في تحصيل مطالبه، أو متوسطون إلى الله، فمن زعم أنه لا يكفر من دعا أهل القبور حتى يعتقد أنهم مستقلون بالنفع ودفع الضرر، وأن من اعتقد أن الله هو الفاعل، وأنهم وسائط بين الله وبين دعاهم واستغاث بهم، فلا يكفر: من زعم ذلك فقد كذب ما جاء به الكتاب والسنة، وأجمعت عليه الأمة من أن من دعا غير الله فهو مشرك كافر في الحالين المذكورين، سواء اعتقدهم مستقلين أو متوسطين، وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام^(١).



(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٠٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْأَوْثَانِ].

أي: أنها ما بُوْشِرَ بالعبادة سواء كان منحوتاً على صورةٍ أم لا^(١)، فالوثن: اسمٌ لكل ما عُبد من دون الله، فإن كان على صورةٍ سُمي صنماً، وإلا سُمي وثناً، فالوثن عامٌ في كل معبود، واما الصنم فخاصٌ في معبود له صورة^(٢)، فالأوثان هي: كل ما عبد من دون الله، سواء كان صنماً أو قبراً أو غيره^(٣). وقيل: الأوثان هي: المعبودات التي لا صورة لها، كالقبور والأشجار والعمد والحيطان والأحجار ونحوها^(٤)، فالوثن: ما يُعبد من دون الله مما ليس على هيئة صورة^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الْعِبَادَةِ].

أي: في قوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد»^(٦)، وتُفسَّرُ بأنها: الإقبال عليه بالدعاء والصلاة وغيرهما بسبب اتخاذ قبره مسجداً، كما جرى من اليهود والنصارى^(٧)، فالعبادة هي: التذلل والخضوع للمعبود خوفاً ورجاءً ومحبة وتعظيماً^(٨)، وتفسير العبادة مهم جداً، فيجب على العبد أن يعتني بذلك؛ لأن كثيراً ممن يعبد القبور ويعبد غيرها أخطأ في تفسير العبادة^(٩).

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٣).
- (٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٣٤).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٢٨٧، ٦٨٨).
- (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٨).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٣٤).
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٣).
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٣٤).
- (٩) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٥٣٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا [يَخَافُ وَفُوعُهُ] ^(١)].

وذلك في قوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد» ^(٢)، أي: لَمَّا وَقَعَ من اليهود والنصارى ما وَقَعَ؛ خاف أن يقع من أمته عند قبره مثل ذلك، فدعا الله أن لا يجعل قبره وثناً يُعبد ^(٣)، فهذا دعاء التجاء واعتصام، وهذه هي حقيقة الاستعاذة ^(٤)، فَإِنَّ هذا سؤال مِنْهُ ﷺ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أن يُعِيد قبره من أن يكون سبباً للوقوع في الشرك؛ أي: لا تجعله سبباً لوقوع الشرك، بأن يُسجد عليه أو يسجد إليه أو يقبل أو يؤخذ شيء من التراب الذي عليه، وما أشبه ذلك من أفعال الشرك المتعلقة بالقبر نفسه، وقد استجاب الله دعاءه فلم يقع الشرك بقبره ^(٥). وهذا فيه ردٌّ على من يُنكر وقوع فئات من هذه الأمة في عبادة القبور ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: قَرْنُهُ بِهَذَا اتَّخَذَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ].

وذلك في قوله: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ^(٧)؛ فإنه قَرَنَ بين دعائه وسؤاله واستعاذته، وبين خبره عن شدة غضب الله عَزَّجَلَّ ^(٨)؛ أي: لأن اتخاذه مساجد سببٌ لجعلها أوثاناً، ففيه تحذيرُ أمته من مباشرة قبره، واتخاذِه مسجداً؛ فيجرهم ذلك إلى جعله وثناً يُعبد ^(٩).

- (١) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [يُخَافُ وَفُوعُهُ].
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٤).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٣).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٩).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٦) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبدالحميد الجهني (١١٦).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٥).
- (٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: ذِكْرُ شِدَّةِ الْغَضَبِ مِنَ اللَّهِ].

وتؤخذ من قوله: «اشتد غضب الله»^(١)؛ أي: لأن هذا من أعظم الذرائع إلى الشرك، الذي هو أعظم الذنوب، وأقبح القبائح^(٢)، وفيه: إثبات الغضب من الله حقيقة، لكنه كغيره من صفات الأفعال التي نعرف معناها ولا نعرف كيفيتها؛ وفيه: أنه يتفاوت كما ثبت في الحديث الصحيح حديث الشفاعة: «إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب مثله قبله ولا بعده»^(٣)؛ فيدل ذلك على أن هذه الصفة تتفاوت، وكذلك سائر صفات الله عَزَّوَجَلَّ الفعلية فإنها متفاوتة، كالمحبة والرضا^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: -وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا-: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَةِ اللَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الْأَوْثَانِ].

أي: أن صفة عبادته هي: العكوف عند قبره^(٦)، وذلك في قوله: (فمات، فعكفوا على قبره)^(٧)؛ وأيضاً: معرفة كيف وقعت، فإنها ابتدأت بتعظيمه حتى غلوا فيه وعبدوه من دون الله^(٨)؛ وأخذ المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن اللات أكبر الأوثان؛ لأن الله قَدَّمَهَا في الذكر: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [الزمر: ١٩]، وإنَّ ما يُقَدَّم أعظم ما يكون^(٩).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٥).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٤).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) في نسخة الحبيشي: [صفة معرفة].

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٤).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٥).

(٨) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٩).

(٩) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

وأراد المصنف بهذه المسألة التنبيه إلى أن عبادة اللات التي هي من أكبر أوثان الجاهلية، كانت عبادة لقبر رجل صالح، وهذا النوع من الشرك هو الذي ابتلي به المتأخرون من مشركي هذه الأمة، والقاسم المشترك بينهم وبين عبادة اللات هو الغلو في الصالحين^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ.]

أي: لكونه يلت السويق للحاج^(٢)؛ لأنه معظمٌ عندهم؛ والغالب لا يكون مُعظماً إلا صاحب دين^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ اسْمُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ.]

أي: أن اللات اسمُ صاحبِ القبر، وأما معنى التسمية فهي: أنه كان يلت السويق، فلما مات عُبِدَتْ ثَقِيفُ قبره، وقالوا: هو اللات^(٤)، وهذا لا يُنافي أنها صخرة صماء، فاللات اسمٌ للصخرة وللرجل، فقد سُمي بها الرجل أولاً باعتبار العمل الذي يعملُه، وهو أنه كان يلتُ السويق للحاج، ثم لما مات سُميت هذه الصخرة باللات نسبةً إليه^(٥)؛ لأنه دُفِنَ تحت الصخرة، فصارت الصخرة علامةً عليه^(٦)، وبهذا يعلم خطأ من يقول: إن اللات مأخوذة مشتقة من اسم الجلالة (الله)^(٧).

(١) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبد الحميد الجهني (١١٦).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٤).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٥).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٤).

(٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٣٢).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: لَعْنُهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ].

أي: النساء اللاتي يزرن القبور^(١)، وذكر رَحِمَهُ اللهُ لفظ: (زوارات) إشارة إلى الرواية الثانية، ومراعاة لها^(٢)، ولم يأت بالرواية التي ذكرها؛ للدلالة على أن هذه الرواية لا تعارض تلك، وهذا من دقة فقهه رَحِمَهُ اللهُ في الاستنباط^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَجَهَا].

أي: اتخذ عليها السرج؛ لأنه من الغلو فيها الذي هو سبب لعبادتها من دون الله^(٤).

وإذا كانت المرأة الزائرة ملعونة، والمسرح ملعوناً، فكيف بالعابد والعاكف والمتبرك والطائف^(٥).



-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٤).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٣٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٤).
- (٥) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبد الحميد الجهني (١١٧).

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابِ
التَّوْحِيدِ، وَسَدِّهِ كُلِّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشَّرِكِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ الآية [التوبة: ١٢٨].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ ^(٢) كُنْتُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ ^{(٣)(٤)}.

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقوله تعالى].

(٢) في نسخة الحبيشي: [حيثما].

(٣) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي: [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ رُّوَاتُهُ ثَقَاتٌ].

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور، برقم: (٢٠٤٢)؛ وأحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٨٩٢٦)؛ والطبراني في «الأوسط»، باب: الميم، موسى بن هارون، برقم: (٨٠٣٠).

قال ابن تيمية في الإخائية (٢٦٥): «هذا حديث حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ فيه لين لا يمنع الاحتجاج به. قال يحيى بن معين: هو ثقة، وحسبك بابن معين موثقاً... وقال أبو حامد الرازي: ليس بالحافظ، هو لين، تعرف وتنكر. قلت: ومثل هذا يخاف أن يغلط أحياناً، فإذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة قد بسطت في غير هذا الموضع» اهـ. وصحَّح إسناده الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٢/٦)؛ وقال في النهج السديد (١١٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه =

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو، فَنَهَا، وَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ^(١) قُبُورًا، [وَصَلُّوا عَلَيَّ]^(٢)؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ^(٣) كُنْتُمْ». رَوَاهُ فِي «الْمُخْتَارَةِ»^(٤).

= أبو داود بإسناد حسن، وله شواهد يصح بها؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٤): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٢): «صحيحٌ بشواهده».

- (١) في نسخة الحبيشي: [ولا تتخذوا بيوتكم].
 - (٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
 - (٣) في نسخة القاسم، والحبيشي: [أينما].
 - (٤) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، برقم: (٤٢٨)؛ وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، من أبواب صلاة التطوع، في الصلاة عند قبر النبي ﷺ وإتيانه، برقم: (٧٦٢٤)؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٥٠٩)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي بهذا الإسناد أحاديث صالحة فيها مناكير، فذكرنا هذا الحديث؛ لأنه غير منكر».
- وقال ابن تيمية** في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧١): «رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ، فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه»؛ **وقال السخاوي** في القول البدیع في الصلاة على الحبيب الشفیع (١٦١): «وهو حديث حسن، وله شاهد من رواية الحسن بن الحسين بن علي قد رويناه في مصنف عبد الرزاق من وجه آخر مرسلًا»؛ **وقال المحدث الألباني** في تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربيعي (٥٢): «في إسناده رجل من أهل البيت مستور، وبقية رجاله ثقات، وهو صحيح بطرقه وشواهده»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صالح لا بأس به، وله شواهد تُقوِّيه»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٦): «حسنٌ لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٣): «المرفوع من الحديث حسنٌ لغيره».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءَةٌ»^(١).

الثانية: إِبْعَادُهُ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا [الْحِمَى] ^(٢) غَايَةَ الْبُعْدِ.

الثالثة: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا، وَرَأْفَتِهِ، وَرَحْمَتِهِ.

الرابعة: نَهْيُهُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، مَعَ أَنَّ زِيَارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.

الخامسة: نَهْيُهُ عَنِ الْإِكْثَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ.

السادسة: حُثُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ.

السابعة: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي الْمَقْبَرَةِ.

الثامنة: تَعْلِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرَادَ الْقُرْبَ.

التاسعة: كَوْنُهُ ﷺ فِي الْبَرْزَخِ تُعَرِّضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ^(٣).



(١) في نسخة القاسم: [تفسير الآية].

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة أسامة: [تُعَرِّضُ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ]. وفي نسخة العصيمي: [تُعَرِّضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ].

قال المصنف رحمه الله: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابِ التَّوْحِيدِ،
وَسَدِّهِ كُلِّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشُّرْكِ].

الشَّيْخُ

هذا الباب عقده المصنف رحمه الله لما ورد من النصوص في حماية النبي جناب التوحيد، ومبالغته، وسده جميع الذرائع والوسائل التي توصل إلى الشرك^(١)؛ لأن حماية جناب التوحيد، وسد الذرائع الشركية: من أكبر المقاصد الإسلامية^(٢).

وكتاب التوحيد موضوعه كله حماية جناب التوحيد وسد كل طرق الشرك، ولم يصرح في الترجمة بما في الباب، وتقديره: (باب النهي عن اتخاذ قبر النبي ﷺ عيداً) أو (باب النهي عن تكرار المجيء إلى قبر النبي ﷺ)، ولو صرح بذلك لرموا بكتابه، وقالوا هذا يحارب النبي ﷺ^(٣)؛ فهذا الباب لسد دواعي وأسباب الشرك العملية، كمنع اتخاذ قبر النبي ﷺ عيداً ومزاراً؛ وكذلك يسد أبواب الشرك القولية، كما سيكرر هذا الباب في آخر الكتاب، وكله يرجع للنهي عن الغلو في حق النبي ﷺ في الأقوال والأفعال، وفي هذا الباب ساق المصنف الأدلة على حرص النبي ﷺ على حماية جناب التوحيد بسد طرق الشرك العملية، وفي هذا أدلة كثيرة قد لا تحصر؛ لأن كل حديث يأمر بالتوحيد وينهى عن الشرك هو حماية جناب التوحيد، وكل مسائل

(١) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٣٤).

(٢) الدرر السنية (٨/٣١٤).

(٣) فوائد من شرح كتاب التوحيد لابن جبرين، جمعه: عبدالعزيز السدحان (٦٣).

التوحيد داخله في هذا المعنى، واقتصر المصنف على مثال واحد هو اتخاذ قبر النبي ﷺ عيداً ووثناً، وهذا بيان وبرهان للناس، فإذا كان قبر النبي ﷺ منهياً عن اتخاذه عيداً، فقبر غيره من باب أولى^(١).

قوله: **(ما جاء في حماية المصطفى)**، (المصطفى): المختار^(٢)، وأصلها: المصطفى من الصفوة، وهو خيار الشيء، فالنبي محمد ﷺ أفضل المصطفين؛ لأنه أفضل أولي العزم من الرسل، والرسل هم المصطفون^(٣).

وقوله: **(جناب التوحيد)**، (الجناب) بفتح الجيم، بمعنى: الجانب، وهو الناحية القريبة من الشيء^(٤)، فالجناب والجناب هو الناحية، والمقصود به ما قارب الشيء ولو لم يكن فيه، فكل ما قارب الشيء ودنا منه فإنه جانب وجناب وناحية، والمراد بـ (جناب التوحيد): جوانبه التي قد يدخل منها الشرك أو شيء من أنواع الشرك؛ والمراد بـ (حماية جناب التوحيد): حمايته عما يقرب إليه أو يخالطه من الشرك وأسبابه^(٥).

وقوله: **(وسده كل طريق يوصل إلى الشرك)**؛ أي: مع الحماية لم يدع الأبواب مفتوحة يلج إليها من شاء، ولكنه سدَّ كل طريق يوصل إلى الشرك؛ لأنه أعظم من كبائر الذنوب^(٦).

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (٩٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٦٩).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٧).

(٤) ينظر: لسان العرب، لابن منظور (١/ ٢٦٩).

(٥) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٨٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٣٧).

و(حماية التوحيد) إنما تكون بالمبالغة في منع الشيء الذي يُضَادُّهُ^(١)، وله

جهتان:

الأولى: حماية عامة، وفي أبواب التوحيد السابقة شيء من ذلك.

والثانية: حماية خاصة، وهي حماية التوحيد عما يقرب منه من الشرك وأسبابه، وهذا هو الذي عناه المصنف هنا؛ وأُفِرِدَ ﷺ بوصف (الحماية للتوحيد) مع كونها في كلام الله وشرعه، **وذلك مراعاة لأمرين:**

أحدهما: أن المصطفى ﷺ كان هو أوَّلَ قائمٍ به في هذه الأمة.

والآخر: أن كثيرًا ممن زلَّت قدمه في التوحيد أُتِيَ من قِبَلِ غلوه في المصطفى ﷺ؛ فلأجل الأمرين المذكورين لم يقل المصنف: (باب: ما جاء في حماية الشرع جناب التوحيد)^(٢).

فما سبق من الأبواب كلها في حماية النبي ﷺ للتوحيد، لكن في هذا الباب أراد المصنف أن يُبين حمايته ﷺ الخاصة للتوحيد، وما كان عليه من المبالغة في التحذير من الشرك وحماية التوحيد؛ فذكر في الباب نصوصًا تُبين ذلك^(٣)؛ ففي الأبواب المتقدمة شيئًا من حمايته ﷺ لجناب التوحيد، ولكن أراد المصنف هنا بيان حمايته الخاصة، وقد بالغ ﷺ، وحذَّرَ وأنذرَ، وأبدأ وأعاد، وخصَّ وعمَّ في حماية الحنيفية السمحة التي بعثه الله بها، فهي حنيفيةٌ في التوحيد، سمحةٌ في العمل، كما قال بعض العلماء: هي أشدُّ الشرائع في

(١) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٣٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٠).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٤٨).

التوحيد والإبعاد عن الشرك، وأسمحُ الشرائع في العمل^(١)، ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة في هذا الباب رأى نصوصاً كثيرةً تحث على القيام بكل ما يقوي التوحيد وينميهِ ويغذيهِ؛ من الحث على الإنابة إلى الله، وانحصار تعلق القلب بالله رغبة ورهبة، وقوة الطمع في فضله وإحسانه، والسعي لتحصيل ذلك، وإلى التحرر من رق المخلوقين وعدم التعلق بهم بوجه من الوجوه، أو الغلو في أحدٍ منهم، والقيام التام بالأعمال الظاهرة والباطنة وتكميلها، وخصوصاً حث النصوص على روح العبودية، وهو الإخلاص التام لله وحده؛ ثم في مقابلة ذلك نهى عن أقوال وأفعال فيها الغلو بالمخلوقين، ونهى عن التشبه بالمشركين؛ لأنه يدعو إلى الميل إليهم، ونهى عن أقوال وأفعال يُخشى أن يُتوسَّل بها إلى الشرك، كل ذلك حماية للتوحيد؛ ونهى عن كل سبب يوصل إلى الشرك، وذلك رحمة بالمؤمنين ليتحققوا بالقيام بما خلقوا له من عبودية الله الظاهرة والباطنة وتكميلها؛ لتكمل لهم السعادة والفلاح^(٢)، فالحماية هي: الصيانة والاعتناء، بأن يمنع كل وسيلة قد تكون موصلة إلى ما لا يجوز، وهذا شيء كثر ذكره في نصوص النبي ﷺ، وقد تقدَّم بعضه، ولكن أراد المصنف أن يُبين في هذا الباب أن الرسول ﷺ اعتنى بذلك اعتناء تاماً، فالحماية في هذا يقصد بها أمر زائد على الأوامر التي تأمر بالتوحيد، وتنهى عن الشرك، فهي أمور زائدة على ذلك، كالنهى عن الوسائل التي تقرب من الشرك، والنهي عن أمور قد يفعلها الإنسان وهي جائزة، ولكن قد يدخل منها إلى ما لا يجوز،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٠٩).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٠٥-١٠٦).

وهي التي تسمى بالوسائل والذرائع^(١).

والمقصود: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد حمى جانب التَّوحيد، فهو لم يقتصر في حماية التوحيد على حماية الأصل، بل حمى الأصل، وحمى الفناء، وحمى الناحية، وحمى ما قارب التَّوحيد فضلاً عن حمايته للتوحيد نفسه^(٢)؛ فذكرُ المصنِّف لهذه الترجمة لبيان أنه ﷺ حمى جانب التوحيد من شركٍ يُبطله، أو بدعةٍ تقدح فيه، أو معصيةٍ تُنقصه؛ حرصاً على أمته وخوفاً عليهم أن يقعوا فيما وقع فيه من قبلهم من الأمم، فلم يترك طريقاً ولا وسيلة تؤدي إلى الشرك إلا نهى عنها وحذَّره منها، ومنها: تعظيم القبور والغلو في أصحابها، وبناء المساجد عليها وإسراجها، والعكوف عندها، وتحريِّ الصلاة والدعاء والصدقة عندها؛ لا سيما قبره الشريف، فصلوات الله وسلامه عليه^(٣).

مقصود الترجمة:

بيانُ حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد من كل ما ينقصه أو ينقضه، وسده الذرائع الموصلة والمفضية إلى الشرك^(٤).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ من التوحيد: سد كل وسيلة تؤدي إلى الشرك^(٥)، فلما ذكر المصنِّف أسباب الشرك ووسائله من اتخاذ القبور مساجد وتعظيم الصالحين؛ ناسب

(١) ينظر: فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/ ٩١٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٨٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٠).

(٥) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٣٢٢).

أن يذكر بعده حماية النبي ﷺ للتوحيد لئلا يقع أحدٌ في الشرك، فسدَّ الطريق الموصلة إليه ^(١)، فهو ﷺ قد حمى التوحيد من أن يشوبه ما يفسده؛ مما ينقصه، وينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر والبدع، أو ينافي أصله، مما هو من الشرك الأكبر ^(٢)؛ فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة؛ فإنَّ النبي ﷺ بالغ في حماية جناب التوحيد وجاهد في ذلك وبيَّن، وأقام الحُجَّةَ حتى اتضح الأمر في قوله وفعله ﷺ، وإذا كان قد فعل ذلك، فإنَّ من السنة في حق أتباعه أن يسلكوا مسلكه في صيانة وحماية جناب التوحيد من أضرار الشرك ولوثاته، وأن يحتاطوا في ذلك، وأن يعتنوا بذلك عناية فائقة؛ لأنَّ الشرك يبدو في أول الأمر على حالٍ يسيرة، ثم ينمو ويكبر حتى يقع الناس في الشرك الأكبر، فينبغي الاحتياط وسدُّ أبواب الشرك، والاجتهاد في ذلك قدر الطاقة والوسع ^(٣).

مناسبة الباب لما قبله من أبواب:

لما بيَّن المصنف في الأبواب السابقة شيئاً من حمايته ﷺ لجناب التوحيد؛ أراد أن يُبين في هذا الباب حمايته الخاصة للتوحيد ^(٤)، فهذا الباب من جنس الأبواب قبله الواردة في حماية النبي ﷺ جناب التوحيد، وفي سده كُلَّ طريق يوصل إلى الشرك ^(٥)، وخصَّه بترجمة مفردة؛ لإبرازه وإظهاره بحيث لا يخالطه غيره ^(٦)؛ فلما بين المصنف في الأبواب السابقة حرمة الغلو

(١) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (١٠٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (١٣٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٣).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٤).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

في الصالحين، وذكر الذرائع التي توصل إلى الشرك؛ جاء بهذا الباب لبيان حرص النبي ﷺ على سد كل ذريعة توصل إلى الشرك، وعلى حرصه على حماية جناب الصالحين، ومن ذلك نهيه الشديد عن الغلو فيه، ومما يدل على حرص النبي ﷺ على جناب التوحيد جميع الأدلة في الأبواب السابقة، فتحذيره من وسائل الشرك حال احتضاره هذا يدل على شدة حرصه، وكذلك نهيه عن الغلو يدل على شدة حرصه على حماية جناب التوحيد^(١)؛ فمناسبتة للأبواب التي قبله: أنَّ الأبواب السابقة تَضَمَّنَتْ من الأحاديث ما يفيد ما ترجم له المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب، فلأهمية هذه الفائدة، وعمق صلتها بكتاب التوحيد جعلها رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة خاصة، فهذا الباب هو تأكيد لما استفيد من الأحاديث في الأبواب السابقة، فإنَّ فيها حماية النبي ﷺ جناب التوحيد، وعنايته بسد كل طرق الشرك ووسائله وأسبابه المؤدية إليه، إذا مناسبة هذا الباب لما قبله هي: بيان فائدة تَضَمَّنَتْها الأحاديث في الأبواب السابقة والتنصيص عليها^(٢)؛ فالأبواب السابقة كانت خاصةً بجزئية معينة في موضوع ذرائع الشرك، وأما هذا الباب فهو عام في حماية جناب التوحيد بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى؛ ولذلك فصنع المصنف هنا هو من باب التعميم بعد التخصيص، وهذا أسلوبٌ عربيٌّ بلاغيٌّ قرآني^(٣).

فلما نوع المصنف في الأبواب السابقة التحذير من الافتتان بالقبور؛ بين في هذا الباب السبب في ذلك، وهو حرصه وخوفه على الناس من وقوعهم في

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٣١).

فتنة القبور، مقتدياً في ذلك بالنبي ﷺ^(١).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

ذكر في الباب السابق أنَّ الغلو في قبور الصالحين من جملة ما نهى النبي ﷺ عنه؛ لأنه يصيرها أوثاناً تعبد، وذكر هنا في هذا الباب: أن من عظيم حرصه على الدعوة إلى التوحيد والتحذير من الشرك؛ سدَّه كل طريق يُفضي إلى الشرك^(٢)؛ فالباب قبله لبيان أن الغلو بالأفعال في قبور الصالحين عموماً يوصل إلى عبادتها، وهذا الباب يُبين أن المصطفى ﷺ لأنه حريص على أمته: حذَّر أشد التحذير من الغلو بالأفعال في قبره خاصة؛ لأنه أعظم الصالحين، والفتنة بقبره أشد^(٣).



(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٣٢٢).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٤٩).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١٨٥).

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ الآية [التوبة: ١٢٨]].

النَّبَج

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر في الباب آية وحديثين.

فالدليل الأول هذه الآية، وجاء بها المصنف لبيان حرص النبي على هداية أمته^(٢)؛ وبهذا يتبين مناسبة الآية للباب؛ فإنَّ سد النبي أبواب الشرك، وتحذيره منها من تمام نصحه للناس ورحمته بأهل الإيمان^(٣)؛ ففي هذه الآية يخبر تعالى عباده على سبيل الامتنان أنه بعث فيهم رسولاً عظيماً، أرسله إليهم من أنفسهم^(٤)، **ووصفه بثلاثة أوصاف:**

الأول: قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، وعَزَّ عَلَيْهِ كَذَا: شَقَّ عَلَيْهِ، و(ما) مصدرية، والمعنى: شق عليه عنتكم وحرَجُكم، لرحمته بهم وعطفه عليهم^(٥)؛ أي: عزيزٌ عليه عنتكم؛ يعني: أن تكونوا في عنتٍ ومشقة، فهذا عزيز عليه ولا يرغب فيه ﷺ.

والثاني: قوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾، أي: بليغ الحرص على نفعكم وإيمانكم وهداكم^(٦)؛ والمعنى: بذل غاية جهده في مصلحتكم^(٧)؛ لأنه عزيزٌ

(١) في نسخة دغش، والقاسم: [وقوله تعالى].

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٥٠).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٦٩).

(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢١٣).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧١٠).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٤٠).

عليه عنت أمته، فهو لهذا يأمرهم بكل خير، وينهاهم عن كل شر، ويحمي حمى ما أمرهم به وما نهاهم عنه^(١).

فهو جامع بين أمرين: دفع المكروه الذي أفاده قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، وحصول المحبوب الذي أفاده قوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)؛ فهو حريص على أن يوصل للأمة كل ما ينفعها، وأن يمنع عنها كل ما يُلحقها المشقة والضرر، وبهذا يكتمل الوصف.

والثالث: قوله: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، أي: لا بغيرهم، كما يُفيده تقديم الجار (رؤوف)^(٣)، والرافة هي أعلى درجات الرحمة^(٤)، أي: بليغ الشفقة^(٥).

ومن كان بهذه الصفات فإنه لا يُغوي أمته، بل يأمرهم بما ينفعهم، ويحذرهم مما يضرهم^(٦).

فاقتضت هذه الأوصاف الكريمة، والمحاسن الجمّة التي وصف بها رسول الله ﷺ في حق أمته: أن ينصح لأمته، ويبلغ البلاغ المبين، ويسد الطرق الموصلة إلى الشرك الذي هو أعظم الذنوب، ويحمي جناب التوحيد غاية الحماية، ويبالغ أشد المبالغة في ذلك؛ لئلا تقع الأمة في الشرك، وأعظم ذلك الفتنة بالقبور، فإن الغلو فيها هو الذي جر الناس في قديم الزمان وحديثه إلى

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٤٠).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧١٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧١٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢١٤).

الشرك؛ فأنذر أمته وحذرهم الشرك، وبَيَّن لهم ذرائع الموصلة إليه، وأبلغ في نهيهم عنها، وحَمَى جناب التوحيد حتى في قبره الذي هو أشرف القبور، وحتى نهي عن جعله عيداً، ودعا الله أن لا يجعله وثناً يعبد، ومن ذلك النهي عن تعظيم القبور والغلو فيها، والصلاة عندها وإليها، ونحو ذلك مما يوصل إلى عبادتها، كما تقدم، وهذا وجه الدلالة من الآية (١)؛ أنه ﷺ يعز عليه كل ما يؤثم الأمة ويشق عليهم، وأعظم ما يؤثم الأمة ويشق عليهم: الشرك بالله قليله وكثيره، ووسائله، وما يقرب منه من كبائر الذنوب، وقد بالغ ﷺ في النهي عن الشرك وأسبابه أعظم مبالغة كما لا يخفى، وقد كانت هذه حال أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في قطعهم الخيوط التي رُقِيَ للمريض فيها، ونحو ذلك من تعليق التمام (٢)؛ فالآية ظاهرة في أن رسول الله ﷺ لم يترك خيراً إلا دلَّ الأمة عليه، ولم يترك شراً إلا حذَّرها منه، ومن أعظم الخير الذي دعاها إليه التَّوْحِيد، ومن أعظم الشر الذي حذَّرها منه الشرك، فقد بَلَّغ في هذين الأمرين البلاغ المبين، وأدى ما أمره الله به من البيان والبلاغ (٣)؛ فوجه الاستدلال بهذه الآية على كونه ﷺ حمى جناب التوحيد؛ أن حِرْصه على هدايتنا، ورأفته بنا يمنعانه أن لا يُبين الشيء الذي يضرنا ويحذر منه (٤)، فمن حرصه علينا، ومن كونه يعزُّ عليه عنتنا؛ أن حمى حمى التوحيد، وحمى جناب التوحيد، وسدَّ كل طريق

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧١٢/١)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٨٨)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لا بن قاسم (١٧٠).

(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (٥٣٧/١، ٥٣٨).

قد نصل بها إلى الشرك، وهذا وجه الاستدلال من الآية على الباب (١).

مناسبة الآية للباب:

أن الله تعالى بين في هذه الآية بعض أوصاف النبي ﷺ، ومحاسنه، وهذه الأوصاف المذكورة فيها تقتضي أنه أنذر أمته، وحذّرهم عن الشرك الذي هو أعظم الذنوب؛ لأن هذا هو المقصود الأعظم في رسالته (٢)؛ حيث دلّت الآية على حرص النبي ﷺ على أمته، وهذا يقتضي حمايته لجناح التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك (٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾، أي: حريصٌ على هدايتكم، ومن حرصه ﷺ على هدايتنا حمايته جناب التوحيد، وسدّه كل طريق يوصل إلى الشرك (٤).

قال المصنف رحمه الله: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِ عِيْدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ»]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ (٦)(٧).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٥).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٤)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٢٤٨).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٠١).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٢١).
- (٥) في نسخة الحبيشي: [حيثما].
- (٦) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي: [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ رَوَاتُهُ ثِقَاتٌ].
- (٧) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور، برقم: (٢٠٤٢)؛ وأحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٨٩٢٦)؛ والطبراني في =

الشَّجْح

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب؛ فمن حرصه ﷺ على إغلاق باب الشرك؛ نهيةً أن يتخذ قبره عيداً، وقد أورد المصنف في هذا الباب حديثاً يدلّ أن على هذا، وهذا هو الحديث الأول، وسبب إيراد المصنف هذا الحديث بعد الآية؛ ليبين أن مما حرص النبي ﷺ عليه هو إبعاد أمته عن تعظيم القبور^(١)، ففي هذا الحديث والذي يليه دلالة صريحة على نهى النبي ﷺ عن الغلو فيه، وهذا من حرصه على حماية التوحيد، فقد نهى أن يتخذ قبره عيداً، أي: يُعَاوَدُ كثيراً وتكثر زيارته؛ حتى لا يكون ذلك ذريعة للغلو فيه^(٢).

قوله: «**لا تجعلوا بيوتكم قبوراً**»؛ أي: لا تجعلوها كالقبور في ترك التعبد فيها من صلاة ونحوها، وهذا يدل على أن القبور ليست مواضع للعبادة^(٣).

= «الأوسط»، باب: الميم، موسى بن هارون، برقم: (٨٠٣٠).

قال ابن تيمية في الإخنائية (٢٦٥): «هذا حديث حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ فيه لين لا يمنع الاحتجاج به. قال يحيى بن معين: هو ثقة، وحسبك بابن معين موثقاً...، وقال أبو حامد الرازي: ليس بالحافظ، هو لين، تعرف وتنكر. قلت: ومثل هذا يخاف أن يغلط أحياناً، فإذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة قد بسطت في غير هذا الموضع» أ.هـ؛ وقال **الحافظ محمد بن عبد الهادي** في الصارم المنكي (٤١٤): «هو حديث حسن جيد الإسناد، وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحة»؛ وصحّح إسناده الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٢/٦)؛ وقال في النهج السديد (١١٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بإسناد حسن، وله شواهد يصح بها»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٤): «حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٢): «صحيحٌ بشواهده».

(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الدبيخي (٣٢٤).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١٣٧).

ويحتمل أن يكون معنى قوله: (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً)؛ أي: لا تدفنوا فيها، وهذا لا شك أنه ظاهر اللفظ، ولكن أُورِدَ عليه دفنه ﷺ في بيته، وأجيب عنه: بأنه من خصائصه، وكلا المعنيين صحيح، فلا يجوز أن يُدفن الإنسان في بيته، وينبغي إن لم نقل: يجب: أن يجعل الإنسان من صلاته في بيته ولا يُخليه من الصلاة؛ إذاً، فيكون هذا النهي عن ترك الصلاة في البيوت لئلا تشبه المقابر؛ فيكون فيه دليل واضح على أن المقابر ليست محلاً للصلاة، وهذا هو الشاهد من الحديث للباب؛ لأن اتخاذ المقابر مساجد سبب قريب جداً للشرك^(١).

وقوله: «ولا تجعلوا قبري عيداً»؛ يعني: بتكرار المجيء إليه والدعاء عنده، أو الصلاة عنده، أو الاستغاثة به ونحو ذلك^(٢)؛ يعني: لا تترددوا على قبري وتعتادوا ذلك، وإنما يُزار لسبب، كما لو قدم الإنسان من سفر فذهب إلى قبره فزاره، أو زاره ليتذكر الآخرة كغيره من القبور^(٣).

فالعيد من العود، وهو اسم لما يعود ويتكرر على صفة مخصوصة في زمن مخصوص أو مكان مخصوص؛ فالنبي ﷺ نهى عن اتخاذ قبره عيداً، أي: مكاناً يعتادون المجيء إليه دومًا على صفة مخصوصة بزمان مخصوص لفعل مخصوص؛ كالصلاة على النبي، والدعاء عند قبره، ونحو ذلك، فهذا من اتخاذ القبر عيداً، فزيارة قبر النبي مشروعة، لكن تكرارها لأداء نوع من أنواع العبادة على صفة مخصوصة عند قبره فهذا الذي نُهي عنه^(٤)، فمن صور

اتخاذ قبره عيداً:

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٤٥).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢١٥).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٤٧).
- (٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (١٠٠).

الأول: شدُّ الرحل لزيارة قبره أ.

والثاني: اعتياد زيارة قبره أ في زمن مخصوص.

والثالث: اعتياد زيارة قبره أ عند دخول المسجد النبوي.

وهذه الصور داخلية في النهي عن اتخاذ قبره عيداً.

والرابع: تحري الدعاء عند قبره أ، وهو شركٌ أصغر.

والخامس: دعاؤه أ عند قبره، وهو شركٌ أكبر^(١).

وهذا فيه شاهد للباب من حيث إن النبي ﷺ نهى عن اتخاذ قبره عيداً، أي: مكاناً يُجتمع عنده للعبادة، بالصلاة عنده، والدعاء عنده، والتردد عليه، وهذا من حمايته لجناب التوحيد^(٢).

فمعنى الحديث: نهيه عن زيارة قبره على وجهٍ مخصوص، واجتماع معهود، كالعيد الذي يكون على وجه مخصوص في زمان مخصوص، وذلك يدل على المنع في جميع القبور وغيرها؛ لأن قبر الرسول ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذهِ عيداً، فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان^(٣).

وقوله: **«وصلوا عليّ؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»**، فيه إشارة إلى أن ما يناله من الصلاة والسلام يحصل مع القرب من قبره والبعد عنه، فلا حاجة إلى اتخاذ قبره عيداً^(٤).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١١٤).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣١٧/١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٧١٧/١).

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٧١٧/١).

وكيفية تبليغه ﷺ للصلاة مجهولة، لأنها من أمور الغيب، فلا نعلم بأي وسيلة تبليغه، لكن ورد في الحديث: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام»^(١)، فإن صحَّ فهذه هي الكيفية، وقد يُقال: إن صلاتهم عليه تبليغه حيث كان بما يجده من قبول الله تعالى لهذه الصلاة، فإنه زيادة في حسناته؛ أي: يعلم بها زيادة حسناته فيها، فربما يُقال أيضًا هذا من الكيفية التي تبليغه، وهي مجهولة^(٢).

ووجه الشاهد من الحديث: في قوله: «ولا تجعلوا قبري عيدًا»، والعيد يكون عيدًا زمنيًا، ويكون عيدًا مكانيًا، كما جاء هنا، يعني: لا تصيروا قبري مكانًا تعودون إليه، أو: تعتادون المجيء إليه في أوقات معلومة؛ فإن هذا قد يوصل إلى أن يُعظَّم النبي ﷺ كتعظيم الله جَلَّ وَعَلَا، فاتخاذ القبور عيدًا من وسائل الشرك؛ ولهذا قال: «وصلوا عليّ؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه حسمًا لمادة الشرك، وسدًا للطرق الموصلة إليه؛ حيث أفاد أن القبور لا يُصلى عندها، ونهى عن الاجتماع عند قبره، واعتياد المجيء إليه؛

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الرقائق، ذكر البيان بأن سلام المسلم على المصطفى ﷺ يبلغ إياه ذلك في قبره، برقم (٩١٤)؛ ورواه: أحمد في المسند برقم: (٣٧٤٠)؛ والنسائي، كتاب: السهو، باب: السلام على النبي ﷺ. قال في مجمع الزوائد (٢٤/٩): زاه البزار، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وقال ابن القيم في جلاء الأفهام (٦٠): «وهذا إسناد صحيح»، وصححه الألباني في (المشكاة)، (٥٢٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٤٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٥).

لأن ذلك مما يوصل إلى الشرك^(١)؛ فدلّ الحديث على تحريم اتخاذ قبره عيداً، وذلك حماية منه لجناب التوحيد، وسدّ كل طريق يوصل إلى الشرك^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من ثلاثة وجوه:

الأول: في قوله: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً»؛ أي بتعطيلها من الصلاة والدعاء وقراءة القرآن، كإخلاء القبور من ذلك؛ فإن هؤلاء لا يُفَعَّلْنَ عندها إلا ما خُصَّ بدليل شرعي، كالصلاة على الجنازة عند القبر، وكلّ ذلك سدّ لطرق الشرك وتعظيم للتوحيد وحماية له.

وثانيها: في قوله: «ولا تجعلوا قبوري عيداً»؛ أي: لا تجعلوه مزاراً على وجه مخصوص يُعتاد فيه تعظيمه؛ فإن ذلك يُفْضِي إلى جعله وثناً يعبد كما تقدم، فسدّ النبي ﷺ طريق ذلك بالنهي عن جعل قبره عيداً.

وثالثها: في قوله: «وصلوا علي؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»؛ حتّى على الصلاة عليه ﷺ في أي موضع كان المصلي، فلا حاجة لما يتوهمه المصلي عليه من القُرب، فيستوي في صدور الصلاة والسلام عليه من قُرب ومن بُعد، فكلُّ من صلّى وسلّم على النبي ﷺ قريباً منه أو بعيداً فقد حصلت منه الصلاة والسلام عليه ﷺ.

وهذه الوجوه الثلاثة: نهيان وأمرٌ منه ﷺ؛ كلها تبين حمايته جناب التوحيد، وسدّه كلّ طريق يوصل إلى الشرك^(٣)؛ فهذا الحديث دلّالته على

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٥).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٠٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٢٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

الترجمة ظاهرة؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتَدَأَ الْأَمْرَ أَوَّلًا بِالنَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ الْبُيُوتِ قُبُورًا، فقال: (لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا)، ثُمَّ بَيَّنَّ مَا اخْتَصَّ بِهِ قَبْرُهُ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَصْيِيرِهِ عِيدًا يُجْتَمَعُ عِنْدَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ أَوْ فِي أَوْقَاتٍ، ثُمَّ بَيَّنَّ طَرِيقَ تَوْصِيلِ السَّلَامِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي)، وَفِي هَذَا سَدٌّ لِكُلِّ طَرِيقٍ يُوَصِّلُ إِلَى الشَّرْكِ، وَفِيهِ حِمَايَةُ جَنَابِ التَّوْحِيدِ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةِ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو؛ فَنَهَاها، وَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ^(٢) قُبُورًا، [وَصَلُّوا عَلَيَّ]^(٣)؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ^(٤) كُنْتُمْ». رَوَاهُ فِي «الْمُخْتَارَةِ»^(٥)].

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٢) في نسخة الحبيشي: [ولا تتخذوا بيوتكم].
- (٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٤) في نسخة القاسم، والحبيشي: [أينما].
- (٥) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، برقم: (٤٢٨)؛ وأخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه»، من أبواب صلاة التطوع، في الصلاة عند قبر النبي ﷺ وإتيانه، برقم: (٧٦٢٤)؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٥٠٩)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي بهذا الإسناد أحاديث صالحة فيها مناكير، فذكرنا هذا الحديث؛ لأنه غير منكر». وقال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧١): «رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ، فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه»؛ وقال السخاوي في القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (١٦١): «وهو حديث حسن، وله شاهد من رواية الحسن بن الحسين بن علي قد رويناه في مصنف عبد الرزاق من وجه آخر مرسلًا»؛ وقال المحدث الألباني في تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن =

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وقوله: (رواه في المختارة)، أي: رواه من صنَّف هذا الكتاب، وهو كتاب: الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي الحنبلي، والحديث عند من هو أقدم منه وأولى بالعزو إليه، فرواه ابن شعبة في المصنف، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، وإسناده حسن، وعزاه المصنف إلى كتاب المختارة؛ لأنه كتاب موضوع في الأحاديث الصحيحة، أي: الثابتة، سواء كانت من نوع الصحيح أو نوع الحسن^(١).

قال: (وعن علي بن الحسين) ابن علي بن أبي طالب المعروف بزين العابدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أفضل التابعين من أهل بيته، وأعلمهم، مات سنة ثلاث وتسعين على الصحيح^(٢).

قوله: (رأى رجلاً يجيء إلى فرجة عند قبر النبي ﷺ)؛ الفرجة: هي الكوة في الجدار^(٣)، ولا شك أن هذا الرجل لم يتكرر مجيئه إلى هذه الفرجة إلا لاعتقاده أن فيها فضلاً ومزيةً، وكونه يظن أن الدعاء عند القبر له مزية هذا فتح

= الربيعي (٥٢): «في إسناده رجل من أهل البيت مستور، وبقيّة رجاله ثقات، وهو صحيح بطرقه وشواهده»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صالح لا بأس به، وله شواهد تقويه»؛ وقال العلّوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١١٦): «حسنٌ لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٣): «المرفوع من الحديث حسنٌ لغيره».

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٦).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٧٢).

باب ووسيلة إلى الشرك^(١).

قوله: **(فيدخل فيها فیدعو؛ فنهاه)**، أي: نهى الرجل الذي كان يعتاد المجيء إلى فرجة كانت عند القبر^(٢)، وهذا يدل على النهي عن قصد القبور والمشاهد؛ لأجل الدعاء والصلاة عندها^(٣)؛ لأن اعتياد الدعاء عند القبر نوع من الغلو، ووسيلة إلى تعظيم القبر، واتخاذ عيداً، وهذا من وسائل الشرك^(٤)، وعلي بن الحسين له قرب النسب، وقرب الدار، ومع ذلك نهى ذلك الرجل عن المجيء إلى القبر للدعاء عنده، فالمجيء إلى القبر للسلام عليه وتحري إجابة الدعاء ليس مما شرعه الله ورسوله لهذه الأمة، ولو كان مشروعاً لما تركه الخلفاء والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من سادات أهل البيت وأئمة التابعين، ولما أنكروا على من فعله، وقولهم هو الحجة وهو الذي دلّت عليه الأحاديث^(٥).

وقوله: **(«وصلُّوا عليَّ فإن تسليمكم يبلغني أين كنت»)**، هكذا وقعت في (مختارة الضياء)، وهو قد رواه من طريق أبي يعلى في مسنده بهذا اللفظ، لكن أبا يعلى رواه من طريق شيخه أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه، وهو فيه

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٤٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٥).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٩٢).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٥).

(٥) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٩). قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«فانظر هذه السنة كيف مخرجها من أهل المدينة، وأهل البيت الذين لهم من رسول الله ﷺ قرب النسب، وقرب الدار؛ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم فكانوا لها أضبط». ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/١٧٦).

بلفظ: (وصلوا عليَّ فإن صلاتكم وتسليمكم يبلغني حيث كنتم)، فجمع بين الصلاة والتسليم، وهذا هو اللفظ التام، ولعلَّ أبا يعلى الموصلي اختصره، ثم رواه من طريقه الضياء مختصراً^(١)؛ فيكون المعنى: صلوا عليَّ وسلموا فإن تسليمكم وصلاتكم تبلغني^(٢).

وهذا الحديث يعد مفسراً للحديث أبي هريرة السابق، ففيه بيان معنى اتخاذ قبره عيداً، وأنه يكون في الدعاء عنده، والتردد عليه^(٣)، وهذا الحديث يدل على النهي عن قصد القبور والمشاهد؛ لأجل الدعاء والصلاة عندها؛ لأن ذلك من اتخاذها عيداً، كما فهمه علي بن الحسين من الحديث، فنهى ذلك الرجل عن المجيء إلى قبر النبي ﷺ للدعاء عنده، فكيف بقبر غيره؛ ويدل أيضاً: على أن قصد الرجل القبر لأجل السلام إذا لم يكن يريد المسجد؛ من اتخاذه عيداً المنهي عنه؛ ويدل أيضاً: على أن قصد القبر للسلام إذا دخل المسجد ليصلي منهى عنه؛ لأن ذلك من اتخاذها عيداً، وكره مالك لأهل المدينة كلما دخل إنسان المسجد أن يأتي قبر النبي ﷺ؛ لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك، قال: «ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها»، بل كان الصحابة والتابعون يأتون إلى مسجده ﷺ فيصلون خلف أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ثم إذا قضاوا الصلاة قعدوا أو خرجوا، ولم يكونوا يأتون القبر للسلام، لعلمهم أن الصلاة والسلام عليه في الصلاة أكمل وأفضل، وأما دخولهم عند قبره للصلاة والسلام عليه هناك أو للصلاة والدعاء فلم يشرعه لهم، بل نهاهم

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٠).

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٢٠).

بقوله: «لا تتخذوا قبوري عيدًا وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني»؛ فيبين أن الصلاة تصل إليه من بُعد، وكذلك السلام^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن قصد قبر النبي ﷺ؛ لأجل الدعاء عنده، فغيره من القبور من باب أولى؛ لأن ذلك نوعٌ من اتخاذ عيدًا، وهو وسيلةٌ إلى الشرك^(٢)؛ فدلّ الحديث على تحريم اعتياد قبر النبي ﷺ لأجل الدعاء وغيره، وذلك حمايةً منه لجانب التوحيد، وسدّ كل طريق يؤدي إلى الشرك^(٣).

ودلالته على مقصود الترجمة:

كدلالة الحديث السابق، على ما تقدّم بيانه في سابقه، فالقول فيه حذوا القول فيما تقدّم^(٤).

وخلاصة الباب:

أن النبي ﷺ حمى التوحيد وحرس جنابه، وسدّ كل طريق توصل إلى الشرك، حتى في قبره، فإذا كان قد نهى عن اتخاذ قبره مسجدًا أو عيدًا، فمن باب أولى قبور غيره من الأنبياء والمرسلين والصالحين، فإنهم أولى بذلك؛ لأنه أفضل خلق الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وقد خالف بعض هذه الأمة ما دعا إليه النبي ﷺ، وأمر به من حماية جناب التوحيد؛ فاتخذوا القبور مساجد وأعيادًا،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٢٥-٧٢٦).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٧).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٠٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٢٢).

وبنوا عليها المشاهد وأسرجوها، وقدّموا لها الذبائح والندور، وطافوا حولها، وجعلوها كالكعبة، وجعلوا الأمكنة حولها مقدسة أعظم من تقديس بقاع الله المباركة، بل إن عبّاد القبور تجد عندهم من الذلّ، والخضوع، والإنابة، والرغب، والرهب حين يأتون إلى قبر النبي ﷺ أو قبر الرجل الصالح أو قبر الولي ما ليس في قلوبهم إذا كانوا في خلوة مع الله جلّ جلاله، وهذا عين المحادة لله جلّ وعلا، ولرسوله ﷺ^(١).



(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «بِرَاءَةٍ»^(١)].**

أي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية، والشاهد منها: أَنَّهُ لما وصفه الله بهذه الصفات؛ دَلَّ ذلك على أَنه قد بَيَّنَّ لهم التوحيد والشرك، وسدَّ الذرائع الموصلة إليه^(٢)، والمقصود بقوله: تفسير الآية؛ أي: دلالتها على الموضع المعين الذي يتكلم فيه وهي واضحة^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[الثَّانِيَةُ: إِبْعَادُهُ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا [الْحَمَى] غَايَةَ الْبُعْدِ].**

فمن حرصه على هداية أُمَّته ورأفته بهم؛ أبعدهم عن الشرك، وسد جميع الوسائل الموصلة إليه^(٥)، وتؤخذ من قوله: «لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا»^(٦)، والحمى هي جوانب الشيء، وقد أبعد أُمَّته عن وسائل الشرك وأسبابه أن تكون قريبة إلى جوانب التوحيد^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ حَرْصِهِ عَلَيْنَا، وَرَأْفَتِهِ، وَرَحْمَتِهِ].**

أي لقوله: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾؛ أي: حريص على هدايتنا ووصول النفع الدنيوي والأخروي إلينا^(٨)، ومقتضى ذلك أنه

(١) في نسخة القاسم: [تفسير الآية].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٦).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٤٩).

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي، والحيشي.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٢).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٤٩).

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٦).

يحمينا ويبعدنا عن أسباب الشرك ووسائله التي توقع العنت فينا وتوقعنا في العذاب^(١)، والحرص عامٌ، والخاصُّ بهذه الأمة: الرأفة والرحمة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، مَعَ أَنَّ زِيَارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ].

وتؤخذ من قوله: «ولا تجعلوا قبري عيداً»، فقوله: (عيداً) هذا هو الوجه المخصوص^(٣)؛ أي: أنه نهى عن زيارة قبره إذا كان على خلاف المشروع، كمن يشدُّ الرحلَ لزيارته أو يتخذهُ عيداً^(٤)، فالوجه الذي نُهِيَ عنه هو أن يُجعلَ عيداً مكانياً، بأن يؤتى إليه ويجتمع عنده في زمان معيَّن أو في فترات محدَّدة، وإنما يُزار إذا تيسَّر^(٥).

وقوله: (مع أن زيارته من أفضل الأعمال)؛ يعني: أن زيارة قبر النبي ﷺ من أفضل الأعمال من جنسها، فزيارته فيها سلام عليه، وحقُّه أعظم من غيره؛ وأما من حيث التذكير بالآخرة، فلا فرق بين قبره وقبر غيره^(٦)؛ أي: أن زيارة القبور على الوجه المشروع سنة، وإذا كان كذلك فهو عمل فاضل، وقبره ﷺ منها، وليس معناه أنه أفضل الأعمال مطلقاً^(٧).

فزيارة القبور على الوجه المشروع سنة، وقبره ﷺ أفضل قبر على وجه

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ٥٤٩).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٢).
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٧).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٢).
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٧).

الأرض، فالفضل راجع إلى العمل وهو زيارة قبره ﷺ، ولا يختص هذا به بل هو وغيره من الموتى تُشرع زيارة قبورهم؛ تذكراً للآخرة ودعاء لهم^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: نَهْيُهُ عَنِ الْإِكْثَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ].

أي لقوله: «لا تجعلوا قبري عيداً»؛ أي: لا تكثرُوا التردد إليه كالعيد الذي يتكرَّر ويُعتَادُ مجيئه^(٢)؛ لأن الإكثار يُصَيِّرُ القبر عيداً^(٣)، فوجه قوله: (النهي عن الإكثار من الزيارة)؛ لأن العيد: الشيء الذي يُعاود ويتردد إليه، فإذا وقع هذا مرة أو مرتين فليس بداخل فيه^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: حُثُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ].

لقوله: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً»؛ أي: لا تعطلوها من الصلاة النافلة فتكون بمنزلة القبور^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي الْمَقْبَرَةِ].

وتؤخذ من قوله: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً»^(٦)؛ أي: لكونه جعل البيت الذي لا يصلى فيه مقبرةً، فلولا أن ذلك متقررٌ عندهم لما حُسِّنَ التشبيه^(٧)؛

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٢٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٤٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١/ ٥٤٩).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٤٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٣).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٤٧).

لأن معنى: (لا تجعلوها قبورًا)؛ أي: لا تتركوا الصلاة فيها على أحد الوجهين، فكأنه من المقرر عندهم أن المقابر لا يصلى فيها^(١)، وكذلك لا يُتعبَد فيها مطلقًا، فليست محلاً للعبادة^(٢)؛ ويُستثنى من هذا: الصلاة على الجنازة، فالصلاة المنهي عنها في القبور: الصلاة ذات الركوع والسجود، وأما الصلاة على الجنازة، سواء كانت في القبر إذا دفنت أو كانت خارج القبر، فإن ذلك لا بأس به، وهو جائز، وقد فعله الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: تَعْلِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرَادَ الْقُرْبَ].

أي: أنه لما نهى عن التردد إلى قبره قد يقول قائل: (إنما أتردد للصلاة عليه عنده)، فأجاب بأن الصلاة والسلام يبلغه مع البعد فلا حاجة إلى ما يتوهمه من أراد القرب^(٤)، فكونه نهى أن يُجعل قبره عيدًا، العلة في ذلك: أن الصلاة تبلغه حيث كان الإنسان، فلا حاجة إلى أن يأتي إلى قبره، ولهذا نُسلم ونُصلي عليه في أي مكان، فيبلغه السلام والصلاة^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي الْبَرَزَخِ تُعَرِّضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ^(٦)].

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٣).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٥٣).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٧).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٣).
- (٦) في نسخة أسامة: [تُعَرِّضُ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ]. وفي نسخة العصيمي: [تُعَرِّضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ].

أي لقوله ﷺ: «وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»^(١).

وقول المصنف: (تعرض عليه أعمال أمته في الصلاة والسلام عليه)؛ أي: بتبليغه ﷺ صلاة وسلام المصلين والمسلمين عليه من أمته، فتبلغه الملائكة ذلك، فعرض العمل عليه مختص بالصلاة والسلام عليه؛ أي: دون سائر الأعمال، وما ورد من الأحاديث في عرض الأعمال عليه دون الصلاة والسلام عليه لا يثبت منها شيء؛ فالعرض مختص بالصلاة والسلام عليه^(٢)، ويؤخذ من قوله: «فإن تسليمكم يبلغني حيث كنتم»^(٣).



(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٤٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ؛ وشرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٥٣).

بَابُ:

مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿لَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أَوْثُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَعَنُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢): ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١].

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَتَبْعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذُو الْقَذَّةِ بِالْقَذَّةِ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟». أَخْرَجَاهُ ^(٣).

(١) في نسخة دغش، والحبيشي، والقاسم: [وقوله تعالى].

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [وقوله].

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٥٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى، برقم (٢٦٦٩)، دون جملة: «حذو القذة بالقذة»، فهي ليست في «الصحيحين»، وإنما هي في «مسند أحمد» من حديث شداد بن أوس، ووقع مكانها في «الصحيحين»: «شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ»، ووقع مكان: «لدخلتموه»: «لسلكتموه»، وعند مسلم: «لاتبعتموه».

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيَتْ الْكَنْزَيْنِ: الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ بَعَامَةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ [إِنِّي] ^(١) إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسَنَةِ بَعَامَةٍ ^(٢)، وَأَنْ لَا أَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا» ^(٣).

وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَزَادَ: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ [وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ] ^(٤)، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» ^(٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.

(٢) في نسخة دغش، والحبيشي: [بسنة عامة].

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، برقم (٢٨٨٩).

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) رواه أحمد في «مسنده»، مسند الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، برقم (٢٢٨٣٠)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، برقم: (٤٢٥٢)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب الفتن، باب: ما يكون من الفتن، برقم (٣٩٥٢)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الفتن والملاحم، إذا وضع السيف في أُمَّتِي لم يرفع عنها =

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ.

الرَّابِعَةُ: وَهِيَ [مِنْ] ^(١) أَهْمُهَا: مَا مَعْنَى الْإِيْمَانِ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ [فِي هَذَا الْمَوْضِعِ] ^(٢)؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ قَلْبٍ، أَوْ هُوَ مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةُ بَطْلَانِهَا؟

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ: أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

السَّادِسَةُ: وَهِيَ الْمَقْصُودُ بِالتَّرْجَمَةِ: أَنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ ^(٣) بِوُقُوعِهَا -أَعْنِي: عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ- فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي جُمُوعٍ كَثِيرَةٍ.

= إلى يوم القيامة، برقم: (٨٥٩٥)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٥٢/٤): «أخرجه أبو داود، وابن ماجه، وأحمد بسند صحيح على شرط مسلم»؛ وقال في النهج السديد (١٢٩): «سند صحيح على شرط مسلم»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٢): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٧): «هذه الزيادة صحيحة».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(٣) في نسخة العصيمي: [تَصْرِيحُهُ].

الثامنة: العَجَبُ الْعَجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلُ الْمُخْتَارِ، مَعَ تَكْلُمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ^(١) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، [وَأَنَّ]^(٢) الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِيهِ: أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدِّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ مَعَ التَّضَادِّ الْوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبِعَهُ فِتْنَامُ كَثِيرَةٌ^(٣).

التاسعة: الْبَشَارَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ.

العاشر: الْآيَةُ الْعُظْمَى^(٤): أَنَّهُمْ مَعَ قَلَّتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ.

الحادية عشرة: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ^(٥).

الثانية عشرة: مَا فِيهِ^(٦) مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، مِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ زَوَى لَهُ [الْأَرْضَ، فَرَأَى]^(٧) الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ. وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَثْرَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ مُبْعِ الثَّلَاثَةِ، وَإِخْبَارُهُ: بِوُقُوعِ

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [أَنَّهُ].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة دغش: [كَثِيرٌ].

(٤) في نسخة دغش: [العظيمة].

(٥) في نسخة دغش: [أَنَّ ذَلِكَ إِلَى أَشْرَاطِ السَّاعَةِ]؛ وفي نسخة العصيمي: [أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ].

(٦) في نسخة الحبيشي: [مَا فِيهِنَّ].

(٧) زيادة من نسخة الحبيشي.

السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذْ وَقَعَ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبْيِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَخَوْفِهِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ، وَإِخْبَارُهُ: بِظُهُورِ الْمُتَّبِعِينَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِخْبَارُهُ: بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ.

وَكُلُّ هَذَا وَقَعَ كَمَا [قَالَ وَ] ^(١) أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، [مِنْ] ^(٢) أَبْعَدَ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُولِ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: حَضْرُهُ ^(٣) الْخَوْفَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ.



(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة أسامة، والحبيشي: [حَضْرُ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ].

الشَّجْ

أي: بَابُ في بيان ما جاء من الأدلة من الكتاب والسنة أن بعض هذه الأمة المحمدية تعبد الأوثان، وتسلك مسالك من مضى من الأمم الماضية شبراً بشبر وذراعاً بذراع^(١).

وأراد المصنف بهذه الترجمة الرد على عباد القبور الذين يفعلون الشرك، ويقولون: إنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية وهم يقولون: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)؛ فبيّن في هذا الباب من كلام الله وكلام رسوله، ما يدل على وقوع الشرك في هذه الأمة، ورجوع كثير منها إلى عبادة الأوثان، وإن كانت طائفة منها لا تزال على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك تعالي^(٢)؛ فسبب مجيء المصنف بهذا الباب: دحض حجة هؤلاء الذين يقولون: إن الشرك لا يمكن أن يقع في هذه الأمة، وأنكروا أن تكون عبادة القبور والأولياء من الشرك؛ لأن هذه الأمة معصومة منه^(٣)؛ والحدّ من الشرك، والخوف منه، وأنه أمر واقع في هذه الأمة لا محالة، والردُّ على من زعم أن من قال: لا إله إلا الله وتسمّى بالإسلام أنه يبقى على إسلامه ولو فعل ما ينافيه من الاستغاثة بأهل القبور ودعائهم، وسمّى ذلك توسلاً لا عبادة؛ فإن هذا باطل^(٤).

(١) ينظر: فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٠٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧٣٩/١).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٤٥٤/١).

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١١٠-١١١).

فأفرد المصنف هذه الترجمة بباب مستقل لأمر:

الأول: الرد على الذين يقولون: إن هذه الأمة معصومة من الوقوع في الشرك، فلا يمكن أن تعبد الأوثان.

والثاني: الرد على من قال: إن الشرك لا يقع في جزيرة العرب؛ لأن الشيطان يئس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب.

والثالث: الرد على من قال: إن الشرك لا يجتمع مع قول: (لا إله إلا الله)، وأن من قالها: لا يخرج من الإسلام، وإن أتى بناقض من نواقض الإسلام^(١).

قوله: **(باب: ما جاء)؛** يعني: من النصوص في الكتاب وفي السُّنة^(٢)؛ وقوله: **(أن بعض هذه الأمة)؛** أي: لا كلها؛ لأن في هذه الأمة طائفة لا تزال منصورة على الحق إلى قيام الساعة^(٣)، وهذا نصٌّ على وقوع ذلك من بعضهم لا من كلهم، فعبادة الأوثان لم تكن من الأمة كلها، وإنما كانت من بعض هذه الأمة وهو البعض المرذول، فنفهم من هذا أن هناك من هذه الأمة من يقوم بالاستمسك بالأمر الأول الذي كان عليه الرسول ﷺ، وكان عليه صحابته في أمر التوحيد وأمر العبادة والسنن^(٤).

وقوله: **(يعبد الأوثان)؛** جمع وثن، و(الوثن) يُطلق على كل من قصد بأي

(١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن حميد (٣٦٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٤١-١٤٢).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٥٤).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٢).

نوع من أنواع العبادة من دون الله، من صنم أو قبر أو مشهد أو غير ذلك^(١)، فالوثن: اسم جامع لكل ما عبد من دون الله^(٢)، فمن دعا غير الله أو عبده فقد اتخذهُ وثناً وخرج بذلك عن الدين^(٣)، فهو كل شيء توجه إليه الناس بالعبادة؛ إما بأن يدعوه مع الله، أو أن يستغيثوا به، أو أن يعتقدوا فيه أنه ينفع ويضر بدون إذن الله جَلَّوَعَلَا، أو أنه يُرجى رجاء العبادة، ويُخاف منه كخوفِ الله جَلَّوَعَلَا؛ أي: خوف السر، ونحو ذلك من التوجهات والعبادات، فمن اعتقد فيه شيء من ذلك فهو وثن من الأوثان، وقد يكون راضياً بتلك العبادة، وقد لا يكون راضياً^(٤).

وقد جاء في هذا الباب أحاديث وآيات كلها دالة على ما ذكر المصنف، وأن هذه الأمة غير معصومة من وقوع الشرك فيها، كما وقع في عهد الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الردة ما وقع، وكما وقع بعد ذلك أيضاً^(٥)، فعبادة الأوثان واقعة في هذه الأمة بنص قول النبي ﷺ، كما وقعت في الأمم السالفة، وهل المقصود بقوله: (هذه الأمة)، أمة الدعوة أو أمة الإجابة؟ إذا قلنا: أمة الدعوة، فلا شك أن هناك من أمة الدعوة، وهم جميع الجن والإنس من عبد الأوثان، واستمر على عبادتها بعد بعثة النبي ﷺ، ولم يرض ببعثته، ولم يقبل ذلك؛ وإذا قلنا: إن

(١) قرة عيون الموحدین، عبدالرحمن بن حسن (٣٥١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٧٥).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، السعدي (١١١)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٤).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١١١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢١٩).

المراد بالأمة: أمة الإجابة؛ فيعني: أن من أجاب الرسول ﷺ في دعوته تتقدم بهم العهود، حتى يرتدوا على أديارهم ويتركوا دينهم، كما جاء في باب سلف في أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين^(١). والظاهر هنا أن قوله: (بعض هذه الأمة يعبد الأوثان)؛ يعني به: أمة الإجابة، في أنهم يتركون دينهم، ويتوجهون إلى الأوثان ويعبدونها^(٢).

مقصود الترجمة:

بيان وقوع الشرك في هذه الأمة بعد النبي ﷺ؛ بعبادة بعضها الأوثان، والرد على من زعم أنه لا يقع فيهم شرك بعده ﷺ^(٣).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

هذا الباب مناسبه لكتاب التوحيد واضحة: فإنَّ عبادة الأوثان مما يناقض التوحيد، فكان من المناسب أن ينبه المصنف إلى أن ما جاء به رسول الله ﷺ من التوحيد، وما ارتفع به من الشرك ليس ارتفاعاً كلياً بل إنَّه سيعود، ويعود في هذه الأمة^(٤)، فمن التوحيد الحذر من الوقوع في عبادة القبور؛ لأنه أمر واقع في هذه الأمة لا محالة^(٥)؛ فإنَّ ما جاء به رسول الله ﷺ من

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٣٣٦).

التوحيد، وما نتج عن دعوته من اندحار الشرك لا يعني سلامة الأمة من أن يتورط بعضهم في عبادة الأوثان، وهذا يوجب على المسلم الحذر والخوف من الوقوع في الشرك^(١).

مناسبة الباب للأبواب قبله :

كتاب التوحيد من أوله إلى هذا الموضع: ذكر فيه الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ مسائل كثيرة من التوحيد؛ كبيان وجوب معرفة التوحيد، والعلم به، والخوف من الشرك، وبيان بعض أفراد التوحيد، وبعض أفراد الشرك الأكبر والأصغر، ثم بين شيئاً مما يتعلق بوسائل ذلك، وما يتعلق بالصور المختلفة التي وقعت من هذا الشرك في الأمم قبلنا وعند الجاهليين؛ يعني: في الأميين وفي أهل الكتاب، وكذلك مما وقع في هذه الأمة، ثم ذكر الوسائل والطرق الموصلة إلى الشرك؛ يعني: وسائل الشرك التي توصل إليه، وطرق الشرك الموصلة إليه، وقد يحتج بعض المشركين والخرافيين بأن هذه الأمة حماها الله جَلَّوَعَلَا من أن تعود إلى عبادة الأوثان، وعُصمت من الوقوع في الشرك الأكبر؛ بدليل قوله ﷺ: «إن الشيطان أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»^(٢)، وقد كان إمام الدعوة رَحِمَهُ اللهُ

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٥٧).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: تحريش الشيطان، برقم: (٢٨١٢).

والجواب عن احتجاجهم بهذا الحديث من وجوه:

الأول: أن هذا إخبار عن يأس الشيطان، ويأس الشيطان وقع في زمن مخصوص وهو لما انتشر الإسلام في جزيرة العرب، فهذا إخبار عن ظن إبليس ويأسه في زمن مخصوص، وهذا الإخبار لا يدل على عدم الوقوع، بل يجوز أن يقع على خلاف =

مستحضرًا لهذا الدليل الذي يحتج به المشركون من هذه الأمة من أهل عصره وغيرهم على نفي عبادة هذه الأمة للأوثان، وعدم وقوع الشرك منهم؛ فأراد رَحِمَهُ اللهُ التنبية على بطلان الاستدلال بذلك الدليل على ما ادعوه^(١)؛ فعلاقة هذه الترجمة بما قبلها من الأبواب: هو أن المصنف لَمَّا تكلم عن التوحيد ووجوبه، والشرك والحذر منه، وذَكَرَ ما ينافي كمال التوحيد، وما هو ذريعةٌ إليه، أراد أن يُبَيِّنَ أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة بعبادتها الأوثان^(٢)، فليسوا معصومين من ذلك، فأورد في الباب الأدلة على أن بعض هذه الأمة سيعبد الأوثان^(٣).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

في الباب السابق بيَّن حماية النبي ﷺ جناب التوحيد، وحرصه على سد

ما توقَّعه الشيطان، فالشيطان لا يعلم الغيب، فإنه لما ظهر الدين يئس، ولكن الشرك وقع كما هو مشاهد، فياسه غير معصوم، فهو قد يئس من الشيء ويحصل، وقد يرجوه ولا يحصل، والنبي ﷺ لم يقل: إن الله يأسه، وإنما يئس هو، فأيس لما رأى ظهور التوحيد على الكفر، ولكن الله لم يؤيسه.

والثاني: أن الألف واللام في (المصلون) للعهد، ويقصد بهم الصحابة، فيئس من الصحابة أن يعودوا للشرك والكفر، ولا يعني أن غيرهم يئس منهم الشيطان.

والثالث: أن تكون أل للعموم، فيكون يأسه في اجتماع الناس كلهم على عبادته، يئس أن يعودوا كحالهم الأولى تمامًا؛ لأنه سيبقى طائفة من الأمة على الحق حتى يأتي أمر الله، وكل الإجابات الثلاث صحيحة.

ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٢٨)؛ والقول المفيد، للعثيمين (١/ ٢١٠)؛ والتمهيد، صالح آل الشيخ (٢٧١).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٠-٢٧٢).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٧٥)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٣٨).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١٩٦).

الطرق المفضية إلى الشُّرك، فحتى لا يظن الظان أنَّ هذا الحرص يمنع وقوع الشرك؛ بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ مع هذا الحرص الشديد، وهذه الحماية الأكيدة من النبي ﷺ، فإنَّ الشرك واقع في الأمة، كما دلَّت على ذلك الآثار والسُّنن، فساق هذا الباب ليبين أنَّ هذه الحماية، وهذا الحرص، وهذا السد لأبواب الشرك وطرقه لن يمنع وقوع الشرك في هذه الأمة؛ بل أخبر ﷺ أَنَّ الشرك سيقع في هذه الأمة، وأنه لا تقوم الساعة حتى تعبد فِتْنًا وجماعات كثيرة من هذه الأمة: الأوثان^(١).



(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]].

الشَّجْح

أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في هذا الباب ثلاث آيات وحديثين، وكل هذه الآيات في خبر من سبق من الأمم، وأنه وقع فيهم الشرك والكفر بالله.

فالدليل الأول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾، والمراد بالكتاب: التوراة والإنجيل؛ والمعنى: أن هؤلاء أعطوا حظًا من فهم الكتاب وعلمه^(٢)، ولم يعطوا كل الكتاب؛ لأنهم حُرِّموا بسبب معصيتهم؛ فليس عندهم العلم الكامل بما في الكتاب^(٣).

وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾؛ أي: يصدقون بهما، ويقرُّونهما لا ينكرونها، فإذا أقرَّ الإنسان هذه الأوثان، فقد آمن بها^(٤).

و(الجبت): قيل: السحر، وقيل: الصنم، والأصح: أنه عام لكل صنم أو سحر أو كهانة أو ما أشبه ذلك^(٥)، فالجبت: اسم عام لكل ما فيه مخالفة لأمر الله جَلَّوَعَلَا، وأمر رسوله ﷺ في الاعتقاد، فقد يكون الجبت سحرًا، وهذا هو

- (١) في نسخة دغش، والحبيشي، والقاسم: [وقوله تعالى].
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١/ ٥٥٦).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٥).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٥).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٤٠)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٥٦).

الذي فسَّرَ به كثيرٌ من السلف الجبَّت، وقد يكون الجبَّت: الكاهن، وقد يكون الجبَّت: الشيء المرذول الذي يضر صاحبه، فمعنى قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبَّتِ﴾؛ يعني: يؤمنون بالسحر، ويؤمنون بالباطل، وبعبادة غير الله جَلَّوَعَالاً^(١).

و(الطاغوت) مشتق من الطغيان، وهو: مجاوزة الحد، فالطاغية هو الذي تجاوز الحد في أمر الدين، بأن جعل ما لله له^(٢)؛ ولهذا عرّفه ابن القيم بأنه: (كل ما تجاوز به العبد حده من معبود، أو متبوع، أو مطاع)^(٣)، فالمعبود كالأصنام، والمتبوع كعلماء الضلال، والمطاع كالأمراء؛ فطاعتهم في تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله تُعدُّ من عبادتهم، فكلُّ شيء يتعدى به الإنسان حدَّه يعتبر طاغوتاً، والمراد من كان راضياً بعبادتهم إياه، أو يقال: هو طاغوت باعتبار عابديه؛ لأنهم تجاوزوا به حده، حيث نزلوه فوق منزلته التي جعلها الله له، فتكون عبادتهم لهذا المعبود طغياناً، لمجاوزتهم الحدَّ بذلك^(٤)، فقوله: ﴿وَالطَّاغُوتِ﴾؛ يدخل فيه كل هذه الأنواع؛ أي: الذين عبّدوا، والذين اتَّبَعُوا، والذي أطيعوا^(٥).

والمعنى الإجمالي للآية: أن الله تعالى يقول لنبيه ﷺ على وجه التعجب والاستنكار: ألم تنظر إلى هؤلاء اليهود والنصارى الذين أعطوا حظاً من كتاب الله الذي فيه بيان الحق من الباطل، ومع هذا يصدقون بالباطل من عبادة

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٤).

(٣) أعلام الموقعين عن رب العالمين (١/١٠٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٥٦).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٥).

الأصنام والكهانة والسحر، ويطيعون الشيطان في ذلك^(١).

فهذه الآية فيها التعجيب والإنكار من حال هؤلاء الذين أوتوا نصيباً من الكتاب، ومقتضى أنهم عندهم الكتاب وعندهم العلم: أن يؤمنوا به، وأن لا يقع فيهم الشرك؛ لأن العلم حماية وصيانة من الشرك، ومع ذلك حصل منهم الإيمان بالحب والطاغوت^(٢).

ووجه المناسبة في الآية للباب لا يتبين إلا بالحديث، وهو قوله ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم»، فإذا كان الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالحب والطاغوت، وأن من هذه الأمة من يرتكب ويتبع سنن من كان قبله؛ لزم من هذا أن في هذه الأمة من يؤمن بالحب والطاغوت؛ فتكون الآية مطابقة للترجمة تماماً^(٣)؛ وقد حصل ما أخبر به النبي ﷺ؛ فإن من هذه الأمة من آمن بالسحر، ومنهم من آمن بعبادة غير الله، ومنهم من أطاع العلماء والأمرأ في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، فكانوا بذلك متبعين سنن من كان قبلهم، وحصل منهم إيمان بالحب والطاغوت كما حصل من الأمم قبلهم^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أنه إذا كان الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالحب والطاغوت، فهذه الأمة التي أوتيت القرآن لا يُنكر ولا يُستبعد أن تعبد الحب والطاغوت؛

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٥٦).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٦).

لأن النبي ﷺ أخبر أنه سيكون في هذه الأمة من يفعل مثل فعل اليهود والنصارى موافقة لهم، ولو كان يُغضها ويعرف بطلانها^(١)؛ فدلّت الآية على وجود الشرك في أهل الكتاب، وقد ثبت أن هذه الأمة ستعمل ما عمله أهل الكتاب، ومن ذلك الشرك^(٢).

ودلالة هذه الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾؛ خبراً عن وقوع الشرك في أهل الكتاب: اليهود والنصارى، مع بقاء كتاب الله فيهم، فوقعوا في الشرك بعد أنبيائهم مع وجود كتب أولئك الأنبياء فيهم؛ وما وقعوا فيه سيقع فيه من يقع من هذه الأمة التي بقي كتاب ربها بعد موت نبيها ﷺ^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَغَضَبِ عَلَيْهِ وَجَعَلْ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠]].

الشَّجْع

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، ومناسبة ذكر الآية: الخبر عن وقوع عبادة غير الله تعالى في الأمم السابقة^(٤)؛ ففي هذه الآية يقول الله تعالى لنبيه محمد ﷺ: قل يا محمد لهؤلاء الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من أهل

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٧٦)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٩).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٠٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٥٩).

الكتاب الطاعنين في دينكم بقولهم: (لم نر أهل دين أقل حظاً في الدنيا والآخرة منكم، ولا ديناً شراً من دينكم): قل لهم: ﴿هَلْ أَنْبَأُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾، يعني: هل أخبركم بشرٍ جزاءٍ عند الله يوم القيامة مما تظنونونه بنا: هم أنتم أيها المتصفون بهذه الصفات المذمومة المفسرة بقوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَلِئَنَّا زِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾^(١)؛ والشاهد من الآية في قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾.

وقد اختلف في تفسيرها على قولين:

القول الأول: أن قوله ﴿وَعَبَدَ﴾، فعل ماضٍ معطوف على قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ﴾، صلة الموصول، أي: ومن عبد الطاغوت، ولم يُعَد (من) مع طول الفصل؛ لأن هذا ينطبق على موصوف واحد، فلو أُعيدت (من) لأوهم أنهم جماعة آخرون، وهم جماعة واحدة، وهم اليهود، فعلى هذا يكون (عَبَدَ) فعلاً ماضياً، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الضمير في قوله (لعن)^(٢)؛ أي: من لعنه الله، وغضب عليه، وعبد (هو) الطاغوت^(٣)، فالطاغوت مفعول (عَبَدَ)، و(عَبَدَ) فعلاً معطوفاً على قوله: (لعن)، كأنه قال بتقديم وتأخير: من لعنه الله ومن عبد الطاغوت^(٤)، يعني: أن هؤلاء مغضوب عليهم، فهم عبَاد الطاغوت^(٥)، فيكون معنى الآية: قل هل أنبئكم بشر من

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٧٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٤/٤٥٥)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٥٩).

(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/٣٩٥).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٦).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/٥٦٠).

ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله، ومن غضب عليه، ومن جعل منهم القردة والخنازير، ومن عبد الطاغوت^(١)، يعني: وكذلك من عبد غير الله أو رضي بعبادة غيره^(٢).

والقول الثاني: أن قوله ﴿وَعَبَدَ﴾ معطوفٌ على القردة والخنازير؛ أي: جعلَ منهم القردة والخنازير، وجعلَ منهم عبدَ الطاغوت^(٣)؛ يعني: وجعلَ منهم القردة والخنازير ومنَ عبدَ الطاغوت، و(عبد): فعلٌ ماضٍ من العبادة، بمعنى: عابد، ويشهد لذلك: قراءة أبي بن كعب، وابن مسعود: (وعبدوا الطاغوت)، والمعنى: والذين عبدوا الطاغوت، وهي وإن كانت قراءة شاذة، إلا أنها مفسرة للقراءة الصحيحة^(٤)، ففي الكلام موصول محذوف؛ يعني: جُعِلَ منهم **من** عبد الطاغوت^(٥)، أي: أطاع الشيطان فيما سَوَّلَ له^(٦)، فقوله: (وجعلَ منهم)؛ يعني: أن الله هو الذي جعلَ منهم: (القردة والخنازير) و(عبد الطاغوت)، واختار هذا القول جمعٌ من الشراح^(٧)؛ بينما اختار

(١) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١/ ٤٨٤)؛ وتيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧٤٥).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٥٩).

(٣) فتح القدير، للشوكاني (٢/ ٦٣).

(٤) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٠/ ٤٤٢).

(٥) تفسير البغوي (٢/ ٦٦)؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦/ ٢٣٥).

(٦) تفسير البغوي (٢/ ٦٦).

(٧) فتح المجيد (١/ ٢٩٩)؛ ورقة عبون الموحدين (٣٥٣)، للشيخ عبدالرحمن بن حسن؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٧٦)؛ والدر النضيد، سليمان الحمدان (١٩٣).

صاحب التيسير القول الأول^(١)، وهو ما صوّبه شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) بقوله: «ف(جعل) معطوف على (لعن)، ليس المراد: وجعل منهم من عبد الطاغوت، كما ظنّه بعض الناس؛ فإن اللفظ لا يدل على ذلك، والمعنى لا يناسبه، فإن المراد: ذمُّهم على ذلك، لا الإخبار بأن الله جعل منهم من يعبد الطاغوت؛ إذ مجرد الإخبار بهذا لا ذمّ فيه لهم، بخلاف جعله منهم القردة والخنازير، فإن ذلك عقوبة منه لهم على ذنوبهم، وذلك خزي لهم، فعابهم بلعنة الله تعالى وعقوبته؛ بالشرك الذي فيهم وهو عبادة الطاغوت»^(٣)؛ فإن أهل الكتاب كان منهم من أشرك وعبد الطواغيت، فهنا ذكر عبادتهم للطاغوت وفي «البقرة» ذكر اتباعهم للسحر، وذكر في «النساء» إيمانهم بهما جميعاً: بالجبّات والطاغوت^(٤).

ووجه الاستشهاد من الآية: أن عبادة الطاغوت وقعت في أولئك الملعونين، وبما أن ما وقع في الأمم السالفة بخبر النبي ﷺ سيقع في هذه الأمة، فإننا نعلم أن في هذه الأمة من سيعبد الطاغوت كما عبدها أولئك، وعبادة الطاغوت عامة يدخل فيها عبادة الأوثان من عبادة القبور، وتأليه أصحابها، والتوسل بهم إلى الله جلّ وعلا، والاستشفاع بهم إلى الله جلّ وعلا، أو طلب الشفاعة منهم، ونحو ذلك من الوسائل الشركية، أو ما هو من الشرك الأكبر، فحصلت عبادة الأوثان من القبور، ومن المشاهد، ومن الأشجار ومن الأحجار، ونحو ذلك

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٤/ ٤٥٥).

(٣) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١/ ٤٨٥).

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٨/ ٢٠٠).

مما اعتقد فيه الجهلة الذين تركوا دين محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١)؛ فإذا كان في اليهود من عبد الطاغوت، وهو الشيطان وكل ما يعبد من دون الله، فكذلك يكون في هذه الأمة من يعبد الطاغوت؛ يعني: يعبد الأوثان^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنه إذا كان في أهل الكتاب من عبد الطاغوت من دون الله، فلا بُدَّ أن يكون في هذه الأمة من يتشبه بهم ويعبد الطاغوت^(٣)؛ فدلَّت الآية على وجود الشرك في أهل الكتاب، وقد ثبت أن هذه الأمة ستعمل ما عمله أهل الكتاب، ومن ذلك الشرك^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ﴾؛ أي: وجعل منهم من عبد الطاغوت، وهو الشيطان كما تقدم^(٥)؛ يعني: وقعوا في عبادة غير الله؛ خبراً عن اليهود والنصارى أنهم وقعوا بعد أنبيائهم في الشرك مع وجود كتب أنبيائهم فيهم، فيكون في هذه الأمة ما كان في تلك الأمتين^(٦)؛ فمناسبة ذلك هو نظير مناسبة

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٦).
 - (٢) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٣٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٢٠).
 - (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٨٩)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٢٥٤).
 - (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٠٨).
 - (٥) ينظر: الدرّ النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٩٣).
 - (٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

الآية السابقة التي مرت، فالآيتان بمعنى واحد في الدلالة على المقصود، ففي الآية السابقة أن أهل الكتاب آمنوا بالجبت والطاغوت، وفي هذه الآية: أن فيهم من عبد الطاغوت؛ فلا بُدَّ أن يكون من هذه الأمة من يتشبه بهم في ذلك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١]].

الشَّجْح

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، وفيها يخبر الله تعالى عن الذين غلبوا على أمر أصحاب الكهف على وجه الذم لهم أنهم قالوا: لننخذن حولهم مصلى ليُعرفوا؛ فيقصدهم الناس ويتبركون بهم^(٣)؛ فتكون مناسبة هذه الآية كسابقتهما، وهو أن الشرك وقع في الأمم السابقة^(٤).

وقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾.

اختلف المفسرون في المراد بهم على أقوال:

القول الأول: أنهم مسلمو ذلك الزمان، حيث حصل منهم تعظيم لأصحاب الكهف، فقالوا: ﴿لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾؛ تعظيمًا لهم، ودلالة

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٢٧)؛ وغاية المريد، د. عبدالرحمن العقل (٢٤١).

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [وقوله].

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٩٢).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٥٩).

للناس عليهم، فإذا كان هذا القول راجحاً، فإنه من وسائل الشرك بالله، ويؤدي إلى عبادة تلك القبور والاعتقاد في أصحاب الكهف، وهذا القدر حصل في هذه الأمة.

والقول الثاني: أن الذين غلبوا على أمرهم هم المشركون؛ يعني: أتباع ذلك الدين لا اعتقادهم الجاهلي، ولما في قلوبهم من الشرك والبدع التي خالفوا بها أنبياءهم.

والقول الثالث: وهو الذي رجّحه ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ، وعدد من أهل العلم: أن الذين غلبوا على أمرهم هم الكبراء، والأمرء، وأصحاب النفوذ فيهم؛ لأن الذي له الغلبة في الأمر هو من يملك الأمر والنهي في المنكر، وهم الكبراء وأصحاب النفوذ؛ وملوك ذلك الزمان وأمرأؤه، عظموا هؤلاء الصالحين، وقالوا: ﴿لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾؛ وقد حصل هذا في تلك الأمة، وما دام أنه حصل فإنه سيحصل في هذه الأمة؛ لأنه ما من خصلة من الشرك حصلت في الأمم قبلنا إلا وحصلت في هذه الأمة حتى ادعى بعض هذه الأمة أنه الله جَلَّ وَعَلَا، وأن الله يحل فيه ^(١).

فدلّت الآية على أن الأمم السابقة قد بنت المساجد على القبور، فجرّهم ذلك إلى الشرك بالله تعالى، وقد ثبت أن هذه الأمة ستبتع طريق من كان قبلها، وعليه فلا بد أن يقع في هذه الأمة ما وقع في الأمم السالفة من البناء على القبور، فدلّ ذلك على وقوع الشرك في هذه الأمة، كما وقع في الأمم السابقة عن طريق

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٧).

التشبه بهم واتباع سبيلهم^(١).

مناسبة الآية للباب:

كما في سابقتها؛ أن الله تعالى يبين أن من سبقوا بنوا على القبور مساجد^(٢)، وإذا كان أهل الكتاب يتخذون على القبور المساجد، فكذلك هذه الأمة^(٣)؛ لأنه ثبت أن هذه الأمة ستعمل ما عمله أهل الكتاب^(٤)؛ فدلّت الآية على أنه سيكون في هذه الأمة من يتخذ المساجد على القبور، كما كان يفعله من كان قبلهم^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾؛ فإن أهل الغلبة والظهور من أهل الدنيا صيروا قبور أولئك الصالحين أوثاناً تُعبد من دون الله، وكان هؤلاء في أهل الكتاب قبلنا، وكما وقع أهل الكتاب في الغلو فيهم فعبدوهم مع بقاء كتب الله فيهم؛ فسيكون في هذه الأمة من يغلو في الصالحين حتى يعبدوهم؛ محاذياً أهل الكتاب^(٦).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٧٤٨)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٤٢).

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٥٤).

(٣) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٣٤).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢١٢).

(٥) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٩٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»].
قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟». أَخْرَجَاهُ^(١).

النتيجة

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب؛ وجاء المصنف بهذا الحديث ليبين أنه سيكون في أمة النبي ﷺ من يتابع ويقلد اليهود والنصارى في كل شيء، ومن ذلك أنهم كفروا بعد إسلامهم، فسيكفر من هذه الأمة طائفة بعد إسلامهم كما كفر اليهود والنصارى بعد إيمانهم بدينهم^(٢).

قوله: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، (السنن) جمع سنة، وهي: الطريقة، كأنه قال: لتتبعن طرائق من كان قبلكم؛ يعني: في الدين، واللام في قوله: (لتتبعن) هي الواقعة في جواب القسم^(٣)، فالكلام مؤكد بثلاثة مؤكدات: القسم المقدر، واللام الموطئة للقسم، ونون التوكيد^(٤)، فالنبي ﷺ أقسم على ذلك فقال مؤكداً: والله لتتبعن سنن من كان قبلكم، أي: تسيرون مسيرهم وتفعلون أفعالهم، وإنما

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٥٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى، برقم (٢٦٦٩)، دون جملة: «حذو القدّة بالقدّة»، فهذه الجملة ليست في «الصحيحين»، وإنما هي في «مسند أحمد» من حديث شداد بن أوس، ووقع مكانها في «الصحيحين»: «شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ»، ووقع مكان: «لدخلتموه»: «لسلكتموه»، وعند مسلم: «لا تتبعتموه».

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٨).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٦٣).

أَقَسَمَ لِيُؤَكِّدَ هَذَا الْأَمْرَ تَأَكِيدًا عَظِيمًا، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَتَّبِعُ لَا مُحَالَةَ طَرِيقَ وَسَبِيلَ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الْأُمَمِ ^(١)، وَهَذَا لَفْظٌ خَبَرٌ مَعْنَاهُ النَّهْيُ عَنْ مُتَابَعَتِهِمْ ^(٢)، وَمَنْ سَنَّهُمْ: عِبَادَةُ الْقُبُورِ وَالصَّالِحِينَ، فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَمِنْ هَذَا الْغُلُوِّ فِي الصَّالِحِينَ كَمَا وَجَدْتُ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ وَجَدْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَمِنْهَا دَعَاءُ غَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَمِنْهَا بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ مَوْجُودٌ فِي السَّابِقِينَ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَمِنْهَا وَصْفُ اللَّهِ بِالنَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ أَوْ أَشَدَّ مِنْهُ ^(٣).

وقوله: «**حذو القذة بالقذة**»، (حذو)، بمعنى: محاذيًا، وهي منصوبة على الحال من فاعل تتبعن؛ أي: حال كونكم محاذين لهم حذو القذة بالقذة ^(٤)، و(القُذَّةُ)، واحدة القذذ، وهو ريش السهم ^(٥)؛ أي: لتتبعن طريقهم في كل ما فعلوه، وتشبهوهم في ذلك كما تشبه قُذَّةُ السهم القذة الأخرى، وبهذا تظهر مناسبة الآيات للترجمة، وقد وقع كما أخبر، وهو علمٌ من أعلام النبوة ^(٦).

والمقصود أن وجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة، بل عماد هذا الباب على هذا الحديث مِنْ أَنْ كُلَّ كُفْرٍ وَشُرْكِ وَقَعَ فِي الْأُمَمِ السَّالِفَةِ فَسَيَقَعُ فِي هَذِهِ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٨)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٤٢٢/١).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧٤٨/١).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٤٦٣/١).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٤٦٧/١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧٤٨/١).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧٤٨/١)؛ وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٠١).

الأمة^(١)؛ لقوله: (لتتبعن)؛ أي: لتسلكن طرق من كان قبلكم في عبادة الأوثان وغيرها مما ذمهم الله به^(٢)؛ فبيّن في هذا الحديث أن كل ما وقع من أهل الكتاب مما ذمهم الله به في هذه الآيات، وغيرها لا بُدَّ أن يقع جميعه من هذه الأمة، وهو الشاهد للترجمة^(٣)؛ فوجه مطابقة الحديث للترجمة واضح؛ لأن الأمم قبلنا وجد فيها الشرك، فكذلك يوجد في هذه الأمة، كما هو الواقع^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على وقوع الشرك في هذه الأمة^(٥)؛ حيث دلّ على أن هذه الأمة ستعمل ما عمله أهل الكتاب، ومن عمل أهل الكتاب عبادة الأوثان^(٦)، فظهرت مناسبة الحديث للباب؛ لأنه لما عبدت الأمم السابقة الأصنام والأوثان فسيكون في هذه الأمة من يعبد الأصنام والأوثان^(٧).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، أي: طريقهم، والذين كانوا قبلنا هم اليهود والنصارى، وكان من طريقهم أنهم عبدوا غير الله بعد أنبيائهم، فسيكون في هذه الأمة من يتابعهم ويعبد غير الله بعد نبينا^(٨).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٩).
- (٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٧٧).
- (٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٤).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧٥١).
- (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٩٤).
- (٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢١٤).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٦٧).
- (٨) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ^(١) لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ: الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ بَعَامَةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بِيَضَّتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ [إِنِّي]^(٢) إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أُعْطِيتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسَنَةِ بَعَامَةٍ^(٣)، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بِيَضَّتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٤)].

وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَزَادَ: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيَّامَةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، [وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ]^(٥)، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٦)].

(١) في نسخة أسامة: [مَا زَوَى].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم.

(٣) في نسخة دغش، والحبيشي: [بِسَنَةِ عَامَةٍ].

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، برقم (٢٨٨٩).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦) رواه أحمد في «مسنده»، مسند الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، برقم (٢٢٨٣٠)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، برقم: (٤٢٥٢)؛ وابن =

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب؛ وجاء المصنف بهذا الحديث لأن فيه التصريح بأنه سيعبد طائفة من أمة محمد ﷺ والأوثان، وسيلحق حيٍّ من أمته بالمشركين، فدلَّ هذا على أن من الأمة من سيشرك بالله بعد إسلامهم ^(١).

والحديث السابق في قوله ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم»؛ يدل بظاهره ومفهومه العام على أن جميع هذه الأمة تتبع سنن من كان قبلها في كل ما وقعوا فيه، وفي حديث ثوبان هذا: تخصيص ذلك بكونه من بعض الأمة، وليس من كلها، وهذا من بديع ترتيب المصنف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ دَلَّلَ على الترجمة بما هو عام، ثم أتى بنصٍ خاص، ليبين أن النص العام مخصوص؛ لأنَّ في هذه الأمة من لا يتبع تلك السنن كما أخبر النبي ﷺ؛ لأنه لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق؛ وأن عبادة الأوثان إنما تكون من فئام من هذه الأمة ^(٢)،

= ماجه في «سننه»، أبواب الفتن، باب: ما يكون من الفتن، برقم (٣٩٥٢)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الفتن والملاحم، إذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، برقم: (٨٥٩٥)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٥٢/٤): «أخرجه أبو داود، وابن ماجه، وأحمد بسند صحيح على شرط مسلم»؛ وقال في النهج السديد (١٢٩): «سند صحيح على شرط مسلم»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسنادها صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٢): «إسنادها صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٠٧): «هذه الزيادة صحيحة».

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) وقد يقال: إن الحديث السابق على عموميه، وأنه لا يلزم أن تتبع هذه الأمة الأمم السابقة في جميع سننها، بل بعض الأمة يتبعها في شيء وبعض الأمة يتبعها في شيء آخر، وحينئذ لا يقتضي خروج هذه الأمة من الإسلام، وهذا أولى لبقاء الحديث =

فالحديث السابق هو عامٌ مخصوص؛ لأن في هذه الأمة من لا تتبّع، وقد يُقال: إن الحديث على عمومهِ، وأنه لا يلزم أن تتبع هذه الأمة الأمم السابقة في جميع سننها، بل منها من يتبعها بشيء، وبعض الأمة يتبعها بشيء آخر، وحينئذ لا يقتضي خروج هذه الأمة من الإسلام، وهذا أولى لبقاء الحديث على عمومهِ، ومن المعلوم أن من طرق من كان قبلنا ما لا يُخرج من الملة، مثل: أكل الربا، والحسد، والبغي، والكذب، ومنه ما يُخرج من الملة: كعبادة الأوثان^(١).

قوله: «ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشرّكين، وحتى تعبدَ فئام من أمتي الأوثان»، و(الحي): واحد الأحياء، وهي: القبائل، و(الفئام): الجماعات الكثيرة، وفي رواية أبي داود: «وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»، ومعناه ظاهر، وهذا هو شاهد الترجمة، ففيه: الرد على من أنكر وقوع الشرك وعبادة الأوثان في هذه الأمة^(٢).

واختلف في معنى لحوق هذه القبائل بالمشرّكين على أقوال:

الأول: أنه لحوقٌ لهم في الوصف؛ بأن يكونوا كفارًا مثلهم، فيرتدوا عن دين الإسلام مع إقامتهم في منازلهم.

والثاني: أنه لحوقٌ بهم في الوصف والدار، بأن يكونوا كفارًا مثلهم خرجوا من بلاد المسلمين وتحولوا إلى بلاد الكافرين، فلحقهم: بالهجرة إليهم

= على عمومهِ، ومن المعلوم أن من طرق من قبلنا ما لا يُخرج من الملة، كالربا والحسد والبغي والكذب.

ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٦٤).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٦٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٦٤).

ومساكتهم والرضى بدينهم وعدم البراءة منهم^(١)، فالمعنى: أنهم ينزلون معهم في ديارهم، ويصيرون منهم بالردة ونحوها^(٢)، أي: يكونون معهم، ويرتدون برغبتهم عن أهل الإسلام، ولحوقهم بأهل الشرك^(٣)، فلحوقهم المشركين بالتحول من بلدانهم إلى بلدان المشركين، ومساكتهم، والدخول في دينهم، والارتداد عن الإسلام^(٤)، وهذا القول أصح كي تكون الجملة الثانية تأسيساً لمعنى جديد، وليست مؤكدة لما في الجملة الأخرى، فيكون الحديث قد ذكر من يكفر من هذه الأمة مع بقائه في أرضه، ومن يكفر في هذه الأمة ويخرج من أرض المسلمين إلى أرض الكفار^(٥).

والثالث: أنه يشمل الأمرين، فاللحوق هنا يشمل اللحوق البدني، بمعنى أنه يذهب هذا الحي إلى المشركين ويدخلون فيهم، ويشمل أيضاً اللحوق الحكمي، فالمراد الأمران معاً بحيث يصدقان جميعاً، أو أحدهما^(٦)، فيحتمل أن هذا الحي يترك بلاد المسلمين ويذهب إلى أرض المشركين؛ أو أنه يلحق بالمشركين في الصفات والخصال، فهو يحتمل هذا وهذا^(٧)، ووقع كما أخبر

(١) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٧)، النسخة الثانية، تفرغ: سالم الجزائري؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٢٩).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٧٦٣).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٤).

(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٥) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٩٧)، النسخة الثانية، تفرغ: سالم الجزائري.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٧٨).

(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٠).

به ﷺ، ففيهم من لحق بهم، وبقي في بلاد الكفار ولم يهاجر، وهو مختارٌ للإقامة بينهم، ووافقهم في أمورهم الدينية؛ وفيهم من بقي في بلاد المسلمين، وارتد عن الإسلام باعتناقه مذاهب الكفر من شيوعية، وبعثية، وقومية وغير ذلك^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دَلَّ على وقوع الشرك في هذه الأمة، وأن قبائل وفئامًا منها يعبدون الأوثان، وفي ذلك الرد على من قال بخلافه من عبّاد القبور الذين ينكرون وقوع الشرك، وعبادة الأوثان في هذه الأمة^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان»، وهو مطابق لما صرح به في الترجمة بأنه سيكون في هذه الأمة من يعبد غير الله بعد النبي ﷺ.

والثاني: في قوله: «ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين»، أي: بالتحول إليهم والارتداد عن دين الإسلام^(٣).

وخلاصة الباب:

أن النصوص دَلَّت على أنه سيقع أقوام من هذه الأمة في الشرك، وهذا

يُفيدنا أمرين:

- (١) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٣٧).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٩٨)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٥٣).
- (٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

الأول: الحذر من الوقوع في الشرك.

والثاني: الرد على من يرى أن الشرك انتهى ببعثة النبي ﷺ، وأن الأمة معصومة منه^(١).



(١) ينظر: بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٢٥٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ].

أي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾، والشاهد منها: أنهم لما فعلوا ذلك فلا بُدَّ أن تفعله هذه الأمة ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ].

أي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِمَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، والشاهد منها مثل الآية التي قبلها، وكذا الآية التي بعدها ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ].

أي قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ ^(٣)، والآيات السابقة في أهل الكتاب، وهذه الآية في الذين غلبوا على هؤلاء الذين اطلعوا على أهل الكهف بعد الاختلاف ماذا يصنعون؟ أنهم يبنون عليهم مسجداً؛ وهذا من باب الذم لهم، فهو جاء من باب التحذير للأمة أن تفعل كفعلهم ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: وَهِيَ [مِن] ^(٥) أَهْمُهَا: مَا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ [فِي هَذَا الْمَوْضِعِ] ^(٦)؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ قَلْبٍ، أَوْ هُوَ مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةِ بُطْلَانِهَا؟].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٢).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٢).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٢).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٥٨٩ / ١).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

أي: أنه ليس اعتقاد قلب؛ لأنهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وإنما هو موافقة أصحابها، فلما وافقوهم عليه جعله الله إيمانًا بالحب والطاغوت^(١)؛ فهو يشمل الأخير؛ يعني: موافقة أصحابها مع بغضها ومعرفة بطلانها، والذي عيّن ذلك أسباب النزول والقرائن التي حُفّت بذلك؛ لأن أهل الكتاب أهل علم، ويعلمون أن الشرك باطل، ولكن دعاهم الحسد والكبر أن لا يتبعوا الحق؛ فدفعهم ذلك إلى موافقة المشركين في الظاهر عنادًا وبغضًا للحق^(٢)، فمن أقرّ أهل الشرك، وأثنى عليهم، وزكاهم، وكثر سوادهم، فهو مؤمن بالحب والطاغوت^(٣)؛ ففي الآية دليل على أن الموافقة لهم في الظاهر تُسمّى إيمانًا، ولو لم يوافقهم في الباطن؛ لأن اليهود لما قالوا لكفار قريش: أنتم أهدى من الذين آمنوا سبيلًا؛ فإنهم في الباطن يعتقدون بطلان هذا الكلام، ولكنهم وافقوهم في الظاهر ليحصلوا على مناصرتهم لهم، ومع هذا سمّى الله هذا إيمانًا بالحب والطاغوت، وهذه المسألة التي ذكرها المصنف دقيقة، وهي عظيمة جدًا^(٤).

فالإيمان بالطاغوت درجات: منه ما يكون باعتقاد القلب، ومنه ما يكون بموافقة أصحابها مع بغضها، أي: مع بغض الحب والطاغوت، ومعرفة بطلانها، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الظَّغُوتَ﴾، فهؤلاء عبدوا الطاغوت أيضًا، ومن قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ وَالظَّغُوتِ﴾، وهو في الآية الأولى

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٣).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٨٩).

(٣) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبدالحميد الجهني (١٢٦).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٢٩).

أظهر؛ لأن هؤلاء أوتوا نصيباً من الكتاب، وإيتاؤهم نصيباً من الكتاب يقتضي أن عندهم علماً يعرفون به الحق من الباطل، ويميزون به الغي من الرشاد، ومع ذلك حصل منهم الإيمان بالجبت والطاغوت، فالإيمان بالجبت والطاغوت يكون باعتقاد القلب، ويكون أيضاً بموافقة أصحابها، ولو كان مبغضاً لها وكارهاً ويعلم بطلانها، لكنه وافقهم لمصلحة وحاجة، ففي هذه الحال يكون مؤمناً بالطاغوت^(١).

قال العلامة ابن عثيمين: «أما إيمان القلب واعتقاده، فهذا لا شك في دخوله في الآية، وأما موافقة أصحابها في العمل مع بغضها ومعرفة بطلانها، فهذا يحتاج إلى تفصيل، فإن كان وافق أصحابها بناء على أنها صحيحة فهذا كفر، وإن كان وافق أصحابها ولا يعتقد أنها صحيحة، فإنه لا يكفر، لكنه لا شك على خطر عظيم يخشى أن يؤدي به الحال إلى الكفر والعياذ بالله^(٢)، لكن كلامه رَحِمَهُ اللهُ لا يتفق مع تقارير إمام الدعوة وتلاميذه، فمقصودهم رَحِمَهُ اللهُ ظاهر، وهو أن الإيمان بالجبت هو موافقة أصحابها^(٣)، فقول المصنف: وفيه معرفة الإيمان بالجبت والطاغوت في هذا الموضع، هل هو اعتقاد قلب، أو هو موافقة أصحابها مع بغضها ومعرفة بطلانها؟ أي: فالإيمان بالجبت والطاغوت في هذا الموضع هو موافقة أصحابها مع بغضها، ومعرفة بطلانها، كفعل علماء السوء مع أهل الحق، حرفة يهودية، ووراثة غشبية^(٤).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٨٣).

(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبيخي (٣٤٦).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٧٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ: أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ].

أي: أن هذا جرى منهم، وأن الله لعنهم، وإذا كان وقع منهم فلا بُدَّ أن يقع في هذه الأمة مثله، وهذا هو الشاهد للترجمة^(١)، وهذا القول منهم كفر وردّة؛ لأن من زعم أن الكفار الذين يعرف كفرهم أهدي سبيلاً من المؤمنين، فإنه كافر لتقديمه الكفر على الإيمان^(٢)، فهذا من أسباب كفرهم ولعنهم كونهم فضلوا المشركين على المؤمنين، وهم يعلمون أن المؤمنين أفضل منهم وأهدى سبيلاً، ولكن الحسد والكبر هو الذي حملهم على ذلك^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: وَهِيَ الْمَقْصُودُ بِالتَّرْجَمَةِ: أَنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ].

أي: الإيمان بالجبوت والطاغوت، وتفضيل دين المشركين على دين المسلمين، وعبادة الطاغوت، وبناء المساجد على القبور^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ^(٥) بِوُقُوعِهَا؛ أَعْنِي: عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ، فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي جُمُوعٍ كَثِيرَةٍ].

أي: كما دل عليه حديث ثوبان: «حتى تعبد فئام من أمتي الأوثان»^(٦).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٤٨٤).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٥٨٩).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٣).

(٥) في نسخة العصيمي: [تَصْرِيحُهُ].

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: الْعَجَبُ الْعَجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلُ الْمُخْتَارِ، مَعَ تَكْلَمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ^(١) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، [وَأَنَّ^(٢)] الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِيهِ: أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمَ النَّبِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدَّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ مَعَ التَّضَادِّ الْوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَتَبِعَهُ فِتْنَامٌ كَثِيرَةٌ^(٣)].

أي: أن هذا لشيءٌ عجيب، كيف يؤمن المختار بن أبي عبيد بأن محمداً خاتم النبيين ليس بعده نبي، ثم يدعي أنه نبي، ويُتَّبَعُ على ذلك مع هذا التناقض البيِّن؟ ولكن هذا مصداق الحديث المذكور في الباب^(٤)، ولا شك أن هذه المسألة من العجب العجائب أن يدعي النبوة وهو يؤمن أن القرآن حق، وفي القرآن أن محمداً ﷺ خاتم النبيين، فكيف يكون صادقاً، وكيف يُصَدَّقُ مع هذا التناقض؟ ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور^(٥)، وهذا يفيد أنه من تكلم بالشهادتين واعتقد مضمونهما ظاهراً فقد يقع منه ما يُخالف هاتين الشهادتين، وينقض هاتين الشهادتين^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: الْبَشَارَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ].

أي: لا يذهب حتى لا يبقى عليه إلا الواحد بعد الواحد كما حصل فيمن

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [أنه].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة دغش: [كثير].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٣).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٨٤).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قبلنا، بل لا تزال عليه طائفة منصورة كما في حديث ثوبان^(١)؛ يعني: لا تزال عليه طائفة من هذه الأمة منصورة إلى يوم القيامة^(٢)، وهذا من رحمة الله بهذه الأمة بل بالناس جميعاً؛ لأن بقاء الحق بينهم ظاهراً من أسباب الأمان من الوقوع في الشرك والمضلات، وأن الحق لا ترفعه القوة مهما عتت^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: الْآيَةُ الْعُظْمَى^(٤): أَنَّهُمْ مَعَ قَلَّتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ].

أي: كما دلَّ عليه الحديث^(٥)، وهذه آية عظمية: أن الكثرة الكاثرة من بني آدم على خلاف ذلك، ومع ذلك لا يضرّونهم^(٦)، وهذا لا يكون إلا بتأييد الله عَزَّجَلَّ ونصره، فالله جَلَّوَعَلَا كتب لهم البقاء، فبقاؤهم بإبقاء الله عَزَّجَلَّ، وإلا لو نظر الإنسان للأسباب المادية لكان زوال الحق منذ أزمان بعيدة؛ لكثرة المتسلط على الحق والدّاعي للباطل، لكن الله جَلَّوَعَلَا يحفظ هذا الدين ويعلي رايته، ويبعث من يجدده على رأس كل مائة سنة^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ^(٨)].

الشرط هو: الحفاظ والبقاء على هذه الصّفة من الظهور والنصر حتى تقوم

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٨٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) في نسخة دغش: [العظيمة].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٤).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٨٥).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٨) في نسخة دغش: [أن ذلك إلى أشراط الساعة]؛ وفي نسخة العصيمي: [أن ذلك من أشراط الساعة].

الساعة^(١)؛ أي: ساعتهم، وهو وقت موتهم إذا أرسل الله الريح التي تقبضهم في آخر الزمان ثم لا يبقى إلا شرار الخلق فعليهم تقوم الساعة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَا فِيهِ^(٣) مِنْ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، مِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ زَوَى لَهُ [الْأَرْضَ، فَرَأَى]^(٤) الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ. وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَنْزَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الْاِثْنَتَيْنِ، وَإِخْبَارُهُ: بِأَنَّهُ مُنِعَ الثَّلَاثَةَ، وَإِخْبَارُهُ: بِوُقُوعِ السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذْ وَقَعَ، وَإِخْبَارُهُ: بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبْيِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَخَوْفِهِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُضِلِّينَ، وَإِخْبَارُهُ: بِظُهُورِ الْمُتَنَبِّئِينَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِخْبَارُهُ: بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ.

وَكُلُّ هَذَا وَقَعَ كَمَا [قَالَ وَ]^(٥) أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، [مِنْ]^(٦) أَبْعَدَ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُولِ.

قوله: (ما فيهن من الآيات العظيمة)؛ أي: التي دلَّ عليها حديث ثوبان.

قوله: (منها: إخباره بأن الله زوى له الأرض فرأى المشارق والمغارب، وأخبر بمعنى ذلك، فوقع كما أخبر، بخلاف الجنوب والشمال)؛ أي: أن الفتوحات امتدت في المشرق والمغرب فوقع كما أخبر بخلاف الجنوب والشمال فلم تمتد فيه.

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٤).

(٣) في نسخة الحبيشي: [ما فيهن].

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي.

قوله: (وإخباره بأنه أُعطي الكنزين)؛ أي: كنز قيصر وكسرى، فوق كما أخبر فأخذهما المسلمون في زمن الخلفاء الراشدين.

قوله: (وإخباره: بإجابة دعوته لأُمته في الاثنتين)؛ أي: أن لا يهلكوا بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم.

قوله: (وإخباره: بأنه مُنع الثالثة)؛ أي: أن لا يسلط بعضهم على بعض ويهلك بعضهم بعضًا؛ فمُنِع ذلك فسلط بعضهم على بعض.

قوله: (وإخباره: بوقوع السيف، وأنه لا يرفع إذا وقع)؛ أي: وهكذا وقع، فإنه لما قُتل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقع السيف ولم يرفع، ولكنه يَقْلُ تارة ويكثر أخرى.

قوله: (وإخباره: بظهور المتنبيين في هذه الأمة)؛ أي: فوق ذلك، مثل: خروج الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، والمختار بن أبي عبيد وأمثالهم.

قوله: (وإخباره: ببقاء الطائفة المنصورة)؛ أي: القائمين بالحق الذين هم على الحق.

قوله: (وكل هذا وقع كما قال وأخبر، مع أن كل واحدة منها من أبعد ما يكون في العقول)؛ أي: لكونه غيبًا لا يعلمه إلا الله^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ: حَصْرُهُ^(٢) الْخَوْفَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ

الْمُضِلِّينَ].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٤-١٥٥).

(٢) في نسخة أسامة، والحبيشي: [حَصْرُ].

أي لقوله: «وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين»، وهم: العلماء والأمرء والعباد إذا خالفوا الصراط المستقيم^(١)، فالمراد بالأئمة المضلين: الذين يقودون الناس بالشرع، والذين يأخذون الناس بالقهر والسلطان، فيشمل الحكام المفسدين، والعلماء المضلين، الذين يدعون أن ما هم عليه شرع الله، وهم أشدُّ الناس عداوة له^(٢)، فالأئمة المضلون هم الذين اتخذهم الناس أئمة، إما من جهة الدين، وإما من جهة ولاية الحكم، وهؤلاء الأئمة المضلون يملكون زمام الناس، فيُضلون الناس بالبدع والشركيات، ويحسنونها لهم حتى تغدو في أعينهم حقاً؛ وكذلك أصحاب النفوذ وأصحاب الحكم فإنهم إذا كانوا مُضلين فإن بيدهم الأمر الذي يجعلهم يفرضون على الناس أموراً ويلزمونهم بأشياء مضادة للشرع، وقد وقع في هذه الأمة ما خاف منه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فكثُر في الأمة الأئمة المضلون من جهة الاتباع، والأئمة المضلون من جهة الطاعة^(٣)؛ فالمراد من قوله: (الأئمة المضلين)؛ بيان تعظيمه، فهو من أعظم ما يُخاف على الأمة، وإلا فهناك أشياء خافها النبي ﷺ على أمته، فالمراد: تعظيم المخوف منه لا حصر الخوف على المذكور فيه^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ].

أي لقوله: «حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين وحتى تعبد فئام من

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٧٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧٩).

(٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

أمّتي الأوثان»؛ أي: يلحقون بالمشرّكين ويرتدون عن الإسلام برغبتهم^(١)؛ يعني: أن عبادة الأوثان لا تختص بالركوع والسجود لها، بل تشمل اتباع المضلّين الذين يحلّون ما حرم الله فيحله الناس، ويحرّمون ما أحلّه الله فيحرّمه الناس^(٢)؛ فهو لا يقتصر على صورة معينة، بل يشمل كل صرف عبادة لهؤلاء، فكل من صرف عبادة لهؤلاء فإنه قد وقع في عبادتهم، ومن عبادتهم موافقة أصحاب هذه الأصنام على ما هم عليه من الشرك والكفر؛ لأن ذلك إيمان بالطاغوت^(٣)، فعبادة الأوثان لا تختص بالأصنام؛ بل تكون بغير ذلك أيضًا؛ كالواقع من جعل قبور الصالحين مساجد^(٤).



-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٥).
 (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٨٨).
 (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣١).

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي السَّحْرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾
[البقرة: ١٠٢].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قَالَ عُمَرُ: «الْجِبْتُ: السَّحَرُ، وَالطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ» ^(٢).

وَقَالَ جَابِرٌ: «الطَّوَاعِيتُ: كُفَّاهُنَّ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾. [النساء: ٤٣]؛ ووصله سعيد بن منصور في «سننه»، كتاب: التفسير، تفسير سورة النساء، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ١٢]، برقم (٦٤٩)؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٨/ ٤٦٢). قال ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٢٥٢): «قوله: [الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان]. وصله عبد بن حميد في تفسيره، ومسدد في مسنده، وعبد الرحمن بن رسته في كتاب الإيمان، كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن فائد عن عمر مثله وإسناده قوي»؛ وينظر: مختصر صحيح البخاري، للألباني (٣/ ١٥٦)؛ وقال في النهج السديد (١٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٠): «ضعيف».

وَاحِدٌ»^(١).

[و]^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». [أَخْرَجَاهُ]^(٣) (٤).

وَعَنْ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا: «حَدَّثَ السَّاحِرُ: ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٤١٨/٥)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٧٦/٣)، قال ابن حجر في فتح الباري (٢٥٢/٨): «قوله: [وقال جابر: كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها في جهنمة واحد وفي أسلم واحد وفي كل حي واحد كهان ينزل عليهم الشيطان]. وصله بن أبي حاتم من طريق وهب بن منه قال سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت فذكر مثله»؛ وقال في النهج السديد (١٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند صحيح عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٥): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٠): «حسن».

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ آلَيْتَمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، برقم: (٢٧٦٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم: (٨٩).

(٥) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الحدود عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في حد الساحر، برقم: (١٤٦٠)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الحدود، حد الساحر، برقم: (٨٢٧٢)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

قال ابن حجر في فتح الباري (٢٣٦/١٠): «وأما ما أخرجه الترمذي من حديث =

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِةَ قَالَ: «كَتَبَ [إِلَيْنَا] ^(١) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ». قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ ^(٢).

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا أَمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا؛

جندب رفعه قال: (حد الساحر ضربه بالسيف) ففي سنده ضعف؛ وضعفه الألباني في الضعيفة (١٤٤٦)؛ وقال في النهج السديد (١٤١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي، وصحح وقفه، وهو الصواب»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف، والصواب وقفه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١١): «ضعيف مرفوعاً، والصواب وقفه».

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، برقم (٣١٥٦)، ولم يذكر قتل السحرة، قال: «حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت عمراً، قال: كنت جالساً مع جابر بن زيد، وعمرو بن أوس فحدثهما بجملة، -سنة سبعين، عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج زمزم-، قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية، عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة، فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس»، وأورده الحميدي في الجمع بين الصحيحين (١٨٧/١) مطولاً، ونصه: «عن بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ -ويقال: ابن عبد- قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فجاء كتاب عمر قبل موته بسنة: أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مُحَرَّمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَانْهَمُّوا عَنِ الزَّمَمَةِ. فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ...»، ثم قال: «اختصره البخاري فأخرج المسند منه، والتفريق بين كل ذي محرم من المجوس فقط، وأخرجه أبو بكر البرقاني بطوله كما أوردناه، وهو مشهور من حديث ابن عيينة كذلك». والحديث أخرجه بهذا التمام: الإمام أحمد في «مسنده»، مسند العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم، برقم: (١٦٧٩)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في أخذ الجزية من المجوس، برقم: (٣٠٤٣)؛ وصححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال في النهج السديد (١٤٢): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٨): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٢): «صحيح موقوف».

وَكَذَلِكَ^(٢): صَحَّ عَنْ جُنْدُبٍ^(٣).

قَالَ أَحْمَدُ: «عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»^(٤)»^(٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ.

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، بَابُ تَكْفِيرِ السَّاحِرِ وَقَتْلِهِ إِنَّ كَانَ مَا يَسْحَرُ بِهِ كَلَامٌ كُفِّرَ صَرِيحٌ، برقم: (١٦٥٩٥)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: اللقطة، باب قتل الساحر، برقم: (١٨٧٤٧)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الديات، الدم يقضي فيه الأمراء، برقم: (٢٨٤٩١). قال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصحَّحه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٩): «صحيح»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٢): «صحيح موقوف على حفصة».

(٢) في نسخة أسامة، والعصيمي: [وكذا].

(٣) أخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الحدود، حكاية رجل سحر النبي ﷺ، برقم: (٨٢٧٤)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الحدود، ما قالوا في الساحر ما يصنع به، برقم: (٢٩٥٨٠)؛ قال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: «وهذا إسناد موقوف صحيح إلى الحسن، وقد توبع»؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصحَّحه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٩): «صحيح بطرقة»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٣): «صحيح موقوف من فعل جندب بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٤) في نسخة العصيمي: [من أصحاب رسول الله].

(٥) ذكره الخلال في أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل (٤٢٦/١)، تحقيق: سيد كسروي حسن، ولفظه: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فعله ثلاثة من أصحاب رسول الله، ﷺ، في قتل الساحرة».

الثالثة: تَفْسِيرُ الْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

الرابعة: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ.

الخامسة: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ الْمُؤَبَّاتِ الْمَخْصُوصَةِ^(١) بِالنَّهْيِ.

السادسة: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ.

السابعة: [أَنَّهُ]^(٢) يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ.

الثامنة: وُجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ بَعْدَهُ؟!.



(١) في نسخة الحبشي، وأسامة: [الْمَخْصُوصَاتِ].

(٢) زيادة من نسخة الحبشي، وأسامة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي السَّحْرِ].

السَّحْرُ

قوله: (باب: ما جاء في السحر)؛ أي: والكهانة^(١)؛ يعني: ما جاء فيه من الوعيد الشديد، وبيان منافاته للتوحيد، وتكفير فاعله^(٢)؛ أي: ما جاء من الدليل على أنه كفر منافٍ للإيمان والتوحيد^(٣).

وقيل: المراد بالترجمة: باب: ما جاء في بيان السحر، وأنواعه، وحكمه^(٤)؛ يعني: باب: ما جاء من النصوص، ويستنبط من ذلك حكمه، والمصنف فيما يظهر أنه يرى أنَّ السحر من الشرك، وأنه ينافي التوحيد، وهذا يؤخذ من استدلاله بالآية بعد الترجمة^(٥)، ولم يجزم المصنف بالحكم، ولعل ذلك: إما لأن الحكم ظاهر وبين؛ وإما لأن المسألة فيها تفصيل؛ ولذا أعقب هذا الباب بباب آخر بين فيه بعض أنواع السحر، مما يسمى في اللغة سحراً، وليس هو السحر المحرم الذي هو شرك، وإن كانت النصوص التي ساقها في السحر المحرم الذي هو شرك أكبر^(٦).

- (١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣١٥).
- (٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٨٦)؛ والدر النضيد، سليمان الحمدان (٢٠٧).
- (٣) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (١٤٦).
- (٤) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين بن محسن (٣١٣).
- (٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٥٩٢/١).
- (٦) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (٩٩).

والذي ذكره المصنف في هذا الباب من النصوص على نوعين:

النوع الأول: في حكم السحر.

والثاني: في حكم الساحر^(١).

فالمصنف عقد هذا الباب لبيان ما جاء في حكم السحر والساحر^(٢).

والسحر ليس له حقيقة شرعية؛ وإنما له حقيقة اصطلاحية، وهو ما اصطلاح عليه السحرة عند العرب من طرائق التطيب والدواة، فالسحر موجود قبل أن يأتي الدين فلا يكون له حقيقة شرعية، وإنما له حقيقة اصطلاحية، يعني: بحسب ما تواطأ عليه المشتغلون به وهم السحرة، وكان ابتدأه تطبياً ثم اتسع، والحقيقة الشرعية تختص بما وضع في الشريعة للتعبد، كالصلاة والصيام والزكاة، ولا يقال فيما خرج عن حقائق الشريعة: شرعاً، ولذا نقول حقيقة السحر اصطلاحاً أنه: رقى يُنفث فيها مع الاستعانة بالشياطين، وهذا المعنى للسحر هو المراد عند الإطلاق في خطاب الشرع، وربما وقع مراداً به معناه اللغوي، وهو: ما خفي ولطف سببه، وسيأتي بيانه في موضع مستقبل^(٣)، والسحر في اللغة يطلق على أشياء كثيرة، منها ما يكون من جهة المقال، ومنها ما يكون من جهة الفعل، ومنها ما يكون من جهة الاعتقاد، وسيأتي في هذا

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٤٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٢٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٣).

قال ابن قدامة في الكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ٦٤): «السحر: عزائم ورقى وعُقَد تؤثر في الأبدان، والقلوب، فيمرض، ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه، ويأخذ أحد الزوجين عن صاحبه».

الباب وفي الباب الذي بعده ما يتصل بذلك، فهناك شيء قد يكون في الظاهر أنه سحر، ولكنه في الباطن ليس بسحر، وهذا ليس الكلام فيه، وإنما الكلام فيما كان من السحر بالاستعانة بالشياطين، وباستخدام الرقى والتعويدات والعقد والنفث فيها^(١)، فالسحر الذي هو كفر وشرك أكبر بالله جَلَّوَعَلَا هو: استخدام الشياطين والاستعانة بها لحصول أمر بواسطة التقرب لذلك الشيطان بشيء

(١) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الساحر يُكفر بسحره؛ وبعض العلماء يقول: السحر قسمان -كقول الشافعي وغيره- منه ما يكون بالاستعانة بالشياطين فهذا كفر وشرك أكبر، ومنه ما يكون بالأدوية والتدخينات فهذا فسق ومحرم ولا يكفر فاعله إلا إذا استحلّه، وعند التحقيق يتبين أنه ليس بين القولين اختلاف، فإن من لم يُكفره لظنه أنه يتأتى بدون الشرك، وليس كذلك، بل لا يتأتى السحر الذي من قبل الشيطان إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سمّاه الله كفرًا في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ مِنْ أَحَدٍ حَقًّا يَقُولَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه فليس بسحر، وإن سُمي سحرًا؛ فهذا التقسيم من الشافعي ومن تبعه، هو من جهة الواقع، يعني: نظروا في الذين يمارسون ذلك، فمنهم من يقول إنه ساحر وليس كذلك من حيث النظر الشرعي؛ يعني: أنه ليس السحر الذي وصف في الشرع، فيقول: هو ساحر، وهو يستخدم أدوية وتعويدات، وفي الحقيقة هو مشعوذ، ولا يصدق عليه اسم الساحر، وهذا فيما يفعل يؤثر عن طريق الأدوية. وأما الصرف والعطف؛ يعني: جلب محبة امرأة لزوجها، أو صرف محبة المرأة لزوجها، أو العكس، فهذا من القسم الأول؛ لأنه من نواقض الإسلام، فالسحر من نواقض الإسلام؛ لأنه شرك بالله ومنه الصرف والعطف؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يصل إلى روح وقلب من يراد صرفه أو العطف إليه إلا بالشرك؛ لأن الشيطان هو الذي يؤثر على النفس ولن يخدم الشيطان الإنسي الساحر إلا بعد أن يشرك بالله، جَلَّوَعَلَا.

فتحصل أن السحر بجميع أنواعه فيه استخدام للشياطين واستعانة بها، والشياطين لا تخدم إلا من تقرب إليها بالذبح، أو بالاستغاثة، أو بالاستعاذة، ونحو ذلك؛ يعني: أن يصرف إليها شيئًا من أنواع العبادة.

ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٧٩)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٦).

من أنواع العبادة، فحقيقة السحر: أنه استخدام للشياطين في التأثير، ولا يمكن للساحر أن يصل إلى إنفاذ سحره حتى يكون متقرباً إلى الشياطين، فإذا تقرب إليها خدمته شياطين الجن بأن أثرت في بدن المسحور، فلكل ساحر خادم من الشياطين يخدمه، ولكل ساحر مستعان به من الشياطين، فلا يمكن للساحر أن يكون ساحراً على الحقيقة إلا إذا تقرب إلى الشياطين؛ ولهذا فإن السحر شرك بالله جلَّ وَعَلَا^(١)، وبهذا يتبين أن العلماء يتفقون على أن الساحر الذي يتصل بالشياطين كافر؛ لأنه لا بُدَّ أن يُشرك بالله، وإنما الخلاف أو التفصيل في حكم الساحر الذي لا يتصل بالشياطين^(٢).

مقصود الترجمة:

بيان ما جاء في السحر من الوعيد الشديد، ومنافاته للتوحيد؛ لأنه لا يمكن إلا مع تأليه الشياطين والتعلق بها، وما يتضمنه من ادعاء علم الغيب^(٣).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

لما كان السحر من أنواع الشرك، إذ لا يأتي السحر بدونه، عقد له المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد؛ ليبين ذلك تحذيراً منه، كما ذكر غيره من أنواع الشرك^(٤)، فلما ذكر المصنف في الأبواب السابقة أنواعاً من الشرك ووسائله، وكان السحر نوعاً من أنواع الشرك، لأنه لا يتأتى بدون الشرك، ولا ينفك عن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٥-٢٨٦).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٦٠).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٧٧٦).

الشرك؛ أراد المصنف أن يبين أن السحر مناف للتوحيد، فإنه وضع هذا الكتاب لبيان التوحيد ولذكر المضادات له أو المنقصات له؛ لأنها تنافيه، فالمناسبة: أن السحر مضادٌ للتوحيد، وما كان مضاداً له يكون مفسراً له؛ لأن الأشياء تتبين بضدها، والتفسير قد يكون بإيضاح الجمل لغة واصطلاحاً وتبيين ذلك، وقد يكون بذكر ضده ^(١)؛ فالسحر أحد أنواع الشرك الأكبر بالله جَلَّ وَعَلَا، فمناسبتة ظاهرة؛ لأنه مضادٌ لأصل التوحيد ^(٢)؛ وهذا الباب وستة أبواب بعده يتكلم فيها المصنف عن موضوع الغيبات، وعن الطرق التي يستخدمها أهل الجاهلية في استجلاب الغيب بزعمهم، وعن حكم من صدق ذلك، أو سألهم عن ذلك، ووجه إدخال المصنف لهذه الأبواب في كتاب التوحيد: أن هذه الأمور مخالفة للتوحيد إما أصلاً، وإما كملاً ^(٣)؛ فوجه إدخال السحر في أبواب التوحيد؛ أن كثيراً من أقسامه لا يتأتى إلا بالشرك، والتوسل بالأرواح الشيطانية إلى مقاصد الساحر، فلا يتم للعبد توحيدٌ حتى يدع السحر كله، قليله وكثيره، ولهذا قرنه الشارع بالشرك، فالسحر يدخل في الشرك من جهتين:

الأولى: من جهة ما فيه من استخدام الشياطين، ومن التعلق بهم، وربما تقرب إليهم بما يحبون ليقوموا بخدمته ومطلوبه.

والثانية: من جهة ما فيه من دعوى علم الغيب، ودعوى مشاركة الله في علمه، وسلوك الطرق المفضية إلى ذلك، وذلك من شعب الشرك والكفر ^(٤).

(١) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/٥٩٢، ٦١٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٥).

(٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن بن ناصر السعدي (١١٧).

مناسبة هذا الباب للأبواب التي قبله:

لما بين المصنف في الأبواب السابقة السبب الأول من أسباب الوقوع في الشرك في بني آدم، وهو تعظيم القبور والتبرك بها؛ شرع رَحِمَهُ اللهُ في ذكر السبب الثاني في وقوع الشرك في بني آدم، وهو تعظيم الكواكب التي يجعلونها ستاراً لسحرهم^(١)، فالأبواب السابقة في الشرك العملي ووسائله، وهذا الباب وستة أبواب بعده في الشرك الاعتقادي^(٢).

فلما فرغ المصنف من ذكر نوع من أنواع الشرك انتقل إلى نوع آخر مستقل من أنواع الشرك وهو ما يتعلق بالسحر، فالشرك أنواع: منها ما يتعلق بتعظيم المقبورين الصالحين، وتعظيم قبورهم، والعبادة عند قبورهم، والفتنة بهم وبتمثيلهم، ومنها ما يكون بغير ذلك، فذكر ضرباً من ضروب الشرك التي يحصل بها الفتنة لكثير من الناس^(٣).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أنَّ السحر سببٌ من أسباب وقوع بعض هذه الأمة في عبادة الأوثان^(٤).



-
- (١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٣٥١).
 - (٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢٠٧).
 - (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 - (٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٦٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]].

الشَّحْج

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة؛ فذكر في الباب آيتين وحديث وثلاثة آثار عن الصحابة في أن الساحر يُقتل، فالدليل الأول هذه الآية المذكورة، ومراد المصنف من إيراد الآية: أن الله تعالى نفى مطلق النصيب عن الساحر والسحر، فهو كفرٌ به سبحانه^(١).

وهذه الآية هي خبرٌ عن اليهود في استعمالهم السحر، وهي جزء من آية السحر التي ذكر الله جَلَّ وَعَلَا فيها اتباع اليهود لما تتلوه الشياطين على ملك سليمان حيث قال تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوْتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فذكر الله جَلَّ وَعَلَا في هذه الآية اتباع اليهود للسحر الذي تتلوه؛ أي تأخذه وتعمل به وتتبعه الشياطين، ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَنَ ۖ﴾؛ يعني: في ملكه، وهذا النوع من السحر حَكَمَ الله جَلَّ وَعَلَا عليه بالكفر في قوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، وهذا يدل على أن السحر المأخوذ المتلقى عن الشياطين كفر أكبر؛ لأن الله حكم بكفر صاحبه، ثم بيّن وجه الكفر فقال: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾، فجعل تعليم السحر من الكفر^(٢)، وتعلمه أيضًا من الكفر لقوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٢٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

تَكْفُرُ^(١)، وهذا ظاهرٌ في كفره^(٢)؛ فالآية فيها أدلة تدل على أن السحر كفر؛ ولكن المصنف اقتصر على آخرها^(٣)، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾؛ أي: ولقد علم اليهود الذين استبدلوا ما تتلوا الشياطين من السحر بكتاب الله أن من فعل فعلهم^(٤)، واشترى السحر؛ أي: تعلمه^(٥)، واعتاضه وفعله واستعمله^(٦)، أنه ليس له في الآخرة من حظ ولا نصيب، وهذه الآية أكد الله جَلَّوَعَلَا فيها الحكم المذكور بثلاثة مؤكدات: بالقسم المقدر في قوله: ﴿وَلَقَدْ﴾، و(اللام الموطئة للقسم)، و(قد)، فهذا كله تأكيد للحكم الذي تضمنته هذه الآية، وكل من ليس له في الآخرة من خلاق، فمقتضاه أن عمله حابط باطل، لكن إما أن ينتفي النصيب انتفاء كلياً فيكون

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٦٨).

(٢) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (١٤٦). فتعلم السحر وفهم كيف يكون، وكيف يعمل السحر، كل هذا لا يمكن أن يكون إلا بالكفر والشرك، لكن هناك مراتب: إحداها: أن يتعلم ذلك نظراً ولا يعمل، والثانية: أن يتعلمه ويعمله ولو مرة، وهناك مرتبة الساحر الذي يتعلم ويعمل به دائماً، وحكم هذه المراتب أنها كفر، لقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ شَيْءٍ يَقُولَانِ إِنَّمَا نَحْنُ وَشْنُءٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾، فدل على أن تعلمه بمجرد كفر؛ فالصحيح أن تعلم السحر ولو بدون عمل شرك وكفر بالله جَلَّوَعَلَا بنص الآية؛ لأنه لا يمكن أن يتعلم السحر إلا بتعلم الشرك بالله جَلَّوَعَلَا، وكيف يُشرك، وإذا تعلم الشرك فهو مشرك بالله جَلَّوَعَلَا. بل قد نظرت في بعض كتب السحر، فوجدت أن الساحر بحسب ما وصّف ذلك الكاتب، لا يصل إلى حقيقة السحر وتخدمه الجن كما ينبغي حتى يُهين القرآن، ويُهين المصحف، وحتى يكفر بالله، ويسب الله جَلَّوَعَلَا ونبيه، وهذا قد ذكره بعض من اطلع على حقيقة الحال.

ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٧-٢٨٨).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في فهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٩٧).

(٤) فتح الله الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٣/ ١٠٣٦).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٩١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٣٣).

العمل كفرًا، أو ينتفي كمال النصيب فيكون فسقًا^(١)؛ كما أن نفي الخلاق، وهو نكرة، مع تأكيد النفي بـ(من) الاستغراقية؛ دليل على أن تعاطي هذا السحر جرم كفر أو دونه، فلذلك لم يكن لمتعاطيه حظ من الخير في الآخرة، وإذا انتفى كل حظ من الخير ثبت الشر كله؛ لأن الراحة من الشر خير، وهي حالة الكفاف وقد تمنّاها الفضلاء أو دونه خشية من الله تعالى^(٢)؛ فدلّت الآية على تحريم السحر، وهو كذلك، بل هو محرم في جميع أديان الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٣)، فهذا القدر من الآية الذي أورده المصنف يدل على كفر الساحر من وجهين:

الأول: عموم قوله: ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾؛ فالساحر ومن تعلّم السحر اشترى السحر، أي: أخذ السحر وبذل توحيده عوضًا، فالثمن: هو التوحيد والإيمان بالله وحده، والمثمن: هو السحر، وهذا ظاهر في أن الساحر قد جعل دينه عوضًا عن ذلك الذي اشتراه وتعلّمه وعمل به^(٤)، فهو أخذ السحر بدل الإيمان، وهذا يدل على أن الإيمان لا يجامع السحر، فإذا وجد السحر فقد الإيمان، وإذا كان الإيمان موجودًا، فلا يكون هناك سحر؛ لأنهما متضادان^(٥).

والثاني: لقوله: ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ وهذا الوعيد لم يُطلق إلا فيما هو كفر لا بقاء للإيمان معه، فإنه ما من مؤمن إلا ويدخل الجنة، وكفى بدخول الجنة خلًا، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة^(٦).

والمقصود أن هذه الآيات تُفيد أن السحر كفر؛ لأن السحر الحقيقي لا

-
- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٩١).
 - (٢) التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور (١/ ٦٤٦).
 - (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٧٨).
 - (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٩).
 - (٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٥٩٨).
 - (٦) معارج القبول، حافظ الحكمي (٢/ ٥٥٤).

ينفك عن الشرك، فلا يقع إلا بواسطة الشياطين، وهم لا يرضيهم إلا الكفر والشرك^(١)، لكن من استدل بهذه الآية على أن جميع أنواع السحر كفر في استدلاله نظر؛ لأن الآية مذكورة في نوع منه، وهو ما تتلوه الشياطين على ملك سليمان، وأما ما عدا ذلك؛ فإن في الاستدلال بهذه الآية على أنه كفر نظرًا، لا سيما وأن السحر ورد إطلاقه على ما ليس بكفر بلا إشكال، كالنميمة فإنه يطلق عليها السحر ولكنها ليست بكفر^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها بيان حكم السحر وأنه كفر، ولكن هذا لا يصلح أن يكون في عموم أنواعه وأصنافه؛ بل هو في السحر المتلقى عن الشياطين، وهو واضح لمن تأمل الآية، فإنها واضحة في الدلالة على هذا^(٣)؛ فمناسبة الآية للباب: أنها دلّت على أن السحر كفر^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ حكمًا على من اتخذ السحر؛ فإن الضمير في قوله: ﴿أَشْرَبُهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] عائد إلى من اتخذ السحر، ونفي الخلاق يراد به نفي الحظ والنصيب عند الله في الآخرة، ومن لا حظ له في الآخرة هو الكافر، فيكون السحر كفرًا، فدلت الآية على كون السحر كفرًا؛ لنفي الخلاق عن متعاطيه في الآخرة، ولا يُنفى إلا عن كافر خارج من الملة^(٥).

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٥٩٨).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٢٠).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(١): ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. قَالَ عُمَرُ: «الْجِبْتُ: السَّحَرُ، وَالطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ» ^(٢). وَقَالَ جَابِرٌ: «الطَّوَاعِيتُ: كُفَّانُ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٍ» ^(٣).

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وقد تقدّم الكلام عليها في الباب

- (١) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَّهً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣]؛ ووصله سعيد بن منصور في «سننه»، كتاب: التفسير، تفسير سورة النساء، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، برقم (٦٤٩)؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٨/ ٤٦٢). قال ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٢٥٢): «قوله: [الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان]. وصله عبد بن حميد في تفسيره، ومسدد في مسنده، وعبد الرحمن بن رسته في كتاب الإيمان، كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن فائد عن عمر مثله وإسناده قوي»؛ وينظر: مختصر صحيح البخاري، للألباني (٣/ ١٥٦)؛ وقال في النهج السديد (١٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٠): «ضعيف».
- (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: تفسير القرآن، سورة النساء، باب: قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَّهً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (٥/ ٤١٨)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٧٦)، قال ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٢٥٢): «قوله: [وقال جابر: كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها في جهيته واحد وفي أسلم واحد وفي كل حي واحد كهان ينزل عليهم الشيطان]. وصله بن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت فذكر مثله»؛ وقال في النهج السديد (١٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند صحيح عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٥): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٠): «حسن».

الذي قبله، ووجه إيرادها هنا ظاهر؛ لأن السحر من الجبت، كما قال عمر بن الخطاب^(١)؛ فمراد المصنف من إيراد الآية: أن اليهود آمنوا بالسحر والساحر، فهم كافرون بالله تعالى^(٢).

والإيمان هنا ليس مجرد التصديق بالوجود، فإننا نصدق بأن السحر موجود، وأن له حقيقة؛ وإنما معنى قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾؛ أي: يُقرّون، فهذا إيمان مستلزم للقبول والإقبال على هذين الأمرين^(٣)؛ وهذا في ذم أهل الكتاب، فإن أهل الكتاب لما آمنوا بالسحر ذمهم الله جَلَّوَعَلَا ولعنهم وغضب عليهم، لأنه يكثر السحر واستعماله فيهم؛ وإذا كان الله ذمهم ولعنهم وغضب عليهم لأجل ذلك، فهذا يفيد أنه من المحرمات، ومن الكبائر، وإذا كان فيه إشراك بالله جَلَّوَعَلَا فظاهر أنه شرك بالله جَلَّوَعَلَا^(٤).

قوله: **(قال عمر: الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان)**، هذا الأثر فيه معرفة الجبت والطاغوت، والفرق بينهما^(٥)، فالجبت يعود إلى العمل، والطاغوت يعود إلى العامل سواء كان شيطاناً أو كاهناً أو ساحراً أو نحو ذلك^(٦)، وهذا من أحسن ما قيل في التفريق بين الجبت والطاغوت: أن الجبت يُطلق على الأفعال، وأن الطاغوت يطلق على الأشخاص، ويشهد لهذا حديث قبيصة: **﴿إن العيافة والطرق والطيرة من السحر﴾**، وهذه كلها

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٨١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٢٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٩).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٨١).

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

أفعال، ويشهد له كذلك تفسير عمر؛ حيث فسّر الجبت بالسحر، وهو فعل، والطاغوت بالشیطان، وهو شخص^(١).

وقوله: **(الجبت: السحر)**، هذا من تفسير الشيء ببعض أفرادها، وهو معروف عند السلف، وإلا فإن معنى الجبت أعم، ومراده أن السحر داخل في الجبت، والجبت هو: الباطل، والسحر منه؛ لأنه باطل خلاف الحق^(٢)، وقوله: **(والطاغوت: الشيطان)**، هذا من باب التفسير بالمثل؛ لأنّ الطاغوت أعم من الشيطان، فالأصنام تعتبر من الطواغيت، والعلماء والأمرء الذين يضلون الناس يعتبرون طواغيت؛ لأنه طغوا وزادوا ما ليس لهم به حق^(٣).

فالجبت اسمٌ عام يشمل أشياء كثيرة كما تقدم، ومن أبرزها وأظهرها عند اليهود: السحر، فيؤمنون بالجبت، يعني: بالسحر، لأنه هو أظهر الأشياء عندهم؛ ويؤمنون بالطاغوت؛ يعني: بالشیطان، وهو كل ما توجهوا إليه بالطاعة، وبَعُد عن الحق وعن الصواب^(٤).

فالجبت والطاغوت في الأصل لفظان عامان لكل ما عبد من دون الله، وأكثر السلف على أنهما الشيطان والساحر والكاهن، والمصنف اقتصر على قول من فسّر الجبت بالسحر، والطاغوت بالكاهن؛ جرياً على تفسير الشيء بذكر بعض أنواعه لمناسبتها للباب^(٥).

-
- (١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (١٦٨).
 (٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٨٧)؛ وغاية المرید في شرح كتاب التوحيد، د. عبد الرحمن العقل (٢٥٨).
 (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٤٩٢).
 (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٩).
 (٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/٤٢٦).

وقوله: **(وقال جابر: الطواغيت: كهان)**، أراد أن الكهان من الطواغيت، وليس المراد الحصر، فهو من أفراد المعنى ^(١)، فهذا أيضًا من باب التفسير بالمثل؛ حيث إنه جعل من جملة الطواغيت الكهان، والكاهن، قيل: هو الذي يخبر عما في الضمير، وقيل: الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل ^(٢).

وقوله: **(كان ينزل عليهم الشيطان)**، أراد الجنس لا الشيطان الذي هو إبليس خاصة، فكانت تنزل عليهم الشياطين ويخبرونهم بما يسترقون من السمع، فيصدقون مرة ويكذبون مائة؛ وقوله: **(في كل حي واحد)**، **(الحي)** واحد الأحياء، وهم القبائل؛ أي: في كل قبيلة كاهن يتحاكمون إليه، ويسألونه عن الغيب ^(٣).

ووجه مطابقة الأثرين المذكورين في تفسير الآية للترجمة:

أولاً: على تفسير الجبت: بالسحر، يكون معنى الآية: (يؤمنون بالسحر وبالشيطان)؛ وهذا يبين علاقة الأثر بالباب؛ حيث إن موضع الشاهد من الآية هو قوله تعالى: ﴿بِالْجِبَّتِ﴾؛ فيكون وجه إيراد الآية هنا ظاهر؛ لأن السحر من الجبت، كما قال عمر بن الخطاب ^(٤).

وثانيًا: على تفسير جابر أن الطاغوت هو: الكاهن، وبينه وبين الساحر

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧٨٢)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣١٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٩٢).

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧٨٢-٧٨٣).

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧٨١)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٩٢)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبد الرحمن العقل (٢٥٨).

مشاركة في الاستعانة بالشياطين، فصَحَّ أن يكون دالًّا على المراد من جهة تفسير الطاغوت بالساحر؛ فتكون مطابقة هذا الأثر للترجمة ظاهرٌ من جهة: أن الساحر طاغوت من الطواغيت؛ لأنه إذ كان هذا الاسم يطلق على الكاهن، فالساحر أولى؛ لأنه أَشَرُّ وأخبث^(١).

مناسبة الآية للباب:

أنها تدل على تحريم تعاطي السحر، وذم فاعله السحر، وأنه من الجبت^(٢)؛ لأن مما ذمَّ الله به أهل الكتاب إيمانهم بالجبت والطاغوت، والسحر من ذلك، وإذا تقرر أن مما ذمَّ به الكفار إيمانهم بالسحر؛ دلَّ ذلك على أن الإيمان به وتعاطيه محرم^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبَّتِ وَالطَّغُوتِ﴾؛ وذكر المصنف في تفسيرها حديثين، أحدهما: قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الجبت: السحر)، والآخر: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (الطواغيت: كهان)، وكلا الأثرين يشملان السحر، فأما أثر عمر فهو مُصَرِّحٌ به في تفسير الجبت، وأما أثر جابر ففيه ذكر الكهان الذين يستعينون بالجن والشياطين، فيستعينون بهم عند السحر، والآية في ذم اليهود وعبهم بهذا؛ مما يدل على حرمة^(٤).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٧٨٣).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠٠)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٢٢).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٦٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٣٣)؛ والشرح الصوتي، صالح العصيمي، مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [و] ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». [أَخْرَجَاهُ] ^(٢) ^(٣).

الشَّحْجُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وقد جاء المصنف بهذا الحديث لأن فيه التصريح بأن السحر من الموبقات، أي: المهلكات؛ فدلَّ على عظم تحريمه ^(٤).

وقوله: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»؛ أي: ابعدوا، وهو أبلغ من قول: دعوا أو اتركوا؛ لأن النهي عن القربان أبلغ من النهي عن المباشرة ^(٥)، فإذا قيل: اجتنبه، يعني: اتركه مع البعد، فالاجتناب معناه أن تكون في جانب وهي في جانب آخر، وهذا يستلزم البعد عنها ^(٦)؛ فالاجتناب يعني: ترك الشيء وترك الأسباب الموصلة إليه ^(٧).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَيْتَتِي ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، برقم: (٢٧٦٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم: (٨٩).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٨٤)؛ وقرة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٣٧٠).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٩٤).

(٧) إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٤٧).

و(الموبقات): المهلكات، وسميت بذلك؛ لأنها تهلك فاعلها في الدنيا بما يترتب عليها من العقوبات، وفي الآخرة بالعذاب^(١).

والشاهد من الحديث: في قوله: «الشرك بالله والسحر»؛ حيث جعل السحر قريناً للشرك، فذكره بعده؛ لأنه منه، فجعله يلي الشرك؛ لأنَّ السحر في الغالب لا ينفك عن الشرك^(٢)، فَعَطَفُ السحر على الشرك بالله ليس عطفاً بين متغايرين في الحقيقة، وإنما هو عطفٌ بين خاص وعام للتنقيص عليه، فالسحر أحد أفراد الشرك، لأنه يكون بالسحر ويكون بغيره^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على تحريم عمل السحر وتعلمه وتعليمه، واعتباره من الكبائر المهلكة؛ لأن مبناه على الشرك بالله^(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في عده ﷺ السحر من السبع الموبقات؛ وهي الذنوب العظام المهلكات، فالسحر ذنبٌ عظيمٌ مُهلك لأنه من أفراد الكفر^(٥).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٧٨٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٣٥)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (١/ ٦٠٩).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٠).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠٢)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٢٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٤)؛ والشرح الصوتي، صالح العصيمي، مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا: «حَدَّثَ السَّاحِرُ: ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ»^(١).

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ قَال: «كَتَبَ [إِلَيْنَا]^(٢) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: «أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ»، قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرٍ^(٣).

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الحدود عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في حد الساحر، برقم: (١٤٦٠)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الحدود، حد الساحر، برقم: (٨٢٧٢)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. قال ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢٣٦): «وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال: (حد الساحر ضربه بالسيف) ففي سنده ضعف»؛ وضعفه الألباني في الضعيفة (١٤٤٦)؛ وقال في النهج السديد (١٤١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي، وصحَّح وقفه، وهو الصواب»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف، والصواب وقفه»؛ وكذلك قال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١١).

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، برقم (٣١٥٦)، ولم يذكر قتل السحرة، قال: «حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت عمرا، قال: كنت جالسا مع جابر بن زيد، وعمرو بن أوس فحدثهما بجالة، -سنة سبعين، عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج زمزم-، قال: كنت كاتبًا لجزء بن معاوية، عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة، فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس»، وأورده الحميدي في الجمع بين الصحيحين (١٨٧/١) مطولاً، ونصه: «عن بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ -ويقال: ابن عبدة- قال: كنت كاتبًا لجزء بن معاوية عم الأحنف، فجاء كتاب عمر قبل موته بسنة: أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مُحَرَّمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَانْهَيْهُمْ عَنِ الزَّمْزَمَةِ. فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ...»، ثم قال: «اختصره البخاري فأخرج المسند منه، والتفريق بين كل ذي محرم من المجوس فقط، وأخرجه أبو بكر البرقاني بطوله كما أوردناه، وهو مشهور من حديث ابن عينة كذلك». والحديث أخرجه بهذا التمام: الإمام أحمد في «مسنده»، مسند العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم، برقم: (١٦٧٩)؛ وأبو داود في =

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا أَمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا؛ فَقُتِلَتْ»^(١)، وَكَذَلِكَ^(٢): صَحَّ عَنْ جُنْدُبٍ^(٣). قَالَ أَحْمَدُ: «عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»^(٤) [٥].

الشَّجْ

= «سننه»، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: في أخذ الجزية من المجوس، برقم: (٣٠٤٣)؛ وصححه الألباني في صحيح أبي داود؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال في النهج السديد (١٤٢): «صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٨): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٢): «صحيح موقوف».

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، بَابُ تَكْفِيرِ السَّاحِرِ وَقَتْلِهِ إِنْ كَانَ مَا يَسْحَرُ بِهِ كَلَامٌ كُفِّرَ صَرِيحاً، برقم: (١٦٥٩٥)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: اللقطة، باب قتل الساحر، برقم: (١٨٧٤٧)؛ وابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب: الديات، الدم يقضي فيه الأمراء، برقم: (٢٨٤٩١). قال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٩): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٢): «صحيح موقوف على حفصة».

(٢) في نسخة أسامة، والعصيمي: [وكذا].

(٣) أخرجه الحاكم في «مستدرکه»، كتاب: الحدود، حكاية رجل سحر النبي ﷺ، برقم: (٨٢٧٤)؛ وابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب: الحدود، ما قالوا في الساحر ما يصنع به، برقم: (٢٩٥٨٠)؛ قال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: «وهذا إسناد موقوف صحيح إلى الحسن، وقد توبع»؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «صحيح»؛ وصححه الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٢٩): «صحيح بطرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٣): «صحيح موقوف من فعل جندب بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٤) في نسخة العصيمي: [من أصحاب رسول الله].

(٥) ذكره الخلال في أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل (٤٢٦/١)، تحقيق: سيد كسروي حسن، ولفظه: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَعَلَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي قَتْلِ السَّاحِرَةِ».

هذه الآثار عن ثلاثة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هي الدليل الرابع في الباب؛ وفيها بيان أن الساحر يُقتل، فبعد أن فرغ المصنف من بيان حكم السحر من حيث هو؛ انتقل إلى بيان حكم الساحر؛ فهذا شروعٌ في بيان ما جاء في عقوبة الساحر^(١).

وقوله: «**حد الساحر ضربةً بالسيف**»، هذا من كلام جندب؛ يعني: هو الذي استنبطه من الأدلة الشرعية، ومراد جندب: أن الساحر يُقتل ولا يُستتاب؛ لأن توبته لا تمنع ضرره، فقد يُظهر التوبة ويكذب، ويبقى ضرره على الناس، فمتى ثبت سحره وجب قتله؛ لئلا يضر الناس^(٢)؛ وهنا لم يُفرّق بين ساحر وساحر، ولم يأت في أدلة الكتاب والسنة التفصيل في اسم الساحر الذي يُحدّد، أو الذي وُصف بالكفر بين نوع ونوع من التأثير، فالأنواع التي يستخدمها السحرة مما يصدق عليها أنها سحر في التأثير، وفي الأمراض، وفي التفريق، وفي التأثير على العقول وعلى القلوب، ونحو ذلك من أنواع التأثير الخفي الذي يكون باستخدام الشياطين أو بأمور خفية، فهذا كله لا يُفرّق فيه بين فاعل وفاعل^(٣).

وقوله: «**الصحيح أنه موقوف**»، هذا هو الصواب في هذا الخبر كما قال الترمذي: أنه موقوف، ولكن له حكم الرفع، فإن هذا القول لا يُقال من قبل الرأي^(٤).

(١) ينظر: المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٧٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٣٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٠).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٣٨).

وأثر عمر الذي ذكره المصنف رواه أبو داود، وأصله عند البخاري، فعزو المصنف إلى البخاري يحتمل أنه أراد أصله لا لفظه^(١)؛ لأن وجود الأصل يسوغ المسامحة في عزوه إليه^(٢).

قوله: **(عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ)**؛ يعني: صحَّ أو جاء قتل الساحر عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ، يعني: عمر، وحفصة، وجندباً^(٣)، وهذه الآثار دالة على قتل السحرة، وقد تقدم في الأدلة ما يدل على أن الساحر كافر، وعلى ذلك فيقتل ردّة لا حداً^(٤)؛ لأن حقيقة السحر أنه لا بُدَّ أن يكون فيه إشراك بالله جلَّ وعلا، ومن أشرك بالله فقد ارتد وحل دمه وماله، والمصنف عقد هذا الباب: (باب ما جاء في السحر) لبيان تلك المسألة^(٥).

فهذه الآثار صريحة في قتل الساحر والساحرة، وفي الآثار أنه يُقتل ولا يُستتاب، فظاهره أنه يُقتل من غير استتابة، وهو كذلك على المشهور عن أحمد، وبه قال مالك؛ لأن الصحابة لم يستتيبوه، ولأنَّ علم السحر لا يزول بالتوبة؛ لأن التوبة لا تُزيل السحر من قلبه بعد تعلمه، ومن أجل دفع فساد؛ لأنه قد يُظهر التوبة وهو غير صادق، بل من أجل أن يتقي القتل؛ وعن أحمد

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٩٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٣٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٧٩٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٨)؛ وإعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٥٥)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٣).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٨٨، ٢٩١).

يستتاب، فإن تاب قُبِلت توبته وخُلِي سبيله، وبه قال الشافعي، لأن ذنبه لا يزيد على الشرك، والمشرِك يستتاب وتقبل توبته، فكذا الساحر، والأول أصح لظاهر عمل الصحابة، فلو كانت الاستتابة واجبة لفعلوها أو يَبْنوها، وأما قياسه على المشرِك فلا يصح؛ لأنه أكثرُ فسادًا من المشرِك، وهذا الخلاف إنما هو في إسقاط الحد عنه بالتوبة، أما فيما بينه وبين الله، فإن كان صادقًا قُبِلت توبته^(١).

مناسبة الآثار للباب:

أن فيها بيان رأي الصحابة المذكورين في أن حدَّ الساحر القتل، وأن الساحر يُقتل مطلقًا من غير استتابة ولا تفصيل^(٢)، فتوبته لا تُقبل في الظاهر، وهذه الآثار لا يُعلم لها مخالف وقد اشتهرت فكان إجماعًا سكوتيًا^(٣)؛ وهذا يدل على خطورة السحر، وأنه من أعظم الكبائر^(٤).

ووجه دلالة هذه الآثار على مقصود الترجمة:

في قتل الساحر؛ وترتيب القتل عليه يدل على شدة حرمة فعله وهو السحر،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٧٩٧/١)؛ وإعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٥٥/١).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، القرعاوي (٢٢٨)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٦٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد للغنيمان (٦١٦/١)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٣).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠٣)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٢٥).

فالعبد لا يُقتل إلا على ترك واجبٍ أو فعل محرم؛ فقتله على السحر دليلٌ على كونه محرمًا مستحقًا للعقوبة بالقتل، فالسحر محرم ^(١).



(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ].

أي قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾؛ أي: من استبدل الكفر الذي منه السحر بالإيمان، ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾؛ أي: ماله في الآخرة عند الله من حظ ولا نصيب^(١)، ومن لا خلاق له في الآخرة فإنه كافر، إذ كل من له نصيب في الآخرة فإن ماله إلى النار^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ].

أي قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾؛ فذمهم على إيمانهم بالجبت الذي هو السحر^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ الْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا].

أي: تفسيره بالأثر الوارد عن عمر^(٤)، فإنه جعل الجبْت: السحر، والطاغوت: الشيطان، وقيل: غير ذلك^(٥)؛ وأصح التفاسير ما صحَّ عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فالأصل أن الجبْت في لسان العرب: ما لا خير فيه، والسحر لا خير فيه، وهو الذي كان يؤمن به اليهود؛ وأما الطاغوت فهو الشيطان إذا أُطلق في القرآن، وله معنى عامٌّ، وهو: كل ما تجاوز به العبد حُدَّه؛ من معبود، أو متبوع،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٠).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٨).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٠)؛ وشرح كتاب

التوحيد، صالح العصيمي (١٣٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٣٥)؛ والتوضيح المفيد لمسائل كتاب

التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٨).

أو مطاع، وعلامته: جمعُ الفعل معه ^(١)، فالطاغوت لا يقتصر على الشيطان، لكنه إذا أُفرد في القرآن، فالمراد به الشيطان، وأما في غير ذلك، فهو كل من صحَّ عليه الوصف الذي ذكره ابن القيم ^(٢).

وأما الفرق بينهما فهو، والله أعلم: أن الجبت يتعلق بالعمل المذموم كالسحر، والطاغوت بالعامل؛ أي: الشيطان أو الكاهن أو الساحر، وهذا على بعض التفاسير، وأما على بعضها فيتداخلان ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ].

أي: إذا قيل إنه الشيطان فهو من الجن؛ وإذا قيل إنه الكاهن فهو من الإنس ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ الْمُؤَبَّقَاتِ الْمَخْصُوصَةِ] ^(٥) بِالنَّهْيِ.

أي: المهلكات المخصوصات بالنهي؛ لقوله: «اجتنبوا السبع.. إلخ» ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ].

أي لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ ^(٧).

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٣٥).

(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٥٨).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٥٨).

(٥) في نسخة الحبيشي، وأسامة: [الْمَخْصُوصَاتِ].

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٥٩).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٥٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: «أَنَّهُ»^(١) يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ].

أي: لأن الصحابة الذين رُوي عنهم قتله لم يُنقل أنهم استتابوه^(٢)، وأما القتل فيؤخذ من قوله: «حُدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ»، والحدُّ إذا بلغ الإمام لا يستتاب صاحبه، بل يقتل بكل حال، أما الكفر؛ فإنه يستتاب صاحبه، وهذا هو الفرق بين الحد وبين عقوبة الكفر، وبهذا نعرف خطأ من أدخل حكم المرتد في الحدود، وذكروا من الحدود: قتل الردة، فقتل المرتد ليس من الحدود، لأنه يستتاب، فإذا تاب ارتفع عنه القتل، وأما الحدود، فلا ترتفع بالتوبة إلا أن يتوب قبل القدرة عليه، ثم إن الحدود كفارة لصاحبها وليس بكافر، والقتل بالردة ليس كفارة وصاحبها كافر، لا يصلى عليه، ولا يغسل، ولا يدفن في مقابر المسلمين^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: «وُجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ بَعْدَهُ؟!]].

أي: وجود السحر في عهد عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فكيف بعده؟ أي: أنه أعظم لقوله ﷺ: «لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقُوا رَبَكُمْ»^(٤).



(١) زيادة من نسخة الحبيشي، وأسامة.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٩).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٢).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٥٩).

بَابُ:

بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحَرِ

قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا قَطْنُ بْنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرْقَ، وَالطَّيْرَةَ؛ مِنْ الْجَبْتِ»^(١).

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: النجوم والأنواء، ذكر الزجر عن قول المرء بعيافة الطيور واستعمال الطرق، برقم: (٦١٣١)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، قوله تعالى: يؤمنون بالجبت، برقم: (١١٠٤٣)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الخط وزجر الطير، برقم: (٣٩٠٧)؛ وأحمد في «مسنده»، مسند البصريين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٩٣٤)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: الطيرة، برقم: (١٩٥٠٢)؛ وابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٣١)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: القاف، قبيصة بن مخارق الهلالي، برقم: (٩٤١). قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رواه أبو داود بإسناد حسن»؛ وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥): «وروى أبو داود في سننه بإسناد حسن»، وذكر الحديث؛ وقال المناوي: «وإسناد أحمد جيد»، ينظر: جامع الأحاديث، للسيوطي (٤٠٢/٧)؛ وجاء في كتاب تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد، فريح البهلال (٦٤): «الحديث صحيح الإسناد». وضعف الحديث الألباني في ضعيف سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «ضعيف».

قَالَ عَوْفٌ: «الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ. وَالطَّرْقُ: الْخَطُّ يُخَطُّ بِالْأَرْضِ»^(١).

وَالْحَبْتُ: قَالَ الْحَسَنُ: «رَنَةُ الشَّيْطَانِ»^{(٢)(٣)}.

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَلَأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»: الْمُسْنَدُ مِنْهُ^(٤).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ؛ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^{(٥)(٦)}.

(١) رواه أحمد في «مسنده»، مسند البصريين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٩٣٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الخط وزجر الطير، برقم: (٣٩٠٨)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: القاف، قبيصة بن مخارق الهلالي، برقم: (٩٤٤). قال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود: «صحيح مقطوع»

(٢) في نسخة القاسم: [قال الحسن: إنه الشيطان].

(٣) رواه أحمد في «مسنده»، مسند البصريين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٨٧٣)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسامة، جَمَاعُ أَبْوَابِ الْحُكْمِ فِي السَّاحِرِ، بَابُ: الْعِيَافَةُ وَالطَّيْرَةُ وَالطَّرْقُ، برقم (١٦٦١٢)؛ وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٧/ ٧١)، وورد عندهم جميعاً بلفظ: «لله الشيطان»، وليس فيها: «رنة الشيطان».

(٤) هذا منقول من كلام ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٧)، دون قوله: (وَإِبْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»)، ونصُّ لفظه: «قال عوف: العيافة زجر الطير، والطرق: الخط يخط في الأرض، والحب: قال الحسن: رنة الشيطان، إسناد جيد، ولأبي داود، والنسائي في المسند منه».

(٥) في نسخة دغش، والحيشي: [رواه أبو داود، وإسناده صحيح].

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في النجوم، برقم (٣٩٠٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الأدب، باب: تعلم النجوم، برقم (٣٧٢٦)؛ وأحمد في «مسنده»، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن =

وَلِلنَّسَائِيِّ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ عَقَدَ عَقْدَةً ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا؛ فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا؛ وَكَلَّ إِلَيْهِ»^(١).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا هَلْ أُبَيِّتُكُمْ مَا الْعَصَةُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ؛ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ

= النبي ﷺ، برقم: (٢٨٨٦)، وورد عندهم بلفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ...»؛ وأما لفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً»، فأورده ابن حجر في اتحاف المهرة، برقم (٩٠٩٠)، ولفظه: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ». قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»؛ وذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٣/٣٥) أَنَّ الْحَدِيثَ رَوَى: «بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»؛ والحديث صحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٢٠/٢)؛ وقال في النهج السديد (١٤٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٣): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «صحيح».

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب: تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، برقم: (٤٠٧٩)؛ والطبراني في «الأوسط»، باب: الألف، من اسمه أحمد، برقم: (١٤٦٩)؛ قال الألباني في تعليقه على سنن النسائي: «ضعيف، لكن جملة التعلق ثبتت في حديث الترمذي»؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٨٢/٣): «قال في الميزان: لا يصح للين عباد، ولا نقطاعه، كذا قال: ويتوجه أنه حديث حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٣٤): «سنده ضعيف منقطع»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والصواب أنه مرسل عن الحسن البصري، والجملة الأخيرة منه تقدمت من حديث عبد الله بن عكيم بسند ثابت عنه»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٤): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٦): «ضعيف والصحيح إرساله».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم النميمة، برقم: (٢٦٠٦).

لَسِحْرًا»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطَّيْرَةَ مِنَ الْجِبْتِ.

الثانية: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرْقِ.

الثالثة: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ نَوْعِ السَّحْرِ^(٢).

الرابعة: [أَنَّ]^(٣) الْعَقْدَ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ.

الخامسة: أَنَّ النَّمِيمَةَ [بَيْنَ النَّاسِ]^(٤) مِنْ ذَلِكَ.

السادسة: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْفَصَاحَةِ.



(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: من البيان سحرا، برقم:

(٥٧٦٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كما ذكر المصنف-؛ وأخرجه مسلم في

«صحيحه»، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٦٩) عن

عمّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في نسخة دغش: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ]؛ وفي نسخة أسامة: [أَنَّ عِلْمَ

النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ].

(٣) زيادة من نسخة الحبشي، وأسامة.

(٤) زيادة من نسخة العصيمي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَاب: بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ].

السَّحْرُ

قوله: (باب: بيان شيء من أنواع السحر)؛ أي: بيان حقائق هذه الأشياء مع حكمها^(١)؛ يعني: بيان بعض أنواع السحر، التي جاء تسميتها في السنة، وهي مختلفة الأحكام^(٢).

وعقد المصنف هذا الباب لبيان أنَّ من السحر ما يشترك مع السحر المذموم شرعاً في اللغة، لكن قد يفارقه في الحكم، ووجه الاشتراك اللغوي: أنَّ السحر المذموم شرعاً سببه خفي، وأنَّ ما سيأتي من الأنواع له تأثير خفي^(٣)، فهذا الباب عقده المصنف من أجل بيان بعض أنواع السحر، وهذه الأنواع منها ما هو سحر عملي، ومنها ما هو سحر اعتقادي، ومنها ما هو من السحر اللغوي^(٤)؛ فأراد المصنف بهذه الترجمة أن يبين شيئاً مما يُسمى سحراً؛ لينتبه المؤمن لهذه الخصال ويجتنبها، وهذه الخصال قد تُسمى سحراً من جهة أنها تضر وتؤذي، وإن لم تكن سحراً من جهة المعنى الذي هو الكفر والشرك وخدمة الشياطين وعبادتهم؛ فإن أنواع السحر قسمان: قسم منها سحرٌ محض، وقسم منها يعمل عمل السحر، ويؤذي ويضر وإن كان ليس سحراً في المعنى الحقيقي^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٣).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٧٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٢٨).

(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٢/ ٢٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٤٣).

وقد ذكر المصنف في هذا الباب أنواعاً من السحر، منها: العيافة، والطرق، والطيرة، وكلها داخلة في السحر؛ ثم ذكر نوعاً رابعاً وهو: اقتباس علم النجوم، وهذا لا يكون إلا سحراً، وهو ما يسمى بعلم التأثير؛ ثم ذكر النميمة، وأشبهت السحر بتأثيرها في القلوب؛ ثم ذكر البيان، وهو مشابه للسحر، فما ذكره هنا من أنواع السحر: منها ما هو كفر، ومنها ما هو فسق حسب ما تقتضيه الأدلة الشرعية^(١)؛ ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (باب: بيان شيء من أنواع السحر)، ولم يذكر الحكم؛ لأنها تتفاوت فيه، فمنها ما هو كفر، ومنها ما دون ذلك^(٢).

والمصنف أراد بيان شيء من أنواع السحر، وليس كل الأنواع التي تقع، وإنما التي تكون ملتبسة على كثير من الناس؛ أي: بيان شيء من أنواع السحر التي قد يتوهم الكثير أنها ليست من السحر^(٣)، وهذه الأنواع ترجع تارة إلى أصل معناه في الشرع؛ وهو: الرقى التي يُنفث فيها مع الاستعانة بالشياطين، وترجع تارة أخرى إلى معناه في الوضع العربي؛ وهو: ما خفي ولطف سببه، فقوله: (السحر)، أي: على سبيل الإطلاق والتعميم^(٤)، ف(ال) في قول المصنف في هذه الترجمة: (السحر) للجنس، بخلاف (ال) في الترجمة السابقة في قوله: (باب: ما جاء في السحر) فإنها للعهد؛ أي: للمعهود المعروف عند العرب إذا أُطلق السحر؛ فالترجمة هنا للاستغراق، أي: كل ما يشمله اسم السحر الذي كله يرجع إلى ما لطف وخفي سببه، فالمراد بالسحر هنا ما يرجع إلى معناه

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦١٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٤٣).

اللغوي، مما يشمل المعنى المتقدم في الترجمة السابقة وغيره، فأصل السحر في كلام العرب ما لطف وخفي سببه، ويشترك في ذلك أنواع مختلفة، منها ما يكون كفرًا، ومنها ما لا يكون كفرًا^(١).

مقصود الترجمة:

بيان شيء من أنواع السحر؛ لتُعرف فتُجنب^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

عقد المصنف هذا الباب، لبيان شيء من أنواع السحر؛ لأن من أنواع السحر ما هو شرك أكبر بالله جَلَّوَعَلَا، وهو المراد إذا أطلق السحر، وهذه هي الحقيقة العرفية، ومنه ما ليس شركًا أكبر^(٣)، فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد بَيِّنَة، وهي: أن من أنواع السحر ما هو شرك، ومنه ما دون ذلك؛ فبيان الأنواع يفيد معرفة ما لكل نوع من حكم^(٤)، فمن عمل هذه الأعمال فليس من أهل التوحيد؛ ولذا فإن أهل التوحيد الذين هم أولياء الرحمن، من أبعد الناس عن جميع أعمال السحرة^(٥).

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٥).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٧٣).

(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٣٦٣).

مناسبة الباب لما قبله:

اختلف الشراح في تحديد المناسبة على أقوال:

القول الأول: أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ ذكر هذا الباب إتباعاً للباب الذي قبله؛ لأنه من المناسب بعد ذكر السحر العرفي أن يذكر السحر اللغوي؛ للتحذير مما هو محرم منه^(١).

والقول الثاني: أن المصنف لما ذكر السحر وعقوبته في الباب السابق؛ ذكر في هذا الباب أعمالاً يتبين للناس بها السحر والساحر؛ وأن هذه الأعمال ليست من الكرامات التي تكون من أولياء الله^(٢)، فلما ذكر المصنف حكم السحر، وما جاء فيه، وأنه كفرٌ، وأنه يجب قتل الساحر؛ ناسب أن يذكر شيئاً من أنواعه؛ لكثرة وقوعها وخفائها على الناس، حتى اعتقد كثير من الناس أن من صدرت عنه هذه الأمور فهو من الأولياء، وعدّوها من كرامات الأولياء، وآل الأمر إلى أن عبد أصحابها، ورجي منهم النفع والضرر، والحفظ والكلاءة، والنصر أحياءً وأمواتاً، بل اعتقد كثير في أناسٍ من هؤلاء أن لهم التصرف التام المطلق في الملك، ولا بُدَّ من ذكر فرقان يُفَرِّق به المؤمن بين ولي الله وبين عدو الله؛ من ساحر وكاهن وعائف وزاجر ومتطيّر ونحوهم ممن قد يجري على يده شيء من الخوارق^(٣)، فالمناسبة ظاهرة بين البابين: ففي الباب السابق بيّن حكم السحر ومنزلته، وبيّن حكم الساحر، وفي هذا

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٥).

(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٣٦٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٠١/٢)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢١٤).

الباب ذكر أنواع السحر؛ لتجنب وتحذر؛ لكثرة وقوعها، وخفائه، فهذا الباب صلة الباب السابق وتتمته^(١)، فبعد ذكر حكم السحر والساحر؛ ذكر أنواعه^(٢).

والقول الثالث: أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ لما ذكر في الباب السابق ما جاء في السحر، وما اتصل بذلك من حكمه وحكم فاعله؛ ذكر في هذا الباب أن السحر قد يأتي في النصوص ولا يراد منه السحر الذي يكون بالشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، بل يراد به أموراً أخرى هي من أنواع السحر، أو أموراً ليست من السحر، لكن فيها شبه بالسحر؛ فإنَّ اسم السحر عامٌّ في اللغة، يدخل فيه ذلك الاسم الخاص الذي فيه استعانة بالشياطين والتقرب إليها وعبادتها لتخدم الساحر، ويدخل فيها أمور أخرى يُطلق عليها الشارع أنها سحر، وليست كالسحر الأول في الحقيقة ولا في الحكم، وهو درجات، فمما يُسمى سحرًا: البيان، كما جاء في آخر الباب، والبيان ليس سحرًا فيه استعانة بالشياطين، ولكنه داخل في حقيقة السحر اللغوية؛ لأن الرجل البليغ يؤثر في القلوب حتى يسببها، وربما قلب الحق باطلاً، والباطل حقًا ببيانه، فسُمي سحرًا لخفاء وصوله إلى القلوب، وقلب رأي وفهم المخاطب من شيء إلى آخر؛ وكذلك ما ذكر من أن الطيرة من السحر، فالطيرة نوع اعتقاد؛ وكذلك العيافة، وهي شبيهة بها أو بعض أنواعها؛ كذلك الخط في الرمل، ونحو ذلك من الأشياء التي ربما أُطلق عليها أنها سحر، وهي ليست كالسحر الأول في الحد والحقيقة، ولا في الحكم^(٣)، فالمصنف لما ذكر ما جاء في السحر في الباب السابق؛ أراد أن يُبين

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٧٣).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٤)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٢٦٧).

في هذا الباب أن من السحر الذي يأتي في النصوص ما يدخل في أنواع السحر بطريق العموم، ولكنها ليست من السحر بالمعنى الخاص لا في حقيقته ولا في حكمه^(١)؛ ففي ألفاظ الشرع أمور يكون المرجع فيها إلى الحقيقة اللغوية، وأمور يكون المرجع فيها إلى الحقيقة العرفية، وأمور يكون المرجع فيها إلى الحقيقة الشرعية، ومن ذلك هذا الباب، فإن فيه ما يطلق عليه لغة أنه سحر، وفيه ما يطلق عليه عرفاً أنه سحر، وما يطلق عليه شرعاً أنه سحر، والتفريق بين هذه الأنواع مهم، ولهذا ذكر الإمام هذا الباب لتفرق بين نوع وآخر، فالحد الذي فيه (حد الساحر ضربه بالسيف) لا ينطبق على كل هذه الأنواع التي ستذكر؛ لأنها سحر لغة، وليست بسحر شرعاً^(٢).



(١) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٦٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا قَطْنُ بْنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعِيَافَةَ، وَالطَّرْقَ، وَالطَّيْرَةَ؛ مِنَ الْجِبْتِ»^(١). قَالَ عَوْفٌ: «الْعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيْرِ. وَالطَّرْقُ: الْخَطُّ يُخَطُّ بِالأَرْضِ»^(٢). وَ«الْجِبْتُ»: قَالَ الْحَسَنُ: «رَنَةُ الشَّيْطَانِ»^(٣)^(٤).

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: النجوم والأنواء، ذكر الزجر عن قول المرء بعيافة الطيور واستعمال الطرق، برقم: (٦١٣١)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، قوله تعالى: يؤمنون بالجب، برقم: (١١٠٤٣)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الخط وزجر الطير، برقم: (٣٩٠٧)؛ وأحمد في «مسنده»، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٩٣٤)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: الطيرة، برقم: (١٩٥٠٢)؛ وابن أبي شية في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٣١)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: القاف، قبيصة بن مخارق الهلالي، برقم: (٩٤١). قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رواه أبو داود بإسناد حسن»؛ وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥): «وروى أبو داود في سننه بإسناد حسن»، وذكر الحديث؛ وقال المناوي: «وإسناد أحمد جيد»، ينظر: جامع الأحاديث، للسيوطي (٤٠٢/٧)؛ وصحح إسناده فريح البهلال في كتاب تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد، (٦٤). والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (١٤٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣١): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «ضعيف».

(٢) رواه أحمد في «مسنده»، مسند البصريين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: (٢٠٩٣٥)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الخط وزجر الطير، برقم: (٣٩٠٨)؛ والطبراني في «الكبير»، باب: القاف، قبيصة بن مخارق الهلالي، برقم: (٩٤٤). قال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود: «صحيح مقطوع»

(٣) في نسخة القاسم: [قال الحسن: إنه الشيطان].

(٤) رواه أحمد في «مسنده»، من حديث قبيصة بن مخارق عن النبي ﷺ، برقم: =

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»: الْمُسْنَدُ مِنْهُ^(١)].

النَّجَجُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة؛ فذكر في الباب خمسة أحاديث، وهذا الحديث هو الدليل الأول في الباب، والحديث وإن كان إسناده ليس بالقوي؛ لكن جاء ما يشهد له من حديث معاوية بن الحكم عند مسلم في الزجر من الطرق، ومن حديث أبي هريرة في الصحيحين في النهي عن الطيرة^(٢)، وجاء المصنف بهذا الحديث ليبين ما يشترك مع السحر في التأثير^(٣).

والشاهد من الحديث قوله: «إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت»، وسبق أن (الجبت): السحر، وعلى هذا فتكون (من) للتبعيض على الصحيح، وليس للبيان؛ فالمعنى أن هذه الثلاثة: العيافة، والطرق، والطيرة

= (٢٠٨٧٣)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسامة، جَمَاعُ أَبْوَابِ الْحُكْمِ فِي السَّاحِرِ، بَابُ: الْعِيَافَةِ وَالطَّيْرَةِ وَالطَّرِيقِ، برقم (١٦٦١٢)؛ وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٧١ / ٧)، وورد عندهم جميعاً بلفظ: «لِإِنِّهِ الشَّيْطَانُ»، وليس فيها: «رنة الشيطان».

(١) هذا منقول من كلام ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٧)، دون قوله: (وَإِبْنِ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»)، ونصُّ لفظه: «قال عوف: العيافة: زجر الطير، والطرق: الخط يخط في الأرض، والجبت: قال الحسن: رنة الشيطان، إسناده جيد، ولأبي داود، والنسائي في المسند منه».

(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديلمي (٣٦٩).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

من الجبت^(١)؛ أي: من أعمال السحر^(٢)، فأصل الجبت في كلام العرب ما لا خير فيه، ومن أعظمه السحر^(٣)؛ فالجبت يُطلق على السحر كما جاء في تفسير عمر، وتقدم أن هذا من باب التفسير بالمثل، وأنَّ الجبت يطلق على ما هو أعم من ذلك، فيشمل كل الأفعال والأقوال الباطلة التي يحصل بها الطغيان فيدخل فيه السحر وغيره^(٤).

قوله: (قال عوف: العيافة: زجر الطير): والعيافة عند العرب اسم لشيئين: أحدهما: عيافة الأطيّار؛ والآخر: عيافة الأخبار، فعيافة الأطيّار أنهم كانوا يُحركون الطيور ويستدلون بحركاتها وجهاتها وألوانها وأسمائها على المغيبات؛ وأما عيافة الأخبار فهي الحُدس والتخمين والتكهن لما سيكون استدلالاً بأشياء كائنة، وينسبون ذلك إلى معرفة الغيب^(٥)؛ فالعيافة مأخوذة من عياف الشيء، وهو تركه، وهي كما فسرها عوف: زجر الطير، وهذا أحد تفسيرات العيافة^(٦)، وهذا التفسير ذكره غير واحد، فالعيافة: زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها وممرها، وهو من عادة العرب كثيراً، وهو كثير في أشعارهم، يقال: عاف يعيف عيفاً: إذا زجر وحَدَسَ وظنَّ^(٧)، فالعيافة هي:

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥١٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/٨٠٩).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٧٤).

(٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٥).

(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/٨٠٩).

الحَدُسُ والتخمين في الخبر عمّا يكون بما ليس سبباً لذلك وأكثره يكون بزجر الطير، أي: بيعثها وتحريكها ليُستدلَّ بجهة طيرانها أو ألوانها أو غير ذلك من أحوالها على غيبٍ يُراد علمه، فوجه تفسير عوف ابن جميلة الأعرابي (العيافة) بقوله: (زجر الطير)؛ لأنها أكثرُ ألوانها التي تكون بها، فحدسهم وتخمينهم في ادعاء غيبٍ مُغَيَّبٍ عنهم يكون بزجر الطير^(١)، فالعيافة هي: زجر الطير للتشاؤم أو التفاؤل، لأن زجر الطير له أقسام: فتارة يزجرها للصيد، كما قال أهل العلم في باب الصيد: (إنَّ تعليم الطير بأن ينزجر إذا زجر)، وهذا ليس من هذا الباب؛ وتارة يزجر الطير للتشاؤم أو التفاؤل، فإذا زجر الطائر وذهب شمالاً تشاءم وإذا ذهب يميناً تفاءل، فهذا من الجبت^(٢).

وقوله: (والطرق: الخط يُحَطُّ في الأرض)، هكذا فسّره عوف، وهو تفسير صحيح، وقال أبو السعادات هو: «الضرب بالحصى الذي يفعله النساء»، وأياً ما كان فهو من الجبت^(٣).

وأصل الطرق الضرب بالحصى في الأرض للاستدلال بذلك على المغيبات، ومن جنسه الخط في الرمل، بأن يُجعل خطٌّ فيه يُستدلُّ بنوعه وطريقته على غيبٍ مُغَيَّبٍ، فالطرق هو: الضرب بالحصى، فكان يقبُضُ أحدهم حصّى في يده، ثم يضربها في الأرض، فيستدلُّ بحالها من الاندثار أو الانتشار على ما يريد علمه، فإن كانت الأرض رملاً لا تؤدي لانتشار الحصى

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٠٩).

استعملوا الخط عليها، وهذا معنى قول عوف بن أبي جميلة: (الطرق: الخط يُخَطُّ بالأرض)؛ أي: إذا كانت رملاً، وإلا فأصله الحصى إذا ضُرب به، لكن لما كانت أكثر أرض العرب رملاً فسَّره بالخط؛ فيخطُّون خطوطاً على الأرض يستدلون بها على ما يريدون^(١).

وقوله: **(والجبت: قال الحسن: رنة الشيطان)**، من الرنين؛ يعني: صوته؛ أي: وحيه، فالجبت: هو وحي الشيطان^(٢)؛ لأن الشيطان يدعو إلى ذلك بصوته وبعويله^(٣)، فالشيطان إذا رنَّ اجتمعت عليه جنوده، فإذا اجتمعت أمرهم بالاجتهاد في إفساد عقائد الناس وأعمالهم، وهذا يرجع إلى ما ذكره عمر بن الخطاب، **فإن رنته لها معنيان:**

أحدهما: الصوت مطلقاً؛ فإنه يكون له رنينٌ برفع صوته.

والآخر: الصيحة الحزينة منه؛ فإنه يكون لها رنينٌ الحُزن.

وكلاهما يرجع إلى ما ذكره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فعلى الأولى: تكون هؤلاء الثلاث من قول الشيطان الذي صَوَّت به في الناس، وعلى الثاني: تكون هؤلاء الثلاث من كيد الشيطان لابن آدم لَمَّا حزن على خروجه من الجنة^(٤)، فالشيطان لما حزن كاد للناس، فجعل فيهم هذه الأمور الثلاثة، وبثها بينهم: الطيرة، والجبت، والطرق، فإن كان المراد الصوت فقط؛ فمعناه: أن هؤلاء المذكورات من عمل الشيطان، فإنه صَوَّت بهن وحثَّ عليهن؛ وإن كانت

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٧).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٨).

الرَّنة هي: الصيحة الحزينة، فمعناه: أَنَّ حُزن الشيطان حملَه على الكيد في إضلال الخلق، ومن كيده في إضلالهم هؤلاء المذكورات، ويصدق هذا قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحَر﴾ [البقرة: ١٠٢]، فالسحر من عمل الشيطان الذي بثّه بين الخلق^(١)، فالعيافة والطرق والطيرة كلها من الجبت الذي هو: رنة الشيطان، وهو: صوته، وعمله، وكيده ومكره^(٢)، فهذه الثلاث من وحي الشيطان وإملائه، ولا شك أن الذي يتلقى أمره من وحي الشيطان أنه أتى نوعاً من الكفر^(٣)، ولعلّ هذه من المناسبات التي من أجلها ذكر المصنف هذا المعنى عن الحسن رَحِمَهُ اللهُ.

وقول الحسن هذا جاء في «تفسير ابن كثير» باللفظ الذي ذكره المصنف: (رنة الشيطان)، وجاء في «المسند»، للإمام أحمد بلفظ: (إنه الشيطان)، وعند أبي داود جاء بلفظ: (من الشيطان)؛ ولذا ذهب بعض الشراح إلى أن في الكلمة تصحيف وأن الأقرب رواية المسند: (إنه الشيطان)^(٤)، فالجبت هو: الشيطان، ويُفسّر أيضاً بأنه من عمل الشيطان، فتفسير الحسن أن الجبت هو الشيطان أقرب^(٥)؛ وذهب آخرون إلى أن الأظهر: أن المُصحّف هو ما في طبعة المسند؛ لأنه لا يحتاج في تفسيرها إلى أن يقول الحسن معها: (إنه)؛ لما

(١) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٧).

(٤) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٧٧)، إعداد: عبدالعزيز السدحان؛

والتنفيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٢٧٠)؛ والشرح

الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان؛ وخلاصة التفريد في شرح

كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٤٤٣).

(٥) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٧٧)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.

جرى عليه السلف عامة، والحسن خاصة من قلة الكلام، ورسمها هو: (رنة) في أكثر الكتب، فالمحقق أنَّ الصواب هو: رنة الشيطان، ولا تصحيف فيها^(١).

وقوله: **(ولأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه: المسند منه)**، يعني: أن هؤلاء رووا الحديث واقتصروا على المرفوع منه، ولم يذكروا التفسير الذي فسَّره به عوف، وقد رواه أبو داود بالتفسير المذكور بدون كلام الحسن^(٢)، فيكون المقصود: أن جميع ما ذكره لم يروه إلا الإمام أحمد.

وقد ذكر في الحديث ثلاثة أنواع من الجبت:

الأول: (العيافة): وسبق تفسيرها، ووجه كونها من السحر؛ أن العيافة يستند فيها الإنسان إلى أمر لا حقيقة له: فماذا يعني كون الطائر يذهب يميناً أو شمالاً أو أمماً أو خلفاً؟ فهذا لا أصل له، وليس بسبب شرعي ولا حسي، فإذا اعتمد الإنسان على ذلك، فقد اعتمد على أمر خفي لا حقيقة له، وهذا سحر كما سبق تعريف السحر في اللغة^(٣)، فالسحر شيء خفي يؤثر في النفوس، والعيافة من التأثير بالطير وبزجرها وانتقالها من هنا إلى هنا أو بحركتها؛ شيء خفي دخل في النفس فأثر عليها من جهة الإقدام أو الكف، فكانت نوعاً من السحر لأجل ذلك، وهي أيضاً جبت؛ لأنها شيء مردول أدَّى إلى الإقبال أو الامتناع^(٤).

(١) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١١١/٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥١٧).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٦).

وثانيها: (الطرق): وسبق تفسيره، ووجه كونه من السحر؛ لأنهم يستعملونه في السحر، ويتوصلون به إليه^(١)، فالطرق نوعٌ من أنواع الكهانة، والكهانة ضرب من السحر^(٢).

وثالثها: (الطيرة): وهي فعلٌ ما يحمل العبد على الإحجام أو الإقدام، وأصل التطير: التشاؤم، لكن أضيفت إلى الطير؛ لأن غالب التشاؤم عند العرب بالطير، فعُلِّقَ به، وإلا، فإن تعريفها العام: التشاؤم بمرئي أو مسموع أو معلوم، وكان العرب يتشاءمون بالطير، وبالزمان، وبالمكان، وبالأشخاص^(٣)، فقد يتشاءم بحركة شيء، أو بكلمة يسمعها، أو بشيء حصل له، ولا يكون طيرة إلا إذا ردّه عن حاجته، أو جعله يُقبل إلى حاجته، فإذا تشاءم وحمله ذلك التشاؤم على أن يُقدم أو يُحجم فإنه يكون بذلك متطيرًا^(٤)، ووجه كونها سحرًا لما فيها من الاعتماد على أمر خفي لا حقيقة له، فالطيرة هي: مثل العيافة تمامًا في كونها تستند إلى أمر خفي لا يصح الاعتماد عليه^(٥)، لكنها أعم من العيافة؛ لأن العيافة على تفسير عوف، وهو أحد تفسيراتها متعلقة بالطير وحده، وأما الطيرة فهي: اسمٌ عام لما فيه تشاؤم أو تفاؤل بشيء من الأشياء، وسيأتي بابٌ مستقلٌّ؛ لذكر أحكام الطيرة، وصورتها، وما يقي منها إن شاء الله تعالى، فالطيرة أعم من العيافة؛ لأن العيافة زجر الطير، فهي متعلقة بالطير من

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٥).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٧).

حيث إنه يحرك الطير ويزجره حتى ينظر أين يتحرك؛ وأما الطيرة فهي أن يتشاءم أو يتفأل ويمضي أو يرجع بحركة تحصل أمامه ولو لم يزجر أو يفعل، أو بشيء يحصل أمامه، إما من الطير أو من غيره^(١)، فالعيافة والطيرة يتفقان في تأثيرهما في القلوب؛ فهما قد يوجبان إمضاءً أو ردًا، والفرق بينهما من وجوه منها:

الأول: العيافة تكون بالطير فقط، أما الطيرة فتكون بالطير، والوحش، والزمان، والمكان، والأشخاص، والأرقام، وغير ذلك.

والثاني: الطيرة قد لا يعتمد إليها الإنسان، بل قد توافيه وتصادفه دون أن يعتمد إليها، بخلاف العيافة؛ فإنها تُقصد؛ حيث تُزجر الطير، وينشأ عن ذلك ما ينشأ من تفاؤل أو تشاؤم^(٢)، وقيل: إنَّ العيافة: زجر الطير والتفاؤل بأسمائها وأصواتها؛ وأنَّ الطيرة في التشاؤم بها^(٣).

فهذه الطرق الثلاث محرمة، وهي من السحر والكهانة لأمرين:

الأول: أن هذه الطرق الثلاث يراد بها التوصل إلى معرفة أمور غيبية، وهي طرق باطلة مبنية على التخرص، وقد يكون ذلك باستخدام الشياطين، فتأخذ حكم الكاهن والعراف؛ إذ الكاهن هو الذي يخبر عن أمور غيبية.

والثاني: أنه تؤثر في النفس تأثيرًا خفيًا من حيث الإقدام والإحجام والرغبة والرغبة وتغيير الأمزجة، فكانت نوعًا من السحر لأجل ذلك^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٦، ٣٢٢).

(٢) الطيرة، د. محمد بن إبراهيم الحمد (٩)، الناشر: دار ابن خزيمة، ط. الثانية: ١٤٣٠هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٢٨).

(٤) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/٤٤٣).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دَلٌّ على أن هذه الثلاثة، وهي: العيافة والطرق والطيرة من الجبت الذي هو نوعٌ من أنواع السحر القائم على الشرك بالله المنافي للتوحيد^(١)؛ فالنبي ﷺ جعل هذه الثلاثة من الجبت، وتقدّم أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسّره بالسحر، والمعنى العام للسحر يشمل هذه الأنواع كلها؛ لأنها توصل إلى ما يزعم أنه سيقع في المستقبل من طريق خفي؛ فكأن معنى الحديث: إن العيافة والطرق والطيرة من السحر؛ فظهر بهذا مقصود الترجمة^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**من الجبت**»، فالجبت أصله في كلام العرب ما لا خير فيه، ومن أعظمه السحر، كما تقدم في تفسير عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له أنه: السحر^(٣).

مسألة: هل العيافة والطرق والطيرة تأخذ حكم السحر من جهة كونه كفرًا أكبر؟

هذا فيه تفصيل: أما بالنسبة للطيرة فهذه ليست شرًا أكبر، وإنما هي من أنواع الشرك الأصغر، فهي من قبيل ما ينافي كمال التوحيد، أما العيافة والطرق

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠٥)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣٠)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٧١).

(٢) ينظر: تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٥)؛ وفوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٧٧)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(الخط في الأرض): فإن ادعى فيها معرفة المغيبات فهذا كفرٌ أكبر، ويكون مشابهاً للسحر، وأما إن كان مجرد تفاؤل وتشاؤم، بحيث يخط خطوطاً ثم يمسحها خطين خطين، فإذا بقي خطان تفاعل به، وإن بقي خط واحد تشاءم به، فهذا ليس شركاً أكبر مخرجاً من الملة، لكنه من قبيل الشرك الأصغر^(١)، فهذه الأمور الثلاثة: العيافة والطرق والطيرة، إذا اعتقد أنها مؤثرة بذاتها فهذا شركٌ أكبر، وإن اعتقد أنها سبب فهو شرك أصغر^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ؛ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^{(٣)(٤)}].

الشَّجْ

- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.
- (٢) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٧٠).
- (٣) في نسخة دغش، والحبيشي: [رواه أبو داود، وإسناده صحيح].
- (٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في النجوم، برقم (٣٩٠٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الأدب، باب: تعلم النجوم، برقم (٣٧٢٦)؛ وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٨٨٦)، وورد عندهم بلفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ...»؛ وأما لفظ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً»، فأورده ابن حجر في اتحاف المهرة، برقم (٩٠٩٠)، ولفظه: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ». قال النووي في رياض الصالحين (٣٦٩): «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»؛ وصحَّح إسناده ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٥/١٩٣)؛ وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٤٢٠)؛ وقال في النهج السديد (١٤٤): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٣): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٥): «صحيح».

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وقد أورده المصنف؛ لبيان أن مما يُلحق بالسحر: تعلم النجوم؛ ليستدلَّ بها على الحوادث الأرضية من أمور الغيب؛ لأن كلاً من المنجم والساحر يدعي علم الغيب الذي اختصَّ الله بعلمه^(١)، فالمصنف جاء بهذا الحديث ليبين أن علم التنجيم على وجه التأثير مثل السحر، والمقصود بالتنجيم هو: أن ينظر في النجوم ويدعي علم الغيب بنظره في النجوم، وهذا كفر؛ لأن فيه ادعاء علم الغيب^(٢).

قوله: «من اقتبس شعبة»؛ (اقتبس)، أي: تعلم وحصل^(٣)، يعني: من تعلم بعضاً من علم النجوم، لأن الشعبة هي: الطائفة من الشيء، أو الجزء من أجزائه^(٤).

وقوله: «من النجوم»، المراد: علم النجوم، وليس المراد النجوم أنفسها، لأن النجوم لا يمكن أن تُقتبس وتُتعلَّم^(٥)، فالنجوم لا يؤخذ منها شيء، ولا أحد يستطيع أن يصل إليها، وإنما المقصود العلم الذي يتعلق بها^(٦)، والمراد به هنا: تنجيم التأثير، وهو: النظر في النجوم للاستدلال بها على التأثير^(٧)؛

فعلم النجوم نوعان:

- (١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٦٩).
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨١٣/٢)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (١٥٢).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٨).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٥١٨/١).
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٦٢٤/١).
- (٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٨).

الأول: علم التأثير، وهو: أن يستدل بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، وهذا محرم باطل.

والثاني: علم التسيير، وهو: ما يستدل به على الجهات والأوقات، فهذا جائز^(١)، فما يدرك بطريق المشاهدة من علم النجوم الذي يعرف به الزوال، وجهة القبلة، ونحو ذلك، فغير داخل فيما نُهي عنه^(٢)، وسيأتي في باب مفرد، وهو: (باب: ما جاء في التنجيم): أنواع تعلم النجوم، وما جعل الله النجوم له.

وقوله: «**فقد اقتبس شعبة من السحر**»؛ أي: المعلوم تحريمه^(٣) والمحرم تعلمه^(٤)، فكل جزء من أجزاء علم النجوم الذي هو علم التأثير نوعٌ من أنواع السحر^(٥)، وهذا هو الشاهد من الحديث للباب؛ حيث دلَّ على أن التنجيم نوعٌ من أنواع السحر؛ لأن كلاً من المنجم والسَّاحر يدعي علم الغيب الذي اختص الله بعلمه^(٦)؛ والمراد بالسحر هنا: ما هو أعم من السحر المعروف؛ لأن هذا من الاستدلال بالأمور الخفية التي لا حقيقة لها، كما أن السحر لا حقيقة له؛ ولا يقلب الأشياء، لكنه يُموه، فهكذا اختلاف النجوم لا تتغير بها الأحوال^(٧).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥١٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٩٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٣).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٣٨٣).

(٥) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٤٩٥).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٦).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢٠).

وقوله: «زاد ما زاد»؛ يعني: كلما زاد من علم النجوم زاد له من الإثم مثل إثم الساحر، أو زاد اقتباس شعب السحر ما زاد اقتباس علم النجوم^(١)؛ يعني: كلما زاد في تعلم علم النجوم زاد في تعلم السحر، حتى يصل إلى آخر حقيقة علم التأثير كما يسمونه، فيصبح سحرًا وكهانة على الحقيقة^(٢)، والقولان متلازمان؛ لأن زيادة الإثم فرغ عن زيادة السحر^(٣)، فكلما زاد من تعلم علم النجوم زاد في السحر وفي الإثم الحاصل بزيادة الاقتباس من شعبه^(٤)؛ وذلك لأنه تحكم على الغيب الذي استأثر الله بعلمه^(٥)، فإن ما يعتقدونه في النجوم من معرفة الحوادث التي لم تقع، وربما تقع في مستقبل الزمان، مثل إخبارهم بوقت هبوب الرياح، ومجيء المطر، ووقوع الثلج، وظهور الحر والبرد، وتغير الأسعار ونحوها، ويزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب، واجتماعها وافتراقها؛ باطل، كما أن تأثير السحر باطل، بل هو مما استأثر الله به^(٦).

فالتنجيم منه علم التأثير، وهو: جعل الكواكب والنجوم في حركتها والتقاءها وافتراقها وطلوعها وغروبها مؤثرة في الحوادث الأرضية، أو دالة على ما سيحدث في الأرض؛ فيجعلونها دالة على علم الغيب ومنبئة على المغيبات، وهذا القدر من السحر؛ لأنه يشترك معه في حقيقته، وهو أنه تأثير

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٣).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٣٨٣).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٣).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٩٧).

بأمر خفي^(١)، فليس معنى ذلك أنه يسحر غيره بهذا، ولكنه يكون أمرًا خفيًا، فيكون هذا نوعًا من السحر لخفائه ولطافته، فالجامع بين التنجيم والسحر أن كليهما قد خفي سببه؛ لأنه ليس هناك رابط بين موت شخص وخروج النجم الفلاني، ولا بين الحوادث التي تقع في الأرض كالزلازل مثلاً، وبين طلوع النجم الفلاني، فهذا سبب خفي، وهذا هو الجامع بينهما، وعلى ذلك التنجيم سحر لغوي^(٢).

ففي هذا الحديث بيان: أن تعلم النجوم تعلمٌ للسحر^(٣)، فالاستدلال بحركة النجوم على معرفة الأمور المغيبة في المستقبل، هذا هو الباطل الذي يُطلق عليه السحر؛ باعتبار أنه سبب خفي، وهو نوع من أنواع السحر^(٤).

مناسبة الحديث للترجمة:

أن النبي ﷺ أخبر فيه أن من أنواع السحر: تعلم النجوم؛ ليستدل بها على الحوادث الأرضية^(٥)، فدلّ الحديث على أن علم التنجيم نوعٌ من السحر^(٦).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فقد اقتبس شعبة من السحر»؛ أي: قطعةً وجزءًا منه، فجعل

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٧).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. محمد المدحجي.

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٢١)؛ والملخص في شرح

كتاب التوحيد، للفوزان (٢٠٦).

(٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣١).

التنجيم من السحر، والمراد به تنجيم التأثير، وهو النظر في النجوم للاستدلال بها على التأثير^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَلِلنَّسَائِيِّ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا؛ فَقَدْ سَحَرَ، وَمَنْ سَحَرَ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا؛ وَكِلَإِلَيْهِ»^(٢)].

الشَّجْح

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وإسناده فيه ضعف؛ لأنه من رواية الحسن عن أبي هريرة، وقد ذكر جمعٌ من العلماء: أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، فيكون منقطعاً، وهو أيضاً: من رواية عباد بن مسرة وفيه ضعف، لكن له شواهد من حيث المعنى، فلهذا ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣)، ومعناه متفق عليه، فالسحرة إذا أرادوا عمل السحر عقدوا الخيوط، ونفثوا

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٣٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب: تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، برقم: (٤٠٧٩)؛ والطبراني في «الأوسط»، باب: الألف، من اسمه أحمد، برقم: (١٤٦٩)؛ قال الألباني في تعليقه على سنن النسائي: «ضعيف، لكن جملة التعلق ثبتت في حديث الترمذي»؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٨٢/٣): «قال في الميزان: لا يصح للين عباد، ولا نقطاعه، كذا قال: ويتوجه أنه حديث حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٣٤): «سنده ضعيف منقطع»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والصواب أنه مرسل عن الحسن البصري، والجملة الأخيرة منه تقدمت من حديث عبد الله بن عكيم بسند ثابت عنه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٤): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٦): «ضعيف والصحيح إرساله».

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٤٩).

على كل عقدة حتى ينعقد ما يريدونه من السحر، ولهذا أمر الله بالاستعاذة من شرهم في قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]؛ يعني: السواحر اللاتي يفعلن ذلك^(١)؛ وجاء المصنف بهذا الحديث لبيان أن النفث بالاستعاذة بالشياطين لغرض التأثير في الناس من السحر، وهذا سحرٌ في الحقيقة، يُسمى سحر العقد^(٢).

قوله: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر»؛ يعني: أن عقدَ العقد، والنفث فيها من أنواع السحر، والنفث المقصود به هنا: النفث الذي فيه استعاذة واستعاذة بالشياطين، وفائدة العقدة عند السحرة: أنه لا ينحل السحر ما دامت معقودة، فينعقد الأمر الذي أراده الساحر بشيئين: بالعقدة، وبالنفث بالعقدة؛ أي: عقدة جبل أو خيط أو نحو ذلك، وبالنفث فيها بالأدعية الشركية والاستعاذة بالشياطين^(٣).

وقوله: «ومن سحر فقد أشرك»؛ هذا عام؛ لأنه جعل الإشراك جزاء السحر، بأسلوب الشرط والجزاء، فكأنه قال: كل من سحر فقد أشرك؛ يعني: سحر بذلك النحو الذي ذكر، وهو أن يعقد عقدة ثم ينفث فيها، وهذا دليل لما ذكر في الباب قبله، من أن كل سحر يعد من أنواع الشرك؛ لأنه لا يمكن أن يحدث السحر إلا بالنفث في العقد، أو باستحضار الجن، وعبادة الجن، ونحو ذلك، وهذا شرك بالله^(٤)، فهذا نصٌّ في أن الساحر مشرك؛ إذ لا يتأتَّى

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٥).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٩).

السّحر بدون الشرك، كما حكاه الحافظ عن بعضهم^(١).

وقوله: «ومن تعلق شيئاً وكل إليه»، أي: من تعلق قلبه شيئاً بحيث يتوكل عليه ويرجوه؛ وكلّه الله إلى ذلك الشيء، وأتاه الشرُّ في الدنيا والآخرة من جهته، مقابلةً له بنقيض قصده، وفائدة هذه الجملة بعد ما قبلها: الإشارة إلى أن الساحر مُتعلِّقٌ على غير الله، فإنه متعلق على الشياطين^(٢)؛ يعني: أن من أنزل حاجته بالله أفلح، ومن تعلق قلبه بالله أفلح، وأما من تعلق بالخرافات، أو تعلق بالأمور الشركية، كالسحر، وكالذهاب إلى الأولياء، وطلب المدد منهم، أو طلب الإغاثة منهم، فإنه يوكل إلى المخلوق، ومن يوكل إلى المخلوق فإنه يضره ذلك أعظم الضرر^(٣)، وقد يشمل الحديث من اعتمد على نفسه وصار معجباً بما يقول ويفعل، فإنه يوكل إلى نفسه، ومناسبة هذه الجملة للتي قبلها: أن النافخ في العقد يريد أن يتوصل بهذا الشيء إلى حاجته ومآربه، فيوكل إلى هذا الشيء المحرم، وآخر أمرهم الخسارة والندم؛ ووجه آخر: وهو أن من الناس من إذا سحر ذهب إلى السحرة وتعلّق بهم، وهؤلاء الذين يتعلّقون بالسحر، ويجعلونه صناعة يصلون بها إلى مآربهم: يوكلون إلى ذلك، وآخر أمرهم الخسارة والندم^(٤)، ويمكن أيضاً أن يقال: إن ذكر هذا بعد السحر هو ذكر لسبب من الأسباب التي يسلم بها الإنسان من شر السحر، فإنه من تعلق بالله عَزَّوَجَلَّ وُكِّلَ إلى الله، ومن توكل على الله فهو حسبه، يدفع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢٢-٥٢٤).

عنه شرّ السحر وأثره^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بيان شيء من أنواع السحر، وهو سحر العُقَد والنفث فيها، وهو ما يسمى بـ(العزيمة)^(٢)، فدلّ الحديث على أن التعقيد والنفث فيه نوعٌ من السحر^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر»؛ فمن أنواع السحر: سحرُ العقد، بأن يعمد الساحر إلى جعل عقْدٍ في خيط أو حبل يشدُّ بعضه على بعض، وينفث في هذه العقد قارئاً رقية شيطانية مستعيناً بالشياطين^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا هَلْ أَنْبَأُكُمْ مَا الْعِصَةُ؟ هِيَ: النَّمِيمَةُ؛ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب؛ وجاء المصنف بهذا الحديث ليبين أن النميمة قد تؤثر في الناس كما يؤثر السحر، وهذا فيه ذمُّ النميمة^(٦).

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠٩)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. العقل (٢٧٦).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣٣).
- (٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم النميمة، برقم: (٢٦٠٦).
- (٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قوله: «العَضَةُ»، هكذا تروى في كتب الحديث (العَضَةُ)، وفي كتب غريب الحديث واللغة تنطق هكذا (العِضَة)، لأشباهاها في وزنها^(١)، والعَضَةُ، بمعنى: القطع، والعِضَة، بمعنى: التفريق، وأيا كان؛ فإنها تتضمن قطعاً وتفريقاً^(٢)، وأصل (العَضَة) في اللغة يطلق على أشياء، منها: الكذب والبهتان^(٣)، ومنها السحر، وقد فسرها النبي ﷺ في هذا الحديث بأنها: النيمة، والنيمة والقالة بين الناس هي نوعٌ من أنواع السحر، وهي كبيرة من الكبائر، ومحرم من المحرمات^(٤)، ف(العِضَة) فسرها النبي ﷺ بقوله: «النيمة؛ القالة بين الناس»؛ أي: المقولة الكائنة في الناس^(٥)؛ يعني: الفاشية بين الناس الكثيرة المنتشرة، فصار الناس يقولونها وكثرت بينهم^(٦)، أو هي كثرة القول وإيقاع الخصومة بين الناس بما يحكي لبعضهم البعض^(٧)، فيكون المعنى: ومن أنواعه الواقعة في كثيرٍ من الناس: النيمة؛ لمشاركتها للسحر في التفريق بين الناس، وتغيير قلوب المتحابين، وتلقيح الشرور^(٨).

وظاهر إيراد المصنف لهذا الحديث يدل على أن معنى العِضَة عنده هنا

- (١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١١٦/٢)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٠).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٢٤).
- (٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١١٦/٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٠).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٠).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٩).
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٦٣٠).
- (٧) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٥٤).
- (٨) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١١٨).

هو: السحر^(١)، فيكون قوله ﷺ: «ما العضه؟»؛ أي: ما هو السحر؟، وهذا فيه التعليم بطريقة السؤال والجواب؛ لأن ذلك أوقع في النفس، ليُنَبِّه له، ثم قال في الجواب: «هي: النميمة»، وهذا لبيان خطر النميمة، كأن النبي ﷺ حَصَرَ السحر فيها تحذيرًا منها؛ لأنها تعمل عمل السحر، فتفرق بين الناس كما يفرق بينهم السحر، بل هي أشد تأثيرًا؛ لأنها تفرق بين المسلمين، والسحر إنما يؤثر فيمن وقع عليه^(٢)، **وإنما جُعِلَت النميمة من السحر لمشابتها له من جهتين:**

إحدهما: مشابقتها السحر في ابتدائها، من جهة أن صاحبها يُجريها سرًّا وخفاءً، وكذلك يكون السحر إذا عُمِل فإنه يكون في خفاء وسر.

والأخرى: مضاهاتها للسحر في القصد، فالسحر يراد به غالبًا التفريق، وكذلك تكون النميمة في التفريق بين الناس؛ كالسحر الذي يفرق بينهم^(٣).

فوجه الشبه بين النميمة والسحر: أن تأثير السحر في التفريق بين المتحابين أو في جمع المتفرقين؛ تأثيره على القلوب خفي، وهكذا عمل المنام، فإنه يفرق بين الأحباب؛ لأجل كلام يسوقه لهذا وكلام يسوقه لذلك، فيفرق بين القلوب ويجعل العداوة والبغضاء بين قلب هذا وهذا^(٤)، فهو ليس بساحر وإنما يُؤثِّر عَمَلُهُ ما يُؤثِّرُهُ، فيُعْطَى حكمه إلا فيما اختص به من الكفر وعدم قبول التوبة^(٥)، وهو مقصود المصنف رَحِمَهُ اللهُ في سياق هذا الحديث؛ لأنه

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٦).

(٢) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٤٩٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٣٩)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٠).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨١٧).

أراد أن يُبين أن من أنواع السحر ما لا يصل بصاحبه إلى حد الكفر، بل يكون دون ذلك، وهو: العضه، وهي: النميمة؛ القالة بين الناس^(١)؛ فالنميمة فيها شبه بالسحر؛ لأنها تؤثر كالسحر، ولكنها ليست كفرًا، وإنما هي من كبائر الذنوب^(٢)؛ لأن السحر يقوم على وسائل شركية، والنميمة ليست كذلك^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن النبي ﷺ بيّن فيه أن النميمة نوعٌ من أنواع العضه، وهو: السحر؛ لأنه يحصل به البهتان، ويحصل به الكذب، ويحصل به التلبيس على الناس؛ ولهذا سُمي عَضْهاً^(٤)، وبه يظهر مطابقة الحديث للترجمة؛ إذ هو من أنواع السحر^(٥)، لأن النمام يعمل عمل الساحر^(٦)؛ فدلّ الحديث على أن النميمة نوع من السحر، وذلك لأنها تؤثر ما يؤثر السحر أو أكثر^(٧)، فالنميمة من السحر؛ لأن العضه من أسماء السحر^(٨).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ما العضه»، أي: ما السحر؛ فإنه من أسمائه، ثم بيّنه بقوله: «هي»:

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٥٧).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣٥).
- (٤) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٠)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٠).
- (٥) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨١٨/٢)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٠٠).
- (٦) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٨٥).
- (٧) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣٥).
- (٨) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٠).

النميمة؛ القالة بين الناس»^(١)؛ فجعلها النبي ﷺ من السحر؛ لأن العَصَـة من أسمائه^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:
«إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»^(٣)].

الشَّجْح

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، والمقصود من سياق هذا الحديث بيان أن بعض ما يُسمَّى سحرًا حلالٌ، وهو الكلام البليغ المباح، فالسحر ليس على درجة واحدة^(٤).

وقوله: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»؛ يعني: إن بعض البيان يعمل عمل السحر، والبيان: البلاغة والفصاحة، وإنما شبهه بالسحر لحدة عمله في سامعه، وسرعة قبول القلب^(٥)؛ ف (من): يحتمل أن تكون للتبويض؛ ويحتمل أن تكون لبيان الجنس، فعلى الأول يكون المعنى: إن بعض البيان سحر وبعضه ليس بسحر، وعلى الثاني يكون المعنى: إن جنس البيان كله سحر، **فالبيان نوعان:**

الأول: بيان لا بُدَّ منه، وهذا يشترك فيه جميع الناس.

والثاني: بيان بمعنى الفصاحة التامة التي تسبي العقول، وهو المراد في هذا

(١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٩).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: من البيان سحرًا، برقم: (٥٧٦٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - كما ذكر المصنف -؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٦٩) عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٧٩).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٠٠).

الحديث، وعليه تكون (من) للتبعض؛ أي: بعض البيان -وهو البيان الكامل الذي هو الفصاحة- سحر^(١)؛ فالمقصود بالبيان هنا: التبيين عما في النفس بالألفاظ الفصيحة البينة التي تأخذ المسامع والقلوب، فتسحر القلوب، فربما قلبت الحق باطلاً، والباطل حقاً، وهذا ضرب من السحر؛ لأنه تأثير في النفوس بالألفاظ، وقلب الحق باطلاً، والباطل حقاً، فتأثيره خفي كتأثير السحر في الخفاء^(٢)، فوجه كون البيان سحرًا: أنه يأخذ بلب السامع، فيصرفه أو يعطفه، فيظن السامع أن الباطل حق لقوة تأثير المتكلم، فينصرف إليه^(٣)؛ فكما أن السحر المصطلح عليه من الرقى الشيطانية يفرق بين الناس؛ فكذلك البيان الملبس الذي يُخلط فيه بين الحق والباطل يفرق بين الناس، والحق المحض لا يشبهه، ولكنه إذا خلط بباطل صعب تمييز الحق من الباطل على الناس، فصار مشتبهًا عليهم^(٤).

والبيان من حيث هو بيان لا يمدح عليه ولا يذم، ولكن ينظر إلى أثره والمقصود منه، فإن كان المقصود منه رد الحق وإثبات الباطل فهو مذموم، لأنه استعمال لنعمة الله في معصيته؛ وإن كان المقصود منه إثبات الحق وإبطال الباطل فهو ممدوح، وأما البيان من حيث هو لا شك أنه نعمة، ولهذا امتن الله به على الإنسان، فقال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤]^(٥)، فالبيان المذموم هو البيان: الذي فيه تمويه على السامع وتلبيس، وشبهه بالسحر لفساده؛ وأما البيان الذي يوضح الحق ويقرره، ويبطل الباطل ويبينه فهذا ممدوح، كحالة الرسل وأتباعهم.

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢٧).

(٤) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٠٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢٨).

وبعض أهل العلم يقول إن قوله: (إن من البيان لسحراً): على جهة المدح؛ لأنه يصل في التأثير إلى أن يؤثر تأثيراً بالغاً كتأثير السحر في النفوس، والتأثير البالغ إذا كان من جهة البيان فإنه جائز، وهذا من جهة المدح له، وبيان عظم تأثيره. وهذا فيه نظر؛ لأنه لما جعل البيان سحراً علمنا أنه أراد ذمه، فالصحيح أن هذا ذم للبيان وليس مدحاً له^(١)؛ لأن كلمة السحر كلمة مذمومة في مراد الشرع^(٢)؛ ولهذا أورده المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب الذي اشتمل على أنواع من المحرمات^(٣)؛ فالحديث خرج مخرج الذم لبعض لبيان لا كُله^(٤)؛ لأنه قال: (إن من البيان)، ولم يقل: (إن البيان)^(٥)، ومورد الذم هو: قصد المتكلم من إلباس الحق بالباطل، فلو أن إنساناً بين الحق ببيان فصيح، فإنه لا يدخل في الذم الوارد في هذا الحديث؛ لأنه لم يُرد ترويج باطل^(٦)، فالبيان المذموم هو الذي فيه تصويب الباطل وتحسينه حتى يتوهم السامع أنه حق؛ أو يكون فيه بلاغة زائدة عن الحد أو قوة في الخصومة حتى يسحر القوم ببيانه، فيذهب بالحق ونحو ذلك^(٧)، فالبيان يكون مذموماً إذا أدى إلى صرفٍ عن الحق أو إظهارٍ للباطل في صورة الحق^(٨).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بيان نوع من أنواع السحر، وهو بعض البيان^(٩)؛ حيث دلَّ الحديث أن

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠١).
- (٢) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٨٠)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠١).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١١٩/٢).
- (٥) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٨٠)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.
- (٦) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٩).
- (٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١١٩/٢).
- (٨) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٨٠)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.
- (٩) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٢).

بعض البيان نوعٌ من السحر، وذلك لأنه يستميل القلوب كما يستميلها السحر^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في جعله البيان المُعَرَّبَ عن المقصود من السحر، ومحله: البيان المُزخرفُ للباطل، أي: المزين له، فالكلام البليغ في تزيين الباطل سحرٌ، والحديث خرج مخرج الدم، فالمراد به البيان الذي يُلبَسَ الحقُّ بالباطل، فإنه يكون سحرًا لخلطه بين الحق والباطل، وهو الأمر الذي يكون في السحر عادة، فإنَّ من زوَّق باطله ليروج؛ ففعله من جنس السحر^(٢).

والمصنف رَحِمَهُ اللهُ كان حكيماً في تعبيره بالترجمة؛ حيث قال: (باب: بيان شيء من أنواع السحر)، ولم يحكم عليها بشيء؛ لأنَّ منها ما هو شرك؛ ومنها ما هو من كبائر الذنوب؛ ومنها دون ذلك، ومنها ما هو جائز على حسب ما يقصد به وعلى حسب تأثيره وآثاره^(٣)، ومجموع ما ذكره المصنف في هذا الباب من أنواع السحر سبعة، هي: (العيافة، والطرق، والطيرة، والتنجيم التأثيري، والعُقد المنفوث فيها، والنميمة، والبيان المُلبَس)، وكلها محرمة، والمعنى الاصطلاحي يندرج فيه أربعة من هذه السبعة، وهي: العيافة، والطرق، والطيرة، والعُقد التي ينفث فيها؛ أما التنجيم التأثيري، والنميمة، والبيان المُمَوَّه؛ فسميت سحرًا باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي^(٤).

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣٦).

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٣٩)؛ والشرح الصوتي:

(شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢٨).

(٤) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٠٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[فِيهِ مَسَائِلُ: الْأَوَّلَى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطَّيْرَةَ مِنَ الْجَبْتِ].**

أي: هذه من السحر، كما تقدم عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (الجبْت: السحر) ^(١)؛
يعني: أنها نوعٌ من السحر؛ لما فيه من الخفاء ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[الثَّانِيَّةُ: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرْقِ].**

أي العيافة: زجر الطير، والطرق: الخط يخط بالأرض، كما يفعل الكهَّان وغيرهم للاستدلال على المغيبات ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[الثَّالِثَةُ: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ نَوْعِ السَّحْرِ ^(٤)].**

أي لقوله: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر» ^(٥)،
والمراد به: علمُ النجوم المتعلِّقُ بالتأثير دون غيره على ما سيأتي بيانه ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[الرَّابِعَةُ: [أَنَّ] ^(٧) الْعَقْدَ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ].**

أي: من السحر؛ لقوله: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر» ^(٨).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦١).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٧٣).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦١).

(٤) في نسخة دغش: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ]؛ وفي نسخة أسامة: [أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤١).

(٧) زيادة من نسخة الحبشي، وأسامة.

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ [بَيْنَ النَّاسِ] ^(١) مِنْ ذَلِكَ].

أي: من السحر؛ لكون النمام يُفرق بين الناس كالساحر الذي يفرق بينهم، لا أنها مثله في الكفر والقتل ^(٢)، فالنميمة أُضيفت إلى السحر؛ باعتبار مشاركتها له في اللطف والخفاء، فهي تُسمى سحرًا باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الوضع الشرعي، فإن السحر باعتبار الوضع الشرعي مخصوص برقى يُنفث فيها ويُعزَّم بها على الشياطين، وأما في لسان العرب فالسحر اسمٌ لما لطف وخفي، والنميمة فيها لطفٌ وخفاء، فهما يشتركان في أمرين: **الأول:** باعتبار المبتدأ؛ فالسحر يُعقدُ في الخفاء، وكذلك النميمة؛ **والثاني:** باعتبار المنتهى، فإن مآل السحر والنميمة التفريق بين الناس ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَ الْفَصَاحَةِ].

أي: الفصاحة المُلبَّسةُ للحقِّ بالباطل، وهي التي تخلط أحدهما بالآخر؛ حتى يخفى وجه الحق، ويزور الباطل، فما كان كذلك فهو معدودٌ من السحر، فالذم متوجه إلى هذا النوع ^(٤)؛ لقوله: «إن من البيان لسحراً»؛ أي: إذا كان الرجل فصيحاً فجعل الحق في قالب الباطل، والباطل في قالب الحق، وموّه على الناس حتى قبلوا كلامه بسبب فصاحته؛ صار ذلك نوعاً من السحر، أما إذا كان البيان في توضيح الحق ورد الباطل فهو ممدوح ^(٥)؛ ولهذا قيّد

(١) زيادة من نسخة العصيمي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٢).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤١)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٢).

المصنف هذه المسألة بقوله: (بعض)؛ تنبيهًا إلى أن محل الذمّ منه مخصوصٌ بموردٍ معين، دون مطلق الفصاحة^(١)، وهذا دليل على أن المصنف يرى أن الحديث خرج مخرج الذم لا مخرج المدح^(٢)، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ قال: (بعض الفصاحة) استدلالًا بقوله ﷺ: «إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»؛ لأن (مِنْ) هنا عند المصنف للتبعض، ووجه كون ذلك من السحر؛ أن لسان البليغ ذي البيان قد يصرف الهمم، وقد يلهب ما عنده من الفصاحة^(٣).

فإذاً هذه الأمور التي ذكرها مُلْحَقَةٌ بالسحر، فتكون في حكمه؛ لأن ضررها يكون شبيهًا بالسحر، فأُعْطِيت حكمه، أما حكم الساحر، فهو كافر، وكذلك يُقْتَل شرعًا، وهذا لأن دليله خاص، فخرج بخصوص الدليل عن هذه الأحكام من الأنواع التي أُلْحِقَتْ بالسحر^(٤).



-
- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤١).
 (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٣٤).
 (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٣٠).
 (٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٣٥).

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمْ

رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ# عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(١) قَالَ: لَمَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ ^(٢)؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا# ^(٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤) قَالَ: لَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥).

(١) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة الحبيشي زيادة: [بما يقول].

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، برقم: (٢٢٣٠)، بدون لفظة: «فَصَدَّقَهُ بما يقول».

(٤) في نسخة القاسم: [أن رسول الله ﷺ].

(٥) رواه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم: (١٣٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب التيمم، باب: النهي عن إتيان الحائض (١ / ٤٠٤) برقم: (٦٣٩)؛ ورواه أبو داود في سننه، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الكهان، برقم: (٣٩٠٤) بلفظ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا - قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِهِ - فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ ثُمَّ اتَّفَقَا أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَتُهُ حَائِضًا - أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَتُهُ فِي دُبُرِهَا -، فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»؛ والحديث صحَّحه الألباني في المشكاة، وصحيح الجامع، وقال في النهج السديد (١٤٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، وله شواهد تقويه»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٩): =

وَلِلْأَرْبَعَةِ^(١)، وَالْحَاكِم - وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا» - عَنِ [النَّبِيِّ ﷺ]^(٢):
 \$مَنْ أَتَى عَرَاةً أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ
 ﷺ#^(٣).

وَلِأَبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ: مَوْقُوفًا^(٤).

= «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٨): «حسن بشواهد». وللحديث شواهد منها: حديث جابر بن عبد الله بن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه البزار بإسناد جيد قوي. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٢١٧/١٠)؛ والترغيب والترهيب، للمنذري (١٧/٤).

(١) هذا الحديث رواه الحاكم بهذا اللفظ دون الأربعة - وهم أصحاب السنن -؛ لكن عزوه إليهم صحيح باعتبار أصل الحديث؛ فإن أصل الحديث عندهم كما مر، وقد عزا إليهم غير المصنف: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢١٧/١٠)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١٨/٤). ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد (١١١).

(٢) زيادة من نسخة القاسم. وفي نسخة الحبيشي: [عن أبي هريرة].

(٣) رواه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كِتَابُ: الْإِيمَانِ، التشديد في إتيان الكاهن وتصديقه، برقم: (١٥)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الْقِسَامَةِ، جَمَاعُ أَبْوَابِ الْحُكْمِ فِي السَّاحِرِ، برقم (١٦٥٩٢)؛ قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا جَمِيعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ سِيرِينَ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي؛ والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع، وفي الترغيب والترهيب؛ وقال في النهج السديد (١٤٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٠): «حسن بشواهد»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٩): «حسن بشواهد».

(٤) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»، برقم: (٥٤٠٨) بلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَاةً أَوْ سَاحِرًا أَوْ كَاهِنًا فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (١٨٧٣)؛ والطبراني في المعجم الأوسط، باب: الألف، من اسمه أحمد، برقم (١٤٥٦). قال ابن حجر في فتح الباري (٢١٧/١٠): =

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطَيَّرَ لَهُ، أَوْ تَكْهَنَ أَوْ تُكْهَنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ ^(١).

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [فِي الْأَوْسَطِ] ^(٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: دُونَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَى...» إِلَى آخِرِهِ ^(٣).

= «أخرجه أبو يعلى من حديث بن مسعود بسند جيد، لكن لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١٩/٤): «رَوَاهُ الْبَزَارُ وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مَوْفُوفًا»؛ وقال في النهج السديد (١٥٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن، وله حكم الرفع»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤١): «صحيح موقوف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «صحيح موقوف، وله حكم الرفع». وله شاهد عند الطبراني في المعجم الكبير، بلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»، قال المنذري في الترغيب والترهيب (١٩/٤): «رَوَاتِهِ ثِقَاتٌ».

(١) أخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٣٥٧٨). قال ابن حجر في فتح الباري (٢١٧/١٠): «أخرجه البزار بسند جيد»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١٧٠/٣): «رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ»؛ وعلّق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والأحاديث الأخرى في الباب تقويه، وتشهد له»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف، ولبعض فقراته شواهد».

(٢) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب: العين، من اسمه العباس، برقم (٤٢٦٢)، وحسن إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (١٧٠/٣)، وعلّق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، لكن يتقوى =

قَالَ الْبَغَوِيُّ: «الْعَرَّافُ: الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى الْمَسْرُوقِ، وَمَكَانِ الضَّالَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(١).

وَقِيلَ: هُوَ الْكَاهِنُ^(٢)، وَالْكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٣).

وَقِيلَ: [هو] ^(٤) الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ^(٥).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ [تَقِيُّ الدِّينِ] ^(٦) ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْعَرَّافُ: اسْمٌ لِلْكَاهِنِ، وَالْمُنَجِّمِ، وَالرَّمَّالِ، وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ [هَذِهِ] ^(٧) الْأُمُورِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ»^(٨).

= بسابقه، فيعضد أحدهما الآخر، ويُدْخِلُ في جملة الحديث الحسن؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف».

(١) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٨٢/١٢).

(٢) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٢١٦/١٠).

(٣) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٨٢/١٢)؛ ومعالم السنن، للخطابي (١٠٥/٣)؛ والنهاية، لابن الأثير، مادة: (كهن).

(٤) زيادة من نسخة القاسم.

(٥) ينظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢٣١/٢)، وفيه: «وقوله: [من أتى عرافاً]، أي: كاهناً، وهم نوعٌ من الكُهَّانِ، ليس كلُّ كاهنٍ عَرَّافاً، والعَرَّافُ: الذي يأخذ الأمور بالظن والتخمين والتَّجَمُّمِ والطَّرِيقِ، وأسبابُ أُخْرَى ليست من جهة الجن، كأنه يدعى معرفة الغيب؛ وقيل: العَرَّافُ: الذي يُخْبِرُ بما أخفي مما هو موجود، والكاهن: الذي يُخْبِرُ بالغيب المستقبل».

(٦) زيادة من نسخة أسامة.

(٧) زيادة من نسخة أسامة.

(٨) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٧٣/٣٥).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ)، وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ، [قَالَ] ^(١):
\$ مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ خَلْقٍ # ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ تَصَدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ.

الثانية: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفِّرَ.

الثالثة: ذِكْرُ مَنْ تَكْهَنَ لَهُ.

الرابعة: ذِكْرُ مَنْ تُطِيرَ لَهُ.

الخامسة: ذِكْرُ مَنْ سُحِرَ لَهُ.

السادسة: [ذِكْرُ مَنْ] ^(٣) تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ.

السابعة: [ذِكْرُ] ^(٤) الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، باب: مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اقْتِبَاسِ عِلْمِ النُّجُومِ، برقم: (١٦٦١٠)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: الشهادة وغيرها والفتخ، برقم: (١٩٨٠٥)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، في تعليم النجوم ما قالوا فيها، برقم: (٢٦١٦١). قال في النهج السديد (١٥٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه البيهقي بسند صحيح موقوفاً من كلامه، وروي مرفوعاً ولا يصح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٤): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢١): «صحيح موقوف».

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي، والعصيمي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي، والعصيمي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمْ].

الشَّجُّ

لما كان الكهان ونحوهم يدَّعون علم الغيب الذي قد اختص به الله تعالى، وذلك دعوى مشاركة الله تعالى في علم الغيب؛ أراد المصنف أن يُبين في هذا الباب ما جاء في حقهم وحق من صدَّقهم من الوعيد^(١).

قوله: (بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمْ)؛ أي: بَابُ ذِكْرِ مَا جَاءَ فِي أَحْكَامِ الْكُهَّانِ مِنَ التَّغْلِيظِ الْأَكِيدِ، وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، وَمَا جَاءَ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي نَحْوِهِمْ^(٢) مِمَّنْ لَهُمْ ذِكْرٌ فِي الْبَابِ عِنْدَهُ سِوَى الْكَاهِنِ، وَهُمْ: الْعَرَّافُ، وَالْمَنْجَمُ، وَالرَّمَالُ^(٣).

فقوله: (وَنَحْوِهِمْ)، يعني: مِنَ الْعَرَّافِينَ، وَالْمَنْجَمِينَ، وَالَّذِينَ يَخْطُونَ فِي الرَّمْلِ، وَالَّذِينَ يَكْتُبُونَ عَلَى الْخَشَبِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(٤)؛ ويشمل ذلك أيضًا: كل من يدعي علم الغيب بأي طريق من الطرق^(٥)، فيلحق بهم من كان بهذه الصفة أو قريبًا منها ممن يشابههم في دعوى علم الغيب، مثل: الذين يتعاطون معرفة الأشياء بشيء مما يتوهم أنه سبب، وهو ليس سببًا مثل: الضرب بالودع، والحصي، والخط بالرمل، وكذلك ما يسمى حديثًا بقراءة الفنجان، وقراءة الكف، والنظر في الطالع، وما أشبه ذلك^(٦).

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٣).
- (٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٠٢).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٣).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٦).
- (٥) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٢١).
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمة (٢٧٤).

و(الكاهن): هو الذي يخبر عن المغيبات بالأخذ عن مسترق السمع من الجن، وُسِّمي كاهناً لأنه يتكهن الأخبار؛ أي: يتوقعها^(١)، فالكهانة: ادعاء علم الغيب، كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجن السمع من كلام الملائكة، فتلقيه في إذن الكاهن^(٢).

والضابط في ذلك أن يُقال: كُلُّ من ادعى علماً من الغيب واستخدم في ذلك وسيلة ظاهرة؛ ليوهم بها الناس، فهي من الكهانة^(٣)، فالكاهن هو كل من يدعي معرفة المغيبات، وادعاء معرفة الغيب يكون بأسباب ووسائل وأساليب، منها ما يكون بخطوط يخطها، أو يكون بالنظر في النجوم، أو بالاستعانة برئي من الجن ومساعدتهم^(٤).

فالكاهن: هو الذي يتكلم في المغيبات عن طريق رئيه من الجن إما باستراق السمع؛ وإما بما يطلع عليه الجني مما يخفى على بعض الناس، فالجان له طريقان في علم الغيب:

الطريق الأول: ما يسترقونه من السماء، كما ورد في الحديث^(٥)؛ فإن بعضهم يركب بعضاً حتى يسمعوا الوحي الذي يوحيه الله جَلَّوَعَلَا في السماء، فربما أدرك الشهابُ الجنِّيَّ قبل أن يلقي الكلمة لمن تحته، وربما أدركه بعد أن يُلقي الكلمة، فتأتي هذه الكلمة للجن فيعطونها الكهان، فيكذب معها الكاهن،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٢٣/٢).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١/٦٣٧).

(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (١١٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٠).

أو تكذب معها الجن مائة كذبة، حتى يعظم شأن الكهان، وحتى تعظم عبادة الإنس للجن^(١).

والطريق الثاني: ما يروونه مما يكون غائبًا عن الكاهن أو من يسأل الكاهن، فالجان يطلعون على أن فلانًا قد سحر فلانًا، أو أن فلانًا قد سرق مال فلان، ونحو ذلك، فهذا أمرٌ مشاهد بالنسبة إليهم غائب عن الكاهن^(٢).

والكهان الذين يأخذون عن مسترقي السمع موجودون إلى اليوم، لكنهم قليل بالنسبة لما كانوا عليه في الجاهلية؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب، ولم يبق من استراقهم إلا ما يخطفه الأعلى، فيُلقيه إلى الأسفل قبل أن يُصيبه الشهاب؛ وأما ما يُخبر به الجني مواليه من الإنس بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالبًا فكثيرٌ جدًّا في أناس يتنسبون إلى الولاية والكشف، وهم من الكهان إخوان الشياطين، لا من الأولياء^(٣).

وسيورد المصنف في آخر الباب الفرق بين مُسمَّى الكاهن والعراف ونحوهم، وإنما ذكر المصنف لفظ الكاهن؛ لأنه عام يدخل فيه كل أنواعهم، فالمنجم يسمى كاهنًا، والعراف يسمى كاهنًا، وكذا الساحر يطلق عليه كاهن أحيانًا^(٤).

وليس من الكهانة في شيء من يخبر عن أمور تدرك بالحساب، فإن الأمور

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٨٢٣/٢).

(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيان (١١٤).

التي تدرك بالحساب ليست من الكهانة في شيء، كما لو أخبر عن كسوف الشمس أو خسوف القمر، فهذا ليس من الكهانة في شيء؛ لأنه من الأمور التي تدرك بالحساب، فكل شيء يدرك بالحساب، فإنَّ الإخبار عنه ولو كان مستقبلاً لا يعتبر من علم الغيب، ولا من الكهانة^(١).

مقصود الترجمة:

بيان ما جاء في الكهان ونحوهم من الوعيد الشديد، والتغليظ الأكيد^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ الله تعالى هو المنفرد بعلم الغيب، فمن ادعى مشاركة الله في شيء من ذلك بكهانة أو عرافة أو غيرهما، أو صدَّق من ادعى ذلك، فقد جعل لله شريكا فيما هو من خصائصه، وقد كذَّب الله ورسوله، وكثيرٌ من الكهانة المتعلقة بالشياطين لا تخلو من الشرك والتقرب إلى الوسائط التي تستعين بها على دعوى العلوم الغيبية، فهو شرك من جهة دعوى مشاركة الله في علمه الذي اختص به، ومن جهة التقرب إلى غير الله تعالى^(٣)، فمناسبتة؛ هو أن الكاهن كافر، وأن الكهانة شرك^(٤).

فلما كانت الكهانة مما ينافي أصل التوحيد؛ لأنها لا تتم إلا بالشرك الأكبر، وذلك بالتقرب للجن بالعبادات، ودعوى علم الغيب؛ ذكر المصنف هذا

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٣١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٣).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٢١).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون بن محمود الحقوي (٢٢٩).

الباب في كتاب التوحيد^(١)، فتصح المناسبة من جهتين:

الأولى: أن علم الغيب مما اختص الله به، فمن ادعى معرفته فقد نازع الله عزَّجَلَّ فيما اختص به، وذلك كفرٌ مناقض للتوحيد.

والثانية: أن الكهان لا يتوصلون إلى ما يزعمون من معرفة الغيب إلا بطريق الاستعانة والعبادة للشياطين الذين يسترقون السَّمْع، وهذا مناقضٌ للتوحيد^(٢)؛ فلما كان طريق الوصول إلى هذا العمل، وهو الكهانة: شركياً؛ ناسب أن يذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ في كتاب التَّوْحِيد؛ لِيُحَذِّرَ مِنْهُ^(٣)، فمناسبة الباب لكتاب التوحيد: من جهة أن الكاهن لا يعلم الغيب إلا باستخدام الجن، وهم لن يخدموه إلا إذا تقَرَّبَ إليهم بالشرك والكفر بالله^(٤)، فالكهانة استخدام للجن، واستخدام الجن كفرٌ وشركٌ أكبر بالله جَلَّوَعَلَا؛ لأن استخدام الجن في مثل هذه الأشياء لا يكون إلا بأن يتقرب إلى الجن بشيء من العبادات، فالكهان لا بُدَّ لكي يُخَدِّمُوا بذكر الأمور المغيبة لهم أن يتقربوا إلى الجني ببعض العبادات، إما بالذبح، أو الاستغاثة، أو بالكفر بالله جَلَّوَعَلَا بإهانة المصحف، أو بسبب الله تعالى، أو نحو ذلك من الأعمال الشركية الكفرية، فالكهانة صنعة مضادة لأصل التوحيد، والكاهن مشرك بالله جَلَّوَعَلَا؛ لأنه يستخدم الجن، ولا يمكن أن تخبره الجن بالمغيبات إلا إذا تقَرَّبَ إليها بأنواع العبادات^(٥).

(١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الديبخي (٣٧٧).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٨١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٧٤).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٤).

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

لما تكلم المصنف في الأبواب السابقة عن السحر وأنواعه؛ جاء بهذا الباب ليبين نوعاً من أنواعه وهو الكهانة، وليبين خطورة الكهان ونحوهم من السحرة والمشعوذين^(١)؛ فمناسبة هذا الباب لما قبله: أنه في البابين السابقين ذكر السحر وأنواع السحر، وفي هذا الباب أتى بالكهانة؛ لأنها في الحقيقة نوع من السحر؛ لأنها توصل إلى ما يكون في المستقبل من طريق خفي، فهي ضرب من السحر^(٢).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر المصنف شيئاً مما يتعلق بالسحر؛ ذكر ما جاء في الكهان ونحوهم، كالعراف؛ لمشابهة هؤلاء للسحرة^(٣)، فهذا الباب أتى بعد أبواب السحر؛ لأن حقيقة عمل الكاهن أنه يستخدم الجن لإخباره بالأمور المغيبة في الماضي، أو الأمور المغيبة في المستقبل التي لا يعلمها إلا الله جل جلاله؛ فالكاهن يجتمع مع الساحر في أن كلاهما يستخدم الجن لغرضه، ويستمتع بالجن لغرضه^(٤)، ومن المناسبة بين هذا الباب والذي قبله: أن الغالب على من يصاب بالسحر أن يذهب إلى الكهان طلباً للشفاء، فبين المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ حكم إتيان الكهان، بعد ذكر البلاء بالسحر؛ حتى يرتدع من بلي بالسحر عن سلوك هذا الطريق؛ وسيدكر المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ في الباب الذي بعد هذا الطريق

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٢٣/٢).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٤).

الشرعي للعلاج من السحر^(١)، فهو بيّن الطريق الممنوع المحرم لطلب رفع السحر وحله، وفي الباب التالي سيذكر الطريق المشروع لطلب فك السحر وحله^(٢).



(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٨١).
(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ# عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ] أَنَّهُ^(١) قَالَ: لَمَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ^(٢)؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا#^(٣)].

الشَّجْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فذكر في الباب ستة أحاديث وأثرًا واحدًا؛ كلها تنهى عن الذهاب إلى الكهان، وتبين عقوبة من أتى إليهم^(٤)، وهذا الحديث هو الدليل الأول، وقد رواه مسلم في صحيحه دون قوله: فَصَدَّقَهُ#، وهذه الزيادة عند أحمد^(٥)، وإسنادها صحيح، وعزوها لمسلم باعتبار أصل الحديث أنه عنده^(٦)، فقوله هنا: رواه مسلم؛ أي: أصل هذا الحديث في مسلم^(٧)، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ ذكر حديث الباب بهذا اللفظ، وعزاه لمسلم على طريقة أهل العلم في عزو الحديث لأحد صاحبي الصحيح

(١) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحيثي.

(٢) في نسخة الحيثي زيادة: [بما يقول].

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، برقم: (٢٢٣٠)، بدون لفظة: «فَصَدَّقَهُ».

(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٢٧٥).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٦٦٣٨)، وقال محقق المسند: «إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير صفية - وهي بنت أبي عبيد بن مسعود، امرأة عبد الله بن عمر بن الخطاب - فقد روى لها مسلم وحده».

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٤). وهناك من ضعف لفظة (فَصَدَّقَهُ)، وأنها شاذة لأمر، منها: أن مسلمًا لم يذكر هذه الزيادة، ولمخالفتها للأحاديث الأخرى الواردة في الباب؛ ولأنها ليست موجودة في بعض نسخ المسند. ينظر: منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الديبجي (٣٨٠).

(٧) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦١).

إذا كان أصله فيهما، إذا اتحد الطريق، وإن كانت هناك زيادة في الألفاظ^(١)؛ وقد أورد جماعة من العلماء الحديث بهذا اللفظ، وقالوا: رواه مسلم، منهم: الحافظ المنذري^(٢)، وابن الأثير^(٣)، والنووي^(٤)، وابن تيمية^(٥).

وجاء المصنف بهذا الحديث والذي يليه والأحاديث التي بعدهما؛ لبيان خطر إتيان الكهان والعرافين ونحوهم من السحرة والمشعوذين، ففي هذا الحديث أن من فعل ذلك لم تقبل له صلاة أربعين يوماً، وفي الحديث الثاني: بيان أن من فعل ذلك فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ^(٦).

قوله: **﴿من أتى عَرَّافًا﴾**، (من) شرطية؛ فهي للعموم، و(العراف): صيغة مبالغة من العارف، أو نسبة؛ أي: من يتسبب إلى العرافة، والعراف: اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يستدل على معرفة الغيب بمقدمات يستعملها، وهذا المعنى أعم، ويدل عليه الاشتقاق؛ إذ هو مشتق من المعرفة، فيشمل كل من تعاطى هذه الأمور وادّعى بها المعرفة^(٧).

وقوله: **﴿فسأله عن شيء، فصدّقه﴾**؛ يعني: صدّقه في ذلك الشيء أو في تلك المسألة^(٨).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦١).

(٢) الترغيب والترهيب (٣٦/٤).

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول (٥/٦٥)، برقم (٣٠٧٦).

(٤) رياض الصالحين، برقم (١٦٦٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٥٦).

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٣٢).

(٨) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٢/٤٦).

وقوله: **﴿لم تقبل له صلاة أربعين يومًا﴾**؛ معناه: أنه لا ثواب له فيها وإن كانت مجزئة في سقوط الفرض عنه فلا يحتاج معها إلى إعادة^(١)، فتقع مجزئة لا يجب عليه قضاؤها، ولكن لا ثواب له فيها؛ لأن الذنب والإثم الذي اقترفه حين أتى العراف فسأله عن شيء يقابل ثواب الصلاة أربعين يومًا، فأسقط هذا هذا، ويدل ذلك على عظم ذنب الذي يأتي العراف فيسأله عن شيء ولو لم يصدقه^(٢)، وظاهره أن سائر أعماله لا تُردُّ، بل المردود هي الصلاة كما ورد في الحديث^(٣)، وإذا كان هذا جزاءً من أتى الكاهن فكيف بجزاء الكاهن نفسه^(٤)، فإذا كان هذا في حق السائل الذي صدَّق العراف في كلمة واحدة، فكيف بحال المسؤول؛ فإن ذنبه أكبر، وإثمه أعظم^(٥).

وظاهر لفظ مسلم: أن الوعيد مرتَّبٌ على مجيئه وسؤاله، سواء صدَّقه أو شك في خبره؛ لأن إتيان الكهان منهي عنه، ولأنه إذا شك في خبره فقد شك في أنه لا يعلم الغيب، وذلك موجبٌ للوعيد، بل يجب عليه أن يقطع ويعتقد أنه لا يعلم الغيب إلا الله^(٦)؛ ولكن رواية الباب عند المصنف تدلُّ على عكس هذا؛ لأن فيها قيد (فصدَّقه)، وهي ليست في رواية مسلم، فلعل المصنف جمع بين اللفظين لورود كل واحدة منهما في هذا الحديث في رواياته المختلفة؛ فقد جاء في رواية أحمد: **﴿من أتى عرافًا فصدقه بما يقول، لم تقبل له صلاة أربعين**

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٢٥).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٧).

(٣) فوائد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٨١).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٤).

(٥) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٢/ ٤٦).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٢٥).

يومًا#، فلذلك قيّد المصنف هذا الحديث بهذه اللفظة^(١)، وسيأتي في حديث ابن مسعود الذي أورده المصنف في هذا الباب: الجمع بين لفظي: (السؤال والتصديق)، ولكن جاء الوعيد فيه بالتكفير وليس بعدم قبول الصلاة، ونصه: \$من أتى عرافًا أو ساحرًا أو كاهنًا فسأله فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وقد أخذ كثير من الشُّراح برواية مسلم، وقالوا: إن مجرد السؤال نفسه لا يجوز؛ لأنه وسيلةٌ إلى تصديقهم، ولأن في سؤالهم رفعًا من شأنهم، وتعظيمًا لقدرهم، وإظهارًا لأمرهم بين الناس، وتقريرًا لما يقومون به^(٢)؛ فمن أتى عرافًا فسأله عن شيء ولو لم يصدقه؛ فإنه لا تقبل له صلاة أربعين يومًا^(٣)؛ ففي الحديث النهي عن إتيان الكاهن ونحوه؛ فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن إتيان الكُهان ونحوهم، وعن الرجوع إلى قولهم، وتصديقهم على ما يدعون؛ لمنافاته للتوحيد^(٥)، حيث دلّ الحديث على أن

(١) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٨١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٧)؛ وينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٣٢/٢)؛ والقول المفيد، لابن عثيمين (٥٣٣/١)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٤)؛ والفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٤١)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٢٥/٢).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٤)؛ وفتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (١١٤٧/٣).

العرافة وتصديقها حرام^(١)؛ فمناسبة الحديث للباب: أنه دلّ بطريق اللازم على كفر الكهّان^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: **لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**؛ أي: لا يكون له أجرٌ عليها وإن صلاها، وهذا الوعيد في حق من أتى العراف، فكيف بالعراف نفسه^(٣)، فالقولُ فيما يكون عليه الكاهن أشدُّ، فأراد المصنف أن ينبه بالجزاء الذي يكون على الآتي للكاهن أنه يكون في الكاهن أشدَّ، فهو مطابق لما ترجم به^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٥) قَالَ: لَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦)].

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٣٩).
- (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٤٠).
- (٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٤).
- (٥) في نسخة القاسم: [أن رسول الله ﷺ].
- (٦) رواه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم: (١٣٥)؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب التيمم، باب: النهي عن إتيان الحائض (١ / ٤٠٤) برقم: (٦٣٩)؛ ورواه أبو داود في سننه، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الكهان، برقم: (٣٩٠٤) بلفظ: (مَنْ أَتَى كَاهِنًا - قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِهِ: - فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ ثُمَّ اتَّفَقَا أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَتُهُ حَائِضًا - أَوْ أَتَى امْرَأَةً - قَالَ مُسَدَّدٌ: امْرَأَتُهُ فِي دُبْرَهَا -، فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ)؛ والحديث صحَّحه الألباني في المشكاة، وصحيح الجامع، وقال في النهج السديد (١٤٨): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده =

وَلِلْأَرْبَعَةِ^(١)، وَالْحَاكِمِ - وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا» - عَنِ [النَّبِيِّ ﷺ]^(٢):
 ﴿مَنْ أَتَى عَرَاً أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ﴾^(٣).

وَلِأَبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ: مَوْقُوفًا^(٤).

= ضعيف، وله شواهد تقويه؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٣٩):
 «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١١٨): «حسن بشواهد».
 وللحديث شواهد منها: حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى
 كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه البزار بإسناد جيد
 قوي. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٢١٧/١٠)؛ والترغيب والترهيب، للمنذري
 (١٧/٤). قال الشيخ سليمان بن عبد الله (٨٢٨/٢): «أطال أبو الفتح اليعمري في
 بيان ضعفه، وادعى أن متنه منكّر، وأخطأ في إطلاق ذلك، فإن (إتيان الكاهن) له
 شواهد صحيحة، منها ما ذكره المصنف بعده، وكذلك (إتيان المرأة في الدبر) له
 شواهد، وغاية ما يُنكر من متنه ذكر إتيان الحائض».

(١) هذا الحديث رواه الحاكم بهذا اللفظ دون الأربعة، وعزاه المصنف (للأربعة)؛
 وعزوه إليهم صحيح باعتبار أصل الحديث؛ فإن أصله عندهم، فهو عند الحاكم
 بلفظه، وعندهم بأصله، وعزاه إليهم غير المصنف: ابن حجر في الفتح (٢١٧/١٠)،
 والمنذري في الترغيب والترهيب (١٨/٤). تعليقات الشيخ صالح العصيمي على
 كتاب التوحيد (١١١).

(٢) زيادة من نسخة القاسم. وفي نسخة الحبيشي: [عن أبي هريرة].

(٣) رواه أحمد في «مسنده»، مسند أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، برقم: (٩٦٦٧)؛ وأخرجه الحاكم
 في «مستدركه»، كتاب: الإيمان، التشديد في إتيان الكاهن وتصديقه، برقم: (١٥)؛
 والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: القسامة، جَمَاعُ أَبْوَابِ الْحُكْمِ فِي السَّاحِرِ، برقم
 (١٦٥٩٢)؛ قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا جَمِيعًا مِنْ حَدِيثِ
 ابْنِ سِيرِينَ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي؛ والحديث صححه الألباني في صحيح
 الجامع، وفي الترغيب والترهيب؛ وقال في النهج السديد (١٤٩): «صحيح»؛ وقال
 الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي
 في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٠): «حسن بشواهد»؛ وقال الحبيشي في
 تخريجه كتاب التوحيد (١١٩): «حسن بشواهد».

(٤) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»، برقم: (٥٤٠٨) بلفظ: «من أتى عرافاً =

الشَّجْ

هذه الأحاديث الثلاثة هي الدليل الثاني في الباب.

قوله: **﴿فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ﴾**، أي: نسبه إلى الصدق، وقال: إنه صادق، و(ما) عامة في كل ما يقول حتى ما يحتمل أنه صدق؛ فإنه لا يجوز له أن يُصدقه؛ لأن الأصل فيهم الكذب^(١).

وقوله: **﴿فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ﴾**؛ المراد بالمنزل: الكتاب والسنة، أي: من ارتكب الكهانة فقد برئ من دين محمد ﷺ، وما أنزل عليه^(٢)، أي: كفر بالذي أنزل، والذي أنزل على محمد القرآن، أنزل إليه

أو ساحراً أو كاهناً فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وأخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (١٨٧٣)؛ والطبراني في المعجم الأوسط، باب: الألف، من اسمه أحمد، برقم (١٤٥٦). قال ابن حجر في فتح الباري (٢١٧/١٠): «أخرجه أبو يعلى من حديث بن مسعود بسند جيد، لكن لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١٩/٤): «رَوَاهُ الْبَزَارُ وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مَوْقُوفًا»؛ وقال في النهج السديد (١٥٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن، وله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤١): «صحيح موقوف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «صحيح موقوف، وله حكم الرفع». وله شاهد عند الطبراني في المعجم الكبير، بلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»، قال المنذري في الترغيب والترهيب (١٩/٤): «رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ».

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٣٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٨٣٢).

بواسطة جبريل^(١)؛ يعني: كفر بالقرآن؛ لأنه قد جاء في القرآن، وما بيّنه النبي ﷺ من السنّة أن الكاهن والساحر والعراف لا يفلحون، وأنهم يكذبون ولا يصدقون^(٢).

والحديث الأول الذي عن بعض أزواج النبي ﷺ فيه أنه إذا أتاه فسأله عن شيء، فصدّقه: \$لم تقبل له صلاة أربعين يوماً#، وهذه الأحاديث فيها أنه: \$كفر بما أنزل على محمد#، والجمع بينهما: أن الأول سأله عن مسألة، فسأله عن شيء وصدّقه فيها، ولم يصدقه في غيرها؛ وأما الثاني: فصدّقه في كل ما يقول^(٣)، فحكمه أنه كافر؛ لأنه صدقه فيما يقول وبكل ما يقول، واعتبر كلامه كله حقًا، فقال عن هذا الكاهن: مكاشف أو هذا عارف أو لا يقول إلا حقًا؛ فإذا أقرّه ومدحه فقد ضاد الله وحادّه، وخالف الرسول ﷺ، فيكون بذلك قد كفر بما أنزل على محمد كفرًا مطلقًا أو مقيدًا بما أنزل في شأن الكهان وعلم الغيب ونحوه^(٤)؛ فالوعيد جاء تارة بعدم قبول الصلاة، وتارة بالتكفير، فيحمل على حالين، إن كان الآتي معتقدًا بأنه يصدق مرة ويكذب أخرى، فأتاه فصدقه تصديقًا غير جازم، ناسبه الوعيد بعدم قبول الصلاة؛ وإن أتاه معتقدًا علمه بالغيب علمًا لا يخطئ فصدقه تصديقًا جازمًا، ناسبه الوعيد بالكفر^(٥)؛ فالراجع هو التفصيل جمعًا بين الأدلة، فيقال: إن من صدّق الكاهن أو سأله فصدقه في ادعائه الغيب مطلقًا، لا أنه يُخبر من جهة الشياطين، فهو مستقل

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٣٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٩).

(٣) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٨٢)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.

(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٢/ ٤٧).

(٥) فتح المنعم شرح صحيح مسلم، د. موسى شاهين لاشين (٨/ ٦٢٨).

بعلم الغيب ولا يحتاج لهم، فهو كفر أكبر مخرج من الملة؛ لأنه لا يعلم الغيب إلا الله عَزَّوَجَلَّ، ومن صدق أن أحدًا من البشر يعلم الغيب علمًا مطلقًا، فإن هذا تكذيب لكلام الله، كما أنه تسوية لغير الله بالله مما هو من خصائص الله، وهو علم الغيب؛ أما من صدقهم -وهو الغالب على من صدقهم- على أنهم يُخبرون بالغيب من جهة الشياطين، والشياطين تسترق السمع لهم، وهذا غيب نسبي يغيب عن بعض الناس دون بعض، وليس غيبًا مطلقًا عن جميع الخلق، فهذا يحمل على الكفر الأصغر، ولا تقبل له صلاة أربعين يومًا، فمجرد سؤال الكاهن والعراف لا تُقبل من السائل الصلاة أربعين يومًا، فإن صدقهم في الخبر الذي ينقلونه عن الشياطين فيكون كفره كفرًا أصغر^(١).

ودلالة الأحاديث الثلاثة على مقصود الترجمة:

في قوله: **﴿فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ﴾**، وهو حكمٌ على الآتي للكهان، فالحكم به على الكاهن نفسه أولى^(٢)، فالكاهن أولى منه بالوعيد وشدة التغليظ^(٣).

وحديث ابن مسعود هنا لفظه: **﴿من أتى عرافًا أو ساحرًا أو كاهنًا فسأله فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على مُحَمَّد ﷺ﴾**، ورواه أبو يعلى عنه بسند جيد موقوف، وهذا الموقوف له حكم الرفع؛ لأن إخبار الصحابي عن شيء أنه يكون كفرًا أو شرًا أو معصية^(٤)؛ لا يكون إلا بخبر من الوحي عنه ﷺ،

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيان (١١٦، ١١٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج

مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٥).

فمعناه أن ينقل هذا عن النبي ﷺ؛ لأن هذا لا يُقال من جهة الرأي^(١)، وهذا الأثر فيه دليل على كفر الكاهن والساحر، والمصدق لهما؛ لأنهما يدعيان علم الغيب، وذلك كفر، والمصدق لهما يعتقد ذلك ويرضى به، وذاك كفرٌ أيضًا^(٢).

مسألة: هذه الأحاديث فيها مسألة حكم إتيان الكهان ونحوهم؛ وسؤالهم له

ثلاث صور:

الأولى: أن يسأله ولا يصدقه، وإنما يسأله اختبارًا لحاله وامتحانًا له للاطلاع على باطن أمره، فهذا لا حرج فيه وقد سأل النبي ﷺ ابن صياد كما في الصحيحين^(٣)؛ وإذا أتاهم ولم يصدقهم، ولكن أتى مجرد استطلاع يريد أن يعرف وينظر، فهذا محرم، فإتيان الكهان محرم حتى لو لم يصدقهم، ويخشى عليه من الوعيد: (لم تقبل له صلاة أربعين يومًا)، وذلك للأحاديث التي ذكرها المصنف في هذا الباب، ولفظ مسلم لم يأت فيه: (صدقه)، وإنما جاء فيه: من أتى عرافًا فسأله لم تقبل له صلاة أربعين يومًا، وكذلك لما ثبت في مسلم من حديث معاوية بن الحكم أنه قال: إن منا أناسًا يأتون الكهان فقال له النبي ﷺ: (فلا تأتوهم)، فالأمر ليس بالهين، بل هو خطير جدًا، فقد ينطبق عليه هذا الوعيد: لم تقبل له صلاة أربعين ليلة^(٤).

والثانية: أن يسألهم ويصدقهم، ويعتقد أن الكهان أو الجن يعلمون الغيب،

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٨٣٣/٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٣)؛ وينظر: الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

فهذا كفر أكبر، وفيه قول النبي ﷺ: «من أتى عَرَّافًا أو كاهنًا فسأله فصدَّقه فقد كفر بما أنزل على محمد#؛ والذي أنزل على محمد هنا هو قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]^(١)، وهذا من أقوى طرق الحصر؛ لأن فيه النفي والإثبات، فالذي يُصدق الكاهن في علم الغيب، وهو يعلم أنه لا يعلم الغيب إلا الله، فهو كافر كفرًا أكبر مخرجًا من الملة، وإن كان جاهلاً ولا يعتقد أن القرآن فيه كذب، فكفره كفرٌ دون كفر^(٢)؛ فإتيان الكهان أو العرافين ونحوهم يكون شركًا أكبر، وذلك إذا ظن أن الكاهن يعلم الغيب في المستقبل؛ أو ظن أنه يعلم الغيب الجزئي بغير واسطة الشياطين، والغيب الجزئي هو الذي يغيب عن الإنسان ولكن يمكن معرفته، فإذا اعتقد أن الكاهن يعرف مكان الضالة وأنه يعلم هذا الغيب الجزئي دون عون الشياطين فقد كفر بما أنزل على محمد^(٣)، فالإتيان لهم مع التصديق لهم في أمر غيبي مطلق أو مقيد لكن بدون اعتقاد أن الشياطين تخبرهم، هذا كفر أكبر^(٤).

والثالثة: الإتيان مع التصديق لهم في أمر غيبي نسبي مع اعتقاد أن الشياطين تخبرهم^(٥)؛ بأن يسألهم ويصدقهم بكل ما يخبرون به، سواء كان السؤال للجن، كالراقى يسأل الجان إذا نطق، أو للكهنة، ولكنه يقول: إن الذي يعلم الغيب هو الله تعالى، ويقول: أما الجان فإنهم يخبرون بهذه المغيبات

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٣٩).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٤٥٥).

(٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٤٥٦).

عن استراقهم للسمع وما يطلعون عليه مما يشاهدونه ولا نشاهده، والكهنة يخبرهم الجن^(١)، فإذا لم يصدقهم في دعوى علم الغيب، ولكن صدّق الكاهن في واقعة أو حادثة معينة تتعلق بالماضي^(٢)؛ يعني: صدق الكاهن أو العراف في الغيب الجزئي مع معرفته أنه بواسطة الشياطين، لا أنه يعلم الغيب^(٣)، فهذا هو الذي فيه **الخلاف بين العلماء على ثلاثة أقوال:**

القول الأول: أن الذي يُصدق الكاهن كافرٌ كُفراً أكبر مخرجٌ من الملة؛ لأن ظاهر الحديث في قوله: ﴿فصدّقه بما يقول﴾؛ فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ: أنه يكفر متى اعتقد صدقه بأي وجه كان؛ لاعتقاده أنه يعلم الغيب، وسواء كان ذلك من قبل الشياطين أو من قبل الإلهام؛ لا سيما وغالب الكهان في وقت النبوة إنما كانوا يأخذون عن الشياطين، ويشهد لذلك ما تقدم من الأحاديث، فإن الحديث الذي فيه الوعيد بعدم قبول الصلاة أربعين ليلة، ليس فيه ذكر تصديقه، والأحاديث التي فيها إطلاق الكفر مُقيدة بتصديقه^(٤).

والقول الثاني: أن مُصدّق الكاهن إن اعتقد أنه يعلم الغيب فإنه يكفر؛ وإن اعتقد أن الجن تُلقِي إليه ما سمعته من الملائكة، وأنه بإلهام فصدقه من هذه الجهة فلا يكفر^(٥)؛ يعني: الكفر الأكبر، لقوله ﷺ: ﴿مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسأله

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٤).

(٢) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٧٩).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢ / ٨٣١)؛ وينظر: الملخص في شرح كتاب

التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٤)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب

التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٤٣)؛ والمفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير

(١٧١)؛ والفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٤١).

(٥) ينظر: فيض القدير، للمناوي (٦ / ٢٣).

عن شيء فصدّقه؛ لم تقبل له صلاة أربعين يومًا#، وهذه الحالة تدلّ على أن الذي أتى الكاهن أو العراف فصدّقه؛ أنه لم يخرج عن الملة؛ لأنه حدّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عدم قبول صلاته بأربعين يومًا، والذي أتى الكاهن إذا حُكِمَ عليه بأنه كافرٌ كُفْرًا أكبر ومرتد وخارج من الملة فإن صلاته لا تقبل بتاتًا حتى يرجع إلى الإسلام؛ فدلّ قوله: (فصدقه؛ لم تقبل له صلاة أربعين يومًا) على أن قوله: (فقد كفر بما أنزل على محمد) أنه كفر أصغر وليس بالكفر المخرج من الملة^(١)، فالكفر هنا هو: الأصغر؛ جمعًا بين الحديث السابق وهذا؛ لأن صحة الصلاة منه وإن لم يُثب عليها دالة على كونه مسلمًا، ولو كان كافرًا أكبر لما قُبِلت له صلاةُ أبد الأيام^(٢)، وليس مناط المسألة كما يُظنُّ: اعتقاد أن الكاهن يعلم الغيب، فإن هذا لا يختص بالكاهن بل من اعتقد أن محمدًا يعلم الغيب فقد كفر كُفْرًا أكبر؛ لأن علم الغيب مخصوص بالله جَلَّ وَعَلَا، ولكن العرب كانت تأتي الكهان لا تعتقد فيهم أنهم يعلمون الغيب، ولكنها تعتقد فيهم اتصالهم بالجن الذين لهم قوى عظيمة يستطيعون بها العلم بشيء لا تعلمه الأنس، وعلى هذا الاعتقاد يتحقق كون الكفر كُفْرًا أصغر لا أكبر^(٣)، فإذا صدّق الرجل الكاهن فيما يخبر به من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله، كأن يقول: غداً سيأتيك كذا، وسيحصل لك كذا من أمور الغيب، فإنه كافر كُفْرًا مخرجًا عن الملة؛ لأنه كذب القرآن في كون الغيب لا يعلمه إلا الله، أما إن سأل في أمر يغيب عنه ويعلمه غيره، أو سأله ويعلم أن الكاهن إنما يخبر

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٤). وينظر: خلاصة التفريد

في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (٤٥٦/١).

(٣) تقارير على كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١١١).

فيما يخبر به من أمور الغيب استناداً إلى استراق السمع وما تُخبر به الجن، فإنه لا يكون بذلك كافراً كُفراً أكبر؛ بل هو كفر دون كفر، فيكون كُفراً موصوفاً بالكفر الأصغر، ومتوعداً بقوله ﷺ: (لم تُقبل له صلاة أربعين يوماً) ^(١).

والقول الثالث: أنه يتوقف فيه، فلا يقال يكفر كُفراً أكبر، ولا يقال أصغر، وإنما يقال: إتيان الكهان وتصديقهم كفر بالله جَلَّ وَعَلَا، ويُسكت عن ذلك، ويطلق القول كما جاء في الأحاديث، وهذا لأجل التهديد والتخويف حتى لا يتجاسر الناس على هذا الأمر، وهذا هو مذهب الإمام أحمد في المنصوص عنه ^(٢).

والقول الثاني: هو الذي يتعين جمعاً بين النصوص؛ فإن قول النبي ﷺ: \$من أتى عَرَّافاً فسأله عن شيء فصَدَّقَه؛ لم تقبل له صلاة أربعين يوماً#؛ يدلُّ على أنه لم يخرج من الإسلام، والحديث الآخر وهو قوله: \$من أتى كاهناً فصَدَّقَه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد#؛ يدلُّ على مطلق الكفر؛ فدلَّ ذلك على أنَّ كفره هنا كفر أصغر وليس كُفراً مخرجاً من الملة؛ لأنه لو كان كفره الكفر الأكبر لم يحد عدم قبول صلاته بتلك المدة من الأيام ^(٣)، فلفظ (فصدقه) في الحديثين تجعل مناط الحكم واحداً؛ فمناط الحكم في الحديث الأول هو المناط نفسه في الحديث الثاني، وقد حُكم عليه في الحديث الأول بأنه لا تُقبل له أربعين صلاة، وفي الثاني بأنه كفر بما أنزل على محمد، ولا بُدَّ أن يكون الكفر حينئذ أصغر وإلا لم تُقبل منه الصلاة أصلاً ^(٤).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٨).

(٤) قرارات على كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١١٠).

فيقال: إن سأل الكاهن أو العراف، فصَدَّقَه، فلا يخلو من حالين:

الأول: أن يُصدِّقه ويعتقد أنه يعلم الغيب فهو كافر.

والثاني: أن يُصدِّقه ولا يعتقد أنه يعلم الغيب فليس بكافر؛ لأن الأصل البقاء على الإسلام، وفي هذا شبهة، وهي أن الجن يسترقون السمع^(١)، فتصديق الكاهن فيه شبهة، وادعاء علم الغيب أو تصديق أحد ممن يدعي علم الغيب كفرٌ بالله جَلَّ وَعَلَا كفرًا أكبر، لكن هذا الكاهن الذي ادعى علم الغيب يُخبر بالأمور المغيبة فيما صدَّق فيه عن طريق استراق الجن للسمع، فيكون إذاً هو نقل ذلك الخبر عن الجنّي، والجن نقلوه عمّا سمعوه في السماء، وهذه شبهة، فقد يأتي الآتي إلى الكاهن ويقول: أنا أصدِّقه فيما أخبر من الغيب؛ لأنه قد جاءه علم ذلك الغيب من السماء عن طريق الجن، وهذه الشبهة تمنع من تكفير من صدَّق الكاهن الكفر الأكبر^(٢)، فإن كان تصديقه في معرفة الغيب، فهو ردة عن الإسلام؛ أما تصديقه في حادثة من الحوادث وقعت مثل ما قال، فصَدِّقه، فلا يعتبر ردة^(٣)؛ فالقول الأظهر: أن كفره كفر أصغر وليس بأكبر؛ لدلالة الأحاديث؛ ولظهور التعليل في ذلك^(٤).

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٤).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٩). وينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٤)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٨٥)؛ شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح؛ وكتاب التوحيد وقفات وتأملات، أ.د. فالح الصغير (٢١٤).

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنْ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطَيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكْهَنَ أَوْ تُكْهَنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ^(١).

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [فِي الْأَوْسَطِ]^(٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: دُونَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَى...» إِلَى آخِرِهِ^(٣).

النتيجة

هذان الحديثان هما الدليل الثالث في الباب؛ وجاء المصنف بهذا الحديث

لأن فيه أمرين:

(١) أخرجه البزار في «مسنده»، برقم: (٣٥٧٨). قال ابن حجر في فتح الباري (٢١٧/١٠): «أخرجه البزار بسند جيد»؛ وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١٧٠/٣): «رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ»؛ وعلق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، والأحاديث الأخرى في الباب تقويه، وتشهد له، فيكون حديثاً حسناً»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف، ولبعض فقراته شواهد».

(٢) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب: العين، من اسمه العباس، برقم (٤٢٦٢)، وحسن إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (١٧٠/٣)، وعلق عليه الألباني بقوله: «صحيح لغيره»؛ وقال في النهج السديد (١٥١): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، لكن يتقوى بسابقه، فيعضد أحدهما الآخر، ويُدْخَلُ في جملة الحديث الحسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٠): «إسناده ضعيف».

الأول: كفر من صدق الكهان؛ **والثاني:** أن من تُكهن له أو سحر أو سُحر له أنه ليس من النبي ﷺ فقد تبرأ منه ^(١).

قوله: **\$ليس منا#**، يعني: ليس منا من فعله ^(٢)، وهذا فيه: وعيدٌ شديد يدل على أن هذه الأمور من الكبائر ^(٣)، والكبائر منها ما قد يكون كفرًا مخرجًا من الملة، ومنه ما قد يكون معصية كبيرة ^(٤)؛ وقيل: إن قوله: (ليس منا)؛ يعني: ليس من أهل الملة ^(٥)، فظاهره أنه كفر؛ لأن الذي ليس من المسلمين فهو من الكافرين، هذا هو ظاهر اللفظ ^(٦).

والصحيح أنها لا تدل على خروج الفاعل من الإسلام، بل على حسب الحال ^(٧)، فيُرجع في هذا إلى قواعد الشرع وكلياته، فالمقصود: أنه يوجب الحذر، أمّا التكفير فيؤخذ من الأدلة الأخرى التي جاءت في فعلٍ مُعين يدل النص على أنه كفر ^(٨)، فقوله: (ليس منا): نفْيٌ للإيمان الواجب عنه، وهو لا ينافي ما تقدم من أن الطيرة شرك، والكهانة كفر ^(٩).

-
- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
 - (٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٧).
 - (٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٦).
 - (٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون بن محمود الحقوي (٢٢٩).
 - (٥) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٨٣)، إعداد: عبدالعزيز السدحان.
 - (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٤٥).
 - (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٤٢).
 - (٨) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٨)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، الغنيان (١ / ٦٤٥).
 - (٩) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٩٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

وقوله: **\$أَوْ تَطِيرَ#**؛ أي: فعل الطيرة^(١).

وقوله: **\$أَوْ تُطِيرَ لَهُ#**؛ أي: قَبْلَ قَوْلِ الْمُتَطِيرِ لَهُ وَتَابِعَهُ^(٢)، أَوْ أَمَرَ مِنْ يَتَطِيرُ لَهُ^(٣).

وقوله: **\$أَوْ تَكْهَنَ#**؛ يعني: فعل الكهانة^(٤)، وادعى علم الغيب، وادعى أنه كاهن، أو أخبر بأمور من المغيبة يخدع من رآه بأنه كاهن^(٥).

وقوله: **\$أَوْ تُكْهَنَ لَهُ#**؛ أي: تَكْهَنَ لَهُ غَيْرُهُ بِرِضَاهُ^(٦)؛ يعني: من رضي أن يُتَكْهَنَ لَهُ فَاتَى فَسَأَلَ عَنْ شَيْءٍ^(٧)، أَوْ طَلَبَ مِنَ الْكَاهِنِ أَنْ يَتَكْهَنَ لَهُ^(٨)، كَالَّذِي يَأْتِي الْكَاهِنَ وَيَصْذُقُهُ وَيَتَابِعُهُ^(٩).

وقوله: **\$أَوْ سَحَرَ#**؛ أي: فَعَلَ السَّحَرَ هُوَ بِنَفْسِهِ^(١٠).

وقوله: **\$أَوْ سُحِرَ لَهُ#**؛ أي: عَمِلَ السَّاحِرُ لَهُ السَّحَرَ^(١١)؛ يعني: عَمِلَ السَّحَرَ مِنْ أَجْلِهِ^(١٢)؛ أَوْ طَلَبَ مِنَ السَّاحِرِ أَنْ يَسْحَرَ لَهُ^(١٣).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٣٤).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٦).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٣٤).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٤٦).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٩).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٨).

(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٩).

(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٤٣).

(٩) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٦).

(١٠) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٨).

(١١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٦).

(١٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٨).

(١٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٤٣).

وهذا يدل على أنه لا يجوز للإنسان أن يفعله بنفسه^(١)، ولا أن يرضى أن يفعله غيره من أجله، فكل من تلقى هذه الأمور عمن تعاطاها فقد برئ منه رسول الله ﷺ؛ لكونها: إما شرك، كالطيرة، أو كفر كالكهانة والسحر، فمن رضي بذلك وتابع عليه فهو كالفاعل؛ لقبوله الباطل واتّباعه^(٢).

وقوله: **﴿ومن أتى كاهناً، فصدّقه بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ﴾**؛ هذا كله لأجل أن تصديق الكاهن فيه إعانة له على الشرك الأكبر بالله جلّ وعلا، وهذا حكم الذي يأتي الكاهن؛ أما الكاهن فحكمه: أنه مشرك بالله الشرك الأكبر؛ لأنه لا يمكن له أن يخبر بالأمور المغيبة إلا بأن يشرك^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دلّ بطريق اللازم على كفر الكاهن^(٤)، وفيه النهي والتغليظ عن فعل الكهانة ونحوها، وتصديق أهلها^(٥).

ودلالة الحديثين على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: **﴿فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ﴾**؛ فصرّح بكفره على ما تقدّم بيانه.

والثاني: في قوله: **﴿ليس منا﴾**، وعدّ أشياء منها قوله: **﴿أو تكهن أو تكهن له﴾**، وهذا نفى للإيمان الواجب عن الكاهن (المتكهن)، وعن سائله (المتكهن له)، وما نفى معه الإيمان الواجب فهو محرّم.

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٥٨).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٠).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٤٣).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٨).

فالوجهان المذكوران يدلان على حرمة ذلك حرمة شديدة، وأنه من الكفر الأصغر^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [قَالَ الْبَغَوِيُّ: \$الْعَرَّافُ: الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى الْمَسْرُوقِ، وَمَكَانِ الضَّالَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ#^(٢). وَقِيلَ: هُوَ الْكَاهِنُ^(٣)، وَالْكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغِيبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٤). وَقِيلَ: [هُوَ]^(٥) الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ^(٦).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ [نَقِيُّ الدِّينِ]^(٧) ابْنُ تَيْمِيَّةَ: رَحِمَهُ اللهُ: الْعَرَّافُ: اسْمٌ لِلْكَاهِنِ، وَالْمُنْجِمِ، وَالرَّمَالِ، وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ [هَذِهِ]^(٨) الْأُمُورِ بِهِذِهِ الطَّرِيقِ#^(٩).

الشَّجْ

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٦).
- (٢) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٨٢/١٢).
- (٣) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٢١٦/١٠).
- (٤) ينظر: شرح السنة، للبغوي (١٨٢/١٢)؛ ومعالم السنن، للخطابي (١٠٥/٣)؛ والنهاية، لابن الأثير، مادة: (كهن).
- (٥) زيادة من نسخة القاسم.
- (٦) ينظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢٣١/٢)، وفيه: «وقوله: [من أتى عَرَّافًا]، أي: كاهنًا، وهم نوعٌ من الكُهَّانِ، ليس كلُّ كاهنٍ عَرَّافًا، والعَرَّافُ: الذي يأخذ الأمور بالظن والتخمين والتَّجَمُّ والطَّرِيقِ، وأسبابُ أُخْرٍ ليست من جهة الجن، كأنه يدعي معرفة الغيب؛ وقيل: العَرَّافُ: الذي يُخْبِرُ بما أخفي مما هو موجود، والكاهن: الذي يُخْبِرُ بالغيب المستقبل».
- (٧) زيادة من نسخة أسامة.
- (٨) زيادة من نسخة أسامة.
- (٩) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٧٣/٣٥).

بعد أن فرغ المصنف رَحِمَهُ اللهُ من ذكر الأحاديث التي فيها التحذير من إتيان الكهان ونحوهم وتصديقهم، وبيان أنه من الكفر، إما الكفر الأكبر أو الكفر الأصغر؛ بَيَّنَّ أن من يدعي علم شيء من المغيبات فهو إما داخل في اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى فيُلْحَق به، وذلك أن إصابة المخبر ببعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف، ومنه ما هو من الشياطين، ويكون بالزجر والطيرة والضرب بالحصى والخط في الأرض والتنجيم والكهانة والسحر ونحو هذا من علوم الجاهلية، فإن هذه علوم القوم قبل مبعث النبي ﷺ، وكل هذه الأمور يسمى صاحبها كاهناً وعرافاً، أو في معناهما، فمن أتاهم فصدقهم بما يقولون لحقه الوعيد^(١)؛ والفرق بين المنجم والكاهن والرمال وغيرهم ممن يخبر عن أمور الغيب هو في الطريق الذي يتوصلون به إلى الخبر عن الغيب، أما المعنى العام الذي يشتركون فيه فهو أنهم يتكلمون عن أمور غيبية لا يعلمها إلا الله^(٢)، فهؤلاء الأربعة وهم: الكاهن، والعراف، والمنجم، والرمال: يشتركون في ادعاء علم الغيب مستعينين بالجن، ويفترقون في طُرُق طلبه، فافترقت أسماؤهم لافتراق طُرُق طلبهم معرفة الغيب^(٣).

قوله: (قال البغوي: العراف: هو الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق، ومكان الضالة، ونحو ذلك#). وقيل: هو الكاهن)، هذا شروع من المصنف رَحِمَهُ اللهُ في تعريف (العراف) الوارد في حديث أبي هريرة السابق، وقصده: بيان أن العرافة هي ضرب من ضروب الكهانة،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٣٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٤)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

وبالتالي: إما هما بمعنى واحد؛ أو بينهما عموم وخصوص^(١)، وقد نقلَ تفسيرين في تعريف العرافة، أحدهما للبغوي؛ والآخر لابن تيمية؛ وأراد بيان: أن العرافين والكهنة والمنجمين والرمالين هم الذين ذمَّهم الشارع، وحذَّر من إتيانهم وسؤالهم؛ لأنهم بهذه الطرق التي سلكوها يدعون علم الغيب^(٢).

وهذا التفسير الذي نقله المصنف عن البغوي تفسيرٌ حسنٌ، وظاهره يقتضي أن العراف هو: الذي يُخبر عن الواقع، كالمسروق وسارقه، والضَّالَّة ومكانها، وغير ذلك بأسباب ومقدمات، وأحسن منه كلام ابن تيمية الآتي^(٣)؛ فالعرَّاف على هذا التفسير: من يخبر بأمور سبقت، لكنها خفية غيبية عن الناس، لكنها من حيث الوجود وقعت في ملكوت الله^(٤)، ف (المسروق) شيء وقع بعد السرقة، وكذلك الضالة بهيمة ضاعت، فهو أخبر عن شيء وقع، يعني: عن ماضٍ، وليس عن أمورٍ مستقبلية، وعليه فهما متباينان، فالعراف ما اختص بالماضي، والكاهن ما اختص بالمستقبل، وهذا تعريف بالمعنى الخاص؛ أي: مع الاجتماع مع الكاهن، فهذا في بيان معنى العراف في اصطلاح خاص، وإلا من حيث المعنى العام فهو كما سبق: اسم للكاهن والمنجم والرمال، وكل من يخبر بأمور الغيب بأي طريق يسلكها^(٥)، فالكاهن والعراف اسمان متداخلان، فقد يطلق أحدهما على الآخر، فالكاهن قد يُطلق

(١) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٩٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٣٥/٢)؛ وينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٣٧).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٠).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

عليه العرّاف، وعند بعض الناس يطلق الكاهن على من يخبر بما يحصل في المستقبل، ويطلق العرّاف على من يخبر عن الغائب عن الأعين مما حصل في الماضي من مثل مكان المسروق، أو السارق من هو؟ ونحو ذلك مما هو غائب عن الأنظار وإنما يعلمه العرّاف بواسطة الجن^(١).

وقيل: ظاهر كلام البغوي رَحِمَهُ اللهُ: أن العرّاف: شامل لمن ادعى معرفة المستقبل والماضي؛ لأن مكان المسروق يُعلم بعد السرقة، وكذلك الضالة قد حصل الضياع^(٢)، وعلى هذا التفسير فالعراف عند البغوي لا يختص بالعلم بالمغيبات في الماضي، بل حتى في المستقبل، وعليه يكون العراف حينئذٍ أعم من الكاهن، فالكاهن خاصٌّ بمن يدّعي العلم بالمستقبل؛ وعليه فهذا القول يلزم منه أن العراف أعم من الكاهن؛ لأنه يشمل الكاهن وغيره، فهو من باب العام والخاص^(٣).

وقوله: (معرفة الأمور بمقدمات)؛ يعني: بأشياء ينظمها يستدل بها على المسروق، ومكان الضالة، ونحو ذلك^(٤)؛ مثل: زجر الطير، ومثل الخط الذي يخطه في الأرض، ومثل الضرب بالحصى، ومثل النظر في النجوم وما أشبه ذلك، ومعلوم أن هذه لا دليل فيها على الأمور المستقبلية وإنما هي دعاوى باطلة^(٥)، وقد يعرفها بالآثار، كآثار الدابة، وهذه الأمور قد تقع للناس، لكن

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٤٤).

(٣) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٥٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٠).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/٦٤٨).

لا يكونون من العرافين المذمومين، وإنما يذم إذا ادعى بها علم الغيب، أما إذا كان يستدل على المسروق ومكان الضالة بطرق حسية معروفة، فليس من هذا الباب، وإنما مراده الذي يدعي بهذه الأشياء علم الغيب، فإنه يُسمى عرافاً^(١)؛ فالعراف هو الذي يدعي معرفة الأشياء، وليس كل من يدعي معرفة يكون عرافاً، وإنما هو من يدعي معرفة تتعلق بعلم الغيب، فيدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على مكان المسروق والضالة ونحوها؛ فالعراف هو: اسم لمن يدعي معرفة الأمور الغيبية، ويدعي هذا بمقدمات، وتلك المقدمات إما أنها أشياء أمام أعين الناس؛ كالضرب بالحصى، وكالخط في الرمل، وقد تكون تلك المقدمات خطوطاً في أوراق ونحوها، وقد تكون تلك المقدمات أسماء ينطق بها حتى يستحضر بها الشياطين^(٢)، فالعراف: هو: الذي يستدل بأمور ظاهرة معروفة على أمور غائبة مستورة^(٣)، فإذا ذكر العراف وحده دخل فيه الكاهن، وإذا ذكر الكاهن وحده دخل فيه العراف، فإذا جمع بينهما: فالكاهن هو: الذي يُخبر عن المغيبات بسبب ما تلقى عليه الشياطين؛ وأما العراف فهو: الذي يُخبر عن المغيبات بسبب الحدس والتخمين والخط في الأرض، وما أشبه ذلك^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (وقيل: هو)؛ أي: العراف: (الكاهن)، فلا فرق بينهما، كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥)؛ فالكاهن لفظٌ يُطلق على

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦١).

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٥٣/٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٣).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٦٩/١).

(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٦٧/١).

العَرَّاف، والذي يضرب بالحصى، والمنجم، فالعَرَّاف من أنواع الكهان^(١).

و(الكاهن) عَرَّفَه المصنف بقوله: (هو: الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل)، قال في المحكم: الكاهن: القاضي بالغيب^(٢)، وقد التبس على بعض طلبة العلم، فظنوا أنه كل من يخبر عن الغيب ولو فيما مضى، فهو كاهن، لكن ما مضى مما يقع في الأرض ليس غيبًا مطلقًا، بل هو غيب نسبي، مثل ما يقع في المسجد يعد غيبًا بالنسبة لمن في الشارع، وليس غيبًا بالنسبة لمن في المسجد؛ وقد يتَّصل الإنسان بجني، فيخبره عما حدث في الأرض ولو كان بعيدًا؛ فيستخدم الجن، لكن ليس على وجه محرم، فلا يسمى كاهنًا؛ لأن الكاهن من يخبر عن المغيبات في المستقبل؛ فمن يخبر عما وقع في الأرض ليس من الكهان، ولكن ينظر في حاله، فإذا كان غير موثوق في دينه؛ فإننا لا نصدقه؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]؛ وإن كان موثوقًا في دينه، ونعلم أنه لا يتوصل إلى ذلك بمحرم من شرك أو غيره، فإننا لا ندخله في الكهان الذين يحرم الرجوع إلى قولهم، ومن يخبر بأشياء وقعت في مكان ولم يطلع عليها أحد دون أن يكون موجودًا فيه؛ فلا يسمى كاهنًا؛ لأنه لم يخبر عن مغيب مستقبل، فيمكن أن يكون عنده جني يخبره، والجني قد يخدم بني آدم بغير المحرم؛ إما محبة لله عَزَّجَلَّ، أو لعلم يُحصله منه، أو لغير ذلك من الأغراض المباحة^(٣).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٢٣/٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٢٣/٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣١٣/١).

قوله: (وقيل: الذي يخبر عما في الضمير)؛ وهذا داخلٌ في اسم العراف^(١)، يعني: يخبر عما في النفس، ولا يعلم ما في القلوب إلا الله تعالى، لكن الشيطان قد يعرف شيئاً من هواجس الإنسان؛ لأنه هو الذي يوسوس له، ولأنه يجري من ابن آدم مجرى الدم^(٢)؛ يعني أن تُضمّر شيئاً، فتقول: ما أضمرت؟ فيقول: أضمرت كذا وكذا^(٣)، فالإخبار عما في الضمير هو نوع من الكهانة في الواقع، إذا لم يستند إلى فِرَاسة ثاقبة، أما إذا كان يخبر عما في الضمير استناداً إلى فِرَاسة؛ فإنه ليس من الكهانة في شيء؛ لأن بعض الناس قد يفهم ما في الإنسان اعتماداً على أسارير وجهه ولمحاته، وإن كان لا يعلمه على وجه التفصيل، لكن يعلمه على سبيل الإجمال^(٤).

وعلى هذا القول الذي لم ينسبه المصنف لأحد يكون العراف هو الكاهن، فإذا هما مترادفان فكلُّ منهما يدَّعي العلم بالمستقبل؛ أي: العراف هو الكاهن، فهما مترادفان.

والخلاصة: أن العلماء اختلفوا في تعريف العراف؛ فقليل: هو الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على مكان المسروق والضالة ونحوها؛ فيكون شاملاً لمن يُخبر عن أمور وقعت. وقيل: الذي يُخبر عما في الضمير. وقيل: هو الكاهن، والكاهن: هو الذي يُخبر عن المغيبات في المستقبل^(٥).

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٠٦).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٧٣).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٤٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٣١٤).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٤٥).

وقوله: (وقال ابن تيمية: العراف: اسم للكهان، والمنجم، والرمال، ونحوهم، ممن يتكلم في معرفة هذه الأمور بهذه الطرق)، قوله: (المنجم): هو الذي يستدل على التأثير بالنظر في النجوم^(١)، وقوله: (الرمال): هو صاحب الطرق، أو الذي يخط في الرمل، أو الذي يستخدم الحصى على الرمل^(٢)، فهو الذي يستدل بالخط في الرمل، ومثله من يطرق بالحصى، وغلب اسم (الرمال)؛ لأن الخط في الرمل هو الغالب في بلاد العرب، لكثرة رملها، وقلة جليدها من الأرض؛ يعني: صُلْبها من الأرض^(٣)، وقوله: (ونحوهم)؛ يعني: من مثل الذين يقرؤون الكف، ويقرؤون الفنجان، أو في هذا العصر الذي يكتبون في الصحف والجرائد والمجلات البروج، وما يحصل في ذلك البرج، وأنت إذا ولدت في هذا البرج فمعناه أنه سيحصل لك في هذا الشهر كذا وكذا، هذه كلها من أنواع الكهانة^(٤).

وهذا النقل عن ابن تيمية فيه قصور؛ لأنه ذكر كما تقدم معنيين، ومال إلى الآخر بصيغة: (كما قيل) المشعرة بترجيح قول من قال: إنه في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع، فسائر ما يدخل فيه بطريق العموم المعنوي^(٥)، فظاهر كلام المصنف: أن شيخ الإسلام جَزَم بهذا، ولكن شيخ الإسلام قال: (وقيل: العراف)، فذكره بقيل، ومعلوم أن ما ذكره بقيل ليس مما يُجزم بأن الناقل يقول

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٣).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١١).

(٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١ / ٤٦١).

به، صحيحٌ أنه إذا نقله ولم ينقضه؛ فهذا دليل على أنه ارتضاه، وعلى كل حال، فشيخ الإسلام ساق هذا القول وارتضاه^(١)، فالظاهر من سياق الكلام أنه ارتضى هذا القول^(٢).

وهذا التعريف من أحسن ما قيل في التعبير عن العراف، وهو: أن العراف اسمٌ عام لكل من يدعي علم الغيب^(٣)؛ لأن العراف صيغة مبالغة من المعرفة، فتصدق على كل من يدعي معرفة الأمور الخفية والأمور الغيبية؛ فيتناول الكاهن الذي يدعي معرفة المغيبات في المستقبل أو يدعي معرفة ما في الضمير، أو يدعي معرفة المسروق ومكان الضالة، ويشمل المنجم الذي يعتمد في أخباره على النظر في النجوم، ويشمل الرمال الذي يخط على الرمل ويرمي بالحصى، ويشمل غيرهم ممن يدعي معرفة الأمور بهذه الطرق، كالحارز الذي يدعي علم الغيب أو يدعي الكشف^(٤)؛ فالعراف على هذا القول أعم؛ فيدخل فيه: الكاهن، وقارئ الكف، ومن يتكلم في الضوال، ومن يخط بالرمل، وهؤلاء يدخلون بالعراف فيشتركون في أصل المعنى، وهو أن الكل يدعي علم الغيب فيبينهم عموم معنوي^(٥)، فالصحيح في ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أن العراف اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلمون في معرفة الأمور بتلك الطرق، فكل من

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٤٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٨٣٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن البراك (٤٤٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٥).

تكلم في معرفة الأمور المغيبة الماضية أو المستقبلية بتلك الطرق: إما عن طريق التنجيم، أو الخط في الرمل بطريق الطرق، أو بالودع، ونحو ذلك من الأساليب، أو بالخشبة المكتوب عليها أباجاد، ونحو ذلك من قراءة الفنجان، أو قراءة الكف، كل من يخبر عن الأمور المغيبة بشيء يجعله وسيلة لمعرفة الأمور المغيبة يسمى كاهناً، ويسمى عرافاً؛ لأنه لا يحصل له أمره إلا بنوع من أنواع الكهانة^(١)، فقول شيخ الإسلام ابن تيمية أن العراف: اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم؛ يعني: يدخل فيه كل من ادعى معرفة الأشياء بواسطة أشياء لا حقيقة لها في معرفة الأمور الغائبة، فهو اسم لمدعي معرفة الأشياء بواسطة الرمال والخطوط، أو بواسطة الحصى، أو لمن هو متعاط الكهانة بواسطة الشياطين، أو أنه يُخبر عن نظره في النجوم أو غيرها، كلها يُطلق على من فعلها أنه عراف^(٢)، فهو يستخدم وسيلة ظاهرة للناس في إجاباته؛ ليقنع السائل بأنه وصل إليه العلم عن طريقها؛ كالنجوم أو الخط أو الكف، وهي وسائل لا تُحصل ذلك العلم، ولكن العلم جاءه عن طريق الجن، وهذه الوسيلة إنما هي لخداع الناس كي يظن الظان أنها تؤدي إلى ذلك العلم؛ فيظن به الكرامة والخصوصية لا الدجل والشعوذة^(٣).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٦).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/٦٤٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١١)؛ التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٣٠).

ويتبين مما ذكره المصنف أن هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم على

أقوال، منها:

القول الأول: أن العراف هو الكاهن، فهما مترادفان، فلا فرق بينهما^(١).

والقول الثاني: أن بينهما فرقاً، فهما متباينان؛ **والفرق بينهما من وجهين:**

أحدهما: أن العراف: يدعي معرفة الأمور الغيبية من خلال مقدمات يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله^(٢)، فهو الذي يأخذ الأمور بالظن والتحقيق والنجم والطرق، وأسباب أخر ليست من جهة الجن^(٣)؛ وأما الكاهن: فإنه يتكلم في الأمور الغيبية عن طريق رثيه من الجن^(٤)، فهو الذي يستخدم الجن، وكلاهما كافراً لادعائه علم الغيب^(٥).

والآخر: أن العراف هو: الذي يخبر عن الماضي، ويخبر بما أخفي مما هو موجود، والكاهن: الذي يخبر بما يكون في المستقبل^(٦)، ويخبر عما في الضمير، فالكاهن إنما يتعاطى الخبر عن الأمر الكائن في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف هو: الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق، ومكان الضوال، ونحو ذلك من الأمور، فالكاهن أعلى رتبة من العراف^(٧).

(١) المصباح المنير، للفيومي (٢/ ٤٠٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٥٢).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٨١٨).

(٣) مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢/ ٢٣١).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٨١٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٥).

(٦) مشارق الأنوار، للقاضي عياض (٢/ ٢٣١).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٨١٨)؛ والشافي في شرح مُسند الشافعي، لابن الأثير (٤/ ٤٢).

والقول الثالث: أن العراف: اسمٌ عام يصدق على كل من ادَّعى علم المغيبات بأي وسيلة كانت، فالعراف: المنجم أو الحازي أو المتكهن الذي يدعي علم الغيب^(١)؛ فهو: اسم عام للكهان والمنجم والرمال ونحوهم ممن يستدل على معرفة الغيب بمقدمات يستعملها، وهذا المعنى أعم، ويدل عليه الاشتقاق؛ إذ هو مشتق من المعرفة، فيشمل كل من تعاطى هذه الأمور وادعى بها المعرفة^(٢)، وكثير من الشراح رجَّحوا هذا التفسير الذي أورده شيخ الإسلام ابن تيمية: أن العراف أعم^(٣)، ومنهم من رجح التباين بينهما^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ)، وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ، قَالَ] ^(٥): لَمَّا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ خَلْقٍ # [٦].

- (١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٦٠٨)؛ وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح الحميدي (١/ ٥٧٧).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٣٢).
- (٣) تفسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٣٥)؛ وفتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٣/ ١١٧٤)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٤١٨)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٦٤٤).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٥٢).
- (٥) زيادة من نسخة أسامة.
- (٦) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، باب: مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اقْتِبَاسِ عِلْمِ النُّجُومِ، برقم: (١٦٦١٠)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: الشهادة وغيرها والفخذ، برقم: (١٩٨٠٥)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، في تعليم النجوم ما قالوا فيها، برقم: (٢٦١٦١). قال في النهج السديد (١٥٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه البيهقي بسند صحيح موقوفاً من كلامه، وروي مرفوعاً ولا يصح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٤): «صحيح موقوفاً»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢١): «صحيح موقوف».

الشَّجْج

هذا الأثر هو الدليل الرابع في الباب، وجاء به المصنف لبيان خطر المنجمين وخطر التنجيم^(١).

قوله: **(يكتبون أبا جاد)**، المراد: كتابة حروف التهجي على الترتيب المعروف: (أبجد هوز..)، مع الاستدلال بها نظرًا في النجوم، فإن أهل هذه الصنعة يجعلون لكل حرفٍ معنى أو أكثر باعتبار تعلقه بحركة النجوم، ويستدلون بها وبحركة النجوم على المغيبات، وهذا تنجيم التأثير الذي تقدم كونه من السحر الذي هو كفر^(٢)، فكتابة: (أبي جاد) وتعلمها لمن يدعي بها معرفة علم الغيب هو الذي جاء فيه الوعيد، وهو الذي يسمى علم الحروف، وعلوم الحروف يفعلونها دليلاً على المغيبات فأما تعليمها للتهجي وحساب الجمل فلا بأس بذلك^(٣)، فالمقصود في كلام ابن عباس هو التنجيم التأثيري^(٤)، وهو أن يستدل بالحروف على أمور غائبة، وليس المقصود كتابة أباجاد للتهجي، أو معرفة الجمل، أو معرفة الأعداد، فهذا لا بأس به، لأنه نوع من العلم^(٥)، وما زال أناس يستعملونها، حتى العلماء يؤرخون بها، قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رَحِمَهُ اللهُ في تاريخ بناء المسجد الجامع القديم:

-
- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
 (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٦).
 (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٤٢٢/٢)؛ وينظر: فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٤٠).
 (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٦).
 (٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٥١).

جد بالرضا واعط المنى من ساعدوا في ذا البنا
تاريخه حين انتهى قول المنيب اغفر لنا
والشهر في شوال يا رب تقبل سعيانا

فقوله: (اغفر لنا) لو عددناها حسب الجمل صارت ١٣٦٢هـ^(١).

وقوله: (وينظرون في النجوم)؛ أي: ويعتقدون أن لها تأثيراً^(٢)، والواو هنا ليست عطفاً، ولكنها للحال؛ يعني: والحال أنهم ينظرون، فيربطون ما يكتبون بسير النجوم وحركتها^(٣)، فكتابة (أبا جاد) والنظر في النجوم؛ يعني: للتأثير، نوعٌ من أنواع الكهانة، والكهانة محرمة وكفر بالله جَلَّوَعَلَا^(٤)، وهذا محمول على علم التأثير لا التسيير، كما سيجيء في باب التنجيم^(٥).

وقوله: (ما أرى من فعل ذلك له عند الله من خلاق)، يجوز فتح الهمزة من (أرى) بمعنى: لا أعلم له عند الله من خلاق؛ أي: نصيب، ويجوز ضمها بمعنى: لا أظنُّ ذلك لاشتغاله بما فيه من اقتحام الخطر والجهالة وادعاء الغيب الذي استأثر الله به^(٦)؛ يعني: ليس له نصيبٌ من الجنة عند الله جَلَّوَعَلَا، ومعناه: أنه كافرٌ، لأن الذي ليس عند الله من خلاق هو الكافر^(٧).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٤٨).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٤٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٤٢).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٤١).

(٧) إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٧٥).

مناسبة الأثر للباب:

أنه يدل على أن كتابة أبي جاد وتعلُّمها لمن يدعي بها معرفة علم الغيب والنظر في النجوم على اعتقاد أن لها تأثيراً، كل ذلك يدخل في العرافة، ومن فعله فقد أضرع نصيبه من الله^(١).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في نفي الخلاق له عند الله؛ أي: نفي الحظ والنصيب، ومن لا نصيب له عند الله فهو الكافر، فنفي الخلاق عنه يقتضي كونه كافراً^(٢).

وخلاصة الباب:

أن الكهانة محرمة بجميع صورها، وأنه يلحق بها كل وسيلة يدَّعي فيها صاحبها معرفة شيء من علم الغيب. والضابط في ذلك أن يُقال: كُلُّ من ادَّعى علماً من الغيب، واستخدم في ذلك وسيلة ظاهرة؛ ليوهم بها الناس، فهي من الكهانة^(٣).



-
- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١٩).
 (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
 (٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٧٤، ٢٧٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ تَصَدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ].

أي: لكونه يتعاطى علم الغيب، والقرآن ينهى عن ذلك ^(١)، ويؤخذ هذا من قوله: ﴿مَنْ أَتَى كَاهِنًا، فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ#، والذي أنزل على محمد هو القرآن الكريم: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] ^(٢)؛ ووجهه: أنه كَذَّبَ بالقرآن، وهذا من أعظم الكفر ^(٣)، فالقرآن يخبر بأن الغيب من خصائص الله جَلَّوَعَلَا، والكاهن يدعي علم الغيب، فكيف يجتمع هذا مع هذا ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ].

أي: إذا ادَّعى أنه يعلمُ به الغيب فهو كفر ينقل عن الملة، وإذا لم يدع ذلك فهل هو كفرٌ أم يُتَوَقَّفُ فيه، فلا يُقال: ينقل عن الملة، ولا يُقال: لا ينقل عن الملة؟ ^(٥).

وقيل: إن الضمير في قوله: (التصريح بأنه كفر)؛ متعلق بإتيان الكهان وتصديقهم؛ أي: التصريح بأن إتيانهم وتصديقهم كفر، وليس متعلقها الكاهن نفسه ^(٦).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٥١).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٥١).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٥).

(٦) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُكْهَنَ لَهُ].

أي: قَبْلَ قولِ الكاهن^(١)؛ وأنَّ عليه الوعيد الشديد^(٢)، وتؤخذ من حديث عمران بن حصين، حيث قال: \$ليس منا#؛ أي: إنه كالكاهن في براءة النبي ﷺ منه^(٣)، فحكمه حكم الكاهن؛ لأنه معلومٌ أن هذا يكون بإذنه ورضاه^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُطِيرَ لَهُ].

أي: قَبْلَ قولِ المتطير^(٥)، وكذلك من فعلت له الطيرة وطلبها^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ سُحِرَ لَهُ].

أي: قَبْلَ قولِ الساحر^(٧)، ومن فعل له السحر^(٨).

وأتى المصنف بذكر من تكهن له، أو سحر له، أو تطير له؛ لأنه قد يعارض فيه معارض، فيقول: هذا في الكهان، وهذا في المتطيرين، وهذا في السحرة؛ فقال: إن من طلب أن يفعل له ذلك، فهو مثلهم في العقوبة^(٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: [ذِكْرُ مَنْ] (١٠) تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ].

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٥).
- (٢) التنزید بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٨٢).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٥١).
- (٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٥١).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٥).
- (٦) التنزید بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٨٢).
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٥).
- (٨) التنزید بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٨٢).
- (٩) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٥١).
- (١٠) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، والعصيمي.

أي: لادّعاء علم الغيب، بتقطيعها وربطها بحركة النجوم^(١)، وهو المسمّى علم الحرف، والمراد: تعلّمه للاستدلال به على المغيبات كما يفعله الكهان؛ أما تعلمه للتهجي وحساب الجُمَل وما يُتَنَفَّع به فغير داخل في النهي^(٢)، فالمنهي عنه علم الحرف، وهو تقطيع حروف الهجاء بكتابتها على الرمل خاصة، ثم ينظرون في مواقع هذه الحروف في منازلها في النجوم، ويستدلون بها على الأحوال القدرية المتعلقة بالمغيبات^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: ذِكْرُ] (٤) الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ.

أي: أن الكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل، والعراف: الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يُستَدَل بها، وقيل: إنهما بمعنى واحد^(٥)، ففي هذه المسألة خلاف بين أهل العلم على ثلاثة آراء: إما أنهما مترادفان، أو النسبة بينهما العموم والخصوص، أو أنهما متباينان؛ فالعراف هو: الكاهن؛ أو أنه أعم من الكاهن وليس هناك من يقول إن الكاهن أعم من العراف؛ أو أن العراف: يختص بالماضي، والكاهن: بالمستقبل؛ فهما متباينان، والظاهر أنهما متباينان. فمن قال: إن العراف هو الكاهن، فهما مترادفان، فلا فرق بينهما؛ ومن قال: إن العراف هو الذي يستدل على معرفة الأمور؛ فهو أعم من الكاهن؛ لأنه يشمل الكاهن وغيره، فالفرق بينهما من باب العام والخاص؛

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٧).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٥).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، والعصيمي.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٦).

ومن قال: إن العراف هو الذي يخبر عن الأمور بمقدمات يستدل بها، وأما الكاهن فهو الذي يُخبر عما في الضمير، أو هو الذي يُخبر عن المغيبات في المستقبل، فهما متباينان، فيكون العراف خاصًا بالماضي، والكاهن بالمستقبل، وهو كلام البغوي؛ لأنه قال: (العراف: هو الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة ونحو ذلك)، فالظاهر أنه في الماضي ^(١).

وقد ذكر ابن تيمية أنه لا فرق بين الكاهن والعراف؛ فهما اسمان لمن يدعي الغيب، ويتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق، إلا أن الكاهن يكون له رأي من الجن، فيأخذ عن مسترق السمع، والعراف عن طريق الاستدلال على معرفة الأمور بمقدمات، والساحر عن طريق العقد والنفث فيها، وكلهم يجمعهم شيء واحد، وهو الكفر، ودعوى الغيب ^(٢).

فالصحيح أن الكاهن والعراف يشتركان؛ باعتبار ما يدعيانه من الاطلاع على الغيب، ويفترقان؛ باعتبار الآلة التي توصلهما إليه؛ فإن العراف يختلف علمه من تعرف أشياء ظاهرة يستدل بها على مغيب؛ وأما الكاهن فإنه يتكهن؛ أي: يخرص متوقعًا أشياء تكون في مستقبل الأيام ^(٣)، فالاختلاف بينهما في طرق التوصل إلى الغيب ^(٤).

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٥٢)، مع مقارنته بالشرح الصوتي للشيخ رحمه الله.

(٢) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٨٣).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ؟ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

وَقَالَ^(٢): «سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ».

وَفِي [صَحِيحِ]^(٣) الْبُخَارِيِّ: عَنْ قَتَادَةَ: «قُلْتُ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ؛ أَوْ يُؤَخِّدُ عَنْ امْرَأَتِهِ: أَيَحِلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ؛ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ؛ فَلَمْ يَنْفَعْ عَنْهُ» انتهى^(٤).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١٤٣٥١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، باب: في النشرة، برقم: (٣٨٦٨)؛ وعبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: النشر وما جاء فيه، برقم: (١٩٧٦٢)؛ وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢٣٣)؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/٧٧): «إسناد جيد»؛ وصحَّح إسناده الألباني في المشكاة؛ وقال في النهج السديد (١٥٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبو داود بسند جيد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٣): «ضعيف».

(٢) القائل: هو أبو داود صاحب السنن. ونقل هذا القول عن الإمام أحمد ابن مفلح في الآداب الشرعية، (٣/٧٧) قال: «قال: جعفر: سمعت أبا عبد الله سئل عن النشرة، فقال: ابن مسعود: يكره هذا كله».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري معلقاً في «صحيحه»، كتاب: الجزية، باب: هل يعفى عن الذمي إذا=

وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ قَالَ] ^(١): «لَا يَحُلُّ السَّحَرُ إِلَّا سَاحِرٌ» ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «النُّشْرَةُ: حَلُّ السَّحَرِ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

[أَحَدُهُمَا] ^(٣): حَلُّ بِسَحَرٍ مِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ النَّاشِرُ وَالْمُتَشَبِّهُ إِلَى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُّ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهُ عَنِ الْمَسْحُورِ.

وَالثَّانِي: النُّشْرَةُ بِالرُّفْيَةِ، وَالتَّعَوُّذَاتِ، وَالِدَّعَوَاتِ، وَالْأَذْوِيَةِ الْمُبَاحَةِ ^(٤)؛ فَهَذَا جَائِزٌ» ^(٥).

سحر، برقم: (٣١٧٥)، ووصله: ابن جرير في تهذيب الآثار، كما ذكر ابن حجر في تعليق التعليق (٤٩/٥)، وقال: «إسناده صحيح»؛ وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم (٢٧٦٠)؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «علّق البخاري هذا الأثر مجزوماً به، ووصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٤): «صحيح».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٢) رواه ابن جرير في تهذيب الآثار، قال الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق (٤٩/٥): «إسناده صحيح».

وجاء في مصنف ابن أبي شيبة، كتاب: الطب، برقم (٢٣٩٨١)، قال: «حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ، وَسُئِلَ عَنِ النَّشْرِ؟ فَقَالَ: سَحَرٌ». قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «لم يعزه المصنف، وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الحكم بن عطية، قال: سمعت الحسن وسئل عن النشر، فقال: سحرٌ، هذا هو المروي عن الحسن في الكتب التي بأيدينا مُسْنَدًا، وقد ذكره بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف ابن الجوزي في جامع السنن والمسانيد، لكن بلا سند، ولم أقف عليه موصولاً إلا باللفظ المتقدم عند ابن أبي شيبة».

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) في نسخة الحبيشي: [وَالْأَذْوِيَّةِ، وَالِدَّعَوَاتِ الْمُبَاحَةِ].

(٥) ينظر: إعلام الموقعين (٥/٤٥٠)، ط. المجمع.

فِيهِ مَسَائِلُ^(١) :

الأولى: التَّهْيِي عَنْ الشُّرَّة.

الثَّانِيَّةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْهِي عَنْهُ وَالْمُرَخَّصِ فِيهِ، مِمَّا^(٢) يُزِيلُ الْإِشْكَالَ.



(١) في نسخة أسامة: [فيه مسألتان].

(٢) في نسخة الحبيشي: [عمّا].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ].

الشَّجُّ

قول المصنف رَحِمَهُ اللهُ هنا: (بَابُ: مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ)؛ يعني: من التفصيل، وهل النشرة جميعاً -وهي حل السحر- مذمومة؟ أو أَنَّ منها ما هو مذموم، ومنها ما هو مأذون به ^(١)؟ فقلوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ)؛ يعني ما جاء في النشرة من التفصيل، وَأَنَّ منها ما هو محرم، ومنها ما هو جائز ^(٢).

ولم يجزم المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الترجمة بحكم، بل أطلق ذلك بقوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ)؛ لأن الذي جاء في النشرة ليس على وجه واحد، بل هو مختلف وذلك باختلاف نوع النشرة ^(٣).

وَالنَّشْرُ: لغة؛ خِلَافُ الطَّيِّ، وَالنُّشْرَةُ بِالضَّمِّ: فُعْلَةٌ مِنَ النَّشْرِ، وَهُوَ: التَّفْرِيقُ ^(٤).

والمُرَادُ بِهَا: حل السحر عن المسحور ^(٥)، فإنه إذا حُلَّ عنه قام نَشِيطاً منتشرًا لا شيء فيه ^(٦).

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٤).
 (٢) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٤٦٤).
 (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٤) ينظر: القول المفيد، لابن عثيمين (١/ ٥٥٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٧).
 (٥) ينظر: غريب الحديث، لابن الجوزي (٢/ ٤٠٨)؛ والقول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٢٣)، والقول المفيد، لابن عثيمين (١/ ٥٥٣).
 (٦) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٦٧).

فالنشرة متعلقة بالسحر، وأصلها من النَّشْر، وهو: قيام المريض صحيحًا، وهي: اسم لعلاج المسحور، وسميت نشرة؛ لأنه ينتشر بها؛ أي: يقوم ويرجع إلى حالته المعتادة^(١)، وهي: نوع من العلاج والرقية يُعالج به من كان يظن أن به مسًا من الجن؛ سُميت بذلك؛ لأنها ينشر بها عنه ما خامره من الداء، أي: يُكشف ويزال^(٢).

وأصل النشرة: حلُّ السحر بسحرٍ مثله، فأصل النشرة وقوعها على هذه الصورة، بأن يُدفع السحر عن المسحور بسحر آخر، ثم تُوسّع فيها فجُعلت اسمًا لكل دفعٍ للداء؛ أخذًا لها من انتشار المرض، أي: تفرقه وزواله بعد وجوده^(٣)، فالمعنى المعهود للنشرة عند الإطلاق في كلام العرب، هو: حلُّ السحر بسحرٍ مثله، وربما أُريد به مُطلق حلّ السحر، فيندرج فيه حلُّه بالرقى والدعوات المشروعة، فإنه يُسمى أيضًا (نشرة)؛ لأنه يَنْشُرُ عن المريض علته؛ أي: يفرقها عنه فيُشْفَى منها، فقد تستعمل كلمة النشرة لكل ما يُحَلُّ به السحر، ولو بالرقى مراعاة للمعنى اللغوي^(٤)، وهو نوعٌ من التَّطَبُّبِ بالاغتسال على هيئة مخصوصة بالتجربة^(٥).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٩١٥).

(٣) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٩).

(٥) مشارق الأنوار، للقاضي عياض (١٤٦/٢).

مقصود الترجمة:

بيان حكم النُّشْرة^(١).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

لما ذكر المصنف حكم السحر والكهانة، ذكر في هذا الباب ما جاء في النُّشْرة؛ لأنها قد تكون من قِبَل الشياطين والسحرة، فتكونُ مضادةً للتوحيد، وقد تكونُ مباحةً كما سيأتي تفصيله^(٢)، فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي: أنه كما أن السحر شرك بالله جَلَّ وَعَلَا يقدر في أصل التوحيد، وأن الساحر مشرك الشرك الأكبر بالله، فالنشرة التي هي حل السحر قد تكون من ساحر، وقد تكون من غير ساحر بالأدوية المأذون بها أو الأدعية ونحو ذلك، فإذا كان من ساحر فإنها مناقضة لأصل التوحيد ومنافية لأصله، فمناسبتها لكتاب التوحيد: أن كثيرين ممن يستعملون النشرة يشركون بالله جَلَّ وَعَلَا^(٣)؛ فلما كانت النشرة التي بغير الأدعية والأدوية المباحة لا يقدر عليها الساحر إلا بالتقرب بأنواع العبادات للجن، وهذا من الشرك؛ ذكر المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد^(٤).

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ لما ذكر في الأبواب السالفة السحر وأنواعه، وما يدخل فيه من المحرمات، وذكر ما يعم السحر وغيره من أعمال الشياطين،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤٨).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٤٤ / ٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٤).

(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد الدبيخي (٣٩٢).

وهو الكهانة والعرافة وما يشبهها من أعمال؛ ناسب أن يُعقب ذلك ببيان حكم النشرة^(١)، وما يجوز وما لا يجوز في حل السحر عن المسحور^(٢)؛ لأن النشرة قد تكون بأشياء لا علاقة لها بالسحر^(٣)، فلما بين في الباب السابق السحر وشيء من أنواعه، أراد أن يُبين أن النشرة قد تكون من ساحر، وقد تكون من غير ساحر، فإذا كانت من ساحر فإنها تابعة للسحر^(٤).

مناسبة هذا الباب لما قبله:

الأول: أنه في الباب السابق ذكر ذكر الكهانة، وهي طريق يسلكها بعض الناس في علاج السحر، وهي محرمة بالاتفاق؛ وفي هذا الباب ذكر النشرة، وهي طريق أخرى في علاج السحر؛ فبين ما يجوز منها وما يحرم^(٥)، وهذا في غاية المناسبة؛ لأن الناس في حاجة إلى معرفة ذلك؛ لأن السحر موجود، ومن الناس من يُبتلى به ويقع عليه السحر ويتضرر به، والله تعالى ما أنزل داءً إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله، فلا بد أن يعرف العبد ما هو الدواء الصحيح للسحر^(٦).

والثاني: الردّ على شبهة إتيان الناس إلى السحرة والكهان بقصد حل

السحر عن المسحور^(٧).

- (١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٧٧).
- (٢) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (١٢٦).
- (٣) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٩٥).
- (٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢٣٥).
- (٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٩١).
- (٦) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٧٧).
- (٧) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٤٥).

قال المصنف رحمه الله: [عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النَّشْرَةِ؟ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١).]

الشَّجْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فذكر حديثاً وثلاثة آثار، والمصنف جاء بهذا الباب ليبين حرمة حل السحر بسحر مثله، فهنا في هذا الحديث وصفها النبي ﷺ بأنها من عمل الشيطان^(٢)، ففي هذا الحديث بيان حكم النشرة المعروفة في الجاهلية^(٣).

قوله: **(سُئِلَ عَنِ النَّشْرَةِ)**، الألف واللام في (النشرة) للعهد الذهني، أي: النشرة المعهودة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها^(٤)؛ فهذا سؤال عما كان معهوداً معروفاً عندهم في هذا الاسم وهو اسم النشرة، والذي كان معروفاً معهوداً هو أن النشرة إنما هي من جهة الساحر؛ لأنها عند العرب هي: حلُّ

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (١٤٣٥١)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، باب: في النشرة، برقم: (٣٨٦٨)؛ وعبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه»، كتاب: الجامع، باب: النشر وما جاء فيه، برقم: (١٩٧٦٢)؛ وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢٣٣)؛ وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/٧٧): «إسناد جيد»؛ وصحَّح إسناده الألباني في المشكاة؛ وقال في النهج السديد (١٥٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أبوداود بسند جيد»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح»؛ وقال الحيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٣): «ضعيف».

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (١٩٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٨٤٦). وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٦)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٣)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٦).

السحر بسحرٍ مثله^(١)، فالمراد بالنشرة هنا: النشرة الشريكية؛ لأنها الأصل عند الإطلاق، فهي المعروفة عند العرب في الجاهلية^(٢).

وقوله: «هي من عمل الشيطان»؛ أي: من العمل الذي يأمر به الشيطان ويُوحى به؛ لأن الشيطان يأمر بالفحشاء ويوحى إلى أوليائه بالمنكر^(٣)، والساحر يتقرب إلى الشياطين بما يُحبون من عبادتهم، فهذه النشرة هي من عمل الشيطان أو بواسطته؛ لأن الشيطان يدعو إلى كل شر، ولأنهم ينشرون عن المسحور بأسحار واستخدامات شيطانية^(٤)؛ فقلوه: (هي)؛ يعني: الرفع والنشر (من عمل الشيطان)؛ لأن العقد أصلاً من عمل الشيطان، والرفع والنشر من عمل الشيطان^(٥)؛ فقلوه: (هي من عمل الشيطان)؛ أي: من سعيه وتزيينه وشأنه، يعني: مما يدعو إليه، وقد لا يباشرها الشيطان بنفسه، وإنما يباشرها الساحر أو الكاهن، لكن لما كان الحامل إليها والداعي إليها الشيطان كانت مضافة إليه، وهذا كافٍ في التنفير عنها والتحذير منها، وبيان منعها^(٦)؛ وهذا يغني عن قوله: إنها حرام، بل هو أشدُّ؛ لأن نسبتها للشيطان أبلغ في تقبيحها والتنفير منها، ودلالة النصوص على التحريم لا تنحصر في لفظ التحريم أو نفي الجواز، بل إذا رُتبت العقوبات على الفعل كان دليلاً على تحريمه^(٧).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٦).

(٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٤).

(٤) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٠٩).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٤).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دَلَّ على تحريم النشرة التي هي من عمل الشيطان، وهي نُشْرة الجاهلية؛ لأنها لا تتم إلا بالشرك^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «هي من عمل الشيطان»؛ حُكِّمًا على النشرة التي تعرفها العرب في الجاهلية وهي: حل السحر بسحر مثله؛ فأخبر النبي ﷺ عن حرمتها بجعلها من عمل الشيطان^(٢)؛ فالسحر عقدًا وحَلًّا كله من عمل الشيطان، وعمل الشيطان محرَّمٌ منهى عنه^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَالَ^(٤): «سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ»].

الشَّيْخُ

هذا الأثر هو الدليل الثاني في الباب.

قوله: (وقال:)؛ أي: أبو داود، هذا هو الظاهر^(٥)؛ لأنه من تلاميذ الإمام

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٢٢)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٤٠).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٩).

(٤) القائل: هو أبو داود صاحب السنن. ونقل هذا القول عن الإمام أحمد ابن مفلح في الآداب الشرعية، (٧٧/٣) قال: «قال: جعفر: سمعت أبا عبد الله سئل عن النشرة، فقال: ابن مسعود: يكره هذا كله».

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (١/٦٥٣)؛ =

أحمد، وروى عنه كثيرًا من المسائل في المذهب، ويوجد الآن مجلّد مطبوع اسمه «مسائل أبي داود»، وهي المسائل التي رواها أبو داود من أجوبة الإمام أحمد على الأسئلة التي ترُدُّ عليه^(١).

وقوله: **(سئل أحمد عنها؟)**؛ يعني: النشرة التي تكون عن طريق التمام التي فيها القرآن^(٢).

وقوله: **(فقال: ابن مسعود يكره هذا كله)**، لما روى ابن أبي شيبة بسند صحيح أن إبراهيم النخعي قال: (كانوا يكرهون التمام والرقى والنشر)؛ يريد بهم: أصحاب ابن مسعود، وما جاء عنهم فإنهم أخذوه عن ابن مسعود، ومن طرائق الإمام أحمد الدالة على فقهه استدلاله بفعل أصحاب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على اختياره؛ لأن العلم الذي فيهم أخذوه عنه، وهذا معنى قوله: (ابن مسعود يكره هذا كله)؛ أي: بما نُقل عن أصحابه العارفين بقوله الذي كان عليه^(٣).

والمشار إليه في قوله: (يكره هذا كله) كل أنواع النشرة، وظاهره: ولو كانت على الوجه المباح، لكنه غير مراد^(٤)؛ وإنما مراد الإمام أحمد والله أعلم أن ابن مسعود: يكره النشرة التي من عمل الشيطان والنشرة التي بكتابة

= وإعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٧٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، الحمد (١٦٧).

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٧٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٩).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٥).

وتعليق كالتمايم؛ فإن ابن مسعود كان يكره التمايم كلها من القرآن وغير القرآن؛ أما النشرة بالتعويد والرقى بأسماء الله وكلامه من غير تعليق، فلا أعلم أحداً كرهه، وما روي عن أصحابه من الكراهة محمول على ما ذكرنا^(١)، وعلى هذا؛ فالكلية في قول أحمد: (يكره هذا كله) يراد بها: النشرة التي من عمل الشيطان، وهي: النشرة بالسحر؛ والنشرة التي من التمايم^(٢)؛ أما النشرة باستخدام النفط والرقية من غير تعليق، فلا يمكن للإمام أحمد، ولا لابن مسعود أن يكرها ذلك؛ لأن النبي ﷺ استخدم ذلك، وأذن به عملاً في نفسه، وكذلك في غيره^(٣).

فالمراد أن ابن مسعود يكره النشرة التي هي من عمل الشيطان كما يكره تعليق التمايم مطلقاً^(٤).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في كراهية ابن مسعود ذلك، والكراهية في عرف السلف أكثر ما تطلق على إرادة التحريم^(٥).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٤٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٥٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٧).

(٤) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٤٢).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٤٩)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٥٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَفِي [صَحِيح] ^(١) الْبُخَارِيِّ: عَنْ قَتَادَةَ: «قُلْتُ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ؛ أَوْ يُؤَخَّذُ عَنْ امْرَأَتِهِ: أَيَحِلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ؛ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ؛ فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ» انتهى ^(٢)].

النَّبَج

هذا الأثر هو الدليل الثالث في الباب، وهذا الأثر والذي يليه في بيان حكم حل السحر بسحرٍ مثله ^(٣).

قوله: (رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ)؛ أي: سحرٌ، ومن المعلوم أن الطب هو علاج المرض، لكن سُمي السحر طبًّا من باب التفاؤل، كما سُمي اللدغي سليماً، والكسير جبيراً ^(٤).

وقوله: (أَوْ يُؤَخَّذُ عَنْ امْرَأَتِهِ)، أي: يحبس عنها ولا يصل إلى جماعها ^(٥)، وهو ليس به بأس، وهذا نوعٌ من السحر ^(٦)، والأخذة: رقية الساحر ^(٧) والكلام

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري معلقاً في «صحيحه»، كتاب: الجزية، باب: هل يعفى عن الذمي إذا سحر، برقم: (٣١٧٥)، ووصله: ابن جرير في تهذيب الآثار، كما ذكر ابن حجر في تغليق التعليق (٤٩/٥)، وقال: «إسناده صحيح»؛ وصححه الألباني في «الصحيحه»، برقم (٢٧٦٠)؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «علّق البخاري هذا الأثر مجزوماً به، ووصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٤٧): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٤): «صحيح».

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٩٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٤٧/٢)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٥٦/١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٤٧/٢).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٥٦/١).

(٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر (٧٦/١).

الذي يقوله^(١).

وقوله: (أو) يحتمل أنها للشك من الراوي: هل قال قتادة: (به طب) أو قال: (يؤخذ عن امرأته)؛ ويحتمل أنها للتنويع، أي: أنه سأله عن أمرين: عن المسحور، والذي يؤخذ عن امرأته^(٢).

وقوله: (أَيَحْلُ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ)، لا شك أن (أو) هنا للشك؛ لأن الحل هو النشرة^(٣)، قال الكرمانى: «وكلمة: (أو) يُحتمل أن تكون شكاً أو نوعاً شبيهاً باللف والنشر؛ بأن يكون الحل في مقابلة الطّب، والتّشهير في مقابلة التّأخير»^(٤).

وقوله: (إنما يريدون به الإصلاح)، يعني: أن النشرة لا بأس بها؛ لأنهم يريدون بها الإصلاح؛ أي: إزالة السحر، ولم ينع عما يراد به الإصلاح، إنما ينهى عما يضر^(٥)؛ يريد ابن المسيب بذلك ما ينفع من النشرة بالتعوذات والأدعية والقرآن والدواء المباح، ونحو ذلك؛ أما النشرة التي هي بالسحر، فابن المسيب أرفع من أن يقول: إنها جائزة، ولم ينع عنها، والنبي ﷺ يقول: «هي من عمل الشيطان»؛ لهذا قال: (لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينع عنه)؛ يعني: من الأدوية المباحة والرقى، ونحو ذلك، فهذا لم ينع عنه، بل أذن فيه^(٦).

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٦).

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني (٨/٤٠٥).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/٨٤٨).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٧).

وبعض الشراح حمَل (أو) في قوله: (أيحل عنه أو ينشر) على التنويع، فيكون قوله: (لا بأس به)؛ أي: لا بأس أن يُحَلَّ عنه أو يُنْشَر؛ يعني: أن حلَّ السحر بالسحر لا بأس به؛ لأنهم: (إنما يريدون به الإصلاح)، وشفاء المريض، بخلاف السحر، فإنما يُراد به الضرر والأذى^(١).

قال ابن قدامة بعد ذكر أثر ابن المسيب: «فهذا يدل على أن المُعْزَم ونحوه، لم يدخلوا في حكم السحرة؛ ولأنهم لا يسمون به، وهو مما ينفع ولا يضر»^(٢). والمعزم: الذي يَعْزَمُ على الجن ويزعم أنه يجمعها فتطيعه^(٣).

قال القرطبي: «واختلفوا هل يسئل الساحر حلَّ السحر عن المسحور، فأجازه سعيد ابن المسيب على ما ذكره البخاري، وإليه مال المزني، وكرهه الحسن البصري»^(٤)؛ **وقال ابن حجر:** «قوله: (باب: هل يستخرجُ السحر؟) كذا أورد الترجمة بالاستفهام إشارة إلى الاختلاف، وصدَّر بما نقله عن سعيد ابن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه»^(٥)؛ **وقال أيضًا:** «قال أبو جعفر ابن جرير في «تهذيب الآثار» له: (حدَّثنا حُمَيْدُ بن مسعدة: حدَّثنا يزيد بن زُرَيْع: حدَّثنا سعيد عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أنه كان لا يرى بأسًا إذا

(١) ينظر: غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٩٨).

(٢) المغني، لابن قدامة (١٢ / ٣٠٤)، ونصُّ كلامه: «وروي عن سعيد بن المسيب في الرجل يؤخذ عن امرأته، فيلتمس من يداويه، فقال: إنما نهى الله عما يضر، ولم ينه عما ينفع. وقال أيضًا: إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل. فهذا من قولهم يدل على أن المعزم ونحوه، لم يدخلوا في حكم السحرة؛ ولأنهم لا يسمون به، وهو مما ينفع ولا يضر».

(٣) المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة (٤٥٠).

(٤) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢ / ٤٩)؛ وينظر: تفسير ابن كثير (١ / ٣٧٢).

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر (١٠ / ٢٤٣).

كان الرَّجُلُ به سحرٌ أن يمشي إلى من يُطْلَقَ ذلك عنه، قال: هو صلاحٌ، قال: وكان الحسن يكره ذلك، ويقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال: وقال سعيد ابن المسيب: لا بأس بالنشرة، إنما نُهي عما يضرُّ، ولم يُنه عما ينفع (إسناده صحيح، وقال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد»): (حدَّثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن: حدَّثنا عبد الحميد بن أحمد الورَّاق: حدَّثنا الخضر بن داود: حدَّثنا أبو بكر الأثرم: حدَّثنا حفص بن عمر المقرئ: حدَّثنا هشام عن قتادة، عن سعيد بن المسيب في الرَّجُلِ يؤخذ عن امرأته فيلتمس من يُداويه قال: إنما نهى الله عما يضرُّ، ولم ينه عما ينفع) هكذا ذكره الأثرم في «السُّنن»، وإسناده صحيح أيضًا^(١).

والشاهد: أن ابن المسيب رَحِمَهُ اللهُ حَكَمَ أن النشرة جائزة، لقوله: (فأما ما ينفع؛ فلم ينه عنه)، ومراده: أن عمل الساحر إذا كان فيه إضرار فهو محرم؛ وأما إذا كان فيه نفع كحل السحر وإبطاله فلا بأس به، وهذا اجتهادٌ منه خالفه فيه جماهير العلماء^(٢).

(١) تغليق التعليق، لابن حجر (٥/٤٩).

(٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الجهني. وقد أخذ هذا الاجتهاد ابن جرير الطبري، جاء في شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٩/٤٤٥): «قال الطبري: وليس ذلك عندي سواء؛ وذلك أن مسألة الساحر عقد السحر مسألة منه أن يضر من لا يحل ضرره وذلك حرام، من غير حصر معالجتهم منها على صفة دون صفة، فسواء كان المعالج مسلمًا تقيًّا أو مشركًا ساحرًا بعد أن يكون الذي يتعالج به غير محرم، وقد أذن النبي ﷺ في التعالج وأمر به أمته فقال: (إن الله لم ينزل داءً إلا وأنزل له شفاءً، وعلمه من علمه وجهله من جهله). فسواء كان علم ذلك وحله عند ساحر أو غير ساحر؛ وأما معنى نهيه عَلَيْهِ السَّلَامُ عن إتيان السحرة؛ فإنما ذلك على التصديق لهم فيما يقولون على علم من أتاهم بأنهم سحرة أو كهان، فأما =

والنشرة المسؤول عنها ابن المسيب يحتمل أن تكون كل أوجه الاستطباب، ومنها الرقى والتعويدات؛ ويحتمل أن تكون حلاً للسحر بسحر مثله، وهذا هو الظاهر الذي يفهم من التعليل، حيث علل الإباحة بأنه يقصد به الإصلاح، وأن ما يحصل به نفع وصلاح من السحر أو النشرة لم يُمنع منه، بل الممنوع هو الضار، وكأنه يُشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَيَنْعَمُونَ مَا يَصْرِفُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ حيث أنكر عليهم تعلم ما يضر من السحر وليس فيه نفع، وقد قدّم أنهم يفرقون بهذا السحر بين المرء وزوجه؛ فظاهر كلامه أنه يجوز حل السحر بالسحر^(١).

والظاهر والله أعلم أن هذا الكلام من ابن المسيب رَحِمَهُ اللهُ يحمل على نوع من النشرة لا يُعلم هل هو نوع من السحر أم لا؟ فأما أن يكون ابن المسيب يُفتي بجواز قصد الساحر الكافر المأمور بقتله ليعمل السحر فلا يُظن به ذلك حاشاه منه، ويدل على ذلك قوله: (إنما يريدون به الإصلاح)، فأى إصلاح في السحر، بل كله فساد وكفر^(٢)، فكلام ابن المسيب ليس بصريح في جواز حل

= من أتاهم لغير ذلك وهو عالم به وبحاله فليس بمنهى عنه عن إتيانه# ا.هـ. وتقييد الطبري بقوله: \$بعد أن يكون الذي يتعالج به غير محرم#: هذا القيد يعود على قوله بالبطان؛ إذ إن من شبه المستحيل أن لا يفعل الساحر عند حله للسحر شيئاً محرماً. ينظر: خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (١/ ٤٧٩).

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٩٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٤٨).

قال ابن حجر فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٤٤): «وقفت على صفة النشرة في (كتاب الطب النبوي) لجعفر المستغفري قال وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جزء من (تفسير قتبية بن أحمد البخاري) قال: قال قتادة لسعيد بن المسيب رجل به طب أخذ عن امرأته أيحل له أن ينشر قال: لا بأس إنما يريد به =

السحر بسحر مثله، وليس كل نشرة تعني: حل السحر بسحر، ولا يفهم منه التداوي بالكفر والشرك ولا الذهاب للسحرة والمشعوذين، وحاشاه رَحْمَةُ اللَّهِ من ذلك، وهل يمكن أن يقول إن في الشرك والكفر نفعًا!، فقله رَحْمَةُ اللَّهِ: **(لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع، فلم ينه عنه)** يريد بذلك: ما ينفع من النشرة بالتعوذات، والأدعية، والقرآن، والدواء المباح، ونحو ذلك؛ دون ما سوى ذلك من السحر^(١)، كما يمكن حمل قوله على نوع من النشرة والتداوي لا يُعلم أنه سحر^(٢)؛ أما إذا عُلِمَ أنه سحر، فلا يحل^(٣)؛ فإذا قيل: لماذا لا يحمل قول ابن المسيب على أنه أجاز السحر في النشرة؟

فالجواب من أوجه:

الأول: أنه ابن المسيب رَحْمَةُ اللَّهِ أرفع مقامًا من أن يجيز السحر مع ما علم من القرآن والسنة في تحريم السحر وذم من سحر أو سحر له.

= الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينه عنه. قال نصوح: فسألني حماد بن شاکر: ما الحل وما النشرة؟ فلم أعرفهما، فقال: هو الرجل إذا لم يقدر على مجامعة أهله وأطاق ما سواها فإن المبتلى بذلك يأخذ حزمة قضبان وفأسًا ذا قطارين ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يؤجج نارًا في تلك الحزمة حتى إذا ما حمى الفأس استخرجه من النار، وبال على حره؛ فإنه يبرأ بإذن الله تعالى؛ وأما النشرة: فإنه يجمع أيام الربيع ما قدر عليه من ورد المفارة، وورد البساتين ثم يلقيها في إناء نظيف ويجعل فيهما ماء عذبا، ثم يغلي ذلك الورد في الماء غليًا يسيرًا، ثم يمهل حتى إذا فتر الماء أفاضه عليه فإنه يبرأ بإذن الله تعالى

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٧).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٣).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٥٧).

والثاني: أن كلامه عام من جهة اللفظ؛ فيحمل على وجه غير مشكل مع غيره من المسلمات.

والثالث: أنه قيّد إباحته للنشرة بقيد النفع، وذلك بقوله (فأما ما ينفع)، فيحمل كلامه على غير السحر قطعاً؛ لأن السحر ليس فيه نفع بالنص لا من جهة نفسه كما قال تعالى: ﴿وَيَنَعَمُونَ مَا يَصُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ ولا من جهة عاقبته كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩] ^(١).

فالمقصود: أن كلام سعيد ابن المسيب ومن أجاز حل السحر بما ينفع، فإنهم لا يعنون به الذهاب للساحر، وإنما يعنون به ما ينفع من الأدعية، والأوراد، ونحو ذلك مما فيه حل السحر، فلا يتقيد بما ورد؛ فإنه ما عرف الناس أنه نافع في حل السحر، ولم يشتمل على منكر أو محرم في نفسه أو فيما يؤول إليه، فإنه لا بأس بتعاطيه، فالباب باب تجربة إذا لم تشتمل هذه التجربة على محرم، وهذا الذي يحمل عليه كلام من أجاز حل السحر كسعيد ابن المسيب وغيره، فإنهم يجيزون حل السحر بغير القرآن والأدعية، لكن بما ينفع، والسحر معروف أنه يضر ^(٢).

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه بيان التفصيل في حكم النشرة، وأن منها ما هو جائز مباح، ومنها ما هو محرم ^(٣)؛ حيث أفاد الأثر جواز حل السحر عن المسحور ^(٤).

- (١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٤٧).
- (٢) الأجوبة والبحوث والدارسات، صالح آل الشيخ (٧٣/١).
- (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٢٤).
- (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٤٧).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في قوله: (لا بأس به)، مع قوله: (إنما يريدون به الإصلاح فأما ما ينفع فلم يُنفع عنه)، أي: لا بأس بحل السحر بما ينفع من الرقى الشرعية؛ وإنما نُهي عما لا نفع به، وهو حل السحر بسحرٍ مثله^(١).

مسألة: ذكر متأخرو الحنابلة في المشهور في المذهب أنه: يجوز حل السحر بسحرٍ ضرورة^(٢)، وقد ذكر الموفق أن الإمام أحمد توقّف في هذا^(٣)، وهو إلى الجواز أميل^(٤)، وهو قول عند المالكية^(٥)، وهذا القول ليس بصواب؛ لأن

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٠).
(٢) شرح منتهى الإرادات، للبهوتي (٣/ ٤٠٥)؛ ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، للرحياني (٦/ ٣٠٥).

وإنما جعلوا الضرورة مبيحة مع أن الضرورة لا تبيح الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا؛ قالوا: لأن السحر لا يكون في جميع أقسامه شركًا، فقالوا: إذا لم يتمحض الساحر للشرك فإن المحرم يباح عند الضرورة، فيكون استعمال الساحر لسحر بدون شرك محرماً تبيحه الضرورات؛ لكن هذا في الحقيقة تنظير لا حقيقة له في الواقع، فإنه في الواقع لا يكون السحر المؤثر إلا بخدمة جني؛ لأن الشياطين هي التي تؤثر في ذلك، وعند ذلك يكون القول بجواز حل السحر بمثله ضرورة ليس بالقول الصواب؛ لأنه مبني على أن السحر منقسم، والسحر ليس بمنقسم، بل السحر لا يكون إلا عن شرك بالله جَلَّ وَعَلَا. ينظر: الأجوبة والبحوث والدارسات، صالح آل الشيخ (١/ ٧٢).

- (٣) المغني، لابن قدامة (١٢/ ٣٠٤)، ونصُّ كلامه: «وأما من يحل السحر، فإن كان بشيء من القرآن، أو شيء من الذكر والإقسام والكلام الذي لا بأس به، فلا بأس به، وإن كان بشيء من السحر، فقد توقّف أحمد عنه. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر، فقال: قد رخص فيه بعض الناس. قيل لأبي عبد الله: إنه يجعل الطنجير ماء، ويغيب فيه، ويعمل كذا، فنفض يده كالمنكر، وقال: ما أدري ما هذا؟ قيل له: فترى أن يؤتى مثل هذا يحل السحر؟ فقال: ما أدري ما هذا؟».

- (٤) الإنصاف، للمرداوي (٢٧/ ١٩٢)؛ والفروع، للمرداوي (١٠/ ٢٠٩).
(٥) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤/ ٢٦٦). جاء في التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق (٨/ ٣٣٠): «(وسحر) ابن العربي: في إبطال السحر بالسحر قولان».

الضرورة لا تكون جائزة ببذل الدين والتوحيد عوضاً عنها^(١)؛ فالصحيح هو: عدم جواز حل السحر بالسحر؛ لحديث جابر: أن النبي ﷺ سُئِلَ عن النشرة، فقال: «هي من عمل الشيطان»، ومعلوم أن السحر إنما هو من عمل الشيطان، والأصل فيه الضرر، والأصل فيه عدم تحصيل المقصود؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾، ومعنى: (حيث أتى): يعني: من أي جهة جاء، أراد نفعاً أو ضرراً، فنفى الله تعالى عنه الفلاح، وهو تحصيل المطلوب، وتحصيل القصد والغرض، ولأن الأصل في السحرة أنهم لا يتوصلون إلى ما يريدون من حل السحر إلا بكفر أو شرك^(٢).

والقول بجواز حل السحر بسحر مثله للضرورة ضعيف من أوجه، منها:

الوجه الأول: أن حفظ الدين أعظم من حفظ البدن، فالذهاب إلى السحرة للعلاج فيه حفظٌ للبدن على ما يظنه هذا الذاهب، وفيه إفساد للأديان، وحفظ الدين أعلى مرتبةً وأولى من حفظ الأبدان كما هو معلوم؛ لأن الضرورات خمس، منها: حفظ الدين، وهو أعلاها مرتبة، ومنها: حفظ النفس، وهو دون حفظ الدين في المرتبة^(٣)، فلا يُبذل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى، فضرورة الحفاظ على النفس وإن كانت من الضروريات الخمس، لكنها دون حفظ الدين مرتبة؛ ولهذا لا يُقدم ما هو أدنى على ما هو أعلى، أو أن يُبذل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى من الضروريات الخمس، والأنفس لا يجوز

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١٦٩-١٧٠).

حفظها بالشرك، ولأن يموت المرء وهو على التوحيد خير له من أن يعافى وقد أشرك بالله جَلَّ وَعَلَا؛ لأن السحر لا يكون إلا بشرك^(١)، فما يُراد من الساحر هو أمر دنيوي قد يُصلح الناس به أحوالهم الدنيوية، لكن ما يفسده الساحر يتعلق بأمر الآخرة، ولا شك أن إصلاح أمر الآخرة مقدم على إصلاح أمر الدنيا، وليس من شأن المؤمن أن يفسد آخرته بإصلاح دنياه^(٢).

والوجه الثاني: أن المحرم لا تبيحه الضرورة إلا إذا توفر فيه شرطان، فإذا لم يتوفر هذان الشرطان فإن الضرورة لا تبيح المحرم، **وهذان الشرطان هما:**

أولاً: تعين هذا الطريق لتحصيل المقصود، يعني: لا سبيل إلى تحصيل المقصود إلا من هذا الطريق المحرم، فليس هناك طرق أخرى يسلكها لتحصيل غرضه ومقصوده، وهذا الشرط منتفٍ في إتيان السحرة لحلّ لسحر، فإنّ حلّ السحر لا يتعين له هذا الطريق، يعني: ليس حلّ السحر فقط من طريق السحرة، بل يُحلّ السحر بغير ذلك، بالدُّعاء والرقى والأسباب التي تُؤخذ وتُتبع من غير الشرك والكفر، ومن غير إتيان السحرة، إذا اختلّ الشرط الأول، وهو: تعين هذا الطريق لدفع الضرورة، فلم يتعين إتيان الساحر لدفع الضرورة، فهناك طرق أخرى.

وثانياً: تيقّن اندفاع الضرورة بارتكاب المحرم، وهذا أيضاً غير موجود؛ لأن كثيراً ما يذهب هؤلاء إلى السحرة ولا يحصلون مقصودهم، فليس حصول المقصود مُتيقناً.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشري (٣١٥).

إذا الشَّرطان اللذان يحصل بهما استباحة المحرم للضرورة غير متوفرين، فلا يجوز الإتيان إلى السحرة لحل السحر^(١).

والوجه الثالث: أنَّ السحر نشرًا ووقوعًا لا يكون إلا بالشرك الأكبر بالله جَلَّوَعَلَا^(٢)، فالسحر لا يكون إلا بتقديم قرابين للشياطين من أجل عمل السحر، وهذا من أعظم الأشياء فسادًا، ولا يُمكن أن يستباح هذا الأمر بأي وسيلة أو أي طريق^(٣)، والله لم يجعل شفاء هذه الأمة فيما حَرَّمَ عليها كما نص على ذلك النبي ﷺ، فكيف يُضنُّ أن في الذهاب إلى السحرة شفاء والنبي ﷺ يقول: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها».

والوجه الرابع: أنَّ في ذهاب الناس إلى السحرة للتداوي إقرارًا لهم، وسكوتًا على هذا المنكر العظيم الذي هو من أعظم المنكرات؛ لأنه كفر بالله عَزَّوَجَلَّ^(٤)، فالذي يأتي الساحر ويطلب منه حل السحر، فقد رضي قوله وعمله، ورضي أن يعمل به ذاك، ورضي أن يشرك ذاك بالله لأجل منفعته، وهذا غير جائز^(٥)، ففي القول بإجازة ذلك إعانة للسحرة، واستمرارًا لعملهم، وهذا ينافي مقصد الشريعة في القضاء على السحرة وعدم تمكينهم من عمل السحر^(٦).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣١٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (١٦٩-١٧٠).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٨).

(٦) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣١٥).

فهذه الأوجه الأربعة تدل على أنه لا يجوز أن يحل السحر بسحر مثله لا من جهة الضرورة، ولا من جهة غير الضرورة من باب أولى، بل يحل وينشر بالرقى الشرعية^(١)، فالسحر لو وقع فيكون من جملة الأمراض المزمنة التي يتلى بها الإنسان ويعجز عنها الأطباء، فينزل السحر منزلة هذه الأمراض، كما أن السحر علاجه بكتاب الله وسنة رسوله، ولكنه يحتاج للصبر واليقين، والمرض لا يكون عذرًا في فعل الشرك والكفر الذي يفعله السحرة، وما عند الله لا ينال إلا بطاعته^(٢)؛ فالذهاب إلى السحرة لحل السحر لا يجوز، ومن ابتلي بسحر فإنه يؤمر بالذهاب إلى الراقين، ويكثر من الدعاء والاستغفار فإن شفي فذاك وإلا فإنه يقال له: إن هذا ابتلاء من الله كسائر الأمراض المستعصية كالسرطان وغيره، فعليك أن تصبر وتحسب الأجر والثواب عند الله عزَّجَل ولا تسلك هذه المسالك التي حرَّمها الله عزَّجَل^(٣)، والذي أجازها العلماء من ذلك هو: ما لا يفضي إلى الشرك، وما لا يقع فيه الإنسان بالشرك، أما ما أفضى إلى الشرك أو وقع به الإنسان في الشرك؛ فإنه لا يجوز؛ لأن الشرك لا تحله الضرورة^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمسلمون وإن تنازعوا في جواز التداوي بالمحرمات كالهيئة والخنزير **فلا يتنازعون في أن الكفر والشرك لا يجوز التداوي به بحال؛ لأن ذلك مُحَرَّم في كل حال**، وليس هذا كالتكلم به عند

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٨).

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيان (١٢٠).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١٦٩-١٧٠).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

الإكراه، فإن ذلك إنما يجوز إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، والتكلم به إنما يؤثر إذا كان بقلب صاحبه ولو تكلم به مع طمأنينة قلبه بالإيمان لم يؤثر، والشيطان إذا عرف أن صاحبه مستخف بالعزائم لم يساعده، وأيضاً فإن المكره مضطر إلى التكلم به، **ولا ضرورة إلى إبراء المصاب به لوجهين:**

أحدهما: أنه قد لا يؤثر أكثر مما يؤثر من يعالج بالعزائم فلا يؤثر بل يزيده شراً.
والثاني: أن في الحق ما يغني عن الباطل»^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ [أَنَّهُ قَالَ] (٢): «لَا يَحُلُّ السَّحَرُ إِلَّا سَاحِرٌ» (٣)].

الشَّجْج

هذا الأثر هو الدليل الرابع في الباب.

قوله: **(لَا يَحُلُّ السَّحَرُ إِلَّا سَاحِرٌ)**؛ أي: لا يحل السحر عن المسحور

- (١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٩ / ٦١).
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
- (٣) رواه ابن جرير في تهذيب الآثار، قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥ / ٤٩): «إسناده صحيح».

وجاء في مصنف ابن أبي شيبة، كتاب: الطب، برقم (٢٣٩٨١)، قال: «حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ، وَسُئِلَ عَنِ النَّشْرِ؟ فَقَالَ: سَحَرٌ». قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «لم يعزه المصنف، وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الحكم بن عطية، قال: سمعت الحسن وسئل عن النشر، فقال: سَحَرٌ، هذا هو المروي عن الحسن في الكتب التي بأيدينا مُسْنَدًا، وقد ذكره بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف ابن الجوزي في جامع السنن والمسانيد، لكن بلا سند، ولم أقف عليه موصولاً إلا باللفظ المتقدم عند ابن أبي شيبة».

إلا ساحر^(١)، وهذا محمولٌ على حل السحر بسحرٍ مثله، فهو من عمل الشيطان^(٢)؛ أي: لا يحل السحر بمثله إلا ساحر^(٣)، فلا يحله بالطرق الشيطانية إلا السحرة، أما حلّه بالطرق الشرعية، فهذا يحله أهل العلم والبصائر، وأهل الخبرة والتجارب، فيحلونه بأنواع من الأدوية والتعوذات والقراءة^(٤)، فمراد الحسن الحلّ المعروف غالباً، وأنه لا يقع إلا من السحرة^(٥)؛ يعني: لا يحل السحر بغير الطريق الشرعية المعروفة إلا ساحر، فمن قال: أنا أحل السحر، قيل له: تستخدم القراءة والتلاوة والأدعية؟ فإذا قال: لا. قيل: هل أنت طيب تطب ذلك المسحور؟ فإن قال: لا، فهو إذا ساحر؛ لأنه إذا لم يستخدم الطريقة الشرعية فإنه لا يمكن أن يحل السحر إلا ساحر؛ لأنه فكّ أثر الجن في ذلك السحر، ولا يمكن إلا عن طريق شياطين الجن الذين يؤثرون في ذلك^(٦).

مناسبة الأثر للبَاب:

أن حلَّ السحر بسحر مثله لا يفعله إلا ساحر^(٧)، فحل السحر بمثله لا يجوز ومحرم، بل هو شرك بالله جلَّ وعَلَا؛ لأنه لا يحلُّ السحر إلا ساحر^(٨).

ودلالته على مقصود الترجمة:

أنه يدل على أن النشرة المحرمة المبنية على السحر لا تتحقق إلا بكون

- (١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (١١٩٥/٣).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٢٤).
- (٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٦٣/٢).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٧).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٥٧/١).
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٥).
- (٧) ينظر: الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٤٨).
- (٨) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٧).

الناشر متعاطياً للسحر حتى يحل سحر غيره^(١)؛ فحلُّ السحر بسحر مثله من الكفر المحرم^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «النُّشْرَةُ: حَلُّ السَّحَرِ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَهِيَ نَوَعَانٍ: [أَحَدُهُمَا] (٣): حَلُّ بِسَحَرٍ مِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ النَّاشِرُ وَالْمُتَشِيرُ إِلَى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُّ، فَيُبْطِلُ عَمَلَهُ عَنِ الْمَسْحُورِ. وَالثَّانِي: النُّشْرَةُ بِالرُّقْيَةِ، وَالتَّعَوُّذَاتِ، وَالدَّعَوَاتِ، وَالْأَدْوِيَةِ الْمُبَاحَةِ (٤)؛ فَهَذَا جَائِزٌ» (٥)].

الشَّجْع

أورد المصنف كلام ابن القيم في حكم النشرة، وكلامه كافٍ فيما يجوز من ذلك وما لا يجوز^(٦)؛ لما فيه من الجمع بين القولين، وبيان أنه لا تنافي بينهما، وإنما يُصَدَّق بعضها بعضاً^(٧)؛ وبه يتبين الفرق بين المنهي عنه والمرخص فيه، مما يُزيل الإشكال؛ فإنه قد جعل النشرة على قسمين: نشرة جائزة، ونشرة ممنوعة، وهذه القسمة باعتبار مُطلق النشرة، أما باعتبار المعهود في خطاب

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٥٠)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٩٩).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) في نسخة الحبيشي: [وَالْأَدْوِيَّةُ، وَالدَّعَوَاتِ الْمُبَاحَةِ].

(٥) ينظر: إعلام الموقعين (٥/٤٥٠)، ط. المجمع.

(٦) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٦١).

(٧) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢١١).

الشرع، فالنشرة إذا ذكرت هي: حل السحر بسحر مثله^(١).

قوله: **(النشرة: حل السحر عن المسحور)**؛ يعني: إزالة ما به من سحر^(٢)، وهذا اسمها العام، فهي حل السحر عن المسحور^(٣).

وقوله: **(أحدهما: حلُّ بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان)**: هذا القسم الأول من أنواع النشرة المنهي عنها، والتي من أنواع الشرك وهو: أن ينشر عنه بطريق السحر، فيحل السحر الأول بسحر آخر، والسحر لا ينعقد أصلاً إلا بأن يتقرب الساحر للجني أو أن يكون الجني يخدم الساحر الذي يشرك بالله دائماً، كذلك حل السحر لا بُدَّ فيه من إزالة سببه وهو خدمة شياطين الجن للسحر، وهذا لا يمكن إلا للجن، فإن الساحر الثاني الذي يُنشر السحر ويرفعه لا بُدَّ أن يستغيث أو أن يتوجه إلى بعض جنّه في أن يرفع أولئك الجن الذين عقدوا هذا السحر أن يرفعوا أثره، فعلى هذا لا يكون السحر من حيث العقد والابتداء إلا بالشرك بالله، ومن حيث الرفع والنشر لا يكون إلا بالشرك بالله، ولهذا قال ابن القيم: (فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يُحب، فيبطل عمله عن المسحور)، وهذه حقيقة النشرة الشركية.

وقوله: **(والثاني: النشرة بالرقية، والتعوذات، والدعوات، والأدوية المباحة؛ فهذا جائز)**، وهذا هو النوع الثاني، وهو: النشرة الجائزة، وهي ما كانت بالقرآن أو بالأدعية المعروفة أو بالأدوية عند الأطباء، ونحو ذلك، فإن السحر يكون

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

عن طريق الجن كما تقدم ويحصل منه حقيقة إمراض في البدن، وتغيير في العقل والفهم، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يُعالج بالمضادات التي تزيل ذلك السحر، فمما يزيله: القرآن الكريم وهو أعظم ما ينفع في إزالة السحر، وكذلك الأدعية والأوراد ونحو ذلك مما هو معروف من الرقى الشرعية؛ وهناك نوع من السحر يكون في البدن؛ أي: من جهة عضوية، فهذا أحيانا يُعالج بالرقى والأدعية والقرآن وأحيانا يُعالج عن طريق الأطباء العضويين، وذلك لأن السحر كما سبق يُمرض حقيقة، فإذا أزيل المرض أو سبب المرض فإنه يَبْطُل السحر، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يُعالج بما أُذن به شرعاً من الرقى والأدوية المباحة^(١)، والحاصل: أن ما كان منه بالسحر فيحرم، وما كان بغيره، كالقرآن والدعوات والأدوية المباحة فجائز، فمن وجد دواءً وجربته ونفع، فهو من هذا الباب، إذا كان ليس فيه محذور شرعي، ليس فيه نجاسة، وليس فيه استعانة بالجن، وليس فيه أشياء مما حرّم الله^(٢).

وهذا النوع الثاني هو الذي يحمل عليه كلام ابن المسيب أو على نوع لا يدري هل هو من السحر أم لا؟ وكذلك ما روي عن الامام أحمد من إجازة النشرة، فإنه محمولٌ على ذلك، وغلطٌ من ظنَّ أنه أجاز النشرة السحرية، وليس في كلامه ما يدل على ذلك، بل لما سُئل عن الرجل يَحُلُّ السحر قال: قد رخص فيه بعض الناس. قيل: إنه يجعل في الطنجير ماء، وَيَغِيبُ فيه؛ فنفض يده، وقال: لا أدري ما هذا؟ قيل له: فترى أن يُؤتى مثل هذا؟ قال: لا أدري ما

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٤-٣١٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦٨).

هذا؟ وهذا صريحٌ في النهي عن النشرة على الوجه المكروه، وكيف يُجيزه؟ وهو الذي روى الحديث: (إنها من عمل الشيطان)؛ لكن لما كان لفظ النشرة مشتركاً بين الجائزة، والتي من عمل الشيطان، ورأوه قد أجاز النشرة؛ ظنوا أنه قد أجاز التي من عمل الشيطان، وحاشاه من ذلك^(١).



(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٤٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ^(١): الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ النَّشْرِ].

أي: لحديث جابر قال: سئل النبي ﷺ عن النشرة فقال: «هي من عمل الشيطان»^(٢)، وهو محمول على النشرة المحرمة التي هي من عمل أهل الجاهلية^(٣)، وهنا ليس فيه صيغة نهْي، لكن فيه ما يدل على النهي؛ لأن طرق إثبات النهي ليست الصيغة فقط، بل ذم فاعله ونحوه وتقبيح الشيء وما أشبه ذلك؛ يدل على النهي^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَالْمُرْخَصِ فِيهِ، مِمَّا يُزِيلُ الْإِشْكَالَ].

فالمَنْهِي عنه: ما كان بسحر، والمرخص فيه: ما كان بدعوات ورقى وأدوية مباحة^(٥)؛ أي: كما دلَّ عليه كلام ابن القيم^(٦)، وجاء بيانه مفصلاً في كلامه؛ فإنه جعل النشرة قسمين:

أحدهما: مختصٌّ بالنشرة الاصطلاحية المحرمة؛ وهي: حلُّ السحر بسحرٍ مثله.

والآخر: ما سُمي (نشراً) باعتبار مأخذه اللغوي؛ وهو: نشرُ المرضِ عن

(١) في نسخة أسامة: [فيه مسألتان].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٨).

(٣) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٨٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٥٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح؛ والتوضيح المفيد لمسائل كتاب

التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٨).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٨).

المريض بالأدعية والرقى المشروعة، وهذه القسمة باعتبار مُطلق النُشرة، أمّا باعتبار المعهود في خطاب الشرع، فالنشرة إذا ذُكرت هي: حلُّ السحر بسحرٍ مثله^(١).

فقوله: (الفرق بين المنهي عنه والمرخص فيه مما يزيل الإشكال)؛ أي: أن المنهي عنه هو النشرة الشريكية المحرمة، وهي حل السحر بسحر مثله، والمرخص فيه هو حله بالرقية الشرعية من القرآن والأدعية المأثورة، وأنواع الأدوية المباحة^(٢).

ولم يذكر المصنف إلا مسألتين مع أنه قال: (فيه مسائل)، والجواب، والله أعلم: أنه فعل ذلك لتتفق عبارته المطردة في جميع الأبواب؛ مع قصده المشني، فإن العرب تطلق لفظ الجمع وتريد به المشني، كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؛ أي: قلبكما، والمراد: عائشة وحفصة، أو على قول من يجعل أقل الجمع اثنان كما حمل بعض الصحابة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ على الأخوين^(٣)؛ وقد يُراد به: أن في الباب مسائل، ولكن المصنف اقتصر على مسألتين منهما فقط^(٤).



-
- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥١).
 (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
 (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٦٨).
 (٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي التَّطِيرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾
[الأعراف: ١٣١].

وَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ الآية [يس: ١٩].

[و] ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ». أَخْرَجَاهُ ^(٢). زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ» ^(٣).

وَلَهُمَا: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ»، قَالُوا: وَمَا الْفَأَلُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ» ^(٤).

(١) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: لا هامة، برقم: (٥٧٥٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠).

(٣) زيادة: [ولا نوء]: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وزيادة: [ولا غول]: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٢) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، برقم: (٥٧٧٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، برقم: (٢٢٢٤).

وَلَا يُبِي دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: عَنْ عُرْوَةَ ^(١) بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنُهَا الْقَالُ، وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» ^(٢).

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا [قال] ^(٣): «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، الطَّيْرَةُ شِرْكٌ»، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ^(٤)،

^(١) وقع في جميع نسخ كتاب التوحيد: «عَنْ عُرْبَةَ»، والصحيح: «عن عُرْوَةَ»، كما في مصادر الحديث. ووقع الخطأ أيضًا في نسبة الحديث إلى (عقبه) في: كتاب «عمل اليوم والليلة»، لابن السني (٢٥٥)؛ والأذكار، للنووي (٣٢٠)؛ والوابل الصيب، لابن القيم (٣٧٤).

^(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٩)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، باب: العِيفَةِ وَالطَّيْرَةِ وَالطَّرْقِ، برقم: (١٦٦١٧)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٢٠).

قال النووي في رياض الصالحين (٤٧٠): «حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وقال ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٤ / ٧): «الحديث، رجاله ثقات، لكن حبيب كثير الإرسال»؛ وضعفه الألباني في «الضعيفة»، رقم (١٦١٩)؛ وقال في النهج السديد (١٦١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «عروة تابعي على الصحيح، فيكون الحديث مرسلًا، والمرسل من نوع الحديث الضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٦): «ضعيف»؛ وقال البهال في كتابة: تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد (٧٢): «السند صحيح».

^(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

^(٤) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٣٧٦٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٠)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب: السير عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الطيرة، =

وَجَعَلَ^(١) آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢).

وَلِأَحْمَدَ: مِنْ حَدِيثِ [عبدالله]^(٣) بَنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ»، قَالُوا: فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ [يا رسول الله]^(٤)؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ^(٥): اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»^(٦).

= برقم: (١٦١٤)، وقال: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، برقم: (٣٥٣٨)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: العدوى والطيرة والفأل، ذكر التغليظ على من تطير في أسبابه متعريا عن التوكل فيها، برقم: (٦١٢٢)؛ والحاكم في «مستدركه»، كِتَابُ الْإِيمَانِ، الطيرة شرك، برقم: (٤٤)، وقال: «هذا حديث صحيحٌ سنده، ثقات رجاله، ولم يخرجاه»؛ وقال في النهج السديد (١٦٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥١): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٧): «صحيح، وآخره مدرج».

(١) في نسخة العصيمي: [وَيَبْنِ أَنْ].

(٢) قال الترمذي: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»، قَالَ سُلَيْمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «وَمَا مِنَّا».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٥) في نسخة العصيمي: [أَنْ يَقُولَ].

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (٧١٦٦)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٤٦٢٢)؛ قال الهيثمي في المجمع (١٠٥/٥): «فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقيه رجاله ثقات»؛ وقال الألباني في «الصحيحه»، رقم (١٠٦٥): «الضعف الذي في حديث ابن لهيعة إنما هو في غير رواية العبادة عنه وإلا فحديثهم عنه صحيح كما حققه أهل العلم في ترجمته»؛ وقال في النهج السديد (١٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥١): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف».

وَلَهُ: مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّمَا الطَّيْرَةُ مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ» ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التَّنْيِيهِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾.

الثَّانِيَةُ: نَفْيُ الْعَدَوَى.

الثَّالِثَةُ: نَفْيُ الطَّيْرَةِ.

الرَّابِعَةُ: نَفْيُ الْهَامَةِ.

الخَامِسَةُ: نَفْيُ الصَّفْرِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ الْفَالَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبٌّ.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْفَالَ.

(١) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي: [بن عَبَّاس].

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند بني هاشم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مسند الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (١٨٤٩)؛ وله شاهد من حديث أبو أمامة الباهلي، أورده ابن حجر في «المطالب العالية»، برقم: (٢٤٩٤)؛ وروي موقوفاً عن ابن عباس، ففي مصنف عبد الرزاق، كتاب: الجامع، باب: الطيرة، برقم (١٩٥٠٥) عن ابن عباس قال: «إِنْ مَضَيْتَ فَمُتَوَكَّلْ، وَإِنْ نَكَصْتَ فَمُتَطَيَّرْ».

قال في النهج السديد (١٦٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد وإسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٨): «ضعيف».

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقَلْبِ ^(١) مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ.

التَّاسِعَةُ: ذِكْرُ مَا يَقُولُهُ ^(٢) مَنْ وَجَدَهُ.

الْعَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّيْرَةَ شِرْكٌ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطَّيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ.



(١) في نسخة أسامة، والحبيشي: [الْقُلُوبُ].

(٢) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [مَا يَقُولُ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَاب: مَا جَاءَ فِي التَّطْيِيرِ].

الشَّيْخُ

قوله: (بَاب: مَا جَاءَ فِي التَّطْيِيرِ)؛ أي: بيان ما جاء من النصوص في التطير^(١)؛ يعني: من النهي عنه، والوعيد فيه^(٢)؛ وأنه شركٌ بالله جَلَّ وَعَلَا إذا أمضى أو رجع، وكفارة التطير إذا وقع في القلب، ونحو ذلك من الأحكام^(٣).

وكثيرٌ من الناس قد يقع فيما وقعت فيه الجاهلية من التطير؛ فأراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ: أن يُنبه الناس أن هذا من عمل الجاهلية^(٤)، وأنه منهيٌّ عنه، بل هو من الشرك الأصغر، ونوعٌ من أنواع السحر بالمعنى اللغوي العام^(٥)، وأن الواجب تركه؛ ولهذا قال: (بَاب: مَا جَاءَ فِي التَّطْيِيرِ)؛ يعني: في حكمه شرعاً^(٦)، ولم يجزم المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الطيرة بحكم؛ لأن الطيرة منها ما أقرَّه النبي ﷺ وهو الفأل، فإن الفأل في الجملة من الطيرة^(٧)؛ ثم إن النبي ﷺ جاء عنه الخبر بأن الطيرة التي هي الشؤم تكون في أشياء، فلما كان الأمر كذلك لم يجزم المصنف في الترجمة بحكم بين، بل أطلق ذلك لِيُسْتَفَادَ حكم الطيرة مما يذكر من النصوص^(٨).

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٩٩).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٠).

(٥) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٠٠).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٠).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

والتطير: لغة: تفعلُّ من الطيرة؛ وهي: التشاؤم بالشيء، وأصله فيما يقال: التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم، فنفاه الشرع وأبطله، ونهى عنه، وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر^(١)، فالطيرة: اعتقاد ما كانت الجاهلية تعتقده من التطير **بالطير وغيره**، وأصل اشتقاق الطيرة من الطير؛ لأن أكثر تطيرهم وعملهم به^(٢)، فكانوا يتشاءمون بهذه الطيور بحركاتها واتجاهاتها^(٣) على الطريقة المعروفة عندهم بزجر الطير، ثم ينظر: هل يذهب يميناً أو شمالاً أو ما أشبه ذلك، فإن ذب إلى الجهة التي فيها التيامن أقدم، أو فيها التشاؤم أحجم، فأصل التطير: التشاؤم، لكن أضيفت إلى الطير؛ لأن غالب التشاؤم عند العرب بالطير، فعلمت به، وإلا فإن تعريفها العام: التشاؤم بمرئي أو مسموع أو معلوم، وكان العرب يتشاءمون بالطير وبالزمان وبالمكان وبالأشخاص؛ ففي الاصطلاح هي التشاؤم بمعلوم مرئي أو مسموع، وهذا من الأمور النادرة؛ لأن الغالب أن اللغة أوسع من الاصطلاح؛ لأن الاصطلاح يُدخل على الألفاظ قيوداً تخصها^(٤)، فأصل التطير واشتقاقه عند أهل العلم باللغة والسير هو مأخوذ من زجر الطير ومروره سانحاً أو بارحاً، ومنه اشتقوا التطير، ثم استعملوا ذلك في كل شيء من الحيوان وغير الحيوان، فتطيروا من الأعور والأعصب والأبتر^(٥)؛ فالتطير عام وليس خاصاً بالطير وحركاتها، فحقيقة التطير أنه:

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٥٧٤).

(٢) مشارق الأنوار، للقاضي عياض (١/٦٤١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٧٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥١٥، ٥٥٩).

(٥) التمهيد، لابن عبد البر (٩/٢٨٣).

التشاؤم أو التفاؤل بحركة الطير أو بغير الطير مما يحدث؛ وقد تقدم في (باب ما جاء في شيء من أنواع السحر) أن العيافة متعلقة بالطير كما فسرها عوف الأعرابي بقوله: (العيافة: زجر الطير)، فهي متعلقة بالطير من حيث **إنه يحرك الطير ويزجره حتى ينظر أين يتحرك**، وأما الطيرة فهي: أن يتشاءم أو يتفاءل **ويمضي أو يرجع**؛ بحركة تحصل أمامه أو بشيء يحصل أمامه إما من الطير أو من غيره، **ولو لم يزجر أو يفعل^(١)**، فالتطير: هو الظن السيء الكائن في القلب، والطيرة: هو الفعل المرتب على هذا الظن من فرارٍ أو غيره^(٢)؛ فالتطير: هو فعلٌ ما يحمل على الإقدام أو الإحجام، وذكرُ الفعل خرجَ مخرج الغالب، فإنهم يتطيرون بالأفعال غالبًا، **وقد يقع التطير بالأقوال**، فمدار التطير على الإقدام أو الإحجام إما بقولٍ أو بفعلٍ^(٣)، فالتطير: التشاؤم، وأصله الشيء المكروه من قول أو فعل أو مرئي^(٤)؛ فهو التشاؤم بمرئي كالطير، أو مسموع ككلمة خاسر، أو زمان كشهر صفر، أو مكان كبقعة معينة يتشاءم بها^(٥)، فالتشاؤم بمرئي، مثل: لو رأى طيرًا فتشاءم لكونه موحشًا؛ أو بمسموع، مثل: من همَّ بأمرٍ فسمع أحدًا يقول لآخر: يا خسران، أو نحوه، فيتشاءم؛ أو بمعلوم، كالتشاؤم ببعض الأيام أو بعض الشهور أو بعض السنوات، فهذه لا تُرى ولا تُسمع^(٦)، فهو التشاؤم بالطيور والأسماء والألفاظ والبقاع

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١٢، ٣٢٢).

(٢) الفروق، للقرافي (٢٣٨/٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٤) شرح صحيح مسلم، للنووي (٢١٨/١٤).

(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٧٣).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٥٩/١).

والأشخاص وغيرها^(١)؛ فالتطير هو: التشاؤم بالشيء بما يقع من المرئيات أو المسموعات في قلوب أهل الشرك والعقائد الضعيفة الذين لا يجعلون توكلهم على الله^(٢)؛ وإنما هو خواطر وحدوس وتخمينات لا أصل لها^(٣)، بل هي من القاء الشيطان وتخويفه ووسوسته، والواجب على العبد التوكل على الله ومتابعة رسوله ﷺ، وأن يمضي لشأنه لا يردده شيء من الطيرة عن حاجته فيدخل في الشرك^(٤).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التطير شرعاً بأنه: التشاؤم بالمكروه من مسموع أو مرئي أو معلوم أو زمان أو مكان أو شخص^(٥).

وقيل: إن التطير والطيرة أعم من حيث اللفظ من التشاؤم، فليس التطير فقط هو التشاؤم، فالتشاؤم بعض التطير، فالطيرة تشمل الفأل السيء؛ أي: توقع السوء، وهو التشاؤم؛ وتشمل الفأل الحسن، وهو الكلمة الطيبة، فالتشاؤم هو أن يرى الشيء فيتوقع وقوع المكروه أو الضرر، والتفاؤل: توقع الخير والمنفعة من رؤية أو سماع شيء؛ ولذا فإن التعريف الجامع للطيرة **اصطلاحاً** أنها: التشاؤم أو التفاؤل بما يرى أو يسمع أو يعلم، بحيث يمضيه أو يردده^(٦).

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٢٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٢).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٥٤-٨٥٥).

(٥) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (١٧٥). وينظر: القول المفيد على

كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥١٥).

(٦) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (١٢٢).

فالتطير هو: التشاؤم أو التفاؤل بحركة الطير من السوانح والبوارح والنطيح والقعيد، أو بغير الطير من الحوادث أو الأشخاص ونحو ذلك مما يمضي أو يرد عن المقصود من سفر أو تجارة أو خطبة، ونحو ذلك من الحاجات لتوهمه تأثيرها فيها^(١).

فالتطير ليس خاصاً بالتشاؤم، فهناك فرق بين الطيرة والتشاؤم، والفرق بينهما أن الطيرة تكون في الخير والشر، فلو مضى الإنسان بسبب غير حقيقي فهنا يكون قد تطير، أما التشاؤم فإنه لا يكون إلا في الشر، وباب الطيرة يرجع إلى القاعدة السابقة في الأبواب الأولى، وهي: أنه من الشرك اعتقاد سبباً وهو ليس كذلك، فكل ما كان في معنى التطير، وهو كل ما أمضاك أو ردك وهو ليس سبباً حقيقياً للإمضاء أو الرد يدخل في هذا الباب ويكون شركاً، كما أن الطيرة شرك، لأن فيها معنى التطير، وحكم الطيرة يكون على مرتبتين:

الأولى: إذا اعتقد المتطير أنها سبب فقط، فهذا شرك أصغر، وهذا الغالب عند الناس.

والثانية: إذا اعتقد المتطير أنها تؤثر استقلالاً من دون الله، وأن الأمر من عندها وليس من عند الله، فهذا شرك أكبر^(٢).

مقصود الترجمة:

بيان حكم التطير^(٣).

(١) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٧٥).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٣).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أن التطير نوعٌ من الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا بشرطه، والشرك الذي يكون من جهة التطير منافٍ لكمال التوحيد الواجب؛ لأنه شرك أصغر^(١)، فالطيرة من الشرك الأصغر؛ لأنها تتضمن اتخاذ سببٍ لم يثبت كونه سبباً مع تعلُّق القلب به، والركون إليه^(٢)؛ فلما كانت الطيرة باباً من الشرك منافياً للتوحيد أو لكمالها؛ ذكرها المصنف في كتاب «التوحيد»؛ تحذيراً منها، وإرشاداً إلى كمال التوحيد بالتوكل على الله تعالى^(٣).

فالتطير يناهز التوحيد، ووجه منافاته له من وجوه:

الأول: أنه منافٍ للتوكل على الله^(٤)، فالمتطير قطعَ توكله على الله واعتمد على غير الله^(٥).

والثاني: أنه من إلقاء الشيطان وتخويفه ووسوسته^(٦)؛ فهو تعلُّق بامرٍ لا حقيقة له، بل هو وهم وتخيل، فأى رابطة بين هذا الأمر وبين ما يحصل له^(٧).

والثالث: لكونه يتعلَّق القلب به خوفاً وطمعاً.

- (١) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٥)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢١).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥٣).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٥٤ / ٢).
- (٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٢).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١ / ٥٦٠).
- (٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٢).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١ / ٥٦٠).

والرابع: لكونه اعتقاد نفع أو ضرر بسبب طائر ونحوه^(١).

وقد سبق في أول أبواب هذا الكتاب أن من صفات المؤمنين الكُمَّل الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب ترك الطيرة، وعدم الالتفات إليها؛ توحيداً لله تعالى في ربوبيته، وإخلاصاً له في عبادته، واعتماداً عليه وثقةً به، واعتقاداً أنه لا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يدفع السيئات إلا هو، فلا إله غيره ولا رب سواه، ولا مدبر معه ولا من دونه، كما جاء في الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه: «ولا يتطيرون»^(٢).

مناسبة الباب لما قبله من الأبواب:

مناسبتة للأبواب قبله من وجهين:

الأول: أنه سبق بيان أن الطيرة من أنواع السحر بنص الحديث^(٣)؛ فجاء المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الباب بعد الأبواب المتعلقة بالسحر؛ لأنها من أنواعه^(٤)، من حيث إنها تأثير خفي في نفس المتطير^(٥).

والثاني: أنه في الأبواب التي قبله ذكر الكهانة، وهي: إحدى الطرق التي يزعمون استكشاف الغيب والمستقبل بها، وفي هذا الباب: ذكر طريقاً آخر يزعم بعض الناس أنه يُستكشف بها شيءٌ من الغيب، وهو: الطيرة^(٦)، فإنهم

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٢).

(٢) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (١٧٦).

(٣) يعني: حديث قُطْن بن قبيصة عن أبيه، الذي سبق في باب: بيان شيء من أنواع السحر.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢١).

(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢٤١).

(٦) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٠٠).

يستدلون بحركات الطيور وأصواتها على ما سيكون في المستقبل من اليمن والشؤم، ومن اليسر والعسر^(١)؛ فلما ذكر السحر وأنواعه وما يدخل فيه؛ ناسب أن يذكر بعده الطيرة التي هي شبيهة به؛ لأن الأول يمنعه أو يردده قول الكاهن أو فعل الساحر أو غيرها، وهذا يردده التشاؤم بالطيور بأصواتها أو مرورها أو الظباء أو غير ذلك، فناسب أن يذكره بعده^(٢).

مناسبة الباب للذي قبله :

لما ذكر المصنف في الباب السابق عملاً من الأعمال التي يشتبه أمره على الناس مما له تعلق بالسحر والسحرة ألا وهي النشرة؛ ذكر المصنف عملاً آخر مما يشتبه أمره على الناس مما له تعلق بالسحر ألا وهو الطيرة؛ حيث بين فيه المصنف ضابطها، والتفريق بينها وبين الفأل وعلاجها^(٣)، ففي هذا الباب جمع المصنف عدة أمور تتعلق بالتطير، وهي: حقيقة التطير؛ وحكم التطير؛ وبعض صور التطير؛ وضابط التطير؛ وعلاج من وقع في التطير^(٤).



-
- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٢) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (١٢٨).
 (٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٤٠٥).
 (٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ١٣١)].

السَّبْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثمانية أدلة، فذكر في الباب: آيتين، وستة أحاديث، فالدليل الأول هذه الآية، وقد ذكرت في سياق قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾؛ والمعنى: أن آل فرعون إذا صابتهم الحسنة؛ أي: الخصب والسعة والعافية، قالوا: لنا هذه؛ أي: نحن الجديرون الحقيقيون به ونحن أهلها؛ وإن تصبهم سيئة؛ أي: بلاء وضيق وقحط، يطيروا بموسى ومن معه، فيقولون: هذا بسبب موسى وأصحابه أصابنا بشؤمهم، كما يقوله المتطير لمن يتطير به، فأخبر سبحانه أن طائرهم عنده^(١)؛ وجاء المصنف بهذه الآية والتي تليها لأن فيهما بيان أن أهل الجاهلية تطيروا بالرسول، وظنوا أنهم سبب للشر، والأمر لاشك أنه ليس كذلك، وأراد المصنف أن يبين بإتيانه بهاتين الآيتين أن التطير من عقيدة الكفار، وفي الآيتين نفى الطيرة الموهومة، وبيان أن الله عزَّجَلَّ مسبب الأسباب، فما أصاب الكفار من شر أو خير فإنما هو من الله وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي:

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٥٥-٨٥٦)؛ وفتح المجيد،

عبدالرحمن بن حسن (٣٤٦).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

ليس شؤمهم إلا عند الله؛ أي: من قبله، وحكمه الكوني القدري، و(ألا) أداة تنبيه، و(إنما) أداة حصر؛ أي: إنما جاءهم الشؤم من قبله، قدره وقضاه عليهم بكفرهم وتكذيبهم بآياته ورسله؛ ردًا لمقالة آل فرعون الكاذبة الباطلة^(١)، وقد اختلف المفسرون في معنى قوله: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ على قولين:

الأول: معناه: أن سبب ما يأتيهم من الحسنات أو ما يأتيهم من السيئات؛ أن ذلك من جهة القضاء والقدر، فهو من عند الله^(٢)؛ فالظاهر أن معناها: أن هذا الشؤم الذي أجراه عليهم من عنده هو بسبب أعمالهم، لا بسبب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ومن معه، وكيف يكون ذلك وما جاء به خيرٌ محض، والطيرة إنما تكون بالشر لا بالخير، ولكن أكثرهم لا يعلمون أن ذلك كذلك، فلجهلهم بذلك كانوا يتطيرون بموسى ومن معه، ولو فهموا وعقلوا العلموا أنه ليس فيما جاء به موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إلا الخير والبركة والسعادة والفلاح لمن آمن به واتبعه^(٣)، فقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ يعني: بقدره جَلَّ وَعَلَا، هو الذي قدره وقضاه بعلمه السابق بأسباب أعمالهم القبيحة، فطائرهم عند الله قضاء وقدرًا، وأسباب ذلك منهم^(٤).

والثاني: أن الطائر والشؤم لم يأتيهم بعد، ولكنه سيأتيهم بعد موتهم، وهذا أعظمُ مما أصابهم^(٥)؛ أي: ألا إنما الشؤم الذي يلحقهم هو الذي وعدوا به في الآخرة، لا ما ينالهم في الدنيا^(٦).

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٥٥-٨٥٦)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٤٦).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧١).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٦٦٢).

(٦) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبد الرحمن العقل (٣٠٠).

ويمكن تفسير الآية بالمعنيين جميعاً؛ يعني: أن هذا الذي فعلوه أمرٌ مقدر قدّره الله جَلَّ وَعَلَا قبل وجودهم، ولكنهم السبب، وسوف يلقون جزاءهم، يعني: عذابهم الذي سوف يصيبهم بسبب ذنوبهم^(١).

مناسبة الآية للباب:

أنَّ الله ذكر أن التطير من عمل الجاهلية والمشركين، وقد ذمَّهم الله تعالى ومقتَّهم^(٢)، فهذا التطير من صفات أعداء الرسل ومن خصال المشركين، وإذا كان كذلك فهو مذموم، فالطيرة من خصال المشركين الشريكة، وليست من خصال أتباع الرسل، وأما أتباع الرسل فإنهم يعلقون ذلك بما عند الله من القضاء والقدر، أو بما جعله الله جَلَّ وَعَلَا لهم من ثواب أعمالهم أو العقاب على أعمالهم^(٣)؛ فدلَّت الآية على تحريم التطير^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أي: قدرُهم، فالطائر هو: القدر؛ ففيه إبطالُ الأسباب التي لا تأثير لها في قدرِ الله، ومنها الطيرة؛ لانتفاء تأثيرها؛ فإنها لا تُغير من قدر الله شيئاً^(٥).

(١) شرح كتاب التوحيد، الحمد (١٧٣)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، الغنيان (١/٦٦٣).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٢)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٢٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٣).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٥١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا طَيَّرْتُمْ مَعَكُمْ﴾ الآية [يس: ١٩]].

الشرح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وفيها أيضًا رد على أعداء الرسل، الذين كذبوا الرسل وتطيروا بهم، فإنهم لما ضاقت عليهم الحيل وعييت عليهم العلل، ادعوا أن سبب البلاء جاء من قبل الرسل وبسببهم^(١)، فقالت لهم الرسل: ﴿طَيَّرْتُمْ مَعَكُمْ﴾، والمعنى والله أعلم: حظكم وما نالكم من شرٍّ معكم؛ بسبب أفعالكم وكفركم ومخالفتكم الناصحين، ليس هو من أجلنا ولا بسببنا، بل ببغيكم وعدوانكم، فطائر الباغي الظالم معه وهو عند الله^(٢)، فما وقع به من الشر فهو سببه الجالب له، وذلك بقضاء الله وقدره وحكمته وعدله^(٣)؛ يعني: سبب وقوع السيئات عليكم، أو سبب قدوم الحسنات عليكم هو من عند أنفسكم، فالسوء الذي سينالكم والعقاب الذي سينزل بكم ملازم لكم ملازمة ما تتطرون به من عمل سوء، ومن معاداة الرسل، وتكذيبهم، هذا ملازم لكم وستتطرون به^(٤).

ويحتمل أن يكون المعنى ﴿طَيَّرْتُمْ مَعَكُمْ﴾؛ أي: راجعٌ عليكم، فالتطير الذي حصل لكم إنما يعود عليكم، وهذا من باب القصاص في الكلام^(٥).

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٨٥٧/٢)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٤٦).

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٤٦).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٣).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٨٥٧/٢).

ولا منافاة بين هذه الآية والتي ذكرها المصنف قبلها؛ لأن الأولى تدلُّ على أن المقدر لهذا الشيء هو الله، والثانية تُبين سببه، وهو أنه منهم، فقوله: ﴿طَيَّرَكُمْ مَعَكُمْ﴾؛ أي: مصاحبٌ لكم، فما يحصل لكم فإنه منكم ومن أعمالكم، فأنتم السبب في ذلك؛ فهم في الحقيقة طائرهم معهم (أي الشؤم) الحاصل عليهم معهم ملازم لهم؛ لأن أعمالهم تستلزم^(١)، فالطائر هو: عمل الإنسان وجزاؤه؛ أي: وجزاء العمل، فإذا أضيف إلى الله كان بمعنى الجزاء، وإذا أضيف إلى العبد كان بمعنى العمل؛ فحيث نسب الطائر إلى الله كان المراد به الجزاء على العمل والثواب عليه، وحيثما أضافه إلى العبد كان المراد به العمل نفسه^(٢)، ويستفاد من الآيتين المذكورتين في الباب: أن التطير كان معروفاً من قبل العرب وفي غير العرب؛ لأن الأولى في فرعون وقومه، والثانية في أصحاب القرية^(٣).

وهذا المذكور في الآيتين ليس هو التطير الممنوع، وإنما أراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بيان أن الشؤم يكون من الإنسان، ويكون عقوبة للإنسان: يكون من الإنسان بعمل السيئات، ويكون عقوبة للإنسان بسبب عمل السيئات، وهذا الشؤم ليس هو الشؤم الذي نفاه رسول الله ﷺ، وأخبر فيه أن الطيرة شرك؛ لأن هذا ليس فيه تشاؤم، إنما فيه الخبر بالشؤم الحاصل على الإنسان بسبب معصيته أو بسبب عمله^(٤).

ومطابقة الآيتين لمقصود الباب ظاهر؛ لأن الله تعالى لم يذكر التطير إلا

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٦١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٦٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

عن أعدائه، فهو من أمر الجاهلية، لا من أمر الإسلام^(١).

مناسبة الآية للترجمة:

أن التطير من عمل أهل الجاهلية والمشركين، وقد ذمَّهم الله تعالى به ومقتهم، وقد نهى رسول الله ﷺ عن التطير، وأخبر أنه شرك، كما سيأتي في أحاديث الباب^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿طَهِّرْكُمْ مَعَكُمْ﴾؛ أي: قَدَرُكُمْ الملازم لكم، فلا تغيير له في أشياء متوهمة كالطيرة، ففيه إبطال الطيرة بإثبات القدر كسابقه^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[و]**^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ». أَخْرَجَاهُ^(٥). زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ»^(٦).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٥٨).

(٢) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٤٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: لا هامة، برقم: (٥٧٥٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠).

(٦) زيادة: **[ولا نوء]**: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ وزيادة: **[ولا غول]**: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء، برقم: (٢٢٢٢) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه نفي الطيرة، ونفي أنها سبب حقيقي، وهذا دليلٌ على بطلانها^(١).

قوله: «**لا عدوى**»، العدوى: هي انتقال المرض من المريض إلى السليم^(٢)، فالعدوى: الفساد، وما يُعدي من جرب وغيره، أي: يتجاوز من واحد إلى آخر، من الإعداء كالعدوى^(٣).

وقوله ﷺ هنا: (لا عدوى)، **له معنيان:**

أحدهما: أن (لا) نافية؛ يعني: لا شيء يُعدي شيئاً حتى يكون الضرر من قبله، وإنما هو بتقدير الله وقضائه فيه^(٤)، ويقصد به نفي ما كان يعتقدُه أهل الجاهلية: أن المرض يُعدي بطبعه وبنفسه وبقوته، وليس ذلك بقدر الله وإرادته^(٥)، فيكون المنفي هو ما يعتقدُه أهل الجاهلية في هذا من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمراض تُعدي بطبعها، وليس المنفي أن مخالطة المريض تكون سبباً لمرض الصحيح، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من الأمراض سبباً لحدوث ذلك^(٦)، فالمنفي

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٦٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٧٤).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١٤).

(٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٣/ ١٢٠٥).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٦٩).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٦٢)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٤٨).

هو ما كان يعتقد أهـل الجاهلية من أنها مؤثرة بطبعها وبذاتها، لا أنها سببٌ من الأسباب^(١)، فـقوله: (لا عدوى)، أي: على الوجه الذي يعتقد أهـل الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله، وأن العدوى تنتقل بنفسها^(٢)، فليس من خالط المريض أصابه ما أصابه قطعاً؛ لأن كل شيء بقدر الله، لكن الله جعل بعض الأمراض تنتقل عند المخالطة بقدر الله تعالى، وقد لا ينتقل بقدر الله تعالى^(٣)، فالنفي هنا للعدوى ليس نفيًا للوجود، ولكنه نفي للتأثير، فالعدوى موجودة، ويدل لوجودها قوله ﷺ: «لا يورد ممرض على مصح»^(٤)؛ أي: لا يورد صاحب الإبل المريضة على صاحب الإبل الصحيحة؛ لئلا تنتقل العدوى، وقوله ﷺ: «وفرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد»^(٥)، والجذام: مرض خبيث معد بسرعة ويتلف صاحبه، حتى قيل: إنه الطاعون، فالأمر بالفرار من المجذوم لكي لا تقع العدوى منه إليك، وفيه إثباتٌ لتأثير العدوى، لكن تأثيرها ليس أمرًا حتميًا، بحيث تكون علة فاعلة، وأمر النبي ﷺ بالفرار وأن لا يورد ممرض على مصح من باب تجنب الأسباب لا من باب تأثير الأسباب بنفسها، فالأسباب لا تؤثر بنفسها، لكن ينبغي لنا أن نتجنب الأسباب التي تكون سببًا للبلاء، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ولا يمكن أن يقال: إن الرسول ﷺ ينكر تأثير العدوى، لأن هذا أمر يبطله الواقع

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٧٤).

(٢) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٩٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧١).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا

صفر ولا نوء، برقم (٢٢٢١).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: الجذام، برقم (٥٧٠٧).

والأحاديث الأخرى^(١).

والمعنى الثاني: أن تكون **(لا)** هذه ناهية، (لا عدوى)؛ يعني: لا يتسبب أحد بإعداد أحد، فقد ثبت أنه ﷺ لما قدم إليه وفد من وفود العرب كان فيهم مجذوم، فقال له: «ارجع فقد بايعناك»، ونحو ذلك من الأحاديث، وهي كلها تدل على أن المعنى في قوله: (لا عدوى) المقصود به النهي؛ يعني: لا يكن أحدكم متسبباً في عدوى غيره، سواءً بنفسه أو بفعله أو بغير ذلك؛ لأن سرية العلة إلى الصحيح هذا أمرٌ متفق عليه اليوم وقد ظهر، وكذلك معروف أن وجود الصحيح بين المرضى قد يكون سبباً لتعدي المرض إليه، والرسول ﷺ لا يقول شيئاً يخالف الواقع، فيكون المعنى الظاهر للحديث هو النهي^(٢).

فقوله: (لا عدوى)؛ يعني: بالطبع الذي تعتقده الجاهلية، ومعناه: أنه لا يُعد المريض الصحيح؛ يعني: أنه لا يُخالطه؛ لأن هذا من الأسباب، والإنسان مأمور بفعل السبب^(٣).

قوله: **«ولا طيرة»**، الخلاف فيه كالخلاف السابق في قوله: (لا عدوى): فإنه يحتمل أن يكون **نفيًا**، أي: لا تشاؤم^(٤)؛ يعني: لا تطير ولا تشاؤم بمرئيات أو مسموعات، لا بالطيور ولا بغيرها^(٥)، فليس المنفي أن المشركين لا يتطيرون، إنما المنفي تأثير الطيرة، وإبطال ما كان يفعله أهل الجاهلية من

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٦٤).

(٢) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٥٧).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٧٢).

(٤) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٥٧).

(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٩٤).

التشاؤم بالمرئيات أو المسموعات فتردهم عن حاجتهم^(١)، فيكون المعنى أن الرسول ﷺ ينفي أن تكون الطيرة موجودة في الخلق؛ ويحتمل أن يكون **نهيًا**، أي: لا تتطيروا، فليس المقصود: نفي وجود الطيرة، فالطيرة موجودة في الناس، وكثير من الناس يتطير، وإنما أراد ﷺ أن ينهي عن التطير، فيكون معنى (لا طيرة): أي: لا تفعلوا الطيرة فتقعوا في الشرك؛ ولكن قوله في الحديث: «ولا عدوى ولا هامة ولا صفر»؛ يدل على أن المراد: النفي، وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تعانيتها، والنفي في هذا أبلغ من النهي؛ لأن النفي يدل على بطلان ذلك وعدم تأثيره، والنهي إنما يدل على المنع منه^(٢).

وقوله: «**ولا هامة**»، الهامة: طائر البومة، وكانوا يتشاءمون بها إذا وقعت على بيت أحدهم، يقول: نعت إليّ نفسي أو أحدًا من أهل داري^(٣)؛ فأبطل الرسول ﷺ ذلك فقال: «لا هامة»؛ يعني: ما كان يعتقد الكفار بالهامة؛ وقد يكون من باب **النهي** عن فعل ما يفعله أولئك؛ لأن شأن المؤمن غير شأن المشرك.

وقوله: «**ولا صفر**»، اختلف فيه، فقيل: هي حية تكون في البطن، تُصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب عند العرب، فعلى هذا فالمراد بنفيه ما كانوا يعتقدونه من العدوى، ويكون عطفه على العدوى من عطف الخاص

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٤١).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٦٦)، نقلاً عن مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٧٦).

على العام، وممن قال بهذا: سفيان بن عيينة، وأحمد، والبخاري، وابن جرير، وقال آخرون: المراد به شهر صفر، والنفي لما كان أهل الجاهلية يستشّمون بصفر، ويقولون: إنه شهر مشؤوم، فأبطل النبي ﷺ ذلك، والتشاؤم بصفر هو من جنس الطيرة المنهي عنها^(١)، فالأظهر أن المراد به: شهر صفر^(٢)؛ كما كانوا يفعلونه في الجاهلية، ومن تشاؤمهم بصفر أن كثيراً من أعمالهم لا يؤدونها في صفر، ويظنون أنه شهر مشؤوم، فلذلك بعضهم لا يبيع فيه، وبعضهم لا يتزوج، وبعضهم لا يسافر، وبعضهم لا يعتمر في شهر صفر؛ كل هذا تشاؤماً منه، ونجد أن في أزماننا هذه أن بعض الناس يتشاءم ببعض الشهور، فلا يفعلون بعض الأعمال فيها، كامتناع بعضهم من الزواج بين العيدين، وبعض الناس يتشاءم من شهر شعبان، ويظنونه شهراً مشؤوماً، وقد يسمونه «قصير» من باب التشاؤم به، ونحو ذلك^(٣).

وقوله: «ولا نوء»، النوء: واحد الأنواء، والأنواء: هي الكواكب التي هي منازل للقمر، بمعنى أنه كل ليلة يكون موازياً لواحد منها، وسميت: أنواء؛ لأنه كلما طلع واحد غرّب واحد مقابله من الغرب، وعددها ثمان وعشرون نوءاً، وكانوا يعتقدون أن المطر يكون بالأنواء، وأن بعضها محموداً وبعضها منحوساً، فهذا معنى قوله: (ولا نوء)؛ يعني: أن ما يعتقد أهل الجاهلية من أن المطر ينزل بالأنواء لا حقيقة له وباطل، بل هو من الشرك^(٤)، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في باب: (ما جاء في الاستسقاء بالأنواء).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٧٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٢)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٦٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد الشري (٣٢٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشري (٣٢٤).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٦٧٧).

وقوله: «**ولا غُولٌ**»، الغُولُ واحد الغيلان، وهو جنسٌ من الجن والشياطين كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة تترأى للناس فتغول تغولاً؛ أي: تتلون تلوناً في صور شتى، وتغولهم؛ أي: تضلهم عن الطريق، وتهلكهم فنفاه النبي ﷺ وأبطله، وقيل: قوله: (لا غول) ليس نفيًا لعين الغول ووجوده، فالمنفي ليس وجود الغول، وإنما فيه إبطال زعم العرب في تلونه بالصور المختلفة واغتياله؛ فيكون المعنى بقوله: (لا غول): أنها لا تستطيع أن تضل أحدًا مع ذكر الله، والتوكل عليه، ومنه الحديث: (إذا تغولت الغيلان فبادروا بالأذان)، أي: ادفعوا شرها بذكر الله، وهذا يدل على أنه لم يُرد بنفيها عدمها^(١)، فأبطل النبي ﷺ اعتقاد الجاهلية فيها بأنها تفعل وتفعل وتتصرف، ويُن أن ليس لهم تصرف إلا بإذن الله^(٢).

والخلاصة:

أن العلماء اختلفوا في المراد بهذا الحديث، أهو لنفي هذه الأشياء أو للنهي عنها؟ فإذا كان **لنهي**، فالمعنى: لا تعتقدوا العدوى، ولا تفعلوا الطيرة، ولا تفعلوا النوء والغول، ولا الهامة والصفرة؛ وإن كانت للنفي، فالتقدير: ليس هناك عدوى، وليس هناك طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، فلا حقيقة لهذه الأشياء، وإنما هي خيالات وأوهام، يظنها الجاهل، ويتأثرون بها، ويعتقدون فيها^(٣)، وأكثر الشراح أنها للنفي^(٤)، وهو يتضمن النهي وزيادة،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٧٨)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٢).

(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٢/ ٧٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٦٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن =

وهذا النفي في هذه الأمور ليس نفياً للوجود؛ لأنها موجودة ولكنه نفي للتأثير، فالمؤثر هو الله، فما كان منها سبباً معلوماً، فهو سبب صحيح، وما كان منها سبباً موهوماً، فهو سبب باطل، ويكون نفياً لتأثيره بنفسه إن كان صحيحاً، ولكونه سبباً إن كان باطلاً^(١).

وموطن الشاهد من الحديث قوله: «ولا طيرة»، ومن المعلوم أن المنفي هنا ليس هو وجود الطيرة؛ لأن الطيرة موجودة من جهة اعتقاد الناس، ومن جهة استعمالها، وكذلك العدوى موجودة من جهة الوقوع؛ فالنفي هنا راجع إلى ما تعتقده العرب ويعتقده أهل الجاهلية؛ لأن (لا) هنا نافية للجنس واسمها مذكور، وخبرها محذوف، لأجل العلم به، فإن الجاهليين يؤمنون بوجود هذه الأشياء، ويؤمنون أيضاً بتأثيرها، فالمنفي ليس هو وجودها، وإنما هو تأثيرها، فيكون التقدير هنا: لا عدوى مؤثرة بطبعها ونفسها، وإنما تنتقل العدوى بإذن الله جَلَّوَعَلَا، وكان أهل الجاهلية يعتقدون أن العدوى تنتقل بنفسها، فأبطل الله ذلك الاعتقاد، فقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (لا عدوى)، يعني: مؤثرة بنفسها، و(لا طيرة)، أي: مؤثرة أيضاً، فإن الطيرة شيء وهمي يكون في القلب، لا أثر له في قضاء الله وقدره، فحركة السانح، أو البارح، أو النطيح، أو القعيد، لا أثر لها في حكم الله وفي ملكوته، وفي قضائه وقدره، فخير (لا) النافية للجنس تقديره: (مؤثرة) أي: لا طيرة مؤثر، بل الطيرة شيء وهمي^(٢).

= باز (٢٧١)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجبرين (٢/٧٣)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٦٢)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٣).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٦٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٤).

وفي صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي أنه قال لرسول الله ﷺ: ومنا أناس يتطيرون. قال: «ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم». فأخبر ﷺ أن تأذيه وتشاؤمه بالطيرة إنما هو في نفسه وعقيدته لا في المتطير به، فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذي يصدّه لا ما رآه وسمعه، فأوضح ﷺ لأمته فساد الطيرة؛ ليعلموا أن الله تعالى لم يجعلها علامة، ولا نصبها سبباً، وليس فيها دلالة على ما يخافونه ويحذرونه^(١).

مناسبة ذكر الحديث في الباب:

أنه يدلُّ على إبطال الطيرة، وأنها اعتقاد جاهلي^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ولا طيرة»؛ إبطالاً للطيرة بأنه لا وجود لها ولا تأثير لها، فمالا تأثير له منهّي عنه^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [وَلَهُمَا: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عُدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ»، قَالُوا: وَمَا الْفَأَلُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ»^(٤)].

الشَّيْخُ

- (١) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٧٨).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٢٩)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٥٥).
- (٣) شرح كتاب التوحيد (١٥٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح العصيمي، مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، برقم: (٥٧٧٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، برقم: (٢٢٢٤).

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وفيه نفي الطيرة كالحديث السابق، ولكن هنا بين أن النبي ج كان يُعجبه الفأل^(١).

قوله: **(ولهما)**، أي: البخاري ومسلم؛ وقوله: «لا عدوى ولا طيرة»: هذا مضى الكلام عليه في الحديث السابق، يعني: (لا عدوى) مؤثرة بنفسها، بل بإذن الله جَلَّوَعَلَا، (ولا طيرة): مؤثرة أصلاً، وإنما ذلك راجع إلى قضاء الله وقدره^(٢).

وقوله: **«ويعجبني الفأل، قالوا: وما الفأل، قال: الكلمة الطيبة»**؛ هذا يدل على أنه ﷺ يحب الفأل، وفسره بأنه: الكلمة الطيبة؛ لأن الكلمة الطيبة إذا سمعها فتفاءل بها، وأنه سيحصل له كذا وكذا من الخيرات؛ يكون من باب حسن الظن بالله جَلَّوَعَلَا، فالفأل حسنُ ظنٍ بالله، والتشاؤم سوءُ ظنٍّ بالله جَلَّوَعَلَا؛ ولهذا كان الفأل ممدوحاً ومحموداً، والشؤم مذموماً، ومعلوم أن العبد مأمور بأن يحسن الظن بربه جَلَّوَعَلَا، ولهذا كان ﷺ يتفاءل، وكل ذلك من تعظيم الله جَلَّوَعَلَا، وحسن الظن به وتعلق القلب به، وأنه لا يفعل للعبد إلا ما هو أصلح له^(٣)، فالفأل هنا هو: الاستبشار بحصول الخير عند سماع ما يَسُرُّ^(٤)؛ لأن الناس إذا آمَلُوا الخير من الله تعالى عند كل سبب فهم على خير، وإذا قطعوا آمالهم ورجاءهم من الله تعالى كان ذلك من الشر^(٥)، وليس هذا من الطيرة؛

(١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٥).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٥٣).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٨٠ / ٢).

لأنها لا تؤثر عليه، بل تزيده طمأنينة وإقدامًا وإقبالاً^(١)، فهو لم يجعل هذا الكلام الذي يقوله دليلًا على وقوع الشيء كما يفعله المتطير، ولكنه يرجو ويظن خيرًا بالله جَلَّوَعَلَا، ومن ظن بربه خيرًا فإن الله يكون عند ظنه به^(٢)، فالفأل الحسن لا يُخل بعقيدة الإنسان ولا بعقله، وليس فيه تعليق القلب بغير الله، بل فيه من المصلحة: النشاط والسرور وتقوية النفوس على المطالب النافعة، وصفة ذلك: أن يعزم العبد على سفر أو زواج أو عقدة من العقود، أو على حالة من الأحوال المهمة، ثم يرى في تلك الحال ما يسره، أو يسمع كلاما يسره مثل: يا راشد، أو سالم، أو غانم، فيتفاءل ويزداد طمعه في تيسير ذلك الأمر الذي عزم عليه؛ فهذا كله خير وآثاره خير، وليس فيه من المحاذير شيء^(٣).

فالفأل يختلف عن الطيرة من أوجه:

الأول: أن شرط الفأل ألا يُقصد إليه وإنما يأتي اتفاقًا؛ بخلاف الطيرة فإنها تُقصد من المتطير.

والثاني: أن الفأل ليس مؤثرًا في العمل أو المنع على صاحبه، فهو مُجرد بُشْرَى؛ بخلاف الطيرة فهي مؤثرة في عمل المتطير، فالفأل الحسن لا يُعتمد عليه في القلب، فيبقى القلب متعلقًا بالله تعالى وحده؛ بخلاف الطيرة، فإن المتطير يعتمد ويتوكل عليها، فيُحجم أو يُقدم^(٤)، ولهذا فإنه في باب التفاؤل إذا رأى شيئًا، فجعله ذلك الشيء يُقدم، ولولا ذلك الشيء الذي رآه ما أقدم،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٧٠).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٦٨١).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٢٦).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٥٤).

فإن ذلك من الطيرة، وهي نوع من أنواع التأثيرات الخفية على القلوب^(١).

والثالث: الفأل الحسن ناجم عن نطق وبيان يدلان على الاستبشار بالكلمة الطيبة؛ بخلاف الطيرة فليس لها سبب صحيح من نطق أو بيان^(٢).

والرابع: أن الفأل فيه توكل على الله تعالى وحده وليس فيه اعتماد على المخلوق؛ أما الطيرة فهي من باب الشرك؛ لأنَّ فيها تعلقاً بغير الله، واعتماداً عليه.

والخامس: أن التيمن بالفأل حسنٌ ظن بالله؛ بخلاف الطيرة فهي سوء ظن بالله تعالى.

والسادس: أن الفأل يُستعمل فيما يسر، وهو موافق للفطرة الإنسانية التي تميل إلى ما يوافقها وينفعها؛ بخلاف الطيرة فإنها تأتي بأمرين: تشاؤم وفأل حاملٌ على الفعل^(٣).

مناسبة ذكر الحديث في الباب:

أنه دَلَّ على إبطال الطيرة^(٤)، وفيه بيان أن الفأل ليس من الطيرة المنهي عنها^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ولا طيرة»، في كونه إبطاً للطيرة لأنه لا تأثير لها، على ما سبق

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٩٧).
- (٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٥٤).
- (٣) بحث: الفأل والشؤم، د. طارق القحطاني (١٦١)، مطبوع في مجلة الدراسات العقديّة، العدد (١٨)، ١٤٣٨هـ.
- (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٥٦).
- (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٠).

بيانه في الدليل المتقدم^(١).

قال المصنف رحمه الله: [ولأبي داود بسند صحيح: عن عروة^(٢) بن عامر رضي الله عنه، قال: ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ، فقال: «أحسنها: الفأل، ولا ترد مسلماً، فإذا رأى أحدكم ما يكره، فليقل: اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك»^(٣)].

الشَّجُّ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب.

قوله: **(ذكرت الطيرة)**، يعني: التأثر بالكلمة؛ لأن الطيرة عامة تشمل

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) وقع في جميع نسخ كتاب التوحيد: «عن عروة»، والصحيح: «عن عروة»، كما في مصادره الحديثية. ووقع الخطأ أيضاً في نسبة الحديث إلى (عقبه) في: كتاب «عمل اليوم والليلة»، لابن السني (٢٥٥)؛ والأذكار، للنووي (٣٢٠)؛ والوابل الصيب، لابن القيم (٣٧٤).
- (٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٩)؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، كتاب: القسامة، باب: العيافة والطيرة والطرق، برقم: (١٦٦١٧)؛ وابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٢٠). قال النووي في رياض الصالحين (٤٧٠): «حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح»؛ وقال ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٤/٧): «الحديث، رجاله ثقات، لكن حبيب كثير الإرسال»؛ وضعفه الألباني في «الضعيفة»، رقم (١٦١٩)؛ وقال في النهج السديد (١٦١): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «عروة تابعي على الصحيح، فيكون الحديث مرسلًا، والمرسل من نوع الحديث الضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٦): «ضعيف»؛ وقال البهلال في كتابة: تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد (٧٢): «السند صحيح».

الأقوال والأعمال التي تحصل أمام العبد، فالتطير: أن يقع في قلبه أنه سيحصل له كذا وكذا من جراء كلمة سمعها، أو من جراء فعل حصل له^(١).

وقوله: «**فقال: أحسنها: الفأل**»، يعني: إن كان ثمَّ تطير، فإن أحسنه الفأل^(٢)، ففيه بيان أن الفأل من الطيرة وهو خيرها؛ فأبطل الطيرة، وأخبر أن الفأل منها، ولكنه خير منها، ففصل بين الفأل والطيرة؛ لما بينهما من الامتياز والتضاد، ونفع أحدهما، ومضرة الآخر، ونظير هذا: منعه من الرقي بالشرك، وإذنه في الرقية إذا لم يكن فيها شرك، لما فيها من المنفعة الخالية من المفسدة^(٣)؛ فالفأل من الطيرة؛ باعتبار أنه ليس سبباً في تحصيل المقصود ولا علامة عليه، ولكنه استثنى وأخرج منها في الحكم؛ لأن مبناه على حسن الظن بالله تعالى، ولموافقة الطبيعة الإنسانية، ولما فيه من النفع في تقوية الهمة في طلب المصلحة مع الاستبشار والسرور وانشراح الصدور ودفع الهم والحزن والعجز وهو لا يعتمد على الفأل^(٤).

وقيل: إن الطيرة ليست من الفأل، وإنما جيء بأفعل التفضيل في قوله: (أحسنها: الفأل)، لوجود الاشتراك بينهما في وجود التأثير، والفرق بينهما: أن التأثير الموجود في الطيرة باعثٌ محرك، أما التأثير الموجود في الفأل، فهو مقومٌ رغْبٌ، فالمتطير يتخذ ما تطير به باعثاً له على ما فعل من إقدام أو

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٥).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٨٥)، نقلاً عن مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٤٥).

(٤) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٧٨).

إحجام؛ وأما الفأل فإنه لا يكون باعثاً ومنشئاً للفعل، لكنه يكون مقوياً له^(١)، فالتمصيل ليس على بابه، فالفأل ليس من الطيرة، لكنه شبيه بالطيرة من حيث الإقدام، فإنه يزيد الإنسان نشاطاً وإقداماً فيما توجه إليه، فهو يشبه الطيرة من هذا الوجه، وإلا، فبينهما فرق؛ لأن الطيرة توجب تعلق الإنسان بالمتطير به، وضعف توكله على الله، ورجوعه عما هم به من أجل ما رأى، لكن الفأل يزيده قوة وثباتاً ونشاطاً، فالشبه بينهما هو التأثير في كل منهما^(٢).

وقوله: «ولا تردُّ مسلماً»، هذا خبرٌ في معنى النهي، والنهي قد يُعَدَّل عنه للخبر لتأكيد النهي، فهذا خبرٌ منفي، لكن فيه النهي أن ترد الطيرة مسلماً عن حاجته، فإذا ردَّته عن حاجته، فقد حصل له الشرك بالتطير^(٣).

وقوله: «اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت»، أي: لا يُقدِّرها ولا يُوجِّدُها للعبد إلا الله وحده، وهذا لا ينافي أن تكون الحسنات بأسباب، لأن خالق هذه الأسباب هو الله، فإذا وجدت هذه الحسنات بأسباب خلقها الله؛ صار الموجد هو الله تعالى^(٤)، وهذا دعاءٌ عظيم في دفع ما يأتي للقلب من أنواع التشاؤم والطيرة^(٥)؛ أي: لا تأتي الطيرة بالحسنات ولا تدفع المكروهات، بل أنت وحدك لا شريك لك الذي تأتي بالحسنات وتدفع السيئات^(٦)، ففيه: نفي تعليق القلب بغير الله في جلب نفع أو دفع ضرر، وهذا

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١ / ٥٧١). وينظر: الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٦).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٥٤).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٦).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢ / ٨٨٥).

هو التوحيد^(١)، وهو دعاء مناسب لمن وقع في قلبه شيء من الطيرة، وتصريحُ بأنها لا تجلب نفعًا ولا تدفع ضررًا^(٢).

وقوله: «**ولا حول ولا قوة إلا بك**»، هذا فيه استعانة بالله تعالى على فعل التوكل، وعدم الالتفات إلى الطيرة التي قد تكون سببًا لوقوع المكروه عقوبة لفاعلها، وذلك الدعاء إنما يصدر عن حقيقة التوكل الذي هو أقوى الأسباب في جلب الخيرات ودفع المكروهات^(٣).

وقد دلَّ الحديث على أن علاج الطيرة يكون بثلاثة أمور:

الأول: التوكل على الله، واستحضار أنه لا يأتي بالخير ولا يدفع الشر إلا هو جَلَّوَعَلَا.

والثاني: أن يمضي المرء في حاجته التي أَرادها، ولا يرجع عنها بسبب الطيرة.

والثالث: الدعاء، ومنه: (اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك)^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

دلَّ الحديث على إبطال الطيرة^(٥)؛ ففيه إبطال الطيرة، وبيان ما تُدفعُ به،

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٨٥ / ٢).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٨٨٦ / ٢)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٦).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥ / ٢)؛ والتوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٥٥).

(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٥٨).

واستثناء الفأل منها^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ولا ترد مسلماً»، فالطيرة ليست من أعمال أهل الإسلام، فلا يُبالي بها المسلم، فمن كُمل دينه لم يتعلّق قلبه بها؛ لبطلانها^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وعن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا] قال^(٣): «الطِّيرَةُ شُرْكٌ، الطِّيرَةُ شُرْكٌ»، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٤)، وَجَعَلَ^(٥) آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٦).

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٢).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) زيادة من نسخة الحبشي.
- (٤) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، برقم: (٣٧٦٢)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب: الكهانة والتطير، باب: في الطيرة، برقم: (٣٩١٠)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب: السير عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الطيرة، برقم: (١٦١٤)، وقال: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»؛ وابن ماجه في «سننه»، أبواب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، برقم: (٣٥٣٨)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: العدوى والطيرة والفأل، ذكر التغليظ على من تطير في أسبابه متعرياً عن التوكل فيها، برقم: (٦١٢٢)؛ والحاكم في «مستدركه»، كِتَابُ الْإِيمَانِ، الطيرة شرك، برقم: (٤٤)، وقال: «هذا حديث صحيحٌ سنده، ثقات رجاله، ولم يخرجاه»؛ وقال في النهج السديد (١٦٢): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥١): «صحيح»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٧): «صحيح، وآخره مدرج».

(٥) في نسخة العصيمي: [وَيَبْنِ أَنْ].

(٦) قال الترمذي: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»، قَالَ سُلَيْمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَمَا مِنَّا».

الشَّجْجُ

هذا الحديث هو الدليل السادس في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه التصريح بأن الطيرة من الشرك^(١).

قوله: «**الطيرة شرك**»؛ يعني: أنها شرك أصغر بالله جَلَّ وَعَلَا^(٢)؛ لأنها نوعٌ من التعلق بغير الله في قضاء الحاجة أو ردها^(٣)، وهذا صريحٌ في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك؛ لما فيها من تعلق القلب على غير الله، وإنما جعل الطيرة من الشرك؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعاً أو يدفع عنهم ضرراً إذا عملوا بموجبه؛ فكأنهم شركوه مع الله تعالى^(٤)، فإذا تطير بشيء رآه أو سمعه؛ فإنه لا يكون مشركاً شركاً يخرجُه من الملة، لكنه أشرك من حيث إنه اعتمد على هذا السبب الذي لم يجعله الله سبباً؛ أما لو اعتقد هذا المتشائم المتطير أن هذا فاعلٌ بنفسه دون الله؛ فهو مشركٌ شركاً أكبر؛ لأنه جعل الله شريكاً في الخلق والإيجاد، وتكرار الجملتين في الحديث يؤكد بعضهما بعضاً من باب التوكيد اللفظي^(٥).

وقوله: (**وما منا إلا**)، فيه إضمارٌ تقديره: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيءٌ من ذلك^(٦)؛ يعني: ويعرض له ذلك؛ لأن هذا من الشيطان، والشيطان يأتي

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٧٥ / ١)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٤).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٨٨٧ / ٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٧٤ / ١).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٨٨٧ / ٢).

القلوب فيغيرها بما يُفسدها^(١)، وهذا من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يعني: وما منا أحدٌ إلا ويعتريه ويخطر له ويقع في قلبه من الطيرة شيء^(٢)، والمقصود بالتطير هنا: ما يجده الإنسان في قلبه من كراهية بعض الأشياء التي توحى إليه بأن في المستقبل شرًّا، أو بأن فيه ما يكره، لا العمل بمقتضى الطيرة^(٣).

وقوله: **(ولكن الله يذهب بالتوكل)**؛ يعني: إذا خطر عارضُ التطير فتوكلنا على الله، وسَلَّمنا الأمر إليه ولم نعمل بذلك الخاطر: غفره الله ولم يُؤاخذنا به، وفيه: أن الواقع في القلب من ذلك مع كراهته لا يضرُّ بل يُذهب الله بالتوكل^(٤)؛ فالواجب على العبد إذا عرض له شيء من التشاؤم ألا يرجع عما أراد عمله، بل يُعْظِم التوكل على الله جَلَّ وَعَلَا^(٥)، وهذا فيه أولاً: بيان كون الطيرة شركًا وأنها قدح في التوكل، وفيه أيضًا: طريق علاج الطيرة، وأن الإنسان يعالج قلبه وما يقع فيه من هذه الوسوس بصدق الاعتماد والتوكل على الله في جلب الخير ودفع الضر^(٦).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدلُّ على أن الطيرة شرك^(٧).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٦).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٨٨٧/٢)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٢٠).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٤٢).
- (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٧).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٣)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٦٠).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «الطيرة شرك»، والتكرار للتأكيد، فحكم عليها بأنها شرك، وهي من الأصغر؛ لما فيها من التعلق بما ليس سبباً شرعياً ولا قدرياً^(١).

قال المصنف رحمه الله: [وَلَا حَمْدَ: مِنْ حَدِيثِ [عَبْدِ اللَّهِ] ^(٢) بَنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَنْ رَدَّنَهُ الطَّيْرَةَ عَنْ حَاجَتِهِ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ]، قَالُوا: فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ [يَا رَسُولَ اللَّهِ] ^(٣)؟ قَالَ: «أَنْ تَقُولَ ^(٤): اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» ^(٥).

الشَّحْج

هذا الحديث هو الدليل السابع في الباب، وفيه التصريح بأن الطيرة شرك، وفيه كذلك ضابط الطيرة التي تكون شرّاً^(٦).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٥).
- (٢) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٣) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٤) في نسخة العصيمي: [أَنْ يَقُولَ].
- (٥) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (٧١٦٦)؛ والطبراني في «الكبير»، برقم: (١٤٦٢٢)؛ قال الهيثمي في المجمع (١٠٥/٥): «فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»؛ وقال الألباني في «الصحيحة»، رقم (١٠٦٥): «الضعف الذي في حديث ابن لهيعة إنما هو في غير رواية العبادلة عنه وإلا فحديثهم عنه صحيح كما حققه أهل العلم في ترجمته»؛ وقال في النهج السديد (١٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥١): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٧): «ضعيف».

- (٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قوله: «من رده الطيرة عن حاجته؛ فقد أشرك»؛ فمن منعه ما رأى وما سمع عما أَرادَه فقد أشرك؛ لأنه لم يخلص توكله على الله بالتفاته إلى غيره مما يخامر قلبه من الخوف، فيكون شركاً بهذا الاعتبار^(١)، وذلك أن الطيرة هي: التشاؤم بالشيء المرئي أو المسموع^(٢)، فإذا رَدَّ شيء من ذلك عن حاجته التي عزم عليها كإرادة السفر ونحوه، فمنعه عما أَرادَه وسعى فيه ما رأى وما سمع تشاؤماً، فقد دخل في الشرك، كما تقدم، فلم يُخلص توكلَه على الله بالتفاته إلى ما سواه، فيكون للشيطان منه نصيب^(٣)، وهذا هو ضابط الطيرة التي تكون شركاً، وهو: أن ترد المتطير عن حاجته، فإذا لم ترده عن حاجته، ولم يستجب لها، فلا حرج عليه في ذلك إلا إن عَظُمَت في قلبه، وربما دخلت في أنواع محرّمات القلوب، والذي يذهب ذلك كله هو: التوكل على الله، وتعظيم الرغب فيما عنده وحسن الظن بالله جَلَّ وَعَلَا^(٤).

وقوله: (فقد أشرك)؛ أي: شركاً أكبر إن اعتقد أن هذا المتشاءم به يفعل ويحدث الشر بنفسه؛ وإن اعتقده سبباً فقط فهو أصغر؛ لأن القاعدة في ذلك أن من اعتقد في شيء أنه سبب ولم يثبت أنه سبب لا كوناً ولا شرعاً؛ فشركه شركٌ أصغر^(٥).

وقوله: (قالوا: فما كفارة ذلك...) إلى آخر الحديث؛ هذا كفارة لما يقع

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٤٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٩٠).

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٥٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٧٧).

في القلب من الطيرة، ولكن يمضي مع ذلك، ويتوكل على الله^(١)، والكفارة قد تطلق على كفارة الشيء بعد فعله، وقد تطلق على الكفارة قبل الفعل^(٢)؛ فمن ردَّته الطيرة عن حاجته، وقال ذلك، وأعرض عما وقع في قلبه، واستمر على فعل ما عزم عليه توكلًا على الله وتفويضًا إليه ولم يلتفت إليه^(٣)؛ كفر الله عنه ما وقع في قلبه ابتداء؛ لزواله عن قلبه بهذا الدعاء المتضمن للاعتماد على الله وحده، والإعراض عما سواه^(٤).

وقوله: «اللهم لا خير إلا خيرك»، هذا الحصر حقيقي، فالخير كله من الله، سواء كان بسبب معلوم أو بغيره؛ يعني: فأنت الذي بيدك الخير المباشر، كالمطر والنبات، وغير المباشر، كالذي يكون سببه من عند الله على يد مخلوق؛ مثل: أن يعطيك إنسان دراهم صدقة أو هدية، وما أشبه ذلك، فهذا الخير من الله، لكن بواسطة جعلها الله سببًا، وإلا، فكل الخير من الله عزَّ وجلَّ^(٥).

وقوله: «ولا طير إلا طيرك»؛ أي: الطيور كلها ملكك، فهي لا تفعل شيئًا، وإنما هي مسخرة، فالطير مسخرة بإذن الله، فالله تعالى هو الذي يدبرها ويصرفها ويسخرها تذهب يمينًا وشمالًا، ولا علاقة لها بالحوادث؛ ويحتمل أن المراد بالطير هنا: ما يتشاءم به الإنسان؛ فكل ما يحدث للإنسان من التشاؤم والحوادث المكروهة، فإنه من الله كما أن الخير من الله، لكن الشر في

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٩١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٧٧).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٤٣).

(٤) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٥٨).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٧٧).

فعل الله ليس بواقع، بل الشر في المفعول لا في الفعل، بل فعله تعالى كله خير؛ إمّا خيرٌ لذاته، وإما لما يترتب عليه من المصالح العظيمة التي تجعله خيرًا، فيكون قوله: (لا طير إلا طيرك) مقابلًا لقوله: (ولا خير إلا خيرك)^(١)، يعني: لن يحصل إلا قضاؤك الذي قضيته، أو لن يحصل ويُقضى إلا ما قدرته على العبد، فعلم المغيبات إنما هو عند الله جَلَّ وَعَلَا^(٢)، ففيه: تفويض الأمور إلى الله تعالى تقديرًا وتديرًا وخلقًا، والبراءة مما فيه تعلق بغير الله تعالى^(٣).

وتضمن الحديث: أن الطيرة لا تضرُّ من كرهها ومضى في طريقه؛ وأما من لم يُخلص توكله على الله، واسترسل مع الشيطان في ذلك، فقد يُعاقب بالوقوع فيما يكره؛ لأنه أعرض عن واجب الإيمان بالله، وأن الخير كله بيده، فهو الذي يجلبه لعبده بمشيئته وإرادته، وهو الذي يدفع عنه الضر وحده بقدرته ولطفه وإحسانه، فلا خير إلا منه، وهو الذي يدفع الشرَّ عن عبده، فما أصابه من ذلك فبذنبه^(٤).

وهذا الحديث فيه ما في الحديث السابق من الحكم على الطيرة بالشرك، لكن فيه زيادة وهي: بيان متى يقع الإنسان في الشرك، فليس الشرك في أن يقع في قلب الإنسان كراهية أمر ما، فما يقع في القلب من تشاؤم لا أثر له في الخارج؛ يعني: إذا لم يعمل الإنسان بمقتضاه، ولم ترده هذه الوسوس عن حاجته، فإنه لا يؤثر عليه؛ إنما يكون الشرك إذا عمل الإنسان بمقتضى هذا الذي وقع في قلبه، فإذا عمل بمقتضاه وقع في الشرك، أمّا ما يعرض للقلب

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٧٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٧).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٤٣).

(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٨).

دون قرار ودون عمل بمقتضى ذلك فإنه لا يؤثر عليه^(١)؛ فإن المتطير إذا عزم على فعل شيء من الأمور النافعة في الدين وفي الدنيا، فرأى أو سمع ما يكره أثر في قلبه أحد أمرين، أحدهما أعظم من الآخر:

أحدهما: أن يستجيب لذلك الداعي فيترك ما كان عازماً على فعله أو بالعكس، فيتطير بذلك وينكص عن الأمر الذي كان عازماً عليه، فهذا قد علّق قلبه بذلك المكروه غاية التعليق وعمل عليه، وتصرف ذلك المكروه في إرادته وعزمه وعمله، فلا شك أنه على هذا الوجه أثر على إيمانه وأخل بتوحيده وتوكله، ثم بعد هذا لا تسال عما يحدث له هذا الأمر من ضعف القلب ووهنه، وخوفه من المخلوقين، وتعلّقه بالأسباب وبأمر ليس أسباباً، وانقطاع قلبه من تعلّقه بالله، وهذا من ضعف التوحيد والتوكل، ومن طرق الشرك ووسائله، ومن الخرافات المفسدة للعقل.

والأمر الثاني: ألا يستجيب لذلك الداعي، ولكنه يؤثر في قلبه حزناً وهماً وغماً، فهذا وإن كان دون الأول لكنه شرٌّ وضررٌ على العبد، وضعفٌ لقلبه، وموهن لتوكله، وربما أصابه مكروهٌ فظن أنه من ذلك الأمر فقوي تطيُّره، وربما تدرج إلى الأمر الأول.

وهذا التفصيل يبين وجه كراهة الشارع للطيرة وذمها، ووجه منافاتها للتوحيد والتوكل، وينبغي لمن وجد شيئاً من ذلك، وخاف أن تغلبه الدواعي الطبيعية؛ أن يجاهد نفسه على دفعها، ويستعين بالله على ذلك، ولا يركن إليها بوجه ليندفع الشرُّ عنه^(٢).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٢٧).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بياناً لحقيقة الطيرة الشَّرَكِيَّة^(١)، وهي الطيرة التي ترد صاحبها عن المضي في حاجته^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فقد أشرك»، بجعل الطيرة شرًا، وهذا المعنى موجود في حديث ابن مسعود المتقدم، ففيه التصريح بأن الطيرة شرك^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُ: مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ^(٤) رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «إِنَّمَا الطَّيْرَةُ مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ»^(٥)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثامن في الباب، وفيه كذلك ضابط الطيرة، وجاء

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٥).
 - (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٦٢).
 - (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٦).
 - (٤) في نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي: [بن عَبَّاس].
 - (٥) أخرجه أحمد في «مسنده»، مسند بني هاشم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مسند الفضل بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، برقم: (١٨٤٩)؛ وله شاهد من حديث أبو أمامة الباهلي، أورده ابن حجر في «المطالب العالية»، برقم: (٢٤٩٤)؛ وروي موقوفاً عن ابن عباس، ففي مصنف عبد الرزاق، كتاب: الجامع، باب: الطيرة، برقم (١٩٥٠٥) عن ابن عباس قال: «إِنْ مَضَيْتَ فَمُتَوَكَّلْ، وَإِنْ نَكَصْتَ فَمُتَطَيَّرْ».
- قال في النهج السديد (١٦٣): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد وإسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٢٨): «ضعيف».

به المصنف ليبين ضابط الطيرة، وهي: ما أثر في الإنسان في مضيه أو رده ^(١).

قوله: **(وله)**؛ أي: للإمام أحمد، أخرجه في المسند عن الفضل بن عباس قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً، فبرح ظبي، فمال في شقه فاحتضنته، فقلت: يا رسول الله، تطيرت؟ قال: «إنما الطيرة ما أمضاك، أو ردك»، والحديث ضعّفه المصنف ^(٢)؛ قال الشيخ سليمان: وقرأت بخط المصنف: «فيه رجلٌ مُتخَلَفٌ فيه، وفيه انقطاع»؛ أي: بين مسلمة وبين الفضل ابن عباس ^(٣).

وقوله: **«إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك»**؛ هذا حدٌ للطيرة المنهي عنها بأنها: ما يحمل الإنسان على المضي فيما أراده، أو يمنعه من المضي فيه ^(٤)، فإذا رأى أو سمع ما يكره فتشأَم به ورده عن حاجته، فإن ذلك أيضاً من الطيرة ^(٥). أما إن كان سبب المضي كلاماً سمعه أو شيئاً شاهده يدل على تيسير هذا الأمر له، فإن هذا فإل، لكن إن اعتمد عليه وكان سبباً لإقدامه، فهذا حكمه حكم الطيرة، وإن لم يعتمد عليه ولكنه فرح ونشط وازداد نشاطاً في طلبه، فهذا من الفأل المحمود ^(٦)، والذي يظهر أن هذا ليس من الفأل، فالفأل الذي مدحه النبي ﷺ هو الفأل الذي لا يمضيك ولا يردك، فليس هو الذي دفعك إلى

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٤١٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٩٢/٢).

(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٩).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٩٣/٢).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/٥٨٠).

العمل من أصله، وإنما أنت ماضٍ في عملك^(١)؛ فالفأل الذي كان يحبه النبي ﷺ هو ما فيه نوع بشارة، فيُسَرُّ به العبدُ ولا يعتمد عليه؛ بخلاف ما يمضيه أو يرده؛ فإن للقلب عليه نوع اعتماد^(٢).

وهذا فرق واضح بين الطيرة والفأل، فالفأل إنما يستحب لما فيه من البشارة والملاءمة للنفس، فأما أن يعتمد عليه ويمضي لأجله مع نسيان التوكل على الله فإنَّ ذلك من الطيرة^(٣).

فمن شرطِ الفأل أن لا يُعتمدُ عليه، وأن لا يكون مقصودًا، بل أن يتفق للإنسان ذلك من غير أن يكون له على بال^(٤)، فإن قصده المتفائل كان من الطيرة المنهي عنها.

وهذه الجملة عند البلاغيين تسمى حصرًا؛ أي: ما الطيرة إلا ما أمضاك أو ردك لا ما حدث في قلبك ولم تلتفت إليه، ولا ريب أن السلامة منها حتى في تفكير الإنسان خير بلا شك، لكن إذا وقعت في القلب ولم ترده ولم يلتفت لها؛ فإنها لا تضره، لكن عليه أن لا يستسلم، بل يدافع؛ إذ الأمر كله بيد الله^(٥)، وفي الحديث: «لن ينال الدرجات العلى من تكهن أو استقسم أو رجع من سفر تطيرًا»، وفي رواية: «أو تطير طيرة ترده عن سفر، لم ينظر إلى الدرجات

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (١٢٦).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٥٩).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٨٩٢).

(٤) معارج القبول، حافظ الحكمي (٢/ ٢٧١)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٤٤).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٥٨٠).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بياناً لحقيقة الطيرة الشركية^(٢)؛ حيث دلّ الحديث على تحريم الطيرة إذا دفعت صاحبها أو منعه^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك»؛ خبراً عن حقيقتها، أنها تكون كذلك، فتحمل العبد على المضي فيما يريد أو تركه^(٤).

مسائل على الباب:

المسألة الأولى: أن النبي ﷺ أرشدنا إلى ما هو خير من زجر الطير، وهو الاستخارة، ففي صحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُنَا الْاِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الأدب، ما قالوا في الطيرة، برقم: (٢٦٩٣٢)؛ والطبراني في «الأوسط»، برقم: (٢٦٦٣). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٥): «رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما ثقات»؛ وقال الحافظ في الفتح (١٠/٢١٣): «رجالهم ثقات إلا أنني أظن أن فيه انقطاعاً، وله شاهد عن عمران بن حصين، وأخرجه البزار في أثناء حديث بسند جيد»؛ وصححه الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، برقم (٢٨٦).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٥).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٦٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٦).

العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنتم علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم إن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه؛ وإن كنت تعلم أن هذا الأمر هو شرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاصرفه عني واصرفني عنه وأقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به»، فيستخير الإنسان، ثم يقدم على العمل ولا ينتظر أن يري شيئاً في المنام مثلاً، بل يستخير الله ثم يقدم فإن كان في هذا الأمر خير يسره الله له، وإلا صرفه الله عنه.

والمسألة الثانية: دلّت أحاديث الباب التي أوردها المصنف على نفي الطيرة، وجاء في بعض الأحاديث إثباتها في بعض الأشياء، ففي الحديث أن النبي ﷺ قال: «الشؤم في ثلاثة: في المرأة والدار والدابة»، وفي رواية عند مسلم بدل (المرأة): (الخادم)، وهذا فيه إثبات الطيرة؛ لأن النبي ﷺ أثبت الشؤم فيها، وقد اختلف العلماء في الجمع بين الأحاديث التي فيها نفي الطيرة والأحاديث التي فيها إثبات الطيرة والشؤم، فمن أهل العلم من نفى الشؤم بهذه الثلاث، وأن الأحاديث المثبتة للشؤم منسوخة، أو أنها مردودة؛ لأن الحديث جاء عند مسلم بصيغة التعليق بلفظ: «إن يكن الشؤم في شيء، ففي الفرس والمرأة والدار»^(١).

والقول الراجح فيما يظهر والله أعلم: أن هذه الأشياء المخصوصة في الحديث مستثناة من التشاؤم الممنوع؛ فيكون المعنى: التشاؤم منهى عنه، والطيرة ممنوعة، ولكن قد يقع الشؤم في الفرس والدار والمرأة، مع وجوب

(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٢٢).

الاعتقاد بأنها غير مؤثرة بنفسها، وإنما في ما قد يجعله الله فيها من الضرر^(١)، قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر الأقوال في المسألة: «والتحقيق أن يقال في إثبات الشؤم في هذه الثلاث: ... أن هذه الثلاث أسبابٌ يُقدر الله تعالى بها الشؤم واليمن ويقرنه؛ ولهذا يشرع لمن استعاد زوجة أو أمةً أو دابةً أن يسأل الله تعالى من خيرها وخير ما جلبت عليه، ويستعيذ به تعالى من شرّها وشرّ ما جلبت عليه»^(٢)، **فالشؤم شؤمان**^(٣):

- (١) معنى حديث: الشؤم في ثلاثة، ومبايئته للطيرة الشركية، د. محمد بن عبدالعزيز العلي (٢٦)، دار طيبة، ١٤٢٩ هـ.
- (٢) لطائف المعارف، لابن رجب (٧٥).
- (٣) ينظر: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، د. سليمان الديخي (١٤٥-١٤٨)؛ وبحث: دراسة حديث الشؤم في ثلاثة، صالح بن مقبل العصيمي (٦١-٦٣)، مطبوع في مجلة الدراسات العقدية، العدد الرابع. قال ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في مجموع فتاوى ومقالات (٩٨/٢٥): «الطيرة نوعان: الأولى: من الشرك، وهي: التشاؤم من المراثيات أو المسموعات، فهذه يقال لها: طيرة، وهي من الشرك، ولا تجوز؛ والثانية: مستثناة، وهذا ليس من الطيرة الممنوعة؛ ولهذا في الحديث الصحيح: الشؤم في ثلاث: في المرأة، وفي الدار، وفي الدابة، وهذه هي المستثناة وليست من الطيرة الممنوعة؛ لأن بعضهم يقول: إن بعض النساء أو الدواب فيهن شؤم وشر بإذن الله، وهو شر قدرى، فإذا ترك البيت الذي لم يناسبه، أو طلق المرأة التي لم تناسبه، أو الدابة أيضًا التي لم تناسبه فلا بأس، فليس هذا من الطيرة». وقال ابن عثيمين في المجموع الثمين (١/٦١): «ربما يكون بعض المنازل، أو بعض المركوبات، أو بعض الزوجات مشؤومًا؛ يجعل الله بحكمته مع مصاحبتة إما ضررًا، أو فوات منفعة، أو نحو ذلك، وعلى هذا فلا بأس ببيع هذا البيت والانتقال إلى بيت غيره،.. فبعض المركوبات يكون فيها شؤم، وبعض الزوجات يكون فيها شؤم، وبعض البيوت يكون فيها شؤم، فإذا رأى الإنسان ذلك، فليعلم أنه بتقدير الله عَزَّجَلَّ، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بحكمته قدّر ذلك لينتقل الإنسان إلى محل آخر، والله أعلم».

أحدهما: الشؤم المنفي، وهو المحرم، وهو ما كان يعتقد أهل الجاهلية فيما يتطيرون به، ومن سماته: أنه يكون قبل إقدامهم على الشيء، وقد يكون بعده لكن عند حصول أدنى ضرر؛ وأيضًا: أنهم يعتقدون في المتطير به أنه مؤثر بذاته، وأنه سبب في جلب النفع والضّر، وبالتالي فإنه يصدّهم عمّا هموا به، ويردهم عما قصدوه.

وثانيهما: الشؤم المثبت، وهو شؤمٌ مباح، وهو ما يجده الإنسان في نفسه من كراهية لبعض الأمور وضيق وتضجر عند حصول الضرر منها أو فيها، وهذه تحدث غالبًا في هذه الأشياء الثلاثة: المرأة والدابة والدار؛ إما بطول الملازمة، أو بسبب العين.

وهذا الشؤم المثبت من سماته:

١- أنه لا يكون إلا بعد وقوع الضرر وتكرره من الشيء المتشائم به، فإذا تضرر الإنسان من شيء أُبيح له تركه؛ بينما شؤم الجاهلية يحدث قبل وقوع الشيء وحدوثه، وهذا الشؤم المباح إنما هو الضيق الذي يحدث بعد التجربة.

٢- أنه يكون لصفة مذمومة موجودة في الشيء؛ بخلاف التّطير فإنه يكون لسبب خارج عن الشيء غالبًا، كمن ترك السفر لا لشيء في السفر، وإنما لكونه رأى طيرًا فتشأم منه، فالشؤم المثبت في الحديث أمر محسوس مشاهد، وليس من باب الطيرة المنفية التي يعتقدها أهل الجاهلية.

٣- أن الأثر المترتب على التشاؤم من هذه الأشياء هو تركها ومفارقتها

مع اعتقاد أن الله هو الخالق المدبر، فهذا الشؤم المرخص به شرعاً يقتضي ألا يعتقد فيها نفعاً ولا ضرراً، وإنما هي ما يجده الإنسان في نفسه من الكراهية لبعض الأمور، فشرع له تركها؛ حسماً لمادة الخوف والقلق.

فالمقصود: أن هذا الحديث يدل على أن ترك هذه الأشياء الثلاثة ومفارقتها ليس من التشاؤم المنهي عنه، وليس من التطير؛ لأنه يثقل على العبد أن يبقى ملابساً مقارباً ساكناً لما يلحقه الشر فيه؛ لأن الله خلق الأعيان وفيها شيء من الشر أو من الخير، وهذه الأمور الثلاثة غالباً ما تلازم الإنسان: فالمرأة قد تطول صحبتها مع الإنسان، وكذلك الدار، وكذلك الدابة، فلما كانت هذه الأشياء تكثر ملازمتها للإنسان، فإنه إذا وقع له شيء من الأذى فيها؛ جاز له أن يستبدل به غيره، فيفارق الدار التي أصابه بسكنائها توالي المصائب، ويفارق المرأة التي أصابه بزواجه منها الفقر مثلاً، ويفارق الفرس التي أصابه من بعدها المصائب، فهذه الأعيان لم يتشاءم بها، ولكن قد يصاب الإنسان فيها بمصائب، فيجد نفسه يكره هذا المكان فله أن يفارقه؛ لأن النفس جبلت على أن تنفر من المكان الذي أصيبت فيه بمصيبة، أما المكان فليس له تأثير أبداً، هذا هو المقصود؛ وأما أن يعتقد أن هناك مخلوق منحوس ومخلوق سعود، فهذا ليس بصحيح، فإذا وقع له شرٌ مصاحبٌ لهذه الأمور جاز له أن يتخلّى عنها، فالمراد بالشؤم في الحديث: أن هذه الأشياء الثلاثة من أكثر الأعيان ملابسة للمرء، فإذا لم تناسبه صارت عاقبتها عليه كعاقبة المتشائم منه الذي يتشاءم منه أهل الجاهلية، ففي الحديث نفي للتشاؤم وللتطير، وإن

كان في شيء من جهة عاقبته ففي هذه الثلاثة، فالشؤم هنا ليس المقصود منه التشاؤم^(١)؛ ويدلُّ على هذا قوله في الحديث: (الشؤم في ثلاثة)؛ لأن (في) للظرفية، فأراد عاقبته؛ كما يدل عليه أيضًا حديث أنس بن مالك قال: قال رجل: يا رسول الله، إننا كنّا في دار كثيرٌ فيها عددنا، وكثيرٌ فيها أموالنا، فتحوّلنا إلى دار أخرى، فقلّ فيها عددنا، وقلّت فيها أموالنا، فقال رسول الله ﷺ: «ذروها ذميمة»^(٢)؛ فإنه أمرهم بالتحوّل عنها لما رأى فيهم من الكراهة لها، ووقوع الضرر وتكرره فيها، فأمرهم بالتحوّل ليزول ما في نفوسهم من الكراهة، لا لأجل أنها سببٌ في ذلك، وهذا التفصيل هو معنى كلام الخطابي، وابن رجب، وابن القيم عليهم رحمة الله^(٣).



-
- (١) الأجوبة والبحوث والمدارسات، صالح آل الشيخ (١/ ١٩٠).
- (٢) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، برقم: (١٥٢٩)؛ وأبو داود في «سننه»، برقم: (٣٩٢٤)، كتاب: الكهانة والتطير، باب في الطيرة؛ والبيهقي في «سننه الكبير»، برقم: (١٦٦٢٤)، كتاب: القسامة، بابُ العِيَاْفَةِ وَالطَّيْرَةِ وَالطَّرْقِ، والحديث صححه الحاكم؛ وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/ ٧٤٣).
- (٣) أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، د. سليمان الديخي (١٤٨).

قال المصنف رحمه الله: [فيه مسائل: الأولى: التنبيه على قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَٰئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾، مع قوله: ﴿قَالُوا طَٰئِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾].

أي: لكي يتنبه الإنسان؛ فإن ظاهر الآيتين التعارض وليس كذلك، فالقرآن والسنة لا تعارض بينهما ولا تعارض في ذاتهما، إنما يقع التعارض حسب فهم المخاطب، وقد سبق بيان الجمع أن قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَٰئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾، أن الله هو المقدر ذلك، وليس موسى ولا غيره من الرسل، وأن قوله: ﴿طَٰئِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾، من باب السبب؛ أي: أنتم سببه^(١)؛ أي: حظكم وما نابكم من شرّ معكم بذنوبكم، وقوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَٰئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾؛ أي: ما أصابهم من شؤم فهو بقدر الله بسبب ذنوبهم^(٢)، فالمراد بالطائر هو: القدر، وليس المراد أن الطائر هو: الشؤم؛ فمعنى الآية الأولى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَٰئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾؛ أي: قدرهم عند الله؛ ومعنى الثانية: ﴿طَٰئِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾؛ أي: قدركم معكم^(٣)؛ فالمضاف إلى الخالق بمعنى: الجزاء، والمضاف إلى المخلوق بمعنى: العمل^(٤)، فالآيتين ليس بينهما تعارض، فقوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَٰئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾؛ يعني: جزاء كفرهم وأعمالهم عند الله، وما عند الله أشدُّ وأنكى مما وقع لهم من جراء تكذيبهم الرسل، وقوله: ﴿طَٰئِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾؛ يعني: بسبب أعمالكم التي عملتموها من الكفر وتكذيب الرسل، وهذا هو الذي سيصيبكم من جرائه^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٨١).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧١).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٨٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: نَفْيُ الْعَدْوَى].

أي: انتقال المرض من بدنٍ إلى آخر بطبعه بدون قدر الله ^(١)، وهذا يدل على أن المصنف يرى أن (لا) في الحديث للنفي، والمنفي هو: ما يعتقدُه أهل الجاهلية، وهو: أنه ينتقل بطبعه وقوته ^(٢)، والمراد بنفيها: نفي تأثيرها بنفسها، لا أنها سبب للتأثير؛ لأن الله قد جعل بعض الأمراض سبباً للعدوى وانتقالها ^(٣)، فالعدوى موجودة، ولكن لا يوجد عدوى تؤثر بنفسها، وإنما هي سبب جعله الله عَزَّجَلَّ من الأسباب التي يمرض بها الإنسان ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: نَفْيُ الطَّيْرَةِ].

أي: نفي التأثير لا نفي الوجود ^(٥)؛ أي: أنها لا تنفع ولا تضر، وهي: التَّشَاؤْمُ بالطيور وأصواتها وممارها ^(٦)، والطيرة موجودة عند الناس، ولكن المقصود نفي الحقيقة؛ أي: ليس لذلك أي حقيقة، وإنما هي أوهام وتخويفات من الشيطان، ولهذا صارت من الشرك ^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: نَفْيُ الْهَامَةِ].

أي: أنها لا تنفع ولا تضر، والمراد بها: البومة ^(٨)، فالمنفي ما كان يعتقدُه

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧١).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٨٩).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٨١).
- (٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٨١).
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧١).
- (٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٨٩).
- (٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧١).

أهل الجاهلية في البومة، وأنها تنعي إليهم أحداً^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: نَفْيُ الصَّفَرِ].

أي: أنه لا ينفع ولا يضر، والمراد: شهر صفر، وقيل غيره^(٢)؛ فالمنفي هو التشاؤم بشهر صفر، أو الحية التي تكون في البطن ويعتقد أهل الجاهلية أنها تُعدي، أو النسيء الذي كان يفعله أهل الجاهلية أنهم كانوا يُنسئون صفرًا ويجعلونه مكان المحرم، ويؤخرون المحرم ويجعلونه مكان صفر، وكل هذا منفي وباطل^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: أَنَّ الْفَالَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبٌّ].

أي: ليس من الطيرة المذمومة^(٤)، وتؤخذ من قول النبي ﷺ: «يعجبني الفأل»، وكل ما أعجب النبي ﷺ، فهو حسن^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْفَالِ].

أي: هو الكلمة الطيبة؛ أي: كمن له ضائع فيسمع من يقول: (يا واجد)؛ فيتفاءل بذلك^(٦)، والفأل لا ينحصر بالكلمة الطيبة، فقد يكون فعلاً، لكن أكثره الكلمة الطيبة، ولهذا فُسر بها، فالفأل: ما يطرأ من قول أو فعل تقوى به عزيمة

(١) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٩٨).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٢).

(٣) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٩٨).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٨٢).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٢).

سامعه على مقصوده^(١)، فالنبي ﷺ فسره بأنه: الكلمة الطيبة، وهذا التفسير على سبيل المثال لا على سبيل الحصر؛ لأن الفأل كل ما ينشط الإنسان على شيء محمود؛ من قول أو فعل، مرئي أو مسموع^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [الثامنة: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقَلْبِ^(٣) مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ].

أي لقول ابن مسعود: «وما منّا إلّا»؛ أي: وما منّا إلّا ويقع في قلبه شيء من ذلك، ولكن الله يذهبه بالتوكل، فإذا وقع في قلبه شيء من ذلك فمضى ولم يلتفت إليه لم يضره ذلك^(٤).

ومثل كون النبي ﷺ يكره الاسم السيء^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [التاسعة: ذَكَرُ مَا يَقُولُهُ^(٦) مَنْ وَجَدَهُ].

يعني: الدعاء الذي أرشد إليه النبي ﷺ، وهو شيئان، فمن وجد شيئاً من الطيرة فليقل: (اللهم لا يأتي بالحسنات إلّا أنت، ولا يدفع السيئات إلّا أنت، ولا حول ولا قوة إلّا بك)^(٨)؛ أو يقول: (اللهم لا خير إلّا خيرك، ولا طير

(١) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٨٢).

(٣) في نسخة أسامة، والحبيشي: [الْقُلُوبِ].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٧٢).

(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٢٩٨).

(٦) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [مَا يَقُولُ].

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٦٩٠).

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٧٢).

إلا طيرك، ولا إله غيرك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العاشرة: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّيْرَةَ شَرِكٌ].

أي: لما يقع في القلب من اعتقاد النفع والضرر بسببها^(٢)، والطيرة شرك، لكن بتفصيل، فإن اعتقد تأثيرها بنفسها فهو شرك أكبر؛ وإن اعتقد أنها سبب فهو شرك أصغر^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الحادية عشرة: تَفْسِيرُ الطَّيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ].

أي: هي ما أمضى العبد أو ردّه؛ أي: حمَلَهُ على المضي بعدما عزمَ على عدمه، أو ردّه عنه بعدما عزمَ عليه^(٤)، وقوله: (المذمومة)؛ وصفٌ كاشف، أي: يكشف عن حقيقتها لا يُقيد بعض أفرادها، فالوصف لا يُفيد تخصيصاً، بل يُفيد كشفاً، ولا يُراد به التخصيص بأن منها ما يُذمُّ ومنها ما لا يُذمُّ، فكلُّ طيرةٍ مذمومةٌ؛ أي: خبرٌ عن حقيقتها أنها كذلك، فليس من الطيرة ما هو مذمومٌ ومنها ما هو ممدوح، فكل الطيرة مذموم^(٥).



- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٨٣).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٢).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٨٣).
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٢).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: «قَالَ قَتَادَةُ: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثٍ: [جعلها] ^(١) زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيْبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ» ^(٢)،
انْتَهَى.

وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّمَ مَنَازِلِ الْقَمَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصِ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ. ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهُمَا ^(٣).

وَرَخَّصَ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ^(٤).

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ:

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً بصيغة الجزم، كتاب: بدء الخلق، باب: في النجوم؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (١٧/ ١٨٥) من طريق سعيد عن قتادة به، وسعيد بن عروة لم يسمع التفسير من قتادة، وقد تابعه شيبان عند عبد بن حميد في تفسيره، كما ذكره ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ٤٨٩). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الأثر علقه البخاري، ووصله عبد بن حميد في «تفسيره» بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٤): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٠): «صحيح».

(٣) ينظر: فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب الحنبلي (٢).

(٤) المصدر السابق.

مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ^(١)». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النَّجُومِ.

الثانية: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الثالثة: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ.

الرابعة: الْوَعِيدُ فِيمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ، وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ.



(١) في نسخة الحبيشي: [وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ].

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٨٧٨)؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب: الأشربة، ذكر البيان بأن الله جَلَّ وَعَلَا يسقي مدمن الخمر من نهر الغوطة في النار، نعوذ بالله منها، برقم: (٥٣٤٦)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأشربة، ذكر ثلاثة لا يدخلون الجنة، برقم: (٧٤٢٠)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وقال الهيثمي في المجمع (٧٤/٥): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات». والحديث ضعّفه الألباني في الضعيفة، برقم (١٤٦٣). وقال في النهج السديد (١٦٨): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، ويروى معناه في أحاديث عدة بأسانيد ضعاف»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣١): «حسنٌ لغيره، إلا لفظة: ومصّدق بالسحر، فهي ضعيفة». وجاء في رواية لابن حبان عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا مُؤْمِنٌ بِسَحْرِ». قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٥٩٩/٢): «حسنٌ لغيره».

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ].

التنجيم

قوله: (باب: ما جاء في التنجيم)؛ أي: بيان ما ورد من النصوص في التنجيم^(١)؛ يعني: في حكمه، وأنه منقسم إلى جائز ومحرم، والمحرم منه نوعٌ من أنواع السحر، وهو كفر وشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، فادعاء معرفة المغيبات عن طريق النجوم، هو التنجيم المذموم المحرم الذي هو من أنواع الكهانة والسحر^(٢).

فالمراد هنا: ذكر ما يجوز من التنجيم، وما لا يجوز، وما ورد فيه من الوعيد^(٣).

والتنجيم هو: اعتقاد تأثير النجوم على الحوادث الكونية، أو ادعاء علم الغيب عن طريق النظر في النجوم^(٤)؛ واسم النجوم في عُرف أهل العلم يشمل الأفلak كلها، كالشمس والقمر وغيرهما^(٥).

وعلم التنجيم هو: النظر في النجوم للاستدلال بها على التأثير أو التسيير^(٦)؛

وهو نوعان:

- (١) المزيدي في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٢٠).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٩).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٩٥/٢).
- (٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥٨).

أحدهما: تنجيم التأثير؛ وهو: النظر في النجوم للاستدلال بها على التأثير، أي: وجود الأثر في أحوال الخلق بسبب ذلك^(١)، ويسمى علم التأثير؛ يعني: أن الحوادث التي تحدث في الأرض أو في الكون تكون أثراً من حركات النجوم، فالنجوم يكون لها صلة بالحوادث^(٢)، وهذا هو علم النجوم المنهي عنه، وهو: ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان، كأوقات هبوب الرياح، ومجيء المطر، وتغير الأسعار، وما كان في معانيها من الأمور التي يزعمون أنهم يدركون معرفتها بمسير الكواكب في مجاريها، وباجتماعها وافتراقها، ويدعون أن لها تأثيراً في السفليات، وهذا منهم تحكُّم على الغيب، وتعاطٍ لعلم قد استأثر الله به، فلا يعلم الغيب سواه^(٣)، فعلم التأثير: هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الكونية، وهذا باطل ودعوى لمشاركة الله في علم الغيب الذي انفرد به، أو تصديق لمن ادعى ذلك، وهذا ينافي التوحيد لما فيه من هذه الدعوى الباطلة، ولما فيه من تعلق القلب بغير الله، ولما فيه من فساد العقل؛ لأن سلوك الطرق الباطلة وتصديقها من مفسدات العقول والأديان^(٤).

والآخر: تنجيم التسيير؛ وهو: النظر في النجوم للاستدلال بحركات سيرها على الجهات والأحوال الجوية^(٥)، وهو الاستدلال بالشمس والقمر

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٦٩٣).

(٣) معالم السنن، للخطابي (٤/ ٢٣٠).

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٠).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥٨).

والكواكب على القبلة والأوقات والجهات، فهذا النوع لا بأس به، بل كثيرٌ منه نافع قد حثَّ عليه الشارعُ، إذا كان وسيلةً إلى معرفة أوقات العبادات، أو إلى الاهتداء به في الجهات^(١)، وهذا هو الذي يسمى الآن بـ(علم الفلك)، وقد وضعت له الأرصاد والمناظر المكبرة والمقربة، وهو ما ذكره المصنف في تعلم المنازل للتيسير لا التأثير، وهو: أن يتعلم منازل النجوم وحركاتها، لأجل أن يعلم القبلة، والأوقات، وما يصلح من الأوقات للزراعة وما لا يصلح، والاستدلال بذلك على وقت هبوب الرياح، وعلى الوقت الذي جرت سنة الله ألا ينزل فيه من المطر كذا، ونحو ذلك؛ فهذا رخص فيه بعض العلماء، وسبب الترخيص فيه: أنه يجعل النجوم وحركاتها والتقاءها وافتراقها، وطلوعها أو غروبها، يجعل ذلك وقتاً وزمناً، لا يجعله سبباً^(٢)، فهو لا يعتقد أن النجوم سبب، وأنها فاعلة مختارة، لكن يعتقد أنها أوقات بناءً على جريان العادة بذلك، فيقول: قد جرت العادة على أنه إذا خرج النجم الفلاني يحصل البرد فهي سنةٌ كونيَّة^(٣)؛ فيجعل هذه النجوم علامة على زمن يصلح فيه كذا وكذا، والله جَلَّ وَعَلَا جعل النجوم علامات كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الْنَجْمَ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، فهي علامة على أمور كثيرة، كأن يعلم مثلاً أنه بطلوع النجم الفلاني يدخل وقت الشتاء، فدخول الوقت ليس بسبب طلوع النجم، ولكن حين طلع استدللنا بطلوعه على دخول الوقت، وإلا فهو ليس بسبب لحصول البرد أو الحر، وليس بسبب للمطر، وليس بسببٍ لمناسبة غرس

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٠).

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٤).

النخل أو زرع المزروعات ونحو ذلك، ولكنه وقت، فإذا كان على ذلك فلا بأس به قولاً أو تعلماً؛ لأنه يجعل النجوم وظهورها وغروبها أزمناً وذلك مأذون به^(١).

مقصود الترجمة:

بيان حكم التنجيم^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

لما كان التنجيم منه ما هو شرك أكبر ينافي التوحيد، أو أصغر ينافي كماله؛ ذكر المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد^(٣)، فمناسبة الباب لكتاب التوحيد من جهة: أن التنجيم فيه ادعاء لعلم الغيب؛ وأن فيه تعلق القلب بغير الله المدبر، والتعلق بالنجوم ونحوها^(٤)؛ وأنه من أنواع السحر، والسحر من الشرك الذي ينافي التوحيد^(٥)؛ فلمَّا كان بعض التنجيم باطلاً، لما فيه من دعوى مشاركة الله في علم الغيب، وتعلُّق القلب بغير الله، ونسبة التصرف إلى النجوم، وذلك ينافي التوحيد، ناسب أن يُعقد له بابٌ هنا يُبين فيه الممنوع والجائز منه، ليكون المسلم على بصيرةٍ من ذلك^(٦).

فهذا الباب له اتصال بالتوحيد من جهتين: الأولى: من جهة توحيد

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣١).
 - (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٨).
 - (٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبخي (٤٢٥).
 - (٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٩٢).
 - (٥) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٦١).
 - (٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٦).

الرُّبُوبِيَّة؛ لأنَّ المنجم يعتقد أنَّ الكواكب تفعل، أو يعتقد أنها سببٌ للفعل، والثانية: من جهة الألوهية؛ لأنَّ من يعتقد في النجوم؛ يتقرَّب إليها بذبحٍ أو نذرٍ أو غير ذلك من العبادات، كما كان يفعلُه قوم إبراهيم، حيث صَوَّروا للنجوم والكواكب هياكل وأصنامًا يتقرَّبون إليها ويعبدونها من دون الله ^(١)، فتنجيم التأثير مما ينافي التوحيد ويوقع في الشرك؛ لأنه ينسب الحوادث إلى غير من أحدثها، وهو الله سبحانه بمشيئته وإرادته ^(٢).

مناسبة هذا الباب للأبواب التي قبله:

ذكر المصنف فيما سبق باب السحر، ثم ذكر بعده بيان شيء من أنواع السحر، ثم ذكر بعد ذلك: ما جاء في الكهان ونحوهم، ثم النشرة، ثم التطير، وهنا ذكر باب التنجيم، وسيذكر بعده باب: الاستسقاء بالأنواء، وهذه الأبواب السبعة كلها هي أبواب السحر بمعناه العام، فالتنجيم ضربٌ من ضروب السحر؛ فناسب أن يضع المصنف رَحِمَهُ اللهُ باب التنجيم إثر أبواب السحر ^(٣)؛ لأنَّ الأبواب السابقة مرتبطة بادعاء علم الغيب، والمنجم يدعي معرفة الغيب بمجرد نظره في النجوم؛ فناسب ذكر التنجيم بعد الأبواب السابقة ^(٤)، فمناسبة الباب لما قبله من الأبواب: أنَّ التنجيم طريق يستشرفُ بها الجاهليون الغيب، فناسب أن يأتي بها بعد ذكر الطِّيرة والكهانة، فكُلُّها من الطرق التي تسلك في الكشف عن المغيَّبات، والتنجيم علمٌ باطل يبنى على الحُدس والظن

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٢١).

(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤١٩).

(٣) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٦١).

(٤) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣١٤).

والتخمين، فليس مبنياً على قواعد راسخة ولا على أصول واضحة^(١)، ولا يعني هذا أنه لا يمكن أن يوافق الواقع، فقد يوافق الواقع في بعض الشيء: إما لكون الجن تسترق السمع وتنسب العلم الذي تخبر به المنجمين إلى النجوم، أو إلى غير ذلك من أسباب، المهم أنه قد يوافق الواقع موافقة، وليس أن النجوم لها أثر فيما يكون في المستقبل^(٢).

مناسبة الباب للذي قبله :

لما ذكر المصنف في الباب السابق عملاً من الأعمال التي يشبه أمرها على الناس مما له تعلق وتشبه بالسحر والسحرة، وهو الطيرة؛ ذكر هنا عملاً آخر مما يشبه أمره على الناس مما له تعلق بالسحر ألا وهو التنجيم، حيث بين فيه الجائر منه والمحرم مما يختص بالنجوم^(٣)

مسألة: أقسام علم التأثير أو تنجيم التأثير المحرم :

الأول: أن يعتقد أن هذه النجوم مؤثرة بنفسها ومستقلة بالتأثير، مدبرة للكون بحركتها، وأن الحوادث منفعة عنها وناتجة عنها^(٤)؛ بمعنى: أنها هي التي تخلق الحوادث والشروط^(٥)، وأنها مدبرة للكون بحركاتها^(٦)، وهذا

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٢١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٢٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب

التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥/٢).

(٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج

مهمات العلم ١٤٤١هـ.

كفرٌ بإجماع المسلمين^(١)؛ لأنه ادعى أنَّ مع الله خالقاً^(٢)، فالتنجيم الذي هو اعتقاد أن النجوم فاعلة بنفسها، وأن الحوادث الأرضية منفعة ناتجة عن النجوم وعن إرادات النجوم؛ هذا تأليهٌ للنجوم، وهو الذي كان يصنعه الصابئة المنجمين الذين بُعث إليهم إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويجعلون لكلَّ نجم وكوكب صورة وتمثلاً، تحلُّ فيها أرواح الشياطين، فتأمر أولئك بعبادة تلك الأصنام والأوثان^(٣)، ولهذا كانوا يعظمون الشمس والقمر والكواكب ويسجدون لها ويتذللون لها، ويزعمون أن لها روحانيات، وهذه الروحانيات تتصرَّف عندما يُخضع لها، فتتفرَّع وتضُرُّ، وتقضي حوائجهم^(٤)، وهذا كفر أكبر، وشرك كشرِك قوم إبراهيم^(٥).

والثاني: أن لا يعتقد أنها فاعلة مستقلة بالتأثير، لكن يعتقد أنها **مرشدة للغيب**، دالَّةٌ عليه باجتماعها وافتراقها^(٦)، فيستدلُّ على الحوادث الأرضية بمسير الكواكب، واجتماعها، وافتراقها، ونحو ذلك، وهذا كفرٌ أكبر أيضاً، ولو قال: إن ذلك بتقدير الله ومشيئته؛ لأنه دعوى لعلم الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه بما لا يدُلُّ عليه^(٧)؛ فيجعلون حركة النجوم دالة على ما سيقع

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٩٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٠).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٩).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٩٥).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٩).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٩)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٩٦).

مستقبلاً في الأرض، والذي يفعل هذه الأشياء ويستدلُّ بها يقال له: المنجم، وهو من أنواع الكهَّان؛ لأنه يخبر بالأمور المغيبة عن طريق الاستدلال بحركات الأفلاك وتحرك النجوم، وهو نوع من الكهانة وكفر بالله جَلَّ وَعَلَا، والنجوم ما خلقت لذلك، وهؤلاء تأتيهم الشياطين، فتوحي إليهم بما يريدون وبما سيحصل في المستقبل ويجعلون حركة النجوم دليلاً على ذلك^(١)؛ فيستدلُّ بحركاتها وتنقلاتها وتغيُّراتها على أنه سيكون كذا وكذا؛ لأن النجم الفلاني صار كذا وكذا، مثل أن يقول: هذا الإنسان ستكون حياته شقاء؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، وهذا حياته ستكون سعيدة؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، فهذا اتخذ تعلم النجوم وسيلة لادعاء علم الغيب، ودعوى علم الغيب كفر مخرج عن الملة؛ لأن الله يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى أنواع الحصر؛ لأنه بالنفي والإثبات، فإذا ادعى أحدٌ علم الغيب، فقد كَذَّب القرآن^(٢).

وهذا القسم والذي قبله من علم التأثير، وعلم التأثير باطل، سواءً اعتقد أنها مؤثرة أو ادعى بها علم الغيب^(٣).

والثالث: أن يعتقد لها سبباً غير مستقلٍّ بالتأثير؛ بل تابعٌ قدر الله^(٤)، فهو لا يعتقد أنها فاعلة بنفسها كما في النوع الأول، ولا يعتقد أنها سبب لمعرفة المغيبات كما في النوع الثاني، وإنما يعتقد أنها سبب للحوادث الواقعة مع

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥/٢).

(٣) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٠٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥٩).

اعتقاد أن الله عَزَّوَجَلَّ هو المسبب وهو الفاعل، فيجعلها سبباً للحوادث، فإذا وقعت الحوادث نسب السببية إلى النجم، فيجعلها سبباً لحدوث الخير والشر؛ أي: أنه إذا وقع شيء نسبة إلى النجوم، والفرق بينه وبين الذي قبله: أن الذي قبله إخبار لما سيحدث في المستقبل، وأما هذا النوع فهو لحوادث وقعت، ولكن يعلق سببيتها بالنجم، ولا ينسب إلى النجوم شيئاً إلا بعد وقوعه، وهذا شرك أصغر^(١)؛ لأنه ليس فيه دعوى الإخبار بالغيب وإنما هو مجرد نسبة إلى أشياء ليست ذات سببية لا شرعاً ولا قدرًا؛ أما لو كانت النسبة صحيحة من جهة الشرع أو القدر فيجوز إن كان إخبارًا؛ كالواقع في الخسوف والكسوف والجزر والمد؛ فإن هذا يكون بأسباب تتعلق بحركة النجوم والكواكب على اختلافها، فمتى عُرف بطريق صحيح وقوع ذلك التأثير، واعتقد كون ذلك سببًا؛ كان جائزًا، ولا يكون شركًا عند مجوزيه إلا إذا رُفع فوق المأذون به شرعاً في السبب^(٢)، فهذا القسم له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون السبب غير صحيح، فلا يقوم دليل على أن حركة النجوم تؤثر بما ذكر، وهذا من الشرك الأصغر؛ لأنه من اتخاذ الأسباب التي لم يثبت كونها سببًا.

والصورة الثانية: صحة كون ذلك من الأسباب، فيصح بدليل قائم أن حركة النجوم سبب لشيء ما، وهذه الصورة لها حالان:

الأول: أن يُنزل العبدُ السببَ منزلته، فلا يرفعه فوق قدره، وهذا جائز.

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥٩).

والثاني: أن يرفعه فوق قدره، وهذا من الشرك الأصغر^(١).

قال ابن تيمية: «وأما إنكار بعض الناس أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها من الأسباب فهو أيضا قول بلا علم، وليس له في ذلك دليل من الأدلة الشرعية ولا غيرها، بل النصوص تدل على خلاف ذلك، كما في الحديث الذي في السنن، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النبي ﷺ نظر إلى القمر، فقال: «يا عائشة، تعوّذي بالله من شرِّ هذا، فهذا الغاسق إذا وقب»^(٢).

ومما يدخل في التنجيم في هذا العصر بوضوح مع غفلة الناس عنه ما يكثر في المجالات مما يسمونه: البروج، فيخصّصون صفحة أو أقلّ منها في الجرائد، ويجعلون عليها رسم بروج السنّة: برج الأسد، والعقرب، والثور... إلى آخره، ويجعلون أمام كلّ برج ما سيحصل فيه، فإذا كان الرجل أو المرأة مولودًا في ذلك البرج يقول: سيحصل لك في هذا الشهر كذا وكذا، وهذا هو التنجيم الذي هو التأثير، والاستدلال بالنجوم والبروج على التأثير في الأرض وعلى ما سيحصل في الأرض، وهو نوعٌ من الكهانة، فإذا قرأ هذه الصفحة وهو يعلم برجه الذي وُلد فيه، أو يعلم البرج الذي يناسبه، وقرأ ما فيه، فكأنه سأل كاهنًا، فلا تقبل له صلاة أربعين يومًا، فإن صدّق بما في تلك البروج؛ فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ، وهذا يدل على غربة التوحيد بين أهله، وغربة فهم حقيقة كتاب التوحيد حتى عند أهل الفطرة وأهل هذه الدعوة^(٣)؛ فمما راج

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، صالح العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) الفتاوى الكبرى (١/٦٣).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٣).

بأخرة الولع بالأبراج، واعتقاد ما جُعل لها من أنواع التأثير في أخلاق من يولد فيها، أو أحواله من الرزق وعدمه، أو الصَّحَّة والمرض، أو القوة والضعف، فاعتقاد ذلك هو مما يندرج في اسم التَّنْجِيم؛ لأن اسم التنجيم يُراد به ما يتعلق بحركة أفلاك السماء، سواء كان متعلِّقًا بالشمس أو القمر أو النجوم أو منازل ومساقط تلك الأفلاك، فهي مما يندرج في قوله ﷺ: «من اقتبس علمًا من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر»، وما يُجعل لهذه الأبراج من أحوال التأثير لم يثبت كونه كذلك بطريق صحيح، فهي دعاوى مجردة^(١)، ويختلف المدَّعون علم تأثير تلك الأبراج في تعيين تأثير ذلك البرج من واحد إل آخر، فعُلم أن تلك الدعاوى الباطلة لا أصل لها في السببية، وحينئذ فإن ولع الناس بها من جنس الولع بالتنجيم المتعلق بالتأثير وهو نوع من السحر، وتقدَّم أن السحر كفر بدلائل القرآن والسنة، فيحرمُ اعتقاد ذلك أشدَّ التحريم، ويُتَخَوَّفُ على الوالغ به وإن زعم أنه لا يعتقد ذلك أن تسري إليه هذه الاعتقادات فيقع في

(١) قال الشيخ ملا علي القاري رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: مرقاة المفاتيح (٧/ ٢٩١١): «ومما يدل على فساد قولهم: أن يقال لهم: أخبرونا عن مولودين ولدا في وقت واحد؛ أليس يجب تساويهما في كل وجه؛ ولا تمييز بينهما في الصورة والقدر والمنظر؛ وحتى لا يصيب أحداً نكبة إلا أصاب الآخر، وحتى لا يفعل هذا شيئاً إلّا والآخر يفعل مثله، وليس في العالم اثنان هذا صفتهم»؛ فالظن أو الاعتقاد أن مواليد كل برج لهم صفات معينة هذا ظن غير صحيح، فإنه يولد في الساعة الواحدة الألوف من الناس، وهؤلاء لا يحملون الصفات نفسها، فضلاً عن مواليد اليوم نفسه، فضلاً عن مواليد الشهر الواحد، ومما يدل على بطلان ذلك الاعتقاد: اختلاف المنجمين أنفسهم في عدد البروج، وفي أسمائها، وفي مدَّتها، وفي دلالتها على طباع الخلق وصفاتهم. ينظر: التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام، د. عبدالمجيد بن سالم المشعبي (٢١٥).

الكفر، زد على ذلك أن مجرد نظره فيها هو من جنس إتيان العرّافين والكهّان الذي نُهي عنه أشد النهي، فيكون مشمولاً بما جاء في ذلك من الوعيد الشديد والتغليظ الأكيد^(١).



(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: «قَالَ قَتَادَةُ: خَلَقَ اللهُ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثٍ: [جَعَلَهَا] ^(١) زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيْبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ» ^(٢). انْتَهَى].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر في الباب بعض الآثار عن السلف وحديث واحد، فالدليل الأول هذا الأثر، وقد علَّقه البخاري في صحيحه كما قال المصنف ^(٣)، ووصله جماعة من المفسرين عن قتادة، وقتادة: هو ابن دِعامَة السدوسي، من كبار التابعين المعروفين بالرواية عن جماعة من الصحابة، وهو من الثقات المعروفين ^(٤)، وهنا بين في هذا الأثر ما يتعلَّق بعلم التسيير، وبين هنا قتادة رَحِمَهُ اللهُ أن هذا من المباح ^(٥).

قوله: (خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينة للسماء، ورجومًا للشياطين)؛

- (١) زيادة من نسخة الحبيشي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقًا بصيغة الجزم، كتاب: بدء الخلق، باب: في النجوم؛ ووصله ابن جرير في تفسيره (١٧/ ١٨٥) من طريق سعيد عن قتادة به، وسعيد بن عروة لم يسمع التفسير من قتادة، وقد تابعه شيبان عند عبد بن حميد في تفسيره، كما ذكره ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ٤٨٩). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الأثر علَّقه البخاري، ووصله عبد بن حميد في «تفسيره» بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٤): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٠): «صحيح».
- (٣) تسيير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٩٧).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٧).
- (٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

أي: خلقها الله لثلاث حكم، وهذا مأخوذ من القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥]؛ فالسماء الدنيا فيها النجوم كأنها القلائد على أتراب النساء، فهي زينة لها، فهذه من الحكم^(١)، ومن الحكم أيضاً أنه: يرمي بها الشياطين؛ أي: يرمى بها مسترقو السمع كما تقدّم^(٢).

وقوله: **(وعلامات يُهتدى بها)**؛ أي: دلالات على الجهات لا على الحوادث، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَا وَابْنَجَمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]؛ فهي علامات يُهتدى بها على الخالق جلّ وعلا فإنها من صنعه الذي يدل على وجوب عبادته، أو أن المقصود يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، فتكون علامة على الجهات^(٣)؛ أي: لتعرفوا بها جهة قصدكم، وليس المراد أنه يهتدى بها في علم الغيب كما يعتقد المنجمون^(٤).

قوله: **(فمن تأوّل فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلّف ما لا علم له به)**؛ قوله: (فمن تأوّل فيها غير ذلك)؛ أي: زعم فيها غير ما ذكر الله تعالى من هذه الثلاث، فادعى بها علم الغيب؛ فقد (أخطأ)؛ أي: تكلم رجماً بالغيب، (وأضاع نصيبه)؛ أي: حظه من عمره؛ لأنه اشتغل بما لا فائدة فيه، بل هو مضرة محضة، (وتكلّف ما لا علم له به)؛ أي: تعاطى شيئاً لا يتصور علمه؛ لأن أخبار السماء والأمور المغيبة لا تُعلم إلا من طريق الكتاب والسنة،

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٦٩١).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٢٤).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٦٩١).

(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٦٢).

وليس فيهما أزيد مما تقدّم ^(١)؛ فمراده: أن من ظنّ أنها مؤثّرة بنفسها، أو ادّعى بها علم الغيب، أو أنها سبب والله لم يجعلها سبباً، فهذا قد أضاع نصيبه، وهذا صحيح؛ لأن النجوم خلقٌ من خلق الله لا نفهم سرّها إلا بما أخبر الله جَلَّ وَعَلَا به، فما أخبرنا به أخذناه، وما لم نخبر به فلا يجوز أن نتكلّف فيه؛ ولهذا قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا ذَكَرَ الْقَدْرَ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذَكَرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذَكَرْتَ النُّجُومَ فَأَمْسِكُوا»، والمراد هنا بذكر النجوم؛ يعني: في غير ما جاء به الدليل، فإذا ذكر القدر في غير ما جاءت به الأدلّة فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي في غير ما جاء به من فضلهم وحسن صحبتهم وسابقتهم ونحو ذلك من الدليل فأمسكوا، وكذلك إذا ذكرت النجوم وما فيها بغير ما جاء فيه الدليل فأمسكوا؛ لأن ذلك ذريعة لأمر محرمة ^(٢)، فالنجوم خلق من خلق الله التي لا يعلم البشر شأن خفاياها إلا بما أخبر الله تعالى به عنها، والمسلم مأمور بالكفّ عنها إلا في حدود ما جاء في الشرع بيانه، كما بيّنه قتادة ^(٣).

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه بيان الحكمة في خلق النجوم كما ذكرها الله في كتابه؛ والرّد على من زعم في النجوم حكمة تخالف ما ذكره الله فيها ^(٤)؛ حيث أفاد الأثر رأي قتادة أنه لا يجوز الاعتقاد في النجوم أكثر من الأمور الثلاثة المذكورة ^(٥).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٨٩٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣١).

(٣) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٦٩).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٧).

(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٦٤).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في حصره مقاصد خلق الله النجوم في ثلاثة أشياء، ثم قوله: (فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به)؛ ففيه إبطال تنجيم التأثير^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَكَرِهَ قِتَادَةُ تَعْلَمُ مَنَازِلَ الْقَمَرِ، وَلَمْ يُرَخِّصِ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ. ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهُمَا^(٢). وَرَخَّصَ فِي تَعْلَمِ الْمَنَازِلِ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ^(٣)].

الشرح

هذا هو الدليل الثاني في الباب، وهنا ذكر قتادة رَحِمَهُ اللهُ عن بعض السلف أنه نهى عن علم التسيير؛ لأنهم خشوا أن يكون ذلك ذريعة إلى التنجيم^(٤).

قوله: (تعلم منازل القمر)، يعني: مواضع نزوله المقدرة في سيره^(٥)، وهو يحتمل أمرين:

الأول: أن المراد به معرفة منازل القمر كل ليلة، وهي ثمان وعشرون منزلة؛ لأن كل ليلة له منزلة حتى يتم ثمانياً وعشرين، وفي تسع وعشرين وثلاثين لا يظهر في الغالب.

والثاني: أن المراد به تعلم منازل النجوم؛ أي: يخرج النجم الفلاني، في

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) ينظر: فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب الحنبلي (٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٠).

اليوم الفلاني وهذه النجوم جعلها الله أوقاتاً للفصول؛ لأنها [٢٨] نجماً، منها [١٤] يمانية، و[١٤] شمالية؛ فإذا حَلَّت الشمس في المنازل الشمالية صار الحر، وإذا حَلَّت في الجنوبية صار البرد، ولذلك كان من علامة دنو البرد خروج سهيل، وهو من النجوم اليمانية^(١).

وسبق أن التنجيم نوعان: أحدهما: تنجيم التأثير، وهو المحرم؛ والآخر: تنجيم التسيير، وهو النظر في النجوم للاستدلال بحركات سيرها على الجهات والأحوال، وهذا القسم هو الذي ذكر المصنف الخلاف فيه هنا، وهو: تعلم منازل الشمس والقمر للاستدلال بذلك على معرفة القبلة وأوقات الصلوات والفصول^(٢)؛ فذكر المصنف هنا اختلاف السلف في تعلم منازل القمر للتسيير لا للتأثير، وذلك على رأيين:

القول الأول: كراهة تعلم منازل القمر، وهو قول: قتادة، وسفيان بن عيينة، كما أشار إليه المصنف؛ والمراد بها: كراهة التحريم بناءً على أن الكراهة في كلام السلف يراد بها التحريم غالباً^(٣)، ومنعهم من تعلم ذلك من باب سدِّ الذريعة؛ خشية التدرج والوقوع في المحرم منه.

والقول الثاني: جواز تعلم منازل القمر، وهو قول: النخعي، ومجاهد، وأحمد، وإسحاق، وهو الصحيح^(٤)؛ لأنه جَلَّوَعَلَا امتنَّ على عباده بذلك فقال: ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥]، وظاهر الآية

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٠٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٠).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٠٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٧٨).

أن حصول المنة به في تعلّمه، وذلك دليل الجواز^(١)، ولعدم وجود أمر يجعله ممنوعاً؛ لأنه لا شرك فيها، إلا إن تعلّمها ليضيف وينسب إليها نزول المطر وحصول البرد، وأنها هي الجالبة لذلك؛ فهذا نوع من الشرك، أما مجرد معرفة الوقت بها: هل هو الربيع أو الخريف أو الشتاء؛ فهذا لا بأس به^(٢).

قال الخطابي: «فأما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والحس الذي يُعرف به الزوال، وتُعلّم به جهة القبلة: فإنه غير داخل فيما نُهي عنه، وذلك أن معرفة رصد الظلّ ليس شيئاً بأكثر من أن الظلّ ما دام متناقصاً، فالشمس بعد صاعدة نحو وسط السماء من الأفق الشرقي، وإذا أخذ في الزيادة؛ فالشمس هابطة من وسط السماء نحو الأفق الغربي، وهذا علمٌ يصح إدراكه بالمشاهدة، إلا أن أهل هذه الصناعة قد دبروها بما اتخذوه من الآلات التي يستغني الناظر فيها عن مراعاة مدته ومُراصدته، وأما ما يستدل به من النجوم على جهة القبلة: فإنها كواكب رصدها أهل الخبرة من الأئمة الذين لا نشك في عنايتهم بأمر الدين ومعرفتهم بها، وصدقهم فيما أخبروا به عنها، مثل أن يشاهدها بحضرة الكعبة، ويشاهدها على حال الغيبة عنها، فكان إدراكهم الدلالة منها بالمعانية، وإدراكنا ذلك بقبول خبرهم إذ كانوا عندنا غير متهمين في دينهم، ولا مقصّرين في معرفتهم»^(٣).

مناسبة ذكر هذا الخلاف للباب:

أراد المصنف أن يبين أنه إذا كان العلماء اختلفوا في حكم تعلّم منازل القمر الذي هو: «علم التيسير»، والذي الغرض منه الاستدلال به على القبلة،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١١ / ٢).

(٣) معالم السنن، للخطابي (٢٣٠ / ٤).

وأوقات الصلوات، ومعرفة الفصول، وبعضهم منعه سدًّا لذريعة الشرك؛ لئلا يتوصل إلى الممنوع، فإذا كان هذا اختلافهم في هذا النوع الذي لا محذور فيه؛ فما بالك بتعلم علم التأثير المحرم الذي يُبنى على الشرك والكفر الصراح^(١)؛ ففي هذا دلالة على كراهة السلف لكل ما يقرب من علم التنجيم الذي هو علم التأثير، حيث كرهوا علم التسيير، وهو تعلم سير القمر والنجوم مع ما فيه من الفائدة^(٢).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة من وجهين:

الأول: ما ذكره عن قتادة في كراهته تعلم منازل النجوم، والكراهة عند السلف تُطلق ويراد بها التحريم، وقول قتادة يتعلق بتنجيم التسيير وهذا قول جماعة من أهل العلم^(٣).

والثاني: ما ذكره عن سفيان بن عيينة أنه لم يُرخص في تعلم منازل النجوم، ودلالته على مقصود الترجمة في عدم الترخيص؛ أي: منع الإباحة، فهو عنده ممنوعٌ، وهو متعلق عنده بتنجيم التسيير، وتقدم أن الراجح جوازه^(٤).

وهذا النقل الذي أورده المصنف عن بعض السلف يدلُّ على حرصهم على إغلاق باب التنجيم؛ لأن ذلك وسيلة للاعتقاد فيها ما لا يجوز، فمنعوا من ذلك سدًّا لذريعة^(٥).

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٨)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. العقل (٣١٩).

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن الجبرين (١٠٣/٢).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٠).

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٢٩٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ، وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ»^(١)].
رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(٢).

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه النهي والوعيد الشديد على من صدَّق بالسحر، وهنا ينطبق الحكم على من صدق المنجمين؛ لأنهم يدعون الغيب بنظرهم في النجوم^(٣).

قوله: «ثلاثة لا يدخلون الجنة» هذا وعيدٌ شديد لهؤلاء بأنهم لا يدخلون الجنة جزاءً وعقوبة لهم، وإذا لم يدخلوا الجنة فإنهم من أهل النار، إما دائماً

- (١) في نسخة الحبيشي: [وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ، وَقَاطِعُ الرَّحِمِ].
- (٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٨٧٨)؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب: الأشربة، ذكر البيان بأن الله جلَّ وعلا يسقي مدمن الخمر من نهر الغوطة في النار، نعوذ بالله منها، برقم: (٥٣٤٦)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الأشربة، ذكر ثلاثة لا يدخلون الجنة، برقم: (٧٤٢٠)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وقال الهيثمي في المجمع (٧٤/٥): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات». والحديث ضعفه الألباني في الضعيفة، برقم (١٤٦٣). وقال في النهج السديد (١٦٨): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف، ويروى معناه في أحاديث عدة بأسانيد ضعاف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٥٥): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣١): «حسنٌ لغيره، إلا لفظة: ومصدق بالسحر، فهي ضعيفة». وجاء في رواية لابن حبان عن أبي موسى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا مُؤْمِنٌ بِسَحْرِ، وَلَا قَاطِعٌ». قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٥٩٩/٢): «حسنٌ لغيره».
- (٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

وإما مؤقتاً^(١).

وقوله: «ومصدق بالسكر»؛ أي: مطلقاً، بجميع أنواعه، ويدخل فيه التنجيم؛ لحديث: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس علماً من السكر»، وهذا وجه مطابقة الحديث للباب^(٢)، ووجهه: أن علم التنجيم نوعٌ من السكر؛ لأنه اعتمادٌ على ما خفي، فكان كالسكر^(٣)، فمن صدّق به فقد صدّق بنوع من السكر، والمصدق به: هو المصدق بما يخبر به المنجمون، فإذا قال المنجم: سيحدث كذا وكذا، وصدّق به فإنه لا يدخل الجنة؛ لأنه صدّق بعلم الغيب لغير الله^(٤)، والمصدق بما يخبره به السحرة من علم الغيب يشمل الوعيد هنا، وأما المصدق بأن للسكر تأثيراً، فلا يلحقه هذا الوعيد، فالتصديق بأثر السكر على هذا الوجه لا يدخله الوعيد لأنه تصديق بأمر واقع؛ إذ لا شك أن للسكر تأثيراً، لكن تأثيره تخيل، مثل ما وقع من سحرة فرعون حيث سحروا أعين الناس حتى رأوا الحبال والعصي كأنها حيات تسعى، وإن كان لا حقيقة لذلك، وقد يسحر السّاحر شخصاً فيجعله يُحبُّ فلاناً ويبغض فلاناً، فهو مؤثّر؛ وأما من صدّق بأن السّحر يؤثّر في قلب الأعيان؛ بحيث يجعل الخشب ذهباً أو نحو ذلك، فلا شك في دخوله في الوعيد؛ لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله عزَّ وجلَّ^(٥).

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن الجبرين (٢/ ١٠٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩١٢)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٢٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٤٥٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٣).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٨٠).

وقد اختلف أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من أحاديث الوعيد على

أقوال منها:

القول الأول: أن هذا من نصوص الوعيد التي كره السلف تأويلها، وقالوا أمروها كما جاءت، وإن كان صاحبها لا ينتقل عن الملة عندهم، وكأن المصنّف رَحِمَهُ اللهُ يميل إلى هذا القول ^(١)؛ فهذا من باب أحاديث الوعيد التي تُمرُّ كما جاءت ولا يُتعرض لمعناها، ونقول: هكذا قال الله وقال رسوله وهو أعلم بما أراد، وهذا مذهب كثير من السلف ^(٢)، ولهذا كرهوا تأويل هذا الحديث كما كرهوا تأويل نظائره للزجر والترهيب، فيقولون: يمرُّ كما جاء ولا يؤوّل، مع اعتقاد أن ما ذُكر لا ينقل عن الملة؛ لأنه إذا فُسِّر فإنه يذهب ما فيه من الزجر أو يخف ما فيه من الزجر والترهيب ^(٣)؛ وأحسن ما يُقال أن كل عمل دون الشرك والكفر المخرج من الملة فهو راجع إلى مشيئة الله، فإن عذبه به فقد استوجب العذاب، وإن غفر له فبفضله ورحمته ^(٤).

والقول الثاني: حمله أكثر الشراح على من فعل ذلك مستحلاً، أو على معنى أنهم لا يدخلون الجنة إلا بعد العذاب إن لم يتوبوا ^(٥)؛ فهذا نفْيٌ مطلق، والنفْي المطلق يحمل على المقيد، فيقال: لا يدخلون الجنة ابتداءً، ولكنهم يدخلون الجنة دخولاً يسبقه عذاب بقدر ذنوبهم، ثم مرجعهم إلى الجنة، وذلك لأن نصوص الشرع يصدق بعضها بعضاً، وهذا أقرب إلى القواعد، وأبين

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩١١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٥).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن القاسم (٢٢٧).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩١١).

حتى لا تبقى دلالة النصوص غير معلومة؛ فتقيّد النصوص بعضها ببعض^(١).

أما القول بأن هذا الوعيد فيمن استحلّ هذا الفعل، فهذا القول ليس بصواب؛ لأن من استحلّه: كافر ولو لم يفعله، فمن استحلّ قطيعة الرحم أو شرب الخمر مثلاً، فهو كافر وإن لم يقطع الرحم ولم يشرب الخمر^(٢).

والقول الثالث: أن من كانت هذه حاله حُرِّيُّ أن يختم له بسوء الخاتمة؛ فيموت كافراً، فيكون هذا الوعيد باعتبار ما يؤول حاله إليه، وحينئذ لا يبقى في المسألة إشكال؛ لأن من مات على الكفر، فلن يدخل الجنة، وهو مخلّد في النار، وربما يؤيده قوله ﷺ: «لا يزال المرء في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً»^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه وعيد المصدق بالسحر؛ حيث دلّ الحديث على تحريم التصديق بجميع أنواع السحر، ومنها التنجيم الذي هو موضوع الباب^(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ومصدق بالسحر»؛ لأن التنجيم على اعتقاد التأثير من جملة السحر^(٥)؛ فإذا صدّق بالنجوم، فإنه مصدق بالسحر، والمصدق بالسحر لا يدخل الجنة^(٦).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٦).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٣٩)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٦٦).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٠).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النَّجُومِ].

أي: زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتدى بها^(١)، وربما يكون هناك حِكْمٌ أخرى لا نعلمها^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ].

أي: أنه أخطأ وأضاع نصيبه، وتكَلَّفَ ما لا علم له به؛ لأنه ادَّعى شيئاً لم يدلَّ عليه الدَّلِيلُ، بل قد نفاه^(٣)، وقوله: (الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ)؛ أي: ما زعمه المنجِّمون من الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، وأما ما يمكن أن يكون فيها من أمور حسية سوى الثلاث السابقة فلا ضلال لمن تأوله^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ].

أي: بعضهم منع منه وبعضهم رَخَّصَ فيه^(٥)؛ وذلك فيما حكاه عن قتادة وابن عينة، وأحمد وإسحاق، والصحيح: ما ذهب إليه الإمام أحمد وإسحاق من الترخيص في ذلك فيما يتعلَّق بعلم التسيير^(٦)؛ فالممنوع منه: علم التأثير، والمأذون فيه: علم التسيير^(٧)، فيكون معنى قوله: (ذكر الخلاف في تعلم

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٦/٢).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٤).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٧/٢).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٤).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٤).

المنازل)؛ أي: لإرادة معرفة علم التسيير المتعلق بالأحوال والأهوية^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ فَيَمْنُ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ، وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ].

أي لقوله في الحديث: «ثلاثة لا يدخلون الجنة»، وذكر منهم: «ومصدق بالسَّحر»، وهذا هو الشاهد من الحديث؛ لأن علم النجوم نوع من السحر كما تقدّم^(٢).

وعلم النجوم الذي هو نوعٌ من السَّحر مخصوصٌ بما كان من علم التأثير؛ فمراده: علم النجوم المتعلق بالتأثير دون التسيير؛ فيكون هذا تقييد للإطلاق المتقدم الذي ذكره المصنف في باب بيان شيء من أنواع السَّحر^(٣)، والأنسب في العبارة أن تكون هكذا: الوعيد (لمن) صدَّق بشيء من السَّحر^(٤).



-
- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦١).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٤)، وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٤) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٣٤).

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

[و] ^(١) عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهَا: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ [عَلَى الْمَيِّتِ] ^(٢)»، وَقَالَ: «النَّيَاحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا؛ تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ، وَدَرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣).

وَلَهُمَا: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمَ. [قَالَ] ^(٤): «قَالَ [اللَّهُ تَعَالَى] ^(٥): أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ: فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ؛ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة، برقم: (٩٣٤).

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

وَكَذَا؛ فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»^(١).

وَلَهُمَا^(٢): مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: [ب]^(٣) مَعْنَاهُ، وَفِيهِ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتِ»^(٤): ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٨٢]^(٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْوَاقِعَةِ.

الثانية: ذِكْرُ الْأَرْبَعِ الَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.

الثالثة: ذِكْرُ الْكُفْرِ فِي بَعْضِهَا.

الرابعة: أَنَّ مِنَ الْكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ^(٦) الْمِلَّةِ.

الخامسة: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ»؛ بِسَبَبِ نَزُولِ النُّعْمَةِ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، برقم (٨٤٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، برقم: (٧١).

(٢) الحديث عند مسلم وحده دون البخاري.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [الآية].

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، برقم: (٧٣)، ولفظه: قال ابن عباس: مَطَرُ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ»، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾.

(٦) في نسخة أسامة: [عَنِ].

السادسة: التَّفَطُّنُ لِلْإِيمَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

السابعة: التَّفَطُّنُ لِلْكَفْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

الثامنة: التَّفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا».

التاسعة: إِخْرَاجُ الْعَالِمِ لِلْمُتَعَلِّمِ الْمَسْأَلَةَ ^(١) بِالِاسْتِفْهَامِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «اتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟».

العاشر: وَعِيدُ النَّائِحَةِ.



(١) في نسخة دغش: [إِخْرَاجُ الْعَالِمِ التَّعْلِيمَ لِلْمَسْأَلَةِ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ].

الشَّجْحُ

قوله: (باب: ما جاء في الاستسقاء بالأنواء)؛ أي: بيان ما ورد من النصوص في الاستسقاء بالأنواء^(١)، يعني: من الوعيد^(٢) الشديد^(٣)، والنهي عن ذلك، وبيان أنه كفر^(٤).

و(الاستسقاء) هو: طلب السقيا ومجيء المطر^(٥)، كالاستغفار: طلب المغفرة؛ لأن مادة استفعل في الغالب تدلُّ على الطلب^(٦)، فالاستسقاء في استعمال الشرع: طلب السُّقيا^(٧).

والمراد بالاستسقاء بالأنواء هو: نسبة السُّقيا ومجيء المطر إلى الأنواء، وهي: منازل القمر، وإنما سمي نوء؛ لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق؛ أي: نهض وطلع^(٨)، فهو نوءٌ باعتبار المَسْقُطِ لا المَطْلَعِ^(٩)، وكانت العرب تزعم أنه مع سقوط المنزلة وطلوع رقيبها يكون مطر، وينسبونه إليها، فيقولون: مطرنا بنوء كذا^(١٠)، فالاستسقاء بالأنواء هو: نسبة المطر إلى

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٨١).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩١٥ / ٢).

(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٢٥).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٢٩).

(٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٠٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٨ / ٢).

(٧) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبيخي (٤٣٧).

(٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩١٥ / ٢).

(٩) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٣).

(١٠) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩١٥ / ٢).

النوء الذي نزل هذا الغيث فيه^(١)؛ فقول المصنف: رَحِمَهُ اللَّهُ (باب: ما جاء في الاستسقاء بالأنواء)؛ يعني: باب ما جاء في نسبة السقيا إلى النوء، وعبر بلفظ الاستسقاء؛ لأنه جاء في الحديث: «والاستسقاء بالنجوم»^(٢).

وقيل: الاستسقاء بالأنواء؛ أن تطلب منها أن تسقيك^(٣).

وقيل: الاستسقاء بالأنواء يشمل المعنيين، وهو: طلب السقيا من الأنواء، أو نسبة السقيا والأمطار إليها^(٤)، فالاستسقاء بها: إما بأن تدعى من دون الله عزَّجَلَّ؛ أو بأن تُنسب السُّقيا؛ يعني: المطر إليها، فكلُّ هذا من الاستسقاء بالأنواء، سواءً طُلب المطر من النجوم أو أُضيف المطرُ إلى النجوم على أنه سبب؛ فكلُّ هذا داخل فيما عقد المصنف من أجله هذا الباب^(٥).

والأظهر: أنه ليس المقصود بالباب وأحاديث وما يذكره المصنف في هذا الباب: طلب السقيا بالأنواء، بل المقصود: نسبة السقيا للأنواء، فالاستسقاء المقصود به هنا: إضافة نزول المطر إلى طلوع الكوكب أو غروبه، فليس المقصود دعاء النجم: (اسقنا يا نجم مطراً)، بل المقصود أن يقال: مطرنا بنوء كذا، أي: بسبب نوء كذا، فالمقصود بالباب وأحاديثه: نسبة السقيا إلى الأنواء^(٦)؛ لأن العرب كانوا يعتقدون أن النجوم والأنواء سببٌ في نزول

(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٣٣٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٨/٢).

(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٩٦).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٧١٣/٢).

المطر، فيجعلونها أسباباً، ومنهم طائفة قليلة من يجعل النوء والنجم هو الذي يأتي بالمطر، كما سبق في حال الطائفة الأولى من المنجمين الذي يجعلون المفعولات منفعة عن النجوم وعن حركتها^(١)، فلم يكن معروفاً في الناس في الجاهلية ولا في غيرها أنهم يطلبون من الكواكب أن تنزل عليهم المطر، فهذا لا يوجد في اعتقادهم، فهم يعلمون أن الذي يُنزل المطر هو الله جَلَّ وَعَلَا، كما ذكر الله جَلَّ وَعَلَا ذلك عنهم فقال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِّنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]؛ فلا يقولون: الكواكب، وإنما يقولون: الله، فهم يقرون بهذا، ولكن يضيفون نزوله إلى الكوكب، ويقولون: هذا الكوكب محمود؛ لأنه في وقته تأتي الأمطار، وقد أخبر الرسول ﷺ أن هذا كفر كما سيأتي، فالشرك يقع بالقلب، ويقع بالفعل، ويقع بالقول، وشرك القول ليس كشرك العمل والنية، ومع هذا يكون قادحاً في توحيد العبد، وهذا الذي أراد المصنف أن يبينه؛ لأنه من القوادح التي تقدح في التوحيد، وهذا أيضاً من تفسير التوحيد؛ لأن الأشياء تتبين بأضدادها^(٢)؛ فلما كان من التوحيد الاعتراف لله بتفردّه بالنعم ودفع النقم، وإضافتها إليه قولاً واعترافاً بها على طاعته؛ كان قول القائل: مطرنا بنوء كذا وكذا، ينافي هذا المقصود أشد المنافاة؛ لإضافة المطر إلى النوء؛ والواجب إضافة المطر وغيره من النعم إلى الله، فإنه الذي تفضل على عباده، فلا يتم توحيد العبد حتى يعترف بنعم الله الظاهرة والباطنة عليه وعلى جميع الخلق، ويضيفها إليه، ويستعين بها على عبادته وذكره وشكره، وهذا الموضع من محققات التوحيد، وبه يعرف كامل

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٦).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (٧١٣/٢).

الإيمان وناقضه^(١).

مقصود الترجمة:

بيان حُكم الاستسقاء بالأنواء، والمراد: نسبة السُّقيا بنزول المطر إليها^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

الاستسقاء بالأنواء: إما أن يكون من قبيل الشرك الأكبر الذي يُنافي أصل التوحيد؛ وإما أن يكون من قبيل الشرك الأصغر الذي يُنافي كمال التوحيد الواجب؛ وإما أن يكون من الكبائر التي تُنافي كمال التوحيد المستحب، فلا يكون كامل التوحيد من وقع فيها أو في شيء منها^(٣)، فلمَّا كان نسبة نزول المطر إلى النوء على وجه الاعتقاد بأن له تأثيرًا في نزوله؛ شركًا أكبر؛ كاعتقاد جلب النفع أو دفع الضرِّ في الأموات والغائبين؛ أو شركًا أصغر، إن كان لا يعتقد أن لها تأثيرًا، وإنما هي أسباب لنزول المطر؛ ناسب أن يَعقد له المصنف بابًا في كتاب التوحيد للتحذير منه^(٤).

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن الذي ينسب السقيا والنعمة والفضل الذي يؤتاه حين نزول المطر إلى النوء أو النجم؛ يكون قلبه ملتفتًا عن الله جَلَّ وَعَلَا إلى غيره ومتعلقًا بغيره، وناسبًا النعم إلى غير الله جَلَّ وَعَلَا، ومعتقدًا أن النجوم أسباب لهذه المسببات من نزول المطر ونحوه، وهذا منافٍ لكمال

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٣).

(٣) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٦٨).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٤١).

التوحيد، فإنَّ كمال التوحيد الواجب يوجب على العبد أن ينسب النعم جميعاً إلى الله وحده، وأن لا ينسب شيئاً منها إلى غيره، ولو كان ذلك الغير سبباً من الأسباب أجرى الله على يديه تلك النعم؛ فإنه لا ينسبها إلى غير الله جَلَّوَعَلَا، كيف وأن النجوم ليست بسبب أصلاً؛ ففي ذلك نوعان من التّعدي:

الأول: أنها ليست بأسباب أصلاً.

والثاني: أن تُجعل أسباباً لم يجعلها الله جَلَّوَعَلَا أسباباً، وتنسب النعم والفضل والسُّقيا إليها، وهذا منافع لكمال التوحيد وكفرٌ أصغر بالله جَلَّوَعَلَا^(١).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

هذا الباب له اتصال بما سبق، وهو نوعٌ مما كان يصنعه أهل الجاهلية تجاه النجوم من الاعتقادات المحرمة^(٢)، فالاستسقاء بالأنواء داخل في التنجيم الذي هو من أنواع السحر؛ لكن لما ذكر المصنف في الباب السابق حكم الاستدلال لحدوث الأمور المستقبلية بالأحوال الفلكية؛ ذكر في هذا الباب حكم نسبة الحوادث الأرضية الماضية للأحوال الفلكية^(٣)؛ فمناسبته لما قبله: أنه في الباب السابق بيّن بطلان اعتقاد تأثير الأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، وفي هذا الباب ذكر بطلان تأثيرها في نزول المطر خاصة؛ ليبين أنه ليس للأنواء والنُّجوم في حركاتها وتنقلاتها أثرٌ في نزول المطر^(٤)؛ فهذا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٧).

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٢٩٦).

(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٣٨).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٢٨).

الباب يُعتبر نوعاً من أنواع الباب الذي قبله، وهو: باب ما جاء في التنجيم، إلا أن هذا الباب خاص بمسألة واحدة، وهي: الاستسقاء بالنجوم، والذي قبله عام في كل ما يُعتقد في النجوم من استسقاء وغيره^(١)، ففيه صورة من صور إبطال الشريعة تأثير الأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية^(٢)؛ فمناسبة الباب لما قبله: أن الاستسقاء بالأنواء نوع من التنجيم؛ ففيه نسبة السقيا إلى النجم، وذلك أيضاً من السحر؛ لأن التنجيم من السحر بمعناه العام^(٣)، فالاستسقاء بالأنواء ضربٌ من ضروب السحر، فهو مناسبٌ للأبواب التي ذُكر فيها السحر، ومن صدّق أهله^(٤).

حكم الاستسقاء بالأنواء:

الاستسقاء بالأنواء: إما بأن تُدعى من دون الله ويطلب منها المطر؛ أو بأن ينسب المطر إليها إيجاداً أو تسبباً^(٥)، فهو على وجه العموم تارة يكون شركاً أكبراً، وتارة شركاً أصغراً، فهو ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الشرك الأكبر، وله صورتان:

الأولى: أن يدعو الأنواء بالسقيا، كأن يقول: يا نوء كذا! اسقنا أو أغثنا، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أكبر؛ لأنه دعا غير الله، ودعاه غير الله من الشرك الأكبر.

والثانية: أن ينسب حصول الأمطار إلى هذه الأنواء على أنها هي الفاعلة

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/٢٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٧).

(٤) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٦٨).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٢٧).

بنفسها دون الله ولو لم يدعُها، فهذا شرك أكبر في الربوبية، والأول شرك في العبادة؛ لأن الدعاء من العبادة، وهو متضمن للشرك في الربوبية، لأنه لم يدعها إلا وهو يعتقد أنها تفعل وتقضي الحاجة^(١).

والقسم الثاني: الشرك الأصغر:

وهو أن يجعل هذه الأنواء سبباً، مع اعتقاده أن الله هو الخالق الفاعل؛ لأن كل من جعل سبباً لم يجعله الله سبباً لا بوحيه ولا بقدرته، فهو مشرك شركاً أصغر^(٢)، فنسبة المطر إليها شرك أصغر؛ لأمرين: أحدهما: اتخاذ سبب لم يثبت كونه سبباً، والآخر: نسبة النعم إلى غير الله^(٣)، والأنواء ليست من الأسباب لنزول المطر بوجه من الوجوه، وإنما السبب عناية المولى ورحمته، وحاجة العباد وسؤالهم لربهم بلسان الحال ولسان المقال، فيُنزل عليهم الغيث بحكمته ورحمته بالوقت المناسب لحاجتهم وضرورتهم^(٤)، فنسبة السقيا ونزول المطر إلى النجوم لجريان العادة بذلك مع اعتقاد أن المنزل للمطر هو الله؛ **شرك أصغر من جهتين:**

الأول: أنهم جعلوا شيئاً سبباً لم يجعله الله سبباً، فليس طلوع هذا النجم أو ذاك سبباً في نزول المطر.

والثاني: من جهة التعلق بهذا النجم وعدم التعلق بالله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ونسبة النعمة لغير الله **عَزَّ وَجَلَّ** وهو مسديها المتفضل بها، وإضافة النعمة إلى غير المنعم

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٨/٢).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٩/٢).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٣).
- (٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٣).

بها كفرٌ للنعمة، وهو من شرك الألفاظ^(١).

وهناك نوعٌ ليس بشرك، وهو: جعل تلك الأنواء من باب العلامات والدلائل لا من باب الأسباب، ولا من باب المؤثرات المستقلة؛ أي: نسبة المطر إلى النوء نسبة وقت، فهذا محل خلاف من جهة الجواز والكراهة^(٢).

فالحاصل أن نسبة المطر إلى النوء تنقسم إلى ثلاثة أقسام^(٣):

الأول: نسبة إيجاد: بأن ينسب السقيا والمطر إلى النجوم والأنواء على أنها هي الموجدة للأمطار، وهذا شرك أكبر.

والثاني: نسبة سبب: بأن يعتقد أن هذه الأنواء سبب في حصول المطر، وليست هي المسبب، وهذا شرك أصغر.

والثالث: نسبة وقت: أي: أن هذه الأنواء وقتها يناسب وقت حصول الأمطار، فهذا ليس بشرك، وصورته: أن يقوله، ويريد أن الله أنزل المطر في وقت هذا النوء، وتكون الباء للظرفية، فهذا من حيث المعنى صحيح، ولكن لما في هذه اللفظة من مشابهة للفظ المنهي عنها، اختلف العلماء في حكم قولها، وسيأتي ذكر الخلاف فيه^(٤)، ومع هذا فالأولى تجنبها، وأن يقول: مطرنا في نوء كذا^(٥).

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٧).

(٢) ينظر: غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٢٤).

(٣) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣١)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٧٠)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٢٤)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوب (٢٩٨).

(٤) ينظر: ص

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٢٩٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾] الواقعة:

[٨٢].

النَّجَجُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة؛ فذكر في الباب: آية، وثلاثة أحاديث.

فالدليل الأول هذه الآية التي تُبين بطلان ما كان عليه أهل الجاهلية من الاستسقاء بالأنواء، ونسبة المطر إليها، وهي قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾، والرزق هو: العطاء، فيكون معنى هذه الآية: أن الله يوبخ هؤلاء الذين يجعلون شكر الرزق: التكذيب والاستكبار والبعد؛ لأن شكر الرزق يكون بالتصديق والقبول والعمل بطاعة المنعم^(١)؛ فالمصنف جاء بهذه الآية ليبين أن المشركين كانوا ينسبون المطر إلى النجوم؛ فذمهم الله على هذا الفعل، يعني: ذمهم الله على أن جعلوا شكر رزقهم أنهم كذبوا فنسبوا المطر إلى النجوم، ولم ينسبوه إلى الله عَزَّجَلَّ^(٢).

واختلف في تفسير الآية على قولين:

الأول: أن المراد بها رزق العلم؛ أي: تجعلون شكر ما رزقكم الله به من العلم والوحي أنكم تكذبون به، وهذا هو ظاهر سياق الآية^(٣)؛ أنها في التكذيب بالقرآن؛ أي: تجعلون حظكم من هذا الرزق الذي به حياتكم، وهو: القرآن؛

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩).

التكذيب به^(١)، ووجد أنه مُنزَّل من الله تعالى^(٢).

والثاني: أن المراد به: رزق المطر، وأن التكذيب به نسبته إلى الأنواء، كما سيأتي في تفسير الآية عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٣)، وهذا أولى ما فُسرت به الآية، فالمعنى على هذا: وتجعلون شكركم لله على ما أنزل اليكم من الغيث والمطر والرحمة أنكم تكذبون؛ أي: تنسبونه إلى غيره، وهذا قول جمهور المفسرين، وبه يظهر وجه استدلال المصنف بالآية على الترجمة^(٤)، فيكون معنى هذه الآية: وتجعلون شكر رزقكم؛ أي: شكر ما رزقكم الله من النعم ومن المطر أنكم تكذبون بأن النعمة من عند الله بنسبتها لغير الله جَلَّ وَعَلَا وإضافتها إلى الأنواء، والواجب شكرًا لِنِعَمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وشكرًا لله جَلَّ وَعَلَا على ما رزق وأنعم وتفضل أن تنسب النعم جميعًا إلى الله، وأن يُنسب الفضل إلى الرَّبِّ وحده دون ما سواه^(٥).

والقاعدة في التفسير أن الآية إذا كانت تحتل المعنيين جميعًا بدون منافاة فإنها تحمل عليهما جميعًا، فالرزق هو العطاء، والمراد به هنا: ما هو أعم من المطر، فيشمل المعنيين: العلم والمطر، وسواء قلنا الرزق: المراد به المطر الذي به حياة الأرض، أو قلنا: المراد به القرآن الذي به حياة القلوب؛ فإن هذا من أعظم الرزق؛ فكيف يليق بالإنسان أن يقابل هذه النعمة بالتكذيب^(٦).

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم (٤٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٠).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩١٧).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٩).

وجه الشاهد من الآية: أنه سبحانه أخبر أنهم جعلوا حظهم ونصيبتهم تكذيبهم بما أخبر الله به، وأنه يُنزل المطر، وأنه يُغيث، وأنه الذي بيده التصرف، فجعلوا يسألون النجوم ويستغيثون بها ويستسقون بها، فكذبهم الله وبين أنه هو الذي يسقي ويغيث، وليس عند النجوم شيء من هذا؛ فوجب على أهل الإيمان الأخذ بما بينه الله تعالى في كتابه وبينه رسوله ﷺ، والحذر مما عليه أهل الجاهلية^(١).

مناسبة الآية للباب:

أن الله سبحانه أنكر نسبة نزول المطر إلى غيره من النجوم والأنواء وسمّاه كذباً^(٢)؛ حيث دلت الآية على كفر من نسب النعم إلى غير الله، ومنها نسبة المطر إلى الأنواء؛ لأن ذلك إشراك مع الله في أنعامه^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾، وتكذيبهم هو في استقنائهم بالأنواء لما قالوا: مُطرنا بنوء كذا وكذا^(٤)، فمن تكذيبهم جعلهم إنزال المطر منسوباً إلى النوء، فلا أثر للأنواء في إنزال المطر^(٥).

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٨٣).
 - (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٤٢).
 - (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٦٨).
 - (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٣).
 - (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [و] ^(١) عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ [عَلَى الْمَيِّتِ] ^(٢)»، وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا؛ تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣).

الشَّجْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب؛ وجاء به المصنف لبيان أن الاستسقاء بالأنواء، ونسبة المطر إلى الأنواء من أمر الجاهلية، وهذا يدل على تحريمه ^(٤).

قوله: «أربع في أمتي»: ذكر العدد هنا لا يراد به الحصر؛ فإن القاعدة أن العدد لا مفهوم له، فإن أمور الجاهلية أكثر من أربع، ولكن يقصد من العدد التسهيل، حتى يسهل فهمه وحفظه ^(٥)، والأمة يقصد بها هنا: أمة الإجابة لا أمة الدعوة ^(٦)؛ لأنه قال: (من أمر الجاهلية)، وأساس الأمور الجاهلية موجودة في أمة الدعوة؛ لكنها تنتقل إلى أمة الإجابة، فهذا تحذير أن تنقل ممن هي فيه

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة، برقم: (٩٣٤).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١).

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان

(٢/ ٧١٧)؛ وفتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٣/ ١٣١٦)؛ والقول

المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢١).

وهي أمة الدعوة إلى أمة الإجابة التي هي ليست فيها.

وقوله: «**من أمر الجاهلية**»؛ أي: من أفعال أهلها، بمعنى: أنها معاص ستفعلها هذه الأمة، إما مع العلم بتحريمها، أو مع الجهل بذلك، كما كان أهل الجاهلية يفعلونها، والمراد بالجاهلية هنا: ما قبل المبعث، سُمُّوا بذلك؛ لفرط جهلهم^(١)، ولا يكون بعد بعثة النبي ﷺ جاهلية مطلقة بل جاهلية مقيدة، قد تكون في بعض البلدان، لكن لا بُدَّ أن يكون في هذه الأمة من يبين الحق ويظهره، كما قال ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله»، ويُستثنى من ذلك ما يكون قبل قيام الساعة، وقد يطلق على كل ما يخالف الشرع جاهلية، فالشرك والبدع كل ذلك جاهلية لما فيه من الجهل بشرع الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى^(٢)، فكل ما كان مخالفاً للحق مخالفاً لما جاء به الرسول ﷺ فهو جاهلية منسوبة إلى الجاهل^(٣)، فالجاهلية تُطلق ولها اعتباران: فتطلق ويراد بها الفترة الزمنية السابقة لبعثة النبي ﷺ؛ وتطلق ويراد بها: عدم العلم أو عدم العمل بالعلم، فهذا باعتبار الوصف، وذاك باعتبار الزمن، فلها اعتباران: اعتبار وصفي، واعتبار زمني^(٤).

وقوله: «**من أمر الجاهلية**»: هذا يقتضي أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم في دين الإسلام، وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩١٨).

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٩)؛ وفتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (٣/١٣١٦).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩١٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

الجاهلية ذمٌ لها، فإضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الدم^(١)؛ وهذا دليل على ذمها وأنها من شعب الجاهلية، ومن المعلوم أن شعب الجاهلية جميعاً يجب الابتعاد عنها؛ لأنَّ خصال أهل الجاهلية مذمومة^(٢)، كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «أبغض الرجال إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حقٍّ ليهريق دمه»^(٣)، فمن الصيغ التي تُفيد التحريم في النصوص الشرعية: أن يضاف الأمر إلى الجاهلية، فإنَّ ما أضافه النص إلى الجاهلية الأصل فيه يفيد التحريم، وقد يفيد ما دون التحريم بقرينة؛ يعني: الكراهة، لكن الأصل فيه أنه يفيد التحريم^(٤).

وقوله: «لا يتركونهن»؛ أي: على وجه العموم، يعني: لا يتركونهن في المجموع^(٥) وفي عموم الناس، فلا بُدَّ أن يقع شيء من هذه الأمور، وليس معنى ذلك أن كل واحد يقع في هذا، لكن مجموع الأمة تبقى فيها هذه الأمور الأربعة التي هي من أمور الجاهلية^(٦).

وقوله: «والاستسقاء بالنجوم»، هذا هو الشاهد من الحديث للترجمة^(٧)؛ أي: نسبة السقيا ومجيء المطر إلى النجوم والأنواء^(٨)، مع اعتقاد أن الفاعل

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (١/ ٢٣٥).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الديات، باب: من طلب دم امرئ بغير حق، برقم: (٦٨٨٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧١٧).

(٦) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٣).

(٧) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٥٤).

(٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٢٠).

هو الله عَزَّوَجَلَّ^(١)، وليس طلب السقيا منها^(٢)، وهذا هو الذي خافه النبي ﷺ على أمته كما جاء في الحديث أنه ﷺ قال: «أخاف على أمتي ثلاثاً: استسقاء بالنجوم، وحيف السلطان، وتكذيباً بالقدرة»^(٣)، فالاستسقاء بالأنواء هو: نسبة السقيا إلى النجوم، ويشمل ما هو أعظم من ذلك، وهو أن تُطلب السقيا من النجم، كحال الذين يعتقدون أن الحوادث الأرضية تحصل بالنجوم نفسها، وأن النجوم هي التي تُحدث المقدرات الأرضية والمنفعلات الأرضية^(٤)؛

فالاستسقاء بالنجوم نوعان:

أحدهما: أن يعتقد أن المنزل للمطر هو النجم، فهذا كفر ظاهر؛ إذ لا خالق إلا الله، وليس هذا معنى الحديث، فالنبي ﷺ أخبر أن هذا لا يزال في أمته، ومن اعتقد أن النجم ينزل المطر فهو كافر.

والثاني: أن ينسب إنزال المطر إلى النجم مع اعتقاده أن الله هو الفاعل لذلك، المنزل له، لكن يعني: أن الله أجرى العادة بوجود المطر عند ظهور ذلك النجم، فحكى ابن مفلح خلافاً في مذهب أحمد في تحريمه وكراهته،

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٢٤).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٧١٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٨٩).
- (٣) أخرجه أحمد في «مسنده» برقم: (٢١١٨٥)؛ والبخاري في «مسنده»، برقم: (٤٢٨٨)؛ وأخرجه الطبراني في «الكبير»، برقم: (١٨٥٣). قال في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٥ / ٢٣٧): فيه محمد بن القاسم، وثقه ابن معين، وضعفه أحمد وغيره، وبقيّة رجاله ثقات.
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٩). وينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (٢/ ٢٤).

وصرَّح أصحاب الشافعي بجوازه، والصحيح أنه يحرم نسبة ذلك إلى النجم ولو على طريق المجاز؛ لأنه من الشرك الخفي، وهو الذي أراده النبي ﷺ، وأخبر أنه من أمر الجاهلية، ونفاه وأبطله؛ حماية منه لجنا ب التوحيد، وسدًا لذرائع الشرك ولو بالعبارات الموهمة التي لا يقصدها الإنسان^(١)، وذلك لأنه نسب ما هو من فعل الله الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلقٍ مُسَخَّرٍ، لا ينفع ولا يضر، ولا قدرة له على شيء، فيكون شركًا أصغر^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلًا على تحريم الاستسقاء بالأنواء، وأنه من أمور الجاهلية^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «والاستسقاء بالنجوم»؛ فجعلها من أمر الجاهلية، فنسبة السقيا بالمطر إلى الأنواء محرمةٌ أشد التحريم، كما تقدَّم من أن نسبة شيء إلى الجاهلية يُفيد حرمة الشديدة^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [وَلَهُمَا: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمَ.

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٢٠-٩٢١).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٧٠).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٤٤).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

[قَالَ] ^(١): «قَالَ [اللَّهُ تَعَالَى] ^(٢): أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ: فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ؛ وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ» ^(٣).

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب؛ وجاء به المصنف لأن فيه التصريح بكفر من نسب المطر إلى النجوم ^(٤)؛ وتقدم في الحديث السابق أن من سنة الجاهلية وأخلاقهم الاستسقاء بالأنواء، كقولهم: (مطرنا بنوء كذا)، أو: (صدق نوء كذا)، وأن النبي ﷺ أنكر ذلك وبيّن بطلانه، وهذا الحديث يبين هذا المعنى ^(٥)؛ ففيه النهي عن هذا القول، وذلك لما فيه من الالتفات إلى السبب ونسيان المنعم الحقيقي، وهو الله جَلَّ وَعَلَا ^(٦).

قوله: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر»؛ المراد بالكفر هنا: الأصغر؛ بنسبة ذلك إلى غير الله وكفران نعمته، وإن كان يعتقد أن الله تعالى هو الخالق للمطر المنزل له، بدليل قوله في الحديث: «فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته» إلى آخره، فلو كان المراد هو الأكبر، لقال: أنزل علينا المطر نوءً

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، برقم (٨٤٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، برقم: (٧١).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٨٨).

(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٢٩٨).

كذا، فأتى بياء السببية ليدل على أنهم نسبوا وجود المطر إلى ما اعتقدوه سبباً^(١)، فصار كافراً بالله؛ لأنه أنكر نعمة الله ونسبها إلى سبب لم يجعله الله سبباً؛ فتعلقت نفسه بهذا السبب، ونسي نعمة الله، وهذا الكفر لا يخرج من الملة؛ لأن المراد نسبة المطر إلى النوء على أنه سبب وليس إلى النوء على أنه فاعل؛ لأنه قال: (مطرنا بنوء كذا)، والباء للسببية؛ فلم ينسب المطر إلى النوء نسبة إيجاد^(٢)، فإذا اعتقد أن للنوء تأثيراً في إنزال المطر فهذا كفر؛ لأنه أشرك في الربوبية؛ وإن لم يعتقد ذلك فهو من الشرك الأصغر؛ لكونه نسب نعمة الله إلى غيره، والله لم يجعل النوء سبباً لإنزال المطر فيه، وإنما هو فضل من الله ورحمة، يحبسُه إذا شاء وينزله إذا شاء^(٣).

ففي قوله: (أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر): هنا قسّم العباد إلى قسمين: مؤمن بالله جَلَّوَعَلَا، وهو الذي نسب هذه النعمة وأضافها إلى الله جَلَّوَعَلَا وشكر الله عليها، وعرف أنها من عند الله، وحمد الله وأثنى عليه بها؛ والصنف الثاني: (وكافر)، ولفظ كافر اسم فاعل الكفر، أو اسم من قام به الكفر، وهذا يصدق على الكفر الأصغر والكفر الأكبر، فهم انقسموا إلى مؤمنين وإلى كافرين، والكافرون منهم نوعان:

النوع الأول: من كفر كفراً أصغر، كمن يقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، يعتقد أن النوء والنجم والكوكب سبب في المطر، فهذا كفره كفر أصغر؛ لأنه لم

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٢٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٠).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٧٣).

يعتقد التشريك والاستقلال، ولكنه جعل ما ليس سبباً سبباً، ونسب النعمة إلى غير الله، فقوله من أقوال أهل الكفر، وهو كفر أصغر بالله جَلَّ وَعَلَا.

والنوع الثاني: كافر الكفر الأكبر، وهو الذي اعتقد أن المطر أثر من آثار الكواكب والنجوم، وأنها هي التي تفضلت بالمطر، وهي التي تحركت بحركة لما توجه إليها عابدوها أنزلت المطر إجابة لدعوة عابديها، وهذا كفر أكبر بالإجماع؛ لأنه اعتقاد ربوبية وإلهية غير الله جَلَّ وَعَلَا^(١).

وقوله: «**مطرنا بنوء كذا وكذا**»: الباء تحتل معاني، وكلها لا تصدق بهذا اللفظ، فليست للسببية ولا للاستعانة؛ لما عرفت من أن هذا باطل، ولا تصدق أيضاً على أنها للمصاحبة؛ لأن المطر قد يجيء في هذا الوقت وقد لا يجيء فيه، وإنما يجيء المطر في الوقت الذي أراد الله مجيئه فيه برحمته وحكمته وفضله، فكل معنى تُحمل عليه الباء في هذا اللفظ المنهي عنه فاسدٌ، فيظهر على هذا: تحريم هذه اللفظة مطلقاً؛ لفساد المعنى^(٢)، والصحيح أنه لا يجوز أن يقول: مطرنا بنوء كذا على معنى الظرفية^(٣)؛ أي: على معنى مطرنا في وقت كذا، فهذا من باب الشرك الخفي في الألفاظ، كقولهم: لولا فلان لم يكن كذا، فالصحيح أنه لا يجوز؛ لما تقدّم أن معنى الحديث هو نسبة السقيا إلى الأنواء لفظاً، وإن كان القائل لذلك يعتقد أن الله هو المنزل للمطر^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٠).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٧٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩٢٩/٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن

باز (٢٩٠)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٣٢/٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩٢٩/٢).

وذهب بعض أهل إلى أنه إذا قال: مطرنا بنوء كذا، وجعل الباء للظرفية، فهذا جائز، بأن يُريد بقوله: مطرنا بنوء كذا؛ أي: جاءنا المطر في هذا النوء؛ يعني: في وقته. وهذا وإن كان له وجه من حيث المعنى، لكن لا وجه له من حيث اللفظ، فالباء للسببية أظهر منها للظرفية، فالأقرب المنع ولو قصد الظرفية^(١)، فالذي ينبغي تجنب هذا اللفظ؛ لأنه عين ما نُهي عنه لفظاً، فهو يوافق صورة المنهي عنه لفظاً، وإن كان يفارقه معنى؛ ولأنه يوهم المعنى الباطل^(٢).

فدلّ هذا الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره ولو على سبيل المجاز؛ فالنعم لله، لا يجوز أن تضاف إلا إليه وحده، وهو الذي يحمد عليها^(٣)، والسر في ذلك والله أعلم: أن العبد يتعلق قلبه بمن يظن حصول الخير من جهته وإن كان لا صنع له في ذلك، وذلك نوع شركٍ خفي، فمَنع من ذلك^(٤).

وقوله: «فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب»؛ أي: من نسبّه إلى الله بقوله، واعتقد أنّه أنزله بفضلله ورحمته، وأثنى به عليه^(٥)؛ لأنه نسب النعمة لله وحده، ونسب النعمة لله وحده دلّت على إيمانه^(٦)، فهو نسب المطر إلى الله ولم ينسبه إلى الكوكب، ولم ير له تأثيراً في

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣١).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٣١).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٧٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٣٠).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٣٠).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤١).

نزوله، بل نزل بفضل الله^(١).

قال الشوكاني معلقاً على هذا الحديث: «وأين هذا ممن يصرح في دعائه عند أن يمسه الضُّرُّ بقوله: (يا الله ويا فلان)، و(على الله وعلى فلان)؛ فإن هذا يعبد ربَّين، ويدعو اثنين، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا، فهو لم يقل أمطره ذلك النوء بل قال: أمطر به، وبين الأمرين فرق ظاهر»^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه تحريم نسبة المطر إلى النجم، وتسميته كفرةً وكذباً^(٣)؛ فدلَّ الحديث على أن نسبة المطر إلى الأنواء كفر^(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في تسميته من قال: «مطرنا بنوء كذا وكذا» كافراً، في قوله: «فذلك كافراً بي»؛ والإضافة هنا للسببية؛ لأنه جعل النوء سبباً بدلالة الباء، ولم يجعله مسبباً مستقلاً بالتأثير، فنسبة الأمطار إلى الأنواء من الشرك الأصغر^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُمَا: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: [بـ]^(٦) مَعْنَاهُ، وَفِيهِ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا؛ فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الْآيَاتِ^(٧): ﴿فَلَا أَقْسَمُ

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٠).

(٢) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (١/ ٣٣١)، حَقَّقَهُ: محمد صبحي حلاق.

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٤٨).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٧٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٦) زيادة من نسخة الحبشي.

(٧) في نسخة دغش، والعصيمي، والقاسم: [الآية].

يَمَوْقِعَ التُّجُورِ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾﴾ [الواقعة: ٧٥-٨٢] ^(١).

الشَّجْج

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وهو بمعنى الحديث السابق ^(٢).

قوله: **(ولهما)**؛ أي: البخاري ومسلم، والصواب: أن الحديث لمسلم فقط ^(٣)، ولفظه عن ابن عباس: قال: مطر الناس على عهد النبي ﷺ، فقال: «أصبح من الناس شاكرو ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا»، قال: فنزلت هذه الآية.

قوله: **(لقد صدق نوء كذا)**؛ أي: صدق سحب ومطر النجم الفلاني ^(٤)؛ يعني: طابق الواقع، فأصل الصدق موافقة الواقع ومطابقة الواقع، فقوله: صدق نوء كذا؛ أي: وافق ما كنا نعتقد فيه من أنه سبب، أو طابق ما كنا نعتقد فيه من أنه موجد، فأنزل الله هذه الآية: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ التُّجُورِ﴾ إلى قوله: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾، وهي الآية التي جعلها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في أول الباب، وهي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ ^(٥).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، برقم: (٧٣)، ولفظه: قال ابن عباس: مُطِرَ النَّاسَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فقال: «أصبح من الناس شاكرو ومنهم كافر»، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، قال: فنزلت هذه الآية ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ التُّجُورِ﴾ حتى بلغ: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾.

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) فعزو المصنف له إلى الصحيحين وهم ممن نقله عنه؛ لأن غالب ما يورده المصنف في هذا الكتاب إنما هو نقل عن غيره ممن يثق به، وذلك جائز عند جمهور العلماء. ينظر: فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (١٣٤٧/٣).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٣٤).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

ومعنى الحديث: أنه لما نزل المطر نسبه بعضهم إلى رحمة الله، وبعضهم قال: لقد صدق نوء كذا وكذا، فكأنه جعل النوء هو الذي أنزل المطر أو نزل بسببه^(١)؛ فدلّ حديث ابن عباس على أن هذه الآيات نزلت في إنكار نسبة نزول المطر إلى النجوم^(٢).

فيجب الحذر من ألفاظ الجاهلية كقول: (مطرنا بنوء كذا)، وهكذا قول: (لقد صدق نوء كذا) فهو من هذا الباب، فلا يجوز، ولكن يقول: مطرنا بفضل الله ورحمته^(٣)؛ ومن هذا الباب ما يذكر في بعض كتب التوقيت من قولهم: (وقلّ أن يخلف نوؤه)، أو: (هذا نوؤه صادق)، وهذا لا يجوز، وهو الذي أنكره الله عَزَّجَلَّ على عباده، وهذا شرك أصغر، ولو قال: بإذن الله، فإنه لا يجوز؛ لأن كل الأسباب من الله، والنوء لم يجعله الله سبباً^(٤).

وهنا تنبيه في هذه المسألة، وهو ما يحصل أحياناً من قول بعض الناس: إذا طلع الوسمي يأتي المطر، وإذا طلع نجم سهيل فسيحصل كذا، ونحو ذلك؛ **فهذا القول له حالان:**

أحدهما: أن يقول ذلك معتقداً أن النجم أو البرج الذي أتى هو زمنٌ جعل الله سنته فيه أنه يأتي فيه المطر، وإن شاء الله سيأتي مطر ونحو ذلك، فهذا جعل للوسم زمناً، وهذا جائز.

والثاني: أن يقول: الوسم جاء وسيأتي المطر، أو طلع النجم الفلاني

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٢).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٤٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٩٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٣٢).

وسياتينا كذا وكذا؛ معتقدا أن هذا سبب، فهذا كفر ونسبةٌ للنعمة لغير الله، واعتقاد تأثير أشياء لا تأثير لها، فينبغي التفريق بين ما يستعمله العوام من جعل تلك المواسم والنجوم أزماناً وأوقاتاً للمطر أو للبرد أو الحر؛ وبين نسبة أهل الشرك الأفعال للنجوم إما استقلالاً وإما على وجه التسبب^(١).

مناسبة الحديث للباب:

كسابقه؛ أن فيه تحريم نسبة المطر إلى النجم، وتسميته كفراً وكذباً^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

كسابقه^(٣)؛ ففيه الرد على الذين ينسبون المطر إلى الأنواء، وأن هذا كذبٌ محض؛ حيث أقسم الله جَلَّ وَعَلَا أَنَّ هذا كذب، فدلَّ على بطلان الاستسقاء بالأنواء، وأنَّ من نسبها إلى الأنواء فقد كفر^(٤)؛ فدلَّت الآية على كفر من نسب النعم إلى غير الله، ومنها نسبة المطر إلى الأنواء^(٥).



-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤١-٣٤٢).
 - (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٤٨).
 - (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٤).
 - (٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٥ / ٢).
 - (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٧٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْوَاقِعَةِ].

أي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾؛ أي: تجعلون شكركم على هذه النعمة أنكم تكذبون تقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا^(١)، وأكثر المفسرين على أنه على حذف مضاف؛ أي: أتجعلون شكر رزقكم؛ أي: ما أعطاكم الله من أي شيء من المطر ومن إنزال القرآن؛ أي: تجعلون شكر هذه النعمة العظيمة أن تكذبوا بها، والنبى ﷺ وإن كان ذكرها في المطر؛ فإنها تشمل المطر وغيره؛ وقيل: إنه ليس في الآية حذف، والمعنى: تجعلون شكركم تكديماً، وهذا هو الصحيح، فإن الشكر رزق، بل هو من أكبر الأرزاق، فقوله: ﴿أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول تجعلون الثاني؛ أي: تُصيرون شكركم تكديماً^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: ذِكْرُ الْأَرْبَعِ الَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ].

أي: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالأنواء، والنياحة على الميت^(٣)، وقد أخبر النبي ﷺ أنها تبقى في هذه الأمة، بمعنى أنها توجد في بعضهم^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ الْكُفْرِ فِي بَعْضِهَا].

أي: مثل الاستسقاء بالأنواء، والطعن في النسب، والنياحة^(٥)، فقوله:

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٣٩ / ٢).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (٧٣٤ / ٢).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(ذكر الكفر في بعضها)؛ يعني: في أحاديث أخرى^(١)، كما في حديث: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت»^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ (٣) الْمِلَّةِ].

أي: مثل الطعن في النسب، والنياحة^(٤).

وأما الاستسقاء بالأنواء فبعضه كفر مخرج عن الملة، وبعضه كفر دون ذلك، وقد سبق بيان ذلك^(٥)؛ فالكفر الذي لا يخرج من الملة هو كفر النعمة، وهو نسبة النعمة إلى غير الله، كنسبتها إلى النجوم، وهو لا يعتقد أنها هي المؤثرة، فهذا من كفر النعمة؛ أما إذا اعتقد أن لها تأثيراً في إنزال المطر، فهذا كفر أكبر، وشركٌ في الربوبية^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ»؛

بِسَبَبِ نُزُولِ النُّعْمَةِ].

يعني: كان السبب في افتراق الناس إلى مؤمن وكافر هو ما أنزله الله عَزَّجَلَّ من النعمة عليهم بهذا المطر، فافترقوا إلى مؤمن وكافر^(٧)؛ أي: لما نزلت النعمة، منهم من آمن لما أضافها إلى فضل الله ورحمته؛ ومنهم من كفر لما

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢ / ٤١).

(٣) في نسخة أسامة: [عَن].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢ / ٤١).

(٦) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣١٢).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

أضافها إلى النوء^(١)؛ يعني: أن النعمة قد تكون سبباً للكفر، وقد تكون سبباً للإيمان، وقصده هنا: أن نزول النعمة قد تكون سبباً للبعد عن الله والكفر به^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السادسة: التَّفَطُّنُ لِلْإِيمَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ].

أي: هو إضافة النعمة إلى الله، والاعتراف بذلك^(٣)، وهو نسبة المطر إلى فضل الله ورحمته^(٤)، والإيمان المقصود به العمل سواء كان قولاً أو فعلاً، ومن الإيمان إضافة النعمة إلى موليتها ومسديها^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السابعة: التَّفَطُّنُ لِلْكَفْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ].

وهو نسبة المطر إلى النوء، فيقال هذا بسبب النوء الفلاني، وما أشبه ذلك^(٦)؛ فالكفر في هذا الموضع هو إضافة النعمة إلى غير الله؛ لكونه إنكاراً لها وإشراكاً في الربوبية^(٧)، وهذا كفرٌ أصغر، وأما جحد النعمة فهو كفرٌ أكبر، فكفر النعمة قد يكون كفرًا أكبر، وقد يكون كفرًا أصغر^(٨)، فلا يضيف النعمة إلى غير الله عَزَّجَلَّ، لا على وجه السبب، ولا على وجه الإيجاد، بل يضيفها إلى الله عَزَّجَلَّ، ولا يمنع أن يذكر السبب، ولكن يذكره على وجه التبع فينزله

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٧٣٤ / ٢).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٢ / ٢).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٧٣٤ / ٢).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٢ / ٢).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٧).

(٨) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

منزلته، ولا يجعله أصلاً ويغفل الأصل، فيلتفت إلى السبب ويترك المسبب الذي لولا تقديره وفضله لما وصل إليه الخير^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: التَّفَقُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا»].

أي: لما نزل المطرُ قال بعضهم ذلك؛ فأضاف المطرُ إليه فنزلت: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ الآية^(٢)، وهذا قريب من قوله: (مطرنا بنوء كذا)؛ لأن الثناء بالصدق على النوء مقتضاه أن هذا المطر بوعده، ثم بتنفيذ وعده^(٣)، وقولهم: (صدق نوء كذا وكذا) لا يقصدون به أن النوء أنزل المطر، أو أن له تأثيراً بذلك، وإنما مجرد إضافة؛ يعني: أن المطر نزل عند طلوعه أو عند غروبه، ولهذا يقولون: هذا نوء محمود، وهذا نوء منحوس، فيضيفون الخير أو الشرَّ إليها، فيكون هذا الكفر بإضافة نعمة الله التي يجب أن يُحمد عليها ويشكر، فأضافوها إلى مخلوق ليس له فيها أيُّ تصرف^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: إِخْرَاجُ الْعَالِمِ لِلْمُتَعَلِّمِ الْمَسْأَلَةَ^(٥) بِإِلَاسْتِفْهَامٍ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟»].

أي: ليكون أوقع في النفس، وأعظم تنبيهاً لها^(٦)، فالرسول ﷺ يَعْلَمُ أن الصحابة لا يعلمون ماذا قال الله جَلَّ وَعَلَا، لكن أراد أن ينبههم لهذا، الأمر، فقال:

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٧٧).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٢).
- (٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (٢/ ٧٣٥).
- (٥) في نسخة دغش: [إِخْرَاجُ الْعَالِمِ التَّعْلِيمَ لِلْمَسْأَلَةِ].
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٧٨).

أتدرون ماذا قال ربكم؟ وهذا يوجب استحضر قلوبهم^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العاشرة: وَعِيدُ النَّائِحَةِ].

أي لقوله: «إذا لم تتب قبل موتها؛ تُقام يوم القيامة وعليها سربالٌ من قطران، ودرعٌ من جرب»، والنياحة: رفع الصوت بالبكاء على الميت^(٢)؛ وهذا وعيدٌ عظيم^(٣).



(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/٤٣).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٧٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/٤٣).

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]



وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية [التوبة: ٢٤].

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ؛ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أَخْرَجَاهُ ^(٢).

وَلَهُمَا: عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِّنْ كُنَّ فِيهِ؛ وَجَدَ [بِهِنَّ] ^(٣) حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ» ^(٤).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان، برقم: (١٥)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين، برقم: (٤٤).

(٣) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان، برقم (١٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، برقم: (٤٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى ...» إِلَى آخِرِهِ ^(١).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَوَالَى فِي اللَّهِ، وَعَادَى فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ بِذَلِكَ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ -وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ- حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُوَاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ لَا يُجِدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا». رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٣): ﴿وَنَقَطَعْتَ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، قَالَ: «الْمَوَدَّةُ» ^(٤).

(١) هذه الرواية أخرجها البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: الحب في الله، برقم: (٦٠٤١)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَحِبَّ الْمَرْءُ لَا يَحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَحَتَّى أَنْ يَقْذِفَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا». (٢) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ (١٢٥): «خَرَّجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ؛ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ الْمَطْبُوعِ.

وَرَوَاهُ تَامًّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزُّهْدِ (١٢٠)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ، بِرَقْمِ (٣٩٦)؛ وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ، بِرَقْمِ (٣٤٧٧٠)؛ وَابْنُ هَبَّاقٍ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، بِرَقْمِ (٩٠٦٩). قَالَ فِي النُّهْجِ السَّدِيدِ (١٧٩): «ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْعَصِيْمِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الْعَلَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (١٦٤): «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ»؛ وَقَالَ الْحَبِيشِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ كِتَابَ التَّوْحِيدِ (١٣٦): «ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ».

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ أَسَامَةَ، وَدَغْشٌ، وَالْعَصِيْمِيُّ، وَالْحَبِيشِيُّ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٣/ ٢٩٠)؛ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ، بِرَقْمِ: (١٤٩٢)؛ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، كِتَابُ: التَّفْسِيرِ، بِرَقْمِ: (٣١١٣)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَقَالَ فِي النُّهْجِ السَّدِيدِ (١٨٤): «ضَعِيفٌ جَدًّا»؛ وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْعَصِيْمِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: «رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ»؛ وَقَالَ الْعَلَاوِيُّ فِي تَحْقِيقِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (١٦٥): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ»؛ وَقَالَ الْحَبِيشِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ كِتَابَ التَّوْحِيدِ (١٣٦): «صَحِيحٌ».

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «البَقَرَةِ».

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءَةِ».

الثالثة: وَجُوبُ [تَقْدِيمِ] ^(١) مَحَبَّتِهِ ﷺ عَلَى: النَّفْسِ، وَالْأَهْلِ، وَالْمَالِ.

الرابعة: أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

الخامسة: أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَلَاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ، وَقَدْ لَا يَجِدُهَا.

السادسة: أَعْمَالُ الْقَلْبِ الْأَرْبَعِ ^(٢) الَّتِي لَا تُنَالُ وَلَا يَهُ اللهُ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعَمَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا.

السابعة: فَهُمُ الصَّحَابِيُّ لِلْوَاقِعِ: أَنَّ عَامَّةَ الْمُؤَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا.

الثامنة: تَفْسِيرُ [الآيَةِ] ^(٣): ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾.

التاسعة: أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللهَ حُبًّا شَدِيدًا.

العاشرة: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَتْ ^(٤) الثَّمَانِيَّةُ عِنْدَهُ أَحَبَّ [إِلَيْهِ] ^(٥) مِنْ دِينِهِ.

الحادية عشرة: أَنَّ مَنْ اتَّخَذَ نِدًّا تُسَاوِي مَحَبَّتَهُ مَحَبَّةَ اللهِ؛ فَهُوَ الشِّرْكُ

الْأَكْبَرُ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة دغش، وأسامة: [الأربعة].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة الحبيشي: [كَانَ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ

اللَّهِ أُنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]].

السَّبَّحُ

أي: بابُ ما جاء في بيان المحبة وأنواعها المأمور بها، والمنهي عنه ^(١).

وهذا الباب والأبواب التي بعده شروعٌ من المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر العبادات القلبية، وما يجب أن تكون عليه تلك العبادات من الإخلاص لله جَلَّ وَعَلَا، فهذا في ذكر واجبات التوحيد ومكملاته، وبعض العبادات القلبية، وكيف يكون إفراد الله جَلَّ وَعَلَا بها، وابتدأها بباب المحبة، وأن العبد يجب أن يكون الله جَلَّ وَعَلَا أحب إليه من كل شيء حتى من نفسه، وهذه المحبة المراد منها محبة العبادة، وهي: المحبة التي فيها تعلُّقٌ بالمحبوب، بما يكون معه امتثال للأمر رغبا إلى المحبوب واختيارا، واجتناب النهي رغبة واختيارا، فالمحبة التي هي من العبادة هي المحبة التي تكون في القلب، يكون فيها اتباع للأمر واجتناب للنهي، ورغب ورهب ^(٢)؛ وجاء المصنف بهذا الباب ليبين أن المحبة عبادةٌ لله عَزَّجَلَّ، وليبين أحكام محبة غير الله عَزَّجَلَّ ^(٣).

والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ترجم لهذا الباب بآية من كتاب الله عَزَّجَلَّ، وهذا من حسن تصنيفه أنه جعل بعض تراجم الأبواب آيات؛ ليدل بها على مضمون

(١) ينظر: فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٤٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٥).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

الباب، ومن ذلك هذا الباب حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(باب قوله تعالى: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾^(١)**، فجعل الآية هي الترجمة، ويمكن أن يُعنى بهذه الترجمة: **(باب: المحبة)^(٢)**، أو يعنون لها بـ **(باب: الشرك في المحبة)^(٣)**؛ أي: من الشرك: الشرك في المحبة^(٤)؛ ومقصود المصنف بالترجمة بهذه الآية: أن يُبين أن الحب هو أصل التعبد، وأنه يجب أن يكون خالصاً لله جَلَّ وَعَلَا، وأن المشركين الذين أخبر الله عنهم أنهم في النار شركهم في المحبة، وليس في التدبير والخلق والتصرف^(٥)، وأن محبة المشركين له سبحانه لما أشركوا غيره فيها لم تنفعهم، فهؤلاء المشركين ضلوا في هذا السبيل؛ حيث أحبوا مع الله غيره محبة عبادة، والواجب إخلاص المحبة لله وحده^(٦)؛ فلما كان من المحبة محبة خاصة لا تصلح إلا لله عَزَّجَلَّ، وهي: محبة العبودية المستلزمة للذل والخضوع وكمال الطاعة وإيثاره على غيره، ولا يجوز تعليقها بغير الله أصلاً، ومتى أحبَّ العبد بها غيره تعالى كان مشركاً شركاً لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وقد سوى المشركون بين الله وبين آلهتهم فيها؛ ترجم لها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية الكريمة؛ ليظهر ويوضح ما دلَّت عليه من الشرك باتخاذ الند، وهو: المثل، والشرك في محبة التأله والتعظيم التي هي أصل دين الإسلام، وبكمالها يكمل، وبنقصها ينقص^(٧)؛ فنبه بهذه الترجمة بالآية على وجوب

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤).

(٣) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين، إعداد: عبدالعزيز السدحان (٨٩).

(٤) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ١٢٧).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٣٧).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٩٤).

(٧) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٣٦).

إخلاص الحب لله وحده، وأن الحب لله جَلَّوَعَلَا يكمل بتوابعه التي تتبعه، كمحبة الرسول ﷺ، ومحبة أهل الطاعة الذين يطيعون الله جَلَّوَعَلَا، ويكون حبهم لله فقط؛ لأن الذي يُحِبُّ لذاته هو الله وحده، أما غيره من سائر الخلق فهم يحبون بما يقع على أيديهم من الطاعات والإحسان أو غير ذلك^(١).

مقصود الترجمة:

بيان أن محبة الله من عبادته؛ فمن أحبَّ غيره محبة التأليه فقد أشرك شركاً أكبر^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أصل التوحيد وروحه: إخلاص المحبة لله وحده، وهي أصل التأله والتعبد له، بل هي حقيقة العبادة، ولا يتم التوحيد حتى تكمل محبة العبد لربه، وتسبق محبته جميع المحاب وتغلبها، ويكون لها الحكم عليها بحيث تكون سائر محاب العبد تبعاً لهذه المحبة التي بها سعادة العبد وفلاحه^(٣)؛ فلما كانت محبة الله سبحانه هي أصل دين الإسلام، فبكمالها يكمل دين الإنسان، وبنقصها ينقص توحيد الإنسان؛ نبّه المصنف على وجوبها على الأعيان بهذه الترجمة^(٤)؛ ولذلك ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ المحبة في كتاب التوحيد، وأن تسوية غير الله عَزَّجَلَّ به في هذا الشأن ممّا يناقض التوحيد، ويوقع في الشرك^(٥)، فمن

(١) شرح كتاب فتح المجيد، للشيخ / عبدالله الغنيمان.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٧).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٦).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩٤٢/٢).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٣٢).

أحب مع الله غيره فقد أشرك بالله الشرك الأكبر، فاتخاذ الأنداد؛ أي: النظراء والأشباه والأمثال لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى من الشرك الأكبر الذي يُنافي أصل التوحيد؛ فلما كانت المحبة من أنواع العبادة، بل هي أعظم أنواع العبادة، وكان من أحب مع الله غيره مشركاً بالشرك الأكبر؛ ناسب أن يذكر المصنف رَحْمَهُ اللهُ هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لينبه على هذه المسألة المهمة^(١).

مناسبة الباب للأبواب قبله :

أراد المصنف بذكر هذه الترجمة عقب التراجع التي قبلها أن يُبين أن من يتعلق بالتطير، ومن يتعلق بالنجوم، ومن يتعلق بالسحر والكهانة، ومن يتعلق بغير الله فليس محباً لله، فمن يقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، ويضيف النعم إلى غير الله تعالى؛ فإن قوله هذا ينافي المحبة^(٢)؛ فلما ذكر المصنف فيما مضى ما يخل بالتوحيد من الأقوال والأعمال الظاهرة؛ ذكر في هذا الباب ما يخل بالتوحيد من أعمال القلوب الخالصة الخفية^(٣)، فالأبواب السابقة في الاعتقاد، وبدأ في هذه الأبواب الآتية ببيان العبادات القلبية^(٤)، فلما ذكر المصنف معنى التوحيد -والشهادتين- بذكر ما ينافيه من أنواع الشرك؛ ذكر في هذا الباب والأبواب التي بعده مقتضى الشهادتين، وهو أن يعبد الله محبة وخوفاً ورجاءً وتوكلاً عليه وإخلاصاً ومتابعة، وبعبارة أخرى: بعد أن وضح معنى التوحيد بذكر ضده؛ بين أركان التوحيد وما يقوم عليه^(٥).

- (١) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٣٦، ٣٨).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (٤٧٨).
- (٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٣٣).
- (٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢٦٧).
- (٥) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٥٥).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر رَحْمَةُ اللَّهِ باب: الاستسقاء، وأن النعمة لا توجد إلا من الله تعالى، وأنه المشكور عليها؛ أعقبه بباب المحبة؛ إذ القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، ولا أعظم إحساناً على العبد من الله جَلَّ وَعَلَا^(١)؛ فالمصنف رَحْمَةُ اللَّهِ شرع من قبل في الشريكات التي تتعلق بالجوارح، وتتعلق بالقلوب، ومن أعظم تلك الشريكات التي تتعلق بالقلوب شرك المحبة، فهذا الباب مبدأ لذكر الشرك في أعمال القلوب، وإن كان السابق فيه نوع صلة بالقلب؛ لأنَّ الشرك في الحقيقة محله في الأصل القلب، فإذا اختل التوحيد في القلب ظهرت علامات الشرك في القول وفي الفعل، وفي صرف العبادة وغير ذلك، لكن هنا في أعمال خفية لا يدركها كل أحد، وإن كانت تظهر آثارها، لكن هي في الأصل من أعمال القلوب، ولذلك بدأ المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ هنا بذكر المحبة، ثم يأتي الخوف، ثم تأتي الأعمال الأخرى المتعلقة بعمل القلب^(٢).

مسألة: أقسام المحبة:

تنقسم المحبة إلى قسمين:

القسم الأول: المحبة الخاصة التي لا تصلح إلا لله جَلَّ وَعَلَا، ومتى أحب العبد بها غيره؛ كان شركاً لا يغفره الله، وهي: محبة العبودية، المستلزمة للذل والخضوع والتعظيم وكمال الطاعة، وإيثاره على غيره، فهذه المحبة لا يجوز تعلقها بغير الله أصلاً، وهي المحبة التي سوى المشركون بين الله

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (١٣٥٩/٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

تعالى وآلهتهم فيها^(١)، فمحبة العباد، وهي التي توجب التذلل والتعظيم، وأن يقوم بقلب الإنسان من إجلال المحبوب وتعظيمه ما يقتضي أن يمثل أمره ويجتنب نهيه؛ هذه خاصة بالله، فمن أحب مع الله غيره محبة عبادة، فهو مشرك شركاً أكبر، ويعبر العلماء عنها بالمحبة الخاصة^(٢)، فمحبة العبادة هي: المحبة التي تكون في القلب، يكون معها الرغب والرهب، والطاعة والسعي في مراد المحبوب والبعد عما لا يحب المحبوب، والموحّد لم يوحد الله إلا بسبب ما قر في قلبه من محبة الله جَلَّوَعَلَا؛ لأنه استدل بربوبية الله جَلَّوَعَلَا وأنه الخالق وحده، وأنه ذو الملكوت وحده، وأنه ذو الفضل والنعمة على عباده وحده، وأنه محبوب، وأنه يجب أن يُحب، وإذا أحب العبد ربه فإنه يجب عليه أن يوحد بأفعال العبد حتى يكون محباً له على الحقيقة^(٣).

والمحبة المتعلقة بالله ثلاثة أنواع:

الأول: محبة الله، التي هي أصل الإيمان والتوحيد.

والثاني: المحبة في الله، وهي: محبة أنبياء الله ورسله وأتباعهم، ومحبة ما يحبه الله من الأعمال والأزمنة والأمكنة وغيرهم، وهذه تابعة لمحبة الله ومكملة لها، فمحبة الله من تفريعها وتكميلها: الحب في الله، فيُحبُّ العبد ما يحبه الله من الأعمال والأشخاص، ويبغض ما يبغضه الله من الأشخاص والأعمال، ويوالي أوليائه، ويعادي أعداءه، وبذلك يكمل إيمان العبد وتوحيده.

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٤٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٤).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٥).

والثالث: محبة مع الله، وهي محبة المشركين لآلهتهم وأندادهم من شجر وحجر وبشر ومَلَكٍ وغيرها، وهي أصل الشرك وأساسه، فاتخاذ أنداد من الخلق يحبهم كحب الله، ويقدم طاعتهم على طاعة الله، ويلهج بذكرهم ودعائهم هذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وصاحب هذا الشرك قد انقطع قلبه من ولاية العزيز الحميد، وتعلّق بغيره ممن لا يملك له شيئاً، وهذا السبب الواهي الذي تعلّق به المشركون سينقطع يوم القيامة أحوج ما يكون العبد لعمله، وستنقلب هذه المودة والموالة بغضاً وعداوة^(١)؛ فهذه محبة شركية لما تتضمنه من التذلل والتعظيم لغير الله عزَّ وجلَّ^(٢).

قال ابن تيمية: «فمن أحب مخلوقاً كما يحب الخالق فهو مشرك به، قد اتخذ من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله، وإن كان مقرّاً بأن الله خالقه؛ ولهذا فرق الله ورسوله بين من أحب مخلوقاً لله، وبين من أحبَّ مخلوقاً مع الله، فالأول يكون الله هو محبوبه ومعبوده الذي هو منتهى حبه وعبادته لا يحب معه غيره؛ لكنه لما علم أن الله يحب أنبياءه وعباده الصالحين أحبهم لأجله، وكذلك لما علم أن الله يحب فعل المأمور وترك المحظور أحب ذلك، فكان حبه لما يحبه تابعا لمحبة الله وفرعاً عليه وداخلاً فيه، بخلاف من أحبَّ مع الله فجعله نداً لله يرجوه ويخافه، أو يطيعه،...، ثم إن كثيراً من الناس يحب خليفة أو عالماً أو شيخاً أو أميراً فيجعله نداً لله، وإن كان قد يقول: إنه يحبه لله، فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه، وإن خالف أمر الله

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٦-١٣٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشري (٣٦٥).

ورسوله فقد جعله ندًا»^(١). وقال أيضًا: «والفرق ثابتٌ بين الحب لله والحب مع الله، فأهل التوحيد والإخلاص يحبون غير الله الله، والمشركون يحبون غير الله مع الله كحب المشركين لآلهتهم، وحب النصارى للمسيح، وحب أهل الأهواء رؤوسهم، وحقيقة التوحيد ألا تحب إلا الله، وتحب ما يحبه الله الله، فلا تحب إلا الله ولا تبغض إلا الله»^(٢)، «ولهذا كان هذا الحب أعظم الأقسام المذمومة في المحبة، كما أن حب الله أعظم الأنواع المحمودة، بل عبادة الله وحده لا شريك له هي أصل السعادة ورأسها التي لا ينجو أحد من العذاب إلا بها، وعبادة إله آخر من دونه هو أصل الشقاء ورأسه الذي لا يبقى في العذاب إلا أهله، فأهل التوحيد الذين أحبوا الله وعبدوه وحده لا شريك له لا يبقى منهم في العذاب أحد، والذين اتخذوا من دونه أندادا يحبونهم كحبه وعبدوا غيره هم أهل الشرك، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]»^(٣).

والقسم الثاني: المحبة المشتركة^(٤)، وهي: المحبة المتعلقة بغير الله من جهة المحبة الطبيعية^(٥)، وهذه المحبة ليست بعبادة في ذاتها^(٦)؛ لأنها لا تستلزم التعظيم^(٧)، والذل والخضوع^(٨)، فالمحبة فيها ليست محبة العبادة والرغب

(١) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٢٣٨/٥).

(٢) جامع الرسائل، لابن تيمية (٨٤/٢)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

(٣) جامع الرسائل، لابن تيمية (١٩٧/٢)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٤٤/٢).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٤/٢).

(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٤٤/٢).

(٨) إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٧/٢).

والرهب الذي هو من العبادة، وإنما هي محبةٌ للعالم^(١)، فمن أحب غير الله من غير ذل لم يكن مشركاً^(٢)، كما قرّر ذلك ابن تيمية^(٣).

وهذه المحبة أنواع:

الأول: محبة إشفاق ورحمة، وذلك كمحبة الولد، والصغار، والضعفاء، والمرضى.

والثاني: محبة إجلال لا عبادة، كمحبة الإنسان لوالده، ولمعلمه، ولكبير من أهل الخير.

والنوع الثالث: محبة طبيعية، كمحبة الطعام، والشراب، والملبس، والمركب، والمسكن^(٤).

وهذه الأنواع من قسم المباح، إلا إذا اقترن بها ما يقتضي التعبد صارت عبادة، فالإنسان يحب والده محبة إجلال وتعظيم، وإذا اقترن بها أن يتعبد لله بهذا الحب من أجل أن يقوم ببر والده صارت عبادة، وكذلك يحب ولده محبة شفقة، وإذا اقترن بها ما يقتضي أن يقوم بأمر الله بإصلاح هذا الولد صارت عبادة^(٥)، فإذا كانت مباحة، وأعانت على محبة الله وطاعته؛ دخلت

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٦).

(٢) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٥٦٤ / ٢).

(٣) قال في مجموع الفتاوى (١٩ / ١٠): فالحب الخلي عن ذل، والذل الخلي عن حب لا يكون عبادة، وإنما العبادة ما يجمع كمال الأمرين، ولهذا كانت العبادة لا تصلح إلا لله.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٤٤ / ٢)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٥ / ٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٥ / ٢).

في باب العبادات، وإن صدّت عن ذلك وتوسّل بها إلى ما لا يحبّه الله؛ دخلت في المنهيات، وإلا بقيت من أقسام المباحات^(١)، فالمحبة المباحة هي التي لا تقتضي تقديم شيء على أمر الله عزّ وجلّ؛ أما إذا كانت المحبة تقتضي تقديم أمر غير الله على أمر الله مع عدم وجود التعظيم لها، فهذه محبة من أنواع المعاصي ومن الكبائر، فالمحبة التي تقتضي تقديم المحبوب على محبوب الله عزّ وجلّ هذه من أنواع المعاصي والذنوب^(٢).

والخلاصة:

أن المحبة التي قصّدت في هذا الباب هي المحبة القلبية؛ أي: محبة السرّ، وهي: المحبة القلبية الخفية التي تحمل القلب على أن يذلّ، وأن يتبعه بالذلّ سائر البدن وسائر الجوارح^(٣)، فالمراد بالمحبة هنا التي هي أصل الدين: محبة العبودية، وهي التي تثمر الذلّ والخضوع، وكمال الطاعة للمحبوب المعبود، وهو الله سبحانه وتعالى، وهذه المحبة إذا صرفت لغير الله عزّ وجلّ فإن ذلك شرك أكبر؛ فمحبة العبادة هي عماد الدين، بل هي عماد صلاح القلب؛ فإن القلب لا يصلح إلا بأن يكون محباً لله جلّ وعلا، وأن تكون محبته لله جلّ وعلا أعظم من كل شيء، فالمحبة التي هي محبة الله وحده؛ يعني: محبة العبادة، هذه من أعظم أنواع العبادات، وإفراد الإله بها واجب، والمحبة مع الله محبة العبادة هذه شركية، فمن أحبّ غير الله جلّ وعلا محبة العبادة فإنه مشرك الشرك الأكبر

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٧).

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٢٦٦).

(٣) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (٢/ ١٣١).

بالله جَلَّوَعَلَا؛ أما القسم الثاني من أقسام المحبة، وهي المحبة المتعلقة بغير الله من جهة المحبة الطبيعية، فقد أذن بها الشرع وأجازها؛ لأن المحبة فيها ليس محبة العبادة، وإنما هي محبة للدنيا، وذلك كمحبة الوالد لولده، والولد لوالده، والرجل لزوجته، والأقارب لأقربائهم، والتلميذ لشيخه، والمعلم لأبنائه، ونحو ذلك من الأحوال، فهذه محبة طبيعية لا بأس بها، بل جعلها الله جَلَّوَعَلَا غريزة في الإنسان^(١).



(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾].

النَّيْج

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: آيتين، وحديثين، وأثرين، فالدليل الأول قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَادًا﴾؛ أي: أشباهًا ونظراء وأكفاء، يعني: يساوونه في المحبة^(١)، فيتخذونهم نظراء في المحبة والتعظيم؛ أي: محبة العبودية، وإن كانوا يعتقدون أنهم ليسوا بنظراء لله تعالى في الربوبية^(٢)، وترجم المصنف هذه الآية ليظهر ما دلت عليه الآية من الشرك في المحبة الخاصة لله، وهي محبة التأله والتعظيم^(٣).

قال ابن كثير: «يذكر تعالى حال المشركين به في الدنيا وما لهم في الدار الآخرة من العذاب والنكال؛ حيث جعلوا لله أندادًا؛ أي: أمثالًا ونظراء يعبدونهم معه ويحبونهم كحبه، وهو الله الذي لا إله إلا هو، ولا ضد له، ولا ند له، ولا شريك معه»^(٤).

وقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾؛ أي: في كيفيته ونوعه، **فالنوع**: أن يحب غير الله محبة عبادة؛ **والكيفية**: أن يحبه كمحبة الله أو أشد^(٥)؛ يعني: يحبونهم محبة العبادة كحب الله، فأحبوا مع الله غيره محبة العبادة، والواجب

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٩٣).

(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٥٧٣/٢).

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٣٤٦/١).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٦/٢).

عليهم أن تكون محبتهم لله خالصة، أما محبة غيره فتكون تابعة لمحبتة^(١)؛ فالكاف هنا للتشبيه؛ حيث جعلوا حبهم مساوياً لحب الله جَلَّوَعَلَا، ثم لا يلزم التسوية، المهم أنهم إذا جعلوا لهم حباً من الحب الذي يجب أن يُخلص له جَلَّوَعَلَا حب التآله والتذلل والتعظيم؛ فإنهم يكونون واقعين في الشرك^(٢)، وهذه

الآية للمفسرين فيما قولان في تقدير هذا التشبيه:

الأول: أن المعنى: يحبون أندادهم، كما يحب المؤمنون الله، ثم يبين أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد لأندادهم^(٣)؛ يعني: أن المشركين يحبون الأنداد كحب المؤمنين لله^(٤)؛ أي: يحبونهم كحب الله الصادر من المؤمنين، وهذا وإن احتمله اللفظ، لكن السياق يأباه؛ لأنه لو كان المعنى ذلك، لكان مناقضاً لقوله تعالى فيما بعد: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾؛ فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين الله، وإنما كانت محبة المؤمنين لله أشد؛ لأنها محبة خالصة ليس فيها شرك، فمحبة المؤمنين أشد من حب هؤلاء لله^(٥).

والثاني: أنها على ظاهرها، وأنها مضافة إلى مفعولها؛ أي: يحبونهم كحبهم لله^(٦)؛ يعني: أن المشركين يحبون الأنداد كحبهم لله^(٧)؛ أي: يساؤونهم بالله في

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٩٤).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (٧٤٣ / ٢).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٤٥ / ٢).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٧ / ٢)؛ وينظر: مجموع الفتاوى

(١٨٨ / ٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٤٧ / ٢).

(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٧).

المحبة والتعظيم^(١)، فيحبُّون هذه الأنداد كمحبة الله، فيجعلونها شركاء لله في المحبة، لكن الذين آمنوا أشدَّ حبًّا لله من هؤلاء الله^(٢)، فالكاف هنا في قوله: ﴿كُحِبِّ اللَّهِ﴾؛ بمعنى: مثل؛ أي: يحبونهم مثل حب الله، وهي كاف المساواة ومثلية المساواة، وهذا الوجه أظهر^(٣)، وهو الصواب^(٤)؛ ولهذا يقولون لأندادهم وهم في النار: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٥) إِذْ تُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿الشعراء: ٩٧-٩٨﴾، فهذا هو مساواتهم برب العالمين، وهو العدل المذكور في قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، أما مساواتهم بالله في الخلق والرزق وتدبير الأمور، فما كان أحد من المشركين يساؤون أصنامهم بالله في ذلك^(٥).

قال ابن تيمية: «والعبادة تتضمن كمال الحب ونهايته، وكمال الذل ونهايته، فالمحسوب الذي لا يعظم ولا يذل له لا يكون معبودًا، والمعظم الذي لا يحب لا يكون معبودًا، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فبين سبحانه أن المشركين الذين يتخذون من دون الله أندادًا وإن كانوا يحبونهم كما يحبون الله فالذين آمنوا أشدَّ حبًّا لله منهم لله ولأوثانهم؛ لأن المؤمنين أعلم بالله، والحب يتبع العلم؛ ولأن المؤمنين جعلوا جميع حبهم لله وحده، وأولئك جعلوا بعض حبهم له وأشركوا بينه

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٤٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٧).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٤٥).

وبيّن الأنداد في الحب، ومعلوم أن ذلك أفضل^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾، **فيها قولان:**

أحدهما: والذين آمنوا أشد حُبًّا لله من أصحاب الأنداد لأناداهم وألهتهم، التي يحبونها ويعظمونها من دون الله.

والثاني: والذين آمنوا أشد حُبًّا لله من محبة المشركين بالأنداد لله؛ فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد قد ذهب أناداهم بقسط منها، والمحبة الخالصة أشد من المشتركة^(٢)، فالذين آمنوا أشد حُبًّا لله منهم؛ لأنهم أخلصوا لله فلم يجعلوا المحبة مشتركة بينه وبين غيره؛ فإن الاشتراك فيها يوجب نقصها والله لا يتقبل ذلك، فهو أغنى الشركاء عن الشرك^(٣).

والقولان مرتبان على القولين في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ فإن

فيها قولين أيضاً كما سبق:

أحدهما: يحبونهم كما يحبون الله، فيكون قد أثبت لهم محبة الله، ولكنها محبة أشركوا فيها مع الله تعالى أناداهم.

والثاني: أن المعنى: يحبون أناداهم كما يحب المؤمنون الله، ثم بين تعالى أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد لأناداهم^(٤).

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥٦/١٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩٤٧/٢)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٨٢).

(٣) جامع الرسائل، لابن تيمية (٢٨٩/٢)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

(٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٨٢).

وقد دلّت هذه الآية التي ترجم لها المصنف على أن من أحب شيئاً كحب الله فقد اتّخذهُ ندّاً لله، وذلك هو الشرك الأكبر، ففي الآية دليل على أن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً، وأن الشرك محبّطٌ للأعمال؛ كما دلّت على وجوب إفراد الله بالمحبة الخاصة التي هي غاية توحيد الإلهية، بل الخلق والأمر والثواب والعقاب؛ إنما نشأ عن المحبة، ولأجلها، فهي الحق الذي خلقت به السموات والأرض، وهي الحق الذي تضمنه الأمر والنهي، وهي سرُّ التَّأَلُّهِ، وتوحيدها هو شهادة أن لا إله إلا الله؛ ودلّت أيضاً على أن المشركين يعرفون الله ويحبّونه، وإنما الذي أوجب كفرهم مساواتهم به الأنداد في المحبة، فكيف بمن أحب الأنداد حبّاً أكبر من حب الله، وكيف بمن لم يحب الله أصلاً، ولم يحب إلا الند وحده، فالله المستعان^(١).

مناسبة الآية للبَاب:

أنها دلّت على أن من أحب شيئاً كحب الله؛ فقد اتّخذهُ ندّاً مع الله، وذلك هو الشرك^(٢)؛ فدلت الآية على أن التشريك في المحبة منافٍ للتوحيد من أصله، فالمحبة نوع من أنواع العبادة، ولما لم يُفردوا الله بهذه العبادة، صاروا متّخذين أنداداً من دون الله، وهذا معنى التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٤٦-٩٤٧).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٧٨).

(٣) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٩٥).

اللَّهُ ﷻ؛ فَجَعَلَ مُحَبَّةَ غَيْرِ اللَّهِ مُحَبَّةَ تَأْلِيهِ مِنْ أَفْعَالِ الْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانَ فَاعِلُهَا يُحِبُّ اللَّهُ أَيْضًا، فَالتَّأَلُّهُ لِغَيْرِ اللَّهِ شَرُّ أَكْبَر؛ لِأَنَّهُ فَعُلَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِي عَابَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

والآخر: في قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾؛ أَي: أَصْدَقُ فِي حُبِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحِبُّونَ أَحَدًا مُحَبَّةَ عِبَادَةِ وَتَأْلِيهِ سِوَى اللَّهِ، فَ مُحَبَّةُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَإِذَا جُعِلَتْ لِغَيْرِهِ صَارَتْ شَرًّا أَكْبَر، فَ مُحَبَّتُهُ سُبْحَانَهُ عِبَادَةً تَوْحِيدِيَّةً ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٢): ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ الْآيَةِ [التوبة: ٢٤].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب؛ فذكر المصنف هنا آية التهديد والوعيد لمن قدَّم مُحَبَّةَ الدُّنْيَا عَلَى مُحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَهُ ﷺ أَنْ يَتَوَعَّدَ مَنْ أَحَبَّ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَعَشِيرَتَهُ وَتِجَارَتَهُ وَمَسْكَنَهُ فَأَثَرَهَا، أَوْ بَعْضَهَا عَلَى فِعْلٍ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ تَعَالَى وَيَرْضَاهَا، كَالْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثَارٍ مَا أَحَبَّهُ اللَّهُ مِنْ عَبْدِهِ وَأَرَادَهُ، عَلَى مَا يُحِبُّهُ الْعَبْدُ وَيُرِيدُهُ، فَيُحِبُّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَيَبْغِضُ مَا يَبْغِضُهُ، وَيُؤَالِي فِيهِ وَيُعَادِي فِيهِ، وَيَتَابِعُ رَسُولَهُ ﷺ ^(٣)؛ فَإِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ الْمَدْعُونَ لِمُحَبَّةِ

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٨٥-٣٨٦).

الله طولبوا بإقامة البينة، فجاءت هذه الآية ونحوها، فمن ادّعى محبة الله، وهو يحب ما ذُكر على الله ورسوله فهو كاذب، كمن يدعي محبة الله وهو على غير طريق النبي ﷺ؛ فشرط المحبة موافقة المحبوب، فتُحب ما يُحب، وتكره وتبغض ما يكره ويبغض^(١).

وهذه الآية ذكر الله جَلَّ وَعَلَا فيها المحبوبات أو أصول المحبوبات التي تنازع وتزاحم محبة الله عَزَّجَلَّ، وهذه المحبة في هذه الآية دون المحبة المذكورة في الآية السابقة، فالمحبة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ هي محبة الشرك التي يصرف الإنسان فيها المحبة العبادية لغير الله؛ والمحبة المذكورة في هذه الآية هي المحبة التي تحمله على ترك ما أمر الله به، ولكنها لا تستوي مع محبة الله عَزَّجَلَّ، يعني: لم يسو المحب في هذه الآية هذه المذكورات بالله عَزَّجَلَّ، إنما المحذور فيها أنها زاحمت محبة الله عَزَّجَلَّ، وذلك بأن الإنسان امتنع عما أوجبه الله عَزَّجَلَّ عليه^(٢)؛ وهذا يدلُّ على أن إثارة هذه المحبوبات الثمانية المذكورة في هذه الآية ونظرائها: أن إثارة محبتها على محبة الله عَزَّجَلَّ حتى يدع ما أوجب الله، أو يرتكب ما حرم الله من أجل ذلك، هذا فسق، وأن صاحبه متوعد بالعقوبة^(٣)؛ فدلَّت الآية على أن محبة هؤلاء وإن كانت من غير محبة العبادة إذا فضّلت على محبة الله صارت سبباً للعقوبة^(٤)، وهذا يدل على أن محبة الله جَلَّ وَعَلَا

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٥١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٩٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٩٤).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٤٨).

واجبة، وأن محبة الله يجب أن تكون فوق كل محبوب، وأن يُحب الله أعظم من محبته لأي شيء، فهذا المذكور في الآية وعيد؛ فيدل على أن تقديم محبة غير الله على محبة الله كبيرة من الكبائر؛ لأن الله توعد عليه، وحكم على فاعله بالفسق والضلال، فالواجب لتكميل التوحيد أن يُحب العبد الله ورسوله فوق كل محبوب، ومحبة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هي محبة في الله، وليست محبة مع الله؛ لأن الله هو الذي أمرنا بحب النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإن من أحب الله جَلَّ وَعَلَا أحب رسله ^(١).

وفي قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ ما يدل على أن حبها مع عدم تقديم هذه المحبة على محبة الله ليس فيه محذور، فإن المحذور في كونها أحب إليه من الله ورسوله ﷺ وجهاد في سبيله، فحبها من غير تقديم على محبوبات الله، هذا لا محذور فيه، فالمحبة الطبيعية، ومحبة الإجلال، ومحبة الشفقة، ومحبة الألفة، هذه الأنواع التي قد جبل عليها العبد لا محذور فيها في الأصل، فإن أعانت على ما يحبه الله فهي محبوبة إلى الله، وإن صدّت فهي مبغضة إلى الله ^(٢)، فأصل المحبة لهذه الأشياء مباح؛ لأنه من المحبة الطبيعية، لكن إنما يأتي اللوم إذا قدّم محبة هذه الأشياء على محبة الله جَلَّ وَعَلَا ^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها وجوب تقديم محبة الله ومحبة ما يحبه الله من الأشخاص

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٩٤).

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤١ / ٢).

والأعمال على محبة ما سوى ذلك^(١)؛ حيث دلت الآية على تحريم تقديم حب هذه الأشياء الثمانية على حب الله ورسوله^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

ما فيها من الوعيد في جعل الآباء والأبناء والإخوان إلى آخر الأعيان المذكورة في الآية أحب إلى النفوس من الله ورسوله، وتوعدّهم سبحانه بقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾؛ أي: انتظروا ما يحلّ بكم من العقوبة الآتية لكم من الله، وترتيب العقوبة على ذلك يدلّ على أنه مُحَرَّم^(٣)؛ فتضمنت الآية التهديد لمن قدّم محبة الأعيان المذكورة في الآية على محبة الله عزّ وجلّ ومحبة ما يحب، فتقديم محبة غير الله على محبته ومحبة من يحبه من أعظم المحرمات^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أَخْرَجَاهُ^(٥)].

النتيجة

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب؛ وقد دلّ الحديث على أن العبد

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٥٠).
- (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٨٠).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٧).
- (٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان، برقم: (١٥)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين، برقم: (٤٤).

لا يؤمن الإيمان الكامل حتى يقدم محبة النبي ﷺ على محبة الولد والوالد والناس أجمعين، ويظهر هذا بالعمل، فإذا كان يقدم محاب هؤلاء على ما فيه مرضاة الله جلَّ وعلا وعلى ما أمر به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فإن محبته للنبي ﷺ تكون ناقصة؛ لأن المحبة محركة، فالمحبة هي التي تُحرك، فالذي يحب الدنيا يتحرك إلى الدنيا، والذي يحب العلم يتحرك للعلم ٥٥٧، والذي يحب الله جلَّ وعلا محبة عبادة ورغب ورهب يتحرك طالباً لمرضاته، ويتحرك مبعداً عما فيه مساخط الرب جلَّ وعلا، كذلك الذي يحب النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على الحقيقة، فإنه يسعى في اتباع سنته، وفي امتثال أمره، وفي اجتناب نهيه، والاهتداء بهديه، والاقْتداء بسنته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١).

قوله: «لا يؤمن أحدكم»؛ أي: الإيمان الواجب، والمراد كماله؛ أي: لا يحصل له الإيمان الذي تبرأ به ذمته ويستحق به دخول الجنة بلا عذاب^(٢)؛ فالمنفي في هذا الحديث هو كمال الإيمان الواجب، إلا إذا خلا القلب من محبة الرسول ﷺ إطلاقاً، فلا شك أن هذا نفي لأصل الإيمان ووجوده^(٣)، وعلى هذا فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يُذم تاركه، ويتعرض للعقوبة، فقد صدق؛ وإن أراد نفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله وكلام رسوله؛ فإنه لا يعهد في لسان الشرع نفي اسم مُسمى أمر الله به ورسوله إلا إذا ترك بعض واجباته، فأما إذا كان الفعل مستحباً في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب، ولو صحَّ هذا لنُفي عن جمهور المؤمنين

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٨).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٥٢/٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٠/٢).

اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج وحب الله ورسوله؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه؛ لجاز أن يُنفي عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل^(١).
 وذهب بعض أهل العلم إلى أن المنفي هنا هو: كمال الإيمان المستحب^(٢).

وقوله: «حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»؛ يعني: أن يكون محابّي مقدمةً على محابّ غيري، حتى أكون أحبّ إليه وأعظم في نفسه من ولده ووالده والناس أجمعين^(٣)، بل لا يحصل له ذلك حتى يكون الرسول أحب إليه من نفسه أيضاً^(٤)، كما في حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال للنبي ﷺ: لَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا نَفْسِي، فقال:

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٥٢).

(٢) فنفي الإيمان في الأصل قد يكون لنفي الإيمان الذي يجب على المرء، وذلك بسبب تركه لخصلة من الخصال الواجبة؛ وقد يكون لنفي الإيمان المستحب، لأن خصال الإيمان منها الواجب، ومنها المستحب، والذي قرّره شيخ الإسلام ابن تيمية فيما ذكر هنا: إن ما نُفي فيه الإيمان في الكتاب والسنة، فإنما يُراد به نفي كمال الإيمان الواجب، يعني: أنه وإن كان نفيًا للكمال، لكن ما نفي في الكتاب والسنة الإيمان فيه من الخصال عن بعض الناس، فإنّ هذا يدل على أن هذه الخصلة واجبة، ولهذا عدوا الخصال التي نُفي لأجل تركها الإيمان أنها من الكبائر، فمثلاً تقديم محبة النفس على محبة الرسول هذه كبيرة، بل الواجب على العبد أن يقدم محبة النبي على محبة نفسه، فإذا نُفي الإيمان في النصوص يدل على أن الفعل الذي بسببه نفي الإيمان أنه كبيرة؛ وبعض العلماء ينازع في كونه كبيرة، ويقول: هو معصية من المعاصي، لكن ليس من الكبائر، ولهذا منع قومٌ من أهل العلم أن يُحمل على أنه كبيرة؛ لأن هذا من الأمور التي يتخلف عنها أكثر الأمة، والقول بأنها من الكبائر، هذا يحتاج إلى دليل أخص من ذلك. شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٠٤).

(٣) التمهيد لشروح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٨).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٥٢).

«والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك»، فقال له عمر: فإنك الآن والله أحب إلي من نفسي، فقال: «الآن يا عمر»^(١)؛ يعني: كملت الإيمان^(٢)؛ فدلّ على أن من لم يكن الرسول أحب إليه من ولده ووالده بل ومن نفسه فهو من أصحاب الكبائر إذا لم يكن كافرًا^(٣)، فنفي كمال الإيمان لا يكون إلا في ترك واجبٍ على العبد، فمحنة الرسول ﷺ في أصلها واجبةٌ من أصل الإيمان، وأما في بلوغها؛ أي: تكون أعظم من محبة الولد، والوالد، والناس؛ بل النفس، فهذا كمال الإيمان الأعلى^(٤)، وهذا الحديث فيه جوامع من الكلم؛ لأنه قد جمعت هذه الألفاظ اليسيرة معانٍ كثيرة، فأقسام المحبة الدنيوية ثلاثة: محبة إجلال وعظمة كمحبة الوالد، ومحبة شفقة ورحمة كمحبة الولد، ومحبة استحسان ومشاكلة كمحبة الناس، فذكر الحديث أصناف المحبة جميعها^(٥).

ومحبته ﷺ تقتضي تعظيم أمره ونهيه واتباعه في ذلك دون من سواه، ومن كان كذلك فقد أحب الله^(٦)، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ فهذا الحديث في محبة الرسول ﷺ، ومحبة الرسول تابعة لمحبة الله جلّ وعلا، فمحبة الله محبة تالله وذُلّ وتعبّد، وهذه المحبة

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأيمان والذنور، باب: كيف كانت يمين النبي، برقم: (٦٦٣٢).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩٥٢/٢)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (١٨١).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٨).

(٥) شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد (١٣٦).

(٦) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٣٦).

تكون كاملة، وتكون ناقصة، فإذا أراد العبد أن يكملها فلا بُدَّ أن يأتي على أصولها وفروعها، وفروع محبة الله جَلَّ وَعَلَا أن يحب ما يحبه الله جَلَّ وَعَلَا، ويبغض ما يبغضه، فلا بُدَّ من موافقة المحب على ما يحب ويبغض، فعلى هذا تكون محبة الرسول محبة لله وفي الله، وليست محبة مع الله ^(١)، وهذا يدلُّ على أن محبة الرسول ﷺ تابعة لمحبة الله عَزَّجَلَّ، بل إن كل محبة أمر بها الإنسان فإنها تابعة لمحبة الله داخلية فيها، وإذا كان الواجب على العبد أن يقدم محبة رسول الله ﷺ على كل محبة، فكيف بمحبة الله الذي لا خير إلا من قبله، والذي ما بالإنسان من نعمة إلا منه جَلَّ وَعَلَا؟ فمحبة أعظم وأجل وأكبر، وهذا وجه ربط هذا الحديث بالباب، فالمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أراد أن يبين منزلة محبة الله بما ندركه من محبة رسوله ﷺ، فإذا كان الرسول وهو مخلوق لا يُسَوَّى غيره به، بل لو سوا أحدًا غير رسول الله ﷺ به في المحبة لكان منقوص الإيمان؛ فكيف بمحبة الله جَلَّ وَعَلَا التي يجب أن يُفرد بها؟ فلا شك أن شأنها أعظم وأجل، وهذا في المحبة التابعة، فمحبة رسول الله ﷺ محبة تابعة، فكيف بالمحبة الأصلية التي هي محبة الله؟ لا شك أن شأنها أجلُّ وأعظم، ولذلك يجب أن يُحرَّر العبد هذا المقام، فإن مقام المحبة أصل الأعمال القلبية وأصل الأعمال الجوارحية، فبقدر تحقيق العبد لمحبة الله عَزَّجَلَّ بقدر ما يحصل له من كمال الإيمان واستقامته ^(٢)، فالفائدة البليغة في هذا الحديث التي تربطه بهذا الباب، هو: التحذير من المحبة الشريكية، فإذا كان الواجب على العبد أن يقدم محبة الرسول ﷺ على كل محبة، فكيف بمحبة الله الذي محبته فوق كل محبة ^(٣).

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (٢/ ٧٤٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (٢٣٥).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على وجوب تقديم محبة الرسول ﷺ على محبة كل مخلوق، وأن تحقيق الإيمان مشروط بذلك^(١)؛ وإذا كان هذا في محبة الرسول ﷺ، وهي من محبة الله وتابعة لمحبهته؛ أنه لا يكمل الإيمان حتى يكون الرسول ﷺ أحب إلى الإنسان من نفسه والناس أجمعين؛ فمحبة الله أولى وأعظم^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في نفيه ﷺ كمال الإيمان عن العبد إذا لم يقدم محبة النبي على محبة غيره، ومناسبته للترجمة أنه محبة ما يحبه الله من محبة الله، فمحبة النبي ﷺ من محبة الله جَلَّوَعَلَا^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [وَلَهُمَا: عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ؛ وَجَدَ [بِهِنَّ]»^(٤) حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»^(٥). وفي رواية: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٥٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٥٣/٢)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوع (٣٠٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) زيادة من نسخة العصيمي، والحبيشي.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان، برقم (١٦)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، برقم: (٤٣).

الإِيمَانِ حَتَّى ... « إِلَى آخِرِهِ ^(١)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وجاء به المصنف ليبين أن من المحبة ما هو عبادة ^(٢).

قوله: «ثلاث من كن فيه، وجد بهن حلاوة الإيمان»؛ أي: ثلاث خصال من وجدن فيه تامة وجدَّ بهن حلاوة الإيمان ^(٣)؛ لما يحصل به من لذة القلب ونعيمه وسروره وغذائه ^(٤)، وحلاوة الإيمان: ما يجده الإنسان في نفسه وقلبه من الطمأنينة والراحة والانشراح ^(٥)، والمقصود بالحلاوة هنا: الحلاوة الناتجة عن تحصيل كماله؛ لأن الإيمان له حلاوة توجد في الروح، وكلما سعى العبد في تكميل إيمانه اشتدَّ وجده لهذه الحلاوة، واشتدَّ شعوره بتلك الحلاوة واللذة التي تكون في القلب ^(٦)، وحلاوة الإيمان هي: طعمه الذي جاء في بعض الروايات ^(٧)، ففي الحديث: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله

(١) هذه الرواية أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأدب، باب: الحب في الله، برقم: (٦٠٤١)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله، وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله، وحتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما».

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٥٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٣٩).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٣٩).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٤).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٩).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمد ﷺ نبيًّا»^(١).

وهذه الثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان القلبية؛ لأن وجود الحلاوة للشيء يتبع المحبة له، فحلاوة الإيمان المتضمنة للذة والفرح تتبع كمال محبة العبد لله، وذلك بثلاثة أمور: تكميل هذه المحبة، وتفريعها، ودفع ضدها؛ **فتكميلها**: أن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد مما سواهما، فإن محبة الله ورسوله لا يكتفى فيها بأصل الحب، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ولا يكون كذلك إلا إذا وافق ربه، فيما يحبه وما يكرهه؛ **وتفريعها**: أن يحب المرء لا يحبه إلا الله، فمن أحب مخلوقاً لله، لا لغرض آخر، كان هذا من تمام حبه لله؛ **ودفع ضدها**: أن يكره ضد الإيمان كما يكره أن يقذف في النار، وإنما كره الضد لما دخل في قلبه من محبة الله^(٢)، فمن لازم محبة الله: محبة أنبيائه ورسوله وملائكته وكتبه والصالحين من عباده، وكرهه ما يكره سبحانه، ومعاداة أعدائه، وموالاته أوليائه، فلا يحصل كمال محبة الله الواجبة إلا بكمال ذلك وإيثاره على ما تهواه النفوس مما يخالف ذلك^(٣).

وقوله: **(وفي رواية: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان...»):** أتى المصنف بهذه الرواية؛ لأن انتفاء وجدان حلاوة الإيمان بالنسبة للرواية الأولى عن طريق المفهوم، وهذه عن طريق المنطوق، ودلالة المنطوق أقوى من دلالة

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًّا، برقم: (٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٠/ ٢٠٥-٢٠٦)؛ وتيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٥٨).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٤٣٨).

المفهوم^(١)، فالرواية الأولى دلّت بمفهوم المخالفة على أن من لم تكن فيه هذه الخصال فإنه لا يجد طعم الإيمان، وإن كان فيه إيمان، لكنه لا يتلذذ به ويجد طعمه، وهذه الرواية نفت بمنطوقها وجود طعم الإيمان عمن لم يتصف بهذه الصفات الثلاث، ولهذا ساقها المصنف بعد الحديث^(٢)؛ ولأن هذه الرواية تُفسر الرواية التي قبلها، فالأولى فيها إثبات، والثانية فيها النفي، فالعبد لا يجد حلاوة الإيمان إلا بهذه الأشياء^(٣).

مناسبة الحديث للبَاب:

أن فيه فضيلة تقديم محبة الله ورسوله ﷺ على محبة ما سواهما^(٤)، فالاستدلال به ظاهر على أن محبة الله ورسوله يجب أن تكون مقدمة على محبة ما سواهما، وأنها من كمال الإيمان، وأن العبد لن يجد كمال الإيمان إلا بذلك^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في تعليق وجدان الإيمان على محبة الله ومحبة ما يحبه كمحبة رسوله ﷺ ومحبة المؤمنين، فإذا وجدت هذه المحاب وجدت حلاوة الإيمان المذكورة في الحديث^(٦).

-
- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٥٥).
 - (٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٤٦).
 - (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٦٠).
 - (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٥٤).
 - (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤٩).
 - (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَوَالَى فِي اللَّهِ، وَعَادَى فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّمَا تُتَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ بِذَلِكَ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ -وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ- حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُوَاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ لَا يُجِدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا»].
رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(١).

الشَّيْخُ

هذا الأثر هو الدليل الخامس في الباب، وأورده المصنف لبيان أن من أحبَّ في الله، ولم يُقدِّم عليه غيره، فإنه ورد في النصوص له فضائل^(٢)؛ فدلَّ هذا على أن من المحبَّة ما هو عبادة، وإذا كان كذلك فجعله لغير الله شرك أكبر^(٣).

قوله: **(من أحب في الله)**؛ أي: أحب المسلمين والمؤمنين في الله^(٤)؛ يعني: أحب أهل الإيمان بالله وطاعته من أجل ذلك^(٥)، فالحب في الله من ثمرات

(١) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٢٥): «خَرَّجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ؛ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ الْمَطْبُوعِ».

ورواه تَامًا ابن المبارك في الزهد (١٢٠)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، برقم (٣٩٦)؛ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (٣٤٧٧٠)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، برقم (٩٠٦٩). قال في النهج السديد (١٧٩): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٦): «ضعيف مضطرب».

(٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٣٠٤).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٦٢/٢).

(٥) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٩١).

حب الله^(١).

وقوله: **(وأبغض في الله)**؛ أي: أبغض الكفار والفاسقين في الله؛ لمخالفتهم لربهم، وإن كانوا أقرب الناس إليه^(٢)، لأجل ما فعلوه مما يسخط الله^(٣)، وإن كانوا أقرب الناس إليه^(٤).

وقوله: **(ووالى في الله)**؛ بالمحبة والنصرة بحسب القدرة^(٥)، وهذا بيان للآزم المحبة في الله وهو: الموالاة، وفيه إشارة إلى أنه لا يكفي في ذلك مجرد الحب بل لا بد مع ذلك من الموالاة التي هي لازم الحب، والموالاة هي: النصرة والاكرام والاحترام، والكون مع المحبوبين باطنًا وظاهرًا^(٦).

وقوله: **(وعادى في الله)**؛ أي: عادى من كان عدوًّا لله ممن أشرك وكفر وظاهر بالمعاصي، فتجب عداوته بما يقدر عليه^(٧)، وهذا بيان للآزم البغض في الله، وهو: المعاداة فيه؛ أي: اظهار العداوة بالفعل، كالجهاد لأعداء الله، والبراءة منهم، والبعد عنهم باطنًا وظاهرًا، وفيه إشارة إلى أنه لا يكفي مجرد بغض القلب بل لا بد مع ذلك من الاتيان بلازمه^(٨).

وقوله: **(فإنما تُنال ولاية الله بذلك)**؛ يعني: إنما تُنال ولاية الله الكاملة^(٩)،

- (١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٤٠).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٦٢/٢).
- (٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٩١).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٦٢/٢).
- (٥) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٤٤٠).
- (٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٦٢/٢).
- (٧) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٤٤٠).
- (٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٦٢/٢).
- (٩) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٠٠).

وولاية الله: محبته ونصرته^(١)، أي: إنما تُنال محبة الله ونصرته بأن يأتي بالمحبة في الله والبغض في الله^(٢)، فلا يحصل الإنسان على محبة الله ونصرته إلا بما بهذه الأمور: المحبة في الله، والبغض في الله، والموالاة في الله، والمعاداة في الله^(٣).

وقوله: (ولن يجد عبد طعم الإيمان... حتى يكون كذلك)؛ أي: حتى يُحِبُّ في الله ويُبْغِضُ في الله، ويعادي في الله، ويوالي فيه^(٤).

وهذا الأثر موقوف، لكنه بمعنى المرفوع؛ لأن ترتيب الجزاء على العمل لا يكون إلا بتوقيف، إلا أن الأثر ضعيف^(٥)، ولكن يشهد للشطر الأول منه ما روي عن النبي ﷺ مرفوعاً: «لا يجد عبدُ صريح الإيمان حتى يُحِبَّ الله، ويُبْغِضَ الله، فإذا أحب الله، وأبغض الله، فقد استحق الولاء من الله»^(٦)؛ ويشهد للشطر الأخير منه: حديث أبي إمامة مرفوعاً: «من أحب الله، وأبغض الله، وأعطى الله، ومنع الله؛ فقد استكمل الإيمان»^(٧).

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/٤٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٠).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩٦٣)؛ وإعانة المستفيد، د. صالح الفوزان (٢/٤٧).

(٤) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٩٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/٥٧).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم (١٥٧٨٩)، وله شاهد من حديث عمرو بن الحمق الخزاعي، أخرجه الطبراني في «الأوسط»، برقم: (٦٥١). قال الهيثمي في المجمع (١/٨٩): «رواه أحمد، وفيه رشدين بن سعد، وهو منقطع ضعيف».

(٧) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٥٨٥٧)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب: صفة القيامة والرقائق والورع، برقم: (٢٥٢١)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، =

مناسبة الأثر للباب:

أَنَّ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ حَصُولَ مَحَبَّةِ اللَّهِ لِعَبْدِهِ وَنَصْرَتَهُ لَهُ مُشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَحَبَّةُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَبَغْضُ أَعْدَائِهِ بِالْقَلْبِ؛ وَثَانِيَهُمَا: إِظْهَارُ مَحَبَّةِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَبَغْضِ أَعْدَائِهِ بِالْفِعْلِ مِنْ مَنَاصِرَةِ أَوْلِيَاءِهِ وَجِهَادِ أَعْدَائِهِ^(١)؛ فَأَفَادَ الْأَثَرُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرَى أَنَّ الْمَحَبَّةَ عِبَادَةً، وَصَرَفَ الْعِبَادَةَ لَغَيْرِ اللَّهِ شُرْكَ^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أَحَدُهُمَا: فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلَايَةَ اللَّهِ بِذَلِكَ)، أَي: لَا تُدْرِكُ مَحَبَّةَ اللَّهِ وَنَصْرَتَهُ إِلَّا بِالْأَعْمَالِ الْمَذْكُورَةِ، وَمَرْدُّ جَمِيعِ تِلْكَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَمَدَارِهَا عَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ وَمَحَبَّةِ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ.

وَالْآخَرُ: فِي قَوْلِهِ: (وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعَمَ الْإِيمَانِ وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصُومُهُ حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ)؛ فَعَلَّقَ وَجْدَانُ طَعَمَ الْإِيمَانِ وَهُوَ حِلَاوَتُهُ عَلَى وَجُودِ ذَلِكَ مِنْ مَحَبَّةٍ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ الَّتِي هِيَ مِنْ مَحَبَّتِهِ سَبْحَانَهُ كَمَا تَقَدَّمَ^(٣).

قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤): ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمْ

= كتاب: النكاح، من أعطى الله ومنع الله وأحب الله وأبغض الله، برقم: (٢٧٠٩)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. ينظر: المستدرک (٣/ ٣٢١).

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٥٦).
- (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٨٥).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٦٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

الْأَسْبَابُ ﴿[البقرة: ١٦٦]، قَالَ: «الْمَوَدَّةُ»^(١)].

السَّيْحُ

هذا الأثر هو الدليل السادس في الباب، وأورده المصنف ليُبين أن كثيراً من مؤاخاة الناس قد دخلها الخلل، ولم تصر لله حقاً^(٢)؛ فالمصنف جاء به ليُبين أن المحبة المحرمة تضر صاحبها يوم القيامة، وهذا مفهومه أن المحبة التَّعَبُّدِيَّةَ لله عَزَّجَلَّ تنفع يوم القيامة، وما كان نافعاً يوم القيامة فهو عبادة، وإذا ثبت أن المحبة عبادة فجعلها لغير الله شرك أكبر^(٣).

قوله: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، قال: المودة؛ أي: تقطعت المودة في الآخرة^(٤)، ففسَّر الآية بأن المراد بها^(٥): أن المحبة التي كانت بينهم في الدنيا تقطعت بهم يوم القيامة وخانتهم أحوج ما كانوا إليها، وتبرأ بعضهم من بعض^(٦)، لما كانت هذه المحبة في غير الله^(٧)؛ لأن المشركين كانوا يشركون

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ٢٩٠)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم: (١٤٩٢)؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، برقم: (٣١١٣)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال في النهج السديد (١٨٤): «ضعيف جداً»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن جرير بسند صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٥): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٦): «صحيح».

(٢) بغية المستفيد، د. منصور الصقعوب (٣٠٥).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) إبطال التنديد، حمد بن عتيق (١٨٣).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٥٦).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٦٧/٢).

(٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٥٦).

بالهتهم، ويحبونها، ويظنون أنها ستشفع لهم يوم القيامة لأجل مودتهم لها، ومحبتهم لها، وستقطع تلك الأسباب وتلك الحبال المدعاة الموهومة يوم القيامة، ولن يجدوا نصيراً، كما قال تعالى: ﴿وَنَقَطَعتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾؛ يعني: كل ما ظنوه سبباً نافعا عند الله؛ فإنه سينقطع يوم القيامة^(١)، فكانوا يعتقدون أن الشفاعة تنجيهم من العذاب، فتقطعت بهم تلك الأسباب التي منها الشفاعة ومنها محبة غير الله^(٢)، وهذا تفسير بالمثال، وإلا فكل سببٍ يتقطع من محبة أو قرابة أو غير ذلك^(٣)، فهذه الآية وإن كانت نزلت في المشركين عباد الأوثان الذين يحبون أندادهم وأوثانهم كحب الله، فإنها عامة؛ لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٤)؛ وهذا الأثر ضعّفه بعضهم، لكن معناه صحيح؛ فإن جميع الأسباب التي يتعلق بها المشركون لتنجيهم تتقطع بهم، ومنها محبتهم لأصنامهم وتعظيمهم إياها، فإنها لا تنفعهم، ولعل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخذ ذلك من سياق الآيات؛ فإن الآية التي قبل هذه الآية هي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، وبه تعرف أن مراده المودة الشريكة، فأما المودة الإيمانية كمودة الله تعالى ومودة ما يحبه من الأعمال والأشخاص، فإنها نافعة موصلة للمراد^(٥)، فقوله: (المودة)؛ يعني: مودتهم التي كانت بينهم في الدنيا على غير دين الله انقطعت يوم القيامة^(٦)، وهذه حال كل من اتخذ من دون الله وليجة وأولياء، يوالي لهم، ويعادي لهم، ويرضى

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٩٨).

(٣) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٤).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٦٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٠١).

لهم، ويغضب لهم، فإن أعماله كلها باطلة، يراها يوم القيامة حسرات عليه مع كثرتها وشدة تعبها فيها ونصبه؛ إذ لم يجرد مولاته ومعاداته، ومحبه وبغضه، وانتصاره وإيثاره لله ورسوله، فأبطل الله عَزَّجَلَّ ذلك العمل كله وقطع تلك الأسباب، فينقطع يوم القيامة كل وصلة ووسيلة ومودة كانت لغير الله، ولا يبقى إلا السبب الواصل بين العبد وربّه، وهو: حظه من الهجرة إليه وإلى رسوله، وتجريده عبادته لله وحده، ولوازمها من الحب والبغض، والموالات والمعاداة^(١)، فكل محبة لغيره فهي عذاب على صاحبها وحسرة عليه إلا محبته ومحبة ما يدعو إلى محبته ويعين على طاعته ومرضاته، فهذه هي التي تبقى في القلب يوم تبلى السرائر^(٢).

مناسبة الأثر للباب:

أفاد تفسير ابن عباس للآية أن المودة إذا لم تكن لله سيخسرها صاحبها يوم القيامة؛ لأنها إشراك مع الله في المحبة^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في إبطال الانتفاع بمحبة من لا يحبه الله، كمحبة المشركين آلهم، ومحبة الأتباع منهم رؤساءهم؛ فتؤول بهم الحال إلى البراءة بعضهم من بعض، فتتقطع بينهم أسباب المحبة، فالنافع من المحبة محبة الله وما يحبه الله، فيكون مأمورًا بها^(٤).

(١) الرسالة التبوكية، لابن القيم (٥٠).

(٢) روضة المحبين، لابن القيم (٢٨٠).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٨٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٦٩)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْبَقَرَةِ»].

أي: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾؛ أمثالا ونظراء، ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ محبة تعظيم وخضوع^(١)، والتفسير المقصود به: هو ما دلَّ على المراد الذي أَراده؛ أن هذا دليلٌ على هذا الشيء؛ يعني: أن آية البقرة تدل على وجوب محبة الله وحده، وأن يُخلصَ له بالعبادة، فيكون هذا هو تفسيرها^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءَةِ»].

أي: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ فانتظروا ما يحلُّ بكم من عقابه^(٣)، فهذه الآية تدل كذلك على أنه يجب أن تُقدِّم طاعة الله على كل أمر من أمور الدنيا، فالمقصود بالتفسير هو المناسبة من هذه الآية، وليس المقصود تفسير مفرداتها وكل ما يتعلق بها^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: وَجُوبُ [تَقْدِيمِ] مَحَبَّتِهِ ﷺ عَلَى: النَّفْسِ، وَالْأَهْلِ، وَالْمَالِ].

أي لقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(٥)؛ يعني: أن هذا أمرٌ فرضٌ من أمور الإيمان لا بد منه؛ ولهذا نفى

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨١).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٦٥).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨١).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٦٥).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨١).

الإيمان لمن لم يكن كذلك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ].

أي إن قوله: «لا يؤمن أحدكم» لا يدلُّ على أنه كافرٌ، ولكن يُؤخذ منه أنه قد ترك واجباً عليه، وتعرَّضَ للوعيد بحسبه^(٢)، فنفي الإيمان المذكور في قوله: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده...» لا يدلُّ على الخروج من الإسلام، فهو ليس نفيًا للصحة، وإنما هو نفي للكمال الواجب؛ لقوله في الحديث الآخر: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان»؛ لأن حلاوة الإيمان أمر زائدٌ على أصله؛ أي: إن الدليل مركب من الدليلين^(٣)؛ فصار النفي لكمال الإيمان دون أصله، فيكون ناقصَ الإيمان لا مُتَّقِصَهُ^(٤).

فقول المصنف: (أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ)؛ لأنه قد يكون نفيًا لكماله، فنفي الإيمان نوعان: أحدهما نفي أصله، وبه يخرج العبد من الإسلام إلى الكفر؛ والآخر: نفي كماله، ولا يخرج به العبد من الإسلام إلى الكفر^(٥).

-
- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٦٦).
 (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨١).
 (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٢).
 (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧١).
 (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَلَاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ، وَقَدْ لَا يَجِدُهَا].

أي لقوله في الحديث: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان»^(١)، وهذا دليل انتفاء الحلاوة إذا انتفت هذه الأشياء^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: أَعْمَالُ الْقَلْبِ الْأَرْبَعِ^(٣) الَّتِي لَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا].

أي: الحب في الله، والبغض في الله، والموالاة في الله، والمعاداة في الله^(٤)، فلا تُنال ولاية الله إلا بها، فلو صَلَّى الإنسان وصام، ووالى أعداء الله؛ فإنه لا ينال ولاية الله^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: فَهُمْ الصَّحَابِيُّ لِلْوَاقِعِ: أَنَّ عَامَّةَ الْمُؤَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا].

(الصَّحَابِيُّ)؛ يعني به: ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا^(٦)؛ و(الواقع)؛ يعني: في زمانهم^(٧)؛ أي: بسبب ضعف الإيمان يُوالي لدنياه ويُعادي لها، وإذا كان هذا في ذلك الوقت فكيف بعده^(٨).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٦٣/٢).

(٣) في نسخة دغش، وأسامة: [الأربعة].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨١).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٦٣/٢).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٦٤/٢).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٧٦٦/٢).

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: تَفْسِيرُ [الآيَةِ] ^(١): ﴿وَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾].

أي: المودة والوصل التي كانت بينهم في الدنيا لغير الله؛ خانتهم أحوج ما كانوا إليها ^(٢)، والأسباب فسرها ابن عباس بالمودة، وتفسير الصحابي إذا كانت الآية من صيغ العموم تفسيرٌ بالمثل؛ لأن العبرة في نصوص الكتاب والسنة بعموماتها، فإذا ذكر فرد من أفراد هذا العموم، فإنما يقصد به التمثيل، أي: مثل المودة، لكن حتى الأسباب الأخرى التي يتقربون بها إلى الله وليست بصحيحة؛ فإنها تنقطع بهم ولا ينالون منها خيراً ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [التَّاسِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَن يُحِبُّ اللَّهَ حُبًّا شَدِيدًا].

أي لقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾؛ أي: من حب أصحاب الأنداد لله على أحد الأقوال، أو لقوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، فيكون قد أثبت لهم محبة الله، ولكنها مشوبةٌ بالشرك ^(٤)، فحبه لله ليس خالصاً، بل معه محبة شركية، فأحب مع الله غيره، فلم تُفدّه ^(٥)، وهذا يؤخذ من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، على أحد التفسيرين في الآية، ووجه هذا أن الله أثبت محبةً شديدةً للجانيين، إلا أنه أثبت للمؤمنين زيادةً فضل، بقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ ^(٦)، فـ(أشد): اسم تفضيل يدل على

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٤).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٢).

(٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٢٤).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

الاشتراك بالمعنى مع الزيادة؛ فقد اشتركوا في شدة الحب، وزاد المؤمنون بكونهم أشد حبا لله من هؤلاء لأصنامهم^(١)، والمصنف أراد بهذا أن يُبين أن الذي يعبد القبور لا يعني أنه يُبغض الله، فقد يكون في قلبه حبٌ عظيمٌ لله جَلَّوَعَلَا ولرسوله، ومع ذلك يكون مُشركًا؛ لأن حُبَّه لم يكن خالصًا لله تعالى، بل أشرك معه غيره، فهذا الحب لا ينفعهم ولا يخلصهم من الشرك؛ لأن الله تعالى أخبر عن المشركين أنهم يُحبون الله حُبًّا شديدًا، ومع ذلك حَكَمَ عليهم بالشرك^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَتْ (٣) الثَّمَانِيَةُ عِنْدَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ (٤) مِنْ دِينِهِ].

يعني: الأعيان الثمانية المذكورة في الآية^(٥)؛ أي لقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾^(٦)، فأمرهم بالانتظار والتمهل حتى يأتي الله بأمره، وأمره هو: عقوبته لهؤلاء^(٧)؛ وأفاد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بهذا أن الأمر هنا للوعيد^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ اتَّخَذَ نِدًّا نُسَاوِي مَحَبَّتِهِ مَحَبَّةَ اللَّهِ؛ فَهُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ].

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٤).
- (٢) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبد الحميد الجهني (١٦٣).
- (٣) في نسخة الحبشي: [كَانَ].
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.
- (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (١٨٢).
- (٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٥).

وهذا مطلق في أي نداء اتخذته^(١)، وذلك بأن يجعل مع الله عزَّجَلَّ محبوباً يصرف له من المحبة نظير ما يصرفه الله عزَّجَلَّ من الذُّلِّ والخضوع والانقياد والطاعة^(٢)؛ أي لقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾؛ فبيِّن في سياق الآيات أنهم مشركون شرَّكاً أكبر، بدليل ما لهم من العذاب^(٣)؛ مما هو دالٌّ على أنه كفرٌ، ولأن هذه المحبة عبادة لا تصلح إلا لله، فإذا صُرفت إلى غيره صارت شرَّكاً أكبر^(٤)، وهذه المحبة المذكورة هي محبة التأليه المشتملة على التعظيم والرغبة والرجاء، أما إذا خلت من هذا المعنى، فربما كانت محبةً جبلة وعادة، كمحبة الوالد لولده وغيره، فالمحبة هنا هي محبةٌ مخصوصة^(٥).



-
- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢/ ٧٦٨).
 (٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٥).
 (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٢).
 (٥) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ. فَلَا

تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٦٥].



وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ الآية [التوبة: ١٨].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٢): ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ الآية [العنكبوت: ١٠].

[و] ^(٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ؛ إِنْ رَزَقَ اللَّهُ لَا يَجْرُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةُ كَارِهِ» ^(٤).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠٦/٥)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٢٠٣)؛ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، برقم: (٢٠٠٩)؛ وحكم عليه في «الضعيفة»، برقم: (١٤٨٢) بأنه موضوع؛ وقال في النهج السديد (١٨٦): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف جداً، والصواب أنه من كلام ابن مسعود، وأخطأ فيه بعض الرواة فرفعه، والموقوف أيضاً في إسناده ضعيف، لكن كونه موقوفاً أصح من كونه مرفوعاً»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٨): «ضعيف»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٨): «موضوع».

وَعَنْ عَائِشَةَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ. وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ؛ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «آلِ عِمْرَانَ».

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءة».

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْعَنْكَبُوتِ».

وأخرج الطبراني نحوه في المعجم الكبير، برقم (١٠٥١٤)، من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «لا تَرْضَيْنَّ أَحَدًا بِسَخَطِ اللَّهِ، ولا تَحْمَدَنَّ أَحَدًا عَلَى فَضْلِ اللَّهِ، ولا تَذُمَّنَّ أَحَدًا عَلَى مَا لَمْ يُوْنِكْ اللَّهُ؛ فَإِنْ رَزَقَ اللَّهُ لا يَسُوْقُهُ إِلَيْكَ حَرَصٌ حَرِيصٌ، ولا يَرُدُّهُ عَنْكَ كَرَاهِيَةٌ كَارِهِ، وَإِنْ اللَّهُ تَعَالَى بِقَسْطِهِ وَعَدْلِهِ جَعَلَ الرُّوحَ وَالْفَرْحَ فِي الرِّضَا وَالْيَقِينِ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فِي السَّخَطِ». قال الهيثمي في المجمع (٧١/٤): «فيه خالد بن يزيد العمري، واتهم بالوضع».

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، ذكر رضاء الله جَلَّ وَعَلَا عمن التمس رضاء بسخط الناس، برقم: (٢٧٦)؛ وأخرجه الترمذي في جامعه، برقم: (٢٤١٤) عن رجل من أهل المدينة قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين أن اكتبني إليّ كتابا توصيني فيه، ولا تكثري علي، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك أما بعد، فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضاء الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس»، والسلام عليك. وأورده الألباني في «الصحيحة» برقم (٢٣١١)، وقال: «الحديث قد صح عن عائشة مرفوعاً وموقوفاً»؛ وقال في النهج السديد (١٨٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الحديث رواه الترمذي، والعزو إليه أولى من ابن حبان، واختلف في رفعه ووقفه، والوقف أصح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٧١): «اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والراجح فيه الوقف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٩): «ضعيف مرفوعاً، والصحيح وقفه».

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَى.

الخَامِسَةُ: عَلَامَةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: هَذِهِ الثَّلَاثُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ لِلَّهِ مِنَ الْفَرَائِضِ.

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ ثَوَابٍ مَنْ فَعَلَهُ.

الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ عِقَابٍ مَنْ تَرَكَهُ.



قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [باب: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٥]].

الشَّيْخُ

هذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ اللهُ للحديث عن عبادة من العبادات القلبية، وهي الخوف^(١)، وأراد به بيان وجوب تعلق الخوف والخشية بالله وحده، والنهي عن تعلقه بالمخلوقين، وبيان أنه لا يتم التوحيد إلا بذلك^(٢)؛ فأراد بهذه الترجمة أن يبين وجوب الخوف من الله ومراقبته جَلَّ وَعَلَا؛ خوفاً يحمل على إخلاص العبادة له، وأداء الواجبات والكف عن المحرمات^(٣)؛ فهذا الباب في بيان عبادة الخوف^(٤)، وهو باب: الشرك في الخوف، وتقديره: من خاف المخلوق كما يخاف الله فقد سَوَّى غير الله بالله، وهذا هو الشرك^(٥)، فالمصنف جاء بهذا الباب ليبين أن من الخوف ما هو عبادة، وإذا كان كذلك فجعل هذا النوع من الخوف لغير الله شركاً أكبر، وهذا على القاعدة السابقة أن ما احتمل العبادة وغيرها، فجعله لغير الله على وجه التبعيد شركاً أكبر^(٦).

والخوف من أفضل مقامات الدين وأجلها^(٧)، وأجمع أنواع العبادة التي يجب إخلاصها لله تعالى^(٨)، والمشركون قديماً وحديثاً لم يُخلصوا خوفهم

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣٠٧).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٠٣).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٣).

(٥) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين، إعداد: عبدالعزيز السدحان (٩٢).

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٩٧٠ / ٢).

(٨) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٩٥).

لله تعالى، بل خافوا غيره كخوفهم إياه أو أشد، وذلك حينما عظم الشيطان في قلوبهم معبوداتهم، وخوفهم بها^(١)؛ فلذلك نبه المصنّف بالترجمة بهذه الآية على وجوب إخلاص الخوف لله تعالى^(٢).

مقصود الترجمة:

بيان أن الخوف من الله عبادة، وإذا جعل خوف التّأليه لغيره؛ وقع العبد في الشرك الأكبر، فخوف التّأليه عبادة لله وحده، وإذا جعلت لغيره صارت شركاً أكبر^(٣).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة ظاهرة، وهي: أن خوف العبد من الله جلّ وعلا عبادة من العبادات التي أوجبها الله جلّ وعلا، فالخوف والمحبة والرجاء عبادات قلبية واجبة، وتكملها تكميل للتوحيد، والنقص فيها نقص لكمال التوحيد^(٤)، فمن أفرد الله بالخوف الذي هو عبادة؛ فقد اكتمل توحيده، وبقدر نقص الخوف الذي هو عبادة ينقص التوحيد^(٥)، فمناسبة الخوف للتوحيد: أن من أقسام الخوف ما يكون شركاً منافياً للتّوحيد^(٦).

(١) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٧٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٧٠).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٣).

(٥) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٢٩٠).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٨).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الباب السابق وجوب محبة الله جَلَّ وَعَلَا، وأن حبَّ العبادَة يجب أن يكون خالصاً لله، وذكر أن من لوازم حبِّ الله جَلَّ وَعَلَا حبُّ العبادَة والخضوع: أن يحبَّ الإنسان ما يحبه الله، وأعظم ذلك حب الرسول ﷺ، وذكر أن من لوازمه أيضاً: أن يُبغض ما يبغضه الله من الأعيان والأفعال، كالأشخاص والمعاصي؛ أعقب رَحِمَهُ اللهُ باب المحبة بباب الخوف؛ وذلك أن الإنسان إذا وُفق لمحبة الله التي من لازمها امتثال ما أمر الله به والانتهاز عما نهى عنه، فينبغي أن لا يثق بما هو عليه، بل عليه أن يكون دائماً خائفاً وعلى وجل، لأنه لا يدري ما عاقبة أمره، وهذا وجه ذكر هذه الترجمة بعد الترجمة التي سبقتها^(١)؛ فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ أعقب باب المحبة بباب الخوف؛ لأن العبادَة تركز على شيئين وهما: المحبة والخوف، فبالمحبة يكون امتثال الأمر، وبالخوف يكون اجتناب النهي^(٢)، فلما ذكر في الباب السابق الشرك في المحبة؛ ناسب أن يذكر هنا الشرك في الخوف، لأنه من أعظم ما يوقع الناس في الشرك^(٣)، فهذا الباب يعتبر مكمل لما قبله^(٤)؛ فإنه في الباب السابق ذكر المحبة، وما يتعلق بها، ووجوب إفرادها لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقرين المحبة: الخوف؛ لأن الإنسان في سيره إلى الله جَلَّ وَعَلَا محتاج إلى المحبة التي تنشطه إلى عمل الصالحات، والقيام بالطاعات، ومحتاج إلى الخوف

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٤٨٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٦٦/٢).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٣٩).

(٤) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٤٣).

الذي يزجره عن ارتكاب الموبقات، وترك المنهيات، فإنه بهذين يحصل له سلامة السير واستقامة الطريق، فإذا اختل أحد هذين اختل ركنٌ من أركان العمل، وركنٌ من أركان الإيمان، لا يستقيم سير الإنسان إلا بتوافر هذين: الخوف والمحبة، وقدّم المصنف المحبة لأنها الأصل، وهي الباعثة على كل عمل، ثم أتى بالخوف لأنه المزيل للعوائق، المذهب للعوارض التي تعرض، وتمنع العبد من مواصلة السير في طاعة الله جَلَّ وَعَلَا، وأما الرجاء، فالرجاء ملازم للخوف، فإنه لا يمكن أن يتحقق الخوف الذي أمر الله به ورسوله إلا بالرجاء، ولذلك لم يذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الأبواب باباً يتعلق بالرجاء؛ لأنَّ الخوف ملازم للرجاء، فكل راجٍ خائف، وكل خائفٍ راجٍ، وهذا هو الذي جعل الخوف والرجاء يتبادلان في النصوص؛ أي يأتي الخوف بمعنى الرجاء، والرجاء بمعنى الخوف، وجاء الرجاء في مكان الخوف؛ لأنَّ الخوف ملازم للرجاء، فإنَّ الخائف إذا لم يكن معه رجاء كان قنوطاً، كما أنَّ الراجي إذا لم يكن معه خوف كان أمناً من مكر الله؛ فلا سلامة للراجي من الأمن إلا بالخوف، ولا سلامة للخائف من القنوط إلا بالرجاء، ولذلك الرجاء الشرعي مقارنٌ وملازمٌ للخوف، فكل راجٍ رجاءً شرعياً خائف، وكل خائفٍ خوفاً شرعياً فهو راجٍ^(١)، فلما ذكر المحبة في الباب السابق ذكر في هذا الباب الخوف؛ ليدل على أن المحبة لا تكفي وحدها؛ لأنَّ التعبد بالمحبة وحدها منهج الصوفية الضلال^(٢)؛ فمن حقق المحبة فلا بد أن يكون خائفاً من فقدانها وراجياً بقاءها^(٣).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٤٩).

(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٧٩).

مسألة: أقسام الخوف؛

الأول: الخوف من الله. وهو خوف العبادة، وهو: خوفٌ وَعِيدِ الله الذي توعَّدَ به العصاة، وهذا الخوف من أعلى مراتب الإيمان، وإنما يكون محموداً؛ إذ لم يوقع في القنوط واليأس من روح الله ^(١)، فخوف الله تعالى درجات؛ فمن الناس من يغلو في خوفه، ومنهم من يفرط، ومنهم من يعتدل في خوفه، والخوف العدل هو الذي يرد عن محارم الله فقط، وإن زدت على هذا؛ فإنه يوصلك إلى اليأس من روح الله، ومن الناس من يُفرط في خوفه بحيث لا يردعه عما نهى الله عنه ^(٢).

والثاني: الخوف من غير الله جَلَّ وَعَلَا. وهذا ينقسم إلى ما هو شرك، وإلى ما هو محرم، وإلى ما هو مباح، فهذه ثلاثة أقسام ^(٣):

القسم الأول: الخوف الشرقي، وهو: خوف السر ^(٤). وهو خوف الاعتقاد،

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٧٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٦٧).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٣).

(٤) **وخوف السر:** الذي ذكره بعض أئمة الدعوة النجدية؛ كالشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد، ثم تبعه جماعة، لا يريدون به - كما فهمه بعض أهل العصر واستنكره - بأنه هو الخوف الذي يقع في الباطن، حيث فهم من (السر) باطن الإنسان، واعترض على ذلك بأن الخوف أصلاً محلّه الباطن؛ فإن أئمة الدعوة لا يريدون هذا المعنى، وإنما المراد بالسر: القدرة على التأثير؛ كما يعتقد بعض أهل الخرافة في معظمتهم من أدياء الأولياء، بأن يعتقدوا أن لهم قدرة على التأثير ولو بُعدوا؛ فمثل هذا يُقال فيه: خوف السر، وهذا هو معنى السر الذي يُذكر في كلام أهل البدع؛ كما يُقال في دعائهم: (فلانٌ قدس الله سرّه)، فإن مرادهم: عظم الله تأثيره في النفع والضّر.

ينظر: فوائد من تقارير الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي، على شرح ثلاثة الأصول، للعلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ، مفرغ، ومنشور على الشبكة العنكبوتية.

فهو خوفٌ ناشئٌ عن اعتقاد^(١)؛ بأن يخاف من غير الله أن يصيبه بما يشاء من مرض أو فقر أو قتل ونحو ذلك بقدرته ومشئته، سواء ادعى أن ذلك كرامة للمخوف بالشفاعة، أو على سبيل الاستقلال، وهذا هو الواقع اليوم من عباد القبور، فإنهم يخافون الصالحين بل الطواغيت، كما يخافون الله بل أشد، ولهذا إذا توجهت على أحدهم اليمين بالله أعطاك ما شئت مت الأيمان كاذباً أو صادقاً؛ فإن كانت اليمين بصاحب التربة لم يُقدم على اليمين إن كان كاذباً، وما ذاك إلا لأن المقبور أخوف عنده من الله^(٢).

فالخوف الشرقي هو: اعتقاد أن المخوف منه مشيئته نافذة في الكون يتصرف كيف يشاء؛ إما على سبيل الاستقلال بغير إذن الله، أو أن الله أعطاه كرامة أن يتصرف في هذا الكون كيف يشاء^(٣)، فهو خوف قلبي غيبي، بأن يخاف ممن هو غائب عنه من ميت أو بعيد وما أشبه ذلك، بأن يصيبه بشيء ليس له سبب ظاهر^(٤)؛ يعني: أن يعتقد أن عنده قوة وتصرّف بحيث يؤذيه

(١) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٣٢٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٧١ / ٢).

فخوف السر؛ يعني: أن يخاف في داخله من هذا المخوف منه، وخوفه لأجل ما عند هذا المخوف منه مما يروجه أو يخافه من أن يمسه سرّاً بشيء، أو أنه يملك له في آخرته ضرراً أو نفعاً، فالخوف الشرقي متعلق في الدنيا بخوف السر، بأن يخاف أن يصيبه ذلك الإله بشر، والخوف المتعلق بالآخرة معناه: أن يخاف العبد غير الله ويتعلق خوفه بغير الله من أن لا ينفعه ذلك الإله في الآخرة، فلاجل رغبته في أن ينفعه ذلك الإله في الآخرة وأن يشفع له، وأن يقربه منه في الآخرة، وأن يبعد عنه العذاب في الآخرة، خاف منه فأنزل خوفه به. التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٣).

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. محمد بن هائل المدحجي؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٨٧).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (٧٧١ / ٢).

بدون سبب، فيخاف من أجل قدرة خاصة سرية ليست حسب الحس، ولهذا سُمي بخوف السر؛ يعني: أن تخافه لسرّ فيه، لأمر خفيّ فيه، وهذا لا يكون إلا لله جَلَّوَعَلَا^(١)، ووجه كونه شرّاً أكبر أنه لا أحد يُوجد المسببات بدون مباشرة الأسباب إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فهو الذي يقول للشيء كن فيكون^(٢)؛ لأنه يُعطي شيئاً غيبياً ما لله جَلَّوَعَلَا من الخصائص، يعني: يؤذي بغير سبب ظاهر؛ فيخاف أن يصيبه ذاك سرّاً بما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّوَعَلَا^(٣).

فالخوف الذي يجب إفراد الله جَلَّوَعَلَا به، ومن لم يُفرد الله به فهو مشرّك كافر، هو نوع من أنواع الخوف، وليس كل أنواع الخوف، وهو المسمى عند العلماء خوف السر، وهو أن يخاف أن يصيبه هذا المخوف منه بشيء في نفس ذلك الخائف؛ كما يصيبه الله جَلَّوَعَلَا بأنواع المصائب من غير أسباب ظاهرة، ولا شيء يمكن الاحتراز منه^(٤).

والقسم الثاني، هو: الخوف المحرم، وهو أن يخاف من مخلوق في امتثال واجب، أو البعد عن المحرم، مما أوجبه الله أو حرمه^(٥)، كأن يترك الإنسان ما يجب عليه من الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بغير عذر خوفاً من بعض الناس، فهذا محرم، وهو نوع من الشرك بالله المنافي لكمال التوحيد، وهو الذي نزلت فيه الآية المترجم لها^(٦)؛ فهذا خوف رجع على الخائف بترك

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) قواعد ومسائل في توحيد الإلهية، عبدالعزيز الريس (٦٧).

(٣) الأجوبة والبحوث والمدارس المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١/١١٣، ١١٥).

(٤) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/٤٣١).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٤).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/٩٧٢)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٩٦).

أمر الله، وهذا محرم؛ لأن الوسيلة إلى المحرم محرمة^(١).

والقسم الثالث، هو: الخوف الطبيعي؛ بأن يخاف من الأسباب العادية التي جعل الله فيها ما يخاف ابن آدم منه^(٢)؛ كالخوف من عدو وسبع وهدم أو غرق ونحو ذلك، فهذا لا يذم^(٣)، فإذا كان الخوف طبيعياً كمن يخشى من السبع أن يعدو عليه، أو يخاف من الحية أو العقرب أن تلدغه، أو يخاف من ذي سلطان غشوم أن يعتدي عليه^(٤)، ونحو ذلك مما يخشى ضرره الظاهري، فهذا النوع ليس عبادةً، وقد يوجد من كثير من المؤمنين ولا يُنافي الإيمان، وهذا إذا كان خوفاً محققاً قد انعقدت أسبابه فليس بمذموم^(٥)؛ لأنه مما جَبَلَ الله جَلَّوَعَلَا الخلق عليه^(٦).

ويتبين مما سبق أن الخوف والخشية تارة يقع عبادة، وتارة يقع طبيعة وعادةً، وذلك بحسب أسبابه ومتعلقاته؛ فإن كان الخوف والخشية خوف تَأْلُهُ وتَعَبُّدٍ، وتَقَرَّبَ بذلك الخوف إلى من يخافه، وكان يدعو إلى طاعة باطنة وخوف سري يزجر عن معصية من يخافه كان تعلقه بالله من أعظم واجبات الإيمان، وتعلقه بغير الله من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله؛ لأنه أشرك في هذه العبادة التي هي من أعظم واجبات القلب غير الله مع الله، وربما زاد خوفه من غير الله على خوفه لله، وأيضاً: فمن خشي الله وحده على هذا الوجه فهو

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/٤٣٣).

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/٤٣٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩٧٤).

(٤) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/٤٣٣).

(٥) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٩-١٤٠).

(٦) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/٤٣٣).

مخلص موحد، ومن خشي غيره فقد جعله الله ندًا في الخشية، كمن جعل الله ندًا في المحبة^(١)، فهذا الخوف لا يجوز تعلقه بغير الله أصلاً؛ لأن هذا من لوازم الإلهية، فمن اتخذ مع الله ندًا يخافه هذا الخوف فهو مشرك^(٢)، وهذا هو الواقع من عباد القبور ونحوها من الأوثان، يخافونها ويخوفون بها أهل التوحيد إذا أنكروا عبادتها وأمروا بإخلاص العبادة لله، وهذا الخوف ينافي التوحيد^(٣)، ولا يكون العبد مسلماً إلا بإخلاصه لله تعالى، وإفراده بذلك دون من سواه^(٤)؛ فخوف العبادة والتدلل والتعظيم والخضوع، هذا لا يصلح إلا لله سبحانه، فمن أشرك فيه مع الله غيره؛ فهو مشرك شرّاً أكبر^(٥).



(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٣٩-١٤٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩٧١).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٩٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩٧٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/٦٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]].

الشَّيْخُ

أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: ثلاث آيات، وحديثين، فالدليل الأول هذه الآية المترجم بها للباب، وجاء بها المصنف ليبين أن الخوف منه ما هو عبادة؛ وذلك أن في الآية الأمر بالخوف، وهذا يدل على أنه يحبه؛ فيكون عبادة، وإذا ثبت أنه عبادة فجعله لغير الله شرك أكبر^(١).

ومعنى الآية: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ﴾؛ أي: يخوفكم أوليائه^(٢)؛ يعني: يخوف أهل الإيمان أولياء الشيطان، ففاعل يخوف ضمير يعود على الشيطان، والمفعول الأول محذوف دلّ عليه السياق، والتقدير: يخوف الشيطان الناس أوليائه؛ يعني: يجعل الشيطان أهل التوحيد في خوفٍ من أعدائهم^(٣)؛ ويدل لهذا المعنى أن الله جَلَّ وَعَلَا قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وهذا نهى من الله تعالى للمؤمنين أن يخافوا غيره، وأمر لهم أن يقصروا خوفهم على الله، فلا يخافون إلا إياه، وهذا هو الإخلاص الذي أمر به عباده ورضيه منهم، فإذا أخلصوا له الخوف، وجميع العبادة: أعطاهم ما يرجون، وأمتنهم من مخاوف الدنيا والآخرة^(٤)؛ فأمر تعالى بإخلاص هذا

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٧٤ / ٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٥).

(٤) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣٩٦).

الخوف له، وأخبر أن ذلك شرط في الإيمان، فمن لم يأت به لم يأت بالإيمان الواجب، ففيه أن إخلاص الخوف لله من الفرائض^(١)، وأنه من كمال شروط الإيمان^(٢)، ويفهم من الآية أن الخوف من الشيطان وأوليائه مناف للإيمان، فإن كان الخوف يؤدي إلى الشرك؛ فهو مناف لأصله، وإلا فهو مناف لكماله^(٣)، فأفادت الآية أن الخوف عبادة، وأن خوف غير الله نقص في الإيمان يُنافي كمال الإيمان، أو ينافي أصل الإيمان؛ فإذا كان يخاف من المخلوق كما يخاف من الله، ويعتقد فيه أن يضر وينفع، فهو خوف يبطل التوحيد، وإن كان الخوف قلبياً، ولكن لم يصل إلى تعظيم المخلوق واعتقاد انتقامه، فهو يُنافي كمال التوحيد^(٤).

مناسبة الآية للترجمة:

أنه تعالى جعل الخوف منه شرطاً في الإيمان^(٥)، فدلّت على وجوب إخلاص الخوف لله تعالى^(٦).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في أمره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالخوف منه في قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾^(٧)،

- (١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٧٥).
- (٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٤٣).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٧١).
- (٤) السبك الفريد في شرح كتاب التوحيد، عبد الله الجبرين (٢/ ١٦٧).
- (٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٣٠٩).
- (٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٨٧).
- (٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

فوجه الاستدلال من هذه الآية: أنه قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، وهذا نهى عن إنزال عبادة الخوف بغيره، فهذا يدل على أنه نهى عن أحد أفراد الشرك، وقوله: ﴿وَخَافُونَ﴾، هذا أمر بالخوف منه جَلَّ وَعَلَا، فدلَّ على أن الخوف عبادة من العبادات، وتوحيد الله بهذه العبادة توحيد، وإشراك غير الله معه في هذه العبادة شرك^(١).

والآخر: في قوله: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، تعليقاً لوجود الإيمان على وجود الخوف منه سبحانه^(٢)؛ ففي هذه الآية دليل على وجوب إفراذ الله جَلَّ وَعَلَا بهذا النوع من الخوف؛ حيث جعل حصول الإيمان مشروطاً بالخوف منه^(٣)؛ فدلَّ على أن الخوف عبادة عظيمة يجب أن تُخلص لله جَلَّ وَعَلَا^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ الآية [التوبة: ١٨]].

الشیخ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وفيها يخبر تعالى أنه لا يعمر مساجده حقيقة إلا الذين آمنوا بقلوبهم، وعملوا بجوارحهم فداوموا على إقام الصلاة بأركانها وواجباتها وسننها، وأعطوا الزكاة مستحقيها، وأخلصوا

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٤).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٤٣١).
- (٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٥٣).
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

الله الخشية؛ أي: المخافة والهيبة التي ينبنى عليها أساس العبادة، والتي هي مخ عبودية القلب ولا تصلح إلا لله وحده، وهي الشرط الذي هو وجه مناسبة الآية للترجمة^(١)، وجاء المصنف بهذه الآية ليبين أن الخشية منها ما هو عبادة، ويدل لذلك أن الله جَلَّوَعَلَا أثنى في هذه الآية على من لم يخش إلا الله، وثناء الله على عمل من الأعمال يدل على أنه عبادة، وإذا ثبت أنه عبادة فجعله لغير الله شرك أكبر^(٢).

وقوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾؛ يعني: في أموره كلها، بل أفردته بالخوف الذي أوجبه عليه، وليس داخلا في ذلك الخوف الطبيعي، بل هو مستثنى من ذلك إلا إذا حَمَلَ على فعل محرم أو ترك واجب^(٣)، وهذا محل الشاهد من الآية للباب؛ أي: لم يخش من غير الله، لا من المعبودات، ولا من سائر المخلوقات؛ وهذا حصرٌ للخشية لله جَلَّوَعَلَا، فمن خشي غير الله خشية العبادة فقد أشرك بالله، وهذا مثل قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، فمن شرط الإيمان: إخلاص الخوف من الله، كذلك من شرط الإيمان: إخلاص الخشية من الله تعالى^(٤).

والخشية نوع من الخوف، لكنها أخص منه، والفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن الخشية تكون مع العلم بالمخشي وحاله، والخوف قد يكون من الجاهل.

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٤٥).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٠٦).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٥٤ / ٢).

والثاني: أن الخشية تكون بسبب عظمة المخشي، بخلاف الخوف؛ فقد يكون من ضعف الخائف لا من قوة المخوف^(١).

فالخشية: الخوف المبني على العلم بعظمة من يخشاه، وكمال سلطانه^(٢)؛ ولذلك خصَّ الله العلماء بها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فالخشية خوفٌ معه تعظيم، فلا يكون إلا لله؛ بخلاف الخوف، فإنه قد يكون معه تعظيم وقد لا يكون معه تعظيم، كالخوف من العدو، وأما الخشية فتكون من الله جَلَّ وَعَلَا؛ لأنها خوفٌ مصحوبٌ بالتعظيم لله تعالى^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها وجوب إخلاص الخشية؛ أي: الخوف والهيبة التي هي أساسُ العبادة، لله وحده^(٤)؛ حيث دلت الآية على وجوب إخلاص خشية التعظيم لله^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾، وصفاً لعامري مساجد الله مدحاً لهم بأنهم متصفون بخشية الله، وخشية الله خوف وزيادة، والمدح بالخشية لله يدلُّ على كونها عبادةً له، وفي ضمنها الخوف منه، فخوفُ الله عبادةً له، فمن جعل الخشية أو الخوف لغير الله على وجه التأليه خضوعاً له وتعظيماً فقد أشرك

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٧٣/٢).

(٢) شرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح العثيمين (٦٠).

(٣) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٢٩٤).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦٣).

(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٨٩).

شركاً أكبر^(١)؛ فالخشية خوفٌ مقرون بعلم، وجعلها الله من وصف عامري مساجد الله مدحاً لهم بعد أن نفاها عن المشركين، فهي من عبادات المؤمنين التي يتقربون بها إلى الله، وصرف العبادة لغير الله شرك^(٢)، فوجه الدلالة من الآية في قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾، وهذا نفْيٌ واستثناء، وتقدّم أن مجيء أداة الاستثناء بعد النفي يدل على الحصر والقصر، فالآية دالةٌ بظهور على أن الخشية يجب أن تكون من الله، وأنَّ الله أثنى على أولئك لأنهم جعلوا خشيتهم لله وحده دون ما سواه^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِهِ [تعالى] (٤): ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ الآية [العنكبوت: ١٠]].

الشَّبَحُ

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، وأورد المصنف هذه الآية من جهة أن كثيراً من الناس يدعي أنه يخاف من الله، ولكن عند المحكمات يتبين أن خوفه هو من الناس لا من الله، والدليل أنه إذا أُوذِيَ على تمسكه بدين الله، فإنه لا يحتمل أذاهم، بل يوافقهم في أهوائهم وما يريدون، فيكون قد خاف من هؤلاء كما يخاف من الله^(٥)، فالمصنف جاء بهذه الآية ليبين أن من الخوف ما هو عبادة، فهنا ذم الله عَزَّجَلَّ من خاف الناس كخوفه من الله، وهذا شرك لأنه

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٣).
- (٢) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٤٦).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٥).
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (٣١٠).

سوى غير الله بالله في هذه العبادة، ولذا ذم الله عَزَّجَلَّ من فعل هذا الفعل، وهذا يدل على أن الخوف عبادة، وإذا كان عبادة فجعله لغير الله شرك أكبر^(١).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «يقول تعالى مخبراً عن صفات قوم من المكذبين الذين يدعون الإيمان بألسنتهم، ولم يثبت في قلوبهم، بأنهم إذا جاءتهم محنة وفتنة في الدنيا اعتقدوا أنها من نعمة الله تعالى بهم، فارتدوا عن الإسلام»^(٢)؛ فيقول: (آمنا) بلسانه، لكن إذا أُوذِيَ في الله وامتنح جعل فتنة الناس؛ أي: جعل عذاب الناس وامتحان الناس وتخويفهم وتهديدهم كعذاب الله؛ ففرَّ منه بالكفر بالله كما يفر من عذاب الله عَزَّجَلَّ^(٣)؛ والواجب على المؤمن ألا يخاف إلا الله جَلَّ وَعَلَا، وألا يوازن بين ما يكون من عذابٍ يأتيه من قبل الناس في هذه الدنيا، بما يكون في الآخرة مما أعدَّه الله لمن كفر، نعوذ بالله من الخسران^(٤).

والشاهد في قوله: ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾؛ بأن خاف منها وترك ما أوجب الله عليه، أو أقدم على ما حرَّم الله عليه خشيةً من كلام الناس^(٥)؛ فخاف الناس مثل خوف الله تعالى^(٦)؛ أي: جعل أذى الناس الذي يناله بسبب تمسكه بدينه، كعذاب الله الذي يناله على ارتداده عن دينه، ففرَّ من ألم أذى الناس إلى ألم عذاب الله فارتدَّ عن دينه^(٧)، فإذا امتحنه الله بما يُقَدِّر عليه من إيذاء الأعداء

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٦/ ٢٦٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٠١).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٧٧/ ٢).

(٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦٠).

في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله^(١)؛ فحينئذ يكون قد خاف من هؤلاء كخوفه من الله؛ لأنه جعل إيذاءهم كعذاب الله، فالآية موافقة للترجمة^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها أفادت أن الخوف من الناس أن ينالوه بما يكره بسبب الإيمان بالله؛ من جملة الخوف من غير الله، وهذا وجه مطابقة الآية للترجمة^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

ما فيها في ذم من جعل فتنة الناس كعذاب الله، فخافهم كخوفه سبحانه، وعظم منزلتهم في قلبه حتى قدّم الخوف منهم على الخوف من الله^(٤)؛ فدلّت الآية على تحريم مساواة الخوف من الله بالخوف من المخلوق^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [و]^(٦) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ؛ إِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَجْرُهُ حِرْصٌ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةٌ كَارِهِ»^(٧).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٧٤).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٧٥).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٧٤).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٣)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٩١).
- (٦) زيادة من نسخة العصيمي.
- (٧) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٦)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٢٠٣)؛ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، برقم: (٢٠٠٩)؛ وحكم عليه في «الضعيفة»، =

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وأراد المصنف به أن يُبين أن الخوف من الله ينشأ في القلب إذا قوي اليقين بالله ربًّا خالقًا مدبرًّا؛ وإذا ضعف اليقين بالله تعلّق بعباد الله^(١)؛ فجاء المصنّف بهذا الحديث ليبين أن على المسلم أن لا يخاف إلا الله عزَّ وجلَّ^(٢)؛ لأن هذا الذي أَرْضَى الناس بسخط الله خافهم من دون الله، وهذه مناسبة إيراد الحديث في الباب^(٣)؛ فوجه إيراد هذا الحديث في هذا الباب: أنه لا يكون تقديم رضا الناس على رضا الله إلا من خوفهم، وضعف الخوف من الله؛ فإنه لو قام في قلب المرء خوفُ الله وكمالُ رحمته لما سعى في مرضاة الناس بالوقوع فيما يُسخط الله جَلَّ وَعَلَا^(٤).

= برقم: (١٤٨٢) بأنه موضوع؛ وقال في النهج السديد (١٨٦): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف جدًا، والصواب أنه من كلام ابن مسعود، وأخطأ فيه بعض الرواة فرفعه، والموقوف أيضًا في إسناده ضعيف، لكن كونه موقوفًا أصحُّ من كونه مرفوعًا»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦٨): «ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٨): «موضوع».

وأخرج الطبراني نحوه في المعجم الكبير، برقم (١٠٥١٤)، من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «لا ترضين أحدًا بسخط الله، ولا تحمدن أحدًا على فضل الله، ولا تذمن أحدًا على ما لم يؤتكَ الله؛ فإن رزق الله لا يسوقه إليك حرصٌ حريص، ولا يردهُ عنك كراهية كاره، وإن الله تعالى يقسطه وعدله جعل الروح والفرح في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في السخط». قال الهيثمي في المجمع (٧١/٤): «فيه خالد بن يزيد العمري، واتهم بالوضع».

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٣١٠).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٦٠٠/٢).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٤٥).

وهذا الحديث إسناده ضعيف ومعناه صحيح، وتمامه: «وإن الله بحكمته جعل الروح والفرح في الرضى واليقين، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط»^(١)، والمصنف لم يعتمد على مثل هذا الحديث، وإنما عمدته الآيات المذكورة، فلما جاء الحديث بمعناها وموافقاً لها؛ ذكره من باب الاعتضاد والبيان فقط؛ أي: بيان المعنى^(٢).

قوله: «ضعف»: يجوز فيه فتح الضاد وضمُّها، فيقال: (ضَعُف)، و(ضُعِف)^(٣). وقوله: «اليقين»، (اليقين) المراد به: الإيمان كله، كما قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اليقين الإيمان كله، والصبر نصف الإيمان»، رواه الطبراني بسند صحيح^(٤).

وقوله: «أن تُرضي الناس بسخط الله»؛ أي: تُؤثِّرَ رضاهم على رضا الله، بأن توافقهم على ترك ما أمر الله به، وفعل ما نهى عنه؛ استجلاباً لرضاهم^(٥)؛ وإرضاءهم بما يسخط الله إنما يكون خوفاً منهم ورجاء لهم، وهذا هو الشاهد من الحديث للترجمة^(٦)؛ لأن الذي أَرْضَى الناس رجاء ما عندهم أو خوفاً منهم بسخط الله لم يخف الله، ولم يحقق الخوف الواجب، فإذا لم يَقم بقلبه

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٨١).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (٢/ ٧٨٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٤)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (٢/ ٧٨٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٨١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٨٣)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٤٠١).

(٦) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان بن عبد الرحمن الحمدان (٢٧٣).

من إعظام الله وإجلاله وهيبته ما يمنعه من استجلاب رضى المخلوق بما يجلب له سخط خالقه وربّه الذي يتصرف في القلوب ويفرج الكروب ويغفر الذنوب؛ فإنه بهذا الاعتبار يدخل في نوع من الشرك؛ لأنه أثر رضى المخلوق على رضى الله، وتقرّب إليه بما يُسخط الله^(١).

ووجه الاستدلال من الحديث في قوله: «**إنَّ من ضعف اليقين أن ترضي الناس بسخط الله**»؛ يعني: أن من أسباب ضعف الإيمان، والإيمان يضعف إما بترك واجب أو بفعل محرم؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فدلّ على أن إرضاء الناس بسخط الله معصية وذنب ومحرم؛ لأن هذا الذي أَرْضَى الناس بسخط الله خافهم أو رجاهم^(٢).

مناسبة الحديث للبَاب:

أنه يدل على تحريم ترك شيء من الواجب خوفاً من الناس^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**إنَّ من ضعف اليقين أن تُرضيَ الناس بسخط الله**»، وهو كالمذكور في الآية المتقدمة من وقوع الخوف من غير الله في حق له سبحانه؛ حتى يؤثر رضا الخلق على رضاه، وهذا محرّمٌ أشدّ التحريم^(٤)، فمن الأحوال المذمومة تقديم رضا الناس بخوفهم على الخوف من الله^(٥).

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٠١).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٦)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٤٨).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٩٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٤).

(٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنْ عَائِشَةَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ التَّمَسَّ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ، وَمَنِ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ؛ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(١)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وأورده المصنف لبيان جزاء الذي أفرد الله بعبادة الخوف؛ وجزاء الذي لم يكمل التوحيد في عبادة الخوف، فالذي التمس رضا الله بسخط الناس عظم الله وخافه، ولم يجعل فتنة الناس كعذاب الله؛ بل جعل عذاب الله جَلَّ وَعَلَا أعظم، فخاف الله وخشيه وطمع فيما عنده، فلم يلتفت إلى الناس، ولم يرفع بهم رأساً، فكان جزاؤه أن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجعل الناس يرضون عنه؛ ومن التمس رضا الناس بسخط الله، سخط الله

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، ذكر رضا الله جَلَّ وَعَلَا عمن التمس رضاه بسخط الناس، برقم: (٢٧٦)؛ وأخرجه الترمذي في جامعه، برقم: (٢٤١٤) عن رجل من أهل المدينة قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين أن اكتبني إليّ كتاباً توصيني فيه، ولا تكثري عليّ، فكتبت عائشة إلى معاوية: (سلام عليك أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس»، والسلام عليك). وأورده الألباني في «الصحيحة» برقم (٢٣١١)، وقال: «الحديث قد صح عن عائشة مرفوعاً وموقوفاً»؛ وقال في النهج السديد (١٨٩): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «الحديث رواه الترمذي، والعزو إليه أولى من ابن حبان، واختلف في رفعه ووقفه، والوقف أصح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٧١): «اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والراجح فيه الوقف»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٣٩): «ضعيف مرفوعاً، والصحيح وقفه».

عليه، وأسخط عليه الناس؛ لأنه ارتكب ذنباً بأن خاف الناس، وجعل خوفه من الناس سبباً لعمل المحرم، أو ترك فريضة من فرائض الله^(١)؛ حيث إنَّ الإنسان يحمله ضعف الخوف من الله على السعي في تحصيل رضا الناس بسخط الله، ولو قام في قلبه خوف الله وكمال رجائه لما سعى في مرضاة الناس بالوقوع فيما يسخط الله جَلَّ وَعَلَا^(٢)؛ فهذا الحديث كالحديث السابق جاء به المصنف ليبين أن على المسلم العاقل أن لا يخاف من الناس ولا يخشاهم، وأن لا يُرضي الناس بسخط الله، فإن هذا ستكون عاقبته عليه^(٣).

والشاهد من حديث الباب قوله: «ومن التمس رضى الناس بسخط الله»؛ أي: خوفاً منهم حتى يرضوا عنه؛ فقدّم خوفهم على مخافة الله تعالى^(٤)، فكان جزاؤه أن سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس^(٥).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه وجوب خشية الله وتقديم رضاه على رضا المخلوق^(٦)؛ حيث دلّ الحديث على تحريم ترك شيء من طاعة الله خوفاً من الناس وطلب رضاهم^(٧).

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٨٢ / ٢).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٧).

(٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦٧).

(٧) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٩٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ومن التمس رضا الناس بسخط الله؛ سخط الله عليه وأسخط عليه الناس»؛ ذمًا لمن قدّم الخوف من الناس على الخوف من الله، فابتغى رضاهم بسخط الله، فيُعاقب بنقيض قصده، فيسخط الله عليه ويُسخط عليه الناس؛ وفي هذا تنبيه إلى اقترافه أمرًا محرّمًا أشدّ التحريم^(١).



(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «آلِ عِمْرَانَ»].

يعني: التفسير الذي يناسب الباب، وهو: الخوف من الله ^(١)؛ أي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ﴾، والمعنى: يخوفكم بأوليائه ^(٢)، أو يخوفكم أوليائه ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «بَرَاءة»].

أي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية، والشاهد قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾، فأثنى على من أفردته بالخشية؛ فدلَّ على أنها عبادة ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْعَنْكَبُوتِ»].

أي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾، ففيها ذمٌّ لمن ترك الواجب عليه؛ خوفاً من فتنة المخلوق ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَى].

أي لقوله: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ» إلخ، فمنطوقه يدلُّ على ضعفه، ومفهومه يدل على قوته ^(٦)؛ فدلَّ ذلك على أن اليقين مراتب، وليس مرتبةً واحدةً، فمنه ما

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٩٣).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٧٤).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٤).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٤).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٥).

هو ضعيف، ومنه ما هو قوي^(١)، واليقين هو الإيمان، والإيمان يزيد وينقص، فاليقين المقصود به الإيمان، وإن كان اليقين يُعبر عنه بالكمال؛ يعني: الإيمان الكامل، وهنا قصد به الإيمان فقط^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: علامة ضعفه، ومن ذلك: هذه الثلاث].

أي: علامة ضعف الإيمان^(٣): أن تُرضي الناس بسخط الله، وتحمدهم على رزق الله، وتذمهم على ما لم يؤتك الله^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: أن إخلاص الخوف لله من الفرائض].

أي لقوله: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فجعله شرطاً في الإيمان؛ فدلّ على انتفاء الإيمان عند انتفائه؛ لأن المشروط ينتفي عند انتفاء شرطه^(٥)، وتؤخذ أيضاً من قوله في الحديث: «من التمس...»، ووجهه: ترتيب العقوبة على من قدّم رضا الناس على رضا الله تعالى^(٦).

وهذا هو المقصود بالباب؛ أن الخوف فريضة فرضها الله على المؤمنين^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: ذكر ثواب من فعّله].

يعني: ثواب إخلاص الخوف^(٨)، وهو حصول إيمان فاعله، ولكونه سبباً

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٩٤).
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٩٥).
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٥).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٥).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٨٥).
- (٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٩٥).
- (٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٧٩٥).

لرضا الله عن صاحبه^(١)، فثواب من فعله هو: رضا الله عنه، وأنه يُرضي عنه الناس، وهو العاقبة الحميدة^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ عِقَابٍ مَنْ تَرَكَهُ].

أي: هو انتفاء الإيمان عنه، وسخطُ الله عليه، كما في حديث عائشة^(٣)، فعقاب من تركه هو: أن يسخط الله عليه، ويُسخط عليه الناس، ولا ينال مقصوده^(٤).



-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٥).
 (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٨٥ / ٢).
 (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٥).
 (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٨٥ / ٢).

باب: قول الله تعالى:

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائد: ٢٣]



وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٢): ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

[و] ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ؛ قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٤) حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا [لَهُ] ^(٥): ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^{(٦)(٧)}.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) في نسخة دغش، والحبيشي: [ﷺ].

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٦) في نسخة الحبيشي زيادة: [وَالنَّسَائِيُّ].

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم الآية، برقم: (٤٥٦٣).

فيه مسائل:

الأولى: أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الثانية: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيمَانِ.

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَنْفَالِ».

الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا.

الخامسة: تَفْسِيرُ آيَةِ «الطَّلَاقِ».

السادسة: عِظْمُ شَأْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ^(١).

السابعة: أَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمُحَمَّدٍ ﷺ ^(٢) فِي الشَّدَائِدِ.



(١) في نسخة أسامة زيادة: [وَأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الشَّدَائِدِ].

(٢) في نسخة دغش: [أَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ

مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]].

الشَّيْخُ

عقد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب للكلام على عبادة من العبادات القلبية العظيمة، وهي عبادة التوكل^(١)؛ ومراده بهذه الترجمة: النص على أن التوكل فريضة، يجب اخلاصه لله تعالى؛ لأنه من أفضل العبادات وأعلى مقامات التوحيد، بل لا يَقُومُ به على وجه الكمال إلا خواص المؤمنين، كما تقدم في صفة السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب^(٢)، فالتوكل على الله من أعظم واجبات التوحيد والإيمان؛ وبحسب قوة توكل العبد على الله يقوى إيمانه، ويتم توحيده، والعبد مضطرٌّ إلى التوكل على الله والاستعانة به في كل ما يريد فعله أو تركه من أمور دينه أو دنياه^(٣)، والتوكل أصلٌ لجميع مقامات الإيمان والإحسان، ولجميع أعمال الإسلام، ومنزلته منها منزلة الجسد من الرأس، فكما لا يقوم الرأس إلا على البدن، فكذلك لا يقوم الإيمان ومقاماته وأعماله إلا على ساق التوكل^(٤)، والتوكل كما قال الإمام أحمد: عمل القلب^(٥)، فهو عبادة قلبية محضة؛ ولهذا كان أفراد الله جَلَّ وَعَلَا بها

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٩)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوب (٣١٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٩٠).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٤٢).

(٤) طريق الهجرتين، لابن القيم (٢٥٨).

(٥) قال ابن القيم في طريق الهجرتين (٢٥٧): (التوكل يجمع أصليين: علم القلب =

واجبًا، وكان صرفها لغير الله جَلَّ وَعَلَا شركًا^(١).

والتوكل في اللغة معناه: التفويض والاعتماد على الغير، يقال: وَكَلْتُ أَمْرِي إِلَى فُلَانٍ: أَي أَلْجَأْتُهُ إِلَيْهِ وَاعْتَمَدْتُ فِيهِ عَلَيْهِ، وَوَكَّلَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا اسْتَكْفَاهُ أَمْرُهُ ثَقَةً بِكِفَايَتِهِ، أَوْ عَجَزًا عَنِ الْقِيَامِ بِأَمْرِ نَفْسِهِ، وَوَكَّلَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ: سَلَّمَهُ^(٢).

والتوكل شرعًا: تفويض الأمر إلى الله تعالى؛ ثقة به وتسليمًا لقضائه وقدره، والاعتماد عليه في جميع الأمور، مع الأخذ بالأسباب المشروعة، وعدم الاعتماد عليها^(٣).

فحقيقة التوكل: القيام بالأسباب، والاعتماد بالقلب على المسبب واعتقاد أنها بيده، فإن شاء منعها اقتضاءها، وإن شاء جعلها مقتضية لحدوث أحكامها، وإن شاء أقام لها موانع وصوارف تعارض اقتضاءها وتدفعه^(٤)،

= وعمله. **أما علمه:** فيقينه بكفاية وكيله، وكمال قيامه بما وكله إليه، وأن غيره لا يقوم مقامه في ذلك. **وأما عمله:** فسكونه إلى وكيله، وطمأنينته إليه، وتفويضه وتسليمه أمره إليه، وأن غيره لا يقوم مقامه في ذلك، ورضاه بتصرفه له فوق رضاه بتصرفه هو لنفسه. فهذه الأصلين يتحقق التوكل، وهما جُماعه، وإن كان التوكل دخل في عمل القلب من عمله، كما قال الإمام أحمد: التوكل عمل القلب، ولكن لا بدَّ فيه من العلم، وهو إما شرط فيه، وإما جزءٌ من ماهيته).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٠).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (١٠٦٣)؛ والصحاح، للجوهري (١٣٧١/٢)؛ وكتاب العين، للفراهيدي (١٠٦٦)؛ وتاج العروس، للزبيدي (٩٨/٣١).

(٣) ينظر: حاشية ثلاثة الأصول، عبدالرحمن بن قاسم (٣٨)؛ وشرح ثلاثة الأصول، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٥١)؛ وإفادة المسئول عن ثلاثة الأصول، عبدالله بن صالح القصير (٥١).

(٤) مدارج السالكين، لابن القيم (٤٦٣/٣).

فهو: الاعتماد بالقلب على الله، وتفويض الأمور إليه، وهو بهذا المعنى من جهة القلب لا يصلح أن يُصرف لغير الله تعالى، فيكون القلب مُعلقاً برب العالمين، معتمداً عليه، قد فوّض أمر التدبير والتقدير إليه وحده، والتوكل على هذا المعنى لا يعني ترك الأسباب؛ لأن الأسباب مرتبطة بغير القلب، فهي مرتبطة بالجوارح، واعتماد القلب لا يعني ترك أسباب الجوارح^(١).

فأقرب تعريف للتوكل على الله هو: الاعتماد على الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى في حصول المطلوب ودفع المكروه، مع الثقة التامة به جَلَّ وَعَلَا، وفعل الأسباب المأذون فيها^(٢).

وقيل: التوكل شرعاً: إظهار العبد عجزه لله، واعتماده عليه^(٣).

مقصود الترجمة:

بيان أنَّ التوكل على الله عبادةٌ، فإذا جُعِلت لغيره وقع العبدُ في الشرك^(٤).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ هذا الكتاب ألفه المصنف لبيان التوحيد وبيان الشرك؛ وإفراد الله جَلَّ وَعَلَا بالتوكل توحيداً، والتوكل على غير الله شرك مخرج من الملة، فالتوكل

(١) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز العنقري (٢٢٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٨٧ / ٢).

(٣) ولم يُقَلَّ في تعريفه: [إظهار العبد عجزه لله، واعتماده عليه، مع بذل الأسباب]؛ لأنَّ بذل الأسباب شرطٌ للتوكل، وشرطُ الشيء خارج عن حقيقته. ينظر: شرح ثلاثة الأصول وأدلتها، الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي (٤١)، برنامج مهمات العلم السادس بالمسجد النبوي ١٤٣٦ هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٦).

على الله شرطاً في صحة الإسلام، وشرطاً في صحة الإيمان^(١)؛ فمناسبة هذا لكتاب التوحيد ظاهرة، فإن التوكل من أعمال القلوب التي يجب إخلاصها لله جَلَّ وَعَلَا، وهو من أوجب الواجبات، ولذلك عطفه الله على العبادة في قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]^(٢)؛ لأنه لا يستقيم حال العبد في عبوديته لله جَلَّ وَعَلَا إلا بتمام التوكل على الله جَلَّ وَعَلَا، فالضعف في التَّوَكُّل ضعفٌ في التوحيد، فإنَّ التَّوَكُّل هو الاستعانة، وهي من عبادة الله، لكن خُصَّت بالذكر ليقصدها المتعبد بخصوصها، فإنها هي العون على سائر أنواع العبادة، إذ هو سبحانه لا يُعْبَد إلا بمعونته^(٣).

فمناسبة الباب لكتاب التوحيد من وجهين:

أحدهما: أن التوكل من أعظم واجبات التوحيد، وبشوته يقوى التوحيد، وبضعفه يضعف، فناسب ذكره هنا.

والثاني: أن التوكل من العبادة التي صرفها لله توحيد، وصرفها لغيره شرك^(٤).

مناسبة الباب لما قبله من أبواب:

مناسبته من وجهين:

الأول: أن الباب السابق والذي قبله كلاهما مما يتعلق بأعمال القلوب،

(١) إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٦٠)؛ والتمهيد لشرح

كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) العبودية، لابن تيمية (٧٥).

(٤) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (١٤٨).

فالمحبة والخوف من عمل القلب، والتوكل أيضًا من عمل القلب، فهذه الأشياء الثلاثة يجمعها أنها من أعظم أعمال القلوب المرتبطة بعبادة الله؛ ولذا ناسب أن يذكرها متتابعة على هذا النسق^(١).

والثاني: أن مقصود المصنف الأعظم بهذه الترجمة: التنبيه إلى الركن الثالث للعبادة وهو: (الرجاء)؛ لأن التوكل يشتمل على تفويض العبد أمره إلى الله، ورجاءه حصول مقصوده، فأراد المصنف أن يتمم الترجمتين السابقتين، وهما في ذكر المحبة والخوف؛ فانتظمت أركان العبادة الثلاثة في هذه التراجم الثلاث، وعدل المصنف عن الإفصاح عن الرجاء بالإشارة إليه بالتوكل؛ لأن شرك التوكل أكثر في الناس من شرك الرجاء^(٢).

قال ابن تيمية: ﴿والرجاء مقرون بالتوكل فإن المتوكل يطلب ما رجاه من حصول المنفعة ودفع المضرة﴾^(٣)، وقال أيضًا: ﴿فالقلب لا يتوكل إلا على من يرجوه، فمن رجا قوته أو عمله أو علمه أو صديقه أو قرابته أو شيخه أو ملكه أو ماله غير ناظر إلى الله كان فيه نوع توكل على ذلك السبب، وما رجا أحد مخلوقا أو توكل عليه إلا خاب ظنه فيه﴾^(٤).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

لما ذكر المصنف الخوف أعقبه بالتوكل؛ إذ الخائف لا بد له من ملجأ

(١) ينظر: غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٥٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٦-١٧٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٨/١٦٤).

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٠/٢٥٧).

يلجأ إليه^(١)، ولأنَّ مما يُحقَّق به الإنسان خوفه من الله صِدْق التوكل عليه، فمن توكل على الله تلاشى من قلبه كل خوف، واضمحَلَّ في فؤاده كل وجل، ولم يبق في قلبه إلا خوف الله جَلَّوَعَلَا، فالمصنَّف رَحِمَهُ اللهُ ذكر بعد الخوف سبيلَ تحصيله، وهو التَّوَكُّل على الله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ الخوف أصله: الحذر والوجل من وقوع المكروه، فإذا كان الإنسان قد علَّق قلبه بالله في حصول المطالب، وفي دفع المكاره، فإنه لن يخاف غير الله جَلَّوَعَلَا؛ فناسب بعد أن ذكر وجوب إفراد الله عَزَّوَجَلَّ أن يذكر السبب والوسيلة التي يتحقَّق بها كمال الخوف، فمن كَمُل توكله وحَدَّ خوفه؛ لأنه لا يرغب من الناس شيئاً فيخاف فواته، فيسعى في طلبه، ولا يخشى أن يقع عليه شيء من مضارهم فيسعى في دفعه، بل قد وكل أمره إلى الله جَلَّوَعَلَا، فالمطالب كلها من الله جَلَّوَعَلَا، والمخاوف كلها لا تدفع إلا به سُبْحَانَهُوَعَلَا، وبهذا يتحقَّق للإنسان كمال التوحيد، وكمال الخوف من الله جَلَّوَعَلَا^(٢)، فالخوف الذي ليس له سبب أو له سببٌ ضعيف هو من الخوف المذموم، والإيمان التام والتوكل والشجاعة تدفع هذا النوع، حتى إن خواص المؤمنين تنقلب المخاوف في حقهم أمناً، لقوة إيمانهم وشجاعتهم القلبية، وكمال توكلهم، ولهذا أتبعه بهذا الباب^(٣)؛ فلما ذكر المصنَّف وجوب الخوف من الله وحده وعدم الخوف من غيره؛ ذكر في هذا الباب كيفية تحقيق الخوف من الله وحده ودفع الخوف من غيره، وأنه يكون بالتوكل^(٤).

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (١٤٢٨/٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٤٠).

(٤) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٩٠).

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تحقيق التوكل:

حقيقة التوكل هو: صدق اعتماد القلب على الله عَزَّجَلَّ في استجلاب المصالح، ودفع المضار من أمور الدنيا والآخرة كلها، وكِلَةُ الأمور كلها إليه، وتحقيق الإيمان بأنه لا يعطي ولا يمنع ولا يضر ولا ينفع سواه^(١)؛ فإنَّ كمال التوكل ألا يكون للمؤمن حاجة إلى غير الله، أي: لا يسأل غير الله، ولا يستشرف بقلبه إلى غير الله^(٢)؛ ولهذا لما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن التوكل قال: (قطع الاستشراف إلى الخلق)؛ أي: لا يكون في قلبك أن أحداً يأتيك بشيء، فقليل له: فما الحجَّة في ذلك؟ فقال: (قول الخليل لما قال له جبرائيل: هل لك من حاجة؟ فقال: أما إليك فلا)، فهذا وما يشبهه مما يبيِّن أن العبد في طلب ما ينفعه ودفع ما يضرُّه لا يوجِّه قلبه إلا إلى الله؛ ومثل هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول: عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم»؛ فإن هذه الكلمات فيها تحقيق التوحيد، وتأله العبدُ ربه، وتعلُّق رجائه به وحده لا شريك له، وهي لفظ خبر يتضمن الطلب^(٣).

فحقيقة التوكل على الله جَلَّوَعَلَا: أن يعلم العبد أنَّ الأمر كله لله، وأنه ما

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٢/٤٩٧).

(٢) الرد على الشاذلي، لابن تيمية (٥).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٠/٢٥٩).

شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه هو النافع الضار المعطي المانع، وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله، فبعد هذا العلم يعتمد بقلبه على ربه في جلب مصالح دينه ودنياه وفي دفع المضار، ويثق غاية الوثوق بربه في حصول مطلوبه، وهو مع هذا باذل جهده في فعل الأسباب النافعة، **فمتى استدام العبد هذا العلم، وهذا الاعتماد والثقة، فهو المتوكل على الله حقيقةً**، وليُبشر بكفاية الله له ووعدِهِ للمتوكلين، ومتى علّق ذلك بغير الله فهو مشرك، ومن توكل على غير الله وتعلّق به، وُكِلَ إليه ^(١)، فسُرُّ التوكل وحقيقته هو: اعتماد القلب على الله وحده؛ فلا يضره مباشرة الأسباب مع خلو القلب من الاعتماد عليها والركون إليها؛ كما لا ينفعه قوله: (توكلت على الله) مع اعتماده على غيره، وركونه إليه وثقته به ^(٢).

فلا بد في التوكل على الله من أمرين:

الأول: أن يكون الاعتماد على الله اعتمادًا صادقًا حقيقيًا.

والثاني: فعل الأسباب المأذون فيها.

فمن جعل أكثر اعتماده على الأسباب: نقص توكله على الله، ويكون قاذحًا في كفاية الله؛ فكأنه جعل السبب وحده هو العمدة فيما يصبو إليه من حصول المطلوب وزوال المكروه؛ ومن جعل اعتماده على الله ملغياً للأسباب: فقد طعن في حكمة الله؛ لأن الله جعل لكل شيء سببًا، فمن اعتمد على الله اعتمادًا مجردًا كان قاذحًا في حكمة الله؛ لأن الله حكيم، يربط الأسباب بمسبباتها، كمن يعتمد على الله في حصول الولد وهو لا يتزوج ^(٣)؛ ولهذا قال طائفة من

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، لابن سعدي (١٤٢).

(٢) الفوائد، لابن القيم (٨٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٨٧ / ٢).

العلماء: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكليّة قبح في الشرع؛ وإنما التوكل والرجاء معنى يتألف من موجب التوحيد والعقل والشرع، وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا لأنه ليس مستقلاً ولا بد له من شركاء وأضداد، ومع هذا كله فإن لم يُسخره مسبب الأسباب لم يسخر، وهذا مما يُبين أن الله رب كل شيء ومليكه^(١).

فالتَّوَكَّلُ هو ما يجمع شيئين:

الأول: تفويض الأمر إلى الله جَلَّ وَعَلَا، والعلم بأنه لا أمر إلا أمره، ولا شيء إلا بما قدره وأذن به كوناً؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والثاني: فعل الأسباب مع عدم رؤية السبب الذي فُعل بعد فعله، فلا يجوز للعبد أن يتخلّى عن بذل السبب؛ لأن بذل السبب من تمام التوكل، ولكنه لا يلتفت إلى السبب، فالعبد المؤمن إذا فعل السبب، وهو جزء بما تحصل به حقيقة التوكل، فإنه لا يلتفت لهذا السبب؛ لأنه يعلم أن هذا السبب لا يُحصِّل المراد به وحده، وإنما قد يحصل المراد به، وقد لا يحصل، وليس هناك تنافٍ بين التوكل على الله والأخذ بالأسباب، فيعمل العبد بالأسباب التي أُمر بعملها، ولكن مع عدم الركون إليها، وإنما يعتمد على الله وحده^(٢).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أنكر الأسباب لم يستقم منه التوكل، ولكن من

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٨/١٦٩).

(٢) ينظر: شرح فتح المجيد (٢/٤٥٧)؛ وشرح ثلاثة الأصول (٩٠)، وكلاهما للشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ.

تمام التوكل عدم الركون إلى الأسباب، وقطع علاقة القلب بها، فيكون حال قلبه قيامه بالله لا بها، وحال بدنه قيامه بها»^(١).

فحقيقة التوكل في الشرع: تجمع تفويض الأمر إلى الله جَلَّوَعَلَا، وفعل الأسباب، بل إن نفس الإيمان سببٌ من الأسباب التي يفعلها المتوكلون على الله، بل إن نفس التوكل على الله جَلَّوَعَلَا سبب من الأسباب، فالتوكل حقيقته في الشرع تجمع عبادة قلبية عظيمة، وهي: تفويض الأمر إليه، والالتجاء إليه، والعلم بأنه لا أمر إلا أمره، ولا شيء إلا بما قدره وأذن به كوناً، ثم فعل السبب الذي أوجب الله جَلَّوَعَلَا فعله أو أمر بفعله، فترك فعل الأسباب ينافي حقيقة التوكل الشرعية، كما أن الاعتماد على السبب وترك تفويض الأمر إلى الله جَلَّوَعَلَا ينافي حقيقة التوكل الشرعية.

فالمتوكل في الشرع هو: من عمل السبب، وفوض الأمر إلى الله جَلَّوَعَلَا في الانتفاع بالسبب، وفي حدوث المسبب من ذلك السبب، وفي توفيق الله وإعانتة، فإنه لا حول ولا قوة إلا به جَلَّوَعَلَا.

فحقيقة التوكل على الله جَلَّوَعَلَا: أن يعلم العبد أن هذا الملكوت إنما هو بيد الله جَلَّوَعَلَا يصرفه كيف يشاء، فيفوض الأمر إليه، يلتجئ بقلبه في تحقيق مطلوبه وفي الهرب مما يسوءه، يلتجئ في ذلك ويعتصم بالله جَلَّوَعَلَا وحده، فينزل حاجته بالله، ويفوض أمره إلى الله، ثم يعمل السبب الذي أمر الله به^(٢).

ومن الغلط الظن بأن التوكل لا يُطلب به إلا حظوظ الدنيا، بل التوكل

(١) مدارج السالكين (٢/ ١٢٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥٩).

في الأمور الدينية أعظم، فإن التوكل أعم من التوكل في مصالح الدنيا؛ فإن المتوكل يتوكل على الله في صلاح قلبه ودينه، وحفظ لسانه، وإرادته، وهذا أهم الأمور إليه، ولهذا يناجي ربه في كل صلاة بقوله: إياك نعبد وإياك نستعين؛ وأصل التوكل هما: الصبر واليقين^(١)؛ ومن لطائف أسرار اقتران الفرج بالكرب، واليسر بالعسر: أن الكرب إذا اشتد وعظم وتناهى، وحصل للعبد الإياس من كشفه من جهة المخلوقين، وتعلق قلبه بالله وحده، وهذا هو حقيقة التوكل على الله، وهو من أعظم الأسباب التي تطلب بها الحوائج؛ فإن الله يكفي من توكل عليه، والناس إنما يؤتون من قلة تحقيق التوكل، ووقوفهم مع الأسباب الظاهرة بقلوبهم ومساكتهم لها، فلذلك يُتعبون أنفسهم في الأسباب، ويجتهدون فيها غاية الاجتهاد، ولا يأتيهم إلا ما قُدر لهم، فلو حققوا التوكل على الله بقلوبهم، لساق إليهم أرزاقهم مع أدنى سبب، كما يسوق إلى الطير أرزاقها بمجرد الغدو والرواح، وهو نوعٌ من الطلب والسعي، لكنه سعي يسير، ومن ثمرة التوكل الرضا بالقضاء، فمن وكل أموره إلى الله ورضي بما يقضيه له ويختاره فقد حقق التوكل عليه، ولذلك كان الحسن والفضيل وغيرهما يفسرون التوكل على الله بالرضا^(٢).

المسألة الثانية: أقسام التوكل على غير الله:

القسم الأول: التوكل على الغير في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله، كالذين يتوكلون على الأموات والطواغيت في رجاء مطالبهم من النصر

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٠/١٨)؛ (٢٨/٤٤٢).

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/٤٩٣)، (٢/٥٠٢)، (٢/٥٠٨).

والحفظ والرزق والشفاعة، فهذا شركٌ أكبر؛ فإنَّ هذه الأمور ونحوها لا يقدر عليها إلا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١)، فمن الشرك المنافي لأصل التوحيد: التوكل على أحد من الخلق فيما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّ جَلَالُهُ، كأن يتوكل على المخلوق في مغفرة الذنب، أو في تحصيل الخيرات الأخروية، أو يتوكل على المخلوق في تحصيل الولد، فيتوكل عليه بقلبه، وهو لا يقدر على ذلك الشيء، وهذا يكثر عند عباد القبور وعباد الأولياء، فإنهم يتوجهون إلى الموتى بقلوبهم يتوكلون عليهم، ويفوضون أمر صلاحهم فيما يريدون في الدنيا والآخرة إلى أولئك الموتى وإلى تلك الآلهة والأوثان التي لا تقدر من ذلك على شيء، فهذه عبادة صرفت لغير الله جَلَّ وَعَلَا^(٢)؛ فالتوكل الشركي هو: توكل العبادة والخضوع^(٣)؛ يعني: توكل اعتماد وتعبد^(٤)، وهو الاعتماد المطلق على من توكل عليه، بحيث يعتقد أن بيده جلب النفع ودفع الضرر؛ فيعتمد عليه اعتماداً كاملاً مع شعوره بافتقاره إليه؛ فهذا يجب إخلاصه لله تعالى، ومن صرفه لغير الله وقع في الشرك الأكبر، كالذين يعتمدون على الصالحين من الأموات والغائبين، وهذا لا يكون إلا ممن يعتقد أن لهؤلاء تصرفاً خفياً في الكون، فيعتمد عليهم في جلب المنافع ودفع المضار^(٥).

والقسم الثاني: التَّوَكَّلُ في الأسباب الظاهرة العادية، كمن يتوَكَّل على

- (١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٩٣).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٠).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٨٩).
- (٤) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٩٨).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٨٩).

أمير أو سلطان فيما جعله الله بيده من الرزق أو دفع الأذى ونحو ذلك؛ فهذا نوعٌ شركٍ خفي^(١)؛ أي: التوكل على الأحياء الحاضرين فيما أقدرهم الله عليه، من رزق أو دفع أذى ونحو ذلك، وهو نوع شرك أصغر^(٢)، فالتوكل على المخلوق فيما أقدره الله جَلَّوَعَلَا عليه، هذا نوع شرك، بل هو شرك خفي، وشرك أصغر؛ فإذا قال: (توكلت على الله وعليك)^(٣)؛ فإنَّ هذا شرك أصغر، بل قال طائفة من أهل العلم: لا يجوز أن يقول: (توكلت على الله ثم عليك)؛ لأن المخلوق ليس له نصيب من التوكل، فإن التوكل إنما هو تفويض الأمر والالتجاء بالقلب إلى من بيده الأمر وهو الله جَلَّوَعَلَا، والمخلوق لا يستحق شيئاً من ذلك، فالتوكل لا يصلح إلا لله جَلَّوَعَلَا؛ لأنه تفويض الأمر إلى من بيده الأمر، والمخلوق ليس بيده الأمر، فالتجاء القلب ورغبه وطَمَعه في تحصيل المطلوب إنما يكون ذلك ممن يملكه وهو الله جَلَّوَعَلَا، أما المخلوق فلا يقدر على شيء استقلالاً وإنما هو سبب، فإذا كان سبباً فإنه لا يجوز التوكل عليه؛ لأن التوكل عمل القلب، وإنما يجعله سبباً بأن يجعله شافعياً أو واسطة ونحو ذلك، فهذا لا يعني أنه متوكل عليه، فيجعل المخلوق سبباً فيما أقدره الله عليه، ولكن يفوض أمر النفع بهذا السبب إلى الله جَلَّوَعَلَا، فيتوكل على الله ويأتي بالسبب الذي هو الانتفاع من هذا المخلوق بما جعل الله له من الانتفاع أو من

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ٩٩٣).

(٢) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٤٥٤).

(٣) فالتوكل حقٌّ خالصٌ لله، فلا يجوز أن يُصرف لغيره لا على وجه الاستقلال، ولا على وجه التشريك، يعني: لا يجوز أن تتوكل على غير الله استقلالاً، ولا يجوز أن تشرك مع الله تعالى غيره، فلا تقل: توكلت على الله وعلى فلان أو توكلت على الله ثم على فلان. ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٦٤).

القدرة ونحو ذلك، فالتوكل على المخلوق فيما يقدر عليه شرك خفي ونوع شرك أصغر، والتوكل على المخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق هو شرك مخرج من الملة^(١).

والقسم الثالث: الوكالة، وهو شيء آخر ليس من توكل العبادة، وهو: التوكيل المعروف في باب الوكالة عند الفقهاء، فالتوكيل والوكالة باب آخر، أما التوكل فهو عبادة قلبيّة، ويضبط ذلك أن الوكالة فيها المعنى الظاهر؛ أما التوكل فهو عمل قلبي^(٢).

والوكالة هي: أن يعتمد على شخص فيما فوّض إليه التصرف فيه، كما لو وكل شخصاً في بيع شيء أو شرائه، وهذا لا شيء فيه؛ لأنه اعتمد عليه وهو يشعر أن المنزلة العليا له فوقه؛ لأنه جعله نائباً عنه^(٣)، فالوكالة الجائزة هي: توكل الإنسان في فعل مقدور عليه، ولكن ليس له أن يتوكل عليه، وإن وكله، بل يتوكل على الله، ويعتمد عليه في تيسير ما وكله فيه^(٤)، فهي: توكيل الإنسان في فعل ما يقدر عليه نيابةً عنه، لكن ليس له أن يعتمد في حصوله ما وكله فيه، بل يتوكل على الله في تيسير أمره الذي يطلبه بنفسه أو نائبه، وذلك من جملة الأسباب التي يجوز فعلها ولا يعتمد عليها، بل يعتمد على المسبب الذي أوجد السبب والمسبب^(٥)، فله أن يوكل شخصاً بالنيابة عنه في التصرف فيما

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٠-٣٦١).

(٢) شرح فتح المجيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٤٥٧/٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٨٩/٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٩٩٣/٢).

(٥) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٤٠٨).

له التصرف فيه من أمور دنياه، لكن لا يقول: توكلت عليه، بل يقول: وكَّلته؛ فإنه ولو وكَّلته فلا بُدَّ أن يتوَكَّل في ذلك على الله سبحانه^(١).



(١) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

[المائدة: ٢٣].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: أربع آيات، وحديث، وبدأ بذكر الآيات التي ورد فيها الأمر بالتوكل.

قوله: (باب قول الله تعالى)؛ أي: تفسير هذه الآيات؛ فهذا الباب يُبين فيه تفسير هذه الآيات الكريمات^(١)، فهذا الباب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وما جاء في معناها، وأراد المصنف بالترجمة بهذه الآية بيان وجوب التوكل على الله، والاعتماد عليه في جميع الأمور^(٢)؛ وبيان أن التوكل فريضة يجب إخلاصه لله تعالى؛ لأنه من أجمع أنواع العبادة الباطنة؛ فإن تقديم المعمول يفيد الحصر؛ أي: وعلى الله فتوكلوا لا على غيره، فلا يحصل كمال التوحيد بأنواعه الثلاثة إلا بكمال التوكل على الله كما في هذه الآية^(٣)، ففي الآية دليل على أن التوكل على الله عبادة، وعلى أنه فرض، وإذا كان كذلك فصرفه لغير الله شرك^(٤). فهذه الآية فيها الأمر بالتوكل على الله وحده، ولما أمر به علمنا أنه من العبادة، ولما قدم الجار والمجرور في قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ على ما يتعلق به وهو الفعل ﴿فَتَوَكَّلُوا﴾؛ دل على وجوب

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٦٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣١١).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤٠٧)؛ وقرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٩٣).

إفراد الله جَلَّوَعَلَا بالتوكل، وأن التوكل عبادة يجب أن تحصر وتقتصر في الله جَلَّوَعَلَا، وهذا وجه الدلالة من الآية؛ وهناك دليل آخر في هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ حيث جعل الإيمان لا يصح إلا بالتوكل، وأن التوكل شرط الإيمان، وهذا الشرط جوابه محذوف، وتقديره: فأفردوا الله بالتوكل، فجزء الشرط هو إفراد الله بالتوكل^(١)، ف ﴿إِن﴾ شرطية، وفعل الشرط: ﴿كُنْتُمْ﴾، وجوابه، قيل: إنه محذوف دل عليه ما قبله، وتقدير الكلام: إن كنتم مؤمنين فتوكلوا، وقيل: إنه في مثل هذا التركيب لا يحتاج إلى جواب اكتفاء بما سبق؛ فيكون ما سبق كأنه فعلٌ مُعلق بهذا الشيء، وهذا أرجح؛ لأن الأصل عدم الحذف^(٢).

فصارت دلالة الآية من جهتين:

الأول: أنه جَلَّوَعَلَا أَمَرَ بإفراده بالتوكل، وقدم الجار والمجرور، لإفادة الحصر والقصر والاختصاص بالله جَلَّوَعَلَا.

والثاني: أنه جَلَّوَعَلَا جعل إفراده بالتوكل شرطاً في صحة الإيمان؛ فدلَّت الآية على أن التوكل عبادة، وأن إفراد الله به جَلَّوَعَلَا واجب، وأنه شرط في صحة الإيمان، وهذا كله يدل على أن انتفاء مذهب لأصل التوحيد، ومناف لأصله إذا توكل على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّوَعَلَا^(٣)؛ فهذه الآية تقتضي انتفاء كمال الإيمان بانتفاء التوكل على الله؛ إلا إن حصل اعتماد كلي على غير

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٩١ / ٢).

(٣) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٢).

الله؛ فهو شرك أكبر ينتفي له الإيمان كله^(١).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلّت على وجوب إخلاص التوكل على الله دون من سواه، ودلت على أن التوكل على الله نوع من العبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في تعليق الإيمان على التوكل في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فلا يتحقق حصول الإيمان إلا بوجود التوكل، وما علّق عليه الإيمان فهو عبادة، فالتوكل عبادة لله، ويكون أصله وهو الرجاء عبادة لله، فمن جعل التوكل أو الرجاء عبادة لغير الله عَزَّجَلَّ فقد أشرك بالله شركاً أكبر^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]].

الشَّجْح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وجاء بها المصنف لأن فيها بيان أن التوكل عبادة، حيث ذكر الله عَزَّجَلَّ هنا أن التوكل من صفات المؤمنين، ومدحهم على توكلهم، وسبق أن ثناء الله عَزَّجَلَّ على عمل من الأعمال يدل على أنه يحبه، وإذا كان يحبه فهو عبادة^(٤).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٩١).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٢٩٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

وذكر الله جَلَّ وَعَلَا في هذه الآية: خمس صفات للمؤمنين، وحصرها بـ(إنما) التي تفيد الحصر في المذكور وتنفيه عما عدا ذلك، والمعنى: ما المؤمنون إلا هؤلاء^(١)، وهذا يفيد أن من كانت هذه صفاته حصل له كمال الإيمان^(٢)؛ فدلَّ على أن هذه العبادات الخمس هي أعظم مقامات أهل الإيمان، إذ كل أمور الدين والعبادات والفروع العملية التي يعملها العبد، إنما هي فرع عن تحقيق هذه الخمس التي جاءت في الآية^(٣)؛ والصفة الثالثة من هذه الصفات هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ أي: يعتمدون عليه بقلوبهم مفوضين إليه أمورهم وحده لا شريك له، فلا يرجون سواه، ولا يقصدون إلا إياه، ولا يرغبون إلا إليه، يعلمون أن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه المتصرف في الملك وحده لا شريك له^(٤)، وهذا هو الشاهد من الآية في الترجمة^(٥)، فالآية دالة على ما في الآية السابقة من أن من لوازم الإيمان التوكل على الله، فمن لوازم الإيمان صدق التوكل عليه جَلَّ وَعَلَا، وفيها أيضًا: وجوب حصر التوكل بالله أو على الله وحده، حيث قدَّم ما حقه التأخير، وهذا يفيد الحصر^(٦)، حيث قدَّم الجار والمجرور في قوله: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ على العامل وهو (يتوكلون) ليفيد الحصر، فدلَّ على أنهم أفردوا الله بالتوكل^(٧)؛

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٩١).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (٢/ ٨٠٤).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٢).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ٩٩٥).
- (٥) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٧٧).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٧) غاية المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/ ٦٣)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٢).

فذكر في الآية أعظم صفات المؤمنين، والتي يدور عليها غيرها، وهي هذه الخمس، ومن أعظمها: توكلهم على الله^(١).

مناسبة الآية للباب:

أنها تدل على أن التوكل على الله وحده من صفات المؤمنين^(٢)، وهذا يدل على وجوب التوكل على الله دون من سواه^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله في تمامها: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾، فمدح المؤمنين بتوكلهم على ربهم، وما مدح فاعله من أعمال العاملين في القرآن فهو عبادة، فالتوكل على الله وأصله الرجاء عبادة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإذا جعلت العبادة لغير الله وقع صاحبها في الشرك الأكبر^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] (٥): ﴿يَتَأَيَّأُ الْيَتَّىٰ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنْ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]].

النتيجة

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، وجاء بها المصنف لأن فيها بيان أن التوكل عبادة، حيث ذكر الله عَزَّجَلَّ هنا ثواب من توكل عليه، فهو حسب من

- (١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٣١٤).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦٩).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٠٠).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.
- (٥) زيادة من نسخة الحبشي.

توكل عليه، فمن توكل على الله فهو كافيه جَلَّوَعَلَا^(١).

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ (الحَسْبُ): هو الكافي^(٢)؛ يعني: الله وحده كافيك وكافي من اتبعك من المؤمنين فلا تحتاجون معه إلى أحد^(٣)؛ فتوكلوا عليه جميعاً أنت ومن اتبعك، فالحسب هو الله، وهو الذي عليه يتوكل المتوكلون^(٤)؛ وهذا يدل على وجوب التوكل على الله وحده^(٥)؛ وبهذا يتبين مطابقة الآية للترجمة؛ لأن الله تعالى أخبر أنه حَسْبُ رسوله، وحسب أتباعه؛ أي: كافيهم وناصرهم، فنعم المولى ونعم النصير، وفي ضمن ذلك أمرٌ لهم بإفراده تعالى بالحسب؛ استكفاء بكفايته تَبَارَكَوَتَعَالَى، وذلك هو التوكل^(٦)، فإذا كان هو الكافي لعبده، وجب ألا يتوكل إلا عليه^(٧)، فالله حسب من توكل عليه؛ فدلَّ على أن الله جَلَّوَعَلَا أمر عباده بالتوكل عليه حتى يكون كافيهم من أعدائهم، وحتى يكون الله جَلَّوَعَلَا كافي المؤمنين من المشركين^(٨).

مناسبة الآية للباب:

أنها تدل على وجوب التوكل على الله؛ لأنه هو الكافي لمن توكل عليه^(٩)؛

- (١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٢) ينظر: زاد المعاد، لابن القيم (٣٧/١).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٨).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/٩٥).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣١٢).
- (٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/٩٩٨).
- (٧) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٤١٠).
- (٨) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٣).
- (٩) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٠).

فإذا كان الله هو حسبك؛ أي: كافيك، فيتعين عليك أن تتوكل عليه لا على غيره^(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾؛ أي: كافيك، ومن كان هو الكافي فهو المستحق للتوكل عليه، فالأمر بذلك أمرٌ بالتوكل عليه، والمأمور به عبادة، فالتوكل على الله عبادة، وإذا جعل لغيره صار شركاً^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٣): ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾]

[الطلاق: ٣].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الرابع في الباب، وهي في معنى الآية التي قبلها؛ أي: من حَقَّقَ مقام التوكل؛ فجعله محصوراً مقصوراً على الله وحده، ولم يُشرك مع الله في التوكل أحداً؛ فإن الله كافيه من كلِّ ما أهتمَّه، ومؤمنه من كلِّ ما أخافه^(٤)، وهذا فيه بيان الشاهد من الآية السابقة، وهو: أن طريق تحصيل الكفاية من الله هو: التوكل عليه، فإذا حَقَّقَ العبد التوكل على الله جَلَّ وَعَلَا حصلت له الكفاية منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٥)، وهذا جزاء عظيم جدًّا؛ حيث جعل جزاء المتوكل أنه هو

(١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٣١٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٧٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) زيادة من نسخة الحبشي.

(٤) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٣٠٢).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

حسبه جَلَّوَعَلَا، فالله كافيه كل شيء^(١)، فجعل جزاء المتوكلين كفايته لهم في تحصيل المطلوب الديني والدنيوي^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾: جملة شرطية **تفيد بمنطوقها**: أن من يتوكل على الله، فإن الله يكفيه مهماته ويسر له أمره؛ فالله حسبه، ولو حصل له بعض الأذية، فإن الله يكفيه الأذى، **والآية تفيد بمفهومها**: أن من توكل على غير الله خذل؛ لأن غير الله لا يكون حسباً، فمن توكل على غير الله تخلى الله عنه، وصار موكولاً إلى هذا الشيء ولم يحصل له مقصوده، وابتعد عن الله بمقدار توكله على غير الله^(٣).

وفي الآية دليل على فضل التوكل، وأنه أعظم الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار؛ لأن الله تعالى علّق الجملة الأخيرة على الأولى تعليق الجزاء على الشرط، فيمتنع أن يكون وجود الشرط كعدمه؛ لأنه تعالى رتب الحكم على الوصف المناسب له، فعلم أن توكله هو سبب كون الله حسباً له^(٤)؛ فرتّب الحسب، وهو: الكفاية، على التوكل عليه، وهذا فضيلة التوكل، وفضيلة المتوكلين عليه^(٥)، وفيه دليل على أن صدق التوكل على الله سبب الكفاية^(٦).

-
- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢/ ٨١٠).
 - (٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٠٧).
 - (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٩٥).
 - (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٠٠).
 - (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٣).
 - (٦) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالله الجبرين (٢/ ١٩١).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلّت على وجوب التوكل على الله؛ لأن الله بالتوكل يحفظ العبد ويكفيه^(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: بيان أن الله يكفي من توكل عليه، فهو أمرٌ بالتوكل عليه سبحانه، فيكون التوكل وأصله الرجاء أيضًا عبادة، وإذا جُعِلَت العبادة لغير الله صار ذلك شركًا أكبر.

والآخر: أن حصول الكفاية للعبد مشروطٌ بالتوكل، فمن توكل على الله كُفي، فيكون التوكل على الله عبادة، فإذا توكل العبد على غيره وقع في الشرك^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [و]^(٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَسْبُنَا اللهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلُ؛ قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٤) حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا [لَهُ]^(٥): ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١٧٣]. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^{(٦)(٧)}.

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٠٢).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) زيادة من نسخة الحبشي.
- (٤) في نسخة دغش، والحبشي: [ﷺ].
- (٥) زيادة من نسخة الحبشي.
- (٦) في نسخة الحبشي زيادة: [وَالنَّسَائِيُّ].
- (٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التفسير، باب: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم الآية، برقم: (٤٥٦٣).

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وجاء المصنف بهذا الأثر لأن فيه بيان أن التوكل عبادة، وذلك أن فعل الخليلين لهذا القول المتضمن للتوكل على الله عَزَّجَلَّ يدل على أن الله يحبه، وما كان كذلك فهو عبادة، وجعله لغير الله شرك أكبر^(١).

وقوله: «**حسبنا الله**»؛ أي: كافينا فلا نتوكل إلا عليه^(٢)؛ وقوله: «**ونعم الوكيل**»؛ يعني: ونعم الوكيل هو^(٣)؛ أي: ونعم الموكل إليه أمور عباده والمتوكل عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٤)، ونعم من توكل عليه المتوكلون^(٥)؛ لكفايته جَلَّ وَعَلَا من توكل عليه^(٦)؛ أي: الله هو الحسيب، وهو الكافي، ونعم الموكل إليه الأمور، وكُلت أمري إليه، يتصرف لي بما هو الأفضل والأنسب لي، واختياره لي خيرٌ من اختياري لنفسي، فأنا واثقٌ باختياره، فمن توكل عليه فنعم الوكيل^(٧)، فهذه الكلمة العظيمة فيها تخلص التوكل لله^(٨)؛ فالنطق بها مع اعتقاد معناها بالقلب، والإخلاص وقوة الرجاء؛ أمان لكل خائف^(٩).

- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٠١).
- (٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٤١٢).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٠١)؛ وشرح كتاب التوحيد، عبدالله بن حميد (٥٠٨).
- (٥) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٧).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢٠٧).
- (٧) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالله الجبرين (٢/ ١٩٤).
- (٨) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٣٠٦).
- (٩) فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، عثمان التميمي (٣/ ١٤٦٢).

وقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إن إبراهيم قالها حين ألقى في النار»، قولٌ لا مجال للرأي فيه؛ فيكون له حكم الرفع، وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل، فيحتمل أنه أخذه منهم، ولكن جزمه بهذا، وقرنه لما قاله الرسول ﷺ مما يبعد أن يكون أخذه من بني إسرائيل ^(١).

وقد قالها إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حين ألقى في النار؛ فكانت النار بردًا وسلامًا عليه؛ وقالها النبي ﷺ وأصحابه حين قال الكفار بعد غزوة أحد لو رجعنا إلى محمد وأصحابه فاستأصلنا بقيتهم؛ وذلك بعد منصرف قريش والأحزاب من أحد، فلما انصرف أبو سفيان من أحدٍ أراد أن يرجع إلى النبي ﷺ وأصحابه ليقضي عليهم بزعمه، ومرَّ به ركب من عبد القيس، فقال: أين تريدون؟ قالوا: نريد المدينة، قال: فهل أنتم مبلَّغون محمدًا عني رسالة؟ قالوا: نعم؛ قال: فإذا وافيتموه فأخبروه أنا قد أجمعنا السير إليه وإلى أصحابه لنستأصل بقيتهم؛ فلما بلغ النبي ﷺ أن أبا سفيان ومن معه قد أجمعوا الكثرة عليهم، خرج في سبعين راكبًا حتى انتهى إلى حمراء الأسد، فمرَّ الركب برسول الله ﷺ وهو بحمراء الأسد، فأخبروه بالذي قال أبو سفيان، فقال: «حسبنا الله ونعم الوكيل»؛ فألقى الله الرُّعب في قلب أبي سفيان، فرجع إلى مكة بمن معه ^(٢)، وهذا من كفاية الله لرسوله وللمؤمنين، حيث اعتمدوا عليه

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٩٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٠١)؛ وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٤١٣)؛ وقرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٤٥٧)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ٩٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (٢٠٧).

تعالى^(١)، فالمراد بكلمة: (الناس) الأولى في الآية: ركبٌ من بني عبد القيس، والمراد بكلمة: (الناس) الثانية: أبو سفيان وأتباعه من المشركين^(٢).

وفي هاتين القصتين فضل هذه الكلمة، وأنها قول: إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام في الشدائد^(٣)؛ وذلك لعظم توكلهم على الرب جَلَّوَعَلَا، وهذا يُبين عِظَمَ هذه الكلمة، وهي قول المؤمن: (حسبنا الله ونعم الوكيل)^(٤)، فقد تَضَمَّنَتْ هذه الكلمة العظيمة: التوكل على الله والالتجاء إليه^(٥)، والعبد إذا أعظم رجاءه في الله، وأكمل توكله على الله؛ فإنه وإن كادته السماوات والأرض ومن فيهن فإن الله سيجعل له من أمره يسراً، وسيجعل له من بينها مخرجاً^(٦)؛ والشاهد من الآية: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾؛ حيث جعلوا حسبهم الله وحده^(٧)، فهذا فيه التوكل على الله جَلَّوَعَلَا، وبيان ثمرته^(٨)؛ فدلَّت الآية على وجوب التوكل على الله والاكتفاء به دون من سواه^(٩).

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه أن هذه الكلمة التي هي كلمة التفويض والاعتماد على الله، هي

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٠٢/٢).
- (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٠٣)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٩٦/٢).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٠٠٢/٢).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٤).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٠٠١/٢).
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٤).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٩٧/٢).
- (٨) إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٥/٢).
- (٩) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٠٤).

الكلمة التي تُقال عند الكروب والشدائد، وهي تدلُّ على التوكل على الله في دفع كيد الأعداء^(١)، فعلاقة الحديث بالباب: أنَّ فيه فضل التوكل على الله والحث عليه؛ لأنَّ الخليلين لجأاً إلى التوكل للتخلص من الشدائد؛ ولذا قال المصنف في المسائل: (المسألة السادسة: عظم شأن هذه الكلمة أنها قول إبراهيم ومحمد في الشدائد)^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «حَسْبُنَا اللَّهُ»؛ أي: كافينا الله، وحصولُ كفايته سبحانه بالتوكل عليه، فيكون التوكل على الله عَزَّوَجَلَّ عبادة، وإذا جُعِلَتْ لغيره صارت شركاً^(٣).



-
- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٢).
 (٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٤٩٥).
 (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٧٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: أَنَّ التَّوَكَّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ].

كما في آية الترجمة^(١)؛ يعني: أنه لا بُدَّ من فعله لكل فرد، ومن أخلَّ به فهو آثم، أما من لم يأت به فإنه لم يأت بالتوحيد^(٢)؛ أي: لقوله تعالى: ﴿فَتَوَكَّلُوا﴾، فهذا أمرٌ، والأمر للوجوب^(٣)، ولأن الله علَّق الإيمان بالتوكل في الآية، فقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيمَانِ].

أي لقوله: ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ فجعله شرطاً في حصول الإيمان^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَنْفَالِ»].

أي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^(٦)، والمراد بالإيمان هنا الإيمان الكامل، وإلا، فالإنسان يكون مؤمناً وإن لم يتصف بهذه الصفات، لكن معه مطلق الإيمان^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا].

أي: آخر الأنفال^(٨)، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ الآية؛ أي:

- (١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٣٨).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٨١٢ / ٢).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٧).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٩٨ / ٢).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٧).
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٧).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٩٨ / ٢).
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٩٨ / ٢).

الله كافيك وكافي من اتبعك^(١)، ففيها كفاية الله للمتوكل عليه؛ حيث جعل الكفاية جزاء التوكل، والتوكل شرطاً لها، فيتعلق الشرط بالمشروط^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: تَفْسِيرُ آيَةِ «الطَّلَاقِ»].

أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾؛ أي: كافيه^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: عِظْمُ شَأْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ^(٤)].

أي: (حسبنا الله ونعم الوكيل)، ومعناها: هو كافينا، ونعم الوكيل هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٥)، والعرب تطلق الكلمة وتُريد بها الجملة كالمذكور هنا^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: أَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمُحَمَّدٍ ﷺ فِي الشَّدَائِدِ^(٧)].

كما في حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أن هذه الكلمة: «قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكَ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية».

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٧).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٣٨).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٧).

(٤) في نسخة أسامة زيادة: [وَأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الشَّدَائِدِ].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٧).

(٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٧) في نسخة دغش: [أَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ].

باب: قول الله تعالى:

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ﴾

إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿[الأعراف: ٩٩]، وَقَوْلِهِ [تعالى] (١):

﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجرات: ٥٦].



[و] (٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ؟ فَقَالَ (٣): «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ» (٤).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة دغش: [قال].

(٤) أخرجه تامة ابن أبي حاتم في تفسيره، برقم (٥٢٠١)؛ والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٨٥)؛ وأخرجه البزار في كشف الستار، باب: في الكبائر، برقم (١٠٦)، بدون قوله: «والأمن من مكر الله». قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٧٩): «في إسناده نظر، والأشبه أن يكون موقوفا، فقد روي عن ابن مسعود نحو ذلك»؛ وقال الهيثمي في المجمع (١/ ١٠٤): «رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون»؛ وقال الألباني في الصحيحة (٥/ ٧٩): «هذا إسناده حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٩٥): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «سنده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٧٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٣): «إسناده ضعيف».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، برقم (١٩٧٠١)؛ والطبراني في المعجم الكبير، =

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَعْرَافِ».

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْحَجَرِ».

الثالثة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيْمَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ.

الرابعة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقُنُوطِ.



= برقم (٨٧٨٤)؛ وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٧٩): «هو صحيح إليه بلا شك»؛
وصحح إسناده الهيثمي في المجمع (١/ ١٠٤)؛ والألباني في الصحيحة (٥/ ٧٩)؛
وقال في النهج السديد (١٩٦): «صحيح»؛ وقال العصيمي في شرح كتاب التوحيد:
«إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح»؛
وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٣): «صحيح».

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(١): ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

النتيجة

المقصود بهذه الترجمة: التنبيه على أن الأمن من مكر الله من أعظم الذنوب، وأنه يُنافي كمال التوحيد، كما أن القنوط من رحمة الله كذلك، وذلك يرشد إلى أن المؤمن يسيرُ إلى الله بين الخوف والرجاء؛ كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنة، وأرشد إليه السلف والأئمة ^(٢)، فالمراد بهذه الترجمة التنبيه على الجمع بين مقام الرجاء والخوف ^(٣)؛ فمن العبادات التي تجب على العباد: عبادة الخوف من الله والرجاء له، وهاتان العبادتان: الخوف والرجاء متقابلتان، ولا بُدَّ أن يجمع العبد بينهما ^(٤)؛ فلا يغلب جانب الرجاء فيأمنُ مكر الله، ولا يغلب جانب الخوف فييأس من رحمة الله، بل يتساوى خوفه ورجاؤه ^(٥).

فأورد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب لئنبه على وجوب الجمع بين الخوف والرجاء؛ وليبين أن الأمن من مكر الله واليأس من رحمته يُنافيان كمال

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤١٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠٠٥).

(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالله الجبرين (٢/ ١٩٩).

(٥) ينظر: الدر النضيد، سليمان الحمدان (٢٨١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٥٥).

التوحيد الواجب^(١)؛ يعني: باب قول الله تعالى في الآية الأولى والآية الثانية جميعاً، فهذا الباب عقده المصنف للآيتين جميعاً لاتصالهما، فهذا الباب لبيان وجوب أن يجتمع الخوف والرجاء في القلب^(٢).

فالمقصود بالباب: التأكيد على وجوب أن يكون العبد مُعلّقاً قلبه بين رجاء الله وعدم القنوط؛ وبين الخوف من الله وعدم الأمن من مكره، ولقد ضلّ أقوامٌ غلبوا الرجاء، وأقوامٌ غلبوا الخوف^(٣)؛ فيجب على العبد أن يكون خائفًا من الله، راجيًا له، راغبًا راهبًا، إن نظر إلى ذنوبه وعدل الله وشدة عقابه؛ خشي ربه وخافه؛ وإن نظر إلى فضله العام والخاص وعفوه الشامل؛ رجا وطمع، فالمؤمن الموحد في كل أحوله ملازم للخوف والرجاء، وهذا هو الواجب، وهو النافع، وبه تحصل السعادة^(٤).

والأمن من مكر الله: هو الغفلة عن عقوبته مع الإقامة على موجبها، فيكون العبد مُتلبّسًا بما يستحق عليه العقوبة، فيغفل عن ملاحظة هذا ولا يُبالى به.

والأمن من مكر الله نوعان:

أحدهما: أمنٌ من مكر الله يخرج به العبد من الإسلام؛ وهو المقترن بزوال أصله من الخوف.

والآخر: أمنٌ من مكر الله لا يخرج به العبد من الإسلام؛ وهو وجوده مع بقاء أصله وهو الخوف.

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٠٩)؛ والتنزيه شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٣٣٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٦، ٣٦٩).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٣١٨).

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٤٤).

والقنوط من رحمة الله: استبعاد الفوز بها في حق العاصي، فيستبعد العبد أن يرحم الله أحداً من الخلق أسرف على نفسه في المعاصي.

والقنوط من رحمة الله نوعان:

أحدهما: قنوط من رحمته يخرج به العبد من الإسلام، وهو ما زال معه أصله وهو رجاء الله.

والآخر: قنوط من رحمة الله لا يخرج به العبد من الإسلام، وهو وجوده مع بقاء أصله من الرجاء^(١).

فهذا الباب في بيان تحريم الأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، والتنبيه على أن هذه كبائر يجب الحذر منها^(٢).

مقصود الترجمة:

بيان أن الأمن من مكر الله والقنوط من رحمته أمران محرمان ينافيان التوحيد^(٣).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن الجمع بين الخوف والرجاء واجب من واجبات الإيمان، ولا يتم التوحيد إلا بذلك، فعدم الجمع بين الخوف والرجاء منافي لكمال التوحيد، فالواجب على العبد أن يجعل خوفه مع الرجاء، وأن يجعل رجاءه

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨١)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣١٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٠).

مع الخوف، وأن لا يأمن المكر، كما لا يقنط من رحمة الله جَلَّ وَعَلَا^(١)، فمناسبتة: بيان أن الأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله من أعظم الذنوب، وأن كلاً منهما ينافي أصل التوحيد أو كماله، بحسب ما يقوم بالقلب^(٢).

فهذا الباب وضعه المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «كتاب التوحيد»؛ لأن الأمن من مكر الله والقنوط من رحمته يُنقصان التوحيد، ويُنافيان كماله، وهذا الكتاب كله في موضوع التوحيد ومكملاته، وبيان مناقضاته ومنقصاته^(٣)؛ وعلاقة الأمن من مكر الله والقنوط من رحمته بالتوحيد: أن الأمن من مكر الله غالب أسبابه يرجع إلى الجهل بالله تعالى وبصفاته وبحكمته؛ والقنوط يرجع إلى سوء الظن بالله جَلَّ وَعَلَا الذي أورث اليأس من رحمته ومغفرته، وكِلَا الأمرين قَادِحٌ في صفات الله وتعظيمه، وينافي كمال التوحيد^(٤).

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

الأبواب الثلاثة السابقة تناولت المحبة والخوف والتوكل، وكلها عبادات قلبية، ولما كان التعبد لله بالمحبة مع الغفلة عن الخوف تُفضي إلى الأمن من مكر الله تعالى، والتعبد لله بالخوف مع الغفلة عن الخوف تُفضي إلى القنوط واليأس من رحمته تعالى؛ عَقَّبَهُمَا بذكر الأمن من مكر الله واليأس من روح الله؛ بياناً لخطورتهما وتحذيراً منهما، ويقال أيضاً: إنه يَبِّنُ في هذا الباب سبباً آخر من أسباب الخوف من الله، وهو ألا يأمن الإنسان من مكر الله؛ فَإِنَّ من

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٦).

(٢) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٣٠٧).

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٠ / ٢).

(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (١٤٤).

أمن من مكر الله لم يخفه، إذ الأمن ضد الخوف^(١).

مناسبة الباب لما قبله:

أنَّ المصنف لما بين في الباب السابق أن دفع المؤثر الأول (الخوف من غير الله) المخلُّ بتحقيق الخوف من الله يكون: بالتوكل عليه جَلَّوَعَلَا؛ بَيْنَ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي هذا الباب كيفية دفع المؤثر الثاني (الإفراط في الخوف المؤدِّي إلى القنوط من رحمة الله، والتفريط في الخوف بترك الواجبات وارتكاب المحرمات الناتجة عن الأمن من مكر الله) المخلُّ بتحقيق الخوف من الله، وأنه يكون: بالجمع بين الخوف والرجاء، وبعبارة أخرى: لما بين المصنف في الباب السابق أنه لا بُدَّ من الجمع بين الخوف والتوكل، لنفي الخوف من غير الله؛ ذكر في هذا الباب أنه لا بُدَّ من الرجاء للجمع بينه وبين الخوف، وذلك لنفي الإفراط في الخوف المؤدي إلى القنوط من رحمة الله، والتفريط في الخوف المؤدي إلى الأمن من مكر الله^(٢).

وقد ذكر بعض الشراح أن المصنف عقدَ هذا الباب بعد باب التوكل، ولو أنه عقده بعد باب الخوف لكان أنسب^(٣)؛ ولكن يظهر أنَّ عقده بعدهما مناسب؛ لأنَّ المصنف في البابين السابقين ذكر الخوف من الله جَلَّوَعَلَا، والتوكل عليه، فالخوف هو العبادة، والتوكل هو الوسيلة لتحقيق الخوف من الله جَلَّوَعَلَا، فإنه من توكل على الله وَحَدَّ خوفه، ولم يخف غيره سبحانه وبحمده، أما من

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٥٣).

(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٥٠٢).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢٩٠).

ضَعُفَ توكله على الله في جلب مصالح الدنيا ومصالح الآخرة فإنه يتوكل على غيره، وينظر إلى غيره؛ فهذا الباب ذكره المصنف لبيان نوع من الخوف الذي ينبغي أن يكون عند أهل الإيمان، فذكر رَحِمَهُ اللهُ في الباب السابق سبباً من الأسباب وهو التوكل، وفي هذا الباب ذكر سبباً آخر، وهو عدم الأمن من مكر الله عَزَّوَجَلَّ، فإذا كان الإنسان يجب عليه ألا يأمن من مكر الله، فإنَّ عليه أن يكون على خوف؛ لأن الأمن ضد الخوف^(١).



(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾].

السَّبْحُ

ذكر المصنف لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فأورد في الباب: آيتين وحديثين.

فالدليل الأول: قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾؛ ومعنى الآية المترجم لها: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لما ذكر حال أهل القرى المكذبين للرسول؛ بَيَّنَّ أن الذي حملهم على ذلك هو الأمن من عذاب الله، وعدم الخوف منه، وذلك أنهم أَمِنُوا مكر الله؛ لما استدرجهم بالسَّراء والنعم، فتمادوا في المعاصي والمخالفات، واستبعدوا أن يكون ذلك مكرًا، وهذه حال الهالكين؛ فدلَّ على وجوب الخوف من مكر الله ^(١)، وهذه الآية في الأصل موجهة لأهل الشرك والكفر؛ لأنهم هم الذين أَمِنُوا مكر الله عَزَّجَلَّ على وجه الكمال، وإلا لو لم يَأْمِنُوا مكره جَلَّوَعَلَّ لقاموا بما أمر، ولتركوا ما نهى عنه وزجر، ويدخل في هذا أيضًا أهل الإيمان، فإن أهل الإيمان يجب عليهم ألا يَأْمِنُوا مكر الله، بل يجب عليهم أن يخافوا مكر الله، فخوفهم من مكر الله عَزَّجَلَّ يكون بخوف أن يؤاخذهم الله جَلَّوَعَلَّ على ذنوبهم ^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها بيان أن المشركين من صفاتهم أنهم أَمِنُوا عقاب الله فلم يخافوا،

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/١٠٠٩)؛ وفتح المجيد،

عبدالرحمن بن حسن (٤١٥)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٥٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

والواجب بالمقابل أن تكون قلوبهم خائفة وجلّة من الله جَلَّوَعَلَا^(١)؛ فدلت على وجوب الخوف من مكر الله^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾، فهو استفهام إنكاريّ يتضمن ذمّهم على أمْنهم مكر الله، والذّم دليل التحريم.

والآخر: في قوله: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾؛ فجعله سبب خسراهم، وأسباب الخسران الموقعة فيه محرمة؛ لأن العبد مأمورٌ بحفظ نفسه من الخسارة وأن يطلب لها النجاة، فالأمن من مكر الله محرّم^(٣).

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في معنى مكر الله جَلَّوَعَلَا، وهو: إيصال العقوبة إلى من يستحقها من حيث لا يشعر، وهو عدلٌ منه جَلَّوَعَلَا، فالمكر في حق الله عدلٌ وجزاء يُحمد عليه^(٤)، فمكر الله أن يعاقبه على سيئاته، ومكره: أن يعاقبه على الذنب لكن من حيث لا يشعر^(٥).

والمسألة الثانية: حقيقة مكر الله جَلَّوَعَلَا: أنه يستدرج العبد ويملي له، حتى

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٦).
- (٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٠٦).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨١)؛ وينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧١/٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٠/٢).
- (٥) المستدرك على مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمعه محمد بن قاسم (٢٨/١).

إذا أخذه لم يفلقته، فييسر له الأمور حتى يظن أنه في غاية المأمن، فيكون ذلك استدراجاً في حقّه، كما قال النبي ﷺ: «إذا رأيتم الله يعطي العبد ما يحب، وهو مقيم على معاصيه، فإنما ذلك منه استدراج»^(١)، وهذا ظاهرٌ من معنى المكر؛ لأن في معنى المكر والكيد وأمثالهما معنى الاستدراج، ولا ترادف في اللغة، بل هناك فروقٌ بين المكر، والاستدراج، والكيد، ونحو ذلك، لكن نقول هذا من جهة التقرير، فالمكر فيه استدراج، وفيه زيادة أيضاً على الاستدراج بحيث يكون قلب ذلك المستدرج آمناً من كل جهة^(٢). قال المصنف: «وأما مكر الله، فهو: أنه إذا عصاه وأغضبه، أنعم عليه بأشياء يظن أنها من رضاه عليه»^(٣).

والمسألة الثالثة: أن حظَّ الآمن من مكر الله من منافاة فعله التوحيد وحصول خسارته: على حسب ما يوجد في قلبه؛ فإن كان مع زوال أصله، وهو الخوف من الله، كان منافياً أصل التوحيد مُخرجاً من الملة؛ وإن كان منافياً كمال الخوف لم يخرج به العبد من الإسلام، لكنه فاته كمال التوحيد الواجب، والخسران يكون بحسب حاله فيهما^(٤).

والمسألة الرابعة: أن مكر الله جَلَّوَعَلَا من صفاته التي تُطلق مقيدة، فالله يُمكر

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم (١٧٣١١)؛ وقال الهيثمي في المجمع (٢٤٥/١٠): «رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه: الوليد بن العباس المصري، وهو ضعيف»؛ وقال العراقي في تخريج أحاديث الأحياء: «رواه أحمد والطبراني والبيهقي في الشعب بسند حسن»؛ وصححه الألباني في الصحيحة، برقم: (٤١٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٧).

(٣) تاريخ ابن غنام (٣١١/٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨١).

بمن مكر بأوليائه وأنبيائه، وبمن مكر بدينه؛ وصفة المكر في الأصل صفة نقص، ولكن تكون صفة كمال إذا كانت بالمقابلة؛ لأنها حينئذ فيها معنى إظهار العزة، والقدرة والقهر والجبروت وسائر صفات الجلال، فمكر الله جَلَّوَعَلَا من صفاته التي يتصف بها على وجه التقييد، فنقول: يمكن بأعداء رسله، ويمكن بأعدائه، ويمكن بمن مكر به، ونحو ذلك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٢): ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وفيها الذم لمن لم يرجو الله، والأولى فيمن لم يخف الله، والواجب الجمع بين الخوف والرجاء، وأورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ هذه الآية مع التي قبلها؛ تنبيهاً على أنه لا يجوز لمن خاف الله أن يقنط من رحمته، بل يكون خائفاً راجياً، يخاف ذنوبه ويعمل بطاعته، ويرجو رحمته^(٣)؛ فنبه رَحِمَهُ اللهُ بهذه الآية على الجمع بين الرجاء والخوف، فإذا خاف فلا يقنط من رحمة الله، بل يرجوها مع العمل الصالح^(٤)؛ فلما ذكر المصنف الأمن من مكر الله ذكر ما يقابله، وهو القنوط من رحمة الله، والقنوط: استبعاد الفرج، وهو يقابل الأمن من مكر الله، وكلاهما ذنب عظيم منافيان لكمال التوحيد^(٥).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٧).

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤١٦).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٠١٠/٢).

(٥) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٤١٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٥٦).

قال المصنف: وقوله: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾، يعني: لا يقنط إلا الضال، فمن ﴿من﴾ استفهام بمعنى: النفي، والمعنى: لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون عن الهدى^(١)؛ وهذا فيه أن من صفة الضالين أنهم يقنطون من رحمة الله جَلَّ وَعَلَا، ومعنى ذلك بالمفهوم: أن صفة المتقين المهتدين أنهم لا يقنطون من رحمة الله، بل يرجون رحمة الله تعالى^(٢).

وقدّر ضلال العبد بحسب حظه من القنوط من رحمة الله، فقد يكون ضلالاً كلياً يخرج به من الملة، إذا فقد أصل القنوط من رحمة الله، وهو الرجاء؛ بذهابه من القلب بالكليّة، فلا يرجو الله أبداً، وربما حصل له ضلالٌ نسبيٌّ مقيّدٌ إذا كان المفقود هو كمال الرجاء لا أصله^(٣).

والقنوط من رحمة الله لا يجوز؛ لأنه سوء ظن بالله عزَّ وجلَّ، **وذلك من وجهين:**

الأول: أنه طعنٌ في قدرته سبحانه؛ لأن من علِم أن الله على كل شيء قدير؛ لم يستبعد شيئاً على قدرة الله.

والثاني: أنه طعنٌ في رحمته سبحانه؛ لأن من علِم أن الله رحيم؛ لا يستبعد أن يرحمه الله سبحانه، ولهذا كان القانط من رحمة الله ضالاً^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلّت على تحريم القنوط من رحمة الله^(٥).

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣١٨).
 - (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٨).
 - (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٢).
 - (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٠٣/٢).
 - (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٠٨).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿إِلَّا الضَّالُّونَ﴾؛ فَجُعِلَ القنوط من رحمة الله سبباً للضلال، وما أُنْتَجَ الضلال فهو محرم^(١)؛ فأسباب الضلال محرمة عليه؛ لأنه مأمورٌ بحفظ دينه، والقنوط من رحمة الله سببٌ له، فالقنوط من رحمة الله محرم^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [و]^(٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ؟ فَقَالَ^(٤): «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ»^(٥).

الشَّيْخُ

هذا هو الدليل الثالث في الباب، وهذا الحديث رجاله ثقات إلا شبيب بن بشرٍ، فقال ابن معين: ثقة، وَلَيْنَهُ ابن أبي حاتم، ومثل هذا يكون حسناً^(٦)،

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٢).
- (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي، والحبيشي.
- (٤) في نسخة دغش: [قال].
- (٥) أخرجه تائماً ابن أبي حاتم في تفسيره، برقم (٥٢٠١)؛ والطبراني في المعجم الكبير، برقم (٨٧٨٥)؛ وأخرجه البزار في كشف الستار، باب: في الكبائر، برقم (١٠٦)، بدون قوله: «والأمن من مكر الله». قال الهيثمي في المجمع (١٠٤/١): «رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون»؛ وقال الألباني في الصحيحة (٧٩/٥): «هذا إسناد حسن»؛ وقال في النهج السديد (١٩٥): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «سنده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٧٩): «في إسناده ضعف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٣): «إسناده ضعيف».
- (٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٠١٢/٢).

وقال ابن كثير: «في إسناده نظر، والأشبه أن يكون موقوفاً، فقد روي عن ابن مسعود نحو ذلك»^(١)؛ فالحديث يروى مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف في حكم المرفوع؛ لأن هذه أمور لا يدركها الصحابي باجتهاده، ويحتمل أن يكون قاله ابن عباس استنباطاً من الآيات والأدلة الأخرى، وبكل حال فالكلام صحيح، سواء مرفوعاً أو موقوفاً، فهذه الأمور من أكبر الكبائر^(٢)، وفي هذا الحديث أن النبي أذم القنوط من رحمة الله، وذم الأمن من مكر الله؛ فدل هذا على أن هذين الأمرين ينافيان تحقيق التوحيد الواجب^(٣).

قوله: «**اليأس من روح الله**»؛ أي: قطع الرجاء والأمل من الله فيما يخافه ويرجوه؛ وذلك إساءة ظن بالله، وجهل به وبسعة رحمته وجوده ومغفرته^(٤)، و(اليأس): فقد الرجاء، و(الروح) بفتح الراء قريب من معنى الرحمة، وهو: الفرج والتفيس^(٥).

وقوله: «**والأمن من مكر الله**»؛ أي: من استدراجه للعبد، وسلبه ما أعطاه من الإيمان؛ وذلك جهلٌ بالله وبقدرته، وثقةٌ بالنفس وعُجبٌ بها^(٦).

وبهذا يتبين الفرق بين اليأس من روح الله أو القنوط من رحمة الله،

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٧٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣١٨).

(٣) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠١٣)؛ وفتح المجيد،

عبدالرحمن بن حسن (٤١٨).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٠٦).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠١٣)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن

بن حسن (٤١٨).

والأمن من مكر الله؛ لأن اليأس راجعٌ إلى ترك عبادة الرجاء، والأمن من مكر الله راجع إلى ترك عبادة الخوف، واجتماعهما واجب من الواجبات، وذهابهما أو الانتقاص منهما نقص في كمال توحيد من قام ذلك بقلبه^(١).

وجه الشاهد من الحديث: أنه جعل اليأس من روح الله، وهو: ذهاب الرجاء من القلب، وترك الإتيان بعبادة الرجاء، جعله من الكبائر؛ وجعل الأمن من مكر الله، وهو: ذهاب الخوف من الله جَلَّوَعَلَا من القلب، جعله من الكبائر، فعدم الرجاء في الله من الكبائر، وعدم الخوف من الله جَلَّوَعَلَا من الكبائر، وهي كبائر من جهة أعمال القلوب، واجتماع الكبيرتين معًا بأن لا يكون عنده رجاء ولا خوف، أعظم من كبيرة ترك الخوف وحده من الله، أو ترك الرجاء وحده من الله جَلَّوَعَلَا؛ ولهذا قرن بينهما في هذا الحديث^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدلُّ على أن الأمن من مكر الله واليأس من رحمته من كبائر الذنوب^(٣)؛ فدلَّ الحديث على وجوب الجمع بين الرجاء والخوف من الله سبحانه^(٤)، فعلاقة الحديث بالباب: أن فيه بيان شدة الوعيد فيمن أمن من مكر الله، وشدة الوعيد في القنوط، وهو ما أشار إليه المصنف في المسائل^(٥).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٠).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٩).
- (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٦).
- (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣١٠).
- (٥) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٥٠٦).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «والْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ»، فهما من الكبائر، وهي محرمة أشدَّ التحريم، فهما من الذنوب المحرمة تحريمًا شديدًا^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢)].

الشَّيْخُ

هذا هو الدليل الرابع في الباب، وهذا الأثر رواه ابن جرير بأسانيد صحاح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣)، وله حكم الرفع، لما تقدّم أن خبر الصحابي عن كون شيءٍ معصيةً أو كبيرةً أو كفرًا أو شركًا؛ هو من المرفوع حكمًا في أصح القولين.

وفي هذا الأثر ما في الحديث قبله، لكن هنا فصل في القنوط من رحمة الله،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، برقم (١٩٧٠١)؛ والطبراني في المعجم الكبير،

برقم (٨٧٨٤)؛ وقال ابن كثير في تفسيره (٢/٢٧٩): «هو صحيح إليه بلا شك»؛

وقال الهيثمي في المجمع (١/١٠٤): «إسناده صحيح»؛ وقال الألباني في الصحيحة

(٥/٧٩): «هذا إسناده صحيح»؛ وقال في النهج السديد (١٩٦): «صحيح»؛ وقال

الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي

في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٠): «صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب

التوحيد (١٤٣): «صحيح».

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/١٠١٤).

والْيَأْس من رَوْح الله، فجعل القنوط من رحمة الله شيئاً، وجعل اليأس من روح الله شيئاً آخر، وهذا باعتبار بعض الصفات لا باعتبار أصل المعنى، وإلا فإن القنوط من الرحمة واليأس من الروح بمعنى واحد، لكن يختلفان من حيث ما يتناولوه هذا ويتناولوه هذا، فالقنوط من رحمة الله: عام؛ لأن الرحمة أعم من الرّوح، فالرحمة تشمل جلب النعم ودفع النقم، وروح الله جَلَّوَعَلَا يُطلق في الغالب في الخلاص من المصائب، فقوله: (القنوط من رحمة الله) هذا أعم؛ ولهذا قدمه فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام؛ أو أن يكون هناك ترادف في أصل المعنى، واختلاف في الصفات، أو بعض ما يتعلق باللفظ^(١)؛ فيكون المراد بالقنوط: أن يستبعد رحمة الله ويستبعد حصول المطلوب، والمراد باليأس هنا أن يستبعد الإنسان زوال المكروه^(٢)، فالأول في حصول المطلوب، والثاني في زوال المرهوب؛ فاليأسُ قَطَعَ الرجاء من رحمة الله، والقانطُ قَطَعَ الرجاء من رحمة الله، وزاد على ذلك ظهور ذلك على حاله وقوله، فاليأسُ أمرٌ قلبيٌّ، والقنوط أمرٌ في القلب ويظهر على الجوارح، **فالقنوط أشد أحوال اليأس**، وهو ما كان في القلب وظهر على الجوارح^(٣)، فالقنوط أشد وأعلى من اليأس، فالقنوط من رحمة الله ذنبٌ أكبر من اليأس^(٤)، فاليأس من روح الله فردٌ من أفراد القنوط، فإن اليأس من روح الله هو: استبعادُ نزولِ فَرَجِهِ عند حصول المصائب، وعلى ذلك فاليأس من روح الله أخص من القنوط من رحمة الله، فاليأس يكون في الشدة، وأما القنوط

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٠٧/٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبد الله الجبرين (٢٠٦/٢).

فيكون في الرخاء وفي الشدة، ففي هذا الأثر جمع بين القنوط من رحمة الله وبين اليأس من روح الله، وهذا العطف من باب عطف الخاص على العام كعطف الاستغاثة على الدعاء، فالاستغاثة أخص؛ لأنها طلب الغوث عند الشدة^(١).

فاليأس من روح الله فرد من أفراد القنوط من رحمته، وهو يختص بحال الشدة^(٢)؛ فعلى هذا يكون الفرق بين القنوط وبين اليأس، كالفرق بين الاستغاثة والدعاء، فيكون القنوط من اليأس، **لكنه أشد حالاً من اليأس**، وظاهر القرآن أن **اليأس أشد**؛ لأنه حكم لأهله بالكفر، ولأهل القنوط بالضلال^(٣)؛ فالله جَلَّوَعَلَا حكم على من ييأس من رحمته بأنه كافر، فقال سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾، والكفر أشد من الضلال^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدل على أن الأمن من مكر الله واليأس من رحمته من كبائر الذنوب^(٥)؛ فدلَّ الحديث على وجوب الجمع بين الرجاء والخوف من الله سبحانه^(٦)، فعلاقة الحديث بالباب، أن فيه بيان شدة الوعيد فيمن أمن مكر الله، وشدة الوعيد في القنوط، وقد أشار المصنف إلى هذا المعنى في المسألتين الثالثة

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢١٠).

(٢) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٢/ ١٠١٤).

(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٢١٠).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٦).

(٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣١٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله»؛ إذ عدَّهما من الكبائر، فجعلهن جميعاً من الكبائر، وهي ذنوب محرمة أشد التحريم^(٢).

وهذا الحديث مع الحديث قبله والآيتين: دلالتهما على ما أراد المصنف من عقد هذا الباب واحدة، **ودلالة الجميع:** أن الخوف والرجاء واجب اجتماعهما في القلب وإفراد الله جَلَّوَعَلَا بهما، والمقصود: خوف العبادة، ورجاء العبادة^(٣).

وتبيّن مما سبق أن المصنف رحمة الله أراد أن يجمع الإنسان في سيره إلى الله تعالى بين الخوف فلا يأمن مكر الله؛ وبين الرجاء فلا يقنط من رحمته؛ فالأمن من مكر الله ثلّم في جانب الخوف، والقنوط من رحمته ثلّم في جانب الرجاء^(٤)، وقد اختلف العلماء في أيهما يُغلبُ: الخوف أم الرجاء؟ ومن هنا اختلف كلام أهل العلم، فتجد بعضهم يقول: يجب أن يتساوى الخوف والرجاء، وبعض السلف قال: يُغلب جانب الخوف على جانب الرجاء، وبعضهم قال: يغلب جانب الرجاء على جانب الخوف، وهي أقوال متباينة

(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٥٠٩هـ).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٨٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٠٤).

ظاهراً، ولكنها متفقة في الحقيقة؛ لأن كل قول منها يرجع إلى حالة: فمن قال: يغلب جانب الخوف على الرجاء فهو في حق الصحيح العاصي؛ ومن قال: يغلب جانب الرجاء على الخوف فهو في حق المريض الذي يخاف الهلاك أو من يخاف الموت؛ ومن قال: يساوي بين الخوف والرجاء فنظر إلى حال المسددين المسارعين في الخيرات^(١)؛ **فالتحقيق: أن ذلك على حالين:**

الحال الأولى: إذا كان العبد في حال الصحة والسلامة، فإنه: إما أن يكون مسدداً مسارعاً في الخيرات، فهذا ينبغي أن يتساوى في قلبه الخوف والرجاء، فيخاف ويرجو؛ لأنه من المسارعين في الخيرات؛ وإذا كان في حال الصحة والسلامة وكان من أهل العصيان، فالواجب عليه أن يُغلب جانب الخوف حتى ينكف عن المعصية.

والحال الثانية: إذا كان في حال المرض المخوف فإنه يجب عليه أن يُعظم جانب الرجاء على الخوف، فيقوم في قلبه الرجاء والخوف، ولكن يكون رجاءه أعظم من خوفه، وذلك لقول النبي ﷺ: «لا يمت أحدكم إلا وهو يحسن الظنَّ برَّبِّه تعالى»، وذلك من جهة رجائه في الله^(٢).



(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٨-٣٦٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٦٨-٣٦٩)؛ وينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٠١٤/٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٥١٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْأَعْرَافِ»].

أي قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ الآية، والمعنى: أن الله ذكر حال أهل القرى المكذبين للرسول، وبَيَّنَّ أن الذي حملهم على ذلك كونهم آمنوا مكر الله^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْحَجَرِ»].

أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾، ففيها ذمُّ القنوط، والحثُّ على الرجاء، والآية الأولى فيها ذمُّ الأمن والحثُّ على الخوف^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي مَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ].

أي: أنه من الكبائر^(٣)، وتؤخذ من الآية الأولى، والحديثين^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقَنُوطِ].

أي: لكونه من الكبائر^(٥) العظيمة، فهو من أكبر الكبائر^(٦)، وتؤخذ من الآية الثانية والحديثين^(٧).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٩).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٩).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٩).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٠٨/٢).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٨٩).

(٦) التنضيد شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٤١).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٠٨/٢).

بَاب

مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].

قَالَ عُلُقَمَةُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ» ^(٢).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِثْنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» ^(٣).

وَلَهُمَا: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» ^(٤).

(١) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي: [وقوله تعالى].

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣ / ٤٢١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، جماع أبواب البكاء على الميت، باب الرغبة في أن يتعزى بما أمر الله تعالى به من الصبر والاسترجاع، برقم (٧٢٣٣)، وقال: «وروي هذا عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨١): «رجاله ثقات»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح إلى علقة».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة على الميت، برقم: (٦٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ليس منا من ضرب الخدود، برقم: (١٢٩٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، برقم: (١٠٣).

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ؛ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ؛ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ، حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ». حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «التَّغَابُنِ».

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ.

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الصبر على البلاء، برقم: (٢٣٩٦)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: الأهوال، ذكر مبلغ العرق من ابن آدم يوم القيامة، برقم: (٨٣٣٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٢٢٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٠٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٣): «حسن لشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح بشواهده».

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الصبر على البلاء، برقم: (٢٣٩٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»؛ وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الفتن، باب: الصبر على البلاء، برقم: (٤٠٣١). والحديث حسنه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٤٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٠٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٤): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٦): «صحيح بشواهده».

الثَّالِثَةُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ.

الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيمَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ.

الخَامِسَةُ: عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللَّهِ بِعَبْدِهِ الْخَيْرِ.

السَّادِسَةُ: عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللَّهِ بِعَبْدِهِ ^(١) الشَّرِّ.

السَّابِعَةُ: عَلَامَةُ حُبِّ اللَّهِ لِلْعَبْدِ.

الثَّامِنَةُ: تَحْرِيمُ السُّخْطِ.

التَّاسِعَةُ: ثَوَابُ الرِّضَا بِالْبَلَاءِ.



(١) في نسخة دغش، والحيشي: [عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللَّهِ بِهِ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابٌ: مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ].

الشَّيْخُ

أي: بَابٌ في بيان ما جاء أَنَّ من الإيمان الصبر على أقدار الله ^(١)، أو: بيان أَنَّ من خصال الإيمان وشعبه: حبس النفس عن الجزع عند نزول ما يكره الإنسان من أقضية الله جل وعلا التي تُنافر الطبع ^(٢).

وقوله: (باب من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله)؛ (من) تبعيضية؛ أي: من أجزاء الإيمان أو من مكملات الإيمان: الصبر على أقدار الله ^(٣)؛ يعني: أن من خصال الإيمان بالله: الصبر على أقداره، والإيمانُ له شُعب، كما أن الكفر له شعب، فنبّه بقوله: (من الإيمان بالله الصبر) على أن من شعب الإيمان الصبر على أقدار الله المؤلمة ^(٤).

وحقيقة الصبر في اللغة: الحبس، وفي الشرع هو: حبس اللسان عن التشكي، وحبس القلب عن التسخط، وحبس الجوارح عن إظهار السخط بشق أو لطم أو نحو ذلك ^(٥)؛ فالصبر اصطلاحًا: حبس النفس قلبًا ولسانًا وجوارحًا عما حرم الله، وعلى طاعة الله، وعلى قدر الله ^(٦).

- (١) ينظر: فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محسن (٣٦٣).
- (٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٥٨).
- (٣) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (١٤٥).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٥).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٠١٩/٢)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٤).
- (٦) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (١٤٦).

وأراد المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ بهذه الترجمة: بيان وجوب الصبر على أقدار الله جَلَّ وَعَلَا، وبيان فضله، وتحريم ضده المنقصر لكمال التوحيد^(١)؛ فالمصنف أراد بهذه الترجمة بيان أن الصبر على المصائب من واجبات الإيمان^(٢)؛ ولذا قال: (بابٌ من الإيمان بالله: الصبر على أقدار الله)؛ أما الصبر على طاعة الله والصبر عن معصيته، فهو ظاهرٌ لكل أحدٍ أنهما من الإيمان، بل هما أساسه وفرعه، فإن الإيمان كله صبرٌ على ما يحبه الله ويرضاه ويقرب إليه، وصبرٌ عن محارم الله، والصبر على أقدار الله المؤلمة داخل في هذا العموم، ولكن خُصَّ بالذكر لشدة الحاجة إلى معرفته والعمل به، فإنَّ العبد متى علم أن المصيبة بإذن الله، وأنَّ لله أتمَّ الحكمة في تقديرها، وله النعمة السابغة في تقديرها على العبد، رضي بقضاء الله وسلَّم لأمره وصبر على المكروه؛ تقريباً إلى الله، ورجاءً لثوابه، وخوفاً من عقابه، فاطمأنَّ قلبه وقوي إيمانه وتوحيده^(٣)؛ فالصبر أنواع، وخص المصنف نوعاً واحداً وهو الصبر على أقدار الله؛ لأنَّ التسخط على قدر الله ينافي كمال التوحيد، فهذا النوع من الصبر له ارتباط وثيق بالتوحيد، بخلاف الأنواع الأخرى من الصبر على طاعة الله، والصبر عن معصية الله، فعلاقتهما بالمعصية والطاعة، وهذا ليس هو مراد المصنف هنا، بل مراده أن يُبين نوعاً من أنواع الصبر التي ينافي نقصها كمال التوحيد؛ ويحتمل: أن مراد المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ بتبويبه: (الصبر على أقدار الله)؛ يعني: أقدار الله الكونية

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٥٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢١).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (١٤٨).

والشرعية، وهذا يشمل أنواع الصبر الثلاثة؛ **لأن بعض أهل العلم قسم الصبر إلى قسمين:**

الأول: الصبر على قدر الله الشرعي من الأوامر والنواهي، فيصبر على طاعة الأوامر وأدائها، وعن نواهي الله بتركها والكف عنها.

والثاني: الصبر على أقدار الله الكونية، وهي ما يتعلّق بالأقدار المؤلمة، كالمصائب^(١).

فالصبر من المقامات العظيمة، والعبادات الجليلة التي تكون في القلب وفي اللسان وفي الجوارح، وحقيقة العبودية لا تثبت إلا بالصبر؛ لأن العبادة أمر شرعي، أو نهى شرعي، أو ابتلاء، بأن يصيب الله العبد بمصيبة قدرية فيصبر عليها، فحقيقة العبادة: أن يمثل الأمر الشرعي، وأن يجتنب النهي الشرعي، وأن يصبر على المصائب القدرية التي ابتلى الله جَلَّ وَعَلَا العباد بها؛ ولما كان الصبر على المصائب قليلاً: أفرد له المصنف رَحِمَهُ اللهُ هذا الباب؛ لبيان أنه من كمال التوحيد الواجب، فالواجب على العبد أن يصبر على أقدار الله؛ لأن تسخط العباد وعدم صبرهم كثيراً ما يظهر في حال الابتلاء بالمصائب، فعقد هذا الباب لبيان أن الصبر واجبٌ على أقدار الله المؤلمة، ونبه بذلك على أن الصبر على الطاعة واجب، وأن الصبر عن المعصية واجب^(٢).

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيان (١٤٥، ١٤٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٣).

وقوله: (باب من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله): الإيمان: قول واعتقاد وعمل، والصبر داخل في هذا المعنى؛ لأنه حبس النفس عن الجزع والتسخط، وهو عمل؛ لأن الكف والترك: عمل وفعل، كما هو مقرر عند الأصوليين، وصبر القلب ورضاه بقضاء الله وقدره من الإيمان، وهو من التسليم والإقرار الذي هو أصل تصديق القلب، والقلب مؤثر في اللسان ومسيطر عليه، فيحبسه عما يسخط الله عزَّجَلَّ، ومؤثر على الجوارح فيمنع فعل الحرام الدال على التسخط، كشق الثياب ولطم الخدود، وهذا كله داخل في تعريف الصبر^(١).

مقصود الترجمة:

بيان أن الصبر على أقدار الله من الإيمان به^(٢)، فهو من توحيده سبحانه، وأن ضده من الجزع والتسخط محرمٌ ينفيه^(٣).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

وجه مطابقة هذا الباب للكتاب: أن الإيمان بالقدر من الأعمال التي يتم بها توحيد العبد، وأن عدم الإيمان بالقدر؛ إما أنه ينافي أصل التوحيد أو ينافي كماله^(٤)؛ فالإيمان بالقضاء والقدر من أركان الإيمان بالله، ولذا كان الصبر على القدر واجباً، وترك الصبر محرمٌ ينافي كمال التوحيد الواجب؛ لأن الذي ينقص كمال توحيده الواجب يكون قد ارتكب كبيرة؛ فالصبر على أقدار الله

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيان (١٤٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج

مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٣١٤).

من كمال التوحيد، ومن تمام الإيمان بالله عَزَّجَلَّ^(١)؛ فالمصنف أورد هذا الباب لبيان وجوب الصبر على الأقدار، وتحريم التَّسَخُّط منها؛ لأن ذلك ينافي كمال التوحيد^(٢)؛ ووجه نقصانه لكمال التوحيد الواجب أن فيه اعتراضاً على حكم من قَدَّر المصيبة وهو الله؛ ففيه نقصٌ من جهة الربوبية^(٣).

فمناسبتة لكتاب التوحيد: أن الصبر على الأقدار من كمال التوحيد الواجب، والجزع منافٍ لكماله، ولما كان الصبر على أقدار الله من مكملات التوحيد، وعدم الصبر على أقدار الله من منقصات التوحيد؛ ناسب أن يذكره المصنف في كتاب التوحيد؛ لأن هذا الكتاب في بيان التوحيد ومكملاته وبيان منافيته ومنقصاته^(٤).

مناسبة هذا الباب للأبواب قبله :

أن هذه الأبواب يبحث فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ ما يتعلَّق بتوحيد أعمال القلوب لله عَزَّجَلَّ، ومن تمام توحيد القلب أن يكون العبد صابراً على أقدار الله^(٥)، وفي هذا الباب إشارة إلى أن ما تقدَّم لا يدرك إلا بالصبر^(٦).

(١) ينظر: شرح فتح المجيد، للغنيمان؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٧).

(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد العبري (٢/٦٣٩).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/٧٩)؛ وإفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (١٥٤).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٦) فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، عثمان التميمي (٣/١٤٧٥).

مناسبة الباب للذي قبله :

لما ذكر المصنف في الباب السابق وجوب جمع الرجاء مع الخوف؛ ذكر بعده باب الصبر؛ إشارة منه إلى أن الرجاء ينبغي أن يُغلب عند المصائب والأقدار المؤلمة، وأن الجمع بين الخوف والرجاء يكون حال الصِّحة والسلامة^(١).



(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٥١٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾] [التغابن: ١١]. قَالَ عُلُقَمَةُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ»^(٢).

النتيجة

أورد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب: آية وأربعة أحاديث، فالدليل الأول هذه الآية، وقد أخبر تعالى في أول الآيات أن ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في الأنفس إلا بإذن الله؛ أي: بقدره وأمره^(٣)، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾، والمراد بالإيمان بالله هنا: الإيمان بقدره^(٤)؛ أي: ومن أصابته مصيبة فعلم أنها بقضاء الله وقدره، فصبر واحتسب واستسلم لقضاء الله؛ جازاه الله تعالى بهداية قلبه، التي هي أصل كل سعادة وخير في الدنيا والآخرة^(٥).

وهذه الآية فسرها المصنف بما أورده من أثر عن علقمه، وهو قوله: **(هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله؛ فيرضى ويسلم)**، وهذا

- (١) في نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي: [وقوله تعالى].
- (٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣ / ٤٢١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، جماع أبواب البكاء على الميت، باب الرغبة في أن يتعزى بما أمر الله تعالى به من الصبر والاسترجاع، برقم (٧٢٣٣)، وقال: «وروي هذا عن عبد الله بن مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨١): «رجاله ثقات»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح إلى علقة».
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٠١٩ / ٢).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١١٢ / ٢).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٠٢٠ / ٢).

الأثر رواه ابن جرير وابن أبي حاتم عن علقمة، وهو صحيح، وهذا تفسيرٌ للإيمان المذكور في الآية، لكنه تفسير باللازم، وهو صحيح؛ إذ هذا إيمانٌ لازم للإيمان الراسخ في القلب^(١)، فتفسير علقمة هذا من لازم الإيمان؛ لأن من آمن بالله علم أن التقدير من الله، فيرضى ويُسلم، فإذا علم أن المصيبة من الله اطمأن القلب وارتاح^(٢)، فهذا تفسيرٌ من علقمة وهو أحد التابعين، لهذه الآية، وهو تفسير ظاهر الصحة والصواب؛ وذلك أن قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾، إنما ورد في سياق ذكر ابتلاء الله بالمصائب، ف﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾؛ يعني: يُعظم الله جَلَّ وَعَلَا ويمتثل أمره ويتجنب نهيه ﴿يَهْدِ قَلْبَهُ﴾، للصبر، ولعدم التَّسَخُّط، ويهدي قلبه للعبادات^(٣).

وفي الآية بيان أن الصبر سببٌ لهداية القلب، وأن من ثواب الحسنَةِ الحسنَةِ بعدها، وأن الأعمال من الإيمان، وفيها إثبات القدر^(٤).

وقوله: **(فيعلم أنها من عند الله)**، يعني: يعلم أن الله هو الذي أتى بها، وهو الذي أذن بها قدرًا وكونًا^(٥)؛ أي: أنها بعلمه، وكتابته، ومشيئته، وخلقها، وإذا اجتمع له تمام الإيمان بهذه المراتب الأربع حمَلَه ذلك على الرضا والتسليم، وعدم المدافعة لما قضاه الله، وعدم الجزع مما قضاه الله^(٦).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٢١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١١٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٢١).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

وقوله: **(فيرضى ويسلم)**: (يرضى)؛ يعني: على قضاء الله ^(١)، (ويسلم)؛ يعني: ينقاد لذلك ^(٢)؛ لعلمه أنها من عند الله جَلَّ جَلَالُهُ، وهذا من خصال الإيمان ^(٣)، فيعلم أنها من عند الله فيرضى بقضاء الله، ولا يجزع ولا يسخط، ويسلم لله، ولقضائه وقدره، وقد سمَّى الله هذا التسليم وهذا الرضى إيماناً، فقال: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾؛ يعني: يرضى بقضاء الله ويسلم له، وهذا هو الشاهد: أن الله سمَّى الصبر على المصيبة والرضى بقضاء الله وقدره إيماناً ^(٤).
والصبر على المصائب واجب من الواجبات؛ لأن فيه ترك السخط على قضاء الله وقدره.

وأما الرضا بالمصيبة فله جہتان:

الجهة الأولى: راجعة إلى فعل الله جَلَّ وَعَلَا، فيرضى بقدر الله الذي هو فعله، وهذا الرضا بفعل الله واجب من الواجبات، وتركه محرم ومنافٍ لكمال التوحيد.

والجهة الثانية: الرضا بالمقضي؛ أي: بالمصيبة في نفسها، فهذا مستحب، فليس بواجب على العباد أن يرضوا بالمرض، وأن يرضوا بفقد الولد، وأن يرضوا بفقد المال، لكن هذا مستحبٌ، وهو رتبة الخاصة من عباد الله، فالعبد قد يسخط المصيبة؛ يعني: المرض الذي هو المقضي، ويضيق صدره ويكره

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٦).

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالله الجبرين (٢/٢١٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٦).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/٨٢).

ما أصابه، فهذا من المستحب أن يرضى به، وإذا سخطه فليس عليه إثم؛ فالرضا بفعل الله جَلَّوَعَلَا، بمعنى الرضا بقضاء الله من حيث هو، واجب، وأما الرضا بالمقضي فإنه مستحب^(١).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها دليلاً على فضيلة الصبر على أقدار الله المؤلمة^(٢)؛ حيث دلت الآية الكريمة على أن الصبر على أقدار الله وعدم الجزع من علامات الإيمان بالله^(٣).

ومناسبة الأثر للباب:

أنه دلَّ على أن علقمة رَحِمَهُ اللهُ يرى أن الصبر على المصائب والتسليم من علامات الإيمان^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في جعل صبر العبد على المصيبة مُتَجًّا هداية قلبه، فمن صبر عند نزول المصيبة مؤمناً بالله حصلت له الهداية فسَلَّمَ لحكم الله ورضي به، والرضا صبرٌ وزيادة^(٥).

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٧)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٠٥/٢).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٨).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣١٤).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣١٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اِثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^(١)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب؛ وفيه بين النبي ﷺ أن عدم الصبر من الكفر، وهذا يدل على عظم هذا الذنب^(٢).

قوله: «اِثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ»؛ أي: شعبة منه^(٣)؛ يعني: خصلتان من شعب الكفر قائمتان في الناس، وستبقيان في الناس^(٤)؛ أي: هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس، فنفس الخصلتين كفر؛ حيث كانتا من أعمال الكفار، وهما قائمتان بالناس، لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق، حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمناً^(٥)، فلا يلزم من وجود خصلتين من الكفر في المؤمن أن يكون كافراً، كما لا يلزم من وجود خصلتين في الكافر من خصال الإيمان، كالحياء والشجاعة والكرم، أن يكون مؤمناً^(٦)، فكونها من شعب الكفر لا يدل على أن من قامت به فهو كافراً الكفر المطلق المخرج من

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحه على الميت، برقم: (٦٧).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٥).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٧).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (١/٢٣٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/١١٣).

الملة، بل يدلُّ على أن من قامت به قامت به خصلة من خصال الكفار، وشعبة من شعب الكفر؛ ولذا نكَّر في الحديث كلمة (كفر)، والقاعدة في فهم ألفاظ الكفر التي تأتي في الكتاب والسُّنة: أن الكفر إذا أتى معرِّفاً بالألف واللام فإن المراد به الكفر الأكبر، وإذا أتى منكراً؛ أي: بدون الألف واللام؛ فإنه يدل على أن الخصلة تلك من شعب الكفر، ومن خصال أهل الكفر، وأن ذلك كفر أصغر^(١).

ففي هذا الحديث التحذير من هاتين الخصلتين، وأنها من الأعمال الكفرية، وهذا الكفر المذكور في الحديث كفرٌ أصغر لا يخرج من الملة، وهذا يدلُّ على أنها من كبائر الذنوب^(٢).

وقوله: **(هما بهم كفر)**: الباء يحتمل أن تكون بمعنى: (من)؛ أي: هما منهم كفر، ويحتمل أن تكون بمعنى: (في)؛ أي: هما فيهم كفر^(٣)؛ يعني: أنها تقود إلى الكفر بالله، أو أنها من صفات أهل الكفر^(٤).

وقوله: **(الطعن في الأنساب)**؛ أي: عيِّها^(٥)؛ والمعنى: إدخالهم العيب في أنساب الناس؛ تحقيراً لآبائهم، وتفضيلاً لآباء أنفُسهم على آباء غيرهم^(٦).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٧)؛ وينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٥/٢).

(٢) التنضيد شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٤٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١١٣/٢).

(٤) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، الأسمري (١٩٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٠٢٣/٢).

(٦) شرح المسائل التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، لمحمود شكري الألوسي، تحقيق: يوسف السعيد (٢٤٩).

وقوله: «**والنياحة على الميت**»؛ و(النياحة) هي: رفع الصوت بالصياح والبكاء على الميت^(١)؛ فهي رفع الصوت بالبكاء على الميت قصداً، وينبغي أن يضاف إليه على سبيل النوح^(٢)، فهي: البكاء برنة حتى يكون كنوح الحمام^(٣)، فالنياحة على الميت: هي أن يبكي الإنسان على الميت بكاء على صفة نوح الحمام؛ لأن هذا يدل على التضجر وعدم الصبر^(٤).

وقيل: النياحة على الميت: رفع الصوت بالندب بتعديد شمائله^(٥)، فالنياحة: البكاء بصياح ورنه وندب^(٦)، والندب هو: أن يذكر محاسن الميت ويتأوه منها ويتوجع. ولا بأس بالندب اليسير إذا لم يكن مؤذياً بالتسخط على الله عز وجل؛ لأن فاطمة نذبت النبي ﷺ، لكنه ندب يسير، لا يدل على التسخط من قضاء الله وقدره^(٧)؛ فالندب هو: ذكر محاسن الميت على وجه التسخط، وأما ذكر محاسن الميت بلا تسخط فلا حرج فيه^(٨).

فالنياحة على الميت هي: رفع الصوت بالبكاء عليه، وتقرن غالباً بتعداد شمائله وخصائله الفاضلة^(٩).

- (١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٥)؛ والتمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣٩).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢ / ٢٥).
- (٣) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (٦ / ٤٠١).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢ / ١١٣).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢ / ١٠٢٣).
- (٦) تسهيل العقيدة الإسلامية، عبد الله الجبرين (٤٤٧).
- (٧) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (٦ / ٤٠١)، و(١ / ٢٠٢).
- (٨) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (٢١٥).
- (٩) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

ويتبين مما سبق أن النياحة: رفع الصوت بالبكاء، وتعداد محاسن الميت؛
تأسفاً على الشيء الذي فاتته منه ^(١).

وهناك من فسّر (النياحة على الميت): بفعل المحرمات عند الميت إذا مات، ويدخل فيه شق الجيوب، ولطم الخدود، والصراخ، وإظهار الجزع، كقول الشخص: واعضداه، واناصره، واكاسياه، ونحو ذلك ^(٢)، وهذا التفسير أوسع؛ لأنه يشمل: الندب بذكر محاسن الميت على جهة التسخُّط على قدر الله؛ أو فعل محرم من المحرمات كشقّ جيبٍ أو لطم خدٍّ؛ فالنياحة ليست بأن تذكر المحاسن، فالنياحة أن يذكر حظوظه منه، ويندبه بحظوظه التي كان يتحصّل عليها منه، ويرفع صوته بها أو يفعل فعلاً محرماً ^(٣)؛ فالبكاء الذي يأتي بمجرد الطبيعة لا بأس به؛ وأما النوح، والندب، ولطم الخد، وشق الثوب، ونتف الشعر أو حلقه أو نفشه فكلّ هذا حرام ^(٤). فالنياحة: أداء أعمال تدل على عدم الصبر وتدل على الجزع؛ إما برفع الصوت بتعداد محاسن الميت، وإما بشقّ الثياب، أو نحو ذلك من الأعمال، وكل عمل أو قول أو تصرف يدل على عدم الرضا عن تقدير الله لموت الميت فإنه من النياحة ^(٥).

وقوله: **(والنياحة على الميت)** هذا هو الشاهد من الحديث للترجمة ^(٦)؛

(١) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٣١٨)؛ وشرح فتح المجيد، عبدالله الغنيمان.

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن حميد (٥٢٤).

(٣) شرح فتح المجيد، عبدالله الغنيمان.

(٤) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (٤٠٣/٦).

(٥) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٤١٦).

(٦) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٨٧).

فالنياحة من شعب الكفر؛ لما فيها من التَّسَخُّط على القدر، والجزع المنافي للصبر^(١)، والصبر الواجب فيه: حبس الجوارح عن لطم الخدود وشق الجيوب ونحو ذلك، وحبس اللسان عن التَّشَكِّي والعويل^(٢).

فآلية دلَّت على أن الصبر والرضى من خصال الإيمان، والحديث دلَّ على أن الجزع من المصيبة وإظهار الجزع أنه من خصال الكفر؛ فهما متضادَّان^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على تحريم النياحة؛ لما فيها من السخط على القدر وعدم الصبر^(٤)، وفيه دليل على أن الصبر واجب؛ لأن النياحة منافية له، فإذا حرِّمت دلَّ على وجوبه^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «والنياحة على الميت»؛ وهي من أفعال المتسخطين الجازعين عند موت أحد من أحبابهم، وجعل ذلك من صفات الكفر، فهي شعبة من شعبه؛ فتكون محرمة لمنافاتها الصبر على أقدار الله^(٦).

- (١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/١٠٢٣).
- (٢) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٧).
- (٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢/٨٣).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٧٨).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/١٠٢٣).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُمَا: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(١)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وفيه بيان أن الذي لا يصبر على المصيبة ليس من أهل الإيمان الكامل، وفيه بيان أن عدم الصبر ينافي بتحقيق التوحيد الواجب^(٢).

قوله: «ليس منا»: هذا من نصوص الوعيد، وقد جاء عن سفيان الثوري وأحمد كراهة تأويلها؛ ليكون أوقع في النفوس، وأبلغ في الزجر، وقيل: أي: ليس من أهل سُنَّتِنَا وطريقَتِنَا؛ لأن الفاعل لذلك ارتكب محرّمًا وترك واجبًا، وليس المراد إخراجهم من الإسلام، بل المراد المبالغة في الردع عن الوقوع في ذلك^(٣).

وقوله: «من ضرب الخدود»؛ أي: جزعًا من المصيبة، كفعل الجاهلية^(٤)، وخصّ الخد بذلك لكونه الغالب، وإلا فضرب بقية الوجه مثله، بل ولو ضرب غير الوجه، كالصدر فكما لو ضرب الخد، فيدخل في معنى ضرب الخد؛ إذ الكل جزع مناف للصبر، فيحرم^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجنائز، باب: ليس منا من ضرب الخدود، برقم: (١٢٩٧)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، برقم: (١٠٣).

(٢) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٠٢٣/٢).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٤/٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٠٢٤/٢).

وقوله: «وشقَّ الجيوب»، الجيوب جمع جيب، وهو الذي يدخل فيه الرأس من الثوب، وكانوا يشقُّونه حزناً على الميت^(١)، ويدخل في ذلك شقَّ غير الجيب، كما لو شقَّ الثوب من كمِّه، أو من أسفله، ونحو ذلك^(٢).

وقوله: «ودعا بدعوى الجاهلية»، قال شيخ الإسلام، هو: ندب الميت، وقال غيره، هو: الدعاء بالويل والثبور^(٣)؛ كقولهم: واجبله واويله واثيراه وما أشبه ذلك، ومعنى واجبله: أن هذا الميت مثل الجبل ملجأ لي وقد فقدته^(٤)؛ وقال ابن القيم: «الدعاء بدعوى الجاهلية، كالدعاء إلى القبائل والعصبة للإنسان، ومثله التعصب للمذاهب والطوائف والمشايخ، وتفضيل بعضهم على بعض، يدعو إلى ذلك ويوالي عليه ويعادي، فكلُّ هذا من دعوى الجاهلية»، والصحيح أن دعوى الجاهلية يعمُّ ذلك كله^(٥).

ودلَّ هذا الحديث على أن من فعل هذه الأفعال فهو ليس من أهل الإيمان، وقد سبق بيان أن كلمة: (ليس منّا) تدلُّ على أن الفعل من الكبائر؛ ولهذا فإن ترك الصبر وإظهار التَّسَخُّطِ كبيرة من الكبائر، والمعاصي تنقص الإيمان؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ونقص الإيمان قد يُنقص كمال التوحيد، بل إن ترك الصبر منافٍ لكمال التوحيد الواجب^(٦)، والشاهد فيه:

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٢٤). وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (١/ ٢٠٤)؛ وزاد المعاد، لابن القيم (٢/ ٤٧١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢٣)؛ السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالله الجبرين (٢/ ٢٢١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٢٥).

(٤) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (٦/ ٤٠٣).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٢٥).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٨).

تحريم الجزع المنافي لكمال التوحيد، وفيه دليل على وجوب الصبر، وأن من الكفر ما لا ينقل عن الملة^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على تحريم التَّسَخُّط من قدر الله بالقول والفعل، وأن ذلك من كبائر الذنوب^(٢)؛ حيث دلَّ الحديث على تحريم لطم الخدود وما عُطف عليه؛ لأنها تُنافي الصبر الذي هو من علامات الإيمان^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «ليس منا»، مع عد أعمالٍ تُنافي الصبر، فنُفي بوجودهنَّ كمال الإيمان الوجوب، مما يدلُّ على أنهن من أعظم المحرمات، وهن مما ينافي الصبر على أقدار الله^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا؛ وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ، حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥)].

- (١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٠).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨٠).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣١٨).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٥) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الصبر على البلاء، برقم: (٢٣٩٦)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: الأهوال، ذكر مبلغ العرق من ابن آدم يوم القيامة، برقم: (٨٣٣٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي؛ وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم =

الشَّجْجُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وفيه ذكر جزاء الصبر، فإن البلاء لا يحصل به أجر، فلا يحصل الأجر بمجرد البلاء وإنما يحصل الأجر إذا صاحب البلاء الصبر^(١).

قوله: «إذا أراد الله بعبده الخير عَجَّلَ له العقوبة في الدنيا»؛ أي: من علامة إرادة الله بعبده الخير: أن يُعجل له العقوبة على ذنوبه^(٢)؛ فإذا أراد تكفير سيئاته عَجَّلَ له العقوبة، إما بفقر أو مرض، أو بتلف مال، وإما بغيرها من أنواع المصائب، فيصبر ويحتسب، فيُكَفَّرَ بها خطاياها وسيئاته^(٣)؛ «وإذا أراد الله بعبده الشرَّ أَمْسَكَ عنه بذنبه»، فلا تنزل به عقوبة^(٤)؛ أي: أَمْسَكَ عنه العقوبة بذنبه^(٥)، وبقي معافي في بدنه وماله «حتى يوافي به يوم القيامة»، فتكون العقوبة أشدَّ^(٦).

وهذا الحديث فيه بيان حكمة الله جَلَّوَعَلَا التي إذا استحضرها المصاب، فإنه يعظم عنده الصبر، ويتحلَّى بهذه العبادة القليلة العظيمة وهي ترك

= (١٢٢٠)؛ وقال في النهج السديد (٢٠٠): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٣): «حسن لشواهده»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٥): «صحيح بشواهده».

- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٥/٢).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢٤).
- (٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٥/٢).
- (٥) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد، عبدالله الغنيمة (٨٤٧/٢).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢٤).

التَّسَخُّطُ، والرِّضا بفعل الله جَلَّوَعَلَا وقضائه؛ لأن العبد إذا أريد به الخير فإن العقوبة تُعَجَّل له في هذه الدنيا؛ لأن رفع أثر العقوبة عن العبد يكون بعشرة أشياء؛ منها: أن تُعَجَّل له العقوبة في الدنيا؛ يعني: أن يُعاقَب في الدنيا بمرض، أو بفقد مال، أو بمصيبة؛ لأن مخالفة أمر الله في ملكوته لا بد أن تقع لها عقوبة إن لم يغفر الله جَلَّوَعَلَا ويتجاوز، فإذا كانت العقوبة في الدنيا فإنها أهون من أن تكون في البرزخ، أو أن تكون يوم القيامة^(١)، والغرض من سياق المصنف لهذا الحديث: تسلية الإنسان إذا أصيب بالمصائب لئلا يجزع، فإن ذلك قد يكون خيراً، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فيحمد الله أنه لم يؤخر عقوبته إلى الآخرة^(٢)، فعلاقة الحديث بالباب، أن البلاء من الخير الذي يناله العبد من الله، وقد أشار المصنف إلى ذلك في المسألة الخامسة بقوله: «علامة إرادة الله بعبدته الخير»^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه الحث على الصبر على المصائب والرضا بالقدر؛ لأن ذلك في صالح العبد^(٤)؛ حيث دلَّ الحديث على أن من اتصف بالإيمان صبر على ما قُدِّرَ عليه من المصائب؛ لأنها خير له^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «عَجَّلَ له العقوبة في الدنيا»؛ أي: عاقبه على ذنوبه ثم رزقه الصبر

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٩).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١١٨/٢).

(٣) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٥٢٥).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨٣).

(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٢٠).

عليها، فحصولُ الصبر على المصيبة النازلة من علامة إرادة الله عبده بالخير، فالخير هاهنا مُركَّبٌ من شيئين: أحدهما: تعجيل المعاقبة على الذنب في الدنيا؛ والآخر: التوفيق للصبر على ما نزل من البلاء عقوبة، فمجموعهما ينشأ منه المدح بأن يكون ممن أراد الله به الخير^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ». حَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ^(٢)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب.

قوله: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ»؛ أي: من كان ابتلاؤه أعظمُ كَيْفِيَّةً وَكَمِّيَّةً^(٣)، كان ثوابه أعظم وفضله أجزل^(٤)، فكثرة الجزاء كَمِّيَّةٌ وَكَيْفِيَّةٌ مع عظم البلاء كَمِّيَّةٌ وَكَيْفِيَّةٌ^(٥)؛ أي: يتقابل عظم الجزاء مع البلاء، فكلما كان

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الزهد عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الصبر على البلاء، برقم: (٢٣٩٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»؛ وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، أبواب: الفتن، باب: الصبر على البلاء، برقم: (٤٠٣١). والحديث حسنه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٤٦)؛ وقال في النهج السديد (٢٠٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٨٤): «حسن لغيره»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (١٤٦): «صحيح بشواهده».

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٤٢٧).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٦٢).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

البلاء أشد وصبر الإنسان صارَ الجزاء أعظم؛ لأن الله عدل لا يجزي المحسن بأقل من إحسانه، فليس الجزاء على الشوكة يشاكرها كالجزاء على الكسر إذا كُسر، وهذا دليل على كمال عدل الله، وأنه لا يظلم أحداً، وفيه تسليّة المصاب^(١)؛ وإنما يكون عظم الجزاء مع عظم البلاء إذا صبر واحتسب^(٢).

وقوله: «**فمن رضي فله الرضا**»؛ أي: من رضي بما قضاه الله وقدره عليه من الابتلاء، فله الرضى من الله جزاءً وفاً، وهذا دليل على فضيلة الرضا، وهو: أن لا يعترض على الحكم ولا يتسخطه ولا يكرهه^(٣)؛ وهو يدلُّ أيضاً على أن الرضا عبادة؛ لأن رضا الله عن العبد إذا رضي عنه دالٌّ على أن ذلك الفعل محبوب له، وذلك دليل أنه من العبادات^(٤)، فمن رضي البلاء من جهة فعل الله جَلَّ وَعَلَا، فإن الله يرضى عنه لرضاه عما أصابه من البلاء، فالرّضا بالمصيبة من جهة فعل الله واجب^(٥).

وقوله: «**ومن سخط فله السخط**»؛ أي: (من سخط) أقدار الله؛ (فله السخط)؛ أي: من الله جَلَّ وَعَلَا^(٦)، وهذا يدل على أن السخط محرم، وحقيقة السخط على الله جَلَّ وَعَلَا: أن يقوم في قلبه عدم محبة ذلك الشيء وكرهته، وعدم الرضا به، واتهام الحكمة فيه، فمن قامت به هذه الأشياء مجتمعة فقد سخط، ويظهر أثر السخط على اللسان أو على الجوارح أو في القلب من جهة: عدم الرضا بالأوامر، وعدم الرضا بالنواهي، وعدم الرضا بالشرع، فيتسخط

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٣٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٣٧).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧٩).

(٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٥١٢).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٢/ ١٠٣٩).

الأمر، ويتسخط النهي، ويتسخط الشرع، فهذا كبيرة من الكبائر، ولو امتثل ذلك؛ فإن تسخطه وعدم الرضا بذلك قلباً دليل على انتفاء كمال التوحيد في قلبه، وقد يصل البعض إلى انتفاء التوحيد من أصله إذا لم يرَضَ بأصل الشرع وسخطه بقلبه، وأتَّهم الشرع، أو اتَّهم الله جَلَّ وَعَلَا في حكمه الشرعي^(١).

والمراد بالرضا في قوله: (فمن رضي): الرضا بقضاء الله من حيث إنه قضاء الله، وهذا واجب بدليل قوله: (ومن سخط)؛ فقابل الرضا بالسخط، وهو عدم الصبر على ما يكون من المصائب القدريّة الكونيّة^(٢)، وهذا هو الشاهد من الحديث للترجمة^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بيان علامة محبة الله لعبده، وبيان حكمته فيما يُجرّيه عليه من المكاره^(٤)، وفيه تحريم الجزع من أقدار الله، وهذا يدلُّ على أن الصبر على أقدار الله من الإيمان^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «فمن رضي فله الرضا»؛ أي: من رضي بما كُتب عليه من البلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والرضا يتضمن الصبر وزيادة، فيكون جزاؤه أن يرضى الله عنه.

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٨٠).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٢١ / ٢).
- (٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٩١).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨١).
- (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٢٢).

والآخر: في قوله: «ومن سخط فله السخط»؛ ترتيباً للعقوبة على فعله الذي فعل من ترك الصبر، فإنه لما لم يصبر وتسخط كارهاً ما نزل به من البلاء سخط الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَيْهِ ^(١).



(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٨٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «التَّغَابُنِ»].

أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾، والمعنى: من أصابته مصيبةٌ فعلم أنها من عند الله فرضي وسلّم هدى الله قلبه^(١)؛ يعني: فيها الدلالة على أنه ما يقع شيء إلا بقدر الله، والعلم بذلك والصبر والاحتساب أنه من الإيمان بالله^(٢)، وقد فسرها علقمة كما سبق تفسيراً مناسباً للباب^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ].

والمشار إليه بقوله: (هذا) هو الصبر على أقدار الله^(٤)؛ أي: من عَلم أنها بقدر الله فصبر واحتسب فقد آمن بالله^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ].

أي: النهي عنه^(٦)؛ يعني: أن هذا يقدر في الإيمان بالله^(٧)، والطعن في النسب هو عيبه أو نفيه، وهو من الكفر، لكنه لا يُخرج من الملة^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيمَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ].

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩١).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (٨٥١ / ٢).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٢٢ / ٢).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٢٢ / ٢).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩١).
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).
- (٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (٨٥١ / ٢).
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١٢٣ / ٢).

لأن النبي ﷺ تبرأ منه ^(١)؛ أي لقوله: «ليس منا» إلخ، وذلك لمنافاتها للصبر على ما قدره الله، وهو واجب ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللهِ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ].

وهي أنه يُعَجَّلُ له العقوبة في الدنيا ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللهِ بِعَبْدِهِ (الشَّرَّ).]

وهو أن يؤخَّرَ له العقوبة في الآخرة ^(٥)؛ أي: أنه يُمَسِّكُ عنه بذنبه حتى يُوافي به يوم القيامة ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: عَلَامَةُ حُبِّ اللهِ لِلْعَبْدِ].

وهي: الابتلاء ^(٧)؛ أي: إذا ابتلاه دَلَّ على محبته ^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثامنة: تَحْرِيمُ السُّخْطِ].

يعني: مما يُيْتَلَى به العبد ^(٩)؛ أي لقوله: «ومن سخط فله السخط» ^(١٠)، وهذا وعيد ^(١١).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٣).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).
- (٤) في نسخة دغش، والحبيشي: [عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللهِ بِهِ].
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٣).
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٣).
- (٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).
- (٩) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٣).
- (١٠) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).
- (١١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/ ١٢٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: ثَوَابُ الرِّضَا بِالْبَلَاءِ].

وهو رضا الله عن العبد^(١)؛ أي لقوله: «فمن رضي فله الرضا»^(٢)، والباب معقودٌ للصبر وليس للرضا، ووجه تعلُّقه به؛ أن الرضا صبرٌ وزيادة، ولكون الرضا صبراً وزيادة؛ ذكر المصنف ما يتعلَّق به في الباب، وهو ثواب الرِّضا، والمراتب ثلاثة: مرتبة الصبر، وهي أدناها؛ ومرتبة الرِّضا، وهي أوسطها؛ ومرتبة الشكر، وهي أعلاها^(٣).



(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢/١٢٣).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٩٢).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

الفهرس

.....بَابُ: الشَّفَاعَةِ

.....بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾

.....بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ الْغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ

.....بَابُ: مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبْدَ اللَّهُ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ فَكَيْفَ إِذَا عَبْدَهُ

.....بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ

.....بَابُ: مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابِ التَّوْحِيدِ، وَسَدِّهِ كُلِّ طَرِيقٍ يُؤْصِلُ إِلَى الشُّرْكِ

.....بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ

.....بَابُ: مَا جَاءَ فِي السَّحْرِ

.....بَابُ: بَيَانِ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ

بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْكُفَّانِ وَنَحْوِهِمْ.....

بَابُ: مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ.....

بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّطْيِيرِ.....

بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّجِيمِ.....

بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ.....

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾.....

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.....

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.....

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.....

بَابُ: مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ.....

الفهرس.....



